











Le manuscrit dont j'ai fait ces  
3 volumes et dont manque la commencement, n'en  
fermait qu'un seul, qui au lieu de la forme du  
livre actuel, avait une forme presque circulaire.  
Le front d'un rouleau, comme le volume  
antique, colonne, de colonne, rouleau.



ولا صفتين لان ما قبلهما لا يصلح ان يكون موصوفيهما ولو سلم علي  
 سادس لزم بقا المثلث من غير جواب وانتم على الاخبار علي الفعل  
 بان الخبر هو الخبر انتم تخرج الامر علي جعل ما موصولة مفعولة بفعل  
 يفسره كالموصولة علي انه من باب الاستفهام ويقدر مع ومن حط وما كان  
 ويحذف كالذي قلناه ولا يقال يمنع لما فيه من حذف الموصولة **وهو**  
 نور ود مثله بخبر قوله تعالى وقولوا امنا بالذي انزل السنا وانزل  
 التيم وعليه لغية التفات من الغيبة الي الخطا **الا انه لا يباب**  
 اعتذاره لذوي الالباب ومساوالم ان ينظر وايضا الرضى والصوت  
 بان ما موصوفه بفعل مني فيما سلمه ولما اعتذر المصنف من التفسير الواقع  
 في الحقيقة لم يظهر التكمال فيما اتى به في تاليفه بين علمه **والعلم**  
 ينقل **فقال** فالنفاضة موقوفة التعليل والمراد تفهيم النفي  
 المحض ان لا يلائم **ولا يجوز** ان يكون **فقال** جواب  
 عن سواله في قوله تعالى لا ينزل عذرا ربي من الغصير الورق في كتابك  
 يقتض انك عالم به والافق ان لك به حاشي تختار منه واذا علمت  
 فاصححه ولا تختار وتطلب ذلك من غير ترك هذا التعليل الى ان قال  
 لم اعلم به علي التعيين ولكني اعلم ان التصديق مظنة ذلك فقلنا وما  
 يحتمل ان تكون كافة للفرد عن طلب القول وحسينه تكتب متقلة  
 نقلا ومصدرية فاجوز فيها الاتصال **والا تفصلا**  
 والنفا على المصدر الموقوف منها ومن الفعل بوجهها **وهو** **فقال**  
 اي خلاص مصنف اي بخلافه **من الصفوات** بفتح الفاعل وهو  
 يسكنها اي ذلة بها احطاط طريق الصواب **او يجوز** **فقال**  
 فيه وفي مصنف الكسر والفتح **من الصفوات** جمع عشرة سكنون  
 امثله من غير بفتحها اذا زل ولما كانت الخطب محل طاب **فقال**  
 اتى فيها بالانفاضة المسترفة المدلولة ولا ياتي في ذلك الاختلاف  
 لوقوعه على جلته لا على كل جزء منه اولاه في العفة لاقى الخطبة  
 او اراد بالصفوات حطاط طريق الصواب وبالصفوات السقوط في  
 التخرين كما شبه عليه بن مرزوق وان استشهد بالخالص فيمن وقع  
 في الصفوة والنجاة فيمن كما حقيق فيها والصفوة في الزلة الناذرة من غيرها  
 فصد **والصبر** في جاح الاضنا ومطاف والموت في الجاهل عجا وجه الستة  
 تباين هذه الاقفاض شيئا ما وقد هاب الناس قد يما سقطت التاليف  
 كما ذكرنا صرحي كان بعض الشيوخ كثيرا ما يقول من الق فقد استشهد  
 فان احسن فقد استعطف وان اساقف استعطف قبل سوي استعطف  
 ارتفع علي اقرانه فان احسن فيه فقد ميل القلوب اليه وان قصر  
 فقد تقرر لغيره فيه ويحتمل ان جعل نفسه مدغالي الرقي والمعنان  
 محجبات والواجب علي ذي الدين والمروءة قبول هذا السبب القاطل

وهو الذي  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

مشرور بالسان والخطاب الموصوفين بما ذكره وهو من بان  
 تواضعه الذي رفقه الله به مع ان ما انت به عاين الكتاب  
 في نوعه وغاية المرام في جمعه وهكذا الفضلاء العارفون لا يرون  
 لا نفسهم باعمالهم مزينة ولا يستكبرون والعارف بنفسه  
 ويفضل الله سبحانه عليه يستصغر ولا تخشع فيستكثر  
 مع ان الذي ينبغي التماس العذر لظن من اهل اخاكر على  
 سبيلين بخلافه من الخير فان اعين الامر فانهم نفسك والله الموفق  
 بحسنه وحسنه **باب** هو لغة ما ينوصله الي النبي  
 وهو حقيقة في الاجسام **كتاب** الدار بجاز في المعاني كما هنا واصطلاحا  
 اسم خاتمة من مسائل العلم المقصود وجمعه احوال وبيبان  
 واصوبه نادر واصله بوبه تحركت الدار وانفتح ما قبلها فقلت  
 الدنيا والمسايد جمع مسئلة وهي لغة السؤال واصطلاحا مطلق  
 خبري يبرهن عليه في ذلك العلم ان تمام عليه الدليل والبر  
 هان وان يكون الانسبية **باب** في النسبة الحسنة او الفاسدة  
 كزيد مثلا ولا يسمى مسئلة لكن تاليفنا في ترجمه ما يقع في التاليف  
 من قوله ولا يكون الانسبية اي اراد به ان لا يدان تشكك كشي  
 كان يقال مسئلة كذا انفسه ان هذا الامر لا ينفك عنها وايضا النسبة  
 انما هي في لفظ مسئلة وما يتقاف اية في معناها والحق انه  
 تحريف والصواب ولا تكون الا كسبية اي مكتسبة لتقوم ضرور  
 رياست العلم ليست من مسايله ولذا اصرحوا بان الاحكام المعلوم  
 من الدين بالضرورة ليست من العقدة وهذا المسئلة اسم الحكم لا  
 له الذي يبرهن عليه او القضية تمامها وبسوط غير التاليف  
 في كسبية والعقد لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا اسم قطانية  
 من مسائل الفن مسددة تحت باب او كتاب والكتاب لغة  
 المكتوب كما رهن بمعنى المرسوم ولا يجب ان يكون ما خوذ من  
 الكتب لان المصدر لا يشتق من مصدر **باب** ابو حيان قال  
 بعضهم وفيه نظر لتقوم ان المصدر والمزيد مشتق من المصدر  
 والباب في كلامهم اما مرفوع خبر مستند المحذوف او مستند  
 خبر محذوف وسبغ الابتداء به وان كان كدقة وقبح الخبر جازا  
 ومحذوف وهو اذا وقع خبر اعن كسوة يجب تقديمه عليها ويسوع  
 الابتداء بها هو هنا مستند مستند ما عليها واما منصوب بفعل  
 محذوف واما محذوف على احد ما فقد في الاعداد المردودة واما  
 دعوي انه مبني وكسر اخره للتثنية الساكنين في نحو باب الطهارة  
 ففيه نظر اذ لا وجه لثبانه الا ان يراد حالة قبل التثنية والتثنية  
 بالاحسيند وحالة تفصيل المعقولات بالكتب والابواب

نات

على نسبه بلا باقية له اي  
 الفضية لا بد فيها من خال  
 واراد ان ينسوبة لنفسه  
 كان عاين اهل  
 مة

اما فلعن تحت هابوع  
 تحشا حوا واسم

والنصوص تشتط النفس ويعتد على الحفظ والتحصيد لما يحصل من  
 السرور بلحاقه والابتداء بخلافه ما لو استقر على التثنية **نظرة**  
 وسئل إذا علم المسافر أنه قطع ميلا أو طوب فرسخا أو انتهى إلى  
 راس بريد ففلس ذلك عنه ونقط على الشير ومن ثم فصلت  
 الغزوات سورا وأجزاء الغزاة أسباعا ونقشورا وأجزاءا ولا ف  
 عليه تنسيقا للمراجعة والالتفات عن المساركة ولذا فصل صاحب  
 المدونة ما كثر من مسائله وترسخته اليكنا بين وما طالعته  
 إلى ثلاثة ثم إن هذا الباب يسمى بعنف العناء بما الظاهرة وهي  
 لغة المظافة والخلوص من الدنيا ليس حقيقته مما كانت كلاما  
 أو معنوية كالغريب قال الله تعالى ويظهر من الذين كفروا أنهم  
 يخافون من الله ثم ادناسهم أنهم ادناس ينظرون إلى مبتذلين  
 عن الغيب ويظهر من بطونهم وحشية فكيف الظهارة موضع الغدير  
 إلى المشترك بين المؤمنين المذكورين كما اختاره ابن راشد وبنه  
 على ذلك العلامة الرضا والتتالي في شرحه على المصاب وليس كما  
 في الثاني واستدل الأول بتركيب الفعل بالمصدر في قوله تعالى  
 ويظهر من بطونهم وحشية فتقول الخطاب ومن ثمه ويستعمل  
 مجازا في التنزيه عن القبول فيه بحيث بشرعا قال يدرقه  
 هي صفة حكيمه فترجى لموصوفها خيرا استباحة الصلاة  
 به أو فيه أو له فالأولان من حيث والآخر من حيث فتقوله  
 صفة جنس يتناول جميع الصفات وقوله حكيمه أي حكم بها النوع  
 لأن قد رقيت بها جميعا قسما والوصاف الحسية كالخاصة بها  
 وأخرى بذلك الصفة الذاتية كالطعم والاستعداد بخبرها والمعنوية  
 كالعلم والخبر والموصوف في قوله فترجى لموصوفها هو النوع  
 والكلان والمكلف وسعوى فترجى بها يحصل بها الجواز لا الوجوب  
 حقيقته لأنه لا يلزم من قوله جواز استباحة الصلاة أي جواز طلب  
 اباحة الصلاة ومعناه أن طلب اباحة الصلاة مع المانع كان مملوفا  
 فإن المكلف لا يجوز له شرعا طلب اباحة الصلاة من غير مفسد حرام أو  
 الظهارة لأن من ليس به مفتاح لا يجوز له التسوية طلب اباحة الدخول  
 فإذا وجد مفتاحها ثبت جواز طلب اباحت الدخول فليس في قوله  
 جواز استباحة أصنافه الشيء إلى نفسه وقوله به يريد به أن  
 لا يثبت عليه إلا لا يشمل ظهارة الجسد من حيث أو منه ومن الحدث معا  
 ولا يشمل ظهارة الماصفات وأجيب **بأن** الباقي به الملا بسنة  
 أي بها بسنة فيشمل التوب والبدن وأما ولا يشك أن جسد المصلي للقيام  
 به بالظاهرة ملابس له إلا أنه يصير قوله أوفيه مسند لما كونه أوله مترا  
 وقوله فيه يريد به المكان وقوله له يريد به المصلي وهو وإن كان مترا



طهارة

طهارة المصلي من الحدث والخبث الا ان قوله بعد والاخيرة من حدث بخبث  
به والاخرى طهارة الثوب والكفن والاخرى طهارة الحدث فاقسمت  
الطهارة الى طهارة حدث وخبث فكانت طهارة الحدث والحدث  
حدثا اشتركا فان كلاهما يوجب الوضوء وفي الحدث توجب الاستنابة  
بوضوءها او بماء موصوفها وفي الحدث توجب الاستنابة بماء  
فخم به وفيه قوله لا يرد في الموصوفها اي طهارة الحدث  
والخبث بين ذلك نقلا **والاوليان من خبث**  
والاخيرة من حدث واللام في قوله موصوفها لشيء الماء والى  
سأخبرك لا للتعليل لانه يقتضي ان المعنى ان يجب استنابة  
الصلاة لاحد الموصوف لا ان يجب في الموصوف بها استنابة  
الصلاة فان قلت يريد بها طهارة الميت فانها اوجبت استنابة  
الصلاة عليه ولم توجب استنابة الصلوة له ولا فيه ولا في مكان  
عليه ان يزيد او عليه لم يدخر ذلك ويجوز يحويه في طهارة الذي لا  
المسلم اي لو طهرها فكان عليه ان يزيد او يفتق به ايضا وبعد ذلك لا  
يشك ان الوضوء للصلوة والوضوء للصلوة ايضا والمسلم  
ان الطهارة توجب لموصوفها استنابة استنابة الصلوة  
حيث كانت موصوفها غير عاقل ومكانها حيث كان عاقل والمعاد  
توجب له الجواز في كل وقت والشرط واستنابة الموانع **والى**  
لو وجبت الطهارة الكبرى وحصل ما في الصغير فلا يقال ان  
الذي توجب طهارة لعدم ايجابها الا باحتياجها بل هي طهارة  
وعند ايجابها لا يجزئها عن كونها طهارة فظهر ان  
واما طهارة لولا المانع والمانع هنا الموت والافساد والوضوء  
للدخول على السلاطين ونحوه فليس بطهارة شرعية والنحو  
بين لها وفيه فني نظائر فلا تتم عليه انه طهارة شرعية واما الاصل  
المستحبة والاعتقالات للسنة والمستحبة التي يصلح بها فانها  
توجب جواز الاستنابة لولا وجود مثلها اذ المانع لا يجتمعان ولا  
يرد على الرسم انه صادق على القراءة وستر المودة واحرام الصلاة فانها  
خصائص توجب لموصوفها ما ذكر وليس شي منها طهارة لانه  
اجب بان هذه افعال لا صفات فلا يصدر عن علمها مبدء الرسم  
وقال الفقهاء والطهارة عينية وحقيقية والعينية طهارة النفس  
لاذاتها عن النجاسة والحكمة طهارة الحدث لادائها لرفع حكمه  
اذ لا عين هناك تزيل النجاسة في جميع الجسد المجانية والمخف والنجاسة  
وفي بعض اصناف الوضوء او سدر وهو النجاسة اما بدلت الحدث  
الا على كالجناية وما معها او عن الحدث الادنى وهو الوضوء وهو

الموصوف والمخف على جملتها  
لشبهه للماء والاستنابة  
اي ان الطهارة اوجبت الخ

واحدة وفيها وقال السوازي في نقله على انه ونة الطهارة حديثة  
وحديثة والاولى ما بينه وبين ما بينه والاولى صغرى وكبرى والصغرى غسل  
وسج والمج اصله له واليه الاختيارى وصغر ربي الخبيثة ما بينه  
وعبر ما بينه والما بينه غسل ونقي وعبر ما بينه ان سيجار وما النجاسة  
منه كما قال ابن عرفة صفة حكمية تزج لموصوفها منه الصلابة فيه اوفيه  
اشبه ولم يقل انه كما في تعريف الطهارة ان لا يقال شرعا للمحدث نجاسة  
ولا للحدث نجس فالطاهر يقال به النجس والمحدث لانهم يقولون  
طهارة حدثت وطهارة حدثت ولا يقولون نجاسة حدثت وحدثت  
فظهر من تمام الطهارة للمحدثين كما تقدم وتخصيص النجاسة  
با حدتها واوردها في تعريف النجاسة انه غير مانع لشموله التوب المنفصل  
والدار المنصوبة لانه يصدق على كل انه صفة حكمية تمنع الصلابة به  
او فيه واجيب **بأن** اثر الغصب الذي هو مانع من اباحة العلة  
بالشي المنصوب اوفيه وهو تعلق حق المالك به لا يبيى صفة في  
اصلاح الفعل واذا علمت رسم الطهارة والنجاسة علمت رسم الطاهر والنجس  
فالطاهر هو الموصوف بصفة حكمية او جئت له جواز الاستباحة  
الصلابة به اوفيه والنجس بكسر الجيم هو الموصوف بصفة او جئت له منع  
الصلابة به اوفيه وحد الطهورية لغة الطا وهي كما نقل عن ابن العربي  
من خواص المالا تشبهه له الى سائر الما كما من اجاعا صفة حكمية فلو  
جب لموصوفها كونه بحيث يصير المزال به نجاسة طاهرا وقصيره  
يعود على الموصوف وصير نجاسة ليعود على الموصولة ونجاسة نائب  
الفاعل وطاهرا خبر صار فالموصوف بالطهورية هو الما والمزال به نجاسته  
هو المصوب مثلا فالطهورية صفة حكمية تزج لموصوف بها الذي هو  
المالكون ذلك الما بحيث يصير المزال به نجاسة وهو المصوب مثلا بذلك  
المطاهرا واورد عليه انه غير مطرد لصدقه على الاثمار المستجبر بها  
وعلى ما بينه به نجاسة السيف الصقيل وشبهه على المنزل بان ذلك يطهره  
مع ان تلك الاشياء لا توصف بالطهورية لانها من خواص الما كما هو واجيب  
بان لا ينسب كونه من خواص الما لقرنه تعالى بعد ذكر الطهارة بين  
الما بينه والتوابية ولكن يريد ليطهركم به ولقرنه عليه الصلاة والسلام  
جاءت في الارض مسجدا واطمورا وما حكم من الاجماع على ان وصفا الطهارة  
يخص بالما فاعلم انه سلب اطلاقا على غير انما من بقية الما فاجت كساب  
ظاهر عبارة ابن العربي الماكي للاجماع ولا يقتصر بنحو جبرير فيظهر  
سواء قلنا انه حقيقة او مجاز لان هذا من حيث اللغة وكل ما في اللغة  
انزج وحد التطهر ازالة النجاسة اوفيه مانع الطلابة ومنه  
ينقل حد منه وهو النجس **فبما** هو النجس بطاهر ومن

حد الاطهر دية يستقل حد الخبثية الا انها ليست محل في الشرح ولما استعملت  
 لغيره في رسمها صفة حكيمية توجب بلوصفها كونه بحيث يصير المزار به خمسة  
 نجسا واما الطهارة فيضم الطهارة فيضلة ما يتطهر به ويقال لظلال الغضلة  
 طهارة دية بضم الطاء ايضا واما الطهارة بالكسر فهي ما يضاف اليها  
 من صابون او غاسول او نحوهما ولما قدم المحقق في ربيع العبادات  
 على غيره لعدم الحاجة اليه ويدا بالطهارة لانها تؤكد العبادات وافضلها  
 بعد الايمان ولتقدمها على بقية القواعد في خبري الاسلام على خمس ماعدا  
 الشها دلتين ولم ينك المصنف وتبني من الغفلة على الشها دلتين لافرادها يعلم  
 مستفاد تقدم الكلام على الطهارة لانها وكذا شروط الصلاة التي  
 يطلب المكلف بتخصيصها مستقر الصلاة بعدم ما يتطهر به من ماء  
 وصعيد على المشهور ويدا بالكلام على السالاة الطهارة المايبة على الاهد  
 ولا تحصل الا بالما المطلق فاحتاج في تميزه من غيره فقال  
ربيع الحد هو الذي يخرج من لغة وجود الشيء بعد ان لم يكن  
 وشرعا يطلق على اربعة معان فيطلق على الخارج كما يأتي في فروع افضله  
 بالاخص الوضوء على الخروج كما في فروع اداب الحدث وعلى الوضوء  
 الحكي المستد رقبيا منه بالاخص قيام الاوصاف الخمسة كما في فروعهم  
 يمنع الحدث كذا واما المنع المتيقن فيب على اعضا الوضوء وانفسل  
 ويصح هنا ارادة المعوف الثالث الذي هو الوضوء لاجلها مستلزامان  
 فاذا ارتفع احدهما ارتفع الاخر فان قلت لا نسلم انهما متلازمان  
 فان التيم برفع المنع لانه للفتاح به الحلة ولا يرفع الوضوء التام  
 بالاخص على المشهور من انه لا يرفع الحدث فلا تلازم بينهما فالجواب  
 لا نسلم انه رخص امان انما هو رخصة اياحة العبادات مع وجوده فهو  
 والوضوء باقيا كما اشار اليه ابن عرفة عند الكلام على النية واما  
 المعنيين الاولان فلا نفي اراهما هنا اذ لا يمكن رفعهما وتجويز ذلك  
 على حذف مضاف ايه حكم الحدث كما اشار الي ذلك المصنف فيه  
 تفصيلا وتكفي لا يحتاج اليه والا فلو كان في الحدث بالحدس بالحدس باعتبار  
 افراد له لان الجنس الطبيعي لا وجود له في الخارج الا في افراد اياه  
 امراد الحدث ترفع بالمطلق ويجوز ان تكون للمنفذ امرات  
 الحدث المعسود شرعا وهو المنع المتقن يرفع بالمطلق اذ لا يستلزم  
 ايه يرفع جميع افرادها بالمطلق فان قلت الحدث هو المنع المتقن  
 والمنتقم منه انه نقلي رحمه فديم لا يرفع فالجواب ان الوقف باعتبار  
 نقول انه لا باعتبار ذاته وقد استدل ذلك الاصوليون بحجة  
 تدور في النسخ بانه رفع الحكم بخطاب فان قلت المنع قد رفعه  
 مستحيل فالجواب عنه من وطئ الاول وان المرتفع انما هو  
 استمراره الثاني انه من باب فقد يرفع الواقع لا من باب رفع



الواقع والمحال هذا الثاني دون الاول فان قلت قوله يرفع الاولى فيه  
 التغير بالماض لان هذا امر ثابت مقدر عن الشارع ايرحم بغيره في  
 الحدث وحكم الحديث فالجواب انما عبر بالمضارع للاستدلال بان  
 انه نظير قوله في حكم العقيدة بذلك في المستقبل ولو نظرا الى ما ثبت  
 عن الشارع كقولنا في اوانه عبر بالمضارع عن الماضي على تقدير قوله  
 بقا في اتي امر الله نظرا الى احضار هذا الحكم العمومي في ذهن السامع  
 ايراحضاره الان لان المضارع يماثل مضارع الاسور العريضة  
 بخلاف الماضي فانه لا احضار فيه والشيء قد يحذف على مقتضى  
 كما يحذف على تقديره وغير بالجملة الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية فيقول  
 واقع الحدث وحكم الحديث اما المطلقة لانها لا تفيد التجدد والحدث  
 والمقصور ههنا ذلك ولان نسبة الواقع الى الماضي **وقد** **المتحيز**  
 لغة اسم متبادل للطبيب واصطلاح اسم لغير النجاسة وانما قال  
 وحكم الحديث لان رفع الاسم يستلزم رفع الاخص بخلاف العكس والحكم  
 امر لانه يوجد مع العيني وبدونها كما لو ازيلت عنها لغير المطلق  
 واما العيني فلا يوجد الاسم الحكم ونظير ذلك الانسان والحيوان  
 فانه لا يثبت من قولك **الانسان** في الدارين الحيوان غير الانسان  
 بخلاف العكس فان قلت هذا الاستلزام غير مسلم اذ يزيل الحكم والعيني  
 باقية كما في اللون والريح الذي عسر زوالها فالجواب  
 ان عسر زوالها قائم مقام زوالها فكأنها زالا والمعاد بالحكم ههنا  
 الصفة الحتمية لا الترتيبي حتى يتوجه عليه السؤال **السؤال الثاني**  
 اليه متعلقة برفع بتقدير مضاف وهما بالاداء والنسبية  
 والمطلق صفة لموصوف محذوف اي باستعمال المطلق وانما سمي  
 مطلقا لانه اذا اطلق عليه محذوف الاسم كان كافيا في الاخبار عنه عيني  
 ما بهو عليه قاله الشارع وقوله **كافيا** اي لا يحتاج اليه قيد  
 وقوله في الاخبار عنه بان يقال هذا ما وقوله على ما بهو عليه  
 ايست اوصاف طهرية ونسب في كلامه ما يفيد انه لا يتوقف على الحقيقة  
 الارتفاع الحدث وحكم الحديث فلا يثبت في ان الاوقية والاعنسات  
 المستحقة والمنسوبة لتتوقف على المطلق ايضا فان قلت **قوله**  
 يرفع الحدث وحكم الحديث بالمطلق ليس فيه ما يثبت رفع الحدث وحكم  
 الحديث بغير المطلق لان العنصرية في كلامه مصدرة بالفعل **للمثبت**  
 وهي مطلقة تصدق في فرد من افراد ما دللت عليه ونسب فيها اداة  
 حصر ولا عموم يتوهم مقام الحصر فتكون معناه يرفع الحدث وحكم الحديث  
 بالمطلق كما يرفع بغيره واوجب بان الحصر مستفاد من المقابلة فانه لما  
 قابل ما هنا بقوله لا يمتنع لزوالها او طوعا او نهي الخ انه ليس هناك الا  
 قسمان فهو بمثابة انك تقول انما يرفع بالمطلق لا بالمقتصر الخ كذا اشار

له الزدنا في ويمكن ان يكون المحصر مستناده ما هنا لان دليل الحكم بوضوح  
 ذن بانه علة له والحكم به برسم علة وجوده وعدمه واسطر على الحكم  
 وهو الرفع على الوصف وهو المطلق فاذا دانه علة له بحيث وجد  
 المطلق وجد الوصف والا فلا فاذا والمحصول ان سياقه لهذه  
 الجهة مما سبق الحد وسنبدله لان شرطه الاطوار والافتقار  
 فان قلنا ان هذا المحصر ارجل محصورا فاما المحصر غير مبرور بالنية  
 الحكم الحديث فليس **المبرور المحصر الاضافي** اي بالنسبة لشيء اما  
 والمطلق لغة مالم يقيد بشي فبالاطلاق الاستدراك على سبيله  
 واطلق الناقذ ذلك عتايها واصطلاحا استار لعله المصنف ليقول **له**  
**وهو** اي المطلقة المبرور للظهور عند الفاضل عبد الوهاب ومن  
 عسكرا الاخضر منه عند بن الحاج لا نه حجة التفسير بالذات  
 عا لبالحقا بالمطلق والمحقق بالشيء غيره والسبب في ذلك انه عرّفه  
 بانه الباقي على اوصافه فخلته ما يتغير بغيره ليس باقيا عليها وعرفه  
 الخاصين واين عسكرا بانه الذي يغير بغيره احوال ما به يتغير **عنه**  
 فجعلنا ما يتغير بالقرار والنجار والمثول واخلافه وهو عين قول المصنف  
**صا** اي جوهر سيار لا لون له والذي في ذكره موصوفة او موصوفة  
 موصولة وبهذا التفسير يتبين فرائضها بالقصر ولا تقصر عما  
 مطلق المركبة والسكران ان الظاهر وهو قوله وهو راجع له كما سبق  
 لا يتأثر الجوهر السيار الذي لا لون له هو انما المطلق لانه قبله هو قائم  
 منه والاغلا يصدق بالاخص **صا** اي صح ان يحجب اي يطلق  
**خبر** لان التصديق في المفردات تنبأه المله وفي القضاء ما معناه  
 التحقيق **صا** اي اسم هو ما والاضافة ديانة وانما جنس يتقبل  
 بالورد والاضاف وغيره وقول **صا** لا قيد فصل اخرج به ما قيد  
 باضافة لا يصدق عليه اسم الا بدونها كما الورد وكوه او بصفة  
 فاما المضاف والخمس او بادة العهد كقوله عليه الصلاة والسلام  
 اذ ارأت ما يعينى الماني ودخل فيه ما اضافت به نية كما المحطر والمؤمن  
 لمحله كالابار والفتون والجبر ودخل جميع الما **الكل** وهذه الانية  
 والمال الذي ينبع من بين اصابعه الشريفة **صا** اي الله عليه **صا** قيد  
**روى** النسايب ومن خرجة **والمبهي** عن ابن اش ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم وضع يده في انا وقار تزول بسم الله حتى تزول عن  
 اعرفه ولا يخرج من سبعين **والمثال** قوله **صا** ان الما كان ينبع من ذات  
**اصابعه** الشريفة صلى الله عليه وسلم وعليه **صا** فترجى **صا** وسعدوم  
 وقيل ان **الله** كراما ببركته **صا** الله عليه وسلم وعليه فهو تكثير موجود  
 والخراج الاول وهو انه خارج من ذات اصابعه اي انه خارج من عطية

وعصه ولحمه ودمه ويديه قول جابر فرأيت المايخرج من بين اصابعه وفي رواية يقيم من بين اصابعه وان لم يخرج من غير ملائمة ما ولا رضى في ثا  
تاو ياسع الباري عز وجل فانه المتقرب بايجاد المجد ومات واختراعها من غير اصل  
قال ابن العربي في النفس ونوع الما من بين اصابعه التشرية **حي** الله عليه  
وسم خصصته له لم تكن لاحد قبله وتا **القرطبي** لم يسمع  
بما هذه المحجة من غير **لينا** **حي** الله عليه وسلم قال الخطاب وعاب الآوا  
فما اشرق مياه الدنيا والاحزة وقد ذكره تليخ وشيوخنا القاضي تقي الدين  
**الما** **حي** الله عليه في تاريخ مسكة عن شيخه البلقي وذكر صاحب المراهب  
البلدنية عن البلقي ايضا ان ما من زم افضل من اكلوا لقتل قلبه  
عليه الصلاة والسلام به فليق بما خرج من زانه عليه الصلاة والسلام  
انتم كن ما ذهب اليه السراج البلقي في ما من زم خالفه عليه الحافظ  
الحلال للسيوطي فانه تارة ما اكلوا من ما من زم فان قلت اي فرق  
بينه وبين عرقه وما يخرج من فيه واقفه او عينه عليه السلام  
فالجواب ان هذا الما يخرج عن المادة كثيرة ومتبعا علم انه ليس جزا  
منه بخلاف عرقه ونحوه ودخل في ما الا بالما يبرز من زم وتا **القرطبي**  
الجزولي في شرح قوله الرسالة وما السماع ما الا بالما يبرز من زم  
للخصائص يدخل فيه ما من زم ولا حلال في ذلك الاماروي عن ابن  
شعبان انه قال لا تزل به النجاسة تشرى فانه انتهي بغيره  
والشيخ يوسف بن عرقا **الخطاب** عليه اما الرضوية ان كان قائما به  
الاعضا فلا علم في حراره خلافا لما صرح باستحبابه غير واحد بل  
قال ابن حبيب باستحباب الغسل به ايضا واقره عليه بقضل  
من مسكته في اختصار النوحة تا ولا يستحب لمن حج ان يستكثر من  
شربه ما من زم شربه واستحبابا بالبركة فيكون منه شربه وهو  
شربه واعتساله ما اقامه وكثير من الدعاء في شربه انتهي واما اذا  
كانت النجاسة به فالظاهر ان ذلك يكره ابدا فان ازليت به طوبى الما  
وقد صرح ابن الكرد في كتابه النوا في له بكراهة استعماله في النجاسة  
واحترازه ولا يختلف في غسل الميت به فكثر على القول بنجاسته ويستحب  
ما على القول بطهارته بل هو واجب فيما يبرج من بركته وامامنا  
ورق في نقل زم من حديث النظر اليه بعد العادة والظهور منها يحيط النظر  
فالمراد بالظهور فيه الوضوء والغسل او كان ظاهر الاعضاء وسلم من الحركة  
في المسجد وهو حجب ويستثنى من كلام المص ابارتمود فلا يجوز الوضوء  
منه ولا الانتفاع به كما ذكره القرطبي في شرح مسلم وابن مزين  
والعربي وغير واحد لا مره عليه الصلاة والسلام حين صلاها وان كان  
ليشربوا الامن البير التي وردتها الناقدة وامره بخرج ما يحويه من تلك

افضل

الاثر

الابار واراد انما استقوه وذكره مسلم في اواخر كتابه بعد كتاب  
 الزهد وفيه انه اسروهم ان يجعلوا اليهين للابل والاربعاء واليه  
 فذهب ابو النعاس القوطي في ذكره لحيي مسلم فانه قال هذا  
 حكم من النبي صلى الله عليه وسلم بنجاسته ابار الحجر والاعاء التي الطعام  
 المحرم الا قد شربا من حيث الاربعاء وفيه عند الابان وقوامها وامره  
 بالانستق من ببر الناقة يد اعلى انه يطلب المتبرك باثار الانبيا والفا  
 طمين وان تقادمت اعصارهم اولاته ما غضب وسخط لادنها مواضع  
 مستحوط عليها وهو ما ذهب اليه بن فرحون وسيدى احمد زعفران  
 في شرح الرسالة وهو مذهب الشافعي ولا يحكم بنجاسة الاربعاء  
 لا تقوى في الحديث لذلك قال الخطاب وهو الظاهر والاداه فرحون  
 بفصل او عظيم وابداهم وثباتهم منه ولو وقع ذلك لفتق على انه لو  
 لم يد اعلى النجاسة لا حتمال المبالغة في الاحتساب وقد صرح النووي  
 بعدم نجاسته ولا اشكال في منع الوضوء منها على ما قاله القوطي  
 وفي كلام النووي ترد في الصحيح والكرامة فانه قال استواء  
 الابار في طهارة وغيرها كسروها وحرام الاضروته بشرعية فظاهره  
 انه اذا اضطر الى الوضوء منها جاز وان قصرت جماعة من المتأقبة على  
 كراهة استعمال هذه الابار وضوء ارجع عندهم وكما يمنع الوضوء  
 مما ينجس ابارها يمنع التيمم بارضها بما نص عليه بن فرحون وابن العربي  
 قال وفي مسيرة حسنة ابيار وذكر التتابع في باب التيمم فلهذا القول  
 بالتميم على ثواب ارض تود قال الحافظ بن حجر شيخ الاسلام  
 البلقيني من ابن علمت البير التي كانت تروى بالناقة فقال  
 بالستوافر اذ لا يمشطوط فيه الاسلام انتهى قال بن حجر والذي  
 يظهر من النبي صلى الله عليه وسلم عليها بالوضي واجل كلام شيخنا  
 السلقيني على من يجي بذلك وذلك ونقل لعلامه بن ابي شيرين  
 الزركشي في الخادم ما نصه ويحقق هذا يعني ابار يارحون وكلها  
 منصوب عليه كما ارفق لوط وما يار بالرحمة بن ابي داود  
 انها ارض ملتقنة وسابير دروان التي وضع فيها السم للنبي صلى  
 الله عليه وسلم وسابير برهوت وهي بئر يالمن بعد بن حبان  
 مشرب في الارض ببر برهوت انتهى وبأبلى هي المكونة في سورة  
 البقرة وهي بالمواق وبير دروان بفتح البحر وستوان  
 لارا وهي بالمدينة وبير برهوت بفتح الموحدة والاراضة الموحدة  
 وستوان لارا وهي ببر عينة لم يسم موت لا يستطاع التزود الوضوء بها  
 والله اعلم قال شيخنا في شرحه وعلى انه صنف الاستعمال  
 فان تغلر وصلي تحت كذا ينبغي يدل له الوضوء بالما المحسوب  
 فانه لا يجوز وضع الصلاة به انتهى وما انه لم يغف في ذلك على نص

في باب الوضوء

لمن تقدمه والاشبه عليه او جدر فيه وفي شرح الحدود والعلامة التي  
 صاع التفرع بعدم الجهة سقطتصرا عليه وذلك عند العلم على تقدير بيان  
 عرفة للخاصة وبضه فان قلت ما ديا وشود ما طاهر لا مع العلة  
 الصلاة به وقد اسر النبي صلى الله عليه وسلم بطرح ما يحجب به  
 قلت ذلك خاص لمعنى فلا يراه **القصص** به فخر وجه عن حسن  
 القياس كما ذكرنا في حد المتهاوة ان من لا يراها سند او اوجي  
 مع شاهد ولم يوردوا على ذلك سقط ما ثبت في حزمته رضي الله  
 عنه ما نكتب واذا انقضت شرح حد المطلق وما اشتمل عليه علمت  
 انه المطلق وادق من قول ابن عرفة في حده للظهور المراد في المطلق  
 ما بقي بصفة اصل خلقته غير خرج من نبات ولا حيوان ولا بحالط  
 بغيره اذ قد اورد عليه اما ان السحن او يرد والسبح اذا اذ  
 وغير ذلك مما لا يفي على صفة اصل خلقته والما اذ عرفت بعد ان كان  
 سحا وعكسه وقد اجاب شاره عن ذلك باجوبة لا يتناول نظر  
 وحد المص سالح من هذا **اقا** **شحن** في شرحه لو  
 قال المولى وهو ما في اطلاق لفظ ما عليه فلا يقدح في انظر وسلم  
 من استعمال المستشرق في التعريف في بعض ما يرد منه من غير  
 قرينة وذلك لان ما صدق بطلن على الافراد ولا في التعريف بها  
 لانها في معنى الزوال والتعريف اسم هو بالكتاب وهو المعنى  
 وايضا التعريف بالحقيقة وهي غير الافراد ويطلق على ما في  
 ان يطلق عليه اسم الماكما عا وقد يقال ان اطلاق ما صدق على لا  
 فزاد انما هو اصطلاح احد الميزان ولا يريده الغفها وانما يريدون ما في  
 او يطلق عليه اسم ما بلا قيد اي لان كما في ان يطلق عليه اسم ما في  
 فغير يجوز تركه مطلق كما المظهر والمراد بما في عرف لان يطلق عليه  
 اسم ما انظر الخطاب وفي كلام التتالي ما يعيد ان المراد ما في لغة  
 اطلاق ما الى غيره فما البطيخ لا يطلق عليه عرفا لفظ ما من غير قيد  
 على ما قاله الخطاب وهذا في اطلاق ذلك عليه لغة وهو المتبادر  
 ان الاصل اختلاف المعنى القوي والعرفي واما في ما قاله التتالي فلا  
 في اطلاق ذلك عليه لغة ولغة هذا انتوتن على ثبوت ذلك  
 لغة ولم اري في الشاذلي وابن سرزوق شعرا كهذا ثم رابت  
 في القفاوي السوطية وما يوافق ما ذكره الخطا **وليد**  
 ونحو التتالي فانه قال **الما** في اللغة يصدق بالظهور  
 لظاهر وبالنسبة والحرام وبالمكروه التي اجزها المراه **وسنة**  
 لكن اعتراضه السابق مبني على ان ما وصدق كلمة واحدة وليس  
 كذلك لان ما سوسوفة او موصولة والصدق معناها **الحمل**  
 لا العود كما سبق فبطل ان يقال ان التعريف هنا بالما

صدقات بل هو تقدير بالمعهوم وبتفسير الصدق بجهة الاطلاق مطلقا  
 اي في اي وقت يندفع دعوى الاحتياج الي قيد الزوم واقعي قيد غير  
 المصلحة وعلي دعوى الاحتياج الي قيد الزوم يصدق بصورتين  
 عدم قيد اصلا مثل هذا وما وقيد غير لازم مثل ما ندى اي بلا  
 قيد اصلا وقيد غير لازم لان السالبة تصدق بنفي الموضوع واعلم انه  
 يرد على المصد ما ورد على غيره وهو انه قد مر التصديق وهو حكمه  
 المطلق بالرفع على التصور وهو تقدير المطلق وذلك مجتنب  
 في التعارض واجيب **عن ذلك** بان مطلق الشئ قد كان  
 ولا يشترط حصول كل الماهية وذلك يحصل بالاختيار بالحكم كما هنا  
 وقيل ان هذا من باب تقديم التصديق على التصور لا التصور  
 والمضمر الثاني دون الاول وهو قريب لان الحكم اذا لقي قيد تصوري  
 المحكوم عليه اشتتتاقت اليه النفس الي تصور به فاذا اخبر به كان  
 اوقع في النفس لان الحصول بعد الطلب اعز من المساق بلا  
 نسب ولما فرغ من تعريف المطلق منه على بعض مباحه تقرر فيها  
 اضافات يتراعى انها قد يترجم منها سلب الاطلاق اعني الظهور  
 عنها وليس كذلك لخص منها ما لا يسلب الظهورية ولا يقتضي  
 كراهة ومنها ما يقتضيها فاحذ في بيان الاول ذكره لا يلفظ  
 الاعيان لما فيه من نوع حقا **فقال** اي المطلق اي ما يصدق  
 على حقيقة المطلق لا بنفس حقيقته التي هي المعلوم الظاهر  
 لانها لا تنصف بالجزء وانما الذي ينصف به الافراد والمراد جمع ولو  
 في يد المتوحي او المتكسبل لا في اناله له ليس بشرط **من**  
 بالقصور والفتور وهو لغة المظور والبلل والمراد به هنا ما يتركب  
 من السما ليل على الارض واوراق الشجر وجوز بعضهم كون الصبر  
 في جمع عايد اعيا ما في قوله ما صدق عليه اسم مبالغة وقوله  
 شئ لان التقاريف لا يبالغ عليها **قال** الزواني وانظر  
 لم يتغير من ورق الشجر رجة حيث جمع من عليها هذا ضمرا لا  
 سوييني ان يكون مضرا وان ذلك ليس كالغير من قراءه  
 لسوره انه **ورده** شيخنا في شروحه **بقوله**  
 ان الظاهر انه لا يصرف فيه مما جمع من وقته وكلامه في مسيلة  
 بغير بورق شجر الى ومسيلة تغير المساقية بحالها ونحوها  
 بعيد القطع بذلك وعليه فتتردد الزواني غير جلي ان **نزل**  
 وفي قوله وان جمع من ندا اشارة الي ان النار **من** السما  
 كالنابع من الارض وبذلك **قوله** تعالى واتزلنا من السما  
 ما طورا وقوله وينزل علم من السما ليطهركم به الآية  
 فان قلت صفة ما في الآية تكرره في سياق الاثبات **فجيب**

مذلل



لا تقيد العموم فلا تدل على الجواز في كل معاوب فالجواب كما قال القاضي هو ان الطيب ان  
 المكنة المشبعة اذا كانت في موضع الامتنان افادة العموم وكذا لا فرق بين ان  
 يكون ما يما من اصله او كان جامدا **ورد** في موضعه او في غيره بنفسه  
 او يصنع كمنسجني **بعد جموده** كان جوده بصفة الامتنان منسجا وغيره  
**قصر** اذا ذاب البرد ونحوه فوجد في داخله شيء ظاهرا ونحوه من لواحق  
 الارض فهل حكمه حكم ما وقع فيه قال **البساطي** في المفتي لم ار  
 فيه نصا والظاهر انه مثله قال **الحطاب** بعد نقله له ونما له ظا  
 هرا نتيبي والذي يظهر ان يقال ينظر له بعد سبيله فان غلب احد  
 اوصافه سلب طهوريته وبعد ذلك حكمه كقبره وان لم يفرق احد  
 اوصافه كان طهورا على حاله ولما ذكرنا لم نجعل له شيء ذكر ما يفرق  
 بين الطهارة فقال **او كان** **الموسوي** يضموم النسخ  
 المهراسة ساكن الهزة وقد سربل بقرية شراب **وجه** واحدة اليها  
 وهي كما في التاموس كل ذات اربع قوائم ولو في الماء لا يبرأ ليس  
 من شاة التميز فيخرج الاطفال الذين لا يميزهم والحي لا يبرأ لان من شاة التميز  
 التميز وقد يطلق على فضلة الطعم وفي الحديث **عنه** صلى  
 الله عليه وسلم المؤمن شاة وسوا وجد غيره ام لا كانت الهبة ما كوتة  
 كما لم يفرق ونحوها ام لا لا لبغل والبرذون والغرس كانت جلالة ام لا  
 ولا يمارض هذا ما راي من **قوله** ومالا يفرق في نجاسات  
 الكلام هنا في الظاهر وهذا في كونه مكررها وقد قيد بعض  
 الشيوخ هذا ايضا وفيه نظر لما قررنا نعم يقيد بقوله  
 وان رايته على فيه وقت استعمله عمل عليها **او كان** **سور حايض**  
**وجنب** واحرب سور احدهما فنصف على الصورة المشبهة  
 وهي سورتهما معا والمفرد اولي بالحكم فنسخة الواو ابنا وهما على  
 بابهما اولي من نسخة او من جعل الواو معناها وسوا كانا مسلمين  
 او كافرين كانا شاربي خمر ام لا والكلام فيه بالنسبة لقوله  
 وسور شاربي خمر وتقييده بقوله وان رايته على فيه الخ  
 كاللام فلما قبله **او كان** **فضيلة** **عطار** **شها** ولو قلت في وضوء  
 وغسل يجتمعان او متفرقان حلت المرأة به ام لا عندنا وعند الجمهور  
 خلا فالاحد في احد قول **ورد** في مانع التطهر بها خلت  
 بها وسوا نزل فيه او اغترقا منه ولا يجال عنه قوله بعده وراك د  
 يغتسل فيه اذا التبان هنا في بيان ما هو مطلق سوا كان يكره استعماله  
 مع وجود غيره ام لا وحيد **قوله** **الزرقاني** وسورة  
 المسيلة انهما اغترقا من انا وظهرا به لا نزل فيه غير ظاهر **قال**  
 الشاذلي غير هذا بالظاهرة وهي مصدر **ظهر** **بفتح** **آنها** **وضهرا** **ظهر**  
 بضم الهاء تقيض النجاسة وهو غير مراد **الصواب** فضلة ظهورهما

سور

اد الكلام  
 في بيان

وهو لغة ما ينظر به ودللا ذكره فضلة لصبط طهارتها دفع الطافاته اسم لبقية  
 لما المتطهر به ويمكن ان يفكر بالضم على كون الاضافة بيانية **فمرع**  
 الاول قال الثاني قالوا لاخذ من هذه المسئلة ان عشرين الحرة والحاد التي  
 نخل ولا تضرب لوكل ووجه الاخذ من هذه المسئلة انها كانت لا تضرب  
 حين الحصى وما دخلت يد هاتيه ظاهر فكذلك التي لا تضرب حين الحصى  
 والحاد لم يوكل ما عتقناه لان الغالب منهما توفي الخجاسة فيه ان تضرب وفي  
 هذا الاخذ نظر اذ فرق بين ما يشترط فيه ظهور النحر وبين ما ليس  
 بملاقات قلبية الخجاسة السارية وان لم يتغير ولعل هذا وجه  
 تربيته منه بقوله **هـ** قالوا الثاني قال **المخاطب** ذكر البرذني  
 عن ابن ابي زيد من ترضي على بلاط نجس وطا عليه ما من البلاطة  
 فان كانت الخجاسة رطبة غسل ما مضى بر عليه منها الا ان يتوالى  
 البلل حتى يغلب على الطين انها الجمعت وذهبت ولما ذكر ما لم يتوالى  
 وما يشترطه في الطهارة ذكر ما تخفف تحت الطهارة ولم يخرج من الطهارة  
 فقال **اركان** الماكسور بان زاد على قدر اربعة الوضوء وانسية  
 الفصل كما ياتي **ط** واحد ب جوفه وان النحر فهو مفهوم وما  
 فقه مفهوم قوله كثير الا ان المصطلح يقتضيه هذا المفهوم لانه  
 ليس مفهوم بشرط فصرح به فيما ساق **ي** **مستوجب**  
 الى الخجاسة سواء كان ذاتا له او عارضا قاله في القاموس  
 النجس بالفتح والكسر والتخريك وكلتف وعضد ضد الطاهر  
 وقد نجس كسمع وكرم وانجسه ونجسه فتنجس انجس  
 وقوله بالتخريك اي تخريك انما في بالفتح في مفتوح الاول  
 وبالكسر في مكسور الاول واما تخريك الثاني بالكسر وبالضم  
 بالفتح للاول فاشارة اليه بقوله **هـ** وكلتفه وعضد واما  
 تخريك الثاني مكسور الاول بالفتح او بالضم فممنع فتخلص ان في  
 مفتوح الاول ستكون الثاني وتخريكه باحدى الحركات الثلاث  
 واما مكسور الاول ففي ثابته ستكون والكسر فقط **ي** **بقا**  
 ذلك المخاطب النجس فهو مطلق وكلامه يقتضي نجس مفرود  
 ان اليسير اذا خلط بالنجس ولم يغير بالنجس ولكن قوله بعد ذلك  
 ويسير كاذبة وضوء وغسل بالنجس لم يغير فبعد انه طهور ودلالة  
 المنظور مقدمة على دلالة المفهوم وايضا قوله لا يمتثل لونا او طعا او  
 بما يفرقه غالبا من طاهر او نجس فبعد طهارته ايضا بطهريته وانما  
 ان انصورتا نية كثير خلط بالنجس او بطاهر لم يغير او غير ذلك  
 ويسير كذلك والمقصود هنا صورتان من صور الكثير الباقيتان  
 في قوله لا يمتثل لونا او طعا او ريحا بما يفرقه غالبا من طاهر او نجس  
 قلناه في الكثير بدليل قوله ويسير وستاتي صور اليسير

ان التغيير بالمجاور



يلو

الادوية في قوله ويسير بجس لم يغير واما قلنا المقصود هنا صرنا من مرور الكثير  
ليلا يتكرر بعض الصور مع بعض ان على المصدر الواخذ في العدد وليس عن العطف  
الشمائل للكثير والقليل الى التفسير بلغة كثير وقول الزرقاني ان قلنا  
كان المناسب ان يبالغ على التليل بان ياتي به عوض قوله كثير لانه محل المزاج  
فالجواب ان المبالغة هنا لدفع ما ينشأ في حلا في الحكم وانما سبب التليل  
المبالغة فلا يناسب ذكره هنا والله اعلم انتهى غير جلي اذ لا نسلم ان ما في خبر  
المبالغة بان لا بد ان يكون الخلاف فيه خارج المذهب بل تكون لا فائدة للخلاف  
في المذهب وخارجه ولد في التورم كما نعت ويدل لكونه يشير بها الخلاف في المذهب  
ان من المسائل الواقعة في حيزان ما فيه الخلاف في المذهب كما في المذهب الذي  
وا ايضا قد وقع الخلاف في المذهب في بعض افراد الكثير اذ اختلفت في خمسة فلا  
يصح وقوعه في حيزان على هذا الجواب ويدل لكونه يشير بها لدفع التورم فنه  
ان الله الذي اجوت الائمة على انه كثير اذ اختلف بجس لم يغير لاختلاف في طهرته  
لا في المذهب ولا خارجه وقد ذكرها في حيزها اذ كلاه صاد في به وفي قوله القياس  
ان الشيء اذا اشكر في حكمه رد في اصله والاصل في المذهب في المذهب بان  
ذلك القياس ان يغير احد اوصافه الما قطعوا لكن **هو** اي وقع التورم على  
حدسوا واخرج اذ اخرج كونه مما لا يضر وهو معطوف على جمع وان لم يعل  
التشتميت في العطف او على كان وليس معطوفا على قوله لم يغير لعدم محتم ولا  
على خلط لانه حينئذ يقتضي ان يقع الكثير معتبر فيه وليس كذلك لانه لا فرق فيه  
بين الكثير والقليل ولا على سوادا معطوف عليه ليل يلزم عطف القليل على السواد  
بشبهه **في قوله** فلا يعلم **هو** من جس **ما يضر** وهو ما يضر عنه قالوا كلام  
وعنه من الظاهر انهما لا يضر كغيره ومقره كونه في وزنه وكبره  
وزجابه ومقره ونودة وكحل وحديد ونحاس ورصاص قالوا ان هو على  
اطلاقه استلحق بالاصل ولا يتعلل بالاعتن اصله الثابت له لا بقوله انهم والفرق  
بينه وبين ما ياتي في قوله ويشك في حدث ان ما هنا يشك في المانع وهو  
لا التردد وشوقا مع قوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الما بطور الحديث  
وما ياتي يشك في الشرط والذمة عامرة فلا تميز الا بينين وقوامه قوله  
نعالي يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى ايقيتها وايها  
اذ احصل التغير وعلم ان المغير مما يضر ويشك في نجاسته وطهارته فانه يتجلى  
انه ظاهر وعليه فغير المص في التوضيح في مسئلة وحكمه كغيره وانظر  
اذ التغير محتمل في انه **هو** قد علم جوابه اي انه ظاهر ومنه من قوله شك  
في معونه انه لو ظن ان معونه ما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذ الحكم  
انه يعمل على الظن وان لم يتوجب قل الما لا بالقرينة من المراجع لان قوله  
منه يسبق معناه الى النفس كونه التغير مصفا اليها واما ما ذكره فظاهر  
كل من رشح كما قال **هو** انه محمول على النجاسة كذلك وتغير كلام  
الباقي انه ظاهر وان ظاهر سماع اشهب عن مالك فيريد ذلك فانه قيل له

[illegible]

ایہ تغیر و الخال

مثال الاثر الاول ايضا هو يقي  
في جسد الانسان بها ما طويلا  
يعني مثله ذكره

سائر الادعاهات الموكدة والسمن وغوهم **سجله** ولم يأتجه بغيره للاعانة  
 اي ان لا فرق في الجواردين كونه منفصلا عن الماء ومنصلا به قال الخطأ ب  
 ولا صق في كلام المصنف من ما من لا اسم فاعل وينال بالصاد والسين والزايب  
 وقال بن مرزوق ولا صق فعل ما من في موضع الصفة لدهن وليس باسم فاعل  
 لان ما منه علا في مكسور العين فقا في اسم فاعله ان يكون بورنه وهو بالسين  
 والصاد انتهى وحسينه فقا في حاشية الخطأ من الزيد الخطأ حيث  
 قال ولا صق به قرأته بالفعل وبلاسم فهو من باب الوصف بالهجة او الوصف  
 بالمعزذ خلا فالقول الخطأ ب فلان اسم فاعل غير ظاهر ثم ان الصواب ان تغير  
 الماء بالدهن الملاصق مضمر لقول ابي عبد الله بن عرفة وغيره ان ظاهر  
 الروايات واقرأهم ان كل متغير بمخالصه وان لم يمازج وهو ظاهر الرسالة  
 وغيرها وقول بن الخطأ ب المغير بالدهن ظهوره وقوله بن عبد السلام  
 ان يستغنى عنه بالمجاور لانه يجاور ولا يمازج رده بن عرفة بما سبق ونقص  
 بن بشر المغير بمخالصه الادعاهات غير ظهوره ونقل بن عبد الحق عن ابن عبد  
 الرحمن عن الشيخ والقائلين ما استغنى به لودهن بغيره ابي او غيره  
 وغير احد واصافه الماء غير ظهوره انتهى واعتقده بن مرزوق ولكن الخطأ  
 ناقش بن عرفة فيما ذكره بقوله والذي يظهر ان الدهن اذا لاصق سطح الماء  
 ولم يمازج لم يضر كما قال المصنف في كلام بن بطير استارة اليه وساق كلامه  
 الا ان ذلك منه لا كيدا في كلام بن عرفة وبن مرزوق غير انه يشكك على ما ذكر  
 بن عرفة ومن وافقه ما ذكره سند من انه لا يضر تغير ربح اعلا يقطران  
 راسب في اسفله حتى يتحقق ما رجته الماء بتغير لونه او طعمه الا ان يقال ان  
 بن عرفة لا يوافق سند على ذلك كما هو ظاهر كلامه **او** تغير ربحه لالونه او طعمه  
**برايحه** غط على بدهن داخل في حيز المبادعة لا على مجاورة اذا القطران من جلة  
 للمجاورة والمطابق يقتضي المجاورة والتقدير ان كان تغير الماء وبسبب دهن لا صق  
 او كان تغيرها بسبب **رايحه** **شظان** سفتح الفاق وكسر الظالمية وكسرها وكسر  
 الفاق وسكون الظا وهو مصاحبة سحجوا لاجل وهو العرقم وشكر الارز يطبخه  
 فيبخلل رسته القطران وينال في اعطليه مسطور ومقطر **ويمازج** وهو  
 رفته الذي يستقي فيه الماء وانما اعتقده هذا التقدير لانه ما لا يتبدل الماء في هذه الحالة  
 غالبا لا سيما في سحر الح او ما شاكله لان الرق لا تتم صلاحيته لجعل الماء فيه الا بجل  
 القطران فيه وسعي خلاسه ان رايحه القطران اذا بقيت في الوعاء وتغير ربحها  
 ربح الوعاء فانه لا يضر ومثل رايحه القطران الفاجوم فيه على الاربع عند سندن  
 والتفصيل بالمسافر خرج بخارج الغالب لانه انما يحتاج المسافر الى ذلك غالبا  
 فلا مفهوم له وحسينه فالمسافر والمضرب سوا والظاهر ان السفر لا يقتيد  
 يكونه مباحا لان ابا حدة استعمله ليست خاصة بالسفر وما كان كذلك فلا  
 يترتب فيه ابا حدة السفر كما قال الذين عبد السلام خلافا لما استظهره الزدقاني  
 من التفصيل بالا باحدة ولما وقع في حاشية شيخنا من الجزم بذلك والظاهر  
 ان تغير

ان تغير ربح الما بربح القطران او يحرقه لافضل لانه من التغير بالمجاوس  
وان تغير لونه او طعمه بكل منهما مستور وهذا ما لم يكن القطران دبا غالوا  
الما اما ان كان كذلك لم يضر التغير به وربما وطئها وربما كما يفيد ما يأتي  
عند قوله ويضر بهن تغير الاله وانظر اذ اعطى في صفة الاله كونه دبا غالوا  
والظاهر انه يحرق فيه ما تقدم في قوله اوسد في صفة الاله **الافضل لونه** او  
طعمه او ريحه او لونه **الافضل** كما لطالب بعض الطل واللام وبلغ اللام ايضا  
وهو الحفرة الذي يستخرج فوق الما الذي طلاه مكتشف في مكانه والخزير يحرق  
ما ينبت في جوانب الجدار الملاصقة للما والزبد الذي يتدفق بهما الجوانب  
قال اللقي والصنيع قال بعض ولم اتفق على معناه قال سيدي وروى وان  
علائ حيوان صغير يتولد من الما وسنه ما ينشأ من طول مكثه بتثليث  
الميم كما صغره وغلظ قوامه وذهنية تغلوه من ذاته كل ذلك لا يلب  
الطهورية سواء غيره في حال اتصاله والي فيه بعد انفصاله او قبل  
من ما والقي في اخره وسلكان التغير بينا ام لا سلم بطيخ في الما فان طيخ  
فيه سلب طهوريته كما قاله الطوطوسي وقيله من غازي لانه مما يمتنع  
الاحتراز منه قال بعض ولا يلزم الاغتفا رما التي فيه اعتفا والمطبوخ  
بدلان الطيخ اخص واخوب فلا يلزم من اغتفا والاو اغتفا والتا في  
وذكر في الحاشية ما فسد او لم تولد منه ولو طيخ او افضل عنه علي  
المذهب ولا يضر تغير الما بالسك الى سوا الصالح الي ذكور وانما  
كالبيض والسفاسق والقروسط او لم ينجح كالصبر لا في الاو **الافضل**  
عن الما والتا في متولد منه واما ان مات فحله حكم الظاهر الذي يضر  
التغير به والظاهر ان التغير بخمر السمك مستور لانه ليس بمتولد من  
الما ولا من اجزاء الارض وتغوي بعضهم انه لا يضر التغير بخمر السمك  
من غير ان يذبحها ينقل لا يقر عليها وان وافقت بجهت الخطاب **الافضل**  
ما ذكر من الاوصاف **الافضل** اي المكان الذي يستقر فيه **الافضل** ما ذكره  
او يسخن بفتح السين المهلة والموحدة وهي ارض ملحة فان رصفت  
بها الارض كسرت ابا او حاة بفتح الما المهلة وسكون الميم بعدها هزة  
وهي طين اسود منتن او كبريت او زرنج بكسر الزاي واسفرة بفتح الميم  
وسكون الفين المجهدة وقد تفتح وبتاؤها المشتق بكسر الميم وسكون  
السين المجهدة وهي تراب احمد او زنج او كل او نونة او حديد او نحاس  
وسوا سر عليها او صنعت منها او ان تغيرته بمكثه فيها او تخمينة كقود  
الحامات واداني الفار ولا يخرجها الصنعة ولا كراهة على المشهور ولو ظهر طم القود  
ولم يكره احد من معني الوضوء من ان الحديد مع سرعة تغيره وثبت انه  
صالح فيه عليه وسلم كان يبنو من اناس صغروا وسعلوم انه يغيره الما وكان  
يسكن فيه الما لانه طهر ولغيره عبد العزيز وسوا ذلك التغير اكثر وظاهر قوله  
كالح ولو طيخ به وقت الخطاب ما حاصله انه اذا طيخ الما في الما تغيره فقال لعبد الحنف

عنه

عنه

٧١، لا ينبغي

الماء

عن بعض شيوخه له حكم المضاف وخالفه غيره **فالمسألة** الماربي علي ما تقدم عن  
السطورشي في الطوبى ان الطوبى في الماء هو القول الاول لان تغير المطبوخ اقرب  
انتهى **قال** شيخنا الاجوري عقيب نقله له وفيه بحث لان الاثر الذي  
يحصل بطبخ الملح في الماء هو ما يحصل بوضع الملح في الماء من غير طبخ واما طبخه  
الطوبى في الماء فيحصل منه تغير طبع الماء ولونه وهذا غير التغير لما حصل به  
قبل طبخه وطبخ الماء كبريت وكحوله كطبخه بالمح انتهى ووجه تمثيل المصعد  
بالملح دون غيره انه لما كان من جنس الطعام كان اشده ما هو من جنس الاثر  
فلذلك اغتني به **وتحريم المطروح** فيه ان لم يكن قصد اكل القند فيه  
الرجح ومثله لوجوب بل **ولو طرح قصد** علي المشهور قل التغير او انشور  
وعيا بل لو الرد علي ما حكاه الماربي من ان المطروح في الماء قصد اسيلب ظهوره  
لانها كما عنه ثم يبين المطروح بقوله **من انشور** او **من انشور** او **من انشور**  
او مصق او سفرة او كبريت او غيره ذلك وظاهره ان قصد انشور في الماء  
قصد امن التراب او الملح خاصة وليس كذلك بل هو عام في كل ما لا يشك فيه  
الما وما يريد ايضا واما شبههما الا ان الماربي اكتفى بذكر اقرب الاشياء الي الماء هو  
التراب وابعدها عنه وهو الملح كونهما طرفي غاية لتعلم حكم ما بينهما كالكبريت  
والزبد فيجوز بالتبنياس عليهما وحسينه لا حاجة الي ادخال الكاف في التراب لكنه  
لوانيها **وقال** من كثر ارب او ملح كان اولى **والمراد** عند من يوش من  
الخلافة **السلب** لظهورية الماء **المطروح** فيه قصد احيث  
غير احد او صافه واما بقوله **وفي الارض** **قال**  
**في المطروح** قصد **الارض** وهو البارود الذي يضع من تراب الارض بل  
كله واما المصنوع من نبات الارض كالصنوع من الاراك فينبغي ان يتفق علي  
السلب به والخلاف في المعدني وهو الذي يؤخذ من مودنه حجارة وكس  
المشهور وعدم السلب به من التراب وعدم الانتفاع وجريان الخلاف سواء  
كان مصنوعا او مودنيا الي طريق بعض المتأخرين وهو من يجعل القول الثالث  
تفسير القولين قبله ويدبرهما الي قول واحد وهو التخصيص وبما القولين  
بالسلب وعدمه علي اطلاقهما في المودني والمصنوع الا ان المشهور بعدم  
السلب **في** **المشترطين** في اقوال المتأخرين قال من يشير اختلافه  
المتأخرين في الملح هل هو كالتراب لا يشك حكمه بالاعمال المشهور من المذهب او  
كالطعام ثلاثة طرق واختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الي قول واحد  
ويكون من جعله كالتراب يربد المعدني ومن جعله كالطعام يربد المصنوع او  
يرجع ذلك الي ثلاثة اقوال كما تقدم تفصيلها ووجهها ان الالتفات الي اصله  
يلحقه بالتراب والالتفات الي استعماله في الطعام يلحقه بالطعام والتفصيل لان  
المعدني لم ينفذ اليه زائد والمصنوع قد انضاف اليه زائد فخرجت عن بابيه  
انتهى **فانما** راجع بالتردد الي اختلافه الثاني في رالاقوال **قال** في القول  
بالتمثيل وعدم ردها كذا انظر كيف ملازمة ذكر التردد هنا لا صلاح المصعد المتأخر  
انه

فينقله الي غيره او المعنى  
منه كالتراب والمصنوع  
كاللصاع ثلاثة

المبدء بقوله وبالتردد لتعدد المتأخرين الى لان المتأخرين هذا لم يتدد واني ه  
 النقل عن المتقدمين ولا في الحكم فقصده لعدم نفي المتقدمين وانما اردت واني بقا  
 اقوال المتأخرين السابقين عليهم على اطلاقها اوردتها لقول واحد وقول  
 الخطاب المعين اختلف المتأخرون في نقل المذهب في الملح هل يتفق على السلب  
 ان كان مصنوعا ولا يتفق على ذلك طريقان للمتأخرين فيه شئ اذ ليس  
 بين المتأخرين اختلاف في نقل وانما اختلفوا في فهم اقوال المتأخرين مثلهم  
 العلم الا ان يكون كلامهم على حذف مصنف اي ان في محذوف الاتفاق والاختلاف ترددا  
 اي ان التردد هو محذوف الاتفاق والاختلاف وان سراد المقول المتقدمين  
 والمتأخرين مطلق من تعدد على غيره ومن ثا حوز عن غيره وان كانوا  
 علم متاخرين با صلاح اهل المذهب اذ المتقدم من قبل ابن ابي زيد  
 والمتأخر من بعده ويراد ايضا بالنقل عن المتقدمين ما نسب اليهم ولو  
 جاز في العلم والحق لكلامهم فتدبر هذا الحمل ولم يقل المصدر في الاتفاق  
 على السلب به ان صنع ويجوز عدم السلب به ان لم يضعه لان يكون اتفاق  
 المذهب على سلب المصنوع لا يكونه على عدم سلب المعدني ايضا وانما يعلمونه  
 بالترتيب كما استروا اليه في التدرج و الترتيب فتمسك فيه الخلاف فلو قال وعدم  
 السلب به ان لم يصنع لا تقتضي نسبة الاتفاق لهم على عدم سلب المعدني ايضا  
 وليس كذلك وهذا شئ ان قول المتأخرين وليس في المذهب غير قوله واحد  
 السلب ان كان مصنوعا وعدمه ان كان معدنيا غير ظاهري والا واني بالخصه  
 بعد وما وقع في حاشية شيخنا الغني عن الاعتراض عليه فيه نظروا  
 ان اريد الاتفاق السابقين بان النزاع لا يمسك الاتفاق المذهب كله  
 فصحيح ولا يقال ان ذلك يفهم من مفهوم الشرط لان مفهوم ان صنع انما هو  
 لا يتفق على السلب به ان لم يصنع وذلك صادق بان يكون المعدني  
 متفقا على عدم السلب به او مختلفا فيه لان اتفاقا للاتفاق على السلب به يصرف  
 على كل منهما قال المتأخرين واقتصرهم على المعدني والمصنوع وما يخرج به الملح للمتعذر  
 انما فلا يسلب لعوده لاصله انشائي وقد ظهر ما ذكرنا ان اقسام الملح اربعة  
 معدني وما اصله ما وجد وما صنع من اجزاء الارض وما صنع من النباتات وانه  
 يتفق في القسم الثاني على عدم السلب به ويتفق في الرابع على السلب  
 وانما اسبق ان المطلق يعرف بالحدث وحكم الخبز عطف عليه ما ليس بمطلق  
 فقال **في** يرفع شئ منها **المتأخرين** احد اوصافه وهو ما فعل  
 اصفة لموصوف محذوف اي ما منتزعا وجاز حذف الموصوف هنا لقضية السياق  
 عليه على رايهم ان اجاز ذلك من النجاة اي الصفة المشتركة **لها** منصوب عليها  
 6 التمييز المحور عن المفاعل اذ كانت خبر كان المحذوفة **او طحا او رعاها**  
 عطف عليه اتفاقا في الوصفين الاولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كماله  
 به بن عرفة وغيره خلا فالابن الماجشون في القافية عطفا قال في التوضيح ورايهم  
 ان سبب الخلاف بين ابن الماجشون والمذهب الخلاف في زيادة القول



لان ذكر الحج لم يقع في كل طريق الخلق ميتة  
 موصوفة اية بالذبح او بشي **الذبح** اي كثيرا قلا يصير تغيره بما  
 لا يفارق اصله كما سلك في اوجها يفارقه قليلا لمقده والمتولد منه واما  
 النسك اذا مات به فهو من المفارق كثيرا فيضرب التغيير به ثم بين اقسام  
 ما بقوله **من طاهر** طهين وزعفران وحل **او قسم** استوردوا  
 وبولان فرائده بغير الخدم فهو عين التجاسة وان كسرت فهو انشئ المتخمس  
 كما قاله النوري ويدخل على التجاسة بالادوية وعلم من كلام المصنف ان المتغير  
 في سلب الطهورية اما هو تغير احد اوصافه اما لا بمجرد الخلطة اما لغيره  
 فلو وقع في الماحلة او توجب واخرج ولم يتغير العالم بضره وقاله في المدونة  
 قال في الطراز وكذلك لو غس فيه خبز الخبز في الحين او بل فيه شي من  
 الحبوب ولم يغيره **قال** والعلة تغير احد اوصافه اما مثل المتغير الماخ  
 رف سائلين او ثمراتهم لا صق **فقال** **الذبح** وهو كل ما يذبح  
 به من سم او زيت او دكر او شجر او نحو ذلك **الذبح** اما وما زجده  
 وكلاف فيه وقول الساج في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب  
 يومه خلافا وليس مراد بل مراده الرد على اطلاق قولين لما جاز  
 المتغير بالان طوره اذ يتناول بظاهرة الملاصق والمخالط وقد حله نص في قوله  
 علي الملاصق كما تقدم وفيه ما سبق فالاحسن قوله في الصورة هذا هو المذهب  
 وليس تشبيهها خلافا للتشبي ومن تبعه لانه داخل في قوله لا يمتنع انما  
 كما لا ريب فيه من امثله كما تقدم وارتفع في الحاشية ما قاله التتالي ونسبه انما كان  
 تشبيها كما قال التتالي لانه لا يلزم من مخالطة الدهن لها تغيره ولو جاز تخلا  
 لهما اقتضى مخالطة الدهن لها لا تقتضي الا اذا تغير احد اوصافه وليس كذلك  
 وثانيتها لتفصيل الرابع من الخلائق وهو **الذبح** اي ذخان  
 بغير اللحم وضها ويمد في الفقه فقط ولا خصوصية لبحار المصطفى بل يجر  
 السود وكونه كذلك ولهم هذا الوادخل الكافي ومصطفى ليدخل غيرهما لكان  
 احسن الا ان يفار ان كافي كونه الدخلة على بخار تفتت براد اخلة على المضاة  
 اليد وهو مصطفى كذا **الذبح** ان التتميل بقوله كذا من مخالطة  
 يحتمل كونه للظفر المتغير المفارق غالبا وهو الظاهر المستادر ويحتمل كونه هو  
 المتغير المفارق غالبا سران طاهر او نجسا لان الذهن قد يكون طاهرا  
 وقد يكون نجسا وكذا بخار المصطفى واما كونهما مشبهين كما ذكره بعض النسخ  
 احتمالا فغيره نظر لانها من جملة ما تقدم والتشبيه يقتضي المناظرة والله اعلم  
 ولعل الفرق بين بخار المصطفى وبين التغير يبرح المجاور قوة تأثير البخار النسا  
 عدل النار وصنف ذك المجاور وانظر تنغير اما باللبس هل هو طهنة بخار ومن  
 اجزاء الارض او كطرحه فيه وفيه الخلاف للاربي في طرح الحج فيه على ما ذكره المص  
 والمسند انه لا يضر **اجا** المص من سوا اذا قلتم بان  
 التغير بالمفارق يسلب الطهورية فاحتمل الماحد سلبها عنه هل الطهارة والتجاسة

لا ج

هرج

يتبين

ليعتبر بعبارة ذلك اما حجة تناوله في غير العبادات ومفعله فقال  
**وحكمه** اي صفته المحكوم به فيها شرعا وهو الطهارة او النجاسة **كمعبر**  
اي الحكم معبر فان تغير بظاهر فهو ظاهر يستعمل في العبادات من غفر  
وطمأ وكفيل يتأب من الوسخ وان تغير بجنس فهو من جنس لا يستعمل  
في عبادة ولا عادة لكنه يستعمل به في غير مسجد وادبي كما سيأتي وان تغير  
بمستحسوك في طهارته وبجاسته فهو ظاهر بعد حمل الحكم على الوسخ كما  
قرنا بصير في الكلام مسامحة لان ما غيره الجنس ببناء الجيم وهو عين النجاة  
سنة وصعد جنس بكسرهما او متنجس فليس حكمه آبي وصفه وصفا  
مغيره لكن العنقا كثيرا ما يمتسحون باطلاق كل منهما على الآخر وربما ترفع  
المسامحة تجعل التشية في الحكم ويحمل الحكم على الشرعي المتقسم الى طلبه  
الفعل والتركز والتغيير فيها والمحيض حشيد وحكم من جاوز التناول  
ومفعله حكم مغيره فهو جاوز التناول ان كان مغيره ظاهرا فهو مفعله ان كان  
مغيره جنسا او متنجسا وان المشبه بالشي لا يساوي المشبه به من كل  
وجه ولا ينفوي قوته **ويصير بين تغيير** من اضافة الصفة اليه الموصوف  
واختار هذه العبارة ليعتد اللفظ بفتوئين بين وليي تغير **كحبل**  
المتعلق به ومثل الحبل الدلو **سأله** وهو الجدل الذي يستعمل عليه وفي المثل  
سير السواني سفر لا ينقطع ومثل الثانيه بئر الدار والكتب وهو ان من  
خشى لا يعرفه له اي لا اذن له فليست الثانية محصورة بذلك فلو  
قال المصدر بالة استغنا كان احسن ويمكن ان يقال ان التقدير المذكور  
ليان الواقع لانه الذي يحصل منه التغير اليين واما جعل البير والكتب  
فكفي فقد يربح حصول التغير منه والمراد باليين الفاحش كما في عبارة بن رشد  
والموتى في كونه فاحشا وغير فاحش قول اهل المعرفة الا ان يكون خشنه  
ظاهرا لاهل المعرفة وغيرهم وهذا اذ لم تكن الالة المستفيها من اجزاء  
الارض فان كانت معناتها لم يضر التغير بها ولو فاحشا ونسوانفت  
بجاءها كان كانت حديد او نحاسا او حجارا او حرقا بالنار كما يشبه انوار  
ولا يصير تغير القرب بها يحصلها من الدواع ولو بينا لانه كما لتغيره  
بالمقرب كما ذكره الفطيم زروق عن الشيباني ولكن ذكر الخطاب عني  
سبيل البحث انه بكل السانية بجامع ضرورة الاستقار وقم من  
قوله تغير بين ان التغير اليسير وهو الذي ليس بيني لا يصير ولو  
كذلك كما يشبه في مطلق التغير لا يقدر كونه بينا **قوله** **قوله**  
**قوله** اي التغير ما عدا برونه وانما المقطع الجبرية لها **بروت** **ما يشبه**  
او بولها عند ودودها فليسلب الطهارة كما ان التغير بيا لا فالتشبه  
ليس تاما خلافا لما حمله عليه الباطني واعترض به تشبعا لظاهر كلام الناج  
ووجد ذلك يرد على المصدر انه لا وجه لذكره لدخوله تحت قوله لا يتغير الخ





## قال

انه اتسوا من بيم بعاقة وبني بيم بليقي فيم الحيف ولحوم الكلام فقال ان الما لدر  
لا ينحسبه شي وحزجه الشاي ولم يدر في المصاح وبير بيا عا بيم بيم  
بالد بيه بكسر الباء وحزها والتم انظر اسم صاحب البر وقيل اسم موضوعها  
وقوله اتسوا بعاقة فسوقية خطب النبي صلى الله عليه وسلم وغلط النور  
من رواها النون في اوله والحيف بكسر الحاء وفتح الهمزة الخرف التي يمسح بها الحيف  
والحق في السير لانهما في محل واحد والبرج او الما فقول وبه من يظهر انه  
الواقع ثم انه على القول الاول ان علمت الاوصاف التي ذهبت تحقيقا اعتبريت  
وكذا يعتبر ما غلب على الظن منها وبقد رالو وسط ان جعلت او شدة هذا هو الذي  
يظهر وذكر بعض الفضلاء انه ينبغي ان يعتبر الوسط وان علمت فيه نظرا  
من مخالفات لظاهر ما ذكره في بيان القول بشقيه في بيانها وامان  
لم تكن له اوصاف ذهبت كما شره شخص فتره منه كما شره وبه كما الزجور  
ينفي الزايم وسكون الواو ضم الجيم وسوال الذي يخرج من غير القلب اذ ان  
فانظر ما الذي يعتبر له من الاوصاف فلا اوصاف أي مخالف او اوصاف مخالف معين  
فيعتبر في الاول اوصاف يورث شخص سوا ذلك لصاحبه في المزاج ولكنه محجج والظاهر  
هو الظاهر بل المتعين لان السوا حيث هو ذوا وصف مخالف لما وتخلو في  
الغرض المذكور لعله واما ما الزجور فالذي ينبغي الجزم به انه لا يعتبر  
مخالطة لما لا صفة حال مخالطة لما وقبلها سوا فقه لصفة اما فليس له  
صفة مخالطة لصفة لما قبل مخالطة لما ورالت حين المخالطة حتى يتغير المخالطة  
او فسادها بتقدير وجودها واذ كان المخالط المخالف لا يضر حيث لم يضر ما ولي  
المخالط الموافق البحر يتصف بصفة قبل المخالطة يحصل التغير بها بتقدير  
وجودها فقام له ومن هذا اوج ان كلام المحم ليس على ظاهره من شموله لما الز  
جون بل محله فيما اذا كان المخالط الموافق ذاصفة قبل المخالطة ورالت وصار موا  
وكن علم اوطن حصول التغير بها بتقدير بقائها واما المسئلة فلا يعتبر ومحل  
اجبا اذا كان المطلق قليلا قدرانية الوضوء والفضل واما اذا كان اكثر من  
ذلك فهو ظهور بلا تردد وكذا ذكره سند واعلم ان صور هذه المسئلة تسع وذلك  
لان المخالط بالفتح وهو المطلق واما ان يكون قدر كفاية التعلل له او اكثر منه  
او دونها وفي كل امان ان يكون المخالط له دونه او مثله او اكثر منه فان كان المظن  
اكثرا من الكفاية لم يضره المخالط له الموافق مطلقا كان كثيرا او قليلا او مساويا  
وان كان المطلق دون الكفاية ضره المخالط المذكور مطلقا على ما قاله سند وهو  
الذي ينبغي الجزم به الا انه يشكل عليه ما صرحوا به عند قوله كفاية وضوء  
ان ما كان دون انية الوضوء والفعل اذ اخلت بجاسة ولم تغير فيؤمن المطلق  
وان كان المطلق قدر الكفاية فان كان المخالط اكثر او مساويا لم يضره التردد  
كما يستفاد من كلام بن مردوقه والساج ومن طافقها وذكر بن العربي فيما اذا كان  
المخالط بالكسر اكثر انه يصير غير مطلق فظنوا واما ان كان المخالط له دونه كلام  
بن العربي فيجده انه مطلق من غير تردد وذكر بن مزون انه لو فرض مخالف

كما يجمع كلامه في  
وان كان اقل من  
له ظهور بلا تردد

في الصفة لرسالة واصفا ناه لا ينفرد قطعا ولو فرض انها ثبوت فانه يجري  
فيه الشك جواز **القول** وهو كما تقدم لا ينشأ من ازالة الغباصة  
او رفع مانع الصلاة **باب** من واحد المية ويصح جعل ما موصولة  
و **جعل** صفة التكررة أو صلة الموصول والا ولا ولي لان الثاني يحتاج الي  
تقدير موصوف **باب** ولم يغير من اوصافه بالربط وعدم جواز  
ذلك **قوله** الا والذين التماس والثاني لا يشرب وهل ذلك فيها حقيقة وهو  
انها مستغنان عما ان لا ينفرد عن مخالطة الربط لئلا ينشأ التماس بغيره فباعتد  
المطلق عليه وانتهى باعتبار مخالطة في نفس الامر وفي حال وهو المولى  
وذلك ان ابن التماس يربط امكان انفكاكه عن صغيره واشرب به يربط عدم انفكاكه  
عنه وعلى انه لو تحقق التغير لا ثراي لو تحقق انه حصل قدر من الربط  
لربط من غيره لغيره فانه يعتبر وحيد فبقيد به كلام المصنف وقيل  
بمعنى الخلاف بما اذ لم يكن في التماس نجاسة **قوله** الخطاب وهو ظاهر  
ولعل وجه ظهوره انه فيصير حبيذا ما قليل جلته نجاسة وبها تسلبه  
عند ابن التماس وان لم يتغيره فينتفى القولان على عدم التطهير به وان بقي  
الخلاف بعد ذلك في طهارة ونجاسته شتى اخر **قوله** بعضهم  
ان الخلاف حقيقي كقول المسئلة على ما قبلها ولا يربط قولهم لاني فيها وجاب بان التماس  
في الماء في الاولي متوافق بوتردعه المخالفة كما الورد المقطوع الرابحة فان نوحا  
يؤثر لو كان له رابحة بخلاف هذه فان الوتر ليس له نوعات متوافقة ويخالف  
وهو جواز لطيف فايدة البصاق **قوله** مستقدر وان كان طاهرا  
فلذا انشد ذكر ابن العربي في العارضة عيا من يلطخ صفات اوراق محض  
او كما ليسهل قائل اناسه في غلبة الجهد المودعي الي الكفر وقال ابن الحاج  
سبح لوح القدر ان او بعضه بالبصاق ويتعين على مع الصبيان ان  
يتمتعهم من **باب** انتهى وما ذكر ما يباح النظير به وما يمتنع ذكر  
ذكر ما حكمه الكراهة المتوسطة بينهما فقال **قوله** ان  
يستعمل في حدث او حنث او ضية او اغتسالات مستحبة او مسنونة مع  
وجود غيره **باب** ما استعمل ما تحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه  
وقوله ما لا يسير **باب** في رفع حدث يدخل فيه وضود  
الصبي اذا كان محدثا **قوله** المصروف المستعمل في الحدث ما تناظر من  
الاعضاء او افضلها فلا يكون الا يسيرا والمصروف بالمتصل بالعضو او اقله  
بعد كمال غسله كما في على ظاهر ذراعيه او في طيبته فلا يجمع به راسه او ذنبه  
ولا يبارض ذلك **قوله** القرافي في نزوته لا خلاف ان الماء مادام في  
المصروف طهورا وبغيره طهور مستعمل لان سواده انه غير مستعمل في حال  
غسل المصنوبه لا بعد تمام غسله **قوله** فانه يكون مستغلا وقيل تكلام  
الماء يكون مع وجوده واما ان لم يوجد غيره فلا يكره اذا استعمله حنثا  
واجب ولا يجمع وجوبه وكرهه وقيل ناه باليسير واما الكبر فلا يكره

فليس

مفعوله ما نفاط من الاعضاء  
يعني بما اذا كان يسيرا  
واما الكبر فلا يكره واما  
الاستعمل فلا الخ

واستظهر الخطاب ان المستعمل المذكور دعا دعة عليه ولو صب على الماء المستعمل مطلقا  
 غير مستعمل حتى كثر فلا يستعمل في استنساخ الكراهية وتزود بن عبد السلام فيها **فإن**  
 المستعمل يستعمل آخر كما اذا جع الماء المستعمل في ارضه واغسلت حلق  
 صار كثيرا على تنقيته عند الكراهية ومساو الظاهر انما واذا زالت الكراهية عن  
 هذا الكثير من فرق حتى صار كل جزء منه يسير اهل نقوده الكراهية ام لا والظاهر  
 انها لا نقود لزوالها لا موجب لمودها وما اختار في الاول **فإن** خلافه  
 ابن الامام فانه قال **والظاهر** كراهية لانه ما ثبت كراهية كرجو حال  
 الا فزاد كات للمجموع حكم اجزائه ووافقه الخطاب على استظهاره ومساو الظاهر  
 وعلل **الكراهية** بطلانها مادامت به عادة ومنها انه اذا  
 مانع ومنها ان لا فعل بسلامة من ادخل في الاوساخ ومنها انه ما تزوب ومنها انه  
 فواء بعد زهر فوذه في عيادة فلا يقيم لاحري ومنها انه لم ينزل عن الساق  
 وكلها لا تخلو عن صفو والراجح في التحليل مراعاة الخلاف كما قال **فإن**  
 الحاجب لان اصفاء لا يعدم الظهورية واحتراز ما عمن الشراب فلا يكره البقية  
 مرة اخرى قال **فإن** بين رستد والعرف لبينه وبين اما ان  
 المالا يد ان يتعلق به شيء من البدن ايلا يد ان يتعلق به اوساخ بخلاف  
 الشراب **والكراهية** الماء المستعمل في **غسل** اي غير الحدث كما المستعمل في الاوضحة  
 المسحكية والاغتسالية النسوية والسجدة وجوانه **فإن** للتأخير  
 ويستثنى من ذلك ما استعمل في حكم الحدث فانه مكره من غير لزوم  
 كما المستعمل في رفع الحدث وكذا ما غسل اليدين النقية للجسد من الخبث  
 لاجل ان يطها زوجها او ما كرها فانه مكره ايضا بلا تزود على ما استظهر  
 الخطاب **واما** الفسلة الثانية والثالثة **فإن** فاعلموا  
 الخطاب شعبا لتأني سند كراهية لان الربيع له حكم الطهارة الواحدة  
 فلا يفرق بين الاولى وغيرها وفيه **فإن** اذا احتاج للعرق  
 يسهل وبين غسل الجمعة والعبد في وكورها كغسل التبريد ويستثنى  
 منه ايضا ما الفسلة الرابعة وما وصفوه لوجب للثوم وكورها ما لا يفيض  
 به فانه لا يكره قطعا فالتردد في غسل الجمعة والعبد في وكورها  
 فالاقسام ثلاثة **فإن** الخلاف كما قال **المصنف** فاستل  
 اعضاؤه من النجاسة وغيرها من الاوساخ **واما** متنجسها فاحلته  
 نجاسة **واما** وسعها فاحلته اوساخ اجرة على ما سبق **فإن**  
 اي فان كانت **الافسوخ** من اجزاء الارض لم يضر التغير بها والى  
 فيصن ويقتد كلا **ايضا** ما اذا وجد غيره كما قيد به ما قبله بل  
 اول بالتحديد **كره** مع وجود غيره **والد** وهو معطوف على  
**فإن** يستعمل في قول التوراة في المعطوف بخلافه وما يسيرون  
 وانما لم يكن معطوفا على مستعمل لان السابق بخصوصه يكون مستثلا  
 في الحدث فلا يناسب فقد بره هناك **فإن** بعض شيوخنا

والعلم سلب الطهورية وهو مخرجهم من الجحيم

القليل فالكاف لا دخال ماد منها ولا يجفى ان هذا يحتاج لدليل يدل عليه وهو  
 وهو غير موجود صريحا الا ان ظاهر عبارة المعنفه والقواهر اذا كثرت  
 تغيد القطع واذا قلنا بتراسه اما القليل المخلوط بالخاصة التي لم تغيره  
 فهو صلب عليه مطلقا حتى صار كثيرا فانه يصير ظهورا لا كراهة فيه وهو  
 مقتضى المذهب ولو جمع مائة قليلة كلاما مخالطة بخاصة ولم تغيره  
 حتى صار كثيرا فقال **الحطاب** لم ارفيه نصا والظاهر ان مخالطة  
 وصرح المشافهة بظهور بينه وهو ما يغوي اختيار ابن عبد السلام  
 في الغاية المستعملة اذا جعلت حتى صارت كثيرا ان ترتيب **او يسير** **و**  
**غيره** مادون في اتخاذ ام لا بخلاف الكثير لقوله عليه الصلاة والسلام  
 في الحياض التي **تسقى** ردها السباع لها ما اخذت في بطونها وما  
 ما يغني شربا وظهروا اخرجها ابن وهب فان قلت **اذا كان**  
**عسكرا** الا ان تغيد كما هو مشهور فلا فرق بين القليل والكثير  
 فالجواب ان اليسير قد يغير من لزوجات في الكتاب **فان**  
**ان يقال** فيه ذلك كما تاله السارح وبه يرد قوله بعد ذلك  
 بنسبة اذا قيل بان الفصل تغيد ان لا كراهة في استعمال الما لولوج فيه  
 فانظره مع كلام الشيخ انتهى وانما حصى الكتاب بالذكر وتم  
 يقتضي ليعوم قوله بعد وساليت في حسان ما لان سورة اخق من  
 سورة غيره ما لا يتو في الخاصة والمترسوران من توصاه لاعادة  
 عليه في وقت ولا في غيره ومحل **كراهته** اذا وجد غيره  
 والا فلا ولو لم يخط في الفعل المقدر في المسئلة التي قبلها وهو خط  
 الذي جعل متعلقا **لقرئ** بتجسس كما في الشرح ليصير تغيد  
 اليسارة سوتير فيه لا على يسير كما فعل **الشافعي** لانه يلزم  
 عليه ان الكتاب اذا وقع في كثير كره استعماله لانه قسبه اذا لم يعط  
 مفاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل **ليلا** ينو  
 عدم كراهة الكثير ايضا **يقال** ولو بلغ بلغ الام فيها وكما ابن الا  
 عرابي كبرها في الاول اذا ادخل لسانه وحركه فيها فيه شي والودع بض  
 الواو وفيها كثرة ذلك وهو الكلام والسام لا لا واللام ولا اللطاف  
 الا ان الباب والشرب الجميع فهو من الودع فكل وودع يترب ولا عكس وليس  
 الا اذا كان فارغا انتهى وفيهم منه لانه اذا ادخل لسانه من غير تحريك او  
 سقط من فيه لعاب في امانه انه لا يكون مكر وما غم عطف في مستعمل من  
 قنود وكره ما مستعمل قوله **وكره ما** **وكره ما** واقف غير جاري وفي  
 الكلام حذف مصافى اب استعمال راكد وجلة **فمنه** صفه مشا  
 نية مبينة لذلك المعان المحذوف وكانها جواب سوال **مقد** **روكان** **فالا**  
**قال** له ما المراد باستعماله فقال **المراد** باستعماله **الاغتسال** فيه اب  
 وكره الاغتسال في راكد ابتدأ واخرى اذا تقدم الاغتسال فيه لاصفة لموصوف

واكولان معناه حينئذ انه يكره الاعتسالة **بالماء** لو اكلوا الزبيب تقدم الا  
 اعتسالة فيه فلا يشترط الاعتسالة فيه ابتداء مع انه مكره ايضا كما سبق لان  
 التعليل بكونه يقدره على ان يشتمله فلهذا لا يشترط اعتسالة فيه ابتداء وعرف  
 في جسمه غالباً وان لم يكن به شئ من **شئ** موجود فيه ابتداء حينئذ  
 فتشترط الاعتسالة **بالماء** بذلك غير ظاهر ولو اراده المعدل  
 ولو ان اعتسالة فيه بالماء على انه وقع الاعتسالة فيه فيما مضى وايضا  
 ما قدره به البسطي مستفاد من قوله **الماء** مكره ما مشتمل في  
 حدث الا ان يحمل الاعتسالة فيه على ما يشتمل الاعتسالة من الحدث والشتر  
 ونحوهما فلا يكون مستفاداً منه لكنه يتوجه عليه انه تقدم ان المشتمل  
 في الحدث انما يكره استثناء **فيما يكره** استثناءه فيه حينئذ  
 كان يسيراً وهذا جار فيه وفي اكثر من ان يحل **كراهته** الاعتسالة  
 في الماء اذ لم تكن الاعضا حقبة من الاوصاف والادوية **كانت** الاعتسالة  
 لثنية من ذلك فلا يكره الاعتسالة **فيه** لا تشاء العلة المكرهه واذا  
 انقضى علتها انتفى المقتول **ومحله** ايضا ما لم يشترط حده او يكون له  
 مادة وهو كثير فالمشترط حده والميراث كثيرة **الماء** لا يكره الاعتسالة فيها كما  
 يفيد كلام المعاصم فيها والنزاع في الاولى ثم عطف على ما يشتمل  
 فيحدث قوله **وكره** **سور** اي بقية شراب **شارب** **حجر**  
 من ما يسر وجود غيره ولم تتحقق طهارة فيه ولا فلا كراهة والظاهر ان  
 غلبت الظن كالتحقق وهذا اذا لم نزل الجائسة على فيه وقت شربه والا  
 عمل على ما ياتي وبهذا ظهر لك ان تقييد كلام المعاصم **بما** **السكر**  
 فيه نظرات فانه حال الشرب محكوم بما يستدعيه **بما** **السكر** **بما** **السكر**  
 وحينئذ فهو من افراد قوله وان يبان على فيه وقت استهلاكه  
 وسواء كان الشارب مسلماً او كافراً لان قصاره انه ما قبل حلقه بجائسة  
 ولم تغيره بل الجائسة فيه غير محققة ولو قال **شراب** **حجر** **بجيفة**  
 المبالغة لكان احسن لان شارب كضارب يطلق على المرأة الواحدة فانه  
 فيقتضي الحكم على سومه بالكلية ولو شرب الحرة واحدة وليس كذلك  
 بل لا بد من كونه كثير المتزوج كما استأثر به ابن الا **بما** **شراب** **حجر** **بجيفة**  
 فلا يثبت ذلك لشاربه مرة ونحوها **بما** **السكر** **بما** **السكر**  
 ما زاد على المرة ونحوها لا ما يتناول الناس انه كثير والمراد بالجزء ما خاصر  
 العقل **مطلق** فيصير ولا يخص بالمقتضى من ما العنب والكتي المعنى بذلك  
 شارب الجز من المعرف في سوره ذكره في المدونة وغيرها لا نه من مشربة الجز  
 ولم يكن بقوله **بما** **شراب** **حجر** **بجيفة** عن قوله شارب حجر لا نه اني جاري  
 لانه لا يعمل ثم يصدق على شارب الجز وعطف على سور قوله **وكره** **بما** **السكر**  
**ما** **شراب** **حجر** **بجيفة** او ياتي به او مشتبهه ومثل ذلك كل من  
 يتناول الجائسة **بما** **شراب** **حجر** **بجيفة** من الماء الغالب عليه عدم تحفظه



وهذا اذا لم يتحقق طهارة اليد والاحتلا كواهة كما في البيان وغيره وذكره  
في التوضيح انظر الخطا **سورة** اي حيوان يمكن الاحتراز  
منه فهي نكرة موصوفة وصفتها **سورة** اي يتجنب **سورة** اي سائنه  
ذلك كما لطعن في السباع والدجاج والاورث الخالة اذا لم يتم نجاسة منه ولا طهارته وهو  
معطوف على شارب وفيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باحذني اي كره  
لاجر قوله لان عسر الاحتراز منه وقوله **سورة** اي يرجع للسائل  
ثلاث وهي سورة شارب جز وما دخل به فيه وما لا يتوفي نجسا وهو  
سفيد باليسر وحذف من ما هناك دلالة **سورة** هذه عليه وحذف سور من  
هنا دلالة الاول عليه ثم اخرج من حكم ما لا يتوفي النجاسة ما يعسر الاحتراز  
منه بقوله **لا اله الا الله** **سورة** اي لشيء **سورة** كاهن والعلم  
فلا يكبره سورة وهو وعبر لسوا قال **سورة** الزواني المعطوف محذوف كل المعطوف  
عليه سورة المقدور اي لا سور حيوان ان عسر الخ فان قيل المعطوف لا يقتضي  
فيه ان لا يكون داخلها فيما قبلها فلا يقال لاجل الغوم الازيد وما لا يتوفي نجسا  
شأ ما عسر الاحتراز منه ولما لم يعسر فالمعطوف داخل فيما قبلها فالجواب  
ان قوما قبلها حذفوا والقدر وما لا يتوفي نجسا من ما اذا لم يعسر الاحتراز منه  
وحسينه فالمعطوف غير اخرج يع عطى جملة لان عسر علي الجملة المقدمة كونه  
على قلة لان معطوف لا يما جلة ومما لا ينطق الا المفردات غايبا لم يصرح  
بمفهوم قوله **سورة** من ما اذا لم يلزم مفهوم غير المترط عاطفة على اخرج  
بقوله **او كان** سورة الشارب وسرور ليد وسور ما لا يتوفي نجسا  
ويمكن احتراز منه ونقد بقرتنا في السور وفيه قصور لخرج ما دخل به فيه  
عنه **طعاما** فلا يكبره ولا يراق على المشهور لخرمته او ما فيه من اضاعته  
المال واستحالة طرح المأكلا قال **سورة** بن يونس وبه الجواب قال في التوضيح  
اي لان الما يستحاز اي لم يهون وبسهل طرحه على النفوس تأخر بن مزحون ومضي  
استحازة الطرح ان المائس لحرمة كرمه الطعام فيجوز طرحه في الارض  
وظاهره كما قال **سورة** صاحب الخ جواز طرح المائس بسبب وبيارضه ظاهر  
قوله **ابن محمد** والسرف منه مكروه وبعدة قال **بن ناجي** في ترج المرونة والعذر  
ان لا معارضة بينهما لان السرف والبعدة لاجل العبادة لا ما مور من **سورة**  
فيها بالتقليد اما رافة الملا في علمه الطهارة فيايز اختيارا واليه كان يذهب شيخنا  
ابو القاسم السمرقاني وقال **سورة** النووي لجمع الوماع النهي عن الاسراف  
في الما ولعلي بشا طي النهي والظهاره مكره كراهة لتزويد وقيل حرام  
وقال **سورة** شيخنا في ترجمه قوله او كان طعاما ما هو مفهوم قوله من ما  
ويؤخذ منه هذا ان الطعام لا يطبخ اذا سئل هل جلتته نجاسة ام لا فلا  
يطرخ الطعام بالسئل في تجسيمه تنبيه **سورة** قال **بن حارث** انفقوا  
على حرمة امتحان الخبر والذقيق وعلى كراهة الوضوء بهما والمراد به غسل  
اليدين بهما واختلفوا في الوضوء بالتحالة وذكر القتيبي عن سمعون انه



كرهه وقال به نافع لا بأس به انتهى بن عرفة ابن رشد الفصل بالبين هو  
 والنجالة واستشاط المرأة بالمضوح يجعل من النور والزيب الروايات كثرته  
 لاجرمته انظر الزواني وقال سيد احمد ذوق يخدم احتشاد الطعام والقار  
 في القاذورات فانظر ما نقله الزدقاني مع ما نقله سيد احمد ذوق وعين  
 الجمع بينهما بجل الامتياز المذكور بغير العايد في القاذورات وانظر على  
 المراد بالقاذورات النجاسات او ما يستقدر كما لمصاق وان كان ظاهر  
 وقال في الرسالة ويكره غسل اليد بالطعام او يمشي من القطا في الاقميس  
 تحريم لان فيه اهانة للطعام انتهى من شرحها وقال البيهقي في قوله كراهة  
 عن يعقوب الفخري اراحة حرق الطعام ليجل ربا الا ان يكون جماعة ومثله حرق  
 البطيخ انتهى فيها اسم الله قلته قال في المدارك سأل الايباني  
 لقان بن يونس عن اخبره محمد علي الرجل قاحا به انه لا بأس به  
**كشمس** اي مستحسن بالشمس وسواء كان يوضع واضع فيها  
 او لا وان كان المغطى ظاهرا في الاول ولذا قال **يعظم** لرفع الشمس  
 كان اولي لشمس ما هو معتدل فاعل وعبره وظاهر الغطاء انه نشبه  
 بالخرج من الكراهة وعليه حله اكثر الشراح وهكذا قال **ابن الحاجب**  
 والمنشئ كونه اي فلا كراهة فيه والذبح يقتصر عليه هياضا وقواعدا  
 وابن العربي ونقله بن الفرس عن مالك ومسنن الثوري بكراهة الشمس  
 وكلام بسند ينفذ انه المذهب وكذا كلام الخطابي ولا بد من تقييده  
 حينئذ يكون في اواني الصفد في البلاد الحارة كما قاله ابن الامام  
 ونقله **عن ابن العربي** وقال **يعمن** المشافعية  
 بكرة في البلاد الحارة في الاواني المطبوعة وهي المطبوقة ثم اختلفوا  
 فقيل جميع ما يطرق من الذهب والفضة والنجاس والرصاص هو  
 والخد يد وقيل لا الذهب والفضة لصفايتهما وقيل النجاس خاصة  
 وهذا اكثر اهل سرعية وهو ما ارتضاه الخطابي او طيبة وبه قال ابن  
 مرقون لان الشمس حادثة تغص من المازنومة فقلد الماء فاذا لاقته  
 البدر تسقط منها حريق ان يقيض عليه فيجس الدم فيجسد البرص كان  
 المسخن بالنار فان النار ذهب الزهومة والفرق بينهما ان الكراهة الزهومة  
 بباب تاركها قال **ابن مرقون** وانظر هل تزول الكراهة  
 بشربه ام لا ويرجع في ذلك الى الاطباء اما ان قيل العلة بخلاف  
 من الانا فلا تزول الكراهة بتبريده انتهى قال **الخطابي**  
 قلت وعند الاستغنية بخلاف في ذلك انتهى وفي شرح المصنف اذا بردت  
 الكراهة ومنهم من قوله شمس ان المسخن بالنار لا كراهة فيه  
 وسواء كان كما صرح به ابن الحاجب وغيره لكن قيل ذلك بن الكلاون  
 بان لا يكون شديد التسخين فان كان شديدا التسخين كرهه ومثله

اي هلا

الشمس عليه

شديد البرودة لما فاته الخشوع واولئح الاسباغ ووقع ما كان تفضيل المارد عاب  
 المستحق تفضيل لشدة الاعضاء وتشتيطه وقبل لتظيم الاحرف في الصبر عليه والنهي  
 عن باب التمس قال بن الامام بعد ذكره الوجه الثاني عن بن محمد متفقاً  
 تفضل المارد مع وجود السخن ولا يبيح لان الله تعالى لم يطلب من عباده هـ  
 المشاق وان التزج كلها تظيم وتزفير وليس عين المشاق تظفها ولا  
 تزفير او اما طلب ما لم يحصل المصالح فان لم يحصل الايمان فقد عظم الاجر لغير  
 الاحلام كوضوء الشننا ووضوء الصوف وصوم الغنظ والى وصوم البرد  
 لانه اذا امكن تحصيلها بدون مشاق تطلب المشاق كاستلوك الطريق البعد  
 الحج والجامع دون التزج مع امكانها فهذا غلط لغز لم عليه الصلاة والسلام  
 ان لنفسه عليه حقا ومهما كان معاقبا على قدر المعسدة وذكر الاني  
 ان نسيح بن المار في برده لم يوافق على العبادة لا يمنع الاجر المذكور ثم ذكر  
 عن عز الدين بن عبد السلام الشافعي في كثرة الخطا في المساجد نحو ما  
 قاله بن الامام وقبله وايداه ثم رجع المصنف في كراهة تسوير شارب  
 الخمر وسد حزن ليد ورسود ما لا يتوفى نجسا وليس يراد  
 حشر ازمه وعدم كراهة يسود ما يحتر بسو الاحتراز منه او ما كان  
 في كل ذلك طعاما بما اذا لم تقل نجاسة ذلك العضو حال في الما قتال  
 اي علمت النجاسة المفروضة من قوله وما  
 لا يتوحد نجسا واصلا ربيت بتقدم المهره على الباف فيه قلب  
 مكان وضع اليد مكان الهرة وهي مكان اليد ويجعلها عليه  
 يندفع ما قبل لوقا المصروفان تمنعت على فند لكاذن احس  
 لانها قد تتحقق وان لم توافقه ومنع قولهم ومنع قولهم الاول الضمير  
 المستتر الذي هو نائب الفاعل والثاني قوله عليه السلام  
 الحيوان السابق او عضو من اعضائه واما حصه لانه الغالب  
 فيكون زوال اثرها من فيه كما قاله بن الامام في شرح بن  
 الحاجب عليه السلام فيفترق بيت قليل الماء وبين كثيره وكثيره  
 وعدمه وبين ما يعطى الطعام وحامده وطول المكث وعدمه  
 وقول الشارح وكذلك الطعام عطا على الما يقتض مساواتها  
 وليس كذلك لما يقتض من قول المصنف نجس كثير طعام ما يع  
 بنجس قل الخ وكذا طلب الشارع من المكلف اجتناب  
 الما طلب منه اجتنابه لاعانته وقبح من الاول اشار الى الثاني  
 بقوله **فانما** حيوان وهو صفة لموصوف متحدون  
 وانما راد به ما قاله الجرجاني فيسمل الادبي والهر والطب وغير  
 ذلك واحترزه عن البحري فانه يستحق نجس بموته وقول  
 الزركاني وانظر اذا تغير بذلك هو قيا الما قد تغير بها



لا ان وقع ميتا والجواب ان الشرط الذي يقتضيه لزوما هو ان لا يطلق  
الشرط انت غير شرطه لان المراد بالشرط في كلام المؤلف الجملة الاولى  
من الجملتين سما قائله الناصر الثاني في الخطبة وسوركا تسمي  
بان او باذي او غيرهما تنبيهها على الاول في كلامه الثاني هنا نظير من  
احدهما قوله في صدر هذه المسئلة حين اراد المتطوية لقول المص  
واذا مات برمي النكاح زوال تغير النجاسة يحصل اما بالذلة بعض  
الما او بزواله بنفسه او بكثر مطلق يرد عليه افاد انك لا شيء على  
هذا المترتب فقال **واذا مات برمي الخ من اقسام ما زاد عليه**  
تغير النجاسة وليس كذلك اذ فرض المسئلة انه لا تغير انما قوله ايضا  
تا بغيره خرج بعدم التغير ما اذا تغير فيجب التخرج حتى يزول التغير  
ومما استخرج موافقة وساقبله من المتأخرين مما لانه ليس يكون  
وهو بالخرج موافقا لنسب التخرج بل ما فهم القبول كلها مخالفة لكن  
البساطي حين ذكره في الكلام استبعد بقوله علي ان فيه بحثا ولوجله  
مفهوم مخالفة كغيره لم يرد عليه بحث فقال مل ولما فرغ من الكلام  
على ازالة النجاسة بالمطلق استبعد بالكلام على ازالته بغيره فقال  
**ان زال تغير النجاسة** بكسر الجيم اي المتنجس وهو ما غيره  
النجس بغيرها وهو عين النجاسة ولا يضيظ بفتح الجيم ليل يضل  
البور اذا زلت رايته وان حكى بن رشد عن شيخه بل رقيق  
العبد الخلاف في ظاهريته لقول **بن تاجي** وظاهره المذهب  
نجاسته ولو زالت رايته وبه القسوي والخلاف في ذلك غريب ناظمه  
**قال** الخطاب والنور بطرأ مرة المول بعيد جدا انتهى  
وقول الثاني الحال في ما ظهر استأر به الي ان اراد بالنجس النجاسة  
الحالة في الماء و بده تغير المص بتغيره ون تغير لان التغير وصف  
لما لا للنجاسة وهل يتوعد في الكثير والتقليد وهو ظاهر كلام  
غير واحد او يقيده بالكثير كما قاله بن راشد واما البسيط فبات  
على التحقيق النجس بلا خلاف وانظر ما حد الكثير ومفهوم النجس  
ان زال تغير الظاهر بنفسه او بظواهر ليس كذلك فيكون ظهورا  
اساطعا او على الراجح **لا يكثر ما مطلق** وورد عليه بل بنفسه  
واورد عليه ان كلامه يشهد زواله بقلوب مطلقا وبكثر ظاهر غير  
مطلق مع ان الثاني ظهور وكذا الاول سما حيدة كلام الحقية غيرت  
الامام وعليه فكان على المعاد ان يقول وان زال تغير النجس بالجملة يبي  
له ويمكن جملة على ذلك بان يقال اراد بالكثره المكثرة بمعنى الجملة  
واراد بالمطلق لازمه وهو ظاهر فكانه **قال** لا يكثره من مخالفة  
ظاهر بان زال بنفسه وليس مراده بالكثرة متا بل القلة وانه لا  
يجوز مفهوم غير الشرط ان لم يوافق نقلا وفي الثاني نقلا انما

مجعل قوله واذا مات برمي الخ من

لقليل المطلق منطوق كلام المتعلا وهو هم وحسينه في السائر ينظر  
 وأما كلام ابن الأمام فيقتضي أن ذواله بقليل صطلق من عدل الخلاف  
 كظاهري كلام المتعلا لا يقول قوة كلام غيره **فأحس**  
 وهي كما سبق صنعة توجب لموصوفها كونه بحيث يغير المضاف  
 فيها بحالته ظاهرا واستأثر يستحسن لغيره صاحب الأولين  
 والظاهر عوده لا صله انتهى ووجه أن الحكم بدور مرس على نفسه  
 وجودا وعدما كالحق بخلل **وعند** ليس في عده بل هو هم  
 كما قاله بن عازي إذ ليس لبن يونس في هذه المسئلة ترجيح  
 وأما وقع ترجيحها فيما أزال عن الخامسة بالما المضاف فإنه  
**قال** اختلف في المضاف إذا زالت به عين الخامسة  
 هل يزول معها أولا والقصوب الثاني لأن المضاف لا يؤول به بغير الوفا  
 بين ولا التوافق ثم إن كلام المصنف يقيده أن القول الأول هو المذهب  
 لثبوتيه له أولا إنما يحل حدسوا وليس كذلك بل المذهب  
 أنقول الثاني **فثبت** إذا زال تغير الجنس مطين التوفيق  
 فإن زال اثره لطبي وتغير الجنس فهو طهور قطعيا وإن بزل  
 أثره فإن اختلف ذواله التغير وبقاؤه فإنه **أحيى** في اثره الطين  
 فإنه حكم بخامسته على ما استظهره ابن الأمام وإن تحقق ذواله  
 تغير الجنس كما إذا كان تغيره بتغيير بل يثبت ثم زال تغير الروية  
 ذوالا محققا فإنه يكون طهورا قطعيا انظر الرواية **وقوله**  
 فإن اختلف إلى ظاهره **ويفتح** كان احتمال ذواله مطلقا بما له  
 سوسوما وهو ظاهر **فقوله** قسما لقوله وإن تحقق ذواله  
 إلى **والفقه** خلاف ما تقدم من أن المطلق في هذا الباب  
 كما لمحقق انظر شيخنا **وقيل** **أحيى** الشخص الواحد المنصف  
 بعدالة الرواية بأن تكون مسلما بالغا قالا غير فاسق ولو  
 عبدا أو أوثق والظاهر أن الجن في ذلك كعبى آدم وقوله الواحد  
 جبري على الثالب والأخلاق **والأكثر** كذا **قال**  
 انصار الثاني **قال** الشيخ داود يثبت كل جبري الأشياء  
 مطلقا انتهى **وفيه** نظرا ذواله العلة تقتضي أن أزاله على  
 الواحد في ذلك كالأول **أحيى** احب عن الخامسة **ويبين**  
 للمعبر بالفتح **وجها** كقول **أحيى** يقول آدم مثلا أو لم يبين  
 وجهها ولكن **أحيى** **سدها** كان المحبر عالما بالجنس الما وبالا يحميه  
 فإن كان حايلا لم يمتد احب **والأ** بأن لم يبين وجهها وأحيى  
**فقال** **المأذون** من عند نفسه **يستحب** أي يستحب  
**تركه** إن وجد غيره لتفارض الأصل وهو بقاءه طهورا  
 واحب المحبر يستحبسه وهو بعيد الصلاة **فإن** **حيف**

أي الظهورية فيه ونقوله  
 كما هو غير فهو وليس كذلك  
 لا ونقوله نقول يقول بغير  
 الخامسة وعبر الطهارة في  
 استصحابها بالظاهر الأول يقال  
 في كلامه استخدام وهو له  
 أرجح ليس إلى أصل

فرضاً منه حينئذ الا وظاهر كلامهم الثاني وعده كماله في الإيجاب  
 بنجاسة الماء ما أن الأخير بظهوره أو ظهوره في ذاته قبل أو من كذا أو ضيقاً لا يحل  
 على هذا وإن لم يجره أحد لأنه الأصل إلا أن يجعل الماء نجساً في ذلك فانه يقبل  
 التبيين وجهها أو انتقامه بها هل في حينئذ فقول الزقاني ومثل ذلك  
 ما إذا خبره بأنه ظاهر غير ظهور فالتسعة نصف المشرح انتهى فيه شيء  
**ورود** الماء القليل سمناه عندنا ويقيم منه حكم القليل سمناه عند  
 المتأخرين بالاولى على **النجاسة ككسرة** وهو ورود النجاسة عليه  
 فلا فرق عندنا في التطهير بين أن يوضع الثوب المتنجس في الأناثم فيجب  
 عليه الماء وينفصل ظهوره أو الماء في الأناثم يوضع الثوب المتنجس فيه  
 وينفصل الماء ظهوراً لأنه لا حرجاً جعل الله فيه من قوة الرفع بدفع  
 عن نفسه سوراً كورد سور وداعليه خلافاً لخالنا السات في  
 رخصته عنه فانه ينفق بين الوردوين ويقولان ورد الماء النجاسة  
 طهرها وإن وردت على الماء وكانت دون قلنتين تنجس بمجرد الالاتاة  
 وذكره **مسألة** السبيلة غير ضرورية لأنها مستفادة مما تقدم غير أنه ذكرها  
 لتقصير التصريح بالرد على المخالف كالسائل في التنايل بأن ورود النجاسة  
 في الماء نجسه حيث كان قليلاً بالمعنى المذكور عنده وهو ما لم يبلغ  
 قلنتين والقلتان بالبعد ادى ختمهما بمرطوب بالدم شق على ما لمح في الواقع  
 ما بينه وبينما يارطال وثلاث رطل وعلى ما لمح في السوريات ما بينه وبين **رطل**  
 وبالمصري على ما رحمه العراقي اربعاً رطل واحد وخمسون رطلاً  
 وثلث اوقية لا اربعة اقداس اوقية كما تفرقه بعضهم وعلى ما لمح  
 السوريات اربعة وستة واربعين رطلاً وثلاثون اسباع رطل فان قلت  
 ورود الماء على النجاسة هو الاصل وعكسه هو الفرع وهو محل الخلاف  
 بين الامامية وعامة المصنفين عكس ذلك فالجواب ان ذلك في دلالة  
 على المشبه كما هو المستفاد من كلامه وكلام غيره من المفسرين خلاف  
 مقتضى اللغة من دخولها على المشبه بها وحسين ذلك **اشكال**  
**استدل الجوز** **مسألة** مصدر فصلت بين  
 الشياطين اذا افرقت بينهما وسوى في اللغة الحارز بين شيتين وفي الا  
 صطلاح اسم لطيفة من مسايل الفن **مسألة** تحت باب ارتكاب  
 عذاباً وهي هنا بيان الاعيان الطاهرة والنجسة وما لا يقبل التطهير  
 وما يشبهه **مسألة** به من النجاسات وما يحرم استعماله من الظاهرات  
 وغير ذلك ووجد من سبته هو انه لما قدم المصنف تغير من المياه بظاهر  
 طهر وما تغير بنجس تنجس احتاج هنا الى بيان الاعيان الطاهرة  
 من الاعيان النجسة وسياق بيان الاعيان النجاسة وغيرها في باب المباح  
 الا لا يترجم **مسألة** الظاهر من الاباحة ولا من الاباحة الطهارة فلا يدخل احد

النجاسة

وسبعة ارجال وشع واحد

ما قبله

البابين تحت الآخر وذكر الشايع في باب المباح ان بين الطاهر والمباح  
عموما مطلقا ويمكن ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وبدا  
بالكلام على الطاهر وقد منه على الخمس لانه الاصل وذكر انه انزع  
استاد في الاول منها بقوله **الطاهر** **ما** باليت ما سلبت  
منه الحياة بفقر ذكاة شرعية **ما** هو حيوان بري اما تفسيرها  
بحيوان فلا منه الذي يتوهم به الموت واما تفسيرها ببري فبقية  
قوله **لا** **دور** **له** يريد ذاب ولذا قال بعضهم ميت الذباب  
ظاهر لان ما فيه من الدم منقول وقد تفهم الذائبة من قول  
المصنف ولم يقل فيه وما لا دور له هو المراد بقوله لا نفس له سائلة  
ولو كانت فيه رطوبة كالغليوت والجدجد والعقرب والزنبور  
والصترار واخفاش وبنات وردان والجراد والنحل والدود هر  
والسوسى وظاهره ولو مات جثثا لم ينفسه من غير  
منحل فاعل من صيرب ونحوه وليس منه الوزغ والسمكاني وتحت  
الارض فان ميتتها نجسة كما نصت عليه مالك في التمسك وزاد  
بعضهم الحية وجعل بعض الشافعية الوزغ مالا ينفس سائلة  
قال **سند** وهو وهم لانه ذات لحم ودم انه لا يلزم من اللحم  
بطهارة مالا دور له ان يوكل بفقر ذكاة لقوله واقتصر على  
الجراد لها بما يموت به الادود ونسوس النور والطعام ونزع  
النحل فانها لو لم تكن من غير ذكاة كما نص عليه ابن الحاجب وقتله بن عبد الله  
وبن هارون واختار البرزقي واقتره في التوضيح وجري عليه النحى  
وابواعه وهذا كله مرجح لترجيحه خلافا لابن عرفة وجديت  
انه ان يمتزج بمحل يقتضيه محمول على انه يباعه كالصبي واذا وقع  
الخنثى في طعام فان تميز الكل الطعام وورنه اذ لا يوكل الخنثى  
الا بركا كما سبق وان لم يميز فان قل وكثر الطعام اكل كما خلتا قوله  
بكثر طعام وان كان اكثر من الطعام لم يوكل ما حصل فيه الاختلاط  
وان كان قد رط الطعام فعند بن يونس لا يوكل وهو الموقد  
وكلام التلخيص يقتضي انه يوكل فان **سنة** في ضبط بعض  
سني ما سبق الحداجد قال في القاموس جمع جدجد كجد هذ طريفة  
الجراد وفي الصحاح صراد الليل قنار والجدد بالفتح الارض الصلبة  
وهو الصرار بالصاد المهالة والرا المستددة سمي بصوته وهو  
اكبر من الجندب والعرب تشيد العددي والونبر قان  
في التمهيد **بعض** الزاي معلوم وفي الصحاح الزايرة ذينة والجمع  
زناير وارضى من ذنبه كثير الزاير كما فهم مراده الى ثلاثة احرف  
وحذفوا زوايده كقولهم ارض مسقرة ومثوله كثيرة العقارب  
والشائبة



والشالب بن سبيده الزنبور امير الخمل والزنبور الخفيف الظربن والخنافس  
 جمع خنفساء ثم الخاد والمود والاذني خنفساء وفي الحكم الخنفسى دابة  
 سودا اصفر من الجعد مستندة الريح ولا ذني خنفساء وخنفسا  
 وخنفساه ومن الناس في الخلق ستة انتهى فاقضى كلامه ان الفخام مشهور  
 خنفسا لا يتار الا للموت وشجرة الارض قال الدمية  
 في صفة الحيوان الصغرى دابة اذا مسها الانسان نجعت مثل  
 الخنزرة وقاك مفوس في دابة صغيرة طيبة الريح لا تخربها  
 النار وتدخل في النار من جانب وتخرج من جانب من طين ينجم  
 لم ينضره النار ولو دخل فيها والخنفسا تنفع الشنن البعثة وثقلية  
 لها الحجة ايضا هوام الارض وصواردها غم ان كلام المصنفين  
 حصر الطاهر في ميت ما لا دم له وما عطين عليه لان الداخلة على  
 الموصوف لا يستغنى وليس كذلك اذ ختم الاذن من الطاهر وليس  
 داحلا في سبي ما ذكره واجيب ما تالاسم حرمه نبي  
 منه لانه يتقن جميع انواع الطاهر ما ينطوقه او بطريق الاذن  
 وبان الطاهر خير مقدم وميت ما لا دم له ميتا سوخر وحسين  
 فلا يكون الطاهر منحصرا فيما ذكره الاوربان خرو الاذن طاهر  
 قطعاً ولا نسلم ان كلام المصنفين بالصرحة ولا بطريق الاذن وقد  
 بقا ان حرمه والخنفسا ما يستغنى بعينه طهارة لانه قصر  
 الخنفسى على ما ذكره وخرو الاذن لم يذكره ورد الثاني بامرين ايضا  
 او انها لا يجوز تقديم الخبر في مثل هذا لوجود التعدي في كذا منها تاتيه  
 ان المستد اذا تجرد من اللام والهاء في الخبر سوا سوا كانت للخنفسى او لا  
 فانه يكون منحصرا في الميت كما ذكره الرضي وغيره وحسينه فالأمر على  
 جعل الطاهر ميتا وما بعده خير يلزم في عكسه ايضا فلو قال  
 ميت الطاهر ميت ما لا دم له لسلم من الاعتراض وجواب الثاني بقوله  
قد بقا اراد المصنف قصر الصفة وهي الصفة على الموصوف  
 وهو ميت البري الذي لا دم له فلا يخاف من هذه الصفة هذا الموصوف  
 لموصوف اخر وان جاز ان يكون هذا الموصوف صفات اخر انما  
 لا طيل تحت بل غير صحيح لانه ما يزيد الا شكاً اذ الطهارة ليست  
 متصورة على الموصوف وهو ميت ما لا دم له وميت البحري  
 بالجر عطين على محل سالن محلها الجبر بالاضافة ويحرفه عطف على  
 ميت والاصل ميت البري لحذف المضائق واقيم المضاف اليه ثم  
 فارتفع ارتفاعه والبحر لانه لا تساع ومنه فلان بحراي واسع  
 العطاء والجود وفرس بحراي واسع البحر ودليل الطهارة قوله  
 عليه الصلاة والسلام هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقوله  
 احلت لنا ميتتان السمك والجراد وسوا مات حتى اننا وجد

طافيا اي مرتفعاً على وجه الماء او بسبب شئ فغلبه من اصطدام  
او محوسي او البقي في نار او دس في طين فمات او وجد في بطن حوت  
او طير ميتا لكن هذا يغسل كما ينبغي وقوله من البحر يغسل  
فليس البحر وادى الماء وانظر هل يجوز وفي ادميته املا وهو الظاهر  
وهذا ان لم ينظر صفة بئر بل **ولو طاف البحر** كالتمساح  
والصفدع البحر يبتليث اوله وثالثه كما في القاموس والسليمان  
البحرية يسم السمين والفا وسكون اللام وفتح اللام وسكون الهاء  
والسرطان البحر يفتحات خلا فالدين فافه وفي التوضيح انظر  
هل الخلاف خاض بما اذا مات في البر او مطلقا وينسب على ذلك الطراح  
وعن غيره وفيه نظرات في طرفة ثلاثة ذكرها بين غرقه ونسبه وفي  
طهارة ميت طويل الحياة بالبحر بحر او بالصفدع والسحلفات وترس  
اما وكجاسته ثالوثا سببته بالما كالت وبن فافه مع بن ديتار وعبي  
عن ابن القاسم انه قال فيقول بالظاهرة مطلقا وان فافه  
بالخاسة مطلقا وفروق عيسى عن بن القاسم انه قال فيقول  
بالظاهرة بين ان يموت في الماء فيكون طاهرا او في البر فيكون  
نجسا فاتفق من هذا ان الخلاف بين المشهور واين فافه مطلقا وان  
قوله ولو طالت حياة بئر اي بئانه ذلك مات في البر او في البحر  
واما البري من صفدع وسحلفاة وسرطان فبئنه نجسة وهو  
من صيد البر ولو وجدنا صفدعا ميتا ولم يعلم هل بحر او بر بئر بل  
فان قلت الطعام لا يطرح بالشكر فالجواب ان ذلك فلما تحققت  
اباحته بالاصله واما ما مشكل في اصله اباحته وعدمها  
فانه يحتجب ويؤد عليه قوله في باب الزكاة لو لم يتحقق البيع  
في شئك تغره ثم عطف على ميت اي قوله والجس ما يشترى قوله  
**وما اياه حيوان** ان اريد ما وجدت فيه صورة الزكاة الشرعية  
من ذبح او خبز او عقر كان قابلا لها كالمباح والكزوه او غير ما بل كالمحرم  
المتفق عليه كالحنزير والمختلف فيه كالحمار والطلب سوان لا يستغنى  
مستصلا وان اريد ما ذكي وكافة شرعية كان الاستغنى مستقطبا اي  
لكن يحرم الاكل ليس طاهرا ولكن الاصل في الاستغنى الاتصال  
**وجزوه** ايما فقه للعلوم اي وكل اجزائه من لم وعظم وجلد وشعر  
وعرق وعظم وظلف وجنين يوجد ميتا في بطن امه اذا كان  
محكما بحمله وان لم يخلقه ونبت بشعره ولم يكن يحرم الاكل فان لم  
يتم خلقة ولم يثبت شعره او كان بحرمه كوجود خنزير في بطن  
سقاء لم يكن طاهرا ويمكن الاستغناء عن هذا التقييد بوجوه الاستغناء  
في فتواه الا يحرم الاكل لثقله وجزوه ايضا ويحفل دخولها فيها ذكي  
لان ذكاة امه ذكاه وعليه فالمراد بما ذكي تاذكي حقيقته او هكما  
ويجذر

ويدخل في الجزر المستقيمة مملئين مفتوحين وهو السلافنج  
 المهلة والتصور وهي وما الحين البولي وظاهر المدونة وهو العصب  
 كله وطها رسته ويدخل فيه أيضا الاسعالي في القوت الاما كل  
 النجاسة فلا يؤكل ما اتصل برونه حتى يغسل وكذا الحكم في مكره  
 الاكل للنجاسة ورونه ولا يدخل فيه بوله وروشه لانها ليس من الاجزاء  
 فلا يحتاج لتقبيده بها اذا كانت فصلت طاهرة ويستثنى من كلامه  
 الدم المستوح لتصريحه بنجاسته فيما بقي وانما فيه على الجزر مع  
 قوله وما ذكي لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزر الاقرب الى قوله  
 نقالي والعين بالعين الى بعد قوله نقالي وكنتنا عليهم فيها ان الغنى  
 بالفتى وثم انزل شيخنا في حاشيته انه لا يلزم من الحكم على الكل  
 الحكم على الجزر وعقبه بما قصد الاقرب ان الشافعية يقولون  
 بنجاسة سراة المباح وجبرته ونحن نقول ان الحبل المقتول  
 من شعرات يحمل الاشارة ولا يلزم من الحكم عليه يحمل الاشارة  
 الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك الرجل يحمل الصخرة العظيمة  
 العظيمة فانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على كل  
 فرد بذاته انتهى وفيه نظر من وجوب الاول انه يقتض  
 ان الشافعية يقولون بنجاسة الجلود الحادثة للصغار الماء  
 المر لا منها هي التي جز من الحيوان وليس كذلك اذ كلامه انما  
 هو في الماء المنظوف فيها وينتقض ايضا ان جرة البعير التي تملأ  
 بنجاستها جز من اجزائه وليس كذلك وانما هي الطعام الذي يجره  
 البعير من حورته فاما كونه فائدا لانه تابع للشئ في ذلك الشئ  
 متمسكه بالحبل المقتول من الشعرات وبكل الرجل يحملون  
 الصخرة العظيمة لا يصلح ان يكون دليلا لما قاله لان هذا جز وماه  
 نحن فيه من باب الجزر واليتامل وقد فرق العلماء بين الكلية  
 وهي الحكم على كل فرد من افراد النوع كرجل يشبهه وعتيقان  
 والكل والكل فان الاول هو الحكم على الماهية من حيث هي بخلاف  
 حال خبر من النساء وبقابلة الجزر واما الثاني فهو الحكم على الجميع  
 من حيث هو مجموع ككل رجل البلد يحملون الصخرة العظيمة  
 وفيما يله الجزر **الاصح** **الاكل** من جميع الحيوان فان الذكاة  
 لا تؤثر فيه طهارة بل هو ميتة لعدم قبولها شرعا **وهو**  
 من عتق **وهو** يفتح الباسن ابل وارنب وخويها **وزغب**  
**ريش** لطير وزغب ما الكشفي القصبة ما يلقنه الشعر وهو  
 من اضافة الجزر للكل لان الريش اسم للقصبة والزغب مما  
**وتشعر** يفتح العين وسكونها من جميع الدواب **والدم من حور**  
 او كلب وقيل باستثائها وقيل باستثناء الحزير ودليلا الذهب

قالوا  
 في

انها ما لا يحل له الحياة وما كان كذلك لا ينجس بالموت ويحلها رتبها قبل الموت  
 وكذا بعده عملا بالاستصحاب قال في المدونة والاصواف والاوبار والشعوى  
 ظاهرة ثم قيد الحكم بالطهارة بقوله **ان** **الحيوان** **المتنفس** **من**  
 حي او ميت غير مذكور ويستحب غسلها ان جرت عن حيث تكا في المدونة  
 واخر رسالة ابن رشد وايجب له اذا علم انه لم يصبها اذى واوجب بن حبيب  
 غسلها ويجب البيان اذا جرت عن حيث الطهارة المتوقفة له ولضعفه عن  
 صوف الي وسوا بعد قبل الشئ او بعده والظاهر بيان ما جرت من المذكي  
 للعلة الأخيرة ومفهومه ان لا يجوز فانها تكون نجسة ان لم يصب كل واحد  
 ومومبا بشر اللحم من محل التنف لاجل كل واحد منها واراد بالجزء ما  
 قابل للتنف فيشكل الحلق والغص والاذانة بالمتورق ويجوز ذلك تشبه  
 قال الزرقاني انظر هل يجوز الانشراح بشعر الاربع وقد  
 سال مالك عن بيع المشعر الذي يخلق من روس اناس فكرهه  
 نقله في المعين انما كان كالتكرامه في يوم الفداء ذكره جواز الاتصاف  
 والله اعلم **والجواب** بفتح الجيم **وهو** في النجاسة الارض التي لم يصبها  
 مطر والسلة التي لا مطر فيها وفي اطلاق الفقهاء **جسم** وهو المتنفس الي الا  
 ببار الثلاثة الطور والعرض والحق واقوله عند أهل السنة ما تركه من مؤلفين  
 فزدين وعند المعتزلة ما تركه من ثلاثة جواهر فرد كما هو معتد في  
 محله وهو جسد يشتمل الحيوان وغيره فاحرج الحيوان الي بقوله **غير**  
 واحرج الي الميتة وما تولد عن الحيوان بقوله **غير** **منفصل**  
**وعنه** اي عن الحي فالمتنصل عنه كاللبن والحيت والبيض والدم  
 والبرق ليس بجواد ومن ذلك الميتة لا نقصا لها عن حي وحيث  
 فقوله الثاني تبعاً للمتاح في قوله **غير** اي غير حيوان وليس  
 مراده ان كل جسم حال عن الحياة حكم ذلك لدخول الميتة فيه  
 لانها جسم غير حي انتهى غير محتاج اليه وسئل ما وقع في حاشية شيخنا  
 حيث قال قوله غير حي اي جسم ليس من صفاته الحياة انتهى وقد يقال ان  
 ذلك محتاج اليه لاجراجه سيدنا ادم فانه حيوان غير متنصل عن حي قال  
 والبيت من صفاته الحيوان لا طوله طوله ويدخل في حده السن وفيه نظر اذ هو متنصل عن اللبن  
 المتنصل عن حي فثام وفي حاشية شيخنا المتصرح بانه ليس بجواد  
 ويدخل في حده ايضا الماع من زيت وعسل ولا يقال الجواد يقابله الماع لان  
 الذي يقابله اما هو الجاسد لا الجواد **الجواب** **المتن** **فانه** **جسد** **والنوق**  
 بين المسكر والمفسد والمرقد ان المسكر ما غيب العقل والحواس  
 مع نشأة وطرب كالحز والمفسد ويقال له المحدث ما غيب العقل والحواس  
 الحواس لاجل نشأة وطرب كالشيخ والافيون بقاء الشهوة والجنسية  
 على النور والمرقد ما غيب العقل والحواس جميعا كما في النور والسيكران  
 بضم الكاف وحسب البلاذ وبيني في الاسكار ثلاثة احكام العباسه والمجد

وليس المراد بالجميع نفي الميتة  
 حتى يجوز الميتة جوارحه  
 والميتة من صفاته الحيوان لا طوله طوله  
 حتى لا يبريد المنعطل  
 الا وسئل عن السم مقطوع

وحرمته القليل والكثير بخلاف الاختران فاعلمنا طاهران ولاحد  
علي مستعملها وانما فيها استغنى عن الملبسة ولا يجر منها  
الاخذ والمغيب للمقتل قال البوزلي ومن هنا اجاز ايضا سمنا  
كل سير جررة الطيب لتخفيف الدماغ وانتشرط بعضهم خلطها  
بالادوية لا وحدها والصواب العموم كما قال الاول انتهى وقد قيل  
في الحشيشة انها تختلط مع كل طيبه اعاليه على البدن ما يوافقها فتخت  
لاهل الصفر الحركة والطيش ولاهل السودا السكون والحزن والكل  
ولاهل البلغم النوم والضحك والعزج ولاهل الدم السرور والضحك وكثر  
الكلام ويجوز ان يتناول من الافيون والبيج والسكران ما لا يصل الي  
التأثير في العقل والحواس انتهى وحديث جبريل بن ابيي باكل الاقية  
ويخاف من تركه على نفسه الموت استعمال القليل غير المرتقي عقده  
او حراسه ويبس في توليده وقطعه جهده ويجب عليه التوبة  
والندم على ما مضى **قال** بن فرحون والظاهر جواز ما سقي من  
المرفق لقطع قصور رخواه لان ضرر المرفق مضمون وضرر البدن  
غير مضمون **قال** الخطاب هذه الاشياء من الافيون والبيج والموت  
وخوذه لك ولم ارفيه نصا صريحا والظاهر ان يقال في ذلك كما قال  
ابن رشد في المختصر على القول بحركة الكله ان كان فيه منقعة على الاكل  
ويؤمن ان يبيعه من باكله وتلك يقال في هذه الاشياء وفي سائر  
المعاجين المغيبة للمقتل بخود بيع ذلك لمن لا يستعمل عند القدس  
المغيب للمقتل ويؤمن ان يبيعه من يستعمل ذلك والله اعلم  
**قصة** حكيم ان ادم عليه الصلاة والسلام لما غرس الكرونة  
جاء ايليس فذبح عليها طائوسا فشربت دمه فلما طلعت اورا فها  
ذبح عليها موزا فشربت دمه فلما طلعت شمرها ذبح عليها اسد فشربت  
دمه فلما انتهت شمرها ذبح عليها خنزيرا فشربت دمه فلما انتهت  
الخمر فغتر به هذه الاعصاف الاربعة وذلك ان اول ما يشرها وتدب  
في اعضائه فيزهر الموننه ويحسن كما يحسن الطائوس فاذا جاءه  
مياوميا التسكر لعب وصفت كما يفعل العبد فاذا غتر سكره  
جاءه صفة الاسد فيجث ويقرع ويهدى بها لا فائدة فيه ثم  
ينقطع كما ينقطع الخنزير ويطلب السم **قصة** ولورث من الغدة  
كالدود ولو كلبا وخنزيرا ومشركا وشيطانا وقيد بغاسة الكلب  
والخنزير **وجه** المشهور العهل بالاصل ولان الحياة على  
الطهارة علة بالدوران عن الانعام فانها حال الحياة ظاهرة وحال  
سودتها لم يمت حية ولا ظاهرة والدوران دليل على المدام الدابر  
فيلحق به محل النزاع وهذا الكلب والخنزير فان قلت الانعام المذكرة  
ظاهرة فيطرد دوران قل **علل الشرح** يخلقها

ومختص ما تقدم جواز  
بيع هذه الاشياء  
ان يبيعه من يشره بغير الاول  
وبمن اصل

عن بعضا والذكاة علة مطهرة اجماعا قاله الشامخ والدوران وجود  
 حكم عند وجود وصف وعدمه عند عدمه والمدار الوصف الدابر  
 الحكم فالوصف هنا الحياة ووجودها علة للدابر وهو الحكم والعدم  
 يقع الميم وضربا وعلى الفم فالمدار يعني المدار عليه ثم شبه على فضلات  
 لا يستعملها تستخدم فيها وفيه وانما خروجهما من البين بما سئل  
**الدرج** **سورة** **وغيره** **عليه** المعروف ولوجلالته او كما قال استكران  
 حال سكره او بعده يقرب او بعد لكن اتفاقا في هذه ودليل طهارة  
 الدم ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام وعت الهابة وما يبعث من  
 ايمهم كانوا يبيكون ويخدر دسوعهم على خدرهم ولطامهم ويمسحون  
 ذلهم في ثيابهم ولا يتوقون ذلك في صلاة ولا في غيرهما ولا ينسلون ولا  
 ودليل طهارة العرق ما ورد ان اهل المدينة قزعوا سره فركب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في سلاب طهارة عرياً سره عثر اسرج عليه  
 وكان طبيب السيرة رحمه الله صلى الله عليه وسلم انه اخبري فرساريا  
 ولا يخلو اغاليها حال اخبري من عرق وبان ام سليم اخذت من عرقه  
 عليه الصلاة والسلام على ذلك **الغاية** تضم اللام السائل من انه  
 في نقطة او يوم تغير ام لا كان من المعدة او الفم ولكن قال بن ناجي في شرح  
 المدونة الحارثي على مذهبه في السابيل من فم الناسم انما تغير ان يكون  
 مصفا لا لا يحسب قبال الخطاب ولا وجه له بل الظاهر ان يقال ان كان  
 من الفم فهو ظاهر وان كان من المعدة فكما قال النووي ان تغير فهو محسوس  
 والا فهو ظاهر وقال **الدميري** في شرح المنهاج وتبين ان  
 المعدة بمنتهى وصفته وقيل **ان** كان الراس على نحوه من الفم  
 والامني المعدة وعليه حال اذا لازم شخصاً عني عنه انتهى وقيل  
 ان تغير اي اللعاب الذي من المعدة فكل الام **الدميري** يخالفه فانه قال  
 ويعرق كونه من معدته **ان** قال **شيخنا** في شرحه **وكان**  
**السابيل** من افه **ان** فصلب ام لا من طبر او سباح او تمساح او ثور  
 او حشرات كبيض الخنافس وان لم يؤمن سميها لان كلامه في الطهارة  
 لا في اباحة الاكل اذا باحة الكه تابع اللحم فما جاز الحله جاز الحليه  
 وما لا فلا وتقيدين مرشدين ومن تبعله طهارة بعض الحشرات يافق  
 سميها فيه نظراً لما علمته **ان** ذكره **البيضا** **ان** فصلت  
 الشامخ خص المبالغة بالبيض قال **الخطاب** وانظر لم  
 اشار الى الخلاف فيه دون العرق مع ان بين الخافج وغيره  
 حكموا الخلاف فيه جميعاً ولعل **الخلاف** الذي في البيض اقرب  
 انتهى ويحفل رجوع المبالغة للتحريم لكن بقيد اللعاب فيما اذا لم  
 يرمي النجاسة على فمه وضرب الكعاف على الفم الا ان كلام **الخطاب**  
 يقتضي ان صحة هذا الاحتمال **للتوقف** علي وجود الخلاف

وجعلته في حديقها رافق  
 ها عليه الصلاة والسلام على  
 في الخ



سند

في بيانها فخرج وتوكل البقية

في الجميع وفيه بحث وفيه بحث لان المصير يتغير بلوالتي للمبالغة تأثره الخلا  
 وتامر لا تدفع التورم **البياض** يفتح الميم وكسر الميم في ابر العا  
 وهو ان يتغير ويلين او يصير دما او صفرا او فرجا مينا واسما  
 صفرا تبياضه وهو المتغير بالمحروق فالظاهر طهارته كما ان  
 الظاهر طهارته ما وجد في داخله نقطة دم **الاحمر** من الحيوان  
 من دمع وعرق ولعاب ومخاط وبيض وحمل بخائفة  
 هذه الامور غير البياض حيث خرجت بعد الموت من حيوان ينحس  
 به فان كانت من حيوان لا ينحس به فلا تكون خضراء اما البياض  
 الخارج بعد الموت مما يستتبه طاهره فان كان لا يقتضيه ذلك فله  
 كالقماش والخرق كذلك وان كان يفسد لها الجوار فيخرج من  
 ثيابها ستة كجانب ما ذكر اذ اخرجت خلتها اولم ينبت شجره ويحقل  
 ان يقال **بظهارته** كطهارته مستند ما خرج منه ولكنه لا يتوكل  
 الا بذكاة **وقال** البساطي وغنوي ان كلام المصنف خاص بالبياض  
 وحله لبعض الشارحين غير انه عام في المرق واللعاب والمخاط  
 والدمع والبيض وهو يزبد الاشكال انتهى **ولما**  
 اراد ببعض الشراح الشارح فان ظاهره ذلك حيث قال  
 الخارج بعد الموت جزء منفصل عن ميت فهو مستند الا لا تحله  
 الحياة كالصوف وما في سيناء فله لا عومه عتقه لم يستثن العوف  
 وكقوله وجهه لبعض مشايخ التنابيه ذيادة الاشكال التي الزمت  
 على العموم بان فيه تشويش على الناظر من جهة ان المتطوف  
 على خاصي كن خاص والمتطوف عام من عام انتهى وادوا بالخاص  
**الاول** المذرو وبان في **المحي وبالعالم الاول**  
 الخارج بعد الموت وبان في **الوسع** وما بعده قال  
 الخطاب وقد علمت انه لا اشكال في ذلك **ولعل**  
 قوله يزيد الاشكال من الازالة الان فيصياق كلامه  
 لا يقتض ذلك انتهى والاستثنا الاول متصل والثاني  
 مستغن عطف على مذر لان المذرة حالة تعرض له بعد  
 انفصاله عن الحي فنه قلق كما قال **البساطي**  
 وجهه حصول التشاخص في العطف لان كل واحد من المتطوفين  
 والمتطوف عليه مفيد بالحياة لا ما قال **لله** بعض مشايخ  
 التنابيه من ان وجهه عطف المتفصل على وهو الخارج على  
 المنفصل وهو مذر **وقوله** الثاني **وقد يجاب**  
 عن التلق والاشكال بان الاتي واللام في الموت عوض عن  
 الضم العادي على الحي انتهى **وجه** نظره لانه لا يدفع القلق والاشكال  
 متفق كما سبق **ذكر** اواني مسلم او كما فر مستعمل

عليه

للنجاسة او لا استحقاق له لصلح ناله في الذخيرة لان الرضاع جازي بعد  
 انقضاء زمن الضرورة اليه فلو لم يكن مباحا لمنع والظاهر ان لبن النجس  
 كذلك **الابن الاوصى** ما نه يحبس النجاسة وعابه وظاهره  
 ولو على القول بظهاارة ميتته وتمام القياس **يقيده** انه ظاهره  
 على القول بظهاارة ميتته وكذا يفيد كلامه بن عبد السلام  
 والشارح خلافا لما يفرق من نقل المرافقة عنها **ولكن** **عنه** ابراهيم  
 الاوصى من سائر الحيوان **باب** للجمه شربا واشتربا فلبن مباح  
 الاكل سكا لا نعام ظاهره ولو اكل نجاسة على المشهور فيباح شربه  
 والصلاة ينزوب فيه شيء منه وليس مكرره كالمسك والضمير مكرره وشربه  
 والصلوة ينزوب فيه شيء منه ونفاذ في الوقت كما نص عليه الشيخ محمد  
 النبطي في شرح العزيمه خلافا لقول **بين** دقيق العبدان الراعيه  
 منقلبه بشربه الا الصلاة به **وقول** **عنه** **الحيوان** مباح  
 اكله لطوافه عليه الصلاة والسلام على البهيرو مع جواز ان يحصل  
 منه في حال الطواف روث او بول **فالتجديز** عليه الصلاة  
 والسلام الصلاة في مرايض النعام كما رواه مسلم والتمرد بانها ما  
 استوب اطرافه ويستحب عند مالك غسل ذلك من الثوب  
 اما الاستفاداه او الخروج من الخلاف وفي اطلاق العذرة على فضلة  
 المباح مسامحة ولذا قال **بعضهم** لو قال **روث** او رحيب  
 لكان احسن لان العذرة مختصة بالخراج من الاوصى ولا بد من  
 تقييد ذلك بما اذا خرج في حال الحياة او بعد التذكية والا فلا نجاسة  
 وخرج بالمباح المحرم والمكرره وسبائتيان والوطواط من المكروه وكذا  
 القارورة التي فصل النجاسة فضلة بها نجسة واما مالا يصل لها لمباح  
 وما شكر في وصوله مكرره وهذا التفصيل يجري في قار السونية الا  
 انه ينبغي تطهارة ما شرب في وصوله للنجاسة لئلا والنجاسة فيهما  
**باب** **المشاهدة** الكالا او شرب **عنه** **فبوله** وعذره  
**نجسان** مدة ظن بها النجاسة في جوفه لانها نفس النجاسة  
 وقد استحققت له اللفظ فسادا واذا ذبح الحيوان المقتدي بالنجاسة بعد ثبات  
 استئماله لها فانما يفسل موضع العذامه ككشره وعابه  
 كما قال **ابن تيمية** في كتاب العبد وقيدنا بالمشاهدة ليجز  
 ما يشاهد استئمال النجس ولكنه لا يصل اليه لمسه وما  
 احمل امره خلافا لقول **البساطي** في الثاني حال  
 النجاسة تقريبا **نبي** ما نزل من المباح وعذره من محرم او كره  
 هل تكون فضله ظاهرة او خفية والظاهر انه يكتفى بالانقضاء  
 كل ذي دم فلو لم يمسح لثمتها وذلك كما لم يولد من العقبان المظلم  
 فان ذكر العقبان يحمل منه انني العقب كما ذكره بعض الحذاق

وليرجى منه كالتحريم فحسب  
 شربه والصلاة بشوبه فيه شيء منه  
 ولينكره من الخ

والذي في حياة الحيوان للمدبري اذ العناب جليله انبي وبسا فده طاب  
 اخر من غير جنسه وقيل ان الثعلب يسا فده وفي وهو الخارج  
 من الطعام بعد استقراره في المعدة وان لم يحل غذا عن الاطلا  
 الحكوم بغير استها ولو خرج معه بلغم او صفرا على المتبرر كما  
 اشار به البساطي ولما كان الذي ثلاث حالات احدها  
 ان لا يتغير عن الطعام وقاهر اتفاقا وحالة تغير لا يشابه فيها احد  
 اوصاف المدوة وحالة مشابهة لها اخرج ما عدي الاول بقوله  
**الا المتغير** لونا وطعما او ريحا بنفسه لا بلغم او صفرا لما سبق  
**حق همة الطعام** الذي هو منه قال في الطعام عوض  
 عن الضرر واصله عن طعامه والفلس كالق ولذا قال  
 بسند هو كفة من الما فتنة فيها المعدة وهو على ضرر من منه  
 ما يكون متغيرا على حسب ما يحل اليه وما يحل له من فضلة المد  
 فهو نجس ومن ما يكون على وجه لا يتغيرا ويتغير بطعام فلا يجد  
 صاحبه زيادة على طعم الكه فهو طاهر وقول مالك في الموطا رايت  
 ربيعة يفسد المطرب يفس في المسجد مرارا ثم لا يصرف  
 حتى يصلي **محول** على ما لم يغير النبي وحديثه قوله  
 المض في التوضيح ان الفلس ما حاصه فقد قد المعدة طاهرا ما  
 باقي على تقابل الشهود واما على المتبرر فنجس لما سبق واذ كان  
 النقي او الفلس مستغبرا وجب غسل العلم منه والا استنج  
 الا ان يكون ما يذهب بالصاق قاله الباجي **وصف** وهي ما  
 اصفر ملتم يشبه الصبغ الزعفراني **ويلم** وهو شى يعقده  
 يستقط من الراس ويصل من الصدر فهو من جنس الصاق  
 والنجاس وسوا كانت الصفر والبلغم من ادوي او غيره لان  
 المعدة عندنا ظاهرة لعلة الحياة فلان قبل مقتضى هذا التقليل  
 طهارة النقي المتغير عن الطعام لانه من المعدة **قل**  
 اما تكون الخارج من المعدة طاهرا حيث بقى كاله ولا يرد الصفرا  
 لانه كما كان يدر حرجا صار ت جازلت ما بقى كاله ولا يرد  
 البلغم ايضا لان بفسده يكون من الراس وبعضه من المعدة ولا ك  
 الشك ان في طهارة الاول واما الثاني فلم كان ينكر رجوعه اكثر  
 من النقي **عظم** بطهارته للمسته كذا في شرح شيخنا **وصف**  
 حيوان **وصف** اذ لا حاجة لذكرها لانه ان اراد بالمراد اما الاصغر المر  
 الخارج من النقي فهو الصفرا وان اراد بهاء فهو جزء من الحماض  
 وقد مضى التفصيل فيه بين المنك والحى والحيث الذي لا  
 نفس سائله **وقال** الزواني ذكرها بعد قوله  
 وجب للاهتمام ببنائها اذ قد قيل بعدم طهارتها ولا ي

ارشد شيخنا في كلامه

منه

ل

علي هذا الجواب ان ينبغي ان يذكر حجة السبب ايضا لما قبل من النزاع  
لهذا نقول **هذه** متناسبة والمناسبة لا يلزم اطرادها  
بقران تظايره بالمباح فيعظم منه ان سرارة المكروه غير ظاهرة فلو  
قال **ومرارة غير محرم** كان احسن انتهى ويجاب بان مراده  
بالمباح ما قبل المحرم فيشمل المكروه ولما كانت فضلة الحيوان  
كما قال **في التوضيح** على قسمين ما لا مقترله ليستقر فيه كالدم  
وهو محكوم له بالطهارة وقد تقدم وما له مقروه وهو قسمان مستحيل  
الي صلاح كاللبن والبيض ومستحيل الي فساد كالدم والعذرة والدم  
فقسام مسفوح وغير مسفوح وسياق الاول **في كلامه** وذكر  
الثاني عاطفا عاطفا له على انواع الطاهر بقول **وهو**  
وهو الثاني في العروق ولو حرم عند تقطيعه الدم قال  
الزركاني والسفي في الاصل القطع واسناده في الدم مجاز والمراد لم يفسد حله  
قال **التأخر للثاني** ومن قوايد الطهارة انه اذا أصاب الثوب  
منه أكثر من درهم لا يورثه بفساده ويجوز الصلاة به قال **دنفون**  
في الفار **وقال** ابو عمران وما تظاير من الدم من الدم في حين  
قطعه على الثوب فاستحسن ان يغسل ثوبا ساعا دم الفوت انتهى  
والسفي في الاصل القطع فيه نظر لقول **المختار** سفي الجلد  
يورث فليس اسفله وسفي الماهرقة وسفي دمه سفته وبأيهما  
قطع فنزل **لم يفسد** بمعنى لم يفسدك ولم يفسد وقوله لا يورث  
بفساده ان كان مراده بالامراض الالجاب وهو المتنبأ وعندنا  
طلاق تظاير وان كان مراده امر الثوب خالف ما لا يورث  
والثوب خروجه من الخلاف وقول **فيا ساعا دم** لطوب  
علي ان دم الحوت طاهر وهو خلاف المذهب ثم ان الدم الذي يخرج  
من قلب النجاة اذا شق غير مسفوح كما يعرف من كلام  
البرذلي والنجي **واما** ما يوجد في بطنها فهو من المسفوح وكذا  
الباق في حال التذكية ولو وجد وهذا من أصل الدم المسفوح تنقيد  
وشهرة الشيخ يوسف بن عمر في باب جلد من الفوايض او معقول  
المعنى بانه لا يفسد القلب وافضل **القول** ارقها وبه قال  
الجوراني قولان **يكسر** فسكون **ففسد** دم مسفوح استحال  
الي صلاح واما بفتح فسكون فالجلد وقول **بعضه** ففتح الميم  
والسلي حنطا وبعضه فسكون وبضمين ايضا الجمل او ذكر القولين  
ان دابة المسك يخرج من الكالظا في وقت معلوم والناس يصيدون  
منها شيئا كثيرا فتذبح فيوجد في بطنها داء وهو المسك  
لا يوجد له هناك راحة حتى يحل الي غير ذلك الموضع من البلاد  
قال **في التامر** مسك القلب مسجج للسودا وبين

**نافع** للمخفقان والرياح الفليضة في الامعاء والسموم والشدد **وقال**  
**ابو عبيد** التي يكون فيها وتسمى ناختجة فاذا **اللا** ظهرت ترخت  
**لها** الظل الى ان تنكسر **وقال** ان اهل النبت يصرون بها زنادا  
 في البرية تحتها به فتسقط عندها وفي مثل كل الوسط لا ين الصلاح  
 عن بن عقيل البزازي ان الناختجة في جوف الطيبة كالانفحة في الجدي  
 فانه ساقر الى بلاد المسترق حتى **جلد** هذه الدابة التي بلاد  
 المعرب **يخلق** جرب فيها وعن علي بن مهدي الطبري انها تلقيها  
 من جوفها كما تلقي الببضة الدخاجة والتمور افيها ليست  
 سودية في جوف الطيبة بل هي خادجة ملتجة في سرورها ولا  
 فرق اخذها في حال الحياة او بعد الموت **قال**  
 الشيخ زروق وانظر هل يجوز اكل المسك كما يستعمله ام لا فاني لم  
 اتق منه علي شي **انتهى** **قال** الخطاب ولا ينبغي ان  
 يتوقف في ذلك وهو كالمعلوم من الدين بالصراحة وكلام الفقهاء  
 في باب الاحرام في اكل الطعام المسك دليل على ذلك **انتهى**  
**وقد** **يجب** **فيه** يقول القاضي اسماعيل فارة المسك  
 ميتة ظاهرة ولا يعرف اكل ميتة يري بغير ذكاة على المشهور  
 ولذا اتفق الشيخ زروق واختلف في هزمة فارة المسك قيل  
 الصواب عدمه لانه من فار لم يور **وقال** ربحها وقيل يجوز  
 لانها على هيئة الفارة وقيل بالهز فقط فربي ثلاثة اقوال  
 ذكرها في القاموس **قال** **ول** يعني التسهيل والثاني  
 يجوز الوجوه والثالث يفتي بالهرز واعلم ان اصول الطب  
 كما **قال** التلمساني في شرح الشفا خمسة اصناف المستف  
 والكافور والعود والعنبر والزعفران وكلها **يحمل** **مناض**  
 الهند الا الزعفران والعنبر فيوجدان بارض الزنج والا ينلس  
 واجود العنبر ما وقع الي هذه الناحية وهو المدور لا زرق كبعض  
 النعام اردون ذلك وهو شدي ذسه البحر ايرمي به وتقال  
 انه روث دابة من دواب البحر ولا يصح ومنه ما يلعو الخوت  
 المعروف بالاول **قال** لانه البحر اذا اشتد قذف من فيه  
 العنبر لقطع الجبال او اصغر فاذا ابتلع هذا الخوت العنبر قتله  
 فسطوا نوق الماء ولذلك اناس يوصدونه في البوارب من الزنج  
 وغيرهم فيطرحون فيه الطاليل والجبال فيسحقون بطنه  
 فيستخرجونه وما يلي ظهر الخوت منه كان نقعا حيدا على حسب  
 ما نلت في بطن الخوت **انتهى** **وقال** الشافعي حذني  
 بعضهم انه ركب البحر فوق الجار كبره فنظر الى شجرة تشبه عيني  
 الساة واذا شمرها عنبر فتركانه حتى يكثر ثم اخذه فميت وريح

قالته في البحر قال **السافعي والسمل ودواب البحر تسلمه**  
 اول ما يقع لانه لمن فاذا ابتلغته فليما تسلم الا قتلها القوط  
 الحرارة التي فيه فاذا اخذ الصياد السمكة واجده في بطنها فطن  
 انه صيدها وانما هو ثمرة نبت **التبسي**  
 الحميم المتخمس وبفتحة عاتق النجاسة وقدر نار البهائم النجاسة  
 تنبعث ليقضم ليشمل البذر الخمس يذرع وانما المتخمس او الخمس  
 يسقى به ما يطوى مكثه اولا كما يقول **خلا قالين نافع في الثاني الا ان**  
 يبقى فيما ظهر ولا وجه له اذ لو تخمس بسقيه النجاسة لكانت ذرته  
 نجسة ولم تظهره تغليته بعد ذلك بما ظهر غير انه لا بد من غسل  
 ظاهرها وصلت اليه النجاسة من اصول الزرع الا ان يبقى بعد  
 ذلك بما ظهر يبلع الي ما يبلغ اليه الخمس والله اعلم **و**  
**اي جدد وهو المسى بالطرطير ويستعملوه الصباغون**  
 وهذه اذا ذهب منه الاسكار اما لو كان الاسكار باقيا فيه  
 بحيث لو بل وبشرب لا يسكر فليس يظهر كما نفعه التبرؤ  
 عن الماء زبي واذا انجر طهر ويظهر الا ان يعالج به بخلاف ما اذا  
 سقط وهو خسر على بدن او ثوب فانه خسر لا يظهره الا  
 الفصل **يوصوله اليه في حال نجاسته فلا يظهر بالنتعنه**  
 لكونه ليس مقروله عادة بخلاف الا ان فانه مقروله عادة  
**او** بالناء شي فيه كالمخ واخل واما الحار وخواه نزول  
 على الاسكار يتجيره او تخلله وسوا كان المخلل اسما  
 او كما قرأ الساطي **انما قال** **خلل بالسائل يقول**  
 ليعلم ان المخلل ينفسه احري هذه الحكم انتهى اي لان خلل  
 فخرج خلل بفاتح الخا وتشد بد اللام الاولى فيقتضي انه ليعمل فاعل  
 لاجل النضوب **قال** **السائل** وايظرو لم يتل حجر كما في خلل  
 وهل فعل ذلك **لمح الفة الحكم فيه** **اولا انتهى** **قال**  
 الزرقا في الجواب انه غير يتل حجر فافيه من الخلاف كما في ابن الحاج  
 وفي الموقد المشهور بخاتمة ما سخر من الجز في او انما  
 انتهى وما حجر مثل باخلل بقباس للسوا وانه اعلم انتهى  
 فقوله وما حجر الخ اشارة الى جواب لسوا مقدر فتدبره  
 اذا كان المتجر بنفسه محل الخلاف فيلزم انما حجر بفعل فاعل  
 ليس كذلك فاجاب بان ما حجر مثله ما خلل فطريق المساواة  
 عليه **وقال** **شكنا في شرحه** ان ما قال حجر ولم يتل  
 حجر بالنتعنه في العبارة اذ **قول** **حجر** يشمل ما حجر نفسه  
 وما حجر بفعل فاعل وان سلم انه ليعند الا لا فقط فالثاني حكمه  
 كذلك كما ليعند كلام غير واحد انتهى وهذه المسئلة



بلغزها فيقال **جئاسة طهرة** بغير غسل ولا نضح ولا دلاء **جئاسة**  
 ولها مساركة في هذا كثيرة ولم يتفرغ المصالحمة التخليل وفيه  
 اربعة اقوال **قوله** ثقلها بين عروق كلسه قدم القول **جئاسة**  
 بالفتح ونضه في باب الاستزاد بين زوتون في تحليل الخمر  
 اربعة اقوال **قوله** روي بن القاسم وبين وهب بن جهملة  
 وروي اشرك اباحت جملته وكراهه بن القاسم وقال **جئاسة**  
 سحلون ان كانت صفة حمرا لم يجوز وان تجرت ليقم قصده  
 جاز تحليلها ففي الاول **قوله** في الظاهر ان تخللت ثلاثة اقوال  
 لما لك منها قولان ميبين علي القول **جئاسة** في فساده من عنده  
 وقرئ سحلون علي اصله انتهى وهو يقتضي ان الرابع من الاقوال  
 الاربعة الحرة لانها رواية بن وهب وبين القاسم عن مالك **جئاسة**  
 لانه فرغ عليها حكمها اذا تخللت وذكر فيه ثلاثة اقوال قولان  
 لما لك ومما حرمنا الاكل وجوازها والثالث **جئاسة** كراهته وهو قول  
 سحلون والتفريع علامة الترجيح وهو قدح في قول علي ان  
 في الاكمال ان المستودع كراهته تحليلها الا ان تخلل الكراهة في التحليل الحريم  
**جئاسة** استعمال الخمر مذكورة قليلة **قوله** السأ في الخمر  
 هي الشراب المعروف وهي موشنة وتذكر علي ضوفي ويقال في لغة  
 قليلة حصر بالها وحسنه فلو قال **جئاسة** المص تجرت اوخلت  
 كان حسنا لان الفعل اذا رفع ضم الموصوف وجب تانيته مطلقا اعني  
 نسوا ان حقيق التانيث او مجازية الا ان **جئاسة** داعي فيها معنى  
 مسكر او مشي فيها علي الضويف ولما فرغ من ذكر الاعيان الطاهرة  
 شرع يبين الخمسة ولما كان فيما سبق بعضها مذكورا باداء الاله  
 يستثنى مفهوم وكان لا يفتقر مفهوم غير الشرط لزوما فربما يذهب  
 ان المص عطله هنا كما عطله في غير هذا المحل نص عليه المشتقات  
**جئاسة** **جئاسة** بفتح الجيم لان المراد به عين الجئاسة الزرع  
**جئاسة** اي اخرج من الظاهر حقيقة احكامها فيدخل فيه  
 مفهوم ان جزوت والمشتقات ثمانية وهي قوله **جئاسة**  
 الاحكام الاكل ومفهوم قوله ان جزوت وقوله الا المسكر وقوله الا الخمر  
 والخارج بعد الموت وقوله الا الميت وقوله الا المفترس  
**جئاسة** وقوله الا المتفرغ عن الطعام **جئاسة** بعض الشيوخ لو قرأ  
 قوله ما استثنى **جئاسة** والجئاس ميت غير ما ذكره لكان معناه  
 المحصر اذ صفة غرضه قصر الجئاس فيما عدده فليكون المشتكى  
 وارد داعي حصره فلذلك ذكره اوليجه الاعيان الخمسة  
 علي حدة كالطاهرات لكونه اجمع لحاظ الطالاب وفيه هذا سقط

غلاب وكار الخمار  
 مباح الاستغنى به يوم الخ

**قوله** الباطني الاحسن عدم ذكرها للعلم بحكمها مما سبق ووضف و  
**قوله** الثاني قد يقال لما كان في المشتكى تفصيل وخلاف لا يفهم  
من مجرد الاختصاص اعاده لبيان ذلك اذ لو تبين باعاده تفصيل  
تفصيل ولا خلاف وكذا قول غيره ذكره توطئة ليوظف عليه من  
بعده من **قوله** **وسب** بالتحقيق والتشديد وقيل  
لغتان حكاهما الطبري عن جماعة من المفسرين وحسن ذلك قوله  
بالإضافة فيه ميت بالتحقيق وقال بعضهم تسألني  
تفهم ميت وميت قد ونكر قد فسرت ان كنت تفعل  
في كان ذاروح قد للميت وما الميت الامن الي القبر **قوله**  
وهو بوجه نفسي سائله مات حتف أدنه او بركا  
غير شرعية كثر لي بجوسي او كتابي لصفه او مسلم يذكر اسم الله  
عليه عمدا او بحرم لصيد او مرتد او مجنون او سكران او مريضا او قرا في كلامه  
بما تسته ولو في حال الاضطرار اليه وهو كذلك لان حاله رحمه ويدخل في كلامه  
ميتة الجن ثم بالغ على نجاسته ميتة القلب والادمي وان كان داخل في ذلك ليس  
للخلاف فيهما والمرتبة علي الثاني منها ما يحج من ربه فقال **قوله** كان  
ميت غير ما ذكر **قوله** لا يبرعونا اذ لها نفس سائلة وانه كما نفس عليه  
ابن عبد السلام ومثله للمصنف في التوضيح حيث قال **قوله** وميت من  
تضي النجاسة القليلة لكونها من الانسنة بخلاف البرعوث لانه من تراب  
ولانه وثاب فيفسر الاحتراز منه انتهى والذي ذكره ابن قاي  
في مشرحة لهذا المجلد ان القول الاكثر نجاسة ميتة كل من القلة والبرعوث  
وسواء راح واخلف المناخرات فليس حل فشر القلة في الصلاة فقال  
البرذلي كان شيخنا ابو القاسم الغبريني يعني بان قشرها نجس وبطل  
عن ابن عبد السلام ويقول جاسل العشرة بمنزلة من صلى بنجاسة يفتق  
عنه من سهوه وكان شيخنا ابن عرفة يعني بخفت ذلك فلا ولد  
حليها علي ان لها نفسا سائكة وحلها الثاني **قوله** علي ان اصل المذهب  
**قوله** سيجنون انه ليس لها نفس سائلة وذكر ابن تاجي في شرح  
المدونة عن الشيباني انه كان يعني بالهبة في ثلاث فاقول وبالبطلان  
فما زاد ولعله استحق ذلك للمضروبة واما الصبيان الميت فميت عنه  
لعسر الاحتراز منه وكذا عن محل الطبري وحسين فلا يكون موضع له  
وظاهره ولو امكن زواله بفعل شيء وينبغي ان يقال **قوله** ان قد علي زواله  
بالدوا واعتقوله مدة التناول فينقط كما ياتي في سبيله السلس فائدة  
قال **قوله** بن مردوق سمعت عن بعض من عاصرت من الفضلاء  
الصالحين رحمه الله تعالى ان كان يقول من احتاج الي مثل **قوله** في تزي  
او في المسجد علي القول بنجاستها ليتوب بقتلها الذكاة ليكون حليها  
ظاهر فلا يضره ولا امر بهل ما ذلك مستقولا او قال **قوله** من ربه

وبالشوهر وقال البرحات وغيره ما  
ما في بيان ان فيه وما لم يمت بقوله  
بفان فيه ميت الخ

اجري على التواعد وهو ان كان محتملا لا يجازى لاياس به قال  
 الخطاب وهذا يعني على ان القتل باح اكلمه او يكروه واورا في ذلك  
 نصا صريحا بل لا يت في حياة الحيوان من الدميري من الشافعية  
 ان القتل حرام بالاجاع او يكون بين ذلك علي طريقة بن ساس  
 في ان الزكاة تقدر في محرم الاكل وتطهره **والله اعلم** عند بن القاسم وابن  
 شعبان وابن عبد الحكم واخذوا الخبر من قولها لبن المرأة الميتة مجلس  
 اذا لموجب لاجا سجد الا الروا وتذهب سحنون وابن القصار الى طهارته  
 والقولان معلومان في المذهب **والاخير** منهما عند بن رشيد  
**طهارته** وتبعد القاضي عياض في بلالان غسله واكرامه باري تجسسه  
 اذا لمعني لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام  
 علي سهل بن بيضا في المسجد وتقبيله عثمان بن مظعون بعد الموت  
 والجماعة علي ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فيه وقول **صلى الله عليه**  
 وسلم لا تجسوا موتاكم فان الموتى لا تجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم  
 في مستدركه علي الصحاحين ولروا في سنة التكاثر من التكاثر والخال  
 سعد بن ابي وقاص المسجد وقوله في كتاب الجنائز من المدونة اكره  
 ان توضع الجنابة في المسجد اذ لو كان نجسا لم يقل اكرهه ومثله  
 في التمسك **قال** في التنبهات وهو الصحاح الذي تصدده  
 الاثار وطريقة الادبي وكرامته وتقبل الله تعالى له وفي كلام بن عبد  
 السلام تزجيجه وجزم بدين العربي ولم يحد فيه خلاف **اما**  
 وصد دبه في التماسل واستظهره وفي كلام صاحب الطراز ايضا ترجمه  
 وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو كذلك **وذهب**  
 بعض الاشياخ الى التفرقة بينهما **قال** الخطاب ولم ارجع  
 صرح بشرير القول الذي صدر به المصنف ولا من اقتصر عليه بل اكثر  
 اهل المذهب يحكي القولين من غير ترجيح ومنهم من يرجح انطهارة  
**قال** بن هارون وهذا الخلافة عند بن لا يدخل احب الانيبا  
 عليهم الصلاة والسلام بل يجب الاتفاف علي طهارتها وقد قيل بطهارة  
 ما يخرج منه صلي الله عليه وسلم من الحدث لغسل الملكين خوفه  
 ونظيره فكيف يجسده الشريف واكرهه في القومض علي انه من عنده وسيا  
 عن الساطي ان جميع فضلات الانبياء طاهرة **وما اري شي** ايا ان فصل  
 حقيقته اقلها بان تعلق بيسر او جلد بحيث لا يعود لهيته  
 حيوان نجس الميتة **قال** في قوله عليه الصلاة والسلام ما من  
 ابي من حي ميتة ميت ومن قولنا نجس الميتة انه من طاهر طاهر  
 وهو كذلك في مثل السمك والجماد وما ابي من الادبي فان كان في حال  
 حياته **قال** بعض السعداء وبين ان نجس ولو علم القول  
 بطهارة ميتته وارضاها بن عرفة وذهب بن عبد السلام الى انه طاهر

القول بطهارة ميتته وصوبه بين ربه ومقتضى كلام صاحب  
الطراز ترجيحاً واماماً اخذ منه بعد موته حكمه حكم مقتضاه بلا خلاف  
وحينئذ يكون ظاهر اعالي القول بطهارة ميتته لمراقبة الماخوذ الكل في هذا  
يظهر ان ما ابيى من الادمي من طهر وعرض طاهر لان المعتد طهارة  
ميتته ولما كانت في لعن ما عكرم وليس مراد بل المراد ما عدا ما سبقه  
من الصوف وما معه بينه بقول **من قرأ** وسوا اصله  
وطرفه خلا لما ن قال **قال** الخمس اصله الجاري فيه الدم  
يشمل السن **وقال** بالظاهر البقرة والعن **قال** في الفصل  
واحد عاوجه **وقال** للادمي والبقر والاكر والنعام وجمل الثناني  
الدجاج من ذبي الطور غير طاهر **وقال** من اصابه من اصابه  
الجزء لكل وهي التي يكتسبها الرغب وسوا اصلها وطرفها  
واقفا كان المنفصل من العظم وما معه نجس لانه ما تحله الحياة  
وبموت الحيوان يموت **وقال** نقالي قال من نجس  
العظام وهي دميم وتقدر المضاف الي اصحاب العظام خلاف الاصل  
والاعتراض بان الاحي في الاخرة واما في الدنيا فانما الجاهل بربان  
الاجماع على ان المشاة الثانية كالاولي واقفا عاير في الآية بان  
المنظفين فنيها على ان القادر على الا صوب في درع الاية  
ابن عبد السلام وانظر تحقيق هذا الاجماع فقد حان اهل  
الجنة طول احوالهم يستون ذراعا وان الكافر يعظم في جهنم حتى يكون  
سنة كاحد ولا مانع ان يحي الله منه ما كان ميتا في الدنيا فكذلك لا يقتضيه  
اولعذابه ويمكن ان يجاب عن هذا بان الزيادة في طول اهل الجنة  
بعد دخولهم الجنة وذلك لا ينافي في ان يكون في المحشر على صورته  
في الدنيا وكذلك القول في اهل النار انهم من التوفيق **وقال**  
وبنه المصدر على هذه دون غيرها كاللحم والعصب والعروق  
وتجوزها الخلاق فيما ذكر دون ما قلنا وجهين قد فسكونه عنها  
لدخولها من باب احري لعدم الخلاف في نجاسته وبهذا  
يندفع ما اورد من دقيق العبد على عمارة بين الحاجب التي  
تسار المصراة لم تعرض لآبانه الاعضا الاصلية من الحيوان  
كاليد والرجل حاليته والقباس يقتضي ان يكون حكم هذا البيان  
حكم ميتة ما ابيى منه انهم **وقال** يعطون على قرن  
مركوب في حين البيان ان لم يدب اجاعا بل **وقال** على المشهور  
المعروف من قول **قال** فلا يجوز بيعه والا الصلاة به ولا يمسح  
والايم كما قال **قال** الباجي ما زال الشجر والريح والدموس والوطوب  
**قال** الابي ولا يخفى عليك ما في استرطاف ذوال الشعر من النظر  
والاظهر انه ما زال الريح والوطوب وحفظ الجلود من الاستحالة

كما تحفظه



قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله  
قوله في قوله تعالى ما كان ذلك الا من قبله

قوله وفيها كراهة الحاج لا مشكال وان كانت على التقرين  
كما قال **ابن ناجي** وايضا لا يتصور ما قدسه بها لكونه مذهباً  
المدينة وكان ذلك لا يستشهد به فيجوز ما هنا على اذا ما كان  
من مذكي وما سلف على ما اذا كان من غيره قال **ابن مروق**  
ولا معنى لا يقتضيه المصير على عز وكراهة ثاب للمفعل المدونة لانه  
وقع فيها كراهة العظم وما معه ايضاً ولا فرق بين الكراهة  
لانها على كلامها في الامم بانه مينة والذي عرّفه اختصاص البراءة  
لا تهم ببلده بانه مينة في ثاب الفيل فكانت كراهته محتملة وقد  
تفقد كلام البراءة وما كان قوله السابق في يابيس وما  
يتفق انه لا يصلي به تشا عن ذلك حينئذ تسوا  
ان الصلاة بالظن تحت ما حالها فقال **ابن** فيها عن مالك  
**الموقوف في الجواب عن الحكم** بفتح الكاف والهم وسكون  
التحتية والجمجمة وللهما مثناة قوقية وهو جلد لهما المبرق  
او جلد البقوع وقال **ابن عياض** جلد العرس وبشره غير مذكي ووجه  
التوقف ان القياس يقتضي نجاسته لاسيما من جلودها ميت  
وعمل السلف من صلاحهم يتسوفهم وهي قيد تقتضي طهارته وهل  
التوقف قولهم واليه ذهب بعضهم اولا قال **في التوقيف في تبار**  
الزوجهين وهو الصحيح وعليه الاكثر او رد على كلام المصنف ما  
اورد وهو في توصيفه على كلام من الحاج من ان ظاهره انه اسبق  
على توقفه فبأنه قال **في المدونة** بعد ما توقف وتركه اج  
الي انهم واجاب **بعضهم** عن المصنف بانه لم يعلق  
عليه رواية ورايت تركه احب الي والرائي هو من الناس ما صرح  
بعضهم بانه من كلامه وانظروا وقوله في العتية ما زالت الناس  
يصلون بالسجود وفيها الكيفية وارجو انك المانع من الصلاة  
به من التوقيف الذي لا يمتنع في ظاهر كلام المصنف ان لا فرق بين كونه  
بالسجود او غيرها وهو **قوله** كما فهمه من يونس عن  
المدونة **قوله** هل الكيفية جسي معقوبه او  
ظاهر بالذبح فهو كما لم يستثن من قوله **قوله** ولوديع وهذا الثاني  
هو ظاهر نصه الثاني وفي كلام **ابي الحسن** ما يعقده **ابن**  
بفتح الميم وكسر الميم واخره تحتية مشددة رطب اف  
بابي من مباح الاكل او غيره واختلف في علّة النجاسة  
فتقبل **ابن** **قوله** لفساد واستقداره قال **ابن**  
ابن تيسر وقيل لا صلبه لان اصله دم غيرته الشهوة وقيل  
لغير اياته تجري البول فتخالطه الرطوبة انما **قوله**  
في طريق البول وفي كون العالمة الاصلية المذكورة نظراً



اذا اصل مفعول عن دون الدرهم منه وكان ينبغي ان يكون العشرة لا  
صالة الجارية المذكورة النوع كذلك ولم يقلوه وامالون العلة  
الجريان فيلزم عليه كون مني صاحب الاكل ظاهرا وقد قالوا به وهو  
خلافت المشهور **وقال** يفتي الميم ومكون الدال المعجمة  
وتحقيق الباء هي الباءة الحارفة على الست الفقهية وبكسر الدال  
مع تحشد يد الباء وتضعف بها فيروى بالاهمال **والدال** وانظر عمل  
يا في في الاهمال الباءة الثلاثة ام لا وهو ما يفيض في شرحه يخرج  
عند تزيان الشبهة لا يستدعي وتدق ولا يعقده فقول يشرط  
فيه الرجل والمرأة قبل وهو في المرأة الكسوة وبها بلة نفلوا فرجها وفي  
الصباح سلك ذكره في وكذا في فقد في قذمت النساء في الفتيا  
من رحمها **وروي** يفتح الزاوي وسكون الدال المرقلة وبكسر  
الواو مع تشديد اليا وبكسر الدال المعجمة وهو شاذ  
وذكر بن فرحون انه فيهما وفيه نظر لقول القسطنطيني  
في شرح بن الحاجب ومنه من زعم انه لا يكون الا بالادال المهمة  
وان من يقول بذلك معجمة من الفقهية فهو صحيح والهاجج  
تيسرته الا انه بالادال المهمة اكثر وانتصر عليه اقتصر  
الجرح في حين ذكره بالدال المعجمة صاحب المطالع والقاصص  
وكذلك هو في كتاب الامثال **انتهى** وهو ما يصبغ  
حاشا في معجمة وثا مثلثة اي تخين لاراحتته له يخرج غائب  
عقب النبيل اذا كانت الطبيعة مستسكة وقد  
يخرج معه او قبله او وحده وقد يكون عقب يقيب او  
يرد وظاهر كلام المصنف في نسخة المذني والودي ولو كان من صاحب  
الاكل وظاهر كلام بن ناجي في جرحه واستظهر الخطأ وقال  
العلام **بن مردوق** وينبغي على مذهبنا ان يكون  
وزي ساير الحوائج ومنه ان في ان لها ذلك **المتعين**  
ببولها اذا علة له فيها الاخر بها مجري البول ولم اقف على  
نصر في ذلك **انتهى** **قال** الساطع والكلام في  
غير فضلة الا لثبنا **وقال** بن التواتر وقد اتفق الايجاب  
على خمسة من الاذي ما عدا الاثنا عليهم الصلاة والسلام من  
وتحليل عايشة رضي الله عنها اثنا عشر سنة في ثوبه صلى الله  
عليه وسلم **انتهى** **وقال** اثنا عشر بطهارة مني الاذي  
واختلعت في غيره ولم في جواز الكله قولان حكاهما المذني  
**قال** في شرح مسلم وظهر ما عند المجرم **وقال**  
يفتح القاف ومكون التثنية وكسر القاف لحن **قال**  
بن فرحون وهو المدة بكسر الميم التي لا يخالطها دم ولو كانت

صا

زقية **وهو** الجرح الرقيق المختلط بالدم قبل ان تغلظ المدة  
ويقيم منه نجاسة المدة الغليظة المختلطة بالدم بطريقين الاول واول  
مراتب الجرح الدم وثالثها الصدود وثالثها القبح **وهو**  
من غير مباح الاكل وامامنه فطاهرة الا ان يكون من حيض كالابل  
والغزال وخروج عقب حيضة ما بها تكون نجاسة او من  
يستعمل النجاسة وخروج عقب استعماله **وقد** روي  
التقيد بالثاني غير ملتزم لانه اذا نجس لونه وروته حسنة  
فاخرجت بطرية فخرجت واراد المصير بالبطرية هنا البلية لا البطرية  
الاصل لا هنا فان البطرية عند الحما صفة تقتضي سرعة الالتصاق  
وتظهر شدة النجاسة في نجس ذكر الواطي او احوال اصبع او خفة  
مثلا فتعلق به او بها البطرية **وهو** **مسألة** اي جاري عند جود  
نسبه من ذبح او جرح فلا يشتمل ما يسيل عند قطع العروق وبعد ما  
دم بالهنة بعض افراد اختلق فيها وانتهوا وانها كغيرها بقوله  
**وهو** كان الجاري من **بني** خلافا لابي العري القائل بانه من طاهر  
لانه لو كان نجسا لشرعت ذكاته وورد بملغ لتلليل الذكاة بذلك لاحتقال  
ان تكون مشرعت لانه قد الروح بسرعة **ودعا** **باب** وبعض وفرد  
وسمي ذبا لانه يذبح ويبلغ والذب الدفع واللغ ولا يما من الحكم عليه  
بالنجاسة الحكم **باب** لا نفس له سائلة لان ذل النفس السا  
يلة ماله دم ذاب وما فيه من الدم منقول **وقول**  
البساطي الحكم بانه ميتة السمك والذبا **ظاهر** مع الحكمة  
ببجاسة صحتها كالميتة قضين انتهى **وده** التقاين بانه لا ينافق  
اذ لا يلزم من طهارة الميتة طهارة النجس لان المذكي الما كوا طاهر  
ودمه نجس وميتة الاذي طاهرة عند من رشذ دمه نجس واما  
السمك الذي يسلخ ويحبل بفضه على بعض فان كان بحيث لا يخرج له  
دم يشربه بفضه فهو طاهر والا فهو من نجس كما قيله كلامه  
**وهو** **وهو** **باب** قال سنده ما يعلو اسود كالدم البسيط وكذا  
اجر غير قاني اي شد به الحرة والبسيط بالعين المتها  
ولا يبع الحماها **قال** **في** المصالح في باب العين ودم  
عبيط طوي خالص لا خلط فيه **ورما** **وقد** **مسألة** فهو  
بالاضافة لا بالتزوي لانه اذا كان نجسا لا يحكم عليه بانه نجس لانه  
يخلص الحاصل **وقد** بمعنى موقوف ذوا نجس يفتح للجسم عاين  
النجاسة وتكسرهما المتنجس ويحكمها كلامه وان كان كما قال  
التنابي ظاهرا في الاول كحمله للثاني ايضا **ودعا** **باب** اي النجس قياسا  
عليه **ورما** **قال** ان تصاعد منه نكس قبل صيرورته جوا فانه نجس  
ما انكس فيه من طعام او ما او اما المتوب فلا ينجس بحجر ملاقاة

له بل اذا علق والظاهر ان المراد بالعلق ان يظهر اثره واما مجرد الرغبة  
فلا والصحيح طهارة عرق الحمام المحيي بالنجاسة وما سقط من سقته  
كما نقله البرذلي عن ابن قدام لان عرقته انما هو من رطوبات المياه المتسيلة  
فلا من دخانه فهو حيزوما فاذا لم يكن فيه فخر فهو مطهر وكذا  
اذا وقى **قوله** تحت قدر مغطاة بنجاسة ولم ينزل اليها شيء من  
الدخان وعرق عظامها وهو ظاهر **قال** في التوضيح **قال**  
شيخنا ينبغي ان يخصص في الخبر بالزبد بمصر لهم الملبوس ومراعاة  
لمن يرمي ان اكله ينظفهم وان رماه النجاسة طاهر **قوله**  
بطهارة زبد الخيل **قوله** بكراته منها ومن العقاب  
والحم **قال** فيحق الامر مع هذا الخلاف **قوله** والا فيتنزه  
علي الناس امر معيشتهم عاليا والمجد لله على خلق العالماته رحمة  
لناس انهم **قوله** زوال الشيخ سالم في شرحه بعد نقله  
**قوله** ظاهر هذا انه لا يخصص الا في الاكل الذي لا يند  
منه وتفسد على الناس معيشتهم نسبته لافي المدة في الصلاة ولا  
يعدم غسل الغنمة فتأمل ذلك **قال** كثيرا ما يسأل عنه ويريدون  
لا تأمل له نفدا بية الرخصة اليه وليس ذلك **قوله** تصواب فافهم  
انهم **قوله** ونعقب بان المأخوذ من كلام التوفيق كما يغيبه صادق  
التأمل انه لا يجب منه غسل في خصوصه بالنظر الي **قوله**  
مراعاة الخ فانه ظاهر على تلك **قوله** ان راعيناها  
واما حملها فينبغي ان ينظر فيه المصنوعة وعدمها واما  
**قوله** والا فينقد **قوله** فيريد ما قلناه لانه نوع منه ان العلة  
المستفقة وغالب الناس يذكروا **قوله** في اليوم الواحد اربعة  
تكرر السلي الذي يرفعوا به وجوب الرضوخ وابطوا به نقصه  
فالنتيجة بالانصاف **قوله** فان فساد المال ربما انغم في فساد البدن  
في الفصل منه في بعض الا زمانه والا يمكنه ولا علم احدا **قال**  
فمن اضطر الى اكل الحسنة وكورها وابعه فقال في التوفيق انهم  
انظر حاشية شيخنا ان ما ذكره المصنف من نجاسة رماه النجاسة  
ودخانه مستفاد فان الذي احتج به المحقق ومن رسل طهارتها ونقله  
المصنف ومن عرفة في البيوع عن ابن رشد وقيل له ولم يبين عليه وما كان  
حق المصنف ان يغني الا بذلك كما **قال** **قوله** بن مرزوق **قوله**  
**قوله** غير الانبياء صلى الله عليهم وسلم وسوا كان الا في صغيرا  
او كبير اذ كروا اني اكل الطعام ام لا زلت واخبرته اول ابن ناجي وهو  
كذلك **قوله** على هذا المذهب وبه الفتوى وسوا كان البول كثيرا وبسيرا  
ينظف بركوس الابرو ورواغثا رما ينظف بركوسها **قال** في مختصر البين  
في مختصر الادوية من لم ياكل الطعام فان التوضيح لا يغسل منه لما في الموطان

ان ام قيس اقت باين لها لم ياكل الطعام اليه عليه السلام فبال في حجره  
 فدعي عليه السلام بما فتنه ولم يقبله وقال **بن وهب** يفصل بول  
 الصبية ويبيح بول الصبي ليريد ان الصبي يميل النفوس الى الصلة  
 بخلافها فرائى ذلك المستنة وكما قيل **للعزوجة** بول الانثى  
 بخلافه وقال **الكتاب** فرق المشافعي بينهما بان حرم يخلق من  
 ضلع ادم القصور فصارت بول الغلام من الماء والشراب وبول الحارثية من  
 اللحم والدم وبشبه ذلك القول **بمجانسة القلة** دون البوغ والخنزير  
 من ادمي وهو من تراب قال **المشاور** ووجه المشهور  
 ان عذ الحدين من دم الحيض وهو نجس اجماعا وان الحديث بالمشافعي  
 محمول على انتاعه بالما وهو طري فذهب اجزاؤه باجزاء البهائم وهو  
 المقصود من المظهر وفيه نظرية وجري اودها في قوله ان عذ الحدين  
 من دم الحيض لان الكلام ليس في بول **الحينى** وانما هو  
 في بول **الولد** لستقلاله حكم نفسه والحينى مادام في بطن  
 امه لا يحكم له بشئ وانما في قوله والعن فيه محمول  
 على انتاعه بالما لانه لو كان كذا ذكر لما فرق بين البول  
 فيما حرجه ابوا واد اورد يفصل بول الانثى ويبيح بول  
 الذكر لا بخلاف العلة انتهى **وعنه** الكمال كخزير ورجل  
 فيه حمار الوحش اذا دجن واما قتل دجته فيوله وعذره طاهران  
**ومكره** الكمال كسب ويدخل فيه كلب الماء وخنزيره والوطواط قتل  
 لمجانسة عذليه وقيل لانه ليس من الطير لانه يلد ولا يبيض وكذلك  
 الفاروق **قد سبق** التفصيل في ذلك ولا يارضى هذا  
 منباني في الاطعمة من ان الخلد مباح الاكل لان ما هنا محمول  
 على ما اذا كان يصل الى المجانسة بخلاف ما هنا على ان اضافة  
 البول للمجموع بحجة واما اضافة العذرة للمجموع فعلى سبيل التلبيح  
 لان العذرة لا تطلق على اوث المحرم والمكروه ولو قال المولى وفكة  
 الى كان احضر واحسن واما فضلة المباح الذي يصل الى المجانسة  
 فتقدم انها نجسة ولما بين الاعيان الطاهرة والنجسة وذكر حكم  
 ما اذا حل احدنها في الاخر فتا **ويحس** انما  
 واحسب بيسره **ما** وقت ملاقاته المجانسة له ولم يجد فيه ذلك  
 وسواء كان مائيا في اصله او جامدا ام اناع كدقيق حلته بمجانسة  
 ثم عين او مخ وفتح فيه قارة ثم طحن خلا فالعلما البيرة حيث قالوا  
 بفوز الدقيق ويوكل وقد بلغ ذلك سميد بن ابي عمر عنهم فقال  
 فقال عليهم **يختر** المحلول اي يورع البغلا يوكل على كل حال  
 ابن رشد وهو الصحيح **يحيى** حل فيه بالفتح والكسر مانع  
 اوجامد يمكن تخليه خفيفا او طنا لا شك ولا يتنجس الطعام

بالشك **قال** ولو لم يعبر عنه كدونه درهم من دم اذا عفوا صابا  
 لصلاة واحرم ان كثر وسوا غير الطعام ام لا والعرق بينه  
 وبين المائات المائتة الدفغ عنه نفسه بخلاف الطعام وسوا  
 كان للجس النواقع فيه يكس الاحتراز منه لا خلا فالما امكن  
 به بن عرفة من طهارة طعام طين وفيه دوت القنطرة والكلية  
 لعسر الاحتراز منه **ويشعل كلاً منه قول** بن القاسم بن عرق  
 عشر **قال** **سمي في زقاق** ثم وجد في احداهما بيسة  
 لا يدري في اي زقاق فرفها بحرم الكحل فبعها ببيعة وهو المهرور  
 وشمل ايضا ما مات فيه حيوان فوالقني ما **يلتصق** لودق منه  
 ميتا او صب غار ميت **لنفس** سائلة ولو وقعت للامانة  
 واخرجت حديد لم يفسد الطعام الا ان يطعم نجاسة حديد فلو رمي  
 بمحلول **في الطهارة** والرجاء **الغالب** في الطهارة للنجاسة  
 كما في البهار بن عرفة **قال** لم يفسد في ابنة زينة الكثر من  
 ثلاث بات باولها فارة ميلته قالته **لنفس** في الرابع  
 وما حوت فولا ابن حارث عن بن عبد الحكم **قال** لو كانت مائة  
**وقول** اصغر انتهم يعني ان ميتة او جمل في امان زينة  
**و** **جسد** في الاول فادى فالتلات الاول **نجاسة**  
**النجاسة** **قال** **بن حارث** وفيما بعد ما فيلان النجاسة  
 لابن **عبد الحكم** والطهارة لا يصح والظاهر من القولين كما قال  
**المطاط** الطهارة اذا غلب على الظن زوال النجاسة **النجاسة**  
 لانه سياتي في **قول** **المص** ولو لا العين النجاسة لغير المطلق  
 لم يتنجس **قال** في محلها ومثل الطعام لما انقضت  
 فمتنجس **محلول** النجاسة فيه وان كثر ولم تقهر لانه كما لا يخفى  
 لا يدفع عن نفسه وهذا اذا حلت فيه بعد ما مضى وقت  
 صا هو ظاهر **واما** **الرجل** **لنفس** نجاسة قبل الاضافة  
 ولم تقهر ثم اضفى بظاهر كلبي او ما مر كان فانه ظاهره ذكر  
 معروف المانع **يقول** **الحامد** وهو الذي اذا اكل منه  
 شئ لا يمتد لبسرة **ان الشئ** **السر** **لنفس** **لنفس** **لنفس**  
 تحقها او ظاهرا طول زمان مكثها فيه واما الشئ فلا يمتد لبسرة  
 كان الواقع فيه ما بعد او غيره لقول البيهقي افي شئنا بن عرفة  
 في هري وبنون وجدت فيه فارة ميتة **لنفس** **لنفس** **لنفس**  
 لا يقبل الظاهر **ان** **يكن** **سر** **لنفس** **لنفس** **لنفس**  
 مكثها **لنفس** **لنفس** **لنفس** **لنفس** **لنفس**  
 قل او كثر والباقي ظاهر باع ويكمل **قال** **لنفس** **لنفس**  
 يبين **قال** **لنفس** **لنفس** **لنفس** **لنفس** **لنفس**

بغير ملاقاته الخاصة من غير اعتبار تغير احده بغير احده بغير علم على  
عدم قبوله التطهير فقال **والا** متعلقه بحذوق  
اي يظهر **وما** في معناه من سائر الادهان  
يحسن لان المانضاف باقول الملاقاته والمنضاف لا يزيل حكمه  
الخاصة على المشهور قال **له** حلولوا وقول  
الشارح لان المانضاف يحسن بالملاقاته فيكون التطهير بغير  
خمس انتهى فانه نظر لعدم تخمس المانضاف والملاقاته  
وقوله ولا يظهر زيت خلوط رده على بن المباد الثاني  
بتطهيره قال **في** التوضيح وكيفيته على القول به ان ياحد  
انا فوضعه فيه من الزيت ويوضعه عليه ما اكثر منه  
ويقلب الاثمن ايسفله ويغسله **ب** هذه او غيرها  
ثم يخفف ثم يغسل فينزل الماء ويبقى الزيت يفعل ذلك مرة  
لمدة مرة حتى ينزل الماصف فانه انتهى ومنه من كلام المصنف  
ان غير الادهان من المانضاف كالزيت والخرق اولى بعدم قبول  
التطهير لان الخلاص المانضاف في الادهان لكونها بخارها  
ثم يغسل عنها بخلاف غيرها فانه يارجرها جميعا وانما قال  
خلوط بالواو ولم يقل خلط يدونها لشمها ما اذا كان  
الخلط يفعل فاعلم لانه قاله ابو الحسن واما ما صبح بصبح  
يحسن فانه يفعل التطهير بان يغسل حتى يزل  
طعمه ولو بقي لونه وريحته يدل قوله **فيما** ياتي لالون  
تبريح عسيرا لا يظهر **ب** تخمس من ماء او نجاسة  
وقفت فيه حال طمحه وكذا غيره من المطبوخة بن بشير  
وان وقفت فيه النجاسة بعد طمحه فهو عسرا **ل**  
النجاسة من السم فيؤكد بعد ان يغسل ما يتعلق  
به من المبرق وقول الزرقاني ظاهر كلامه **انه** لو وقفت  
النجاسة في اللحم بعد الطبخ او في الزيتون بعد التماس او في  
البيض بعد الصلابة انه يطهر ومقتضى اعتماده في التوضيح  
تسري بن بشار انه غير متغير لهذا الظاهر انتهى  
تبع فيه بن غازي حيث قال **فان** قلت قد يعلم  
من قوله **ه** ولم يطبخ وزيتون ملح ان ما وقع فيها بعد  
الطبخ والماء لا يصير فانه على القول **الثالث** فيها  
كل **ب** ياتي ذلك اعتماده في التوضيح تسري بن بشار  
عدم الطهوية في هذا الاصل قال **وبناء** على خلاف  
في مشهاده انتهى **قال** الخطاب وليس بظاهر  
لان بن بشار انما تكلم في اللحم اذا طبخ بما يحسن وذكر فيه قولين



ولم يكلم علي مسيلة وقزع النجاسة بعد طيبه بل كلامه يد  
علم انه يقبل الطهارة لانه قال **انه خلاف في شهادة وانه بر**  
**جع الي الحسن وقد قال ابن بشر في السماع اذا وقعت النجا**  
**سة بعد طيبه كان كالسمن الحامد الي اخر ما نقلنا عنه**  
**انما فاعلمه ونولاه ولم يطبخ ومثل الطبخ ما اذا طال**  
**مكنه في النجاسة حتى تنتشر بها كما ذكره الخطاب فانه**  
**قال بعد ذكر ان قال فعلم من هذا ان اللحم وكوه**  
**ما فيه رطوبة اذا اصابته نجاسة اقبل طيبه او بعدله**  
**ولم يطبخ بها انه يغسل ويوكل وهو ظاهر اذا لم يبرس**  
**بها وتبرس فيه والام يوكل وربما اشعر قوله طيبه لان اللحم**  
**اذا اشوي وفيد دم انه لا يتنجس وهو ما يفيد كلام النوادر**  
**وفي المسيلة اقول قال في النوادر وليس من اللحم**  
**المطبوخ بالنجاسة الدجاج المذبوب يوضع في الماء الحار لاجل**  
**اخراج ريشه لان هذا ليس يطبخ حتى تدخل النجاسة**  
**في اعماقه بل يغسل ويوكل انتهى ولو دلح**  
**وكوه بما تجس وتنتشر به فلا يقبل التطهير قال**  
**مالك من سماع بن القاسم في الصحيح يله من يبر وقتت فيه**  
**قارة انه لا يوكل بين راسه ان تغفلون الماء او طبعه افر**  
**ريجه فلا اشكال انه كما عرفت لا يحل منه الا ما يحل**  
**منه قال الخطاب وما اذا بد الحية وكوه ولم ينتشر**  
**بالنجاسة فالظاهر انه يطهر بنفسه وقد قال**  
**المشدد الي سالت بن عرفة عن جمل ربا او قنلا في ماء وجد في الماء**  
**قارة قال يغسله وبالكاء انتهى وصاده اذا**  
**اخرج به بسرعة لذكره له عفت قوله في المد منه**  
**وان وقع في الما جلد او ثوب فاحترج مكانه وقال ابو محمد**  
**في الصحيح يصيب ظاهره الدم يغسل ويوكل وليس كاللحم اذا**  
**تشرّب بالماء المتنجس انتهى وقال الوازع في**  
**النوري وغيره لو اكلت الدابة حيا فالعنة عليها فان كانت**  
**صلابته باقية بقيت ان ذبح فطاهر العين فوجب غسله**  
**وان كان لا بقيت فنجس العين قال المشدد الي لا اشكال**  
**علي المذهب في نجاسة ان كانت بحرمة الاكل مطلقا ولو ان**  
**صحيحا انتهى ولو وجد حوت في بطن طير ميت**  
**فقبل لا يوكل قال بن لونس والصواب اكله كما لو وقع**  
**في نجاسة فانه يغسل ويوكل كما جدي يوضع حتى يبره**  
**والطير ياكل النجاسة فانه قد ذبح وقفل ولو كل بعد كان**

ما كلفته قال **البرذلي** وفوق شيوخنا الامام بان وقوعه  
 في نجاسة اشق من حصوله في بطن الطير لسريان النجاسة بالحرارة  
 فاشبه طير اللحم بالنجاسة الآن يقال **النار** في حماره  
 انشد وعني هذا لو حصل في بطن حماره ومات بجريه على  
 بطنه ما تقدم انتم **ونزلة مسيلة** وممن من اشلق  
 سمعة فيها ذهن في القلاها من المخرج فاقى ابن العباسم الغيرة  
 بطهرها وقها بالغسل كالنواة والحصاة اذ القلاها صالحة بعد  
 ابتلاعها واقى بن عرفة نجاسة الشصعة لانها بها الحرارة  
 فينجس باطنها كظاها قال **البرذلي** والصواب بخاشرها  
 كفضلة الانسان انتم **قال** الخطاب وظاهر  
 كلامه ان ابن عرفة يوافق على ان النواة والحصاة والذهب  
 تغسل وتكون طاهرة ولو ابتلع ذلك ما فضلته طاهرة  
 لم يحتاج الي غسله ولا يطهر على ما ظاهر **زيقون**  
 بخفيف اللام وتشد يد ها الى جعل فيه ملح نجس اما وحده  
 واما مع ما نجس اذ كان قبل طيبه واما بعد فغسل ويوكل  
 وذكر ابن الغزوات عن ابن حجر في صفة تطهير اللحم والمطبوخ  
 اذ احببته النجاسة بعد نضجه وطبخه انه يغسل او لا يحار  
 ثم ثابته بما بارد ثم قال **طبخه** بما حار ثم ابعده بما بارد  
 قال **الخطاب** ولم ار هذه للصفة لغيرة ولا مفهوما لوله  
 زيقون بل ومثله القميون والنارنج والبصل والخزور والبقول  
 والحب قبل ان يطبخ ولا يغسل واكل ولا يطهر **يقين سابق**  
 بالاضاد ويقال **قال السمين** ايضا **نجس** بفتح النجس وكسر  
 وان لم يتغير الماء المصنوع فيه بالنجاسة اما لانه حينئذ  
 ملحق بالطعام واما لانه مظنة التغير واما صواعا لقول  
 ابن القاسم ولعل الماء ينجس قليلا بالنجاسة وان لم يتغيره  
 واما قول **الزرقاني** في توجيه ذلك ان الخارج من البضة  
 المذرة يمكن ان يدخل في بعض البيض فينجس ما يدخل  
 فيه ويخرج ما ينجس فيدخل في غيره وهكذا فينجس الملعق  
 وحينئذ اضحى انه منبني على المذهب لا على قول  
 ابن القاسم فيجسد وظاهر كلام المصنف **بيض** اللعاب  
 وهو ظاهر لان غلظ قشره لا ينافي ان يكون له مسام يسري  
 منها الماء ومنه من قول **صلى** ان البيض لو لم يمتلئ في ما  
 نجس بارد او دافئ **انه يغسل** ويوكل وهو كذا  
 كما قال **ابن رشد** وانما افتر المصنف هذه المسئلة وان  
 كانت من باب اللحم المطبوخ بالنجس لان الخلاق فيها لعلها

يا العرش

على ما

هل يبلغ من وصول الماء الجفسي أم لا وتكونه بنفسه يتنارعه حول  
والأصل الثلاثة بعد وتنازع أكثر من ثلاثة عوامل في معول  
واحد جازيكم تقلد الدماغي في شرح التسهيل لا يظهر  
في نفس الغواص **بنواص** ولو بعد الاستعمال لأن النجاسة لا يقبل الغواص  
أبدا وهذا مادام الغواص نجسا بدليل ما ذكره في الخبر إذا  
تخللت في أبا بعد ما غاصت الخربة فأنظروا في الغواص من النجس  
المتنوع والدخول في أجزاء الأنا والجزء والبول والماء المتنجس إذا  
في الأنا مدة فيلب على النجس أن النجاسة تسرت في جميع أجزائه  
والماء أزيلت منه في الماء وغسل فالتأثير كما قال **الحطاب**  
أنه يظهر ومنه من تقبيده بالغواص أنه لا أثر له فيه قال **ابن**  
**هارون** وسديان أن الغواص إذا كان مطليا ظهر بالماء في  
غسله وإن لم يكن مطليا لم يظهر ونقل **ابن خزيمة** عن  
قوله وقال **الشيخ** في البئر واحترق بالغواص من الأنا  
المدهونة كالصبي وما في معناه وألتي لا تقل ذلك كالتجاسر والزم  
جاء انتهى ومثل التجاسر الذهب والفضة والحديد والرصاص  
قال **ابن خزيمة** وإذا حدثت هذه المذكورة في النجاسة طفت في  
نجاسة فأنظروا في غسلها لأنها لا تغسل منها شيئا إذا نزلت  
منها لؤاد وزمها مع أن نشاهد أن الغضب من الذهب والفضة  
إذا طفي في ماء وزن لا يزيد وزنه ولا كذلك النجاسة إذا شرب  
من نجس غواص زاد وزنه بذلك ولما ذكر أنواع الطاهر والنجس  
والمتنجس وكان الطاهر حكمه ظاهر الأماسيه عليه من محرم  
الاستعمال حكم على الانتفاع وعدمه بما عده فقال **الحطاب**  
**بنو نجس** وهو ما كان أصله طاهرا وغرضه نجسه  
نجاسة تقبل التطهير كالزيت والسمن تقع فيه  
فارة مثلا **بنو نجس** وهو ما كانت عليه نجسة كالبول والعدنة  
والميتة والدم وهو يفتق النجس من الانتفاع به مطلقا وليس على أطلاته  
بل إذا كان جزءا فالمعروف من الذهب أنه لا يجوز الانتفاع به ولو في طهي  
نار أو فتح بالوعة إلا أن يصح ذلك قصد الأمانة فيجوز وأما  
غيره فيشتق في بعض الأشياء طعام الميتة لكلا يد ولو جعلها لهم  
واستعمل **الحلول** المدبوع في اليابسات والمأكلا فدم المصروا  
في غير الصلاة والخمس عليه وجعل العذرة في الماء لشيء الزرع  
وتخلص الفضة بنظم الميتة وأنها دية على الطوبى عجايب الحمى  
والنجس بلحوم السباع غير المذكرة إذا لم يعلق دية في ذلك والنجس  
ابن القاسم وإن كان يعلق فلا نجس واستعمال **بنو نجس** شيء الميتة  
في دهن الطالحون والساقية أو الظاهر جواز الصيد بالنجس غير

المختوم بين المصرا لا انتفاع الخاص بالمتنجس بقوله  
 فلا ينجس به فيه اذ كان دخانه يصل اليه واما لو كان الصلابة خلطه دون الوفاة  
 فانه يجوز ولا ينجس بطوب او طين ولا ينجس فيه بئرب ولا يشق بجنس  
 متنجس لكن لو ثبتت حيطانه بما نجس فانه ينجس فانه ينجس فيه  
 ولا يهدم بن رشد وهو الصحيح لا غيره وجدت به رواية ولم توجد  
 وفي المدونة صلاة الرجل وامامه جدار مرصاف وموضعه ظاهر  
 حابزة وكذا بسط المربص ثوبا كثيرا لم يكن له دخله حكم وهذا مالا  
 اشكال فيه وفي غير اكل **ادعي** صغيرا وصغيرا قلا ويجنون ويجب علي  
 وفي الصغير والمجنون منهم مسلم او كافر كعبد ذي او زوجة وممة  
 لان الزواج ان الكفار مخاطبون بترك الشريعة ومثل الاكل الشرب  
 وانما قتل رثا اكل لانه لا يعم بقى كل منافع الادعي يجوز استصحابه  
 بالزيت وعلم صابونا وعلفه الطعام المتنجس للمهايم والعسل المتنجس  
 للخل وهو من منفعه كسبه الشرب المترب المتنجس ونومه فيه مالم  
 عالم يكن وقت يفرق فيه فيكره **قال** في المدونة واما  
 البع وان كان داخل في كلامه فليس يبرأ لما سياتي في البيع ان ما قبل  
 الشئ يبرأ كما للشرب المتنجس يجوز بيعه مع البيلان ان كان يفسده  
 العسل او ينقصه **فسر عات الاول** قال البرزلي  
 الصواب غسل اوراق **قال** مصنف كتب من دوات وتبين بعد  
 المزاج انه كان فيها قارة ممتدة منذ بدأ حيث امسك ذلك مثل  
 ان يكون في ورق والمزاد لا يثبت وان لم يكن ذلك فيجوز ان  
 يدفن او يجرى كذا فعلا **عقبات** وقال بعضهم  
 انه يستغفر فيه كذا لك وذكره طاهر لا يدركه شئ من الوفاة  
 وان لم يتبين ان القارة فيه من الابتداء حل علي الطعام الثاني  
**قال** سنده من انفسر عظمه فحبر اعظم مية لا يجب عليه  
 كسبه **قال** الفاضل عبد الوهاب في الاستسواف خلافا للشافعي  
 ووجه المذهب ان في احتراجه حرجا وانما دلم فسقطت الزللة  
 كما اذ كان علي الجراح ثم وقته ولا يمكن غسله الا باقتسابه  
**قال** وسلم الشافعي انه اذا مات لا ينزع منه انثري **والاصل**  
 فرض او قتل ومزاده انه لا يجوز لانه يكره خلافا لما رجه بعض  
 الشراح **باب** **الاسن** ذكر او انثى **قال** سنده من فرجون  
 كتابي او غيره باشرخلذه او لا كان مما تحققت النجاسة في العادة كالزبل  
 او كان لها مية **قال** سنده البياضي غسلها وجه يدا قاله مالك  
 في المختصر ثوبا او خفا **قال** في المدونة في سماع ابن القاسم  
 ونبي دسلي للمجسور قصد التعليم فيمثل صاحبها اذا سلم  
 فلا يصلي فيه حتى يغسله كما رواه اشرب عن مالك وحكم

علم واشترطه وعلق عليه با  
 ليس في المتنجس بغيره  
 كتب لم يشترط

من ادب الفقيه الكافر كما قاله **المطالع** وهذا اذا ظن بخاصية من  
 ثبانه **مصدر** يعني اسم المفعول اي مشروجه  
 فضلي فيه لان عمله مفسدة وسواء كان من تأكل ذبيحته ام لا  
 ولا خصوصية للشيخ بل سائر الصائغ يحول فيها على الطهارة لانه يتوق  
 فيها ايضا التوقي لئلا يتجنبه الناس فتكسبه صفتة خلا لالابن عرفة  
 القابل لفصل كالماء لمسه لعدم تحفظه وعدم الضرورة الداعية اليه  
 للاستغناء عنه بالمسلم وسوي بعض التوقي ان قد واجب عدم زعم  
 الناس فيما صنعه وهو يقتضي ان ما صنعه لنفسه وانما يحول على  
 النجاسة لكن في البرزخ ما يفيد طهارته ذلك ايضا وصينته فلا  
 فوق بين ما صنعه لنفسه او لغيره **ولا يصلي بها انما فيه منقذ**  
**حتى** يعني لانه القابل عليه النجاسة وهو مقدم فيه **الفصل**  
 على الاصل ومحل ذلك اذا اعد المصوم ولم يحتط في طهارته فلا يردان الشخص  
 الذي ينام على فراشه وله ثوب للمصوم ان قرأه ظاهر مع انه ينام  
 فيه مصلا اخر لانه لم يده للمصوم غير محتاط في طهارته ومحل ايضا  
 حيث جهلت طهارته وما ان اخرج صاحبه نظما رته وهو مصلي  
 لئلا يتبين ان يحتل في جواز الصلاة فيه وفي كلام ابن مردود  
 استأمر الى ذلك **وقد سمع** **القول** يحتفظه رده لئلا  
 عن بعض مشروحه انه يحل كلام المصلي ما ذكرنا ونداء **اعلم**  
**قاله** **المطالع** ويرتقي ان يقيد بما اذا بين وجهها اي حكمه  
 الطهارة او اتقيا مذهبنا **وقوله** **الخر** يفيد ان صلاة هو  
 هو لا تمتنع وفيه نظر اذا كان بعد المصوم **قاله** **السارح** ونحوه  
 لابن مردود وغيره من غير تنظير بل وجهه من مردود ما به يعلم  
 حاله **قاله** **الناسي** ولا يظنون كان متخطلا **ولا يصلي**  
**كتاب غير مصلي** قطعا او قال كالنساء الا ان يعلم انها من بصلي  
**قاله** **الشيخ** وسوي يفتي باختلاف البلاد فتا لب النساء **الشيخ** **زجلي**  
 الا ان القائل علم **المصلي** بالاستبراء الا ان يعلم ان الثوب لعائلة  
 به **الآخرة** من غامضة وطاقيه وطبلسان اذا قال طهارته  
 لقلة وصول اليد وقت البل وكراسته ليقرباها **وقوله** **والا** لا  
 بالاراجع للمصلي قبله فقط **ولا يصلي** **الشيخ** **الشيخ**  
 اي مقابل **مصرح** **قال** في التوضيح قبل ودبر **الشيخ**  
 بباب الاستبراء واحكام الطهارة كالسروا والميزر حتى ينسله  
 لقلة من اتقن امر الاستبراء وان كان مصليا وسواء كان المجازي  
 مباحا للفرج وهو واجه ام بينه وبين الفرج واسطة الا ان يلبس  
 على الظن بعدم وصول النجاسة اليد ومعنوم غير علم ان النجاسة يصلي  
 مجازي فرجه وهو واضح ان اتقوا مذهبنا او بين وجه الطهارة

ولما كان الحلي من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يلبس به فاشبه  
 الشرع الخمس وكان لما يحتاج اليه انا يجعل فيه غالباً ما شرع في الكلام  
 علي ما ليسوع الشاهد ولبسه من حلي الذهب والعقصة واوانهم  
 واواني الجواهر وما يشترع من ذلك للرجال والنساء قال  
**وصح** **الشيخ** **ابن** **الربيع** **رحم** **له** **الله** وهو ما جعل فيه شيء من ذهب  
 او فضة متصل كسبي وطرد وحكمة او متفعل كذرو وما يلبس  
 في الاذن وفي اليد غير الخاتم واذ احرم الحلي فاحرم الحلي نفسه من  
 ابتداء واخلخل وكحزها والمراد بالاستعمال الانتفاع  
 الخاص لا مطلق الانتفاع حتى يشمل غير المراد كالبيع ومفهوم قولنا  
 بالغ ان الصغير لا يحرم علي وليه ان يلبسه المجلس وهو كذلك لكن  
 يكره له ان يلبسه الذهب ويجوز له الباسة العنق والحريز  
 كالذهب وامان ستره حزامه واظفه حتى يرا فانه اثم والوق  
 بهما ان البسطة والخزير لا يخل فمما عظم بوجه بخلاف الذهب  
**والفضة انهم** **قال** **سب** **في** **الدونة** **والباس** **ان** **يحرم** **بالاصغر**  
 ان يكون وفي ارجلهم الخلاخل وعللهم الاسورة وكره مالك الاصل  
 ان يكون حلي الذهب وليست الكراهة محمولة علي التقرح خلا  
 قالوا بعد ان صاحب السامل شرع في الحرة تسالني  
 في الزكاة ونسبة علي ذلك الشيخ ذر ورف في شرح الاصل  
 واذكره بين معرفة وحسنه **فقول** **التشاي** **عقب** **قوله**  
 ذكر ما قصه كاتب الحلي كبيراً او صغيراً سلم او كما في خطابهم  
 في المعروف خلاف المهور **والوسط** **بجس** **الميم** **وسكون**  
**الموت** **وقبح** **ما** **يشد** **به** **الوسط** **والقصر**  
 مطلقاً كانت ما يضارب به كالوجه والسكبي او ينفي به  
 كالترسي او يركب به كالسرج والركاب والمهراز او يعلق  
 به علي العرس كالبحام وظاهره ولو كانت آلة الحرب لامة ولم  
 اقف علي هذا الظاهر وعندنا فيه لا يجوز وان جاز لها  
 المحاربة فيها لما فيه من التشبيه بالرجال وليس لها التشبه  
 بهم والوجه عندنا فيه حرمة السرقة في آلة الحرب الرجال  
**قال** **التشاي** **وفيه** **تنبيه** **علي** **حرمة** **آلة** **حرب** **المرة**  
 وهو تشبيه حسي في نفسه لكن نسبة ذلك لظاهر كلام المص  
 لا تظهِر لان الكلام في مستعمل لذكر نعم وما يوحى من قول  
 المص لا كسر يرب بعد قوله وجاز للمرأة الملبوس  
 مطلقاً ولو فعلاً لآلة الحرب ليست ملبوساً **قال**  
 الزرقاني ومقتضى كلامه ان السرج والركاب وما اشبه  
 ذلك اذا سواه بالذهب او العقصة لا يجوز في الخلافة



الاق وهو مقتضى كلام غيره ايضا انتهى اي لا فتن كلامه الاق خاص  
 بالاواني ثم استثنى مما يحرم عليه الذوات استعمله اشيا استار لا ولها  
 مقدم له لمصرفه بقوله **الا حرم** فيجوز تحليلته  
 بالذهب والفضة في اعلاه بان يجعل ذلك على الجدر من خارج  
 وما كذايته بهما او كتابة اعشاه او جرابه او احكامه  
 بذلك فله قوله **قال** في الجدر ويقتل ذلك كلام المص  
 لان قوله **الا المحن** اي فلا يحرم تحلية خارجة ولا داخله  
 لانه يخرج من الحرمة وما لا يحرم به المباح والمكروه وافهم  
 المحن بالمحار من تحلية غيره من لباسه الكتب وممكنه  
 ومثل الكتب الدواة والقلعة كما **قال** في الجدر  
 ويجوز كتابة القرآن في الحريد وتحليلته به وما كتابة العلم والسنن  
 فيه فيجوز على جواز اقتراشه والمهرود مقفه الرجال وينفق على  
 جواره للنساء ومقتضى كلام المص كقوله ملغ تحلية الا جازة وهو  
 كذلك خلا فالله عز وجل وشيوخه من استحسنهم الجوار وثانها لارها  
 بقوله **الا السون** لان السنة وردت به لا تكونه اعظم الات  
 الحرب ولا فرق بين ما اتصل به كفضته او لا كغيره وهذا في غير سون  
 المرأة وما هو فيجوز تحليلته لانه بمنزلة المكحلة ونحوها وقيل  
 ولو كانت تغاقل **الا** يتخذ من جود افعه من ذهب او فضة  
 ليلابن فهو من باب التداوي والاصول فيه ان عرقته بن اسد  
 فقط افعه يوم الكلاب يوم الكاف وتخفيف اللام اسم لما كانت  
 الواقعة عنده في الجاهلية فاخذ انتقام من اوراق فاننت  
 فاصرة النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ انتقام من ذهب وراه  
 ابواد اودد والنساي والترمذي وحشمه **الا**  
 تحليل بشرط **مطلبا** اي بذهب او فضة وهو راجع للعز  
 الادبوعة والمواد بالنسب الجنس المصادق بالواحد والاكثر ولا  
 مغزوم لقوله **دسط** فاذا اتخذت من ذهب او فضة  
 محل سن له سقطت جاز كما **قال** المواق عن بن عرفة والا  
 ستننا في قوله **والا** والافق وربط سن مطلقا متصل  
 لان المص **قال** وحرم استعمال ذكر محلي والمجانب  
 ما فيه حلية والمجالية الذهب والفضة والاقاق والسنن فيه  
 الذهب والفضة **قوله** السني اي فلهما منقطع لانه جاز  
 للمصرومة لا للمجالية فيه نظر **الا**  
 بل يستحب وفي الصحاح ان الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما  
 من فضة انتهى **وقال** في يده ثم في يدي بكر ثم عمر  
 ثم عثمان ثم وقع في يدي بكرى وكان يجعل فضة ليطن كفه

واخرج مسلم ان فضة كان جيثيا اي حراما من بلاد الحبشة او اسود  
 علي لون الحبشة او كان جزعا او عققا لانه يورث به من الحبشة  
 وفي رواية البخاري فضة منه ويحتمل ان يكون هو الحبشي ونسب  
 الي الحبشة لصفته فيه اما صاعه واما نقس ولقنته محمد بن رسول  
 الله ثلاثة اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر ويسقط  
 في البشار وكرهه مالك في اليدين ووزنه درهمان لما في النفس  
 الذي استقر الحال **عليه** انه صلي الله عليه وسلم اتخذ خاتما  
 من فضة وزنه درهمين ولا يجوز كعده ولو كان وزن جرام  
 المتعدد درهمين فلا يجوز ان يتصد غرضا سيما كزينة لمصبة  
 او مياهاات واما لبس خاتم الحديد والنحاس فمكروه اذا لم يكن  
 للتزاور والاحراز فان النحاس يلمع عن الصغر والحديد يلمع  
 لمن كما يلمع من الحن تغليق الا تخرج اوحبه وقد ورد انه  
 حار رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه اي  
 نحاس اصفر فقال **ما لي الجرم منك ربح الا صاتم** ثم  
 فطره ثم حبا **عليه** خاتم من حديد فقال **ما لي لربي**  
 عليك خلية اهل النار وخاتم النبي وعليه خاتم من ذهب فقال  
 اخرج علكك عنك حليه اهل الجنة فطره وقال **يا رسول**  
 الله من اي شي اتخذت قال **اتخذته من فضة ولا**  
 تنميه متقالا واما خاتم الرصاص والقزدير والعقيق والبسر  
 والحنشب والجلد فهو حايز وقد ذكر وان لبس العقيق يلمع  
 اعين الحين والاسنى كما ان النحل يحنشب الحنط يلمع العين قال  
 في سراج السالكين **وروي في النجاة بالعقيق اتخاذ** ليس  
 منها انه ينجي القعر وانه مبارك وان من تحت به لم يترك خيرا  
 وكلها غير ثابتة ولم يصر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 شي وفي خبر ضعيف ان النجاة بالياقوتة الا صفر عينا  
 الطاعون انتهى ولها كان قول **خاتم الفضة**  
 يصدق علي الخالص منها والمختلط بغيرها اخرج من الطل  
 بخصوصا بقوله **لا ما بعضه ذهب ولو قل**  
 ما فيه كلفة قال الزرقاني اي اذا كان جزا او ما اذا تلي الخاتم الفضة  
 بالذهب فانظر على كرم لانه اذا حرم ما خلط فيه ولم يظهر  
 فاولي ما اذا كان ظاهرا ويجري فيه الخلاف الا في الاثني عشر  
 وفيه نظوب الخاتم الفضة المطلي بالذهب داخل في كلام المصنف  
 كما نص عليه **في سراج** في سراج عتبه قوله **المص** وفي  
 المعشني الخ وحديثه فلا فرق بين ان يكون جزا او ظلا وقوله  
 لا ما بعضه ذهب والمعتقد انه مكروه وهذا لو كان الذهب  
 اكثر

الكثر وتفيد بما اذا كان تابعا ذكرين موزوق ما يفيد الثاني **حرم**  
 ذهب او فضة فلا يجوز فيه الكد ولا مشرب ولا طهارة وان  
 همت الصلاة بها ولا يتخذ منه المداخن ولا المجامر لقوله صلى الله  
 عليه وسلم في الصحيح لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في انية  
 الذهب والفضة ولا تأكلوا في بهاها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة  
 وحذف الظاهرية المبلغ بالشرع **قوله** قال العلامة في  
 خبرهم للكفار الذين يسكنونها ويجوز علي بدعوه علي مستعملها من  
 عصاة المؤمنين لانهم يجوزونها في الاحقة كما في الحديث **قوله**  
 الدائم علي ذلك والاول **قوله** اظهر وانما يصح جره عطفا على  
 ذكره ولا مانع من عطف مفعول **قوله** المصد من المجرور علي فاعلمت  
 المجرور كما في **قوله** **قوله** وخرج مسلم ثم قال لا ينعى  
 حذف المضاف وابية المضاف اليه علي خبره واسار فعه عطفا  
 علي استعمال **قوله** فيلزم علي ان يكون هو فعه لان استعمال  
 لا يكون عاملا في المعنى فيكون المعنى وحرم ذاته ولا معنى  
 لحرمة ذاته الاقترانه فيكون **قوله** بعده واقتناوة  
 لا فائدة **قوله** ثم يجر فعه علي حذف المضاف وان التقدير  
 وحرم استعمال **قوله** في حذف المضاف وهو استعمال  
 واقم المضاف اليه وهو انما فقد بعد جره مقامه فانفع  
 ارتقاؤه ولا يكون الحذف مقتضا لتقصيده واعرابه السا  
 بالنصب عطفا علي محلي فسا وكذا في تخصيص عامله امر  
 وحرم استعمال **قوله** انما فقد انتم **قوله** قال الثاني وتفت  
**قوله** مشاركا له في تخصيص عامله لان المسابقة  
 لا تلازمه فينبغي ان يجوز عن هذا التخصيص لتحسن المسابقة  
 ان لا يلزم **قوله** وان لامرأة تخصيص الذكر باستعمال  
 انما التقدير **قوله** ويدفع التعقب بان المسابقة في كلامه  
 ليست راجعة للاستعمال **قوله** كما في المنع **قوله** وانها هي راجعة  
 لانها وان كان الانا مملوكا لامرأة وبه علي هذه العورة لئلا يتوهم جوازها وان  
 يموتة **قوله** علي ما اذا كان المستعمل امرأة وليست لغيره في كلام  
 المصر علي هذا التقدير **قوله** يجر وجوبها للاستعمال **قوله** بانها تخص  
 جموعه وهو ذكر امي وان كان الاستعمال لامرأة ولكن يتوهم  
 الكلام علي ما اذا كان الانا مملوكا لامرأة **قوله** وانما راجع  
 غير استعمال **قوله** لانه زوجه اليه فبا ساعلي الحيز والخبر وكذا  
 يحرم الاستعمال علي صاعته ولا ضمان علي من كسره وانفذ  
 اذا لم يتلق من العامين **قوله** نسي علي الا **قوله** ويجوز علي ما في  
 المدونة يجرها لان غيرتها **قوله** اجماعا كذا اطلق الباقي

طبي

بالغاء تخصيصه

وعنه ويحيى فيه المصداق لا يلزم من ملك العبد حيوانا العبد  
البيع بالافتناء **ق** كان بين عبد السلام **ق** ذكر واحتلاني  
في حيوان ليغ شيئا في الحرير التي تلبسها **الجناب** **ق** وقوله  
واقتناوه بالزينة عطفنا على فاعل حرم وهو استعمال كما قال  
السبطي وتعليقه بعضهم لانه اعرب انا فقد بالمقب عطفنا  
على محلي فيلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين  
وهو ممتنع عند سبويه ولو جعلها مرفوعة على  
كما فعل غيره فسلم من ذلك **اشهر** **ق** ودوران محل  
المتمنع اذا كان حرق المظف واحد وهذا مقدر وهو الواو  
مع المفعول فبين نعم يلزم عليه التثنية من العطف وهو  
عطف وانما على محلي وعطف واقتناوه على استعمال  
ولا يحجج حرمه عطفنا على ذكر لغتنا المعوي **وان** كان كل من  
الاستعمال **والقبي** لاقتنا حاصلا **لا صراحة** اي منها  
قالا معني من كقولنا **ق** **ق** ونحن لكم يوم التماسه افضل  
لنا الفضل في الدنيا وانفكر **داغ** **ق** ومن وافقه ان اقتنا انا  
واعلم ان مقتضى كلام السراج ومن وافقه ان اقتنا انا  
المتمنع ممتنع مطلقا سواء كان الاستعمال **او** للتجمل  
**او** للمعاينة **او** اقتناه من غير تعليق فمقد لواجدها لان  
اقتناه ذريعة لمقتضاها **ق** ومقتضى كلام الباجي حوازه  
للتجمل وكذلك للمعاينة وكلام المحكي يعقده لانه نص على حوازه  
اقتناوه للتجمل مقتصر عليه فبين منه بالاولي حوازه  
اقتنايه للمعاينة وذكر المراق **ق** في حيوانا اقتناوه **ق** قولين  
كل منهما راجح ومثله لابي الحسن في شرح المدونة بحيث  
**قال** **ق** في قول المدونة وان ورثت ابيه من ذهب او  
فضة **المسألة** ما نصه واقتنا اواني الذهب والفضة  
على ثلاثة اوجه حايرو وذلك ان يقتنيها كالحكمس ولهذا  
اسرو وسلف **ق** وذلك ان يقتنيها للاستعمال **ومختلف** فيه  
وذلك ان يقتنيها للتجمل **اشهر** **ق** وكلام التتاي يعقده  
حوازه للمعاينة فانه **قال** **ق** بعد قوله واقتناوه  
ولو للتجمل لانه ذريعة للاستعمال **انتهى** بمباليقته على  
التجمل يقتضى حوازه للمعاينة لكن تغليظه بقوله لانه ذريعة  
لانه ذريعة للاستعمال **ق** يقتضى منع اقتنايه لها ففي كلامه  
تدافع **ق** في حرمة استعمال واقتنا اواني الذهب والفضة  
**المعقود** برصاص وكخوه نظرا الي الباطن وايضا نظرا الي  
الظاهر **ق** انا البخاس وكخوه **المأمور** اي المطلي بذهب  
ارفة

للتجمل

او فضة نظروا الى الظاهر و ايا حجة نظروا الى الباطن و ظاهره  
 سواء كان مأموه به قليلا او كثيرا ان حيث يحصل منه شيء  
 بالعرض على النار على انه قال **قوله** في قوله و انتظر  
 هل مرادهم بالمأموه الظاهر الذي لا يجتمع منه شيء او بالواقع  
 لا اتفق في هذا ذهب الشافعي على المنع فيما يجتمع منه شيء انتهى  
**قوله** الخطاب وهو الذي يؤخذ من كلام سنده ومن كلام  
 صاحب الاكمال وهو للظاهر و قوله الثاني على انه في قوله  
 جميل ما لا يجتمع منه شيء يحل نظر انتهى صنوا به اسقاطا  
 كما يدل عليه ما سبق و في تقدم المقتضى على المأموه استقامة لفظه  
 لطيفة انما باطنه حسن و ظاهره قبيح خبر من عكسه لان  
 التقدم في اللفظ يدل على يتروك المقدم بوجه ما و انما العود  
 والخارج و نحو **قوله** اي الشعب كسره بشرط من ذهب  
 او فضة او المخرج بصيغة من احد هما و ظاهره سواءا  
 الظلة كبيرة او صغيرة في موضع الاستعمال **قوله** ام لا  
 الحجة الي ذلك الحاجة او لا والمشاغبة في ذلك تفصيل  
 انما العودا وغيره **قوله** الخلق بسكون اللام تجعل فيه وسيله  
 اللوح والمراة **قوله** الخلق بالفتح والياء قوة والضمود والذيرج  
 والقيروذج والبلور بضمير الموحدة وفتح اللام المستددة  
 كسور وقد تحذف اللام كسبطرو **قوله** يفتح الحجة  
 وظم اللام المستددة كتنود حكاها في القاموس والظاهر  
 ان الحق ليس منه **قوله** بين الكدوف اربع الفاسية  
 باعتبار الموضع الذي هو فيه فقد يكون الشيء نفسا في موضع  
 دون موضع **قوله** في كل فرع من الفروع الخسة وفي  
 كلام المصنف نظرا لانه اجل في القولين والخاصة ان المفتي فيه  
 قولان بالجواز والمنع والمعتد بالمنع كما يفيد كلامه  
 عبد السلام واما المأموه فالقولان فيه بالجواز والمنع وكل  
 منهما **قوله** راجح واما المنع وذي الخلقه فالقولان  
 فيه بالمنع والكراهة واما انما الجوهري فالقولان فيه بالجواز  
 والمنع لكن حقه ان يعبر في هذا الخبر بتردد لانه تردد  
 بالمحاذرين **قوله** في الاكمال **قوله** في فرع هل يجوز  
 ليس حاشا من هذه الجواهر او جميل النفس منه او جعلها  
 في العنق او الذراع ويخو ذلك لم ارا فيه نصا والظاهر انه  
 حاشا على اتخاذ الاثنية من ذلك والله اعلم **قوله**  
 انظروا اتخذ عكازا هذا خبري فيه القولان او يتفق على المنع  
 كما مرود ونحوه وهو الظاهر ولما فرغ من ذكر ما يحرم على

نت

الذكور ويباح لهم وإن شاركهم النساء في بعضه كما في استعمال  
 الأواني واقتنائها **الشرع** فيما يختص به النساء **فقال**  
**وعا زينة المرأة الملبوسة** وفي معناه كل ما يقع الشعور وأزارار  
 الجسد واقتتال الثياب **قال** ذهبوا فقتله أو محلاتها  
 قلبلا أو كثير أصري أو غيره ويحل فيه مسانعة المحرم خلافا  
 لابن الحاجب ودخلنا الحرير في الإطلاق نسبة للبساطي  
 نظرا للفظ الملبوس وظاهر كلام الساجد قصوره على ذرة  
 استثنى وما حاربهما نظرا لموضوع المسئلة وكل منهما صحيح  
**غير** نسبة ذكر الخطابي عن بعض العلماء كراهة التخت  
 بالفضة للنساء **قال** أنه من زيوجال **قال**  
 فإن لم يجد ون الذهب فليس صفره يزعمون أو يشير  
 والله أعلم بالغ على ما يتوهم أنه ليس من الملبوس بقوله  
**ولو لغيره** ومثله القتيبي **لا** ما ليس من جنس اللبس  
**كسر** أبو مسجلة وموود ومراة بكسر الميم ومسط  
 ومنه بالذال المعجمة ما يطرد في باب الذباب وقيل  
 مستدرك فلا يجوز الخا دسني من ذلك من الذهب والفضة  
 ولا تحل من بشي منها ولا يدخل في قوله كسرير أو كسر  
 كالسائط والخمير بل هو من الملبوس **وقال**  
 التتائي أدخل البساطي بالك في الحصر وهو ظاهر لو رد  
 تسميته ملبوسا وذكره في بعض مسائل في إجابته بحري  
 للسري أو الملبوس ثم استظهر الثاني انتهى **فقال**  
 وهو ظاهر صوابه كما في طبية التقليل غير ظاهر قوله  
 لو رد وتقليل لا يوافق مدعاه لأنه يوجب إخراج رادها  
 له في الملبوس **قال** ذكر فيه حكم إزالة  
 النجاسة وما توار به وما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه  
 وغير ذلك مما يتعلق وهو على ما مر لابن عرفة ضفة  
 حكمية لوجب لموصوفها بمنع الصلاة به أو منه وإزالة  
 زائلها فهو التطهير وهو كما قد صفاه عنه أيضا إزالة  
 النجس أو رفع مانع الصلاة **وقد** قد صفاه ثم إن في  
 هذا التعريف عطف العام على الخاص فلو **قال**  
 التطهير رفع مانع الصلاة لست من هذا وكان أخفى  
**وقول** الماوربي الطهارة إزالة النجاسة أو ما  
 في معناه إنما يتبين ولا التطهير وهي غير في ثبوتها  
 ذونه فيما لم يتنجس وفي التطهير إزالة النجاسة انتهى  
**فقال** بأدب يبين الحكم سائلا على لسان الظاهر



**الاستغفار** لطلب التصدق بقوله هل جازي بد فان المستكلم طلب  
من المحتاط ان يحصل في ذمته هذه الحكم وهو محي زيدا ومن  
العلماء بان هذا الذي لطلب التصدق لا يوجب لها استغفار **ول**  
لا بد من المعادلة تقتضي التصور بعد حصول التصدق  
بتنفس الحكم فيحتاج المعينان والمصدر انما لها بالمعاد وما ذكر  
وهو قوله او واجبة لكن صرح بين ما لك في الترهيل وبين  
هشام في المفتي بان الاتيان لها بالمعاد قليل ويدد  
له حد **ث** جابر بن عبد الله الذي سافه انما جاري  
في كتاب الجهاد هل تزوجت بنتا او ثيبا واجاب  
البساطي في شرحه على البردة بان الاتيان بالمعاد **ول**  
من اصطلاحه المعبر فلعل كلام المصنف من الاستعمال القليل  
علي ما صرح به بين ما لك وبين هشام ومن اصطلاحه  
المصنفين علي ما اجاب به البساطي **ازالة** مبتدا **الخاتمة**  
قد مر في بعضها والازالة بمعنى الحو والاذهاب **عن ثوب** مصل ايمرؤ  
المصلاة اذ لا تارة لحظا بد بازالة الخاتمة فيها واسان لا يربها  
فان اراد الطهارة وكانت صحيحة تتوقف علي ازالة العتبات في زمن عين وفي  
وان لم تتوقف صححتها علي ذلك فبالحجب ازالة العتبات فورا وبه جزم بين  
عمر والشيخ زروق وعليه فالنكاح بها حرام وقيل مستحب  
وعليه فالنكاح بها مكروه وهو الراجح ويدل قول المدونة بذكره  
ليست التوب الجحسى في الوقت الذي يعرف فيه وقول المصنف في العقوبة  
ولطخه بدورها وهذا التخلد في غير الخبز وما هو فالنكاح به حرام  
اتفاقا ونكر قوله مصل يشمل المعتزض والمتنقل والسالك والصغير  
**قال** التتاي والخطاي لوليه وفيه نظرات هذه امن باب خطايا  
الوضع لانه شرط ونجاسة طلب به الصغرى لان شروط الصلوات تعتبر  
في الصغرى كما تعتبر في البالغ ومثل المصلي الطابق الا انه يمين القلبي  
اذا ذكرها بخلاف في المصلي وعدا التفتة ذاتي في شرح العقائد والملا  
ينوي طهارة وده لعله يريد طهارة الخدم لا الخبز لانه قبل يستترها  
واستحبابها وقوله ثوب تكرة في تعبيرات الادبات وهو ازالة  
والنكرة عن ثيبات والاثبات لانهم فيبصر المعني ثوب مصل مامن  
المصليين وليس مراد بل المراد كل مصل ويجاب **بما** اجاب  
به الاستسوي في المهمات من ان النكرة في سياق الاستغفار ثم قوله  
فقال **ط** الله مع اسم او بما اجاب به بين هشام وافتقره **عليه**  
السير الدمامي في حواشي علي المفتي من ان التكرار في سياق الاتيات  
قد تم كقوله تعالى علمت نفسي ما احضرتك لاي كل نفس واطلق  
ثوبه واداد به لارمه وهو المحمول فيشمل الحق والسبب وغير ذلك

ويستنبأ في

لله

بدليل قوله ولو طرق عامته وليس مراده به خصوص الثوب الموقر  
وبعد المخطط فهو من باب اطلاق المعلوم وارادة اللازم ولو تعدد محل  
التجاسة وجد من الماء يغسل به التجاسة من محل دون محل وجب  
عليه ذلك لان تقليل التجاسة مطلوب بخلاف غسل بعض ما في  
محل واحد فان غسله يزوجه استثناء ذكر ذلك بين الامام واخذة من  
قول مالك في الموضع ولتخدر البول جدها وقوله **سنة**  
في باب التيمم **وكان** ذلك المجهول **طرق نحو عامته** المثل بالارض  
لانه لو حاكم لاله عرفا ولا يه يتقل بانفعال المصلي وسواء تحرك  
بحركته ام لا على المذهب اما الطوف المجهول فهو محل وثاق وقاد  
الزرقاني ولو كانت الثوب طرق عامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب  
يطلق على ما يليس في الوسط وعلى الراس وعلى جميع البدن وكل  
جدة ذلك اسم خاص انتهى ونقله **الاجمعي** في باب الخفض  
ابن العربي مبينا له ونفسه الثوب ان كان في الوسط فاذا وان كان  
على المستكين فهو رداء ان كان على الراس فهو عمارا وعامة **وعن**  
الظاهر وما في حكمه كداحل الفم والاذن والعين فاذا دس في  
فم الربيع حتى انقطع الدم لم يطره بذلك على الاصح ولا بد من غسله  
واذا اخرج من افقه دم رغاء وغيره وجب عليه غسل افقه واذا  
امسك اذنيه تجاسة او كتمل عمارا خنزيرا وغيره من التجاسا  
وجب عليه غسل عينيه وما قد رجليه من صاخبه واما  
باطن الجسد غير ما ذكره في بطن الادوي لا يحكم عليه  
بالتجاسة الا بعد انفصاله واستا الحلاق فيما ادخل اليه الباطن  
من التجاسة كمن يشرب حمزا او شيا تجسا متعمدا وهو عالم به  
فقال الترمذي ان ذلك لغو ولا يعيد صلاته مدة ما يدبر بقاءه في  
وعلق البخاري عن رواه محمد انه يعيد صلاته مدة ما يدبر بقاءه في  
بطنه وهو الرابع كما يعيده كلام ابن عرفة وشره القرافي في المروق  
وقول ابن الشاط ان لم يبق عليه لغوه مردود وسواء تاب ام لا  
وعليه فيتقايه ان امكنه وان لم يمكنه تحت صلاته لانه عاجز عن  
ازالتها وهل تتطلب منه الاعادة في الوقت كذا كما جزم من غير هذا  
الرجح اول والا **هو مقتضى** جعلها كالتجاسة الظاهر  
وقد استأر بن عرفة الى القولين **ينزل** وفي كون تجاسة  
ادخلت باطن الجسد كما يظهره لغوها نقل البخاري عن رواه محمد  
يعيد بتأرب قليل حمز لا يسكره صلاته ابدامة ما يورث بقاءه في  
بطنه وقول الترمذي ما تدخل الجسم من طهارة او تجاسة لغو انتهى  
وسقتضي التشبيه في قوله كما بظواهره ان من مشرب الجوف لغو  
او لظنه غير او قد رجليه تقاييه ولم يفعل وصلي ان صلاته باطل

كمن لا يبس النجاسة بظاهره غير متعبد ثم علم بها قبل دخوله في الصلاة  
 وصلي بها متعبد افاق صلاته باطله وبه يتبين ان ما ذكره الزركاني  
 عن الناصر المتفاني من ان من مشرب الخمر لا يتأقن او اكل الميتة  
 للصوم وانه اصلاته تحججه وعلى ذلك الناصر المتفاني بان الضرورة  
 عندنا معتبرة كما للسلسي ونحوه انتهى غير ظاهر واستدلاله  
 عاين كلام الناصر بقوله النجس فسادا ومصلحا بنجاسة  
 متعبد في موضع من جسده لم يدع اليه ضرورة انتهى  
 لا يدركه لاحتماله انه ترك تقايبه مع العدة عليه فتأمل  
 فان قلنا كلامهم في باب التترتب يقتضي انه لا يجب على  
تتارب الخمر تقايبه فاحلوا انه لا يجب تقايبه  
 لذاته واما في الصلاة فيجب كإزالة النجاسة وعن مكانه وهو  
 ما غلبه اعضاؤه او محل قياضه وسجوده وجلسه واما  
 ما لا يغلبه اعضاؤه فلا يضره وجبته فلا يضره ما كان امامه  
 او على يمينه او على شماله او بين ركبتيه او خلف عنقه او  
 فدام اصابعه او سجد ذي صدره او بطنه من ثوب اسفل  
 منه نجاسة وكذلك لو كان يومي بالسجود لم يلزمه نجاسة فان  
 صلاته تحججه فان قلنا سأقي انه يجب على المرمي  
حصر عمامته في ايامه للسجود في الفرق فاحلوا  
 ان ازالة النجاسة بشرط تختلف فيه قلنا توسع فيه واما  
 السجود فهو ركعت متعطف عليه وذكر البرذلي  
 ان من صلي بحجب من لثوبه نجاسة فان جلس عليه او جده  
 ولو ببعض اعضائه بطلت صلاته والا فلا انتهى وقوله  
 والا فلا يصدق بما اذا سقط بعض الثوب النجس عليه بحيث  
 بعد حائله لانه منسوب وبحول لا يسهل ويدل عليه ما ذكره  
 في مسيلة الدابة الحاملة للنجاسة اذا ربط فيها حبل ورجله  
 المتصلة في عضومت اعضائه كانت صلاته تحججه وان كان غير  
 حي كسقيفة فصلاته باطلة والفرق ان الدابة لها فقل تشب  
 لها ما تحمله بخلاف السقيفة واما ان لم يربطه بعضومت اعضا  
 يد كانت تحت قدمه فانه لا يضر مطلقا واذا اتملق الصبي  
 بابه وهو في الصلاة فان غلب علي ظمته طهارة ثوبه فلا  
 شيء عليه وان يتفق النجاسة خري فيه ما سبق عن البرذلي  
 فان الزركاني وقد وقع البحث بين بعض الفضلاء  
سأرضة في مسيلة ومني ان بعضهم دخل المسجد  
موضع نعله امام قبلته واحرم في الصلاة فلان نعله على آخر  
وقال لا تضع النعل في القبلة فانه مكروه ولا يجوز فيه

بالحل

فاجابه الاخري بان قوله **القولها** لا بأس بالصلاة وبين يديه جدار  
او سر حاصد فقال **استدل** لا بأس به غير محل النزاع  
لان مسئلة الكتاب بعد الوقوع وكلاهما في الابتداء وايضا قولها  
لا بأس به يعني ان تركها اولا وايضا فقد خرج احوالها ومن ان العتيق عليه  
الصلاة والسلام **قال** لا تفعل فذلك في قبلك ولا عن عيبك ولا عن يسارك  
بل من رجليك **او** **قال** فقال الآخر هذا باطل لان المستوشا بها قال هذا  
ان لم يكن النعل في وعاء الا فلا بأس به **وقال** العتيق ان كان النعس مستورا جاز  
ادخاله المسجد جعله قبلته **انتم** **ومثلهما** **انتم** في وعاء الوضوء استدل به  
المجيب بكلام العتيق لا ينقض اذ لا يلزم من جواز ادخاله المسجد جعله قبلته  
**انتم** **لا فرق** **حصر** ولو تحرك الطرف الآخر الذي هي به يحركه  
عليه المشهور كما لم يكن يكون في بعض حنفيه بخاتمة وهو يتحرك بحركة اليد  
وكا لا يستغنى بخطر بالمصلي وفي بعض ارضه بخاتمة ولا خصوصية بالحصر  
بل كل شيء فرضه المصلي وبطرفه بخاتمة لا يلا يبرها كذا **واختلف** في المراد  
بطرف الحصر قليل ما امتد خارجا عن ظهر محل المصلي وهو محل الكبر **وشو**  
المدونة **وشو** **اخرها** **فقال** المراد به الوجه المواجه للأرض ان كان موقفا  
المصلي ظاهر **بخاتمة** فرض عليها **او** **ظاهر** وهو محل باقهم وعليه مسئلة  
الهمزة وهي الملهة تكون **بخاتمة** باحد وجهيها ولم تقدر الي الوجه المواجه  
للوجه المصلي **فاختلف** فيها **الحجاب** **ابي** **مهمونة** **فقيه** **قاسي** **بالتي** **والبلان**  
**والصواب** **الهمزة** **وبو** **خاتمة** **محة** **صلاة** **من** **صلي** **علي** **شعر** **مبينة** **مستلجلا**  
**وفي** **خاتمة** **شخصا** **وطرف** **حصره** **يشمل** **طرفه** **الطولي** **والعرضي** **والسبي**  
**وهو** **كذا** **علي** **المذهب** **والطريق** **الاخر** **من** **اي** **جهة** **كان** **وطرف** **البل** **عطف** **عليه**  
**ثوب** **ولا** **اشكال** **فيه** **واما** **بالعطف** **علي** **طرف** **فان** **فيل** **علي** **هذا** **الثوب**  
**يكون** **الفتد** **يرى** **ان** **كان** **الثوب** **طرف** **حصره** **وهذا** **غير** **ظاهر** **فالجواب**  
**انه** **قد** **يرى** **علي** **هذا** **الوجه** **في** **طرف** **ملا** **بسي** **لا** **ثوب** **اي** **ولو** **كان** **ملا** **بسي** **المصلي**  
**طرف** **عامته** **لان** **كان** **ملا** **بسي** **طرف** **حصره** **واجاب**  
**الزرقاني** **بان** **لا** **افا** **تشرك** **في** **العطف** **دون** **المعني** **مسئلة** **اي** **مطلقة** **ذكر** **وقد**  
**ام** **لا** **كما** **صرح** **به** **المص** **في** **شرح** **المدونة** **وهو** **خير** **عن** **قوله** **ازالة** **والمراد** **سنة**  
**عمن** **او** **واجبة** **معطوف** **علي** **الخبر** **وجوب** **بشرط** **كما** **سأله** **في** **قوله**  
**بشرط** **لصلاة** **طهارته** **حدث** **وحديث** **والمراد** **بالواجب** **هنا** **ما** **تقوم** **فحة** **السادة**  
**عليه** **وبهذا** **احد** **اطلا** **قائل** **له** **في** **يشمل** **ازالة** **النجاسة** **عن** **ثياب** **مصل** **النفل** **من**  
**ثياب** **الصبي** **لا** **ما** **يثاب** **عليه** **فعله** **وبما** **فيل** **عليه** **تركه** **ان** **شور** **قد**  
**بوجود** **مطلق** **يزيلها** **او** **ثوب** **او** **مكان** **يستقل** **عليه** **ظاهر** **وهو** **في**  
**الوجوب** **فقط** **ومع** **بهم** **عدم** **الوجوب** **ان** **لم** **يكن** **ذا** **كرا** **ولا** **قادر**  
**وهو** **كذا** **الحكم** **السنة** **كالقول** **الاول** **قال** **ين** **موزوق** **فان** **قلت**  
**كيف** **يصور** **التكليف** **بالسنة** **او** **غيرها** **مع** **النسيان** **او** **المجز** **لرفع** **الفهم** **مع**  
**الاول**

الاول ولكونه مع الثاني من تكليف ما لا يطاق **قلت** تحقيق  
 القول في هذا السؤال يستدعي طولا والمستعمل به غير هذا العلم واقر  
 ما يقال هنا ان العبادة لما وقع فيها نزع خللا لا يطلب تركه اي من  
 الناس والعاجز لعدم محبة التكليف به فيستقيم ان يخفف الطلب فيه  
 بالنسبة كندارك اصلاحها مادام في الوقت وانما علم **ولا** بان شئ  
 او يحجز **اعا** وعند الذكر او الغدوة **الظهرين** اي الظهر والعصر فهومن  
 بامس التخليب وهو واقع في كلام العرب فيقولون الحق كالظهرين في  
 ابو بكر وعمر والمذكر كالعزيرين في الشمس والقمر والاسبق كالظهرين  
 في الظهر والعصر **للا** **صغرا** متعلقان بانه عادة والعشائين للغير  
 والصبح لطلوع الشمس **قال** الزرنا في وانظر مد محل  
 اعادة العشاء ما لم يصل الوقت بعد ما كان ظاهره لا وينبغي  
 الثاني لان اعادة الخلل الحاصل فيها وقد خالوا في المغرب انما تقاد  
 وعلي هذا فانظر هل يعاد الوقت لا وقد قال بعض شيوخنا يعاد  
 لان الخلل الكاين في العشاء يسري اليه ثم راي **قلت** في مختصر  
 البرزلي ما نصه مسئلة ان ذكر الظهر بعد ان صلى العشاء الاخرى  
 والوتر صلى الظهر واعاد المغرب والعشاء او شد الظهر لمعة **قال**  
 الشيخ زروق في شرح الارشاد والمكشور انهما تقاد **للا** **صغرا** **انتي**  
**كن** في اعادة الوقت قولان ولا فرق بين التخليب لان الاعادة في كلهما  
 مستحبة وانما علم علي القول بانها بدل من الظهر كما دجته ان كان  
 والا قبل تقاد ظهر الاولا تقاد اصلا قولان واسما على انما فرض يومها فلا  
 تقاد ظهرا قطعا وهذا دجته اولا والثاني هو ظاهر كلام المصنف  
 في شرح المدونة وهو ظاهر في نفسه بن ركيد معنى القول باعادة  
 الظهرين للمغرب ان يدرك الصلاة كلها قبله لا بعضها فيغوت الوقت  
 انتي **قال** المطالب وعلي قياسية يقال في العشاءين والصبح  
 انتي **قال** بعض الشارحين **قلت** وانظر علي المظهر  
 في الظهرين ما الحكم فاني لم اراه يقرضوا له انتي **قلت**  
 يوجد حكمه من قول **بن عرفة** ادراك ركعة من وقت الاعادة كادراك  
 انتي وانظر كلام الباجي هذا مع نقله بن عرفة عن بن رشد المتقدم  
 ولعلها قولان وحمل كلام الباجي على القول بان الاعادة **للا** **صغرا**  
 واسما على انها للمغرب فيوافق ما لا بين رشد خلا في الظاهر فان  
 قلت كلام بن رشد يحوز علي من تذكر النجاسة في الصلاة اي ان  
 من تذكر النجاسة في الصلاة لا يقطعها الا اذا بقي من الوقت ما  
 لم يقربها ما يسع فعلها كما فيه فان بقي منه شئ ما يسع مدها ركعة  
 فلا يكثر فلا يقطعها وكلام الباجي فيمن طلبت منه الاعادة لكونه صلى  
 بالنجاسة ناسيا او عاجزا والفرق ان الاول متلبس بالصلاة فهو

وفي اعادة الوتر فورا وانما علم  
 يعني التخليب لان الاعادة لا يجب عليها  
 مستحبة والله اعلم ومثل التي

استمد من الثاني قلت **لا شك** في بعد حمل كلام بن رشد على هذا  
 وورد ما ياتي عن الذخيرة ص ١٨٦ في مسيلة الذكر ينقطع حيث يدرك  
 دكة فخره قلت **واذا** صاق وقت الاعادة عن احدهما انقص  
 الوقت بالثاني كما يشع به كلام الباجي السابق انظر شرح شيخنا  
 وانما حصى الظهورين بالذكر تبعاً للمدونة ولان الفياض يقتضي ان يعاد  
 الى الغروب كما ان العسايب تغا دلالي طالع النجر و فرق بن يونس بينهما  
 بان الاعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب فاشتمت التقليل  
 كما لا يتفعل اذا اصغرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت  
 وكما حذر النفل الليل جازت الاعادة فيه انتهى فاعترض ذلك بان الاعادة  
 انما هي بنية الغرض لا التقليل وان كراهة التناقلة ليست خاصة بما بعد  
 الاصغار بل تكره التناقلة من بعد صلاة العصر وبانه يلزم ان لا تعاد الصلوة بعد  
 الاسفار مع ان الصحيح اعادتها للشمس وبانهم قالوا فحين ترك الترتيب  
 بين الحاضرين نسياناً وفيه قدم الحاضرة على الغائبة البسيطة انه يعيد  
 الظهور والعصر للغروب ويمكن ان يجاب عن هذه الايرادات بان تغاير لا شك  
 ان كراهة التناقلة بعد الاصغار استمد منها قبله بدليل جواز اطلاق علمي  
 الحاضرة وصحور التلاوة قبله وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت وان  
 كانت بنية الغرض الا انها لما كانت على جهة الاستحباب اشبهت التقليل  
 في الوقت الذي فيه الكراهة استمد ويعوق بين الظهورين والصبح بان جميع وقت  
 قد قبل انه وقت مختارهما وهو قول قوي في المذهب ويغرق بين الصلاة با  
 للحجاسة وبين ترك الترتيب بانه احد من ازالة الحجاسة بدليل تقدم  
 بغير الغائبة ولو ادى الى خروج وقت الحاضرة بخلاف الحجاسة فانه  
 اذا صاق الوقت عن غسلها صلي بها ولان البيروني انما ساقته  
 معفو عنه ولان فيها قولان بالسنة والاستحباب وليس ذلك في الترتيب  
 وقوله خلاف **هذا** حذر مستند بخلافه في ذلك  
 خلاف في التشهير واعلم ان الخطاب ذكر ان الذي يظهر من دسوس اهل الزعم  
 ان الخلاف لعظمي اي انه اختلف في التغيير مع حكم ازالة الحجاسة فيعلم  
 عنه بالوجوب وبعضهم عتب عنه بالسنية ولا اختلا ف بينهما القولان متفقان على ان من صلي بها  
 ذكرنا فادرا اعاد ابداء ومن صلي بها فامياً واعادوا اعاد في الوقت  
 وعلى تأييد من صلي بها عامداً فادرا انتهى بالمعنى وفيه نظر لانه يساق  
 في قول المص لا غير فيخلق الماسح لاما معه ويتيمم انه مقيم على الوقت  
 بالوجوب واما على القول **بالسنة** فيحسن ان يقولوا وايضا لا  
 عادة ابداء القول **بالوجوب** واجبة وعلى القول **بالسنة** سنة  
 كما يفيد كلام الفاكهاني والاعتناء في كون الاعادة ابداء وهي مستحبة كما  
 ياتي في قول **ويعطى ابل** وفي الاعادة قولان وايضا لا يتم  
 على القول **بالسنة** لاستحبابه بالسنة ونها ونه بها لا لتكر السنة  
 وعلى القول



وعلى القول بالوجوب لترك الواجب وايضا القائل بالوجوب يرد دليل  
القائل بالسنية والقائل بالسنية يرد دليل القائل بالوجوب وقول  
الزرقاني ان فائدة الخلا في تظهور من جهة التأنيث وعدمه فعلى القول  
بالوجوب هو ان وعلى القول بالسنية لا يتم عليه غير ظاهر لانه ضاع  
في المعونة ياتي على كلا القولين كما سبق **والقول الثاني** ان النجاسة غير  
المنعوق عنها **في صلاة** فرض او نقل **مبطل** لها لا يتعد جزءا منها  
متجلا للنجاسة وهو مستبعدا اذا لم تكن النجاسة بحالة لم ينفصل والا  
فلا بطلان **في ركوعها** فتشوبه او بدنه او مكانه **فيها** اي الصلاة فيقطع  
ولو ما موما ويستلحق الاسم وهل يشترط في الذكر ان يكون حالة التمس  
وهو ما عليه بعض فقهاء القبروان اولا وهو الذي اختاره ابن عرفة وهو  
المشهور وينبغي على ذلك لو دفع من سجوده وقراءة سجدة واحدة بموضع  
السجود او استطاعه عما منه فزادها نجاسة بعد سقوطها فمعدن  
عرفة يقطع وعند بعض الغزويين يتأدي ويعيد في الوقت والقطع في  
كل من المسبقتين مستر وطسعة وقت للركعة واحدة وهو ان يبقى منه  
بعد ازالتها ما يسع ركعة فاكسر قاله في الركعة تلك الخطابة ولا شك  
ان المراد بالوقت هنا الضروري انتهى وتقفه بعض المستور بان  
الجاري على المذهب انه المختار للقول في الرغاف اذا لم يرج انقطاع الوم  
قبل خروج المختار وصلي على حالته ويكون عاجزا فاذا لم يستد بها بالها  
سة اذا كان حذو الوقت فاولي ان يتأدي فيها كذلك بمنزلة  
من ذكرها بعد الصلاة ام لا وعلى الاول فيعيد الظهرين للاصوام  
والعشاين للمحجر والصحيح للطلوع على ما سبق بين هاهن ولا يختلفون  
في التأدي مع ضيعة لان الحافظة على الوقت اولى من الحافظة على  
الزمنها وعليه لو ادما وحشي فوات الجمعة او الجمعة او العيدين  
لتأدي لعدم تضا هذه الصلوة وفي الجمعة نظر اذا قلنا انها بدل  
وتزد وسند في كونه يتعلمها ولا ثم ربح سد القطع ومثل العبد  
في التأدي الكسوف ولا يستعفا واقضي قوله كذا كرها فيها ان يجد  
الذكر مبطل فعلى هذا لو ذكرها غيرها فهم بالقطع ثم نسي فتأدي بطلان  
وكذا انض عليه بن حبيب قال في التوفيق وهو الجاري على مذهب  
الحدوتة واختاره ابن العربي عدم البطلان كذا في بن غاري وعز بن  
موروق البطلان لابن حبيب عن رواية مطرف وابن الكاشغر  
وعز بن الحجة لابن القاسم فذكر ما يفيد ان المعتمد ما قاله بن القاسم  
تفسيره ان الاول اشتغل قوله وسقوطها في صلاة مبطل بان ظا  
هوه يثبت ما اذا سقطت عليه في محل ولم تستقر بان وقت  
على كفة ولم تثبت على ذلك **المحل** فان المصلي حينئذ غير متعذر  
للصلاة بالنجاسة بل هو مملوك فهو كالعاجز عن الازالة واجاب

ص  
مناخرج

بعض شيئا بان هذا النوع مبني على الشرايط الطهارة مطلقا ونقله عن بعض  
 مشايخنا **قال** الزكاة وفيه بحث فان الشافعية يقولون  
 بوجوب الطهارة من النجاسة من غير شرط الذكوة والقعدة وقالوا بعدم  
 بطلان الصلاة يستوفطها على الوجه المذكور الشافعي كلامهم مروي  
 يفيد ان الواجب عدم البطلان في كل من السقوط والذكر فراجع ان شيئا  
**لا** ان ذكرها **فيلها** ثم نسيها حتى خرج منها فلا اثر له ولغيره في الوقت  
 وظاهره ولو تكرره الذكر والنسيان كمن ذكر سجدة في الصلاة  
 فغطمها وذهب لنفسها فمضى وصلى بها ثانيا فهو احد قولين  
 ذكرها مستد واستظهره المطالب كمن صلى بها ساجدا ابتدا وجب  
 يكون مخالفا لما في في قول المصنف وبني بنية انسي مطلقا **وقالت**  
 النجاسة **اسفل** تحتها بالارض لاني الغل نفسه لم يطل ان  
 هذه لا يفتقر فيها الا اسفل من غيره **فانها** في الغل وهو في الصلاة  
 لم يطل واعاد ضمير التانيث على الغل لانها موشة وسواها فكله بجرته  
 امر لا مانع في رجله بحيث بعد حاملها فانها تطل صلاته  
 ولما يدان يقول اذا كانت تحت الغل فهي بمثابة ما تحت الحصى  
 فلا يبي ان شرط خلع الغل ويمكن ان يقال اذا كانت اسفل الغل  
 رها تعلق شيئا منها به فطلب بلخله لذلك لكن هذا ينبغي بما اذا كانت  
 النجاسة يتحقق عدم تعلقها بالاحسن ان يقال لما كانت  
 الغل شد به الاستصاف فطلب خلعها فلو تكن كالرجل ولا كالحصو  
 والله اعلم والمطلوب **واجب** اذا كان عدسه بوجوب حملها  
 في الصلاة فان لم يوجب كمن حملها في اوامها قايما فانه غير  
 واجب عليه وفيه من كلامه انها لو كانت في اسفل قدمه لم يطل  
 وهو كذلك وكذا لو كانت في اعلاه ولو نزعها دون تحريك  
**خلاف** لما زعي **قال** في الغل على الصلاة **والله**  
 نكاته على من يسي ويحرفه واجتره كمن امسك ركاد الركاب  
 وامسك الانا لا كل وتهمية ما يجعله الانسان في قدميه من غل  
 وغيره **انتم** ولما بين حكم ازالة النجاسة وما يطلب ان لها  
 عنه شروع في ذكر معقولاتها **وجلت** ما ذكر من ذلك عشر وثلاثين  
 ولما كانت القاعدة ان كل ما سورد بفعله او تركه يشق على العباد ما لم  
 وكانت المساق عليها كاذاب احد الطهارتين لنفسه او معقولاته وسيل كورد  
 الا في الشئ ومتورده بينهما يختلف في الحاقها بايديها والاولى معقولاتها اجاعا لان  
 التنية اجاعا ومن الخلاف في الاخرة يخرج الخلاف في فروع هذا العقد  
 بين المصنف كلامه عليها وبدا بدكر مفصل الشخص ثم ما يصيبه من ذ  
 حيوان غيره من نوعه كبول الرضيع ثم من غير نوعه كدم البقرة  
 و فرس الفاري ثم من غير الحيوان كطين المطر ف**قال** **وسمي**

ف

جسد

بناءه للمفعول **للمعلم** بناه له وهو المتأخر والعفو عدم الملاحظة **عما**  
**بمسبب** الافتكاك عنه بعد وجود سببه وهو في قوة الاستثنا من قوله  
 عن ثوب مصل وبدنه وكأنه قال **قال** إلا ما عني عنه **كحدث مستل**  
 يحتمل التثني من كل مع كسر الكاف **عما** أنه نعت لحدث **والمحتمل**  
 فتحرا **عما** إضافة الحدث إليه أي يحدث شخص مستلج والأول أظهر  
 والمراد بالحدث **المحتمل** أي سائر الأحداث وأما لم يقل أحداث  
 ليلا يتوهم أن العفو مقصور على حصول جمع منها وليس كذلك  
 وتسميته حدثا مع كونه مستلجا مجاز فقري إذ حقيقته الخارج  
 المعتاد في الصحة والظاهر أن المراد بالمستلج ما فسد دونه  
 في باب السهو وهو أن يسهو في كل يوم مرة أو أكثر لمصلحة الاحتراز  
 وهذا العفو بالنسبة للثوب **والبدن** وأما بالنسبة لنقص الوضوء  
 وعدمه فسيأتي في قوله **سلس** فارق أكثر والمعنى **قد**  
 أن العفو خاص بصاحبه فلا يجوز لأحد أن يصير ثوب صاحبه  
 إلا إذا يقن طهارته وصحة صلاته ما سومه كوثبها بصلاته  
 وصلاحته وهل يستحب تبدلها كما قال **الأيبي** في أوله وهو  
 الحارثي **عما** قوله **سجلون** لأن غسل فرجه أهون وإذا برئ  
 صاحب السلس فلا عفو عما كان أصابه علي ما نقله بن عرفة  
 عن شيخه بن جماعة في الكلام **عما** طين المطر **وعني عن بلد**  
**بأسور** بالباء الموحدة **العجي** وجه المقعدة وتورمها من داخل  
 وخروج النائل منها وبالنون انفتاح عروقها وجربان مادتها النترقي  
 والنائل جمع **قال** وهو خروج راس العرق **قال** له أبو الحسن  
 الصغير **كفن** في كلامهم ما يفيد أن انفتاح العروق وجربان  
 المادة مفعول عنه مطلقا كما نثر دمل لم ينك فلا يصح أن يرده المص  
 بقوله **أن** كثر الرد وقيل بالباء المقعدة وبالكون لأن في اللفظ  
 سئل لا سفل **والأيبي** لا **عما** **سدة** للبواسير  
 يا كل كل يوم سدة ثلاثة أيام خسيفة واهم من جرب والكراث مع  
 نصف درهم من الراوند **بالعمل** فهو جرب لسقوطها بنفسها  
 أو شرب مثقال من الحزن ببل لمة **الكراث** كل يوم **عما** الرقيق  
 جرب **في يد** **أن** **كسر الرق** **أو ثوب** أو جسد كثر الرد **لا**  
 كما صرح به بن راشد وابن عبد السلام وابن الأمام والفرق بين  
 اليد وغيرها ظاهر لأن الثوب ما يشق غسله خصوصا في  
 زمن الشتاء ومثله الجسد ولا كذلك اليد وحديثه **فوق**  
 البساطة ثوب معطوف **عما** بدنه شارك له في بشرطه **عني** العفو عنه  
 إذا كثر الرد غير ظاهر ولو أراه المص لاحترط عنه وظاهر كلامه

أن يحصل في كل يوم مرة  
 أو أكثر

فوق

سرا اضطر للرد ام لا وهو كذلك **والظاهر ان النجاسة للحالصة الخارج**  
 الدم كالحالصة من الباسور باليد الموحلة فيعفى عنه في الدين كغيره **و**  
 يعفى عن **ثوب** يعطون على حدث والحسد كالثوب **مرسلة**  
 ولدها تسوا ارضها ارضاع ام لا او غيره واحتاجت لذلك اولم يقبل الولد  
 غيرها كما في التوضيح والظاهر ان الذي يحمل الرضيع وليس بظري  
 كما لظني في العفو عن الاحتياج او عدم قبول الرضيع غيرها فلا يعفى  
 عما اصاب المتبرعة منه ما حدث قبل الولد غيرها وهذا على ما في التوضيح  
 واما على الخاف الظهور الكفاف والقصاص على ما يفيد كلامه الاول في  
 المستدالي فلا يستبرئ في العفو الحاجة ولا كون الولد يعلم بفعل غيرها  
 فيعفى عما اصاب المتطوعة من ظري او حامله ثم ان مقتضى كلام الزركاني  
 اعتناء ما للمستدالي ومقتضى كلام الحطاب عدم اعتناءه وحاصل ما  
 قاله المستدالي انها ولي بالعموم الكفاف والجزا لانها ام بالرضاع  
 والكفاف ونحوه يعفى يعفى عما اصابها ولو لم يكن كل محتاج لصنعة  
 والعفو على ما ذكره في التوضيح مخصوص بما يصيرها مدة الرضاع  
 فلا يعفى عما يحصل بعد الحولين والشرطين ولا بما يصيب في الشئ  
 ذلك بعد الاستئذان واما على ما ذكره المستدالي فالظاهر انه يعفو  
 ذلك ايضا **فهم** بان تبدل وسمها في دوا البول عنهار  
 يجعل حرق للصوفي ينج من وصول بوله اليها وتنجسها عنارها  
 البول **او** جعل مكان له يختصه مثلا ولوراته بعد ذلك لا تومر  
 بنسبها الا ان كان نقا حش خلا فالحق **قال** ان العفو فيها  
 شككت في اصابتها له فلا تطلب بتمسكه بخلاف غيرها واما  
 ما تحققت اصابته النجاسة له فلا بد من غسله وعباءة اهل  
 المذهب تفيد ان هذا في البول **وصرح** بن الامام بعدم العفو عن  
 القايط **قال** ولم ار من يفرص له من اصحابنا ان يترهب  
 لكن عبادة غيره لان ثوب الموضع لا يخلو من اصابته بول  
 او غيره **وهل** يتجرب صفة لمصلحة وقول بعض السراخ هو  
 حال من المصاف اليه ككولة كخز المضاف **والحال** اني من المضاف  
 اليه اذا كان جزا من المضاف ويكرهه كما هنا فيه نظرا لان من كونه  
 كونه ان يصح حذفه ويستغنى عنه بالمضاف اليه بخلاف ان يقع  
 منه ابراهيم حنيفا لانه لو حذف ملة فهم معناها اذ لا معنى لاتباع  
 ابراهيم الا لاتباع ملة ولو حذف المضاف هناك فهم المعنى اذ العفو  
 عن المذنب لا يفهم منه خصوص الدعوى لاحتمال الزيادة خصوص  
 الدين او عموم الثوب والدين والقابل للنجاسة فهم ان المراد بكونه  
 كالجو منه ان يكون متصلا به والثوب كذلك **لانه** متصل  
 بها وقد علمت فساده **و** **ثوب** لها ولعن الحق بها **ع**

العترة **سورة المائدة** ولا يجب عليهم ذلك ولو قدر واعلم خلافا لبعض  
 ولم يقر لو ذلك في صاحب السلسل والدمل وشبههما لا يتصل بسبب عذر  
 فلا يمكن التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تجديد  
 الثوب بخلافها ولم يوجبوا الاستعداد للثوب لانه امر يتكرر فانه حاله  
 حال المستنج وختمه امر ازالة النجاسة **وعني عن** **دون** مساحاة **فرد**  
 بفلي ولا عبرة بالملكية فقد يكون دونه في المساحاة وهو قدّمه او اكثر في  
 الكسبة كقطة تحببة والمراد بالبطي الدارة التي تكون بباطن ذراع البغل  
 تحت دليته بعين مشعر او سكة قد سميت للمساكن قبل الاسلام ليس  
 راس البغل والظاهر ان كلا متقارب **من دم مطلقا** من حيث  
 او نفا من من حي او ميتة او خنزير من الجسد او خارجة في ثوبه  
 او ثوب غيره او بدنه في الصلاة او خارجا لكن يستحب له غسله  
 ان رآه قبل الدخول فيها كما في المدونة **ونقل** **دم** في ثوبه  
 وبشره له دخوله فيها وبها وبشيء ان يكون مثله في ذلك القوي والصلب  
 والراجح ان العين والارض ذلك سواء كان من عليهن مرزوق  
 خلافا لما نقله الخطاب عن الباقي واقتصر عليه من ان المراد بذلك  
 عين الدم دون اثره وان ما فوق الدرهم من اثره ييسر والعفو  
 بالنسبة للصلاة ولدخول المسجد والملك فيه لا النسبة للطعام  
 لانه يتجسد كما سبق وفهم من كلامه انه لا يعفي عن الدرهم وهو خلافا  
 ما اقتصر عليه في الارشاد من العفو عن الدرهم ولا يغيره كلام من مرزوق  
 والخاص انه اختلف في الدرهم هنا وفي الرعا فقل انه من حيث اليسير فيها  
 فيعفي عنه وقيل من حيث الكثير فلا يعفي عنه وبها اما مستويان او الراجح  
 القول **بالمعفو** وحسين فقوله بعضهم لا منافاة بين جعله  
 الدرهم هنا كثيرا وفي الرعا فيسبب الان الجدل هناك محل ضرورة يوسع  
 فيه الترق يحتاج الى قولك لو اختلف في التخصيص بينهما وهو غير مردود  
 وقوله **الثاني** ان ما درج عليه المص اما مستفاد عليه او على الراجح  
 فيه نظرها قد علمت واذا اشك في قدر ما اصابه من الدم هل هو  
 دون درهم او اكثر فالراجح عدم العفو واولي اذا اشك هل هو درهم او  
 اكثر واذا كان الدم في اكثر من موضع وكان بحيث لو جمع يحصل بطنه  
 ما لا يعفي عنه فانه لا يعفي عنه وقوله مطلقا مصدر ميمي منصوب  
 على المعنوية المطلقة لا على الحال لان دم بشره وجب التحال من  
 العكرة من غير مسوح ضيق اي اطلق مطلقا اي اطلق لانه اطلاق  
 دون تعبير **وعني عن** **دون** درهم **من قبح** **وصد** **يد** **والقوي** **ملة**  
 لا يجزا لها دم وسواك انت غليظة او رقيقة والصدبر مدة رقيقة  
 مخلوطة بالدم ونفس عليها وان كان اصلها دما لا فيها اقد روي  
 يتوهم عدم العفو عنها وتخصيصه الثلاثة بالذكر مشعر بعدم العفو

عن قليل غيرهما من يولد او غايط او مذي وهو المشهور ثم الحق  
بعضهم بالمعقولات ما يقرب على الظن من يولد الطرقات اذا لم يتبين  
فلا يجزئ غسله من قرب او خلق او جسد مثل ان تزل من ارجل  
السنبل وهي مبلولة فيصيرها من تراب الطويق ما يقرب على الظن  
بمخالطة البول له اذ لا يمكن التخذ منه ولان اصله الطهارة وانما  
اختص المعقولات بالدم وما معه لان الانسان لا يتخلوا عنها ولا احتراز  
عن يسيرها عسر بخلاف غيرها من الحياسات تنهي ~~هـ~~  
هذا في غير اثر الدمل الذي لم ينك فانه يعنى عنه ولو زاد على درهم كما هو  
ظاهر كلام المص الا في وهو خوف ~~ل~~ الباجي واما اثر الدمل  
فان ما فوق الدرهم منه من حيض اليسير **وعني عن بول فرس**  
قليل او كثير **فان** اصاب بول به لعمد من يجده لا يسك فرسه  
**بارض حوب** ولا مفهوم لهذه القيود بل كل من يلا بسى الدواب  
لحاجته ليعني عما اصابه من فضيلتها ويدل له ما ذكر في القضاة ~~هـ~~  
والكنا في ثم انه حيث وجدت القيود المذكورة في كلام المص لا يعتبر  
الاجتهاد واما حيث قلنا بالعمولين يلا بسى الدواب على وجه  
الحاجة فانه يعتبر حينئذ الا حيث اذ كان موضع كذا ينبغي **وعني**  
**عراثر ذباب** صغير لا يمكن التحفظ منه لا يصير كبقائه ورائه  
والزئير والنمل ولا صغير يمكن التحفظ منه كالمل لان سقوطه  
على الارض فادر فلا يعنى عن اثره **من عترة** حل عليها ثم علي  
التوب او الجسد وعن اثره من يولد **الاول** لانه اخفى **وقال**  
الخطاب لا مفهوم بالتفديد بالعدرة وكان قصد التنبيه على  
انه اذا عني عن العذرة مع امكان ظهور ما اصاب منها فقوله  
ما لا يظهر اثره كالبول او ما يخاسه تحققة كما لدم والقيح  
اما مثلهما او اولى ووقع في عبارة بعض التفسير بالنجاسة  
وهو ظاهر ان **هـ** وبهذا يستدفع قول **البساطي** لان ~~هـ~~  
**التخصيص** العذرة معني مع ودوك الاثر في الرواية عنها وعن البول  
**انتهى** وسواك في موضع يكثر فيه **الذباب** ام لا وما نسب للتوب  
من تفديد ذلك بالموضع الذي يكثر فيه **الذباب** ليس واقعا في محله  
لان الذي في التوضيح انها هو في مسالك **الحق** والنمل  
يقيمها سبي من ارواث الدواب فقال في سجنون انه قنده ما  
لواضع التي يكثر فيها **الدواب** والمراد بانتهى ارجله وفيه واما  
ان وقع بجملته في **خوبول** فانه لا يعنى عما اصاب منه حيث  
راد على ارجله وفيه واذا **حصل** تخفق حصول اثر النجاسة  
في التوب وكونه مسئلة هل ذلك من ذباب او من خبونات ودان  
فالظاهر عدم العمو وهذا العمو خاص بالصلاة واما الطعام فلا



**فلا** ورد في حديث الذباب ان في احد جناحيه داء وفي الاخر  
 شفا فلا ذوق في انا احكم فليخس كذا قال في المواهب الفنية قال شيخ  
 شوخرا لم ينع في شئ من الطرق تعيين الجناح تعيين الجناح الذي فيه الشفا  
 من غيره وكذا ذكر بعض العلماء انه تأمله فوجده يتغير جناحه الا ليس فوق  
 ان الايمن هو الذي فيه الشفا واحتج ابو يعلى عن ابن عمر ورواه عن  
 الذباب ان يعرف يوما والذباب كذا في النار والاشجار وسنده لا بأس  
 به قال الحافظ كونه في النار ليس لتقذيره بل لمعذب به اهلها  
 وليولد من العقوبة خلقه ومن عجايب امره ان رجس على الغنم الاسود  
 ابيض وبالعكس واكثر ما يكون في أماكن العقوبة ويبعد خلقه منها  
 ثم يتولد وهو اكثر الطيور سخافة وربما بقي عامة النهار على الاثر ويجري  
 ان بعض الخفا سأل المتأخرين لاي علة خلق الذباب فقالوا له للملك  
 وكانت آفة عليه ذبابة قال المتأخرين سألني ولم تكن عندي جواب فاستبقت  
 ذلك من الهيبة الحاصلة **وعني عن** الشردم **سنة** **جامة** نسره  
 المتأخرين بين الشرط من وفيه قصور اذ ما قاربها كذلك وحكم الفساده  
 كذلك قاله في المدونة **سنة** عنه الدم وهذا اذا كان الاكثر اكثر من  
 درهم والا فلا يقتضي في العفو المسحوب لاسيما وجله مسح صفة لموضع  
 او محلها الضرب على الحمار منه لانه اضعف **في** **البر** وفتح الرا وكسرها  
 وضربها من باب نغ ونقب وفتح وفيه في الفرس لا غير **فصل**  
 وجوبا مع الذكر والمؤنرة او سنة على الخلاق السابق **ولا** بان صلي  
 من غير غسل **اما في الوقت** قاله في المؤنرة **واول** ما فيها  
 عند ابن زيد وابن يونس **بالنسيان** وان العاصم يعيد ابد  
**عند** **ابن عمران** **بالاطلاق** فلا ياكلن وعاصم اوهو المذهب  
 واستشكل اعادة العاصم في الوقت بانه ان كان دون درهم فلا اعادة عليه ولا  
 على الناس وان كان مؤنرة فالامادة في العدا ابد واحصا **بأن** مادته  
 فيما زاد على درهم في الوقت مرادة للخلاف في ازالة نجاسة او في الاما كان  
 اصل ذلك معفو عنه للصنوعة معوج فيه بعد البر وفتح في الاول  
 ان صلي بالنجاسة عاصم اقا ولا يعيد ابد او في الثاني **فصل** اعادة صا  
 حب التمسك ولو سلس دم اذا صلي بها هو به عاصم ابد انقطاعه  
 وكذا اعادة من يتلوه طين مطر عاصم اذا انقطع المطر **وعني عن**  
**بطين** **سطر** وما به وما الرثي وفضلة النيل المستنقع بكتير  
 الفان في الطرقات قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك  
 والطرق يعبى الزوب والحق والشر والجسد وفيه الذرة وسائر  
 النجاسة وما زالت الطرقات وهذا فيها وكان المصاحبة بخوضه ويصلون  
 ولا يمشون وفيه بعضهم تبع للباساطه لو اخرج الكا على معر كان اولى  
 ليشمل اما المستنقع في السكك وخوه لاحاجة اليه لان تارة المعاد خال

لا تقبل

الكاف على المساق مع ارادته المضاف اليه فالكاف في الحقيقة داخل على مطر ولا فرق  
 بين اول مطرة وغيرها ولا بين ما اصاب حين نزول المطر وبدا انقطعه  
**وان اختلطت المدونة** اي وغيرها من سائر النجاسة وانها خصب  
 المدونة بالذكور لان الامتد في جانب العقول يعلم منه غيره بالاولى  
**بالعيب من الطين** ويستعمل في ترتيب ما اذا اتلف ذلك اوله  
 ونسوا طرات المدونة على الطين او هو عليها خلا فالبعوض في تحصيل  
 العمود الثانية لكن يجب غسل القوب وكسوه من طين المطر اذا رجع  
 المطر وجف الطين كوضع الحياطة بعد البرد وصاحب السلس اذا  
 برولان الفسل حينئذ سرة واحدة وقول بن الطائر ويجب بعد ثلاثة  
 ايام من نزوله غير مرضي بخلاف ما الرشد ويستشق الطوائف مما لا تنك  
 عنه الطريق عالميا فالعقود ما يصيب منه داما **لان غلبت** بان كانت  
 النجاسة اكثر جرمها من الطين فلا يعنى حينئذ عما يصيب منه  
**وظاهرها** اي المدونة **المتنوع** مع غلبتها ايضا وهو متغيرها اذا  
 استوي وجرحها في الطرينين او في الطوق واما لو كانت احدي  
 الطرينين احدى نجاسة من الاخرى فانه لا يفي على اصابه من الا  
 كثر نجاسة ثم ان قوله وظاهرها العقول ضعيف **ولا يخفى ان**  
**اصاب عينيها** النجاسة غير المختلطة نوب او غيره واخره  
 عن قوله وظاهرها العقول لا يتوهم عوده لها وانما لم يذكر الصم  
 او اصاب عينيها بالماطرة مع كونه احضر ليل يتوهم عطشه على  
**اختلطت** **فان** ذكر بن طاجي في شرح الرسالة  
 والمدونة في الكلام على دم البراغيت ان ثمانية اشيا تتحل على الطهارة  
 وهي طين الخمر وابواب الدور وجمل السبر والذباب يقع على النجاسة  
 ونظر سفوف الحمام وميزاب السطوح وذيل المرأة وما شابه  
 المشترك انتهى ونظيرها بعض فقهاء  
 طين الشوارع والامطر يتغيرها **حبل لير** وبها الوالد او ذيل نسا  
 وشيخ متروك وميزاب السطوح **وما** عساه يقطر بالديا سران لسا  
 كذا الذباب اذا ساق في **قذر** **وظاهره** وفوق القوب قد جلس  
**وعني** عن متعلق **ذيل مران** اذا كان الزويل يا بسا والا فلا يعنى عنه وظاهر  
 كلمة يشمل الحرة والامة وكلام بن عبد السلام يشعر بان في الحرة  
 لان المستور المذكور غير مطلوب في الامة لكن اطلاقهم قيد خلاف  
 ذلك ولعل وجهه في الامة انها لما كانت لا تمنع من المشترك على الوجه  
 المذكور فتعمل له اشراجايز فاذا قصدت به الاسترعى عنه **محتاج**  
 ذراعا يزرع البير وهو مشهور ان من عند ممسه الارض وبعد اذا كانت  
 تحتاج في الزاوي ذلك والا فلا يزد عما تحتاج اليه فيه **المستور**  
 لا يقصد الحيلة والزينة فيحرم كالرجل ولا عقو حينئذ ومن كلامه

لا يفرق على وجهه  
 مشا  
 ان علما

ان هذا في امرأة ليس من عادتها ليس الخن والمجرب وخنوبها بان كانت  
من نساء الجدد والان لا عنو وكذا اللغو عن متعلق **رجل** وسوان ذلك  
الواحدة والاشتان **بنت يهران** كل من الذيل والرجل المبلولة  
وهو ما حال او صفة واستاده للرجل حقيقة والمزيد مجازا **بختيس**  
مخفف النجا منه رعت الرجل بالحضرة او بعد ملة على تاويل بن المبار  
واقتصر عليه بن يونس وجماعة ويختس لفتح الجيم عين النجاسة  
وبكرها المختس **يبس** لا رطبه فان لم يجك غسله الا ان يكون  
معوق حين كالطين وظاهر حديث ام سلمة لام ولد عبد الله بن  
عمرو حين قال **الست** لها في امرأة اطيال ذيل وامشع في الحان الذود  
فقال **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم بظهره ما بعده  
عدم الغرق بين يابس الخس ورطبه لكن حملته ما لك على الشيب  
البابس فلا سعد لعنه والعشيب لفتح الحان والستين وجماعة الخاف  
وسكون الستين الرجل وقوله يابس بفتح الباء مصدر كما في قوله  
نفا لي طوبى في البحر يابس لكن بمعنى اسم الفاعل وكسرهما مفتونا صفة  
شبهية وغير مفتون فعل ماض وقوله **يطهران** ابرحما لا  
حقيقة والان فلا معنى للمفتوح **يهران** عليه **بجده** من ارض طاهرة  
بابسة كما في الرواية وعباد بن عتبة كاعلم اعم منها اذا اشتمل الارض  
وبغيرها لكن لا بد من كونه طاهرة فان قلت اذا كانت الذيل يابسا والخس  
كذلك فلا يمتنع به شيء منها حتى يطهره ما بعده فالجواب  
ان عباد الخس ما يتعلق به وهو غير معوق عنه في غير هذا من وهذا  
**قال** بن القاسم من تصق ثوبه بجدار سوط ان كان  
يشبه الماء غسله وان كان يشبه العباد رسته انتم **ابن** فجه وقوله  
يطهران الخ مستأنف استئنافا بيانيا وهو كالعلة لما قبله كان قابلا  
**قال** لا يرثي يعني عليها **قال** لا منها يطهران الخ وليس  
حالا خلا فالمن ومع ذلك **وعني** عن مصاب **حق** **وفعل** احتملا  
او افتردا ولا معنوم لهما بل ساير ما يعني به كذلك **من روت**  
هو جميع غير بن آدم **د** **واب** من روت وفوس وجار **وبولها**  
في اكثر النسخ بالروا وعليها فاقراد الضم في قوله لا غيره مع عدم  
المنطق بالوشك الا ان يوروا المذكور وفي بعضها باو وهي اولي  
وقوله **من روت** وروا وبولها ولو كانت رطبة **ان** **ذلك** بقراب  
او حرق او غيرهما وان كان الا فعل الترتاب لقوله **على** العلة  
والسهم اذا وطئ احدكم بفسلها لا ذبي فان التراب له طهور ورواه  
داود ولا يور من الماء في التيم وتشرط ذلك كما قلناه في الذخيرة  
عن الطوازي ان لا يبيح بعده سقي بخرجه المسح ولا يشترط زوال الرج كالاستنار  
فيها واذا عني عما ذكر في الخن والنمل وقلنا يجوز العلة فيها فيجوز ادخالها

بكتسر

المسجد والمشي بها فيه من باب اري قال **بن الامام** وهو ظاهر الا ان  
يكون المسجد محصورا فان ذلك يقتضيه وينسب حصره فبعض المشي فيها  
فيه وهو ظاهر ايضا قال **الخطاط** والنظار ان المصلحة  
للمحجب وما ذكره بن الامام من جواز ادخالها المسجد والمشي فيها  
فيه **غالب** قوله **المولف** في المواقف وسكت بتخصيص المشي في  
حصره ولو منعوا عنه وهو ظاهر كلام **الفتاوى** لك في المواقف ما بينه  
انه في غير الممنوع عنه وحينه فلا اشكال **وقال** **بن مرزوق**  
ظاهر كلام المص ان المعنى في الحق والنقل بعد ذلك عام في الصلاة وغيرها  
حتى لو لا في اثر ذلك بقرابيلولا او غيره مما صرح به وهو المدونة كمن  
قدمت كمنظ العزديب ومثله لفظ الام ان ذلك العفو بالشيعة  
للمصلاة ومثله لفظ بن الحاجب فان قال **قد اعترض**  
في مسجده ان يدلكم حتى لا يعنى شي بخرجه المسج كما في الاستسجار  
واذا كان كذلك لم يبق الا الحكم فلا يحصل بالمشي به في المحرم الاستسجار  
فالجواب **انا** لا نسلم ان الدلالة على الوجه المذكور لا يعنى  
منه الا الحكم لانه قال **حتى لا يعنى** بعده شي يخرج المسج ولم يقل  
يخرجه النفس

### تنبها الاول

قال في التوضيح بشر سمعوا على ان المعوق خاص بالمواضع التي تكسر فيها  
الدواب واسما لا يكسر فيه الدواب فلا يعنى انه لا يكسر فيه الحمير على  
هذا التعبد والظاهر **اعتنا** وفي كلام بن الحاجب اشارة  
اليه لانه قال **المسكنة** والمسكنة انما هي مع ذلك وقد  
يقال **انما** سكت المصراع ذلك لانه قدم ان المعوق انما هو ما  
يتمسك الاحترار منه الثاني **لو شك** فيها اصاب  
حجته او فعله هو من ارتكبه الدواب واجزاها فذلكها  
ويبقى عليها ومن العذرة ونحوها فلا يد من غسلها فالظاهر  
الثاني احتياط وليس هذا كمن شك في نجاسة المصيب **الثالث**  
كلام المولف فيمن عجز عن النفس لفظ الطراز ان يتيسر له النفس  
كان يجب الماعند باب المسجد فانه يتيسر ان يركب في مسكنة  
الرجل كما نزل لعقير او لفتي على احد القولين **لا نجاسة** غير  
بالحر عطف على دواب كالدوم وفضلات الادمي والكلاب والهر  
اذا اصاب الحق او النعل فانه لا يعنى عنه واخر الصبر لعطفه باو في  
بعض النسخ بالواو وعليها فافراد الصبر شاذ الا ان يقال افردوا  
لنا ويده بالمدكور وبما ذكر من دوت وبيوت ولا يصح عود الغير الي  
الحق والنقل من الشيا وبالا بد ان لعدم ملائمة قوله **في**  
اي الخف **الماسح** اي من قامه المسح كان ماسحا بالنعل ولا فيه خل من  
لم يتقدم له مسح عن اتفق وصوه قبل ان يمسح لا الماسح بالنعل اذ لا يحق  
بذلك

بذلك حاله كونه **لاما معه** يزيد به النجاسة عن الحق والخلف واجب  
وتبين ان الوصول به بدل ولا بد من النجاسة **واختار** الحق **الحق**  
**رجل الفقير** يحق الغني ونقله في المعفو والمراد بالفقير من لا عملت  
خفا ولا فضلا ولا ما يشترط به او يتأجر احد بها وشمله من ملك ولا  
يقدّر على ليس الحق او ما في معناه لمرض او لا يجد بها **وفي** المعفو عن  
رجل غيره اي غير الفقير وهو الغني يصير بما ذكر وعدم المعفو **يجب**  
النفس **لما حرم قولان** الاول للمترشي والثاني للباحي  
وعادة المص في مثل هذا ان يذكر التردد فكان حقه ان يقول تروى وعن  
عن **واقف** من سقوف وكجوه ولا معنوم لواقع **عليه** ما لا معنوم  
له ايضا بل مثله لخالس والمصطفي اي وصيب شخص **وان سال**  
فاجيب **صدق** **المسلم** عدد الرواية وهو رواية الباقين اذا اخبر عنه  
بخلاف ما يحمل عليه ويزاد فيها اذا اخبر بالنجاسة ان يبين وجهها ورواية  
بشقة مذهبها واسا اذا اخبر بما يحل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة  
وسمعهم المسلم ان الكا فلا يصدق وحكم السور الشدب قال  
شيخنا في شرحه واعلم ان الواقع على المكر وكجوه كان من بيت مسلم فانه  
يحمل على الطهارة الا ان تقوم قرينة على خلافها وان كان من بيت كافر حرام  
على النجاسة الا لقرينة تدل على خلافها وما ساء هل هو من بيت مسلم  
او كافر فانه يحمل على الطهارة كالواقع من بيت مسلم واذا اخبر شخص  
في الواقع من بيت مسلم او كافر بخلاف ما يحمل عليه فانه يقبل ان كان  
عدل ورواية ويزاد فيها اذا اخبر بالنجاسة ان يبين وجهها او يتقن  
مذهبها بخلاف ما اذا اخبر بالطهارة فيما يحمل على النجاسة فانه يقبل  
خبره وان لم يبين الوجه ولا اتقن مذهبها **ولعل** **الغرض** ان الاصل  
في اما الطهارة واما اذا اخبر بما يحل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة  
لتجمل المص هذا في المعنونات غير صحيح ان يبي ويذكر الشيخ نسأ ان  
المعفو عن لزوم السور والخصم **قال** **ليس** والمراد  
ما يتبادر من عبادة المص انه معنونه مع ثبوت نجاسته فلذلك  
حولناه عن ذلك الي ما فيه به ويدفع عنه الاعتراض **وعن** عن مصيب  
**كسوف** **صفي** **فيل** بمعنى معنوم واذا خلت الكا من ساء به  
في الصلاة والنسالة كالمسكين وحرج به ما لم يكن كذلك كالتوب  
والبدن والظفر والسيوف اذا غلب عليه الصدالة غير صفي **لا فساد**  
اي لا جرح في انفساده ولو قال لنسأ دكناه مع كونه اخبر من دم با  
لتنويه وقرره المتأخر على الاضافة لانه قال من دم شي **سباح**  
كسقطه منه في جهاد او قصاص او صيد او ذكاة والمراد بالمباح غير الحرم  
فمدخل منه المكروه المستأثر به **في** الباغية وكروه لرجل  
قدي ابيه وورثه ومثله دم مكروه لاكل الخارج من المذكي ولا يعتبر





**باب غسل الجنس** بالفتح اي الجناسة اي محل الجناسة اي المحل الذي  
اصابته الجناسة او بالاسرار اي الشيء الجنس اي المكنى جنس والمحل شامل  
للمبدن والنوب والمكان **بلا شبه** لان المتروك لا يحتاج فيها لنفسه  
وهو متعلق بغيره **بقسلة** بانها ولا يشترط فيه ذلك ولا كون  
يعمل فاعل ولا يقترب بوزن او ذوزن ولا عدد مولات فلو صب  
انما على البتول المصيب للثوب او الارض صامتة بها او مظل  
المطر عليه مظل كونه طهر والذوب يفتح المعية الدور الكسوف  
وقيل لا يبيح به الا وفيه ما يطلق على الثوب كما في قوله تعالى  
فان للذين ظلموا ذنوبا مستكذبت ثوب اصحابهم اي ثيابهم من الذناب وقد  
استعار منه والسجل دلو اصفر منه وفوق الذنوب الثوب فالسجل  
اصفرها والثوب اكبرها **ان عرف** اي جزم كما يفيد كلام  
الجلاب **والا بان** اشبهه مع تحقق الاصابة **فنجس** اي فلا يظهر الا  
بغسل جميع **المشكوك فيه** من جسد او ثوب او مكان ويبقى ان المراد  
يكون بالاشك مطلق التردد ولا يخالف هذا ما سياتي في قوله وان  
شك في اصابته لثوب وجب تنجيد وذكر ان الظاهر كالشك  
كما في الزاد لان اصابة الجناسة هنا محققة واصابته فيها  
باني غير محققة ولا فوق في وجوب غسل جميع **المشكوك فيه**  
المستصل بين ان تكون الجناسة حصلت في جهة غير متميزة منه  
كبدنه وهو متفق عليه او جهتين متميزتين منه **فكبرية**  
بصب احد ما الجناسة ولم تفرق عنه فكبح غسلها ومثلها  
البوابان الذين لا يمكن الطلعة الا بهما من الثوب لولا فردهما  
فصلها عن بعضها وقطعها جاز **فنجس** اي نجس  
ما لو اصابته الجناسة احدي **نوبيه** ولم يعرف **فنجس** اي نجس  
في متميز الظاهر منها ليصل فيه من غير غسل من الجنس ليطرحه  
ويجنبه على المشهور وظاهر كلامه انه لا فرق بين الحرف والسفر  
وهو كذلك واذا احتبس وصل لاعادة عليه في وقت ولا في غيره وقال  
بن الحاشيئون يصل بعد النجس وزيادة انا والفرق  
عنه المشهور بين الاوان والسياب حنة الجناسة للاختلاف فيها  
وعنده في اشتراط الطلق في رفع الحدث **قال**  
شيخنا في ترجمه اعلان حاصل هذه المسئلة ان من عرف كحاسة  
ياخذ في كبره او يديه ولا يدرى وايهما في المسئلة  
فتارة يجد من الماء يغسل به جميع المصلي او جميع احدي النوبين  
ويستعمل الوقت لذلك وفي هذه الحالة يغسل جميع المصلي قطعاً وانما  
احدي النوبين من غير غسله ويصله او يتحرى نوباً منها ويصلي به من غير غسل  
والاول هو المسند والثاني هو ما لا يباحب ومن غاش وهو ظاهر

انما قال وجلبه الشك في حال الجناسه  
منها ان جناسه على شخص بملكه فتارة  
تقاع وانما هي على شخص بملكه فتارة  
جميعه ولو كان عليه لا يملك ولا يملك  
ومن راعى من بدنه غسله وانما هي  
جميع ما يدرى من جسد من دونه  
دوره من يملكه وانما هي على شخص  
المرء ان تملكه وانما هي على شخص  
منها ما يدرى من جسد من دونه  
دوره من يملكه وانما هي على شخص

بشوب

يلزم المص ويظهر من كلامهم ترجيح الاول لانه عليه ياتي بالحالة تحقق الطهارة  
واما عليه الثاني فيقضي بها بتوب غير تحقق الطهارة وما يوجب الاول  
ايضا انه لو وجد توبا تحقق الطهارة صلي به ونزول التوبين وما يوجب ايضا  
ان كلام بن الحاج يلزم عليه الانتقال من تحقق الطهارة الى سقوطها  
وكلام سند سالم من ذلك وثامة لا يجد من الما شي وفي هذه الحالة يصلحها  
النجاسة باحد يتكلمه ويتكلم باحد التوبين ويصلح به حيث امتنع  
الوقت للتخريف والا صلي به بلا تحر وتارة يجد من الما ما لا يكتفي غسل  
جميع الكهين والتوب الذي يريد الصلاة به او وجد ما يكتفي ذلك ولكن  
لا يكتفي غسل جميع الطهارة وجميع احدى التوبين لصيق الوقت عن  
ذلك فزيد التكرار محل النجاسة في احدى الكهين ويغسله ويتكلم  
محل النجاسة في احدى التوبين ويغسله ومحل ذلك **فهرما**  
ان لم يصدق الوقت عن التخرير ووجد من الما ما يكتفي غسل ذلك  
واقسم الوقت لغسل ذلك والا صلي بذي الكهين واحدى التوبين  
بلا تحر ولا غسل **بظهور** لا بكل قلاع كما نقل ولا بالمضاف ولا يكتفي  
المج في نظهر الع ولا بالشمس ولا بالنار ولا بالزكر في الماي خلا والواهم  
وهو متعلق بغسله كما ان قوله **د مع** زوال طهره كذلك  
فوقد مره وقدم قوله لا لون وريح عسر اعلي قوله ولا يلزم عصره لكان  
والظهور هو المطلق المتقدم في قوله **د يرفع الحدث** يرفع الحدث  
وحكم الخبث بالمطلق وانما اعاده حكم قوله **سنفصل** ذلك الظهور عن التوب  
والعين والمكان **كذلك** اي ظهورا من اوصاف النجاسة ولم يذكره  
المع هذا الوصف عند قوله يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق وذكره هنا  
وبهذا اريد في عنده دعوى التكرار ولا يضر التفسير بالا وساح خلافا  
لظاهر كلامه ولو قال منفصل ظاهر حسن اذ لا يشترط ظهوره  
لما الاجاب ملائمة المنسول فاذا قال طهره لم انفصل عنه متغيرا  
بما يلبسك ظهوره كالمعرق فانه لا يضر وذكر الخطاب انما صيغ با  
لمتنجس اذ غسل حتى غلب على الظن زوال اوصاف النجاسة  
وان التفسير انما هو باوصاف الصبي طهره **قال** **سكنة**  
في مترجه وفيه نظر اذ كما ما خرج من الصبي فهو متنجس وقد  
علمت ان ما بقي من لون الصبي المتنجس محكوم بظهوره حدث  
عسر زواله فلا اشكال في كلامه ان حمل على ذلك وان كان ظاهره  
خلافا ذلك واما المصوب بظاهره عرض له التنجيس شي  
فيه ما ذكره **و** اذ غسل بالظهور وانفصل كذلك عن الحمل  
**لا يلزم عصره** خلافا لابي حنيفة وبعض الشافعية في لزومه  
واما يلزم ذلك لان العرض انما انفصل ظهورا والباقي في العمل  
كما انفصل والمنفصل ظاهر فكذلك الباقي قوله ولا يلزم عصره

قال

قال في حاشيته شيئا حال من غسل هذا هو الذي يظهر من كلام الطحاوي  
الطحاوي والجماعة ولا حاجة الي هذا والاول عطفة على يظهر كذا في الغفر  
وفي الكسري جملة مستأنفة **مع زوال طهارة** اي ولو غسره لان بقاء الطم  
ولا بد على ثبوت النجاسة من الحمل وهو ظرف لغو متعلق بفعله ولو  
علق بيطهر صح وضمير طهارة يعود على النجس او الحمل وهذا اول فان رجوع  
الغفر للنجس يلزم عليه التثنية في ترجم الطهر ويتصور الوصوف  
الي معرفة طم النجاسة وان كان لا يكون ذوقها لا يكون في الغر او منعت  
الماء او غلب على الظن ذوقه فذوق الحمل استظهارا وانه لو وقع ذلك  
وقوله مع زوال طهارة اي ولونه ونحوه المنعسرين بلبيل قوله لا بشرط  
زوال لون **ورج عسرا** اي عسرا ولها والمغفر العسرا والغفر  
بالما قطع ولا يكتفى لخصوصا بكونه وانظر هل يكتفى لشيئين الحاصل **والنساء**  
**لما** اي غسل النجس او المتنجس وهي الماء الذي عا غسلت به النجاسة  
**المنقورة** باحد اوصاف النجاسة **نجسة** سواء كان تغيرها بطم  
او اللون او الريح ولو المتعسرين وهذا النجاسة انما به فبه السبل  
بعد قوله متفصل كذا في المغفر عنه وما غسلت الطاهر من طاهر  
ومفهوم قوله المنقورة ان غسل النجس او المتنجس اذا انفصلت  
عنه غير متفورة كانت ظاهرة وهو كذا في **فلم ين**  
عرفة الترميم بعض من لقيناه لو غسلت قطرة **لولا** وبعض  
جسد او لوث وبما عا غسلتها غير متفورة في سائر لم يغسل  
عنه كان طاهر **انتم** وهو صحيح وقوله والغسل  
الم يغني عنه قوله فيما سبق وحكمه كغيره **لولا** فذم ان  
حكم محل الخبث يظهر بالمطلق بان ان عينه تزال بكل ما به فقال  
**ولو زال عين النجاسة** عن الحمل **بغير المطلق** من مصاف  
كما ورد ورجحان او غير ما يحل ولقي بلمه فلا في جافة او جوف ولا في ملو  
**لم يتنجس ملا في محلها** اي الذي لا في محلها فيها وهو مذهب لم يرو  
اذ لم يبق الا الحكم وهو معنى لا يتقل وقال التاجي بنجس وعلها  
لو وطن الدلو الجدي بالزيت واستنجي منه فيعيد لا يستنجي وون غسل  
شايه على الاول ومع غسلها على الثاني وقوله لم يتنجس ملا في محلها  
اي ولو كان طعاما فاذجن البول حتى لم يبق له لون ولا طعم ولا ربح ثم انه  
وضع بمحله في طعام لم يتنجسه كما يد رعية **مسألة** اما اذا وقع  
نجس يا بس لا يتحلل منه شيء في طعام وقوله ولو زال **المسك**  
لان الماء المضاف المشهور انه كالطعام بنجس بملا قاة النجاسة المرم  
الا ان يقال **ان** هذا مبني على ان الماء المضاف ليس حكمه حكم الطعام  
وانما حكمه حكم المطلق فهو مشهور مبني على ضمير وقوله بغير المطلق  
**قال** الزكائي لم قال بطاهر كان اخضر وارضع اما الاول فظاهر

واما الثاني فلا بد ان يشتمل ما لا بد ان يشتمل به الخمس او ما يحس محلا في عبارة  
 فانها تستلزم ذلك **وقال** **شكنا** في شروحه لوقا الا بطلان كان  
 اخضر انما وفيه نظرون القاعد انما قبل لا يكون نعمضا لما بعدها  
 في الحكم والذي قبل انما على هذا يكون تبديله بطلان لانه المنطق لما  
 بعد ما ولا يصح ذلك هنا ولما ذكرنا على حكم تحقق النجاسة وتحقق انها  
 بها اتبع ذلك بالكلام على الشك في الاصابة او النجاسة وفيه انما  
 باد يا بولها **وان شك** على السواء وظن ظنا غير غالب **في اصابته**  
 اي اصابته النجاسة غير نجاسة الطريق **لشك** كما يصح شك في ذلك  
 حصولا لشر الدم لونهما المصبوغ الذي يخفى فيه وجنب ذين في احدنا جنب  
 بللا في شك في الاخرين ومثل التوب الخ والثلث وقولنا غير غالب لان الظن  
 الغالب يوجب الفصل كاليقين كما ذكره الخطاب **استدل** من نجاسة على سبيل  
 البصر واما الوهم فانه لا يوجب بها كما ذكره الخطاب وقولنا غير نجاسة  
 الطريق اذا شك في وصولها له او ظن وقد خفقت عينها فانه لا شيء عليه  
 كما تقدم من عرفة **ونجس** **لشك** اي وان غسل اجزا كما فتله الخطاب  
 عن سنده وذكرنا باجي قسم اخر من اقسام الشك وهو انما تحقق اصابة  
 النجاسة في بعض مقتد **وشك** في بعض حكمه **وشك** في الزالة ولا خلاف  
 في وجوب الفصل لان النجاسة متيقنة فلا يرتفع حكمها الا بيقين  
 وبقي من اقسام الشك قسم اخر وهو لا ما تحققت النجاسة في  
 بعض مقتد **وشك** في عينه وحكمه انه يجب غسل ما يصيب به منه  
 المستعد والمذكور **وان ترك** التضييع من امر به **احد الصلاة** اي ان  
 كان عامدا واجاهلا وفي الوقت ان كان تاسيا واجاهلا وهو في الظاهر  
 لا يصغر وفي العاشين للغير وفي الصبح لطلوع الشمس ويجعل الطاهر  
 الماهل كالساق في نظره فانه ملحق بالعمد في العبادة الا في مسائل  
 مستثناة ليس هذا منها **الفصل** **اي** كما ذكره وهو تشبيه التكليف  
 بالحكم لا لافادة حكم عقل عند حقيقة امر التضييع لم يقل احدا بعادة الناس  
 ايد كما قيل به في ترك الفصل ولو ترك التضييع وغسل فقد البعض الاقلام  
 يختلفون في الاجزا كما اختلفوا في غسل لاسد وخفيه **فان**  
 تضم بمعنى رشح من باب ضرب وبمعنى رشح كضم الاثمن باب منه كذا  
 في التماسوس والجماع ولما كان له معنيان بين اسم المراهق منها بقوله  
**وهو** **اي التضييع** **وش** مصدر المصدر بعد ما بالكثير والليل والنور  
 رشة واحدا **للمسحوم** له وكذلك المطر والدم اذا كان بعد غسل من  
 البصاق كما قاله عياض او قبله على احد القولين **بالنية** متعلق بغيره  
 لا يوش لانه يقتضي دخوله في حقيقة التضييع وليس كذلك فان هذا  
 اشارة لخلاف اخر كذا في الحائض **وقال** **لان** تحقق الاصابة **وشك**  
 ثم اخرج من قوله وان شك اخرج قوله **لان** تحقق الاصابة **وشك**

في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في  
 التضييع على ما في نسخة في ترك الفصل  
 في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في

في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في  
 التضييع على ما في نسخة في ترك الفصل  
 في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في

في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في  
 التضييع على ما في نسخة في ترك الفصل  
 في ترك الفصل ليس على ما في نسخة في

في نجاسة

في حصة المصيب فلا تضر على المشهود او ينكس فيها اي في الاصابة  
ونجاسة المصيب معا فلا تضر اتفاقا وذكره فانهما لا تقسم لانه  
للمحاجة اليه **وقد اجسد** اذا اشك في اصابة النجاسة له  
كما **لترقب** ينضح او **يجب غسله** لانه لا يفسد بخلاف القول  
**خلاف** وكان ينبغي للمصنف ان يقتصر على القول الثاني لانه المعتمد  
فثبت **فثبت** بسكت المصنف عن البقرة وقد اختلف فيها فقال  
ابن عمر قال **لقد** يعرض شيوعنا والبقرة لتسئل اثنا قال ليس الا  
نقال الى التحقيق وبه قطع الشارح ص وقال ابو عبد الله  
السيوطي ظاهرا المدونة ثبوت النضح فيها **فان** ومثله في فرائد  
عباد وزعم السادلي انه متفق عليه والمراد بالبقرة الارض  
واما المحصر ويحتمل فتشريع كالحق والنخل **واما** المطعومات **في**  
نقال الزر ثاني تردد فليها بعض المتأخرين من شيوخ شيوعنا قاله  
المستدالي يعني هل يضي فيها النضح ام لا قال **فان** شيخنا في ترجم  
تقدم ما يبيد ان الشك في نجاسة الطعام لا يوجب طرحه على  
المعتمد فلا يجب غسله ولا ينبغي كما هو ظاهر كلامهم وهذا  
في الجسد **واما** المايح فلا يثنى في التردد في غسله ونضحهم فكلام  
المستدالي في الجسد فقلوا **ولم** انكم على اتنباه الشيا وبقطع  
فهي بالبحر خفت الامر في الحديث او اذا التام الى الفرق بينه  
وبين الحدث بقوة الامر فيه لا نقا في عين طلب المطلق كما تقدم مؤا  
ذلك يسيرة الاواني لثبوت الخل في فيها مفسدا لها في صورتي  
**ولما** وهي المنقوصة قوله **واذا اشتبه** اي التيسر خفيفة  
بان نقلا من الامارات او مجازا بان لم توجد اشارة واطلاق الاشياء  
على الاتساع في خبره بخلاف الانشاء معه دليل والاتساع لا دليل  
معد **طهور** تغير بغيره او بغير طاهر **فنجس** نجسه طاهر  
طاهر **فنجس** فانتهى **و** وبني المحرجة على مقتضى الاصول قوله او اشتبه فهو نجس  
قوله **وزيادة** ان فان كان عدد الطاهر اثنين مثلا والنجس  
مثله برقت النومة بثلاث صلوات والنجس ثلاث فباربع او اربع  
فبنجس وهكذا مهما تكرر الطاهر وعل عدد النجس صلوات بعد النجس  
وزيادة انما ذكره **وقل** صلي بعد والنجس وزيادة ان  
المراد انه يتوضي بصلاتي با لكل وضوء صلاة وكلامه يصدق  
عليه ما اذا جمع الاضية ثم صلح بعد ذلك وليس هذا هو المراد وكان  
ينبغي **الاحتراز** عنده بان يتوكل مثلا عقب ما ذكره كل  
حلاق بوضوء ولا يجب عليه غسل اعضائه لعدم تحقق نجاستها  
كذا في الخطاب ولا ولي ان يقال **لان** الحمل محل ضرر في كلام  
المصنف **هنا** اذا اتسع الوقت فان صافى فانه يجرى واحدا

قوله او اشتبه فهو نجس  
تعالى يقول ما جوفه  
صلى فيها صلوات بوضوءات بعد  
النجس وبيت على الاكثر ان يشك فيه  
وزيادة ان

او ليتوضا به ان اسكنه التجري. واتسع الوقت للتجري والاتيتم سكره وقع في  
جلس المداخلة ثم ظهر ان هذا التجري فيه خلاف الا في قوله ومدان خاف  
فوانه باستماله خلاف اذ هذا من افتراءه وباتي ان المعتقد من الخلاف  
القول بانه يتيمم وانه يعتبر خوف قوت الوقت الذي هو فيه وهذا ما لم  
تكثر الا في فان كثر كالثلثين فانه يتجري واحد ويتوضا به ويجعل  
وظاهر كلام ابن مروق ان التجري مطلقا قلت الا في او كثر ضاق الوقت  
او اتسع وحل كلام المصنف لم يكن معه ما ظهر ويقتضي متيقن ظهوره  
والا فتوضا به وفي صلاة واحدة وترك ما سواه ومفهوم قوله بمنحس  
او يحس انه اذا انتبه طهوره بطاهر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك  
والحكم انه يتوضا بعد الطاهر وزيادة انا وفي صلاة واحدة ومثل  
الوضوء الفصل فيما ذكر جملة الظاهر ان ذلك لا يجزئ في التيمم  
فيما اذا علم ان فيها محلي مثلا طاهرين وثلاثة متنجسة واشتبه  
الظاهر بالمستحسن لان المستحسن على المستحسن يعيد في الوقت ولو تيمم عليه  
محتما بخاسته على احد الثاقلين وليس **افرح** من الكلام على ما لا يفرق  
عنه من التجاسة وما يقع عنه منها وكان الناس اختلفوا في نسب  
مطلوبية غسل الاثا من ولوع القلب ثقيل لقيد ولقد ارادته ولجأته  
حسن ذكره اشارة التجاسة فقا **شككت** **و ندب**  
**غسل** قال المصنف ولا يصح في استراط الدلك والظاهر على  
اصولنا استراطه لا حقيقته عندنا لاتيتم الابه انهم وفي كلام ابن العزقي  
ما يدل على عدم اشتراطه على المذهب حيث قاله واليه انا الشك في المازالة  
شي فاذا ازال الكان غسلا والمحل مفسولا الا ترى ان غسل الاثا من ولوع القلب  
ص الماعليه لانه ليس هناك شيء يزيل **الان** لا حرض وبركة وفيه **منا**  
لا فيها التي تبذل ويجدها الطلاب في القالب فكان الحد **بشككت**  
افتراد فيها واين الطعام مصانة في العادة وقوله انا ما امي  
فيه ما يدل قوله **و ندب** ان **براق** الما المولوع فيه وفي قوله وبراق  
اشتماريا لا يفسل به وفيه ما قد نال النوب يحصل بالفصل وامام  
الاراقة مني مند وبث اخر لاجل الفصل وظاهر قوله وبراق ولو كثر  
وسجوز بشره واكل ما يحين به على التمدد ويشد يد النهي لاعني  
التجاسة والقد افرغ او مخافة قلب ايا يفتح اللام القلب على ما اختار  
ابن رشد قال فيكون قد داخل من لعبه ما يشبه السم **لا طعام** **وحش**  
بالجر عطف على ما وفيه مفهوم ما على النشر المعكوس قال **الكتاب**  
وفرق يجز بان العادة لنيل الكلاب انا بالعدم الاعتناء به بخلاف انا الطعام  
للاحتياط بها فيه وبان ما الكا كان يستعظم ان فيخذ الي رزق الله فيراق  
بولوع فيه **انهم** قال في الحاشية هذا الفرق يعني الاول **يوجب**  
عكس الحكم فيها والاولي الفرق **الثا** **ف** اعني قوله وبان ما الكا يستعظم



**فصل** وهو ما يطلع على حكمه غالباً بخلاف معقولها وهو مفعول لأجله  
**سبع** وهذا بعيد من السبعه الما الذي يليه فيه ام لا قولان والصحيح انه لا يبعد  
 ذلك منها وقوله سبعا مفعول مطلق الفصل وهو صفة المصدر بخلاف  
 والتقدير سبعا اي ذا سبع اي ذا مرات سبع **بولوع** بضم الواو  
 اي بشربه ومن لازمه تحريكه لسانه في الما وهو مصدر وبني بفتح  
 لامها ويستعمل في الكلاب والسياع والشرب في الجباع ولا يعل من الطير  
 الا الذي ياب فلو ادخل فيه اوردجله اولسائه فيه من غير تحريك في انما  
 وسقط لعابه فلا يفصل **كلب** لا حترز على الصحيح اوسع وان ارد بالكلب  
 المعروف اي الكلب العربي **طلق** يطلق عليه لفظ كلب لغة ولونشا ولد من  
 كلب وغيره فالحوط النفس ولا يبعد تبعيته للام لقولهم كل ذات رحم  
 فولدها حترز **طلق** اي سوا ذن في اتخاذه ام لا **لا غله** اي لا غل  
 البولوع كما لو ادخل الكلب يده اوردجله مثلا فلا يستعمل النفس ويحتمل غير  
 الكلب بالكلية **فصل** **فصل** **الاستعمال** بالاستعمال على ما  
 يظهر من كلامهم لا عند قصر الاستعمال سواء النقل بالاستعمال ام لا كما قد  
 يتبادر من كلامهم **بلانية** اي لانه قيد في الغير كلف المية بخلاف  
 التثيد في النفس كلف يده في الرضوخ ولا **تثريب** بان يحيل  
 التراب في بعض الفسلات خلافا للشافعي فان قلت قوله صلي الله عليه وسلم  
 اذا اولع الكلاب في انا احكم قال يفسله سبعا احداهن بالتراب قلت  
 عدم ثبوته في كل رواية لا يثبت عدم العمل به لما تقرر من قبول زيادة  
 العدل **قاله** الشارح قلت قال السيوطي نكلا عن الحافظ بن حجر  
 لم يقع في رواية مالك التثريب ولا ثبت في شيء من الروايات الا عن ابن  
 سيرين على ان بعض اصحابه لم ينقله وحديث ثابت سيرين خالفه من هو  
 اولي منه فنكون روايته شاذة والشارح قسم المردود كما يحوي الشذوذ  
 في الحديث **يتمامه** يجري في الزيادة كما ثبت عليه الحافظ في شرحه  
**الخينة** **واما** قوله ولا اضطراب روايته فهو جواب تام اذ هو واجب  
 صحتهم والضعيف لا يثبت به حكم ويسمي **المدح** المضطرب بكسر  
 الميم **قاله** يتبعنا في شرحه **ولا يتعد** قبل النفس **بولوع**  
**كلب** واحد مرات في الانا **اولوع** **طلاق** مستدة في انا واحد  
 لا ان الاسباب اذ انما وبه موجبها كما اكتفى باحدها كالتعد ونواقض  
 الرضوخ **فصل** من الكلام على وسائل الطهارة التي يتوصل  
 بها الى مونة محضها وهي بيان الما الذي يحصل به وبيان الاشياء الطاهرة  
 وغيرها وحكم ازالة النجاسة غير المعنوية وكيفية ما يعنى عنه  
 منها وانفق له الكلام على ذلك في الفصول الثلاثة السابقة **فصل**  
 ذلك بفصول الكلام على مقاصدها وهي الرضوخ والغسل وبقاها  
 وبديها العام وهو التيمم والماء وهو مسح الخلق والجيرة وبديها الاول

لا يعل من الطير الا الذي ياب فلو ادخل فيه اوردجله اولسائه فيه من غير تحريك في انما

لنكروه ومطلوبه للا صلاة وجوبا او ندبا فقال **فصل في**

**فرائض** جمع فريضة قياسا وفرض شئ وفلان فعلا لا يجمع على فرائض  
فيجعل على العيان وهو مراد في الواجب حلا فالاي حادثة وهو  
شرعا ما يتأب على فعله ويأقرب على تركه ويطلق بمعنى آخر وهو ما  
تتوقف صحة العباداة عليه وجواز الاقضية بها عليه فيشكك فيصور الصبي  
والوصوق قبل وحول الوقت فان قلت فرائض جمع كثيرة وهو المعنى فما  
فوقها مع ان فرائض الوضوء بسبعة فالجواب انه يستعمل جمع الكثرة موضع  
القلة او بنا على ان مبداء جمع الكثرة موضع القلة من ثلاثة **الوضوء**  
بضم الواو والفعل وبفتحها انما على المعروف وذكر الاخفش في قوله تعالى  
وقودها الناس والجماعة ان الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الانقاد  
وهو المصدر قال **وسئل** ذلك الوضوء فحس الضم والفتح فبهما  
وهل هو اسم لما مطلقا او بعد كونه معدا للوضوء وبعد استعمله  
فيه والاضافة في فرائض الوضوء لئلا تكون على معنى من اي  
فرائض من الوضوء اي مقدورة من الوضوء وبمعنى ان تكون على معنى  
اللام اي فرائض الوضوء وهو لغة السطافة وشرعا لم يعرف من  
غيره ولا ينبغي ان يقال في تعريفه طهارة ما يبيد تنقل يا عضاء  
مخصوصة على وجه مخصوص وهو معقول المعنى خلافا للغير من  
المحققين ولذا قال ابن عباس في تشرع الاستنجاء لوطي الجوار العين وقل  
اليدين الى الكوعين للاخذ من موائد الجنة والمحضنة للامام رب  
العالمين والامتنان في لواحة الجنة وغسل الوجه المنظر الى وجه  
اسد الكرم وغسل اليدين الى المرفقين للسوار ومسح الرأس للماح  
والاكليل او مسح الاذنين كساع كلام رب العالمين وغسل الرجلين  
للمشي في الجنة انتهى **وخصت** به اطراف البدن دون سائر  
اجزائها انما بشرق الخط يا عالميا والمشتقة في تطهير سائر  
الوضوء وكانت الاخذ تطهيرا باليدن طهر جملة وانما اخص الرأس  
بالمسح لستره غالبا فالتقي فيه بادي طهارة وفرض الصلوة على قول  
الجمهور حين فرض ونزل جبريل عليه السلام فيمضي بعقبه للنبي صلى الله عليه  
وسلم فتروا وعلما ياها ولم تكن معوقا في الجاهلية وهي اقل الانسك بخلاف  
الفصل من الجنابة قال **بمعظم** فيها ورداها يا سفيان تداران  
لا يمس رأسه ما من جنابة حتى يفرغ من محذوا محذوا دليل على بقا الفصل من  
الجنابة عندهم ومعرفة معنى الجنابة كما نرى فيهم **الحج** والتمسك من بقا  
ومن ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولذا عرفتوا معناها من قوله تعالى  
وان كنتم جنبا فاطهروا ولم يكن الوضوء عندهم بهذا المسألة فلما  
لم يفرغ من كان محذوا قال يتوضأ فلا غسلوا وجوههم الى منبلي الوضوء  
واعضاؤه وكيفيته وسببه وليس من خصايص هذه الامنة لان في  
النجاسة

البخاري في قصة جريح فتوهني وصلي وان كان حديث هذا وصنوه الانبياء  
 من قبل مع انه انما يدل على مشاكلة الانبياء دون الام والسنة اعلم  
 وانما الخاص بها على الصالح الغرة والتخجيل لقوله عليه الصلاة والسلام  
 في حديث **مسلم** كما سمي اي بكسر السين ويقتصر على علامة ليست  
 لاحد من الام تردون على انما يتجملين **التعريب** وفي رواية الشيخان  
 عن ابن هريث عن مسروق عن ابي ايمن يأتون يدعون يوم القيامة غرا يحجلون  
 من انما للوضوء من **استطاع** استطاع معتم ان يطيل عزته فاليفعل  
 وقوله يأتون يوم القيامة الى الموقف الحساب اولى  
 الميزان او الصراط او الخوض او غير ذلك وقوله **غرا** غرا الضم  
 والتشد يجمع غراي ذاعرة والغرة بياض بجهنم الغرس فوق  
 الدهرم شبه به ما تكون لهم من النور يوم القيامة والتخجيل  
 اصله من الحيلة يقسم لها الخيلك بياض في قوائم الغرس الاذرع  
 او في ثلاث منها او في غيرها **والمراد** المراد الغر الذي يكون في  
 اطرافهم وتقل الزنا في شرح الرسالة عن العلماء ان هذا الخبر ثابت  
 لهذه الامة يوم القيامة من توهني منهم ومن لم يتوهني كما يقال  
 لا يفر احد منهم من اهل القبلة ان المراد بهم من امن يتحد  
 عليه السلام بسرا صلي او لم يصل ويقتسم الوضوء **الذي**  
 اتسام الشريعة الخمس فالغرض وهو الواجب الذي لا يتخلف  
 الباء لا الابد كما لوضوء للصلاة فضرها عينا كما لوضوء الخمس  
 وكفاية كصلاة الجماعة وتغلبها ولو سجود تلاوة وللطواف  
 فرضه وتغلبه ومس المسح ففعل شي من ذلك بغير طهارة مؤتم  
 انما قالوا اجماعا كما حكاه النووي مانع من انعقاده وعدم لزوم  
 وقضا فله بل عدا الشيخ سعد الدين في شرح العقائد من الرواية  
 تعد فعل الصلاة بغير طهارة **وقال** النووي واختلقوا فلم ي  
 صل بغير وضوء متعدها ومع ثوب بخس او الى غير القبلة  
 ومذهبا ومذهب اليهود لا يكفر الا ان يستحل وفي **شرح**  
 الاربعين للملك بن حجر **شبه** القول بقلوب من بعد الصلاة  
 بغير وضوء للحنفية والمستحب الوضوء المحذور بعد الصلاة  
 الطهارة شرط فتم كما تجد يده بعد فعل عبادة به والوضوء للزكاة  
 والخطبة والصلوات الفريضة والمباح الوضوء للظافة والتبوء  
 وان كان مطلوبا شرعا **لحد** **بني** الدين على النظافة  
 كما ذكره الغزالي في الاحياء وقال الغزالي لم يجد هكذا واحدا  
 الطبراني **الظافة** فترغوا الى الايمان وسلك صنع جدا بعد  
 الترمذي في مشبه ان الله تعالى طيب يحب الطيب  
 نظيف يحب النظافة كرم يحب الكريم غريب وفيه خالد بن اياس

وهو مضعف ومع ذلك لا يدعى شيئا منها على غسل اعضا الوضوء بخصوصها  
والكسوف الوضوء المحدد قبل ان تفعل به عبادة على احد القولين  
والمندوخ الوضوء لغير ما فشرحه اربع وهو يشمل من الخمر والكرامة  
واما شرطه فهي علي ثلاثة اقسام منها ما هو شرط في وجوبه وحجته  
ومنها ما هو شرط في وجوبه فقط ومنها ما هو شرط في تحته فقط فالقسم  
الاول الذي هو شرط في الوجوب والصحة معا خمسة على المذهب بلوغ الذكر  
النبى صلى الله عليه وسلم والعقل والاعتقاد والحيض وانقطاع دم النفاس  
ورجوع ما يكفيه من الماء المطلق اما بلوغ النبي صلى الله عليه وسلم فهو  
شرط ايضا حتى في صحة التكليف لقوله تعالى وما كان مستعدا ان يولا  
مستبين حتى نبوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك العقل ايضا لقوله  
تعالى وما يذكر الا الاولاد اباء وقوله صلى الله عليه وسلم دفع الفم عن ثلاث  
فذكر منهم الجنون حاجي يعقق واما الحيض والنفاس فلا تجب الطهارة  
مع بقاها ولا تضع بطريق الاولي فاذا ظهرت اي انقطاع دمها وارت علامته  
الطهر وجبت عليها الطهارة حينئذ ان دخل وقت الصلاة المكتوبة وحجتها  
منها واما الاشتراط وجوب ما يصحبه من الملائكة المطلق فهو ظاهر المتصور فكيف  
ظن انه سئل ان علم التشابه بغيره والا كفى الاحتياط بالاصل ثم ان جعل كون  
العتق وبلوغ الدعوى وجود الماء في شرط في الوجوب والصحة انما هو  
في حق المكلي واما في الصغير وكل منهم شرط في الصحة وفيه استنباط ذلك  
انتهى والقسم الثاني الذي هو شرط في الوجوب فقط ستة  
دخول وقت الصلاة الحاضرة او ذكر القائنة والبلوغ وعدم الاكراه على تركه  
وعدم النوم والسرعة العبادة المطلوب لها الوضوء والقدرة على استعمال  
الماء وبثوت حكم المحدث الموجب لذلك وانكسر فيه جيل المشرور فكذا اقررت  
المطالبة وسعنا ذلك ان هذه الشروط لا تجب طهارة المحدث بدنها ولا بد  
من جفيتها حتى لو تخلف شرط منها لم تجب الطهارة اذ الشرط ما يلزم من  
عدمه عدم ما هو شرط فيه ولا يلزم من وجوده وجود كس في عدمه عدم  
الموم من شروط الوجوب فقط فخطيب هو شرط في الوجوب والصحة  
والعقل وقد عده في شرائط الصلاة من شروط الوجوب والصحة وهو  
ظاهر اذ لا ينافي منه التنية فلا يوجب منه الفعل وعليه فتكون شروط الوجوب  
والصحة ستة ايضا والقسم الثالث الذي شرط في الصحة ثلاثة الاسلم وهم  
الحائض بين الحيضين والماء بان لا يكون على العضو جرم كشيء يهبط وصوله  
للبيضة كالخضاب المتماجد ونحوه مستحب وان لا يفعله مع وجود امان ثم ان شرط  
الاسلم مبني على ان الكفاي مخاطبون بغير رخصة الا في شرط نفسه  
والفصل في الوضوء في ذلك كله وكذا القسم لان دخول وقت الحاضرة او ترك  
القائنة شرط في الوجوب والصحة فيجعل مكان وجود الماء وجود الصغير وكان  
القدرة على استعمال الماء القدرة على استعمال الصغير ثم ان شرط الوجوب ما انفكر

به الزمة ولا يجب على الشخص تحصيله بشرط الصحة ما تراه الزمة  
 ويجب على الشخص تحصيله وعند اجتماعها فطرط واجب ما يتوقف عليه لو  
 حبوب وبشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة وأما مكر وما فيها فقال  
 في الديار مكر ومفات الوضوءات الأكثر من ص الما وليس فيه  
 بخدي والوضوء في الخلعة وكسوق العورة والكلام في انشائه بغيره  
 تعالى والزيادة من المفصول على الثلاثة وعلى الواحدة في المسوح والاقطار  
 على الواحدة لغير العالم وحكي القاصي **تحليل الصحة**  
 اكتشف من المكر ومفات انتهى وقول **لغير العالم** وفيل انه  
 يكره للعالم وهو قول **صوفي** والمترى والجواز مطلقا للعالم وغيره  
 اياه خلاف الاول وليس بمكره وليس مراده الجواز المترى  
 الطرفان ولما كان القدر وان كان يلزم من عدمه العدم لكنه خارج  
 عن الماهية والعرض ركن داخلها فالاعتناء به من الاول لغرض  
 المص لجوازين الوضوء مبرز لها من سننه وفضائله لان من لم يميز  
 بينهما في الوضوء والصلاة فاما منه وبشبهاته باطلان مطلقا وكذا اصله  
 في نفسه ان وجد معلما قاله **الافغري** وحكي سيدي احمد بن روف  
 في ترجمه على الرسالة لمحة صلاة من لم يميز بين فرائضها وسننها وقضا  
 يلها ان اخذ صغتها من عام وحكي في شرح الوعلبيسيه عن بعض عدم  
 الخلاف في بطلان الصلاة وقال **العوفي** قال العلماء من دخل في الصلاة واتى  
 بها على الهيبة كما امر الله تعالى من الركوع والسجود والقيام والقعود  
 ولم يترك منها شيئا فلما **شرح** منها شيئا عن فرضها وسننها  
 وحكمها فلم يفرق من ذلك شيئا **ل** افعل كما دلت الناس بفعل  
 فصلاته باطلا وكذا من فرض على اتم الهيأة او اعتزل من جناسه  
 على احسنها ولم يفرق من ذلك فرضا ولا سنة فغابته وحده باقيا عليه  
 وصلا **ل** باطلا غير مقبولة بل هو في جميع ما قبل  
 اتم عاص له عز وجل ورسوله وليس في ذلك بين اهل العلم خلاف وكذلك  
 الحج والصوم وسائر العبادات ثم حكى عن الاشياء فيمن اعتقد زينة  
 جميع افعال العبادات من وضوء وصلاة او حج او صوم عدم اختلاف اهل العلم في  
 بطلانها وحدثه باق عليه وهو اتم عاص له ورسوله لتمام حكم  
 الفرض والسنة من الخير والاباط **ل** وغيرهما انتهى **وصفا**  
 اراد المص سلكه طريفة من عدها سببا بدا بالاعضاء المجمع عليها  
 انما حس عليها **الكتاب** والسنة سرتا لها على ترتيب الابه الطرية وبدا  
 منها بالوجد لشره بالحواسي والمنطق في السيرة من اوله اعمال  
 انطاعا من بها في الراسي لها فيها من العورى المدركة والحكمة في الرجلين  
 للاتفاق على فرضيهما فقال **الفريضة** الاولى **عسل** هو افا منه الماعلى  
 المصنوع امر اليد بالامام صاحبها وتابعا على المشهور رآه زورق

الشرع  
استدع

في سورة الاحقاف وذكر في سورة الفجر طبعه ان التكليم عند غسل الوجه لا  
 يفعله الا جاهل وقد انكره بن العربي في مواقب الزلزال وكذا الشهيد  
 عند ذلك قال له الزرقاني وكذا الاذكار المرسية على الاعضاء فانه  
 منكورة مسوية التسمية اوله والتشهد اخره لكن ورد في الصحاح عن  
 ابي موسى الا شعرني انه عليه الصلاة والسلام قال علي وصوبه اللهم  
 اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي فسألته عن ذلك  
 فقال وهل تركت من خيبر وترجم النسيب لذلك فقال باب ما تقول  
 بعد الوضوء بين السني باب ما يقول بين ظهري وصوبه وذكر الموقر  
 في حلية الابرار انتمى وكلام بن السني يد عليه انه في احوال  
 غسل الوضوء وكلام النسيب يدل على انه يدل بعد الفروع منه ومثله  
 للحلال السويطي فانه ذكره في كتابه على اليوم والميلاد لكن مع زيادة  
 ونقصه ويقول لا فرق من وضوءه على الفور قبل ان يتكلم مستقبل القبلة  
 ناظر الي السماء الشريفة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان  
 محمدا عبده ورسوله ثلاثا اللهم احببني من المؤمنين واجعلني من المستقيمين  
 سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفر  
 وانت رب اليك اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي  
 وبارك في رزقي ولا تقنطني بما زادني عني ويصلي على النبي ويقرئ سورة النور  
 ثلاثا انتهي المراد منه قال النجاشي وسحب هذه الاذكار للمقتل ايضا  
 اي المصطفى الذي حده غرضا بين يدي الاذكار خذها الاذكار فقولوا  
 وهو اولي من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتلال الحيد والفتاة  
 ودخل البياض الذي يلي العذار والاذن وهو البياض من الحاذي للصدع وهو  
 ما فوق العظم الساقني التي تسمى العمامة كوسي الخد فانه يمسح مع الراس  
 كما ياتي في موضع التخذين بالذال المعجمة تسمى بذلك لان النساء والاعتدال  
 يحدون عنه الشعر لينتفع الوجه واما البياض الذي خلق شعر الصدغين  
 فليس من الوجه ولا من الراس فان قلت الوجه في اللغة ما حذ من الموا  
 جهة وهي المقابل فينبغي ان يكون الاذنان من الوجه بهذا المعنى  
 قال سوابه انه لا يجب ذلك لان الاذنان يستنثران بالعمامة  
 ونحوها وقول سوابه غسل خابور فافهم ويعتبر العطف سابقا على الاذكار  
 فلم يلزم الاخبار بالمعزوق المع والى وغسل ما مضى من ان لم يبق لمفعول حدث  
 فاعلمه اي غسل مريد الطهارة او الموضوي ما بين الاذنان ولا يدركه  
 لانه لا يطق على وضوء الصبي وحده طولا ما بين سوابه فهو معطوف على الا  
 ذنان سوابه في ذنبيه الجبهة وهي ما اصاب الاذن في السجدة والى  
 طيبستان وهما المحيطان بها وبينهما وسالة والتقييد بما بين السابقتين  
 نفس المتأنيث لكن ذكر الجوزي والشيعي يوسف بن مخلوفه سبب غسل جزء من  
 الراس ليكمل الوجه كما يجب مسح جزء من الوجه ليكمل الوجه اس لانه من

في قوله  
 ما مضى  
 من ان لم يبق  
 لمفعول حدث



باب ما لا يمتد الواجب اليه وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب بالتناقض الاصوليين  
 وانما الخلاف هل هو واجب بوجود ذلك الواجب او واجب بوجود نفسه  
 كما صرح به المحققون كاخلال المجالي والعنود والسيق الامدي في العدة  
 اي هل هو واجب وجوب الوسايل او المقتضى صدق وصف المشروط بكونه  
**المعتاد** ليدخل فيما يجب غسله موضع يشعر اليقين بينهما علي  
 بجهة وهو نبات الشجر في الوجه علي غير مواضع المعتادة كالخبيثة نبات  
 رجل اعم وامرأة غا والعرب تذايم به لدلائله علي البلاوة والحين والتخل  
 ويخرج موضع الصلح بالصاد المهملة ويؤخذ الناقصة وهي مقدم الراس من  
 الشعر وموضع النزق وهو خلوها بين الجبهي منه والعرب تمتدح به لدلائله  
 علي ضد مدلول العلم قال **الشيخ** **المشاعر** **١٠**  
**١٠** فلا تنكح ان تزني الدهر بيننا **١١** انم القفا والوجه ليس بانزاع **١٢**  
 ولو ان الغرض المعتاد عا لبا كما عدي به لك غايه وكان احضره **١٣**  
**فان** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠**  
 السيوري عن الحجة في استقاط وجوب غسل داخل العينين في الوضوء والظهر  
 وما روي عن بن عرقه وهل يزاد ما لصق بالشار العينين من القفا واجاب  
 جميع الواصفين الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأتوا واشيا من ذلك  
 ويزاد القفا من اشعار العينين او الم ينشق ذلك حذر البرق في فان صلى به  
 وكان يسير مثل حيا العينين والمداد فقيه قولان المشهوران لا اعادة واحفظ  
 لا ين دينار انه مفتقر انتهى **الثاني** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**  
 فذا كثير لا يتفق لوعلم به حلق الوضوء وتركه ولم يدركه كان قبل الوضوء  
 او حدث بعده فانه لا شيء عليه ان كان حرك عينيه في وضوءه لانه يمكن  
 ان يكون حدث بعد الوضوء والله اعلم **وغسل الذقن** بفتح الذمجة والتناق  
 في حق نقي الحد والمراد به العظم التي تنبت فيه الاسنان السفلى وتنبت  
 للحيية علي ظاهره وهو معطوف علي ما وجعله في الحاشية معطوف علي ما  
 منابت **وظاهر** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠**  
 اللام وفتره فبين له طيه وهي ما ينبت من الشعر علي ظاهر اللحية بكسر  
 اللام وكبي كسر ما يظهرها ما يظهر عند المواجهة واما ما يظهر فلا يجب  
 غسله وهو ما حاذي الصدر من أسفل اللحية وما كان في أسفلها الي  
 مجرة القفا واما جانبها فليغسلان معا **وانما** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠**  
 معطوف علي الاذنين والذقن وظاهر اللحية معطوفان علي ما وبصير  
 سبك الكلام هكذا فرائض الوضوء غسل ما بين الاذنين وما بين منابت  
 مشعر الراس المعتاد مع غسل الذقن وغسل ظاهر اللحية ولا يلزم منه  
 المعطوف علي معطوي عاملي لان الحرف العاطف مستفاد وانما الملتزم مع  
 اتحاده مثل ان في الدار زيد والجرة عوا فهو اسهل من جعلها معطوفين  
 علي الاذنين لان سبكه غسل ما بين منابت مشعر الراس والذقن فيقول الذقن وهو

فاسد واسهل من عطفها على ما لان سبكه غسل منابت الشعر والدق ينزع  
 ما بينهما عكس ما قبله وهو فاسد ايضا بل فسد وقد يدفع بان ما بينهما وان  
 خرج لكنه دخل فيما بين الاثنين مع غسل منابت الشعر والدق يستلزم  
 استحالة الوجه غير انه يقتضي ما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب وقما جرت  
 العادة بالتنبيه على سواضع حادثة في حد الوجه لحفا بها على كبر من الناس  
 ذكرها في قوله **فيمسح** ظاهر **الوتر** بفتح الواو والمنشاة النونية وهي  
 الحيا جز بين طائفتي الاثنين لان الما يتحد رعنهما من اعلى الانف فلا يصيرها  
**واسار** **يرجيه** اي خطوطها جمع اسوار واحدتها اسرير ورن عنب  
 وقا ذكر جمع الجمع وقال الناصري السور **كاساطير** واسطوية والجبهة  
 هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدع الرأس فيشمل جهة الجبينين لا  
 الجبهة الانسية في العلة فانها مستديرة ما بين الحاجبين الى الكافية  
**وظاهر** **مقتضيه** وهو ما يظهر منها عند انضاضها انضاضا طبيعيا  
 لا تكلف فيه ولما قدم انه يجب غسل ظاهر الجبهة حتى ان يفوق عدم  
 وجوب تحليلها مطلقا فتنبه على ان ذلك في الكشيف دون الخفية كيا  
 المعية المستلزمة بغسل بقوله **يتخلل** اي اتصال البشرة **شعر**  
 من الحية وشارب وحاجب وعنفقة وهدب يعم اليها وسكون **الراد**  
 المهلة وقد تم وهو شعر اشوار العين **تظهر** **فتبين** **البشرة** اي  
 الحدة الكاينة **تختد** فالظن وصفة بتبين المتفرد او حال اي بانه قد  
 اي الاق واللام في البشرة المجنسي وقول من قال عند الخطا طب اي  
 الشكام او عند تجاسي الخطا طب يقتضي التفتيش فيما يظهر فيه البثرة  
 وليس كذلك واما الكشيف الذي لا تظهر البثرة تحت فكيف **ايصال**  
 الي ظاهر لادى البشرة على المشهور ولا الى داخله ويكره تحليله على ظاهر البثرة  
 وحذري به من فرقة ويوحى من قوله تظهر البثرة تحت لو كان بعضه  
 خفيا وبعضه كشفا كان لظركم وظاهر انه لا فرق بين الحية  
 والرجل والمراة والخنثى وهو كذلك وذكر **لوزنا**  
 انه اذا خلق المرأة حدة او شارب او عنفقة لا يجوز لها خلق ذلك  
 طلبا للتخلل لانه تغيير خلق الله ولكن تشغل فيها ما يجوز للرجل ان يفعل  
 بالحية انثري وليس كذلك والمعتقد انه يجب عليها حملها وقد  
**ذكر** **شعر** الحزولي انه يجب عليها خلق شعر جلد ها لانه مثله  
 فيجب خلقا لحدتها وشاربها وعنفتها لان مثله ذلك فيها اسد  
 ولا فرق بين الشعر وجه وغيرها والمزق على المشهور بين النسل فيجب  
 تحليل الكشيف فيه وبين الوضو طلب المبالغة في الغسل لقوله تعالى فاطلوا  
 ولقوله **عليه** عليه السلام وحده **بشر** **الشر** **مذي** **والشاة**  
 وضعفه ابو داود تحت كل وضوء جنازة فاعسوا السورة وانقوا  
 البشرة وطلب غسل الوجه في الوضوء والوجه ما حو من الوجاهة  
 قاله في

وجوب غسل منابت الشعر وليست  
 من الوجه وقد يقال لوجوبه بناء على  
 اصل التبع الخ

قَالَ فِي التَّوْحِيدِ **لَا حَرْحَا** اِي مَحَلْ جَوْح **أَبْرَأ** غَا بِرِي بِفَاتِحِ الرَّاغِبِ الْفَاضِلِ قَتْلَانِ  
 وَتَقَمَّ وَتَكْسَرُهَا قَتْلَانِ وَبِضْمِهَا تَقَمُّ فِي الْمَضَارِعِ وَالْأَوَّلِي أَنْ يَنْقَدِرَ عَلَيْهِ عَامِلٌ  
 كَمَا تَلَمَّسْنَا وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا بَا عْتِبَارَ مَحَلِّهَا وَلَا يَجِلُّ مَعْطُوفًا  
 عَلَى الْمَوْزُونِ كَمَا **قَالَ** الْخَرَّاعُ لِأَنَّهُ يَنْتَقِزُ تَقْيِيدَهُ بِقُدْرَتِهَا وَهُوَ الْوَجْهُ  
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ **أَوْ** عَضُو **خَلَقَ** لَهُ مِنْ أَصْلَةٍ فَلَا مَعْطُوفَ تَحْذُوفٍ وَهُوَ  
 مَعْطُوفٌ عَلَى جَوْحَا كَمَا قَدَرْنَا وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى يَرْبٍ لِعِنْسَادِ الْمَوَاقِبِ  
**عَلَى** **أَبْرَأ** يَنْتَقِزُ دَعْمَهُ بِرِي وَخَلَقَ **وَقَالَ** **يَعْنِي** الشَّرَاحُ حَالًا مِنْ  
 فَاعِلٍ خَلَقَ مَقْدُورٌ مِثْلُهُ لِمَا عَلِ بِرِي مِنَ التَّنَازُعِ فِي الْحَالِ  
 وَلَا يَدُ مِنْ تَقْيِيدِ الْغُورِ بِالْكَثَرِ مَا لَمْ يَرْفَعْهُ عِنْدَ الْمَوَاحِدَةِ لِمُسْتَقَّةِ  
 ابْتِجَالِ الْمَالِيَةِ وَالْفَلِيزَةِ صَدَّهْ وَتَوَاسَّكَ ابْتِجَالُ الْمَالِيَةِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ  
 وَجِبَ وَكَذَلِكَ الْتَقَنَتْ بِلَهٍ بِسَمْعٍ وَارْتَدَمَتْ ثَاقِدَةً لِرَمِّهِ غَسْلَ **دَا**  
 خَلْفَهَا إِنْ أَسْكَنَ أَوْ ابْتِجَالِ الْمَالِيَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ انْقَصَلَ طَرَفُهَا لَمْ يَكُنْ  
 عَلَيْهِ تَقْيِيدُهَا **فَتَقَرَّرَ** الْمُرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ خَلَقَ لَيْسَ  
 كَذَلِكَ بَلْ مِنْ نَائِبٍ فَاعِلُهُ **وَقَوْلُهُ** وَلَا يَدُ مِنْ تَقْيِيدِ الْغُورِ بِأَ  
 كَثَرِ لِحَاجَةِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُطْلِقَ يَنْصَرِفُ لِلْغُورِ الْكَامِلِ مِنْهُ  
 وَابْتِغَاؤُ الْكَامِلِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَسْتَفْوَارُ الْكَثِيرُ فَالْمَصْرُوعُ عَنِ عَنِ التَّقْيِيدِ  
 وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي تَرْجُحِهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ مِنْ بَرِي عَنْهُ جَوْحٌ مَخَافًا  
 بِرِي وَمَا خَلَقَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَنْبَغِ فِيهِ الشُّعُورُ وَنَبَتِ الشُّعُورُ وَطَالَ  
 بِحَيْثُ سَنَرَهُ فَانْتَبَهَ بِحَيْثُ مَسَّحَهُ حَيْثُ أَسْكَنَ مَسَّحَهُ وَلَا يَكُنْ مَسَّحُ  
 مَا حَوْلَهُ مِنَ الشُّعُورِ إِلَّا أَنْ يَنْشَقَّ ذَلِكَ فَيَمْتَرِكُ مَسَّحَهُ غَرِغَطُفَ  
 الْفَرِيقَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ غَسْلَ مَا يَمِينُ الْأَذْنَيْنِ **بِقَوْلِهِ**  
**وَالْفَرِيقَةُ الثَّانِيَةُ تَحْصِلُ يَدَيْهِ** تَشْبِيهُ يَدَيْ جَوْرًا عَلَى الْغَالِبِ  
 كَمَا سَأَلْنَا إِنْ الْأَيْدِي كَذَلِكَ **بِحَرْفِ تَقْيِيدِهِ** أَلْبَا بِمَعْنَى جَوْحِ أَبِي مَعٍ  
 مَرْفُوعَةٍ تَشْبِيهِ مَرْفُوعٍ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَاتِحِ الْغَا وَتَكْسِيرِ وَبِهِمَا  
 قَرِيبِي **قَوْلُهُ** تَقَالِي وَبِهِمَا لَكِنْ مِنْ أَمْرِكِ مَرْفُوعَةٍ **فَبِلَا** **أَوَّلِ**  
 قَوْلِ الْبَوَائِرِ وَجَزِهِ وَالْكَسَائِبِ وَلِهَذَا فِي قَوْلِ الْأَهْلِ الْمَدِينَةِ **وَعَا**  
 صَمٌ وَبِهِمَا إِيْرِدُ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ حَيْثُ رَسَمَ أَنْ الْفَتْحَ لَمْ يَقْرَبْهُ وَأَنْ  
 كَانَ مَعْنَاهُ فِي الْأَدَةِ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ هُنَا لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْأَدَةِ مَا يَرْتَفِقُ  
 وَيَنْتَفِعُ بِهِ وَمَعْنَاهُ هُنَا أَحْزَ عَضُ الدَّرَاقِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَضُدِ وَفِي  
 التَّحْرِيقِ يَبِينُ الْفَتْحُ أَقْبَسَ وَالْكَثَرُ أَكْثَرُ فِي مَرْفُوعِ الْبَدَا **فَتَقَرَّرَ**  
 وَبِجَوْرٍ فِيهِ الْمِيمُ وَالْغَا وَسَيُذَكَّرُ لَأَنَّ الْمُنْتَكَيَ يَرْتَفِقُ بِهِ إِذَا احْتَدَى  
 بِرَاحَتِهِ رَاسَهُ مُتَّكِيًا عَلَى رَاسِهِ وَذَكَرَ فِي السَّلَامِيَةِ فِي تَأْوِيلِهِ **وَبِهِمَا**  
**قَالَ** الْفَرُوقَيْنِ فِي تَجَايِبِ الْمَحْلُوقَاتِ رَاسَهُ وَخَمْسَتَيْنِ وَارْتِدَاجًا بِهِ  
 بِلَا وَالْيَمِينِ وَمَيِّ (امْرَأَةً مِنْ نِسْتِهَا إِلَى اسْغَلْ خَلْفَهُ امْرَأَةً وَاحِدَةً

وهو الصواب والحال في بعض  
 ما لا يجوز ليس بصواب والكثير  
 ما لا يجوز

ومنها اليونق حلقمة امرأتين تفصل محل الاذي والوجع من فرضها وسنهما  
والايدى الاذيع وتوسع الراسين وتفصل الرجلين وتوطاها  
لنكاح وتغيبه عيان باقها اختان ورده بعض المشاخر  
بالحاد محل الوطى قال **بعضهم** وانظر لو كان رجلا هذا يتزوج  
امراة نظروا في اختا محل الوطى او مئذ ذلك لافها رجلان من قوف  
ولا يتزوجان امراة واحدة **انتهى** قال **الشيخ** فمستحلا  
ما سبق رايتهما يتفانلان ويتلاظمان ويصطحبان ولا خلاف ويشربان  
من عنبت عنهما سكين ثم رجعت فقتل لي احسن الله عزاك في احدي  
الفسدين توفي وربط اسفله بجبل وثقب وترك جاني ذبل ثم قطع  
فجهدي بالحسد الاخر في السوق ذاهبا وجائيا فان قيل لمقابلته  
البيع بالبيع في قوله **نقالي** وابديتم الي المواقف تقتضي انقسام الا  
حاد علي الاحاد فقولوا ركب القوم ذواتهم وتلدوا شيوعهم فيبقى  
ان الواجب علي كل مكلف غسل يده واحدة قالوا يجب ان يغسل الاخرين  
ويعمل بولائه النفي او يغسل الرسول عليه الصلاة والسلام والاجزاء بقده  
**وعمل عليه معصم** بضم الميم موضع السوار من اليد ومربها  
اطلق علي اليد التي هي الذراع والمساعد الذي راسه الزند  
ومنتها المرفق وهو كسر ادهنا ويكون من التقير بيا سم البعض  
عن الكل فيجب غسل يديه واولي لوبغى وقطع الكوكب لقوله  
صلي الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فافعلوه ما استطعتم  
مستغف عليه وقوله **ويغسل** بالجر عطفا علي يده وان  
نصبه عطفا علي الوتره فقير بان القدم تنسب غسل  
بقية المعصم عن قوله **غسل** ان ظاهر الحكمة ان قدر وعرف  
ان المعصم **فقط** بقصاص او جناية فالشرط للاستعانة كما قيل  
لذلك في قوله **نقالي** فذكر ان فعت الذكرين ويقول عطا الظا  
لمين ان نفع الوعظ ولا مفهوم المعصم ولا يقطع اذا ما خلف  
نا قصفا او سقط بعضه بامر سيها وبك كذا لك **فقط** فانيا  
به بالشرط الذي هو القطع ناسيا بلعظ المدونة او بالمظن للمالب  
او لاجل قوله بنية لان ما خلفنا فصلا لا يوال **فيه** فكل عضو  
يسقط بعضه تعلق الحركه بانه غسل او مسحاً تنبيه  
قال **ابن فرحون** في العزاة ان من يوضي ثم يفرق  
من يده بعض الوضوء او قطلت يده بعض الوضوء فلا يلزمه  
غسل موضع القطر ولا موضع القشر علي المشهور ذكره ابو الحسن الطائفي  
في طوره علي التمهيد وذكره ابو علي بن قذاح في القشر **كل**  
فقط حلقته **يكسب** وهو جمع عظمي المعصم واللق فيجب غسلها  
وان لم يكن لها مرفق واما ان كانت بغير المنكب فان ثبتت في

وبهاج

المنعم عليه بالتواضع والاجماع  
لانه ثابت في غيره ليس هو كالمرفق  
عليه ومع الاجماع الخ

بقية

محل

[illegible]

على الحقيقة و يخلل ذلك بالبراع منها  
والاولى من كنهها لانه امضاه من  
باطنه الخ

فليس بلعة وكذا اصع الخضاب وانما الشادرون كان يفتش لان الشمس  
جلد اليد خراصة ما بها ومثل الخضاب بيد الصانع بشرط كبرها واما الخضاب  
بالعص وهو المسمى بالخرقوس فلهذا الاذن يرق جدا كما ينفسه  
النساء في اظفارهم وتذكر الشيباني انه لمية ان كان لا يورثها وان كان  
يورثه فلا باس به ولم يقيد بكونه رقيقا وكان المداد المتخذ لغمر  
الكاتب واما الكاتب يراه بعد ما صلي فلا يضره اذا مر على المداد لغمر الاخر  
منه بخلاف غيره فلهذا سئل عن مالك في المراسية وظاهر كلامه سئل  
انه لا يفسد للكاتب الصلاة به اذا رآه قبل الصلاة وعليه فيكون المداد  
المذكور بالنسبة للكاتب ما نفاة وليس بهانه اخري واما الوشم فقال  
التحفي عبد الوهاب يعفى عنه كما نقله الفهني في شرح العزبة ونقله  
قول المصنف ونقص غيره قال بعضهم تحريم الشراخ في ضبطه ومناه  
وعلي اي شئ يبطو وما ذكرناه في ضبطه ومناه من الوجوه المذكورة  
قال بعضهم هو امثل ما يبطو به وايده من التكلف وهو كذلك  
وهذان وجهان من ثمانية اوجه تحصلت من كلامه الشراخ تذكرها  
باختصارا لئلا يادسا والمهمة اسما مجرورا عطفا على ثنية وسبكه  
يجب غسل ثنية معصم وغسل ثنية غير الخاتم ولا سمي لدرابها كذلك  
صبطا لكنه سقوط على اجالة ولا يجب اجالة الخاتم ولا نقض غيره  
وهو فاسد وصغير غيره فيها عايد على الخاتم خاصها بالثنية اسما  
مجرورا عطفا على ثنية وسبكه يجب غسله بثنية معصم وغسل ثنية  
غيره سادسها عطفا على ذلك وهو كالذي قبله سابعها امر نوع  
مستد اخبره بخبره ون اي نقض غيره كذلك وهذه الثلاثة تحفة  
منها ثمانية عطفا على اجالة اي لا يجب اجالة الخاتم ولا غسل عضوه  
مستقر غير المعصم اي اذا انفصل من الثنية غسل عضوه مع غسله  
ومر تلحاح سمي لانه لا حاجة اليه وصغير غيره فيها عايد على المعصم  
واما اظفار في هذه لشدة الحاجة اليه والثنية الثالثة سابعها  
بالرقم عطفا على غسل سابعها الجحفة اي ما استقر على الجحفة من  
جلد او شعر علي ان علي حرف جرا وما صعد وارتفع على الجحفة على  
انها فعل ماض والجحفة هي عظم الراس المستعمل في الدماغ وحشرج  
بذلك ما على القفا من الشعر فلا يجب مسح لانه تحت الجحفة وسبح  
الجميع واجب على المشهور فان ترك بمضه لم يجزه وقال ابن سبويه  
مسح ثلثه وقال اشرب بجزيه اثنتي ودرويه البر في عن امه من قدم  
راسه وقيل كل جزء من ثلاث مشمرت علي قوله او بعض شعره علي  
احز ويطلب ان يكون المسح بما جريد ويكره فيه لعله ببلل خسته او  
زاديه لانه ما يستعمل في حدث وهذا حيث وجد غيره والا فلا يكون  
وهل كراهة استعماله او جوازها حيث لم يتغير وكان يحصل به ان  
للمسح

هذا هو الذي  
يذكره الشيباني  
في كتابه



المسح والامتنع واذا جفت اليد قبل تمام مسح الراس قبل سجدة البلد ام قولان  
 والواجب انه يجدد وهذا في الغرض واسا لئلا يبدو فلا يجدد ولا بد من تكرار الماء  
 الى مسح الراس فليرتد على راسه مطر ومسح فلا يجزئه واما لغسل راسه  
 راسه كما ياتي في قوله **وعن** غسله بجز فلا يجزئ الى الفسل فليرتد على  
 راسه مطر كثير وغسله به اجزا لان النفل للمسح فقط لا للغسل قال  
 في التوضيح والفرق على هذا ان قوله تعالى **واستسبحوا** و**سبح** تقتضي وجوب  
 النفل اذا التقهه بالصلوة بل لا يدرك بروسكم ولو مسح فوقه **حائلا**  
 كطبيب او غيره على الراس لغير ضرورة لم يجزء ولو عرسا لغير ضرورة  
 يجزئه واذا ارتفع جوي على نزع الجبيرة والمرأة التي لمرئها مسح جميع راسها  
 لتزكيت الصلاة وان امرئها مسح بعضها غسلت فانه يكتفي منها بمسح  
 بعض راسها وهذا بعد التقهيد بالصرب وضله وفي كلام الشيخ زبدة  
 ما ينبغيده وقاس **احمد بن حنبل** يجوز المسح على العمامة والمخاضا **واختار**  
**وقوم** ذهب داود والثوري والاوزاعي واشتغلوا **احمد** ليس ذلك  
 على طهارة وبعض الحماة تحكي العمامة بكون ذلك سننها وتكون ناجية  
 ان ابن راشد حضور درس بعض الحائلة فقال ليدرس الدليل لنا على  
 ما لك في المسح على العمامة انه مسح على حائلا صله اشعر فانه حائلا  
 فاجابته بن راشد بان الحقيقة اذا تقهذت استقر في الحجاز فان تقدر  
 فالي الا قرب منه والاشعر هنا اقرب والعمامة اعمد فيستعين العمل  
 على الشتر فلم يجز جوابا ومنه قاربا واجلسه بازيه **مسح**  
 التبايعي مع وفي الكلام حديق مصفا فلين ابر مع مسحه بيت عظم  
**مسح** **مسح** ثنية صدع بالصا والسين والداه ساكنة وقم وطون  
 ما بين اللاد والهن وبحال الت حيث لم يكن كالنبت كما ان **الاصغر**  
 الصلع في الراس كالشعر فيها وانما قدرنا المصاف الثاني لان كلامه  
 بدون تقهيره يقتضي انه يمسح الصدع كله وليس كذلك **مسح**  
**الشعر المستترحي** وهو ما طالع منه ولو نزل الى القدم **ولا يمسح**  
 وجوبا ولا استحبابا ولو تقهضا جاز **صغره** حيث كان مضمولا  
 ولو اشتد وفي الفسل **مسح** ان اشتد نقص والا فلا وان كان  
 مضمولا يجيوط يسيرة كالحيط والخطين فان اشتد نقص فيها  
 والا فلا وان كان مضمولا يجيوط كثير فلا بد من نقصه فيها  
 مطلقا **اشتد** لا والاضطر مثل الشعر بعضه بعض والعصص مع ما  
 صغر وترنا من كل جانب **قاس** في الشعر ما جمع ما صغر باو قال  
 نعمته في بعض حتى يصير كما يصغر من الخوص والمفاص عبر في الرونة  
 وفي الحاجة والرسالة وسوا حسن من عناية المص لا نه ينهم من عدم  
 نقص الصغر بالا ولي وانما لم يجب نقصه لان موضوع المسح التخفيف  
 في نقص الشعر عن كل وضوء مستغنى ولا ان العفاص انها يكون في التقا

نفل

واستد

عن الامام والاضحى  
عن الامام والاضحى

ابن لا يعول  
عليه

فامر به خفيف وتوله صغرى في ارادة المعاني المصدرين واسم المنقول وهذا  
اولي ابي مستفوز ابي شمره المستفوز وخبره عما يدل على **رجل وامرأ**  
المساخر لفظ المتقدم رتبة وانفراد لان العطف با وولا يجب فيه  
المطابقة وجميع المصدر في هذه الفرضية دون غيرهما بين الرجل والمرأة  
تنبيهها على انه كالمرأة في جوار الصغر خلافا للبليسي في شرح الرسالة  
في منع صغر الرجال وروسم ولا يبرق لغيره وعليه فلا بد له من نقضا  
لان الجمع علمها بخصصة والمعية تنافيا فيها **وبد خلافا** وجوبا **بجها**  
**في رد المسح** لان الادخال الذي يحصل به فليح المسح واجب كما في المسح  
الطويل ونحوه بالسنة بعد ذلك حيث يقع بلمن مسح الرجل كما  
ذكره الخطاب عن النبي **وعسله** ابي الشمر **حجز** عن مسحه لانه  
مسح وزيادة وهذا حكمه بعد الوقوع واما ابتداء فاختلق فيه قيل  
حرام وقيل مكروه وقيل خلاف الاول **والفرضية الرابعة غسل** عطف  
على غسل اعادة لطول الفصل والتمثلت مسح الرأس **رجليه** بالكتاب  
والسنة والاجماع والقياس ولا يكثر من يخرج عن ذلك كما هو الواقع  
في وجوب المسح ولين جريدها لتخفيف بينهما وغيره وجوبها لانه لم  
يرد من فعله شيء عليه وسلم وقيل انها به الا لفصل فتعين وقراءة  
النصب في الآية في هذه وفيه الجواب ليست معطوفة على الروس بل على الجواب  
كذهب لسيبويه وجماعة من المعنفا والمفسرين او معطوفة عليها  
والمراد بالمسح الفصل كما يقال **تمشيت** للصلاة ويراد الفصل عن غير ذلك  
غسلها بالمسح اذا كانت مظنة الاسراف في الماء فيقتصد في صبه عليها  
او المراد مسح الختانين **بجعبيه** با وكنها يبرق فيه وهما ما حذرت  
من التخمب ومبر الظهور ولا تتناع ومنه التخمبة وامرأة كاعية  
اذا ارتفعت قد يبرها ونزاعها بقوله **الناس تبيح** بالمرء ولا يد الله  
ابن المرتفعين والباقي قوله **بمغسل** **المساخر** النظر في مسئلة  
بالمساخرين وبها فتشبه مستعمل بفتح الميم ذكر الصا واحد صا صلا  
عضا وانه لجلس اللسان ويراد ببعضهم ان عدد غسل الرجلين في الزايف  
مع جواز تركه ومسح الخلق فينبغي ان يجد الفرض احدي الامرين لا  
الفصل على التبيين مرفوع بان مسح الختانين رجفة لا واجب  
بل الواجب الفصل كما قبل ولا حسن في الجواب ان للفصل اصل والمسح بدل  
عنه **بالرجفة** يجب فعلها حيث ترك الاصل **ولذ** **بمغسل**  
**اصابعها** من استعملها بخصص وورد في حديث **احزاب** المسحة  
وصغته ان يبدل بغير اليدين لانه يبيح اصابعها ويحرم **بمغسل**  
بهاها لانه يبرم اصابعها ويبيح يديها **بالمسح** لانه يبيح  
اصابعها ويحرم بغيرها قاله في الاخيرة فان قلت لا يبيح ويجب  
تخليد اصابع اليدين دون الرجلين فالجواب **ان سدة**

المناق

القاصح يترك اصابع الرجلين صير ما بينهما كالباطن او الخلق في غسل  
 الرجلين او لسقوط غسلهما في المسح على الخن وفي التيمم واما تحليلهما  
 في النفس ففيه قولان مشهوران بالجواب وتشره بين الفخار ولم يفتقر  
 عليه المواقف والندب وتشره الشيخ زدوني وتشره الوجوب  
 اقوي من تشره الندب **ولا يفيد من قلم** بتخفيف اللام مع الواحد  
 وتشد يد هالا كثر منه **ظفره** بعد غسله من يده او جعل على رقبته  
 القلم وهذا لم يطل الظفر ويشي في الاصبع بحيث يكون ساترا  
 تحته والا وجب عليه اذا قام غسل ما تحته والظفر بهم الظاء  
 المسألة والثاني في اللثة الهاجئة وفيه سكون الفاع صراطها  
 وكسرها وفيه اظهور كصغور **او خلق راسه** مسح موضع الخلق  
 بارتقاع الحدث اولا ولم يحصل ناقص ولان الهابة وان بعد هم كالحق  
 يتكفون بمسح بطوقون للفاضة ولم ينقل عن احد منهم اعادة  
 مسح راسه واذ لم يعد موضع الظفر والشوك ذكر المصنوع  
 البشيرة من الخلد او الجرح احري في عدم الاعادة ولم يقدح في  
 المص الحس خلق الراس حيث لم يكن فيه ضرر وفيه قولان  
 بالجواز والكراهة ورجح كل منهما واما الفوق بين المتم وغيره  
 فمن طريقه لسيدي يوسف بن عرفة قال في خلق الراس واعتر  
 كراهة تغير المتم والا باحة للمتم لوجود العوض وهذا مع لغة الامام  
 افترق واما خلق الحية او السدابة او السمكة كحرام وفي وجوب اعادة  
 الغسل في خلق **حيته** وعدم وجوبه **قولان** والا وجب منها  
 عدم الاعادة سواء كانت حية ام لا ومثل الخلق النقا والسقوط  
 بامر سمي او بالنقل كالوصوء في عدم الاعادة ولما وقع من النواض  
 الادرج المجمع عليها **ابعد** بالمتعلق فيها وبدانها **قال** ذلك  
 فقال **والدليل** وهو امر اراد على العضو وقد جرى خلا  
 فبين ذلك احدا رجليه بالاحزاب هل يجوزي ام لا وقال بين القاسم  
 بجري وهو مخالف لروايته عن مالك والذين يظهر انه لا يجوزي  
 ذلك في غير الرجل بغير اليد حتى عند بين القاسم قائم لم يذكر واذا  
 فيه الا في احدي ذلك الرجلين بالاحزاب فلا يكفي الانفاس والنصب  
 بجردا عن امرار اليد والركب مع فقهه امكانه بباطن كنه لا  
 يجوزي ويكون الامر ارادنا للنصب وهو الافضل وغيره  
 رنا قيل ذهب لما على العضو على الهاج خلا فالقاسم في  
 اشتراط المتابعة وهو حرج ومتشقة ويجوز الاستانام عليه  
 لعضو في اتقان ودينوب المفسول للفاسل ولغيرها للمع اتقان  
 وان وقع فتولات بالاجز وبشره من غير وعنده وتشره الجرد  
 عن الفرسا طي قال الطهاري ويظهر من مذهب مالك في هذه

المسئلة الاجزى الان بفعله استنكا فاعن عبادة الله واستكبارا  
انتهى ويد لاجزى غسل الحوارير جلي عبد الله بن عمر قبل ما كان  
الا تخاف ان لا يكون ذلك من الحسن قال لا لعربي وما كان من غير غسل  
ذلك الا من شغل او عذر جده وفيه دليل لما لك عليه عدم التقص  
بالحسن الا بلذة او قصد ويجوز الاستنابة على حسب الحال الحديث  
المعبره كان يجب الماعلي النبي صلى الله عليه وسلم **وعلى المولات**  
وهي الاثنيان بجميعه افعال الطهارة في زمن **مفعل** من غير قنوت  
صغير لان المفسر ان التعريف اليسير لا يضر ولو بدا وهذا  
لم ينكر منه النسيان فان نكروا لم يضر بالنسيان الثاني وسياقي  
حله ومنهم من يوجب عنها بالعمود والعبادة الاولى اسدلا  
قتضائها العمودية فيها بين الاعضاء خاصة من غير تقص الغسل  
الاول والثانية تقضي وجوب تقديم الوضوء اول الوقت قاله  
ابن عبد السلام ومثل النسيان الاكراه عليه عدم المولات وانظر الاكراه  
هنا يكون بماذا **واجبة** في المفسر والمسحوب البذل والاصلي  
قروضا قبل وقت الصلاة او بعده **ان ذكر وقدر** سكا قطع مع المهر  
والنسيان **ومن ترك** عصا من اعضائه او لعة **باني** بان يغسل ذلك  
العضو واللعنة وجوبا وحده من بعد جفاف والاخر ايضا بتأديه  
كلت ياتي به ان كان مفسولا ثلاثا وما بعده ان كان ثلثا  
مرة والنسيان في هذه وما بعده سنة **فانما** قارب النبي يعطي  
حكمه بشرط النسيان كونه **بني** قال فيها ومن بقية وجلاء  
في وضوئه فخاص بها حرمها فذلكها ما بيده فيه ولم يهزم تمام  
وضوئه لم يجز به حتى يهزم بين يوسى سمعناه انه كان نسي رحله  
وظن انه اكمل فذلك احتاج اليه تجديد نية **ان نسي** **مطلبا**  
طال **الجهل** ام **او باني** نية **ان عجز** بان عدم الاما يظنه كما فياله  
وتبين له خلاف ذلك والعامد سكا لما حذر وقوله وان عجز  
مضطوق علي ان نسي يقتضي ان العاجز يتيقن نية وهو غير مجز  
والذي في كلام ابو عمران وتبعه ابو الحسن تثبيد المدونة الثانية  
مع النسيان ولم يتعوض لذلك مع العجز وعلل ابو الحسن وجوب  
النية بانه فارق العبادة بنية الكمال فلا يرجع الا بنية انتهى  
وهذه الامة لا تفهم في العاجز لان العاجز لم يبارق بنية فان  
الكمال ولا ايضا فانه انما يبين مع الغيوب ولا شك ان النية في  
هذه الحالة مستحبة وما اذا يبي مع الطول كما سياتي فيسقط  
وجوب النية ان لم يكن مستقصا لها والله اعلم ويحك ان  
يتاكدوا ولا تستيناف وحيز ليه الشرط محذوف تقديره باني حينئذ  
فيندفع الاعتراض السابق قاله الزركاني ويدخل في قوله

وان عجز الناسي اذا ذكر ولم يجد ما كما ذكره عبد الحق **مام يطل**  
 فضله فان طار ابتديا وضويه وامام من عدم انما يكفيه قطعا  
 ثم عصب منه او هريق له او اهرق له لغير نقد فانه يبيني ولو  
**طالت** كالناسي ولما اختلف في حد الطول فقلل يجد بالمرق كرا  
 حكا عياض والقباس وشهره الجزولي ويوسف بن عمر وعزاه  
 النكاح في لابن القاسم وقيل بالحاق وهو مذهب الكدونة  
 واكثر انقضا ماله والنشأ ملى واحمد بن حنبل قطع به المص  
 فقال **جفاف العضا** والمعتبر جفاف العضو الاخير  
 من العضلة الاخيرة كما يظهر من كلامهم **يزمن استدار** ان  
 العضو والزمن فاعتدال العضو في المزاج لا يكون الشخص يتيقن  
 الشبابة والشيوخة واعتدال الزمن بين الحرام والبرودة  
 ولم يذكر المص اعتدال المكان ولا بد منه ايضا وقته في الحاشية  
 قوله يجفاف يتعلق بمقدار الزمان ياتي مام يطل طول استدار اجنان  
 وقوله يزمن متعلق بمقدار ايضا استدار يزمن وبما يجفاف للملا  
 بسنة وبما يزمن بالظرفية وهي ابي الموالاة **سنة** فسنه حنبل  
 ميتدا كحدون في ذلك **خلاف** ولما كانت السنة واجبة  
 على المشرور لانهما دوج العمل وبها قوامه وبفقدها يصير  
 العمل بها مشكورا وكان لا ولي ذكرها **اول** الفرائض  
 ضاملا غير المص ولعن اخرها لطول الكلام عليها وكثرت  
 تشعبها **وسايعها** **شبه** وحقيقتهما القصد الي الشيء  
 والعزيمة عليه وشروطها ثلاث **الاول** ان يكون النوي  
 مكتسبا للتاديب فيمنع نية الانسان فقل عليه **ارتباعا**  
 مكتسبه كالوجوب في صلاة العزى والندب في صلاة  
 الهي فادها حكمان شرعيان صفتان له لا يتكسبان للمبد  
 لكن يتكسبان القصد اليها تتجلى كسب العبد اليها تتجلى كسب العبد  
 وهو صلاة الثاني ان يكون النوي معلوم الوجوب او مضمونه كالمشكوك  
 لمزودها فلذلك لا تقع طهارة الكافر قبل اعتقاد الاسلام **ثمة**  
 الثالث ان تكرر اول العبادة لانه اذا عرني الاول علمها ترد  
 بين العراني وغيرها واخرها مبني على اولها واستثنى الص  
 للمسقة والوكالة في الركاة على ارجائها وقد ذكر المص كايين بشير  
 في كيفية النية ثلاثة اوجه احدها قولها **نية** **رفع** **اخذت**  
 المراد به المني من الصلاة او الوضوء التام بالاعضا ولا تتم ارادة غلو  
 ذلك واما نية رفع سبب الحدث فغير مجزئ لان الاكساب  
 لا يمكن رفعها بشيئا كرفع الواض وتكون **قد غسل وجهه**  
 راي اكمل احوال الوضوء وهو لا تنكيس فيه فان نكس كانت عند اول

واجب مغسولا او مسحوا ومنه الطهر في قوله عند غسل وجهه  
ايضا لو تاحرت عن الوجه لا يجزي وهو كذلك وكذا الوقت  
بكتير واما الوقت فليس بيسير كفتحة بالخلق فيه ثانيا **او ثبته**

**الفرق** ان اراد بالعرض ما تتوقف صحة العبادة عليه فهو الوضوء  
للمصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والمواظب والوضوء  
الصبي وان اراد به ما يثاب على فعله ويثاب على تركه لم يصب  
وضوءه لما ذكره الا ان يريد بكونه يثاب على تركه ان تلبس بالعبادة  
تاركه لكنه لا يجزي في وضوء الصبي وان اراد بالعرض ما يثاب على  
فعله ويثاب على تركه فغنى كلام الخطاب صحة وضوءه ان كان  
ولو كان الوقت منتهيا لوجب الوضوء بعد دخوله الوقت وان كان الوقت مبسوفا ولم يجب قبل دخوله وقتها واما  
وجوب الصلاة اكثر من مرة وهو مثل ان لا يدخل بالعرض واحدا من المعنيين فالظاهر صحة وضوءه ولو كان قبل  
انه كان الوضوء في احوال الوقت **الفرق** ان دخول الوقت لا يملك مقرون يعلم ان صحة الصلاة تتوقف على الوضوء وقوله  
يجوز بانه وجب بدخول الوقت والفرق

امثلا لمرده تعالى ويدخل السنين والمواظب بالمتعبه وثالثها **اف**  
**نية استحالة** **الفرق** اي ما يقع منه الحدث لا يستباح الا بالظاهر ويثاب  
حضوره لك كجميع الثلاثة تلازم وان حصل بيا له بعضها اجزا  
عن جميعها مالم يقصد عدم حصول الاجزاء يقول دفع الحدث لا  
استباح الصلاة او استباح الصلاة لا دفع الحدث فتبطل النية ويكون  
عدما لثبته في ان اذا نوي احد هذه الاوجه او تنفع حدثه وان امره  
**مع** نية تكلم او تنظيم او تدبير **الفرق** لان نية ليست مضادة  
للموضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث قال شيخنا في مزج  
فان قلت هذا وانما اذا نوي بما يحصل به التبريد فان نوي ببارودة  
التبريد فقد نوي مالا يتضمنه الفعل فهو كالتلاعب **فلمنت**  
لانهم حصول نية التبريد في هذه الحالة وان حصل منه اللفظ بذلك  
كأنه يدب بولك متلاعبا فلما دخل الكاف على تبريد لم يمتد ما ذكرنا نحن  
وكلام المص يشعربان المقصود هو التبريد **الفرق** يقصد الوضوء شيئا  
تقول جاز يدع عمر ولانه يقتضي ان يحمر وهو المعقود وان يجي  
زيد تن له فلما قال المص وان موهبا كتبريد كان ادلي **او اخرج**  
**بعض** **الاستباح** كان ينوي الصلاة دون مسح المصحف او هو ودونها  
اذ ليس للكافي ان يظلم مسببات الاسباب الشرعية عنها كقوله اخرج  
ولا يحل في الوطى والشرع ولا يحل في التصريف اذ هو غير معتبر والفرق  
بينها وبين ما اذا اخرج احد الملائكة في الليلة السابقة واخرج بعض  
الاحداث في الاثنية ان الاخراج في هذه راجع الى متعلق النية وفيها الى  
ما هيئتها قال ابن عبد السلام في اخراج احد الملائكة وفيه نظر  
اقتضيت والسين ينفى ان تكون للمساكيد **او سني** **حدثا** **او** **و**



غيره من احداث حصلت له من نيل وغايط ولمس ومذي لعزاه  
 ما نوب رفعه عن نية رفع غيره وظاهره كان المتوهم الاول  
 او غيره ويدخل في كلام المصنف مني التاقي الذي خرج منه  
 ونوب رفع غيره فان وضوء صحيح لان قوله او شيء حدثا بشي  
 ما اذا كان المتوهم هو الذي حصل منه او غيره وانما كان صحيحا  
 لان الاسباب اذا اتخذت موجب جميعها نوب موجب احدها عن  
 الاخر وما لو نوب غير ما صدر منه عمدا لم ينع وضوءه لتلاعه  
 ولا مضموم لقوله او شيء بل لو ذكر الحديث ونوب غيره لم يخرج  
 فانه لا يضر والكل منه واخره مستقرضان في هذه الصورة وا  
 لمول عليهم مضموم اخره وهو قوله **لا اخرج** كان ذلك ونقطة  
 ونوب رفع البول مثلا لا غيره وكذا الواخرج الغايط فان قلت  
 التاقي الذي خرج اوله والثاني لا اثر له فلا يني كان  
 اخره مضرا مانحوا **انه كان ينقضي ان لو انقضى او**  
 كان اوله كان اخره مضرا والمراد بالحدث هنا الاتحاد لانها التي  
 تزعم بالاخراج بخلافه في قوله ونية رفع الحدث فان المراد به  
 الماهية ولذا اعاده تارة بعد ذكره له مرة وسئل قوله  
 لا اخرج ما اذا اتفق الحديثين واخرج احدهما وما اذا اتفق حد  
 وشك في اخر ونوب ما يتقنه واخرج ما شك فيه وعكسه  
 وما اذا شك **سأله** في الحديث الخاص منه هل هو البول او اللبس  
 ونوب احدهما واخرج الاخر ففيه اربع صور ما اذا كان كليهما  
 محقق او كليهما مشكوكا فيه او كان ما نواه محققا وما اخرجه  
 مشكوكا فيه وعكسه **او نوب مطلق الطهارة** الا من الحدث  
 والخشبة **انه** اذا امكن صرف النية المحبث لم يرفع الحدث **تأله**  
 شيخنا في شرحه وما ذكره المصنف من عدم صحة وضوء من نوب مطلق  
 الطهارة هو قوله **المازني** ومن رافقه خلافا ما عليه سند في  
 صحة وضوءه وجه ما ذكره علي ما ذكره اهل المسئلة العام لا يزل  
 على الخاص باحدى الدلالة وما ذكره سند سبي على ان رفع اللبس  
 يستلزم رفع الخاص ثم اعلم ان المتوهم قد يقصد حقيقة الطهارة  
 ملاحظة في من فرد بها او في من احدهما وهو طهارة الحدث  
 وقد يقصد حقيقة طهارة مع عدم الملاحظة المذكورة في ذهنه في  
 صفة او يقصد ملاحظة طهارة في من فردها الاخر فقط وهو الخشبة  
 ولعل من قال بعدم الجمع اذا عدم ملاحظة طهارة في من فرد بها او  
 اراد ملاحظة طهارة في من فردها الاخر وهو لا يخطئ ومن اراد الملاحظة  
 او ملاحظة طهارة في من فرد بها او في من الحدث فقط قال شيخنا  
 حصل من القصد طهارة الحدث مع قصد شي اخر لا ينافي فيها وهذا

ت

لها

لا يجوز كما يفيد ما ذكره في قوله وان سترد وهذا يحصل به التوفيق  
بين ما ذكره المصنف لارادى ومن وافقه وبين ما ذكره سنده  
لكنه بعيد من عبارتها واشارة الخطاب كذا يبارق فيها نظره  
تنبيه **م** اذا تولى مطلق الوضوء فالظاهر ان نيته تقيد بوضوء  
للغرض بمنزلة من تولى الحج لغرض قصد بغيره ولا فعل لانه ينفرد للوضوء  
وبعد الى ما تقدم لاسمها على ما ذهب اليه سنده **ويؤى استحبابه**  
**اي ما ندب الطهارة له** تمام تنوقف صحة العبادة عليه كقراءة  
القرآن طاهرا وتقليم العلم وزيادة الصالحين وكل عبادة يجوز طهارة  
وغلبها فان قبل الاياحة حاصلة فلا معنى لتعلق النية بها وبطلانها  
بنائها جعل السنين للتاكيد او للمطلب فانها **م** ان المراد  
للاياحة التي تعلق بها ما ذكره الاياحة على وجه الندب وفيه  
تفكيك ولو جازى لفظ استحبابه وقالوا فعل ما ندبت له ليس من  
هذا التعلق **او** يتردد في طهارته هل هي باقية او لا فتوض وعان كانته  
ولم يجوزها بان **قال ان كنت احد ثقت فله** اي وهذا الوضوء  
لوجه لحدث فان حدثه لا يرتفع لعدم الجزم وسواء شين حدثه  
او لم يعل عليه شكوه وهو قول بن القاسم وهو مبني على استحباب  
وضوء المساكين واماي على وجوبه وهو المذهب فيجزى لانه  
جازم بالنية فهو مشهور مبني على صوابه او يحل كلام المؤلف  
عليه من توهم انه احدث مع طين الطهارة فالوضوء الثاني لم يجر  
دون محلا **او** **احد** وضوءه فاصد الغضلة **فتبين حديثه**  
قبل التجدد بدو شجرة وهو راجع للفرج الاخير وهو قوله او جدد  
خلا قالوا يفرق من كلام حلول من رجوعه للفرج عين معا **او ترك**  
من الغسل الا **ولي** **لمعة** يضم اللام القاموس هي قطعة من  
النبات احذت من البسيس والوضوء لا يجيبه الماء في الوضوء والغسل  
**فانفصلت في الثانية والثالثة بنية الغسل** فلا تجزى وا  
لهذا بنية الغسل النية التي احدثتها عند غسل الغضلة لانية  
الغسل المتدرجة في الوضوء ويجزى مثله في نية السنة متعقبي  
قوله نية الغسل انه لو فعل الثانية ذاهلا ولم يقصد بها الغضلة  
انه يجزى به ولا سهرنوم لقوله فانفصلت ولا لقوله بنية الغسل  
اذ من ترك لمعة في مسح راسه فاقسح بنية السنة كذلك  
ولو قال فانفصلت بغير نية الغسل كان امثله واختلف هل يؤى  
بما راد عن الاولى الغضلة سواء سبقت الاولى لا او انما يؤى  
الغضلة فيما زاد عن الواحدة المسحقة وهو ما يستظهره سنده  
وصححه القرافي وكلام **ابن الحسن** موضح بان المشهور الاول  
وعزاه بن عرفة للاكثر وعزاه المازدي للجمهور **او فرق النية**

**باب الاعضا** بان حصى كل عضو بنية مع قطع النية عما بعده فصورته كما قال سداي يفسل وجهه بنية دفع الحدث ولا نية له في تمام الوضوء ثم يبدوا له فيفسل يده وهكذا الى اخر وضوئه وليس صورته كما قال بعضهم انه جعل ريع بيته مثلا لوجهه وربعها ليد يده وهكذا لقول بن هارون في ذلك ينبغي عندى الاجزى لانها صحيحة لا تتجزى ولكنه اخطى في تجزئتها قال شيخنا في ترجمه وقد يبحث بانه من باب اخراج الاسرار النثر عليه عن موضوعاتها **والاظهر** عند بن رشيد قول بن القاسم في هذا الفرع **الاخير** من فروع النية **المصحح** وهذا الخلا في مبني على ان الحدث مد يد يرتفع على كل عضو بالتفاديه فيكون تجزؤا ولا يرتفع الا باتمام الطهارة فلا ثم ان المهاج عدم النية وهو ما صدر به المصنف فان قلت يلزم على الاول انه يجوز مس المصحف لمن غسل وجهه ويد يده اي بما غسله قبل كمال الطهارة وهو خلاف الجاه فاجواب ان المشرط في مس المصحف طهارة الشخص لا طهارة المصنوع بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون **وعزوبها** اي النية وهو انتطاعها والنية هو لا عليها **بعينه** اي بعد محليها اي بعد وقوعها في محلها من معتقراذ لا يشترط استصحابها لاجز فعله وان كان هو الاصل فيقتضي حصيلته بنية حكميه **ورفضها** وهو لغة الترك والمراد به هنا تقدير ما وجد من العبادة والنية كالعدم **مختصرا** لا يؤثر بطلا لا وحده من الاول لدلالة هذا وهذا اذا كان المختص بعد النزاع من الوضوء اما ان كان في اثباته فانه لا يختص على الراجح ومثل الوضوء الفسل واما رفض الصلاة والصوم فان كان في الاثبات فانها يرتفعان واما بعد النزاع فانه يرتفعان ام لا قولان مرجحان فلهما واما الحج والعمرة فلا يرتفعان سداي وقع الرخص في اثباتهما وبعدهما واما النتم والاغتكا في يرتفعان في الاثبات واما بعد النزاع فانظر هل يرتفعان ام لا قال الشافعي لكن هل يجوز الاقدام على رفض الوضوء اذ يجوز له تقصيره اذ اشأ ذلك ولا مانع او الرخص عليه جائز لقوله تعالى ولا تبططوا اعنكم واذا قيد بعدم جوازها فليس على سبيل المنع او الكراهة انظر ذلك انتمري والذبي يظهر انه يجوز للشخص الاقدام على ذلك في الوضوء كما يجوز له الاقدام على المسح واخراج الريح من غير وضوء وفي الحج فظروا اما الصلاة والصوم فلا كلام في المرسه وفي اعتنا **فقد رتبنا** على محلها **بمسير** عزبت عنه لقول بن عبد السلام الاسترخاء

وحده ان يؤخر في بيته ثم يخرج منه الى الحمام والمراد بالحمام مثل  
 المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام لان سالكا حلق  
 كذلك وهو بالمدينة وحسين حاتم القرية الصغيرة كما تدعى  
 المنورة على صاحبها افضل الصلاة والسلام وعدم اغتساله **خلاف**  
 لقول الماذري الاصح في النقل عدم الاجزاء في التشرير ولما تقدم  
 الكلام على الفرائض وبداءتها بالجمع عليه واكمل الكلام عليها بذكر  
 المختلف منه منها مشروع في سنته وعدها ثمانية فقال **وسنة**  
 جمع سنة وهي لغة مطلق الطريقة حكموا كانت او شرع او في اصطلاح  
 الفقهاء لا تشمل الا في الخبر وهي ما فعله عليه السلام مظهره  
 مدا وما عليه مع قيام الدليل على لقي وجوبه وامان لم يظهره  
 فعنه قولان بالسنة والفضيلة كقولنا في الخبر **واما** ان لم يدوم  
 عليه كان فله مرة او مرتين فهو المستحب **واما** ما لم يفعل عليه  
 الله عليه وسلم ولكن ينشأه الانسان باختياره من الاضطرار فهو  
 النطوع واسم المندوب يوم جمعة ذلك **غسل يديه** ابن القوي  
 والمراد بالمواضي السارعة في الوضوء الذي يريد الوضوء **اولا**  
 اي قبل ان يدخلها في الما لان هذا من جملة ما يشترط عليه السنة  
 لكن لا مطلقا بل في بعض الحالات اذ لو كان الماكثرا او جارا  
 مطلقا حصلت السنة ولو غسلها داخله وان كان قد رآه  
 الوضوء او الغسل او في نحو المهراسي وهو الحوض الصغير  
 فان كان يمكن الاضلاع منه فلا يحصل السنة الا اذا غسلها خارجا  
 وامان لم يمكن الاضلاع منه فان يقين طهارته يديه او شك في ذلك  
 ادخلها وغسلها فيه وان يقين نجاستها فان كان الماكثرا  
 ادخلها فيه فان امكنه ان يتوصل اليها بالتحصيل بقية او  
 فعل فان عجز عن التحصيل فانه يتوكل ويقيم كعاد الما وان كان  
 الماكثرا يسيرا اذ لا يكره الاصح وجود غيره ويكفي ان بعض المبتدعة  
 لما سمع قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل  
 يديه قبل ان يدخلها في الماء وضوءه فان لم يدري اين بادت يده  
 قال اكثر من اين ادري اين بادت يدي كانت على الفرائض فاصح **وقد**  
 اخرج يده في يده الى ذراعه ذكره لا بن الفضل في شرح مسلم فان  
 قيل هذا الحديث اما يدل على سنينته غسل اليدين لمن استيقظ  
 من النوم خاصة مع انهم سوه لكل متوض من سواهم من نومه **اولا**  
 وهو ظاهر كلام المصنف **الحوا** ان الشرط في الحديث  
 خرج مخرج الغالب فلا يفي بوضوءه اجاعا ويدل ذلك حديث  
 عبد الله بن زيد بن عاصم في سنة وضوءه صلى الله عليه وسلم  
 غسل فعنه ثلاثا فلم يوصل في يديه بين قيام من نومه وغيره

كانت نظيفتين

يعني في اول الوضوء وحديث  
 عثمان بن عفان رضي الله  
 عنه في غسل يديه ثلاثا جمع الخ

تنبيه



بها

حاشيت

تنبيه ثالث في المدخل في باب اداب الاكل ولا بصوت بالفتح لمضغ عند الاكل  
 فان ذلك بدعة كما لا بصوت يحج الما في المخفضة حين الوصو فانه بدعة ايضا وسيل  
 ماله عن موالة الصراف في انا واحد فقال تركه **الاول** حب الى ولا تضادق فلو اننا  
 والثالثة **استشفا** ما حوز من التشق وهو التمشق واستشقت الريح من  
 تشمها والمشتق الاق وشقت منهم رجا طيبة بالخسراي سميت وهذه  
 دج مكرهة التشق اي التمشق وشرا عجب الما بنفسه لداخل افته ثم انه يحس بها  
 انه ليعاها ولو احدث في اشياءه وباني فيها وفي اليدين وهل تكثر الرابطة او تفتل  
 وان كلام من الثانية والثالثة **استشفا** **فائدة** قال عياض المكنة في  
 تقديم السنن الثلاثة قبل غسل الوجه اختبار الما في غسل اليدين يظهر لونه والبقعة  
 يظهر طعمه وبلا استشفا في يظهر وجهه فاذا لقي الضاد على شئ اوعى المستفاد بها  
 احق امر من الغرض وما ذكره هو الغالب والافتد يكون فانه قد حطت البصرا والط  
 او المشق او الجيع انقرب **وبالج** ندبافيهما كما في التشايع ومن تبعه **مطهر**  
 ويكره الصائم حوا من سيق الما الى الحلقة وفرض مرذوق والمواق فرب المسألة  
 على الاستشفا في فقط لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الترمذي والسيوطي  
 في الاستشفا في الا ان تكون صائما فان وقع وسبقه فقي وان فقد كفر **وقها**  
**يست افضل** بان يقتصر بقله على الولي ثم يستشقق كذلك او يقتصر  
 بعرفة ثم يستشقق باخري وهكذا الكثر قال بعضهم لم افاق عا ذكرهم للثانية راء  
 والذي يظهر من كلامهم تفضيل الاولى فقط لخطو الموالاة فيها وما عداها  
 فالظاهر انه مستو **وجاز** البعثة فيه صورتان السافيتان بان يقتصر  
 منها ثلاثا على الاول **يستشقق** كذلك او يقتصر واحدة **يستشقق** اخري  
 وهكذا **جواز واحداهما بعرفة** والاخري باخري او بلاك وبقي  
 صفة اخري الظاهر جوازها قال بعضهم لم افاق على من ذكرها وهي تفضلة  
 من عرفة مرتين والثالثة من ثافية اخر **يستشقق** منها مرة ثم التمس  
 من ثالثة قوله وجازا واحداهما قال في الحاشية فيه شيء من جهة العومية لان قوله  
 وجازا فيه تغليب المذكور وهو الاستشفا في الموت وهو المخفضة وقضية التغليب  
 ان يقول او احدهما بالتذكير ولوغلب الموت فقال **وجازا** وافق قوله  
 او احدهما لصلا يصح التغليب انتهى **وجاز** بانه راي في  
 قوله وجازا كونهما عضوين وانك في قوله او احدهما واعيا الى ان كلا منهما سنة  
 او فعله وقوله او احدهما عطى على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بالضمير  
 المتصل او بنا صل غيره وهو جاز في التشعر قال بعض شراح ابن الحبيب  
 الاصولي وهو كبر المحتملات تستلزم من له فرائض الاشياء وعلى هذا الماه  
 الى ذلك ضرورة الاختصار والعرفه بالفتح بمعنى المصدر والضم بمعنى الموقوف وهو  
 ما يكتفى وقرا ابو عمرو والاهن اعترف عوفة بفتح العين والبا فون بعضها ويحك ان اباعوا  
 فطلب شاهد اعلى فراقه من استمار الووب فلما طلبه الحاج هرب منه الى اليمن فخرج  
 ذات يوم فلا اهو يراكب تشد قوله امية بما الى الصل

الاول حب الى ولا تضادق فلو اننا  
 والثالثة استشفا ما حوز من التشق وهو التمشق واستشقت الريح من  
 تشمها والمشتق الاق وشقت منهم رجا طيبة بالخسراي سميت وهذه  
 دج مكرهة التشق اي التمشق وشرا عجب الما بنفسه لداخل افته ثم انه يحس بها  
 انه ليعاها ولو احدث في اشياءه وباني فيها وفي اليدين وهل تكثر الرابطة او تفتل  
 وان كلام من الثانية والثالثة استشفا فائدة قال عياض المكنة في  
 تقديم السنن الثلاثة قبل غسل الوجه اختبار الما في غسل اليدين يظهر لونه والبقعة  
 يظهر طعمه وبلا استشفا في يظهر وجهه فاذا لقي الضاد على شئ اوعى المستفاد بها  
 احق امر من الغرض وما ذكره هو الغالب والافتد يكون فانه قد حطت البصرا والط  
 او المشق او الجيع انقرب وبالج ندبافيهما كما في التشايع ومن تبعه مطهر  
 ويكره الصائم حوا من سيق الما الى الحلقة وفرض مرذوق والمواق فرب المسألة  
 على الاستشفا في فقط لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الترمذي والسيوطي  
 في الاستشفا في الا ان تكون صائما فان وقع وسبقه فقي وان فقد كفر وقها  
 يست افضل بان يقتصر بقله على الولي ثم يستشقق كذلك او يقتصر  
 بعرفة ثم يستشقق باخري وهكذا الكثر قال بعضهم لم افاق عا ذكرهم للثانية راء  
 والذي يظهر من كلامهم تفضيل الاولى فقط لخطو الموالاة فيها وما عداها  
 فالظاهر انه مستو وجاز البعثة فيه صورتان السافيتان بان يقتصر  
 منها ثلاثا على الاول يستشقق كذلك او يقتصر واحدة يستشقق اخري  
 وهكذا جواز واحداهما بعرفة والاخري باخري او بلاك وبقي  
 صفة اخري الظاهر جوازها قال بعضهم لم افاق على من ذكرها وهي تفضلة  
 من عرفة مرتين والثالثة من ثافية اخر يستشقق منها مرة ثم التمس  
 من ثالثة قوله وجازا واحداهما قال في الحاشية فيه شيء من جهة العومية لان قوله  
 وجازا فيه تغليب المذكور وهو الاستشفا في الموت وهو المخفضة وقضية التغليب  
 ان يقول او احدهما بالتذكير ولوغلب الموت فقال وجازا وافق قوله  
 او احدهما لصلا يصح التغليب انتهى وجاز بانه راي في  
 قوله وجازا كونهما عضوين وانك في قوله او احدهما واعيا الى ان كلا منهما سنة  
 او فعله وقوله او احدهما عطى على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بالضمير  
 المتصل او بنا صل غيره وهو جاز في التشعر قال بعض شراح ابن الحبيب  
 الاصولي وهو كبر المحتملات تستلزم من له فرائض الاشياء وعلى هذا الماه  
 الى ذلك ضرورة الاختصار والعرفه بالفتح بمعنى المصدر والضم بمعنى الموقوف وهو  
 ما يكتفى وقرا ابو عمرو والاهن اعترف عوفة بفتح العين والبا فون بعضها ويحك ان اباعوا  
 فطلب شاهد اعلى فراقه من استمار الووب فلما طلبه الحاج هرب منه الى اليمن فخرج  
 ذات يوم فلا اهو يراكب تشد قوله امية بما الى الصل

ارجوا



نحو

وبما نذكره الخوص من **الاستشاق** فترده فترجة **كحل** **العقال** **الغزل**

قال فقلت له ما الخبر فقال مات المحاج قال ابو عمر فلا ادري باي الاسمين كان  
 فرجى اخر موت المحاج او قوله فرجه لانه يشاهد لغزانه ايتاما ان  
 مفتوح الفرجة هنا بمعنى المفتوح وكذا مفتوح الفرجة بمعنى المفتوح  
 فتارة الضم والفتح **ببطلان** قال **الاستشاق** في ترجمه واعلم انه يلزم من موا  
 لاة ثلاثة المصنعة وعدم **الفصل** بينها بيني من مرارة الاستشاق  
 هو الالة ثلاثة الاستشاق ومن فصل كل واحدة من المصنعة بكل واحدة  
 من الاستشاق فصل كل واحدة من الاستشاق فقول من قال ان  
 فعلات المصنعة اما ان يتوالي منها **اثنان** او لا يحصل توالي في  
 بشي منها وفعلات الاستشاق كذا **كدهي** تنبع صور ليس علي  
 ما ينبغي لان الصور عكس وذلك لانه **اثنان** يتوالي مرات **الصور**  
 المصنعة ويلزم منه مودة مرارة **الاستشاق** بمعنى انه لم يفصل  
 بين مرات احدهم بشي من مرارة **الاحمر** واما ان يقع **الفصل** بين كل  
 مرات المصنعة بكل مرارة **الاستشاق** او بعضها وفي هذا **ثلاث**  
 صور لانه اما ان يفصل بين الاول والثانية بمرتين من **الاستشاق**  
 ويفصل بين الثانية والثالثة بمره منه او بعكس ذلك او يفصل بين الاول  
 والثانية بمره من **الاستشاق** وكذا بين الثانية والثالثة ويفعل **المباقة**  
 من **الاستشاق** بعد تمام مرات المصنعة فهذا ثلاث صور واما  
 ان يقع **الفصل** في بعض مرات المصنعة وذلك بان يفصل بين الاول والثانية  
 فقط او يفصل بين الثانية والثالثة فقط **فقط** **الفصل** في كل اما بمره من  
**الاستشاق** او بمرتين او بثلاث فهذا **ثلاث** صور مجموع الصور عكس  
 وان اعتبر ان ثارة يبدأ بافعال المصنعة وثارة بافعال **الاستشاق**  
 علي نحو ما سبق كانت الصور عشريين وهذه اما ان تفعل بمررة واحدة او  
 بمرتين او بثلاث او باربع او بخمس او بست فتبلغ مائة وعشرين صورة  
 وهذه الحيت لم يخص مرات بفرقة في الجميع فان خص مرات نوع بفرقة  
 لزم عدم فصلها بشي من مرات **الفرع** **الاحمر** فليبين  
 الفرع جزم بهين **رشد** علي ظاهر كلامه انه متفق عليه ان **الاحصل** فعلها **بثلاث**  
 عزقات يفعلها بفرقة منها وان فعلها بست من الصور الجارية **بثلاث** ما  
 ذكره المهم انه **الاحصل** من الصور الجارية ولم يحرك فيه خلافا وذكره  
**المطالع** **والاربعة** **الاستشاق** وهو طرح المامن الاثنى مع جعل اصعبه  
 السابعة والاربعة علي انته كمنها طه **ان** وضع الاصعبين من تمام  
 السنة كما صرح به **الشاذلي** في شرح **الوسيلة** ويستحب ان يكونا من  
 اليد اليسرى لانها المعدة لآلة الاوساخ كما قاله **ابن فرحون** وذكره  
 مالك بدون طرح اليد كعمل **الحمار** ما حوذه من تحريك **النشرة** وهي طرق **الان**  
**والخامسة** **مسح** **وجري كل ادن** اي ظاهرهما وهو ما يلي الراس باهما معيه

لغز



علي قوله وترتيب ترايحه قوله **فيما** على وجه السنية مرة مرة الغرض **من**  
**المتكسب** وهو المقدم على موضعه المستدع له من عضو أو بعضه كمن غسل  
 يديه لتكسبه في أول وضوئه بقصد التزينة ثم لم يدها بعد غسل وجهه  
 واقتصر على الزايعين فصلاته لحاجة وصاحبان متكسبين **وحده**  
 بدون تابعه **ان بعد** زمن تركه عن زمن تذكره ثم فسر البعد بقوله  
**بحفاف** أي ان بعد بعدا مقدرًا يخففان من الغسلتين الأخيرة من العضو  
 الأخير ويعتبر مثل ما تقدم من اعتدال العضو والزمان والمكان فإذا  
 بدأ بزايعيه ثم بوجهه ثم برأسه ثم برجليه وطلال الأمر أعادوا عليه  
 فقط وحل كونه يبعد المتكسب وحده مع البعد إذا كان المتكسب سهوًا  
 وأما لو كان عدا أو جهلا فإنه يبعد الوضوء استحبابًا والفرق بين إعادة الوضوء  
 لأجله وعدم إعادة الصلاة أن إعادة الوضوء مرغبت فيها بدليل الأمر  
 بالبعد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقصروا من يوم مرتين  
 وإن قصرين حجر على صفه **والا** يبعد بل يحضه لما أعاد ثلاثًا مع **تابعه**  
 بعبء المتكسب في حالة البعد مرة وفي حالة القرب ثلاثًا لأن حالة القرب  
 سطة تيسير الامادة دون حالة البعد وصرح بمفهوم الشرط لأنه لا يفتقر  
 مفهوم الشرط إلا إذا كان متفيا معلوما وهذا ليس كذلك فلهذا  
 صرح به وأعلم أن صور الوضوء أربع وعشرون صورة منها صورة مرتبة وباقية  
 متكسب لأن الغرض من الغسل الوضوء والخمسوحة أربع وصور الغسل ست لأنه  
 ثارة يبتدئ بغسل الوجه وحينئذ إما أن يفعل الزايعين ثم يقول كلا  
 من الرأس والرجلين في محله أو يعكس ذلك وأما أن يفعل بعده مسح  
 الرأس ثم يفعل كلا من غسل الزايعين والرجلين بموضعه أو يعكس ذلك  
 وأما أن يفعل بعده غسل الرجلين ثم يفعل كلا من الزايعين والرأس  
 مرتين أو يعكس ذلك فهذه ست صور الأولى مرتبة والثاني متكسب  
 وإذا بدأ بغسل اليدين فبعد ست صور على نحو ما تقدم وكذا إذا بدأ بعنقه  
 الرأس أو بدأ بغسل الرجلين فالأصل من ضرب أربع في ست أربع وعشرون  
**ومن ترك** يعني أو شكًا غير مستكمل **فرضا** من فوض الوضوء أو الغسل مشق  
 أو ممسوحًا عضوا أو لمة **التي به** أي المستور سلطان أن تركه لسانا وعظما أو  
 حجران لم يطل فإن طال ابتداء الوضوء وساد ذكرناه في الشبان متعديا إذا  
 أتى به حين تذكره أو يقرب ذلك وأما أن طال زمن تذكره فإنه يبعد  
 الطهارة كاملة والصلاة كمن تركه عمدا أو لظولها بخاف أن عضوا إلى آخر ما ثبت  
 ولا فرق بين ترك غسله بعد تذكره بحجر أو بعدا ويسئل ما نسيه ثلاثا سواء **ترك**  
 أو بعد لأنه لم يغسل أصلا بخلاف المتكسب فإنه قد فعل ويفصل ما بعده للفرق  
 مرة مرة نذبا ذكره الفقهاني وذكر الأقرسي أنه يفتد ما بعده مرة مرة حيث كان  
 عنده أولا ثلاثا أو مرتين وأن كان غسل مرة فإنه يبعد مرتين ويخو به الحجر ولي  
 وتكون الامادة بغبرونية على الأرجح أن كان الترتك عمدا أو عجزا أو بشية أن كان

فترى لا ولا مرة مرة وأدركه فترى  
 الحالة يرواها والظاهر أنها  
 بعين المتكسب مع حالته البعوضية ويحي  
 حالته الغريبة الم

بالمسح الفرائض به ثانيا

الترك مساننا بان ينوي اتمام الوضوء **بالمسح** الذي **فعله** به فقد شوطها  
اذا امتد بعضه كلكه ومن مزوع هذه المسئلة ما قاله سحنون وهو من طي الخس  
بوضوء وجب لكل صلاة فذكر مسح راسه من وضوء احدها فانه يمسحه ويعد  
المسح فلو اعمادها فانيا ناسيا للمسح يمسحه واعاد العطا فقط انزله وكذا الوضوء  
الصحيح والظاهر والعصر والمغرب بوضوء واحد ثم احدث فتوضي وصلي  
المسح لم تذكر انه ينبغي مسح راسه من احد الوضوءين وبنيته في الاذن  
ان المسح المستوي ان كان من احد الاربعه فقد اعادها بوضوء العطا الكمال وبنيته  
في مسحه من جميعها وان كان المسح المستوي من وضوء العطا فقط فقد برئت ذمته  
بالمسح **الذي** **يطلب** **ثانيا** **ومنه** **يعرف** **بيان** **الرجح** **التا** **في** **من** **ان** **هذا** **الفسح**  
سهي علي ان من ينبغي تائيا يكون حكمه كمن نسي اوله وهو خلاف **الرأي** **الظاهر**  
انه كالعادم والعادم اذا انبطل صلواته بالطول ولا شك ان فعل الصلوة الخمس  
طول يلزمها يحصل بصلوة واحدة وقد يجاب بان هذا مستور في كل ضعيف  
ومن ترك سنة نعتا او شكعا وسهوا وطال **فصلها** دون ما بدى ما ولو  
ولو قريبا **لما** **استقبل** من الصلوة والظاهر ان غيرها من سائر  
يتوق على الطهارة كالطهارة بحوكة الماء كترك المصفاة والاشنثاف وانما فيه التكرار  
بالطهارة لا بدح المغرب ياتي بها ولو لم يرد الصلاة حيث اراد النفا على الطهارة ولا على  
الحمل حله حيث لم ينب عليها غير ما فان نام عليها غلبها كغسل اليدين للكويتي  
وروي عن الرازي فلا يفعلها لما يستقبل ويحله اذا لم يرد فعلها الى اعادته في الزوال  
فلا تترك الاستنثار ويجديدا لما لمسح الا ذنبت وقوله فعلها آيا استحبابا وفي غير ذلك  
يوسر فعلها والقابل عند حله على التندب وذكر الزرقي انه على **جرح**  
السنية ونكته عن شيخه المتأخر ولما حنع الكلام على الستين اشبهه  
بالكلام على المضائل فقال **وقضايله** جمع فضيلة بمعنى فاضلة وهو كونه  
فضل وفيه اجر من غير ان يستوجب الذم بتركه ولا التاثم وهذا هو الفرق بين  
الفضيلة والواجب واما الفرق بينها وبين السنة فزيادة الاجور ونفعانة وكذا تحصيل  
صاحب الشرع فكل ما حنف عليه وذكر امره واعظم خذره سمعناه سنة كالتروما  
في معناه وقد امره بتركه وحقق امره سمعناه فضيلة وهي كثيرة منها **مو**  
**صحة طهر** فيتنجيب الخلا وغيره من المواضع الخمسة التي يمسح عليها الصلاة وطهر  
والسجدة عليها عذقت الوسواس فقد روي ابن كوش عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
ان الوضوء شيطانا يتلذذ له للذهاب فاقموا وسواس الماء وقولوا موضع طهر هذا لظواهر  
غير مفيد للبراد فلا بد من تعدد بوني كلامه ابن وخرعه في موضع طهر وفي موضعها  
استقبال القبلة واستشعار الهيئة في جميعه والميوس للثكن والارتفاع عن الارض  
ليلا يخطو عليه ما يتر من الارض **وقلة ما** وكان على حافة نهر وكان ينبغي ان  
يقول وقيل ما لان وقلة من صفات الماء والتعليل صفة الناع الذي يثاب على  
فعله واعادها الاستقبال اما المحدث للوضوء والا كان تاركا للفضيلة اذا تواضعا  
مثلا ويسامح للوسوس زيادة على عادة امثالها وليس الناس في التعليل

سواء اختلفت عادتهم اذ منهم العظم الجسد الكثير الشعر اليابس البشرة ومنهم  
 من هو على العكس من ذلك فالذي يكتفي الثاني لا يكتفي الاول ولذا قال **البلاد**  
 اي ليس في واحد يوفق عنده يد المطوب من ذلك ما يحضره الاسباع السرغلا  
 شرعا على حسب حال المتوفي في وفاته وقد حفرته ونقشاته ويطوبته خلافا لما  
 قال لا بد ان يسيل الماء ويحيط على العضو وانكره مالك وقال ينظر قطر روي بالنيل  
 والمصدر المغزون انكار التجدد به يعني انكر السيلان عن العضو لا السيلان  
 عليه اذ لا بد منه خلافا لما ينسب ان في تحديده بمد في الوضوء اي بعد الاستحباب  
 وفي الفصل بصاع اي بعد ازالة النجاسة فلا يجزئ عنده اقل من مد في الوضوء  
 واقل من صاع في الغسل وهو مردود واما نظيره صلي الله عليه وسلم يصاع ويجزئ  
 بعد فلا دليل فيه لانه اخبار عن فضيلة الاقتصار وترك الاسراف وعن القدرة  
 الذي كان يصعبه صلي الله عليه وسلم ولذا قال الناجي من اغسل باقل من صاع  
 او قرضا باقل من مد اجزاه على المأثور وقد روي عن ابن عباس رضي عنهما بالمرحوة  
 والسمن المهمل بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن عبد المطلب انه ثوبا تلك  
 مد هشام وافضل منه قال مالك رايته قبل ذلك وكان رجلا صالحا من اهل  
 الفتوة والفصل وقوله في الرسالة وثمة المانع احكام الفصل سنة والسرقة منه  
 غلو وبدعة لا ياتي ما ذكره المص من الاستحباب لانه قد يشايع ويطلق  
 السنة على المستحب وانه اراد بالسنة ضد البدعة والمراد بالسرقة الاكثر من  
 صاع والمأثور غلو في زيادة في الدين وبدعة اي امر يحدث فيه امر مكره  
 واحكاما مكرها حق الانكشاف عليه والتعدي في ذلك او ايطا عليه  
 حتى تتوهم الجماعة او اضاراه بغيره من مريد الطهارة او الغنى ذلك  
 فلا يمكن له الطهارة مع قلة الماء او ايرائه الوساوس فلا يمكنه ذلك المشكك  
 الشيخ زروق وقد جربنا ذلك **الفصل** في تشبيه في المكلين السابقين وهما  
 استحباب كونه في موضع طاهر وتقليم الماء المستعمل فيه **والذين اعضا بان**  
 يفصل اليدين قبل اليسار لغيره اذ اترجى احدهم فاليسار يمينه ويقول عايشة رضي  
 الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمله بيمينه اليمنى في تنعله وترجله وظهره  
 وشانه كله والمعين كان يحميه اليده يمينه والسنون في اعضا للتعظيم على حد  
 قوله سالي فاذا هي حية شتى اي حية عظيمة اي الاعضاء العظيمة المحتاج اليها في  
 المضروك من اليدين والرجلين لما في اليد اليمنى العفة في تقصير الخلق  
 والصلاية لا اعمال ما ليس في اليسار وذلك ان الخاتم فضية فيها وتسع في اليسار  
 وكذلك الرجل دون الازنين والقواعد في بفتح الف وسكون الواو حيا لنا الراسر والاعضاء  
 والحدي فلا ينتم بيمينه على يساره لاستواءهم في المشايع وصناعت الشرع  
**وقيل انان فتى** لا معروف لاننا في قيد الانكسار اذ يجوز لك ولو قيل  
 قوله فتى وسع المكان اقل لان المنفعة تصدق على الضيق والواسع والعين اقل من الله  
 انصافا بان يكون الاثني عشر المتوطن اذ كان متعلقا بحيث ينسج لا دخال  
 اليدين فيه كالقصعة والظنقت وما اشبهها لنعلمه عليه الصلاة والسلام ولانه

من المحرقة

تسنية قود بعقوب انباء وسكون  
 الوافق في قوله

ولانه اسروا سهيل في ثنائه اذ كان يفعل باليهين اكثر من غيرهما والاضبط  
وهو الذي يفعل بكبدتي يديه جنبا واما الاعسر فيضعه على ساره ويعزوم الشريط  
جعل عنقه المنفتح كالابرقة اليسار لانه يمكن لسرولة التناوب **وبدا** بفتح  
الموحدة وسكون الدال المهملة وهذه مرفوعة **فقد** بضم ا و له وفتح ثا فيه وتشديد  
ثالثه على الالف وفتح اوله وسكون ثا فيه وكسر ثالثة **راسه** وسقده من  
منابت شعر الراس المنقار وموحزه تغزلة القفا ولا معنوم لراسه وكذا اسائر الاعضا  
ولو قال وبدأ بالاعضائه كان اولى والمراد الاول عرفا واول الدين والرجلين ورس  
الاصابع فلو بدأ بتفحص يوحز الراس او بالذقن او بالمرفقين او الكوعين ومثل ذلك  
عليه ان كان عالما وعلم الجاهل وقوله في حديث **عبد الله بن زيد** سمع راسه بيديه  
اقبلهما وادبر لحيالين ذلك لان الدوا لا تعاضن ترتيبا وصديكوا الايمان ثقا ولا والمراد  
ادبروا قبل كما في بعض الروايات المشهورة او قبل علي قناه واو بر عطف لانها  
من الاسور النسيبة والظهر المصاف اليه راس عابديا المتوفى المعنوم من السياق  
**وفتح عسله** اي الوصف ففتح الشين وسكون الف الفسلة الثانية وضم  
من احيائه الشفع للفصول ان تكرار المسح كالرأس والاذنين ليس بفضيلة وهو كذلك لان  
توضيع المسح الكفوي والتكرار يخرج عن موضعه بل يكره تكراره مما جدي كما  
تتبع عضوات الاذنين كالحق قال الزرقاني وهذا حيث اسع بالاول واما اذا لم يسع  
فيها فالثانية فضيلة فيما لم يسع اما مستحبة في غيره فبغيره فبغيره في الوافية ولا يسع جميع  
المضروبين لانه حيث يلزم عسله اربعا فيد حل في النهي قال الميزاني  
**وتثليته** اي الفصل فضيلة مستقلة ويؤيد بالتثنية والثالثة الفضيلة علي  
المشهور بعد ان يؤيد بالاول فرضه وفيما لا يؤيد ثانيا سعيها وبع اعتقاده ان  
ما زاد على الواحدة المستقلة فهو فضيلة واستظهره سند ومجمل القراء في  
**وهل الوجلان كذلك** في استحيار الثانية والثالثة وكان الاول الاقتصار على هذه القول  
لانه الذي عليه الاكثر **او المطلوب** فيها كقولهما محل الاختار والاصحاح  
غالب **الافتاء** سوا حصل بواحدة او بزيادة على الثلاثة لما روينا عن ابن المنذر ان  
ابن عمر كان يسلمها سبعا وحل الخلاف في غير الثنتين كما يشهد بقوله الانفا فان كانا  
فثنتين فيها كسائر الاعضاء اثنا كما قال المادري ونقله عنه بن عرفة **وهل**  
**تكره الفسلة الرابعة** بعد الثلاث الموعبة لانها من ناحية السر في المادري ونقل  
ابن رشد وغيره عن المذهب ولو عبر بالزيادة لكان احسن لشهره الخمسة ونحوها  
مع انه مثله في الاختصار **او فتح** وهو نقل البني والمادري عن المذهب لقوله  
صلى الله عليه وسلم من زادني ثوبا بغنمه او استزاد اطلب الزيادة من  
وصاه فقد سدد لظلم والظلم مجازة في الحد ووضع الشيء في غير محله وهذا  
الخلاف يجوز في الرضوا المحمد قبل ان يفعل بالاول ما يتوقى على الطهارة  
كالحلا لا ان يكون حصل بالوضوء المحمد تمام التلخيص فلا منها ويجعل الخلاف  
حالم بفعلها للتبوء او لزالة وسع او نقله والافلا كراعه **ولاشي** **جلا**  
في التشرير وحذفه من الاصل دلالة الثانية فضيلة قال بعضهم والاشي ان لو عبر  
في الثانية



في الثانية بتردد **فترتيب سنة** في انفسها بان يقدم غسل اليدين الي اكلو علي  
علي الكفخصة وهي علي الاستنشاف وهو علي الاستنثار وهو علي مسح الاذنين  
قلو الاستنشاف ثم تحميم كذا وكذا لترتيبها **او ترتيب سنة** **فترتيب سنة**  
بان يقدم المسنن الاو علي الوجه واليدين الثلاث علي ما مسح الاذنين فاول  
وجه ثم تحميم مالا كان تاركاً لترتيب السنة مع الغرض وقوله اقم فرائضه  
معطوف علي مقدمه وحذو العلم به امر في انفسها اوسع فرائضه **وسوال** **فترتيب سنة**  
المسني بطله علي الفعل الذي هو الاستنساك وهو المراد هنا بدليل قوله وان يا صبي علي  
الالة التي يتاكد بها وهو مذكري علي الصلح وقيل يذكر ويؤتى وهو في اصطلاح العامة  
استعمال العود ونحوه في الانسان ليذهب الصغرة ونحوها عنها وهو مستحب  
في جميع الاوقات ويتاكد استحياء به في خمسة اوقات عند الصلاة سواء كان  
يتظهر لها بما او ثراب او يصليها بلا طهارة عنه من يقول بذلك وعند  
الوضوء وعند قراة القرآن وعند انتباهه من النوم وعند تقبيل الفم ويكون  
ياكل ماله راحة كزيده ويترك الأكل والشرب ويكثر الكلام وطول  
السكوت وله فوايد منها انه يذهب الخمر ويجلو السم ويسد اللثة وهي  
لم الانسان ويطيب الف ويزيل البلم ويروح الملايكة ويرضي الرحمن  
ويستحلي الشيطان ويوافق السنة وينتهي الطعام ويقوي الجماع ويحيي  
الجسم ويزيل الحافظ حفظاً وينبت الشئ ويصفي اللون ويزيد في  
الحسنة الي السبعين كما جاء صلاة سواك افضل من سبعين  
فيهم سواك قال بعضهم ومن فوايده الخلية انه يذكر السراة وعند  
الموت ولعل لهذا اسرارناظم مقدمة بن رشيد يقول  
**وفي السواك اخصة جليلة** **لكنهم عدوه في الفيلة**  
وهذا كله اذا اراد باستياكه امتثالاً امر النبي صلى الله عليه وسلم  
والاقتداء به في ذلك **واما ان اراد لزيئة للعنوق فلا يجوز ذلك**  
باعتبار به بيان حكمه الاصل فلا ينال في ان السواك تعفيره احكام اربعة  
الاستحباب وهو الاصل **والصراهة** كما لا يستياك بالعود الاحضر  
للصائم والاستياك بعود الزمان والريحان لغيرها عرف  
**الحرام** والاستياك بالعقب لانه يورث الاكله وقيل البرص  
**والاستياك** بالعود المحبوس خيفة ان يقع في هذه الاشياء والحرمة  
كسواك الصائم بالجوزا والوجوب كما اذا استعمل شئ يمسح  
من حضور الجمعة ولا يمكنه ان الله الا بالسواك ولا يتاكي كونه جائزاً  
مستوي الطرفين والافضل الازاكر **والاحضر** المعطر لكونه ابلغ  
في الاتقا **واما للصائم** فمكة لما يتخلل عنه ويستحب عند ارادة الادة  
تسنيك غسله الا ان يكون يمين ثياباً به او موضع تطيب به لنفسه  
وان يستاك باليد اليمنى لانه من العبادات لا من باب اماطة الادي  
وان يكون ايهامه تحت العود والسبابة فزقه وتبقة الاصابع تحته قاله في المفاتيح

[illegible]

والشرب وبعضه مستحب وهو السمعة في الباقي مما ذكر في **غسل** اي في  
ابتداء غسل ولومن حوام **وتيمم** نذرا فيه وفيما قبله **والكل** ويؤيد الله  
بارك لنا فيما رزقنا واذ كان لنا قال وزدنا منه **وشرب** وهي  
سنة في الشرب وكذا في الاكل على الراح وقيل مستحبة في الاكل وعلى  
انها سنة فيه قال راجع انها سنة عين وقيل انها سنة كفاية واما في  
الشرب فهي سنة عين قطعا ويشفي الجهر بها لئلا كوالها في وتعلم  
لما همل وان شربها في اوله قال في الاثنا قال بسم الله اوله واخره وان  
لم يتذكر حتى فرغ فتراسورة الاخلاص وصرح في المستحبات ان الحد **مستحب**  
عند النزاع من الاكل سنة وذكر بعض مشايخ الرواية ان مستحب ويشفي  
ان يكون الحدس لليل يخل الحاضر وكان صلي الله عليه وسلم يقول عند فراقه  
من الاكل الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه **وقلة** وجوابه ان الذكر في انواعها  
للاثلاث مع زيادة واسه الكبر **وركوب** **داية** مع زيادة فقد روي  
الطبراني عن ابي الهادي ان النبي صلي الله عليه وسلم قال من قال اذا ركب دابة لم  
يسم الله الرحمن الرحيم اسم الذي لا يقصر مع اسمه شي سجد له ليس له شيء من الجن الذي  
سجد لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين  
وهي اسم علي سيدنا محمد وعليه السلام قالته له الدابة بارك الله عليك من موطن  
خففت علي ظهري واوطت ركب واحسنت الي نفسيك بارك الله في سورك وانج  
حاجتك انتهي من مسالك الحنفا **وركوب** **سفيانة** مع زيادة بسم الله  
الملك لله وما قدروا الله حق قدره الآية وقالوا فيها الآية قال ابن عباس  
وهي امان للسفيانة من الغرق قال ابو زميل فوصلت الي ساحل تونس  
فوجدت بالساحل اثنين وعشرين سفيانة موسقة بالطعام فدخلت  
في احدها وقلت الكلمات وقرأت الايات فخرجت السفيانة بريح طيبة الي  
ثلث الليل ثم عصفت الريح وعظم الموج فما وصل الي ساحل الارند لس علي  
السفيانة التي كنت بها ولم يزل يلهي فيهم اني وفي رواية ايضا انه قال  
من قال حين يركب البحر لبسم الله الملك لله يامن له السموات السبع حيا  
ضعة والارضون السبع طائفة والحيات الشاة حاشدة والبحار الزاجرة حيا  
ضعة احفظن فانك حايح حفظا وانت ارحم الراحمين وما قدروا الله حق قدره  
الي قوله سبحانه وتعالى عايش كون **وصلي** علي سيدنا محمد واله وعلم جميع  
السبلين والمرسلين والملايكة المقربين وقالوا فيها الآية ثم التفت  
بن عباس الي اهلها وقال ان غرق قالها او عطف فقل دينة دفن عبد الله  
بن عمر قال امان من الغرق والنعب ان يقول من ركب البحر لبسم الله  
الرحمن الرحيم وما قدروا الله حق قدره الآية وقالوا فيها لبسم الله الآية قلوا  
استويبت امنت ومن موك على الفلك لانية ان الله يسجد السموات والارض ان تروا  
الاية اتي فذكركم علي الله ربي وربك الآية والله من وراهم يحيط الي اخر السور **وعند**  
**دخول** **وصدع** خرج **منزل** مع زيادة في الدخول اللهم اني اسالك خيرا والمخرج وخيرا

المخرج ليس الله ولجنا وليس الله جزينا وعليه الله تركلنا وفي المخرج تركلنا على الله  
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم اني اعوذ بك ان احمل اوزارا وارثا  
او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل علي ليس الله المتكلم ان علي الله لا حول ولا قوة الا  
بالله **مسجد** مع زيادة في الدعاء اعوذ بالله العظيم وبوجه الكريم وسلطان  
القدوس من الشيطان الرجيم ليس الله والحمد لله اللهم صلي على محمد وعلى محمد  
اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي ابواب جهنم وكذا في المخرج كن ابواب فضلك  
اللهم اني اعوذ بك من اليبس وجوده **و عند لبس** لتوب وكونه من ازار  
اورا او عمامة والترع كاللبس مع زيادة عند اللبس اللهم اني اسالك من خير  
وخير ما هو له واعوذ بك من شره وشر ما هو له الحمد لله الذي كساني هذا ور  
زقنيه من غير حول مني ولا قوة وان كان جديدا اللهم لك الحمد اذ انت كسوتني  
اسالك خيره وخير ما صنع له واعوذ بك من شره وشر ما صنع له الحمد لله  
الذي كساني ما اراي به عورتني واجمل به في حياتي **وعلق باسم**  
**واطق مصباح** الظاهر ان فتح الباب كلفته وان قيد المصباح كما  
طمايه **ووطي** مباح لتول عطا في قوله تعالى وقد مولانا نسك انما  
السنمية عند الجماع كن مع زيادة اللهم حسبا الشيطان وحسب الشيطان  
مارزقنا وبقر قبله الاخلاص ثلاثا ويسع ويهلك ويكبر ويقول ليس الله  
العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة ان صنعت قدرت ولدا يخرج من  
صليبي ويحرم علي قلبه وقت الا تزال الحمد لله الذي خلق من لا يشرا  
تحمله نسا وصهرا ولا يتلفظ به وفي الحديث الذي رواه ابن عباس انه  
صلي الله عليه وسلم قال لو ان احدا من اهلنا قال ليس الله اعلى  
الرحيم اللهم حسبا الشيطان وحسب الشيطان مارزقنا ففتنك بينهما  
ولدم ليمزه الشيطان ايدا قال عياض قبل المبراد انه لا يصرفه الشيطان  
وقيل لا يطعن فيه عند ولادته بخلاف غيره قال ولم يحمله على العموم في  
جميع الصور لوجود الوسوسة والاعتزاز بها في بولي الحبل علي فعل  
المحامي وقال الداد ودي لم يصرفه بان يفتنه بالسكر وتفتنه الوطي  
بالمباح يخرج المحرم والمكروه وفيه ثلاثة اقوال فقيل نكرو فيها  
وهو الذي اقتصر عليه السارح والمصر في التوطي وهو المذهب وقد  
نكرو فيها وهو الذي قاله القرافي وقيل نكرو في المكروه ونكرو في  
المحرم ومعه امثلة الوطي المكروه وطوي الحبيب ثانيا قيل عند نكرو  
ومنه ايضا وظوه المرومي الي انتقل له اني التميم علي ما ياتي في قوله  
المصر وينع مع عدم ما تقبل من ماض وجاع مستهلك الا بطون **وارادة**  
**صعود خطيب منبرا وتبين حيث** مع زيادة وعليه مله وسول  
الله صلي الله عليه وسلم اللهم ليسر علي امره وسهل علي موته واسعه بقاء  
يك واجل ما يخرج اليه خيرا ما خرج عنه **والجوده** اي الحادة والامر بالمعروف  
او قاده في قبره مع زيادة اللهم اسلمه اليك الاشجان من ولده واهله وقربائه

واخوانه

وأخوانه وفاق من كان يجب قربه وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة  
 القبر وضيقه ونزل بك وانت خابر مستور به ان سابقته يندب وان  
 عوفت عنه فانت اهل العفو انت عني عن عذابه وهو فقير الى رحمتك اللهم  
 اشكر حسنته واعتق سيئته واعذه من عذاب القبر واجع له برحمتك  
 الا من من عذابك والمنة كل قول دون الجنة اللهم اخلقه في نركته في  
 القابرين وارفعه في عليين وعد عليه بفضل رحمتك يا ارحم الراحمين  
**ولا تندب اطالة العزف** بان يزيد في مفصول الوضوء على محل  
 الغرض واما حديث ان امي يدعون يوم القيامة عند محراب من  
 اتوا الرضوخ من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطيل فلم يجده محل العمل  
 المدينة والهل عندنا من اصول الفقه والمراد اطالة العزف في الحديث  
 ادامة الوضوء والمواضعة عليه فالمعنى من استطاع منكم ان يديم به  
 الطهارة فليطيل قال شيخنا في شرحه فان قلت قد ثبت في حديث  
 ابي هريرة في صلاة وضوءه عليه الصلاة والسلام انه زاد في  
 مفصول الوضوء قلت هذا مما انفرد به ابي هريرة ولم يذكره احد  
 عن وصف وضوءه عليه الصلاة والسلام غيره وقاله من هو عبد السلام  
 ينبغي عدم اطالة العزف من الغضاب لما ثبت فيها ولا يعلم من كلام  
 المصنف على الحكم هل هو الاباحة وبه قال شيخنا في شرحه عن بعض  
 مشروحه وفي كلام ابن مروان انه تكروه اياه من الغلو في الدين **لا ندب**  
**مسح الرقبة** بالاختلاف لا بين حنيفة لعدم وروده في وضوءه عليه  
 الصلاة والسلام خلافا لابي حنيفة ولا يعلم من كلامه على الحكم وكلام  
 ابن مروان في حديث كراهته اياه للعلة السابقة **ولا يندب ترك**  
**مسح الاعضاء** ايه تستقيمها بخروقة مثلا ولم يبين على الحكم ولا بين  
 الماحب كالمرونة لا باس بالمسح بالمندبل وحله بن فوجن في مشروحه  
 له على الاباحة ومثله لابن مروان لخبر الصحابي التي بخروقة ثم يرد بها  
 بفتح المشاة الخشبة واما بعضها ففي احكام عبد الحق القول بطوارقتها واصله  
 للشافعية **وان شك سوي الاثني** بنفسه في غسله **قال الشيخ**  
 ايه في صورها ثالثه ايه او رابعة اياه تالفة في احد شي تردده لان  
 الشك هو التردد فلا ينافي فيها وارجية على الشك الاخر قد كرر  
 شي التردد وحذف الشك الاخر وهو او رابعة وفيه استدارة الى  
 انه ليس المراد انه شك هل هي تالفة او تامة لانه ياتي بها  
**في طراعتها** ايه كراهة الاثني بها ترجيحاً للسلامة من  
 الوقوع في النبي عنه على تحصيل الفضيلة بن طاجي وهذا هو الحق  
 عندني وبه ادرك كل من لقينته فيقال في التامل وهو الظاهر  
 واستحبها اعتباراً بالاهل لمن شك اصل ثلاثاً ثم رابعاً اياه  
 المحقق اثنان واما قوله السؤم وهل تكروه الرابعة او مجمع في الرابعة

قول

الحققة حكاهما المازري عن الشيخ قال السامي وقول البساطي  
 على غسل ثلاثا أو اثنين غير ظاهر فقلنا سلمه فيه نظير كلام البساطي  
 فظاهر ظاهر هذا المعنى انه شك على غسل ثلاثا فقلنا هذه ثلاثة فهو  
 بمعنى هل هذه ثلاثة أو أربعة **قال** المازري من عند نفسه بخ  
 على المسئلة لا تية على الخلاف المتقدم **مسئله** الكاف داخل  
 على المشبه كما هو في عدة الفقهاء وخلاف في عدة النجاة اذا قلنا عدتهم ان  
 ما بعد الكاف مشبه به وانما كان الامر كذلك لان المشبه به معلوم والمشبه  
 غير معلوم وما بعد الكاف عند الفقهاء غير معلوم فهو مشبه وعند النجاة  
 معلوم فهو مشبه به وبه يرفع ما اورد على كلامه من ان ظاهر ان مسئلة  
 الصوم اصل وان مسئلة الوضوء مناسفة عليها وظاهر كلام المازري  
 على الفحص من ذلك **في صوم يوم عرفه** اما ذكر الصوم وان كان  
 استدل انما هو من اليوم لانه لا فائدة في الشك في اليوم الا باعتبار الصوم  
 فيه وعنده وقوله يوم عرفه أي قلنا **هل هو** التاسع من ذي الحجة المطلوب  
 صومه لغیر الحاج فينصب صومه او هو **العيد** فيكون صومه بخ فانه  
 الواقع في المخطوطة والبرج عند المازري ان صومه مندوب فلو كان المرح عنده  
 في المسئلة السابقة **قال** انزوتاني ولو قال كنته في يوم هل هو العيد  
 كان احسن بما اذا شك في اخذ رمضان او في شوال مع ان الواجب الصوم  
 وقوله هل هو العيد يدل من شك او عطف بيان عليه او تقسيم للصوم في شكه  
**فصل** في ذكر اداب قضاء الحاجة وتامه من الاغتسل  
 وغيره وهي عامة في القضاء والكسوف وخاصة بالقضاء وخاصة بالكسوف وفيما  
 بالولها مقار **في دلالتها على الحاجة** من البول اذا كان المكان وهو ظاهر **الحاشي**  
 لانه اقرب للستر ويجوز القيام اي انه خلاف الاول اذا عين في الاطلاع فانه ينبغي به  
 من وجع الصلب وعليه حملوا فله عليه ولم من البول قريبا **ومع** اي كره المجلس  
**في جنس** مخافة ان يتجسس قربه ان جلس وشعر القيام اي يندب ندبا  
 اكيدا وقيل ان كلام المصنف بالبول لقوله في توضيحه ان الغالب لا يجوز الاجلاس  
 انتهى ومثله بول المرأة والحصى والحنظل حيث بال من العزج والموارد كره  
 القيام فيه والحاصل ان المراد بالرفع في هذا الكلام الكراهة والتعظيم او الزوم  
 التدب المتأكد وقال السامي وقد بقي في البول قايما ما ينبغي في انتباهه  
 وذلك ان سعد بن عباد كان في الشام قتيلا نبلا قاريا فلم يأت عليه  
 جمعة حتى مات فيمنعها غلمان في المدينة يتقاطعون في يديهم تقوى الزمان  
 في حوشه اذا سمعوا قايلا يقول في البير يخن قتلنا سيد المخرج سعد بن  
 عباد فرمينا به لم نخط فواده قد عدا الغلمان وحفظ ذلك اليوم  
 فوجد اليوم الذي مات فيه سعد بالشام انتهى وسياقي خلاف **في**  
 هذا وانما يروي في حقه قوله في انتباهه الانتباه لا استنجان وهو ينبغي  
 فيه الروث والعظم فلا يبول قايما على روث ولا عظم كما لا يستعمل

فمنه يوم عرفه و...

والاغتسل



خصوصية لبوله قائما بل وتاعد ايضا وقوله في بيوت سكن بالقرن مع اهل  
 السنين وبالامم المجامع وقار في الحاشية قوله لقاضي الحاجة ابراهيم  
 قضا الحاجة على حد قولك لمن يريد الصلاة فلان يصنع ابراهيم  
 الصلاة وقوله لمن يصبر عنها هو يصبر جزا ابراهيم ان يصبر جزا  
 فهو من مجاز الاول واطلق المسبب وهو الحاجة واراد المسبب وهو  
 البول او الغائط وان كانت الاقسام الاربعية خاصة بالبول  
 وقوله لقاضي الحاجة هذا من الكنايات المستحسنة عنهم والا  
 فالحدوث اما فيه الخبرة ونحوها وقوله ندب لقاضي الحاجة جلوس  
 ابراهيم برحوظ ابراهيم ليد قوله ومنع برحوظ خمس انتهى **وذهب اعتقاد**  
 مرفوع عطفا على جلوس علي **رجل** وهو ان يجعل معظم قوته على  
 رجله اليسرى ويرفع عرقوب رجله اليماني على صدرها وظاهر كلامه  
 سوا كانت الحاجة بولا او غائطا وضعه الثاني بالغائط ومقتضاه  
 عدم طلب الاعتناء في البول وظاهره ايضا سوا كان قائما او جالسا  
 وليس كذلك بل محل اعتناؤه اذا كان جالسا وذكر بعض الشافعية  
 انه اذا بال قائما فرج بين رجله واعتمدتها **وذهب استخار**  
 وهو ان لا يبالى بالجل بالما والا مجاز من الخوة وهي لغة الفضلة  
 المستقدرة الخارجة من البطن واصطلاحا ما ارتفع من الارض  
 لانهم كانوا يقصدونها عند الحدث للتستر بها وقيل من تجرت  
 العمود اذا فتنسرت لانه فيه فتشبه النجاسة وقيل من تجرت  
 الشجرة وانجيتها اذا قطعها كما نه يقطع الاذي عنه بالما والجر  
 وقيل استنجيت اللحم اذا خلصته من العظم ونقيته منه ونحو  
 عدم الاستنجاء بالما في موضع قضا الحاجة وقيل بعض الشافعية  
 بما اذا لم يكن مسك يذهب فيه البول **يد تيسر** لانه في الا  
 وراعون في اخراج الحدث وفي الثاني تنظرة اليماني فان فعل بها  
 كره الا لحد من قطع او شلل كما لا يتخاط وعسل باطن القدمين  
 القدر هين وليس عليه بل ولا له غسل ما يطن من مخزجه  
 ولما كانت المرأة بدنية لا تنصل يدها غلبت الي الموضع النجاسة استحب  
 لزوجها غسلها منه وله الاجر الجزيل فان ابي صلت بالنجاسة ولا  
 يكسرها غيره لان يستور المورة واجب استنقا واذ النجاسة  
 قتل باستنجابه وكذا الرجل اذا لبث زوجته ولم يدر عتي شرا  
 جازية فاي ذلك منه ولو فدر وجب عليه شراؤها وقوله  
 يسير في تحت لرجل ويد سقطوع يا صار اعني لاختلاف العالمين  
 وما على والبا واستعمل هذا بيان شرط التفت المتطوع ان يكون  
 المنصوب متوقفة وذلك مستحق هنا واجيب بان ذلك  
 على احد القولين وبان ذلك محله حيث لا يكون للسكرنة لفت مقدر

قامت عليه قوسية كما هنا اذا التقدير بيد منه ورجل **و** نذب المستحي  
بالما **بها** اي بل ما يلا في الادسية منها وهو الحشم والبنو والوسطى  
**قبل** **لحق** بجمت الللام وكسر القاف وتشد يد المشكاة النخبة اية  
ملافة **لاذ** **ع** من البول والغاط حاشي لا يقوس علوي الرابحة  
بها فيسهل زواله **و** نذب **عسلها** **بكترا** **ب** اورسل اوطين او  
اشنان او اذخرا او صابون ها يقبل الرابحة والمبا للاستحابة  
او لالة لان التراب مستور به في الجولة والندب مغتوب على قوله  
بكترا **بعده** **اي** بعد لفي الاذية وهو صادق في كونه بعد الاستحابة  
وقبله فيشمل صورتيه وهما اذا استحابتها من غلوا استحابتها  
واذا استحابتها ابتداء او اما اذا استحابتها فاستحابتها  
بها فانه لا يندب له غسلها بكترا **بعده** لانه املا لا لها حكم  
الاذية واما جعل الغسل في بعده للاستحابة كما ذهب اليه غير وال  
حد من الدراج فيلزم عليه انه يقتضي طلب غسلها بكترا  
بعد الاستحابة لواقع بعد الاستحابة فغيرها يقتضي انه اذا استحابت  
بها ثم اراد الاستحابة انه لا يندب غسلها الا بعد الاستحابة  
غسلها بكترا في هذه الصورة قبل الاستحابة **و** نذب **ست** **اي** ادمته  
وظاهر انه لا يطلب منه الست في محل فضا الحاجة وليس كذلك بل يطلب منه ذكره  
فيه فالمراد بحمله ذلوه من الارض لما في التوقد في انه عليه السلام كان لا يرفع  
تربة جاتي لا يد فوامن الارض وهذا ما لم يخش علي ثوبه والارض قبله  
وسالم براه احد والاوجب الست لقوله صلى الله عليه وسلم يا صخر والفرج  
فان اسعكم من لا يبارككم الا عند الغائط وحين يفض الوجل وحين يفض  
الرجل الي اقبله فاستحلبوا ملهم واكوموهم وروى ان ادم قال اوحى الي  
ابراهيم عليه السلام ان استطعت ان لا تنظر عورتك الارض فافعل  
فأخذ السرور **واحد** **الاي** **للحي** **لحيته** **لحيته** واحصا **سوي** **اي** من  
سابع او حامد والا فرما انتشر الخارج ولا يجزيه الا لما لو تقديس اليوبه  
او جسده ولقوله عليه الصلاة والسلام اتوا الملاعن وأعد والنيل  
بورن **ع** **اي** جمع بيله كقوة حجارة الاستحابة وبنات فسكون السم وبن  
لم يسكون الفضل كقوله **وسد** **الذي** **ترضا** **سج** **يا** **لها** **لها** **لها**  
كفي المرر نبلا ان تعد **معانيه** **و** **منه** **سوي** **لها** **لها** **لها**  
من قوله لتأمني الحاجة **و** نذب **وتر** **اي** المزبل الجامد واما التاي كما  
فلا يطلب فيه ذلك وقوله **وتر** **اي** من ثلاث الي سبع فاذا انفي بكترا  
فلا يطلب التاسع وهكذا واما يندب الوتر حيث انفي بالشفق فانه  
انفي بالشفق لو ترميات النذب وينتهي من كلامه الواحد فانه  
لا يشك ان الاثنيتين افضل منه وفيها قررنا من شمول المزبل للمابع  
والجامد وضل وتره **لحي** **مد** **علم** **كلام** **المع** **من** **باب** **الاستحابة** **و**

نذب **تقدم** انما قبله علي ويره حروف التلوث بالنجاسة لوعكس وقد  
بما اذالم يتطو بوله عند مس الدبر وبما اذالم تحشى بتقدم قبله فورا  
الرققة **ونذب** **تفزع** **فخذ** **يه** عند البول والاستسجا والاستسجا  
ليلا يتطاول عليه شي من النجاسة وهو لا يتشعر به وظاهر كلام العالم  
انه يطلب عنه الفايض وان لم يكن فيه اسهال لانه علمه بانه ابلغ  
في استفراغ ما في المخرج من الاذي **ونذب** **استسجا** وان المستسج  
حال الاستسجا فلا يتكسب ولا ينقبض لانه ابلغ في افنا ما في خضون  
المحل من النجاسة لرافقه من التجهيزات لا سيما عند ملاقات الماء  
الماء البارد فاذا تكسب ولم يسترخ استقبض المحل علي ما فيه من الاذي  
فيودي بذلك الي بقا النجاسة وربما كان انقباض المحل علي نجاسته وتبرز  
بعد التطهر فتسقط الطهارة وكان علي المصدا ان يقيد الاستسجا بما  
لقلته كما قال في الرسالة ويستسجي قليلا قال ابن مرددوق فان قلت  
قد شاع ان الشيخ ايا محمد سبل في الغرم ما فعل الله بك فقال عتوي  
يقول في الرسالة ويستسجي قليلا فان لم اسبق اليه قلته  
قد ذكر جدي في شرح العدة انه سمع ذلك من بعض اشياحه وما  
ولت اسمع ذلك الا قوله فان لم اسبق اليه فاني لا اتحققه من غير  
شرح جدي وهذا لا يصح فانه قلته في الموارد عن بعض الاصحاب  
فهو مسبوق بدم ان صححت الحكاية فيمكن انقليل المغفرة بها  
يداع ذكره في الرسالة ليتشهر في الصغار والكبار **ونظيره** **راسه**  
بما يعني التشم من علوق الراحة ولوكبه او طافيته بدليد انه يكره  
ان يذهب للخلل حاسرا عن راسه واما قول العديدي رضي الله عنه  
وهو يخطب اليها الناس استجدوا من الله اذا استسج خلوتهم اني  
لا ذهب لغرض حاجتي مستسجا راسي بر داي حيا من راسي فانما كان  
علي سبيل المبالغة في التمسك من العلوم ان ايا يضركم راسه مستورا  
واما قول الزرقاني كما كان يفعل امير المؤمنين حيا من الله فقيه نظرا لهما  
انه لم يستفدا احده ولان التنظيم اجمع لمسام البدن واستسج في خروج  
الحدث او حق من الجن وكذا عند الجماع **ونذب** **عدم** **النشأته** بعد  
فقوده ليلا يعثر به ما يؤذيه واما قيل مقوده فيندب المئانة مينا وثما  
خونا من شئ يؤذيه فاذا رآه بعد جلوسه قام وقطع بوله فربما خش  
نؤبه ويدخل من الاستسجا في زمن قضا الحاجة وما يندب لها في  
الحاجة عدم نظره الي السماء والبيت بيده ونظرة الفضلة وان لا يستقل  
بغير ما هو فيه **ونذب** **ذكر** **ورد** **جده** كقول علي عليه السلام  
عقروا الخدم الذي سركت فيه طيبا واخرج عني حبيثا وبوسمي  
نوح عبد استكورا ابن ابي زيد الخدم الذي رزقني لذته واذهب عني سرك  
مستقته واتي في جسدي قودته وعقروا نك بالثقب اب اسالكوا واغفر

لا

عنقرئك ووجه سوال القفوان هذا انه لما كان حنوح الاجنثى بسبب  
خطيئة ادم ومخالفة الامر حيث جعل ملكه في الارض وما ينال ذريته فيها  
عظما للعمار وقد ذكره لسانا والى اليه المعاصي فقد روي انه حين وجد من نفسه  
بجح القنايط قال اي رب ما هذا فقال تعالى هذا ربح خطيئتك فكان نبيسمايلي  
الله عليه وسلم يقول حين خرج من الخلا عنقرئك الشفاء الى هذا الاصل وتذكر  
الى امته لهذه العظة **وقوله** كفوله اللهم اي اعوذ بك من الخبيث والخبايث  
والخبيث بضم الموحدة ويروي بسكونها كما نقله القادري والقاري  
وغيرهما ولا يصح انكار الخطا في له جمع خبيث والخبايث جمع خبيثه يروي وذكر  
ان الشياطين واناسهم وقيل الخبيث الكفر والخبايث الشياطين وقيل الخبيث  
الشتر والخبايث المعاصي وفي المدخل زيادة الرجس النجس الشيطان النجس  
ونحوه في الاثرين ويدور النجس بكسر النون ويسكون الجيم موافقة للرجس  
زاد في الزاوي بعد قوله الرجس النجس الضال المضل وظاهر كلام المصنفين وبما سبق  
ان التسمية لا تندب في دخول الخلا ولا في الخروج منه وظاهر كلام الشارح والمواف  
وذكر الخطاب انها تشرع عند دخول الخلا وعند الخروج منه وذكر الشارح عند  
قوله السابق وتشرح في غسل ما يوافق كلام الشارح وذكرها انها تندب  
في الدخول فقط واخر قوله وقيل ليرتب عليه قوله **فان** فاعلم ان هذا الذكر  
القبلي بان فيه حتى دخل موضع قضا الحاجة **ففيه** اي فذكر فيه جواز اقال  
الورائي وظاهر المصنف اللندب وهل ذلك مالم يجلس لقضا الحاجة وهو ما ذكره  
ابن هارون واقترع عليه الخطاب وبعض الشراح او لو جلس مالم يخرج منه  
لحدث وهو ما عليه النجني واقترع عليه البرصوني والزرقاني **ان لم يحد**  
لقضا جميعا كالفوات مثلا فان اعدا لم يحاض من اجله ونقطه لذكر  
ايده تعالى والمراد بالمنع الكراهة وعبارة المصنف قد يجوز ان مغزوه  
ان اعد لا يندب الذكر فيه وذلك صادق بالجواز وليس بمواديل الحاشم  
فيه عدم الجواز كما قال الشارح وتقدم ان المراء من الجواز الكراهة وهذا حديث  
يجوز يروى فان ادخل رجلا واحدة فهو في كذا او ان اعدت عليه اولا والظاهر الاول  
وتدب **سكوت** عند قضا الحاجة وما يتعلق بهما من الاستنجاء والاستبراء فلا يرد  
سلا ما لم ياتي الترمذي انه عليه السلام مر عليه رجل وهو يقول نعم عليه فلم يرد  
عليه ولا شتمت عاطسا ولا يجد ان عطس ولا يجيبه مؤذنا ان ذلك المجل لما يطلب  
ستره واختاره والكلام فيه ينتهي صدق ذلك وورد النهي عن الحديث على الغايظ  
**اللازم** فلا يندب السكوت وهو صادق بجواز الكلام كمتعذر لا يشافه ويذهب  
كطلب المؤمل وجوبه كقول تعلق نفس او مال وفيه الساطي بطونه له بالندب  
قال الشارح وهو خلاف ظاهر اطلاق المصنف في ترجمه انتهى وذكر في الحاشية  
ان المال لا يكون مما الا ان كان له باللات المال اذا اطلق انصرف الى ملكه  
بالحدود من كلامه وفي مراتب الزلف ان الكلام في الخلا يورث الصلح الامن مرفوع  
قال شيخنا في ترجمه ولم يقرر المصنف انه يطلب يرد السلام اذا فرغ من

من تعجب  
سبح

الاذان

هذا هو الوجه في قوله  
فان لم يحد  
فان لم يحد  
فان لم يحد

الاذان والتلبية وانظر على ردهما واجب وهو الظاهر لا ولم يقرضوا  
 فيها راية لحكم رد السلام علي من يفي عن السلام عليه غيرهما وظاهر كلامهم انه  
 لا يرد والعرف ان المؤذن والملي غير متلبسين فيما في الذكر من الحاجة  
 متلبس بها يعني عن الذكر فيه في الجملة وفيما تكلم على الاداب المشتركة بين  
 القضا والكتيبين ذكر الاداب المختصة بالقضا فقال **ندب زيادة علي**  
**بولغا في الحاجة بالقضا** المستتر المراد به الاحتفاظ على الناس  
 بحيث يبقا معا بان يسترو بكسحجرة او جدار وكسب او مكان منخفض  
 وليس المراد به حرقة يجعلها على راسه لا توارى جثته لان القضا  
 كما شئ وفي الحديث من ابى القايط قال يستتر وان لم يجد الا ان يجتمع  
 كتيبا من رمل قال يستتر به فان الشيطان يلعب بفتا عديني ادم وقوله  
 وبالقضا مطوق على مقدار عام اي ندب لنا في الحاجة كذا وكذا لكل  
 مكان وندب له ذلك بالقضا الى اخره **ويجوز** عن الناس بحيث لا يرب  
 عودته ولا يسموا صوت ما يخرج منه ولا يسموا رايته ولا يسموا  
 عن الاخر لانه قد يستتر ولا يكون يعبداء وعكسه في الترمذي انه  
 صلي الله عليه وسلم كان اذا اراد قضا الحاجة في رواية البراء  
 انقذ حتى لا يراه احد والبراء هنا بالفتح القضا الواسع كذا به عن  
 قضا الحاجة كما كنوي عنه بالحلا وما رواه من عمره عليه الصلاة  
 والسلام كان يكة اذا اراد قضا الحاجة خرج الى الهسي قال  
 باجع وهو علي نحو ميلين من مكة للمستتر وانما هي من تقطيع الحرم  
**وتدب** **انقضاء** علق علي جلوسه لاي نسيست ليل لا تقضي  
 انه خاص بالقضا مع انه عام فيه وفي غيره **والبحر** لغة التفت  
 المستدبر اما المستطيل فهو شق وسرقت **ولعله** انها اقتصر  
 على البحر جريا على القالب والا فالسرب كذلك وان المراد به هنا  
 الشق في الارض سواء كان مستديرا او مستطिला **الحجر** لا يبولن  
 احكم في حجر اي بحافة حفر من شئ من الهوام يؤذيه او لكونه من  
 مسالك الحن ولذا قيل سب موت سبعين عباده بوله في حجر  
 كما سلق واختلف اذا بال دوغما وجري اليها فقتل مكررون وعليه  
 عبد السلام وقيل مباح لبعده عن الحشرات وهو قول ابن حبيب  
 واقتمر عليه بن عرفة واستنطق بن عبد السلام العوق بين البيوت  
 فيها ودوغما وبن عرفة بان محل حركة الحن فراغ الهواء لا سطر  
 محيطها قال شيخنا في شرحه **تنبه** كلامه في هذا القضا  
 هذا بالبول وظاهر كلامهم شموله للقايط **وتدب** **انقضاء** ميب **وتدب** ولو  
 كانت ساكنة لافها ليست مأمونة وهذا في البول والقايط المرتقن نحوفا  
 رد من الرج عليه حديثه فينجسه ومن جملة ميب الرج المراجعت  
 التي لها مستند بطلان الهوي من موضع ويخرج من اخره ويسبل في دعائه

فيستسأله في قوله  
 المستتر والماء في قوله

ويقر غدا وبالفجر من المرحاض ويسيل اليه فاصد ذكركم في  
تفسير ما مضى قال العلماء الزج يحرك الهواء وقد يشتد ويضعف فاذا حركت  
الهوى من تحته الغلبة ذاهبة الي واربعا قبل تلك الرياح الصبا واذا حركت  
من وراء الغلبة ذاهبة الي بخامس قبل تلك الرياح الديور واذا حركت عن  
يمين الغلبة ذاهبة الي يسارها قبل تلك الرياح الجنوب وعكسه ريح  
الشمال **المسألة** وكل واحد طبع فتكون منفعتي حسب طبيعتها فالصبا  
حار ذاهبا يسهة والديور باردة وطيبة والجنوب حارة وطيبة والشمال باردة  
يايسه وكل ريح بين ريحين تحكما يحكمها حكم الريح التي تكون في هليوبها اذ  
الي مكانها وتسمى التكبيا وذكر ايضا انه روي عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال الرياح ثمان اربع منها اربع عذاب واربع رحمة فالعذاب منها  
العاظم والصرصور والعقيم والفاصف والرجة منها الثاشرات والشرات  
والمرسلات والنفارات فلو رسل الله المرسلات ففتنوا السموات  
ثم رسل الزايات فتجعل السموات فتدركها ندم النجم ثم يحطروها  
الكل في ثم رسل الثاشرات فتشترها ارادة وتذهب لقاضي الحاجة انما  
**موضع** وردوا من الانهار والابار والعيون قاله الخطاب هذا  
وقاله بن مردوق ويتقي ايضا الحديث في الما الزايد ان كان قتيلا  
وان كان جازيا فتقدم جواز البول فيه وكذا المتنجس كما في التلويح  
وظاهره انه لا فرق بين البول وغيره انتهى يعني بالخطوط ومب  
الخامسة وقال بن عازبي في بعض الشيخ وشط واما ما في النبط  
والبحر والذائب الزاكن وظاهره ولو كثر وبه صرح بن عرفة وكذا التلويح  
الا ان يكثر جدا كما لم يستبحر وصرحوا بجوازه في الجاري وما ذكره من  
الكرهية في الما الواسع ولو كثر قال بن ناجي في مخرج المدونة الجاري  
علي اصل المذهب ان الكراهة علي التحريم في القليل لانه قد  
يتغير منه فيظن انه من قراره وعزاه عماض لبعضهم واما  
في التصدير فمروي علي بابها قال بعض الساقفة ولو قيل بالتحريم  
لم يكن بعيدا **المسألة** ما وقع في بعض الشيخ وشط لاجابة  
اليه ان في المورود ما يمكن منه المورود لاجا اعتد المورود كذا في  
شرح شيخنا **و** تدب اتقا **ط** هوام ما قبله لان المورود طريق  
النهر وطريق العين وطريق البئر ولصنه ذكره تبركا بالحدوث  
**و** تدب اتقا **ظ** يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا  
لا مطلق الظل اذ قد قصاها صلى الله عليه وسلم تحت حائش  
معلوم ان له ظلا والحائش الخلل الملقق وسواء ظل شجرة او جدارا طبر  
ابي داود وعشرين ما جده اتقوا الملاعن الثلاثة البراذل المورود  
وقا رعاة الطير والظل جفرا البراذل استصوب القوم كسر  
موجدة الفايط والملاعن جمع ملعنة وهي الغلبة التي يقع قاعها  
فيها



حله

كما في مظنة الدم ويحل له من باب تسمية المكان بما يقع فيه لأن الثامن باقون  
 إليها فيجدون العذرة فيعلمون فاعلموا كتسمية الخمر حراما والبلد أمنا  
 لها قبحا من غريم الصيد وأمنه وظاهر كلام أهل المذهب عموم البول  
 والفاطيت وفي الحديث تخصيصه بالفاطيت ومثل الظل الشمس  
 أيام الشئ وخونها كما لخص كما يفيد كلام الدخيرة **وذهب** أقا  
**صلى الله عليه وسلم** وأما الظاهر فيمنع الجلب فيه كما مر وهو ضم العا  
 وفتحها مشددة كما في التاموس وفتح الصاد واللام فلا يقال يفتح  
 الصاد وسكون اللام ولما كان على حواص القضا فكلم على حواص اللين  
 فقال **وبكيفية** التي عند اذاعة دخولها فابا يملأ عند وهو بقاء الكافي  
 الوضع المعد لقضا الحاجة موزون من الرخص وهو النسل ويقال  
 له المذهب والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه المستراح والمز  
 حاض وبنت الراحة والميضى ضم الميم وفتحها ومعه حستوش  
 بوزن فلوس والمحمشي بالفتح والمحمشة الدبر ويقال له الخلا تسمية  
 له باسم شيطان فيه وفتلا من الكمال الخالي اوله يتخلى فيه اربوز  
 ويقال له ايضا كروايس بالمشاة التختية ان كان باعين سطح جمع  
 كرايميس بتختيين وفي حديث **ابن ابيوب** وابادير ما  
 يصنع بهذه الصرايميس وأما كرايميس بموحدة فتختية  
 ثياب خشنة واحدها كرايس **ابن ازل** وابعد **ذكر الله**  
 قرأنا مطلقا وكسنا وجوبا وغيره ندبا اذا كان معه بوزنه او درهم او حاتم  
 ان اسكن وظاهره ولو مستويا وقيد ذلك القراطي بغير المستور وانظر  
 لجعل المعين الكامل جزرا هل يجوز دخول الخلا به بالسأ التزام لا وقوله  
 يحيى قال البساطي قتل ثمان من المصم انه كان يتدبره فعلا انتهى  
**وأما** قرأته مصدرا فلا توافق العربية لأن مصدر يحيى تختية لا يحيى  
 وقال شيخنا في شرحه واعلم ان خلاصة ما ذكره الخطاب أن في  
 قراءة القرآن في موضع قضا الحاجة قولان بالجواز والتحريم والراجح  
 التحريم وهذا ما لم تدع ذلك ضرورة من ارتياح واستظهرت  
 ناجي القول **بفتح** القراءة حال الاستسرا وأما الذكر فيه والدخول  
 بشئ ما فيه القرآن او فيه الذكر ففيه قولان بالجواز والمغ والموارد المغ التحريم  
 او انصرأه قال الخطاب وهذا الثاني متعين ومجمله ما لم تدع الى ذلك  
 ضرورة من ارتياح او خوف ضياع ونحوه ويجوز من غير ضرورة كما اجازوا له  
 للجنب والمحدث اذا طاف على نفسه من مفاوذه اذا كان يحترق وأعلمه  
 وأما الاستنجاء بالماء الذي فيه ذكر ففيه الجواز والمغ والكل هذه والقول بالمغ  
 هو المعزوم من كلام القاضى والرواية بالجواز منكروة في المغ في الغائم اقوي  
 من الذكر في الخلا فلايسة التماسية لما في الغائم وصرح به بين الوربي  
 وهو ظاهر الارشاد والمدخل وقد ذكر صاحب المدخل ايضا ان ما

ان ما فيه اسم من اسم الله تعالى الانبياء كما فيه اسم من اسم الله تعالى وسباق  
 ان ما فيه الحروف لا يجوز الاستحجار به **قلت** ويظهر من كلام الخطاب  
 ان الرابع في مسيلة الاستحجار بالحائز الكراهة لانه محل المنع الوارث في مسيلة  
 الحائز وغيرهما ماعدي مسيلة قراءة القرآن غير الكراهة فان قلت سباني انه  
 يحرم الاستحجار بالكتابة وهو يرجح القول بحرمه الاستحجار بالحائز المكتوب  
**قلت** قد يترق بان الامتثال في الاستحجار بالكتابة اشد  
 من الامتثال بالاستحجار وايضا مستثناة بقوله من اليد اليسرى للمنفق  
 كما استباحي به اوجبت تحقيق الامر فيه واما القراءة حاله خروجه للحديث  
 حرام وليس فيها التلاق الجاري في القراءة حال الاستحجار وتقدم ان بين  
 ناجي استظهر القول بالمنع في القراءة حال الاستحجار واما الدخول للحائز  
 كما مل القرآن فيظهر انه حرام حيث لا ضرورة فليس كالدخول في فيه  
 بعض القرآن واذ احدث بموضع ليس معد القضا للحاجة فقامت حركته  
 اراد القراءة فهذا يحرم وهو ظاهر ما تقدم عن الخطاب من حرمة القراءة  
 بموضع قصا الحاجة او بكرة كالقراءة بموضع فيه نجاسة قولان  
**وبقدم** لذبا وهو معطوف على نفي **يسراه** ويحذف في حق الاقليم  
 قال بغير الشافعية ويجوز بها العضا عند قطعها **دخولا** للكنيسة  
 ونحن ابي هريرة رضي الله عنه ان تقدم اليه يورث الفقر وكذا تقدم  
 اليسرى عند دخول المكان الذي يكافأه والسوق وموضع العطية  
 والظلم **وبينا** **خروجا** تكريرا لها وقوله ودخولا وخروجا اما منقوبان  
 على المصدرة بمقدرا في داخلا ودخولا وخارجا **خروجا** واما على الحالية  
 فتقولان باسم الفاعل اي حالا كونه داخلا وخارجا واما على نزع الخافض  
 اي في الدخول وفي الخروج والمراد في حالة الدخول وفي حالة الخروج واما  
 جملة تمخيرها نحو لا عن المفعول به اي دخول يسراه وخروج منها  
 فهو غير صحيح لان الدخول والخروج ليس مفسرا باليسرى واليمين  
 واما هو منقول عن الشخص **عكس** فعل **مسجد** فيها بان يقدم مكة  
 البين في الدخول واليسرى في الخروج واذ اخرج يسراه من المسجد  
 وضربا يظهر ذلك ويخرج منها ويقدمها في اليسرى ويطلب جانب المسجد  
 اذ اخرج منه الى المنزل واما اذا كانا مسجدين يجاب بعضهما فانه يقدم  
 الافضل والاشد حرمة فان استويا في الفضل والحرمة خسر في  
 ذلك وليس من الافضل الحائز الاذهب بالاشية الى الطير **مسجد**  
 والابتقائية والجهودية باعتبار ذاته الا ان ثبتت اتي الافضلية له  
 باعتبار ما ياتي فيه من قرآن وتدر يسى وقوله عكس **مسجد** اما مستوي  
 بفعل بخلاف على كلام الساطع اي وبغير ذلك عكس فعل **مسجد** او مرفوع  
 خبر مبتدأ محذوف على كلام الساطع اي وذلك العفل عكس قول **مسجد**  
**والمنزل** **بينا** **ها** اي يقدمها في دخوله وخروجه اذا لا اذا ولا عبادة وقوله

من نزع نامة

والمنزل مبتدا والخبر محذوف والباء معني في اي والمنزل يقدم له يمناه فيها  
 وفما ورد عنه صلى الله عليه وسلم النبي عن استقبال القبلة واستد  
 بارها بيولا وغايته بقوله لا تستقبلوا القبلة بتأبط ولا تستدبروها  
 ولكن شرقا أو غربا وقال جابر روايته قبل أن يقبض بجام مستقبلا  
 كما رواه الحاكم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعن عبد الله  
 بن عمر رضي الله عنهما قال وقيت يوما علي بيت حفصة فرايت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبلا للشام و  
 مستدبرا للعبية حل النبي على الفلوات وفعله على الشرق والمذنب  
 حرم على الجمع ما أمكن وكان تحت المصنعة بسعيد البراذع وغيره  
 مساواة الترتيب للبول في الحكم بناء على أن علة النبي في البول التوجه  
 وهي موجودة فيها لا الخارج لقعوده في الوطى فلا يساوي  
 البول كما هو رأي بعضهم من جواز الاستقبال والاستدبار في  
 بالوطى مطلقا أشار المصنف إلى المساواة بينهما مستدرا الوطى أنها ما  
 به بقوله **وجاز عذر** أي مسكن كان بالمدن أو بالقرى **وطى**  
**ويول** وغايته كما في المدونة ولو قال بدل قوله بول وفقلة لأن  
 أشبه **مستقبل القبلة** ومستدبرا سوال المصنف إلى ذلك بأن لا ياتي  
 له قضا الحاجة فيه الاستقبالا أو مستدبرا أو يغير عليه التحول عن  
 جهة القبلة أو أكتن التحول من غير عسر كغض المذنب وراى  
 حين السطح واليه أشار بقوله **وإن لم يلجأ وأول** الجواز  
 حال المحذور التحاق الاستقبال والاستدبار وإمكان التحول  
**بالسائر** وهو محل أبي الحس **أول بالاطلاق** سواء وحدها  
 قوام لا وهو محل عبد الحق وقول الساطي الاطلاق لا ما يدل فيه تقدم  
 حوايه بأنه اصطلاح على تسمية تأويلا وهذا ان التأويلان أحدهما  
 للمبالغة عليه كما قررنا لا ما قبل المبالغة وهما في مرجح من السطح خا  
 صة كما عليه السراج هنا وفي مثله بل ظاهر التفسير بأنها في مفرد  
 ما ذكر بالسطح سواء كان مرجحاً أم لا كما ذكر الخطاب عن عبد  
 الحق وأبي عمران وذكر في التنبيهات ما يفيد أن التأويل بالاطلاق  
 جارم في مرجح السطح وغيره وفي غير المراجعين **لا استقبلوا**  
 استقبال القبلة واستدبارها **في الغضا** فلا يجوز بوطى ولا بول  
 ولا تأبط إن لم يكن ثم سائر وهى العلة المستر من الملازمة للصلين  
 الساعين في الأرض والصلح لمن كما عله به في المدونة أو نظائره  
 لجهة القبلة وبعده المازدي في شرح التلخيص وينبغي كتمنح أن لا يستقبل  
 القبلة ولا يستدبرها مطلقا الا لضرورة ما قصه ما في مسند البراءة  
 صلى الله عليه وسلم قال من جلس ببول فله القبلة فذكر فتحرف  
 عنها أجل لا لها لم يقم من مجلسه حتى يفرغ الله له **وباستد** الاستقبال

والاستعداد وهو يكسر السين ما يستوي به وبالفعل **قولان** للجواز  
وجود السنو والجمع لحرمة القبلة **حتمها** المدونة والراجح الجواز ثم انه  
يحصل بها هو قد وثق في ذراع حيث لم يكن بينه وبين المستوي اختار  
من ثلاثة اذرع والافك لعدم كماله بين نكحي عن القوي وفي ذكره عنه  
الايه واقره قال النووي واظهر القولين عندنا **كفاية** دليله بينه  
وبين القبلة **والاختار** عند النجى من القولين مع السائر **التوضيح**  
اعترض هذا الجواب الاول فظاهر ان اختيار النجى جاز في الوطى وليس كذلك  
فان النجى اختار في الوطى الجواز مع السائر في الغضا وفي غيره القاطن فظاهر ايضا  
ان اختيار النجى خاص بالغضا مع السائر وليس كذلك بل هو جاز فيه وفي غيره  
ما عدى الرحا **فانه** مع السائر يجوز انما قام غيره فيه طريقان وليس النجى  
فيه اختيارا واعلم ان النجى ما ذكره الخطاب ان الصور كلها حايضة اما اتفاقا  
او على الراجح الا صورة واحدة وهي الاستقبال والاستعداد بار في الغضا ولا  
سائر **فمما توجه** قطع النظر شرح **شكنا الا القريب** الغنى والقريب قال  
شكنا في مرجه عطف على مقدار لا في الغضا فيحرم الاستقبال والاستعداد  
لا القريب ولا يحرم والمراد انه يجوز والافنى الحرمة لا يدعى الكراهة وما ذكرناه  
من ان المحدث لم يظهله لا يجوز لان لا يعطى فيما بعد النجى انحراف وتقليب  
القرى على الشمس لحنه وتفضل عليه بالتكبير كما هو الحقة فقط في  
القريب وعدم بشاعة اللفظ في قول عائشة رضي الله عنها ما لنا عيش  
الا الاسودان القريب والماء والماء يصف غلبت عليه الاسود وهو انما لا يستعار  
لفظه الابيض فيما كره وهو البرص فان تقل الابيضين وذكر السنو  
سوى في شرح عقيدة الخزايرية ان جرم الشمس وحدها قدر الارض  
مائة مرة وستة وستون مرة وثلاث مائة وفي طبقات الشيخ  
عبد الوهاب في ترجمة مولاي عباس انه كان يقول بسعة  
الشمس سبعة الارض وزبادي ثلاث مائة وسعة القمر سبعة  
الارض وما ذكره كل منهما يخالف لما ذكره الثاني **هنا فانه** قال  
والشمس كوكب ذو استراق يعقب الاصباح وهي في السماء  
الراية ظهرها يلي سما الدنيا وهي قدر الدنيا مائة وعشرون مرة  
والقمر كوكب يهتدب في تمييز الاشياء وهو في السما الدنيا وهو قدر الدنيا  
مائة وعشرون مرة **ولا يحرم** استقبال **بيت المقدس** ولا استد  
بارة وفي الحرمة لا يستلزم نفيا الكراهة والذي في توصيفه وغيره في الكرا  
هة وبحل عدم كراهة استقبال القريب وبيت المقدس يكون في جهة  
القبلة **ورجبا** اتفاقا بعد قضاء الحاجة **استسرا** وهو شرط عاظم  
البراة من الحدث وانما وجب الاستسرا اتفاقا لانه به يحصل الخلو  
من الحدث المانع للطهارة التي هي شرط متفق عليها واسان الله  
الحاجة من مائة لطمائة لحنه وفي وجوبها المعتمد بالذكر والتذمة

منه

الشمس والارض

وعدم

وعدم وجوب الاختلاف والاشتغال بالحكم ازالة العجاسة وهو داخل  
 في قوله ويدل عليه وجوبه خلافا لقول الشافعية بغيره ما في  
 بعض روايات الصحاحين في صاحب القبرين الذين مر بها الباقين  
 الله عليه وسلم واما احدهما فكان لا يشهد من البول قوله **استفراغ**  
 عليه ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سال سئل كان قال  
 قال له ما صورة الاستفراغ فقال صورته استفراغ اخضبه او  
 مصورا استفراغ اخضبه وان لم يثبت ما قاله هذا المتأخر فيحمل  
 اليه المتأخرين وكانه جرد من الاستفراغ ما ساء ما استفراغ اخضبه  
 على حد قوله تعالى فيهما دار الخلد فجرد منها دار وسماها دار  
 الخلد وقوله لغيبته بريد اسد ان بريد هو الاسد الا انه جرد  
 منه شخصا وسماه اسدا ولا يصح ان تكون الاستفراغ خلافا  
 للكتاب ولا للالة ولا للمبينة لان المستعان به غير المستعان عليه  
 والالة غير الفعل والسبب غير المسبب وهنا استفراغ الاحتياج  
 هو الاستفراغ **سئل** في بصره بان يحمله بين سائنه وا  
 بهما من أصله الى الكثرة وفي الحاشية سئل ذكره هذه  
 وسجده **في** الحاشية الغريبة الساكنة والرا **خفا** اي السلت والنشر  
 لا خراج ما بقي فاذا تحقق خروجه بنشر ذلك ككثرة مدة طويلة بعد  
 البول حيث تحقق انه لم يبق فيه شيء فانه يكتفى وهو معقول المعاني  
 ولا يسلمة بثبوت لانه كالضريح كلها سلت اعطى الشراة والاستفراغ  
 العرق فلا تنقطع المادة ولا ينشره بقوة فيصير بالذكور ويومه  
 ووصف النشر بالحرق من باب الصفة الكاشفة لان النشر با  
 الحاشية الغريبة هو جذب بخفة كما قاله الجوهرى واذا انزله  
 بخفة خرج ما يبقى فيه فان لم يخرج منه شيء اول مرة ولا  
 راب بلا في راس الذئب كفاه ذلك والا عاود حتى لا يبقى شيء  
 ذكر ولا حد في عدد ذلك عندنا لا خلا في امزجة الناس بل  
 الجفاف في مرة او ما اراد خلا قال الشافعية الا انه ينبغي ان  
 يطلب التحليل في ذلك بقدر الا مكان ويجوز التطويل فيه واستقفا  
 الا وهما فان ذلك يؤذي الي تمكن الوسوسة فيجاري زوالها وعلاجها  
 بعد تمككها ويؤت صلاحها ما لا يحصى من الخير ويقع في انواع من  
 الشر نسأل الله العافية والسلاسة قال بعض الشيخين اذا طال الامر  
 عليه فينبغي ان يجهز باصبعه بين السيلين فانه يفرغ الحاصل ويخرج  
 الراس وليس عليه قيام ولا تنجح لم يمتدة التي من احتباس بوله  
 فاذا قام قوله منه وجب ان يكون ثم يقعد فان لم يقعد وضوه  
 ما تزل منه بيده قاله ولو وجد بعد تنظفه بل لا يدرى بولا او ما

اي ينشر استفرغ فيه سنة  
 اي ينشره ليج ما ينشر  
 سئل الباقين منها سئل

عاجته

فقال مالك اوجوا انك شي عليه ولا سمعت من اعدا الوضوء من مثله ولو احسن  
 بشي خرج منه بعد البول قال هذا من الشيطان وعن بعضهم اذا اراد  
 انه بعيد خيرا ليس عليه الطهارة وسيل من رشده عن استنجي بالما  
 وتوضي بجذ نقطة في الصلاة او هو سائر اليها فيغتسل فيجد ما وقد  
 لا يجدها فاجاب لاشي عليه اذا استنجه ذلك وبين الله ليس وسيل بيعة  
 عن مسح ذكره من البول ثم توضا وجر البلا فقال الجاس به فقد بلغ  
 مقبته وادي وبيضته وقرم من قوله مع سلت ذكر ان هذا احسن بالبول  
 واما النابط فيستحي ان يحس من نفسه ان لم يبق شي فيه ماهو بعد الوضوء  
 وليس له غسل ما يظن من الخرج بل يحرم لشبهه بالموافاة وتفعل المرأة  
 ورجسا كاللوح بكرا كانت او ثوبا ولا تخرج يدها بين شفرها كقول  
 من لا دين لها من النساء ويجب الماء باليدين ويترك باليسرى ويواصل  
 الصب ليلا يبقى من الفضلات شي ومغذات القبر من هذا الباب  
 ومن ادرب الاستنجاء ان لا يخرج بين الناس وذكره في يده ولو نحت  
 ثوبه فقد دني عنه لانه شجرة ومثله فان اضطر للاحتياج به ثم شد  
 على ذكره حرقه وبعد الفراع يتنظف ولما كان للمزيد مراتب اشار  
 لها بقوله **وذهب** ملت تيسر له ذلك **جمع ما** ولو عذبا وقدم ما  
 رزم **وحي** لا زلها العين والحكم ومع ذلك انه اهل قبله بذلك بقوله  
 فيه **وطار جميعون** ان ينظر واياه على المظهرين ولا سوزم للحي واما  
 اقتصر عليه كونه الاصل والا فالجميع فكل ما ليس مما يجوز الاستنجاء به كما  
 في الاستنجاء ويقدم الخمر لانه لا فائدة في استعمال الخمر بعد الماء قال شيخنا في  
 شرحه ثم ان كلام المصنف هذا فلما يكتفي فيه بالخمر وهو الذي مطلقا والغسل من  
 الرجل واما ما استوفى فيه الماء فلا يندب فيه جمعا الماء والخمر **ما** وحده فلا يندب  
 الحكم بل جمعا في الفضل ثم **جمع** **وقضوا** للتأديون **الحق** **في ماني** من  
 غير اصحاب السلسي حركوا وضد التيم لمرض او عدم ما يكره غسله او خرج  
 بالاذن او غير متادة او جامع فاعثله ثم **اماني** واما ماني صاحب  
 السلسي فان لم يوجب الوضوء فكا لبول يخطئ فيه الخمر وان اوجب فقال  
 الخطاب علي بسيل **الحق** يتوهم فيه الماء ويصوب بالاولين قوله  
**دم** **حسين** **والغرض** واما تخيم وجب غسل جميع بدنه ووجد الماء  
 الكافي فينسل الجليم ولو سرقة يرتفع الحدث والنجس وتخصيص الممدم  
 الحصى والناس يخرج دم السلسي فكيف فيه الدخاس كما نص عليه في  
 الجواهر وغيرها ثم ان الحيف الذي ينقض الوضوء لا يجب منه السلس  
 هو الحيف اذا لم يمتد مدة الحيف والسلسطها ر غارة اكثر الزمن  
 ولو اقتص على الحيف لاغناه عن الناس اما لانه اصله ولا يمتد اجزاء  
 فيها ثبت لاحد ما ثبت للاخر كالظوف والحمار والمجوز في الخمر ويسكن  
 في الحصى والدور اذا اخرجها بيلة ظاهرة اي كلفة الاستنجاء وما يغيره



نكا لمرح ويعني عن خفيق البلية **المرح** بكرا وثيب وحسن التقدير منها  
بحرجه الى جهة القعدة ولما دخل الكاف على امرأة فكان اسفل والظاهر ان  
المراد بالخصي المحبوب ومن قطع ذكره فقط واما من قطع انشاء فالظاهر  
انه كغير الخصي وبحر كلام المص مالم يخرج عا وجد السلس فان خرج على  
وجه السلس فينبغي ان يقال ان لم ينقض الوضو قبلي فينبغي  
الاستحجار والالتفات لما في حديث **مستخرج عن مخرج** انتشار **الخصي**  
من يولا وغايط من ذكره او انثي او خثي فهذا يعني عن قوله وكون  
مرأة لكن مقصوده التخصيص على اعيان المسائل وهو ما يزيد على  
ما جرت العادة بتلوينه وانما اوغالب وينبغي ان يراعي عادة كل  
شخص **قال** الشيخ سالم في نسخة قلت **جريا** الحديث  
هل يغسل المبادر لمحل الرخصة فقط ويجزئه المحر في الباقي وهو  
ظاهر النعظ او لا بد من غسل الجميع لانهم يقتضون اليسر متوقفا  
دونه بحسبنا **انتهى** وذكر شيخنا في لفرجه انه ينبغي في جميع  
ذلك الماكمل هو ظاهر كلامهم **ومروي** بالجملة وهو ما ايقظ رقيق  
يخرج مع المرأة عند الغلاعية او التذكار والباقي يغسل **بغسل**  
للجملة ان يتولين فيه الماء مع غسل **ذكره** خصه بالذكر وان كانت  
المرأة تشاور الرجل في ذلك لانه يغسل منه جميع الذكر والمرأة  
فغسل محل الاذي فقط ولا يحتاج لنية **طاه** عند الاكثرة والمارة  
وينبغي ان يكون غسل المذي مقارنا للوضوء لانه لما كان لتعبدا اشبه  
بعض اعضاء الوضوء كما نقله في الترفيع **قال شيخنا** في ترجمه وبحر  
كلام المص في المذي الخارج بلذة معتادة وان لم يحصل معها الفاظ  
واما خروج بغيرها فينبغي ان يجزى على حكم المني الخارج بابي لذة  
معتادة وتقدم انه اذا لم يوجب الوضوء في فيه المحر وان اوجبه  
فيعلم فيه المسا ولما احتل في ان الاستعا به بالغسل تعبد في النفس  
فيقتضى نية او غسل بقطعة مادة الاذي فهو كغسل النجاسة اشار الى  
ذلك بقوله **في** وجوب **النية** وهو قول الابي في لظهور التقيد  
للمص في الغسل مالا يتجاسه فيه وعدسه والشيخ الرجوب فكان ينبغي  
للمص الاقتصار عليه **في بطلان صلاة** **طاه** لترك واجب  
عند الابي في وعدم بطلانها لعدم وجوبها وهو لي بن عمر قولان  
ومعاهما ذكره الموافق ان الرجوع مذهبهم عدم البطلان **طاه** بطلان طه  
**طاه** غسله **طاه** اي وغسل بعضه ولو محل الاذي كما هو ظاهر عبارته  
لا يخاله في سلب العموم لاي عموم السلب وسوا غسل البعض  
المذكور بنية ام لا وهو للابي في ومذهبها لي بن عمر **قوله**  
في كل مرة من اثلاثه وحده من الاول والثاني لدولة الثالث  
عليه كذا غسل بعضه وصلي وقتنا بعدم بطلان صلاته فانه يغسله

لما يستقبل وهل بعد صلاته في الوقت او اعادة عليه قولان قال الزرقي  
 وظاهر كلام المصنف كغيره ان القولين جاريان فمن نكر السمة وفيه  
 غسل بماء سوا كان الشرط عددا وسما وهو ظاهر لان ذلك  
 مبني على التعمد **ولا يستنجي** اي يكره **من روى** سوا كان بصوت  
 او لا لانه من التعق في الدين لا لعين النجاسة بخبر ليس منه  
 سر استنجاء من الريح اي ليس علي سستنا ولان الاستنجاء ان ما شرحه  
 لادالة النجاسة ولو قيل بالاستنجاء منه لوجب غسل الثوب كما شرعه  
 لمحل النجاسة ثم شرع في السلام علي ما يستنجي به وما لا يستنجي به فقال  
**وجاز** اي الاستنجاء المعلوم من قوله وتندب جمع ما تحجر **باب**  
 المراد به الحاف لافيه صلابا فغسل ما هو من نوع الارض كما نجس  
 والماء وهو الطوية وقال الخليل هو الطين اليابس وغيره مما في  
 مناه كالصيرت وما هو من طين نوعها كما خرق والخشب والنظير  
 والصوف غير المتصل بالحيوان والنجالة بالخالصة من الفارعة  
 من اجزاء الطعام والنجالة بالخالصة من الفارعة عند  
 المس والسمالة وهو ما يخرج من الخيش عند النش والجمرة  
 بغير الخالصة وهي الخيش ويستثنى من كلامه  
 الطوف المتصل بالحيوان وبعض اجزاء الحيوان المتصل به كبنه  
 فان الاستنجاء ربهما مكرره والظاهر انه يجوز ان يستنجى  
 بيده احر بوضه اذا كان يجوز له مباشرة ذلك كرجل موكبه  
**ظاهر من خبره ولا يحل** عطف علي مود ولا التمسك  
 الشيء ولما كان لا يفتن مفرجه غير الموطر لزوما اخرج منها  
 الاوصاف فتكون المعنى من الجواز المستوي الطرفين فيصدق  
 حكم المخرج بالحرمة والكرهية والمواد الحرة في الجاهل الا في الوقت  
 والعظم الظاهرين وجدار لغيبه فانه يكره الاستنجاء بها فقال  
**لا يحل** غسل عطين مثلا ونفسه النجاسة واخرى المانع  
 وان استنجى به فلا يجوز به ولا بد من غسل المجل بعد ذلك بالماء  
 ولا يكفي فيه الاستنجاء وان صاب عامدا قبل غسله لم يدا  
**لا يحل** وما قبل في المجل يتاخر فيه **لا يشي** **المس** كزجاج  
 ولبثور وقصب وكورها **لا يحل** كما لم يفرق من الزجاج ومن  
 القصب **وحشم** لطعم او شرب **هذا** او حتى الغفر وبين الاول  
 بقوله **من مطلق** للادوي ولو من الادوية والعقاقير وسئل  
 النجالة التي لم تخلص من الدقيق والمخ والمزق الذي فيه النسا  
 وبين الثاني بقوله **المس** ولو في غيره ولو بغيره  
 انه تعالى في حرمته الحروف اذا كانت مكتوبة بالورق ولا فلاحمة لها لان  
 تكون من اسماء الله تعالى كما في الحاشية لكنه مخالف لما في شرحه

وهم الذين يسمون  
 بعض ما في  
 من غير حرمته

حيث قال وظاهره سواء كان الكتاب بالخط العربي او الفارسي كما يفيد كلام  
 المطالب وفتوى الناصر اللطفي والشيخ تقي الدين ومحقق ما ذكره  
 الله سبحانه في حاشية البخاري اختصاص كلمة بما فيه اسم من اسم الله  
 تعالى وتقدم عن صاحب المدخل وابن العربي ما يفيد ان ما فيه  
 اسم نبي كذلك انتهى وقوله ولو باطلا تكسر ولو نازلا  
 وانجيلا مبدلة لما فيها من اسم الله تعالى وهي لا تبدل وبذلك  
 الثالث بقوله **من** **في** **الوجه** **هو** **روا** **قوة** **المسرف** **ونشروها**  
**النجاسة** **وجدا** **لمسجد** **او** **وقف** **او** **ملك** **غيره** **او** **ملكه** **قال**  
 شيخنا في ترجمه لكتابنا في الاستحباب ريجد او غيره مطلقا اما  
 جدا او يقيد من جهة هو الناظر في تحريم الاستحبابه ومن جهة  
 الاخرى لكون هذا في تقدير بعض مشايخي وظاهر التمسك الكراهة في  
 التمسك **و** **روى** **وعظم** **لشغل** **حق** **الغير** **لان** **الاول** **على** **دواعي**  
**الحسن** **والثاني** **لمعامهم** **لانه** **لا** **يكاد** **يعبر** **عن** **بقية** **دسم** **قد** **علقوه** **وقال**  
**صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **لا** **ي** **هريرة** **رضي** **الله** **عنه** **ولا** **ثاني** **بروت** **ولا** **عظم**  
**رواه** **البخاري** **في** **كتاب** **الاداء** **ود** **قدم** **وقد** **الحق** **على** **النبي** **صلى** **الله** **عليه**  
**عليه** **و** **لم** **يقال** **واي** **يحد** **انه** **استحباب** **ان** **يستحجوا** **بعظم** **او** **روى** **او** **حجة**  
**فان** **الله** **جاء** **لنا** **في** **ما** **روى** **عن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **عن** **ذلك**  
**وقوله** **و** **روى** **وعظم** **اي** **ظاهرين** **واما** **التجسس** **بمعناها** **فهو** **دخل** **فيها** **مكره**  
**ان** **يحل** **للمرءة** **فيها** **ذكر** **ثان** **لانه** **حرام** **والكراهة** **فيها** **ذكر** **ثان** **لانه** **مكره** **وحيث**  
**قصد** **الاقتضا** **عليه** **واما** **ان** **قصد** **تحقيق** **النجاسة** **و** **يتبعه** **بالمائة**  
**يجوز** **الا** **المحتم** **ما** **قتل** **به** **ان** **استحجر** **بمعنى** **عنه** **غير** **المبطل** **والتجسس**  
**والامس** **بدليل** **قوله** **القبيل** **المبطل** **والامس** **والتجسس** **لا** **يحصل** **بهم**  
**انما** **يلزم** **بهم** **ان** **استحجروا** **النجاسة** **اجزاء** **لحصول** **الازالة** **بها** **و** **لا** **يحد** **بهم**  
**الاجزاء** **بالتجسس** **ذا** **كان** **لا** **يحل** **منه** **شي** **وان** **كان** **لا** **يحل** **منه** **شي** **وان** **في** **الحل**  
**فانه** **يجوز** **في** **شبه** **في** **الاجزاء** **اذا** **حصل** **انما** **هو** **قوله** **ما** **لله** **اي** **لا** **يصح**  
**الوسطى** **من** **اليسرى** **ويكره** **بالعلمي** **ويومر** **بفعل** **النجاسة** **من** **يده**  
**بعد** **ذلك** **لا** **قله** **ليلا** **تستشعر** **النجاسة** **بالرطوبة** **الا** **في** **تريد** **ان** **تأثم**  
**بالمائة** **قال** **شيخنا** **في** **ترجمه** **واما** **حكم** **الاستحجار** **بها** **ابتداء** **فهو** **الندب**  
**ان** **قصد** **ان** **يتبع** **استحجاره** **بالمائة** **كما** **يفيد** **كلام** **صاحب** **المدخل** **وعنه**  
**فان** **قصد** **ان** **يقترن** **على** **استحجاره** **بها** **فهو** **ما** **واجب** **او** **سنة** **لانه** **من** **بها**  
**ازالة** **النجاسة** **كما** **ذكره** **في** **الرسالة** **وهذا** **كله** **حيث**  
**لم** **يجد** **غيرها** **فان** **وجد** **غيرها** **فان** **قصد** **ان** **يستحجرها** **لم** **يتبع**  
**بالمائة** **جاز** **وان** **قصد** **الا** **اقصا** **على** **استحجاره** **بها** **فالذي** **ان** **تم** **عليه** **الخط**  
**عدم** **الكراهة** **كله** **وهو** **واضح** **على** **ان** **السلطان** **بالتجسس**  
**مكره** **و** **دون** **الاول** **من** **حجر** **او** **حجر** **من** **علي** **المشهور** **قال** **في** **الكمال**

من المصلحة فانه  
 المصلحة وهي الغرض  
 عن

حل الحديث الثلاث على الذنب **انتهى** ويستحق الإتيان في الشيء  
الي السابع المطلوب الاتقان وصحته ان يجعل الحجر في اليدين ويجمع ذكره  
بيده اليسرى حتى يحق وقيل يجعل الحجر في رجله ويقع ذكره عليه  
وقتا بعد رقت حتى يحق ولما كان ناقض الوضوء يختص بالمناخض عنه  
وقدم الكلام على الوضوء عقبه بالكلام على نواقضه لان ناقض الوضوء  
مناخض عنه فقال **فصل في نقض الوضوء**

غيره دون نواقض الإختصار والنقض لغة الجمل وناقض الشيء  
وأنقضه ما لا يمكن جمعه معه وقعن النقض ينقضه الي حدث ونسب  
والمحقق به وقول من قال ان نواقض الوضوء علي قسمين احداث  
واسباب جري علي الغالب والاولى الرد والشك في الحدث قسم  
ثالث لان الاحداث ولان الاسباب اي انتهي حكمه وامتنع  
ما كان بياح به من صلاة وغيرها والا فالنقض بالنقض قد يكون  
منه بطلان الطهارة السابقة واذ اطلت بطل ما قبلها من  
المعابة ولذا قال في الحاشية قوله **فصل في نقض الوضوء**  
اي بطل استمراريته او انتهي حكمه واما فسر بالنقض بما  
ذكر لان ابنا علي ظاهره يقتضي رفعه من اصله فيعيد الطهارة  
التي صلاحها به وهو فاسد لان رفع الواقع بحال فلا إعادة  
فليس المراد بالنقض الرفع ويقولنا استمراريته دفع ما ورد  
علي بطل **بحدوث** وهو ما ينقض الوضوء بنفسه ولما كان  
الحدث يطلق شرعا علي اربع معان بين المراد به منها هنا بقوله  
**وهو الخارج** خرج به الداخل من احوال اصعب او قتال بدو  
وصداق فخره وحقق بعد يدين وخرج به مغيب الحشنة  
لانها لا يشي حدثا ولين سلم تسميته بذلك فالمراد بالحدث  
الاصغر الموجب للطهارة الصغرى لا لمطلق الحدث لانها توجب  
سأهوا من ذلك وما ذكره صاحب العزيم من النقض بالفرقة  
الاستيلاء تنع فيه بين رزب وهو ضعيف وقوله وهو الخارج  
لا المنع المتزنب والصفة وينتقض بالخروج ايضا ولعله انما  
انتم علي الخارج لان الخروج صفة الخارج لغيره وجد النقض  
بالخارج وجد النقض بالخروج كذا في الحاشية **المعاد** من  
بدر وقتا يط ويذوي وودي ورتج من دبر لا قبل ولو  
قبل امرأة ويشمل كلامه خروج ماني الرجل من فرج المرأة  
اذا دخل فيه بوطيه اياها لان خروجها في هذه مستند غالبا  
واما لو دخل فرجها بلا وطئ فانه لا يكون خروج ناقضا كذا  
يفيده كلام ابن عرفة **في النجاسة** لا في الموضع وفي معلوم النجاسة  
تفصيل ياتي بيانه ولما جرت عادة المصنف ان يذكر محارز انت

القبول معطوفة عليها عطفت بحزب المعتاد عليه فقال **حصى ود**  
 ولا فرق فيه بين ان يكون صغيرا او كبيرا كالحش ولا فرق بين ان  
 يخرج من الدبر او من الفم وظاهر كلامهم انها لا تنقضان ولو  
 قدر علي وضعها فليس كالسلسل **والفرد** ان الاصل فيها عدم النقص  
 بخلاف السلسل فانه ناقص باعتبار اصله والمراد بالحصى المتخلف في  
 البطن وامان ابتلع حصاة ونزلت منه كما هي فانها تكون نافذة  
 كما مشربه ونزلت منه بصغته وقوله **حصى** معطوف  
 على المعتاد لانه محذوفه فهو مروج بضمة معدودة على الالف  
 المحذوفة لالتقاء الساكنين ودونها الوقع معطوف على نفسه  
 وليس حصى مخرج اعطفا على حدث **ولو بيده** بضم الباء  
 للهبة من البطل والمراد بها الاذي لا الطراوة ولو عر به لكاف  
 اظهر لافادته عدم النقص ولو خرج مصاحبا لعين النجاسة  
 ولو كانت اكثر منها لم انه يقع مما خرج معها حيث كان مستحيا  
 بان يحصل له كل يوم مرة او اكثر والا فلا بد من غسله  
 وينظم الصلاة له ان خرج فيها حيث كثر الخارج معها واما  
 ان قل جميعي عنه والحصى والدود طاهر العين متحسنان كما  
 هو المنقول وشل الحصى والدود الدم والقيح اذا خرجا خالصين  
 لا ما فيه عذرة او بول والفرق ان الحصى والدود لما كان من شائتها  
 انها لا يخرجان الا وسهما شي من الاذي نزل الخارج معها يستمر لهما  
 بخلاف الدم والقيح فان شائتها ان يخرج خالصين والباقي فوكه  
 بيده بالمصاحبة ويحتمل ان يكون للملازمة وهي ام لخص جلها  
 للمصاحبة اقلد ولما كان في مفهوم قوله **في النجاسة** وهو  
 السلسل فيصير على طريقة المنازعة وهي المشهورة من المذهب  
 لا على طريقة العراقيين من عدم النقص به مطلقا واستحباب  
 الوضوء به بقوله **وقضى الوضوء بسلسل فارق** **اكثر**  
 الزمان ومعنونه ثلاث صور لا تنقض فيها وهي ما اذا لازم  
 جليد او اكثر ولم يذكر او فيها خلوا او نضفه على ما شره  
 ابن راشد خلا في استطاعه ابن هارون فقد وثي باقسام  
 الثلث الاربع التي ذكرها في توضيحه واوردان عطفت قوله بسلسل  
 على الحديث يقتضي انه ليس منه واحد واحد **بانه**  
 من عطفت الخاص على العام وكان ينبغي له ان يقول ولا سلسل  
 لانه محذوف النجاسة ويقول لا لازم بعد فارق **كسلسل**  
**مذي** تشبيه فيما قبله لا يفيد ولا مفهوم لقوله مذي ولو جده  
 الحصى كان اخضر فاشبهه اذ كل سلسل من مذي او وري او بول  
 او غائط او ریح له هذا الحكم والمراد بسلسل المذي ان يخرج

منه علي وجه لا يستطيع صاحبه ان يمسكه كان يكون كما افترضوا  
 فتذكروا وليس ارباب شر امذي وليس المراد انه مستند دائما  
**فرو علي رفته** بتزوج او تسر او سداواة او صوم فانه  
 ينقص من علمه تفصيل الا في زمن التزوج وزمن يتوارى اليه  
 التي يتداوا بها واستبرأ بها وزمن التد اوي بغيرها ولو الصوم  
 فانه في ذلك بمنزلة السلس الذي لا يقدر علي رفته فيعرف فيه  
 بين ان يفارق اكثر اولا وينزل عدم التمسك بالدم والمنزلة  
 عدم الدوي وكذلك عدم التدمة علي استماله **فمن**  
 سئل الخوض رجل ان تزني نقص وضوئه وان تم لم ينقص  
 فاجاب بانه يتيم وردة بين بظهر بان ليس له التيميم  
 لقد رثه علي استمالا كما ما خرج منه علي ناقض وانقص من رفته  
 علي ما ذكره النجاشي **قال** الخطاب والطاهر ما قاله بن بشير  
 وخوما ليدن بشير في الابائي ولما دل منهم المص وهو قوله  
 فارق اصغر علي عدم النقص فلما عداها بين ما يستحق منه  
 الوضوء من ذلك **فقال** **وذهب** الوضوء ان لا **اصغر**  
 وظاهر كلام ابي الحسن ان كونه متصلا بالوضوء ومنه حكم المستحب  
 وكذا ايندب ان يكون متصلا بالصلاة وقوله ان لا **اصغر**  
 واخري مع الشاوي لكن الاستحباب في هذه **الكل** ومعهم  
 ان لا **اصغر** عدم السند ان دام لانه لا فائدة في الوضوء  
 مع دوامه فالاقسام الاربعة مؤخوذة من كلامه وتخصيصه  
 الوضوء ون غسل الذنوب مشعر بغيره وهو قوله  
 سجدون قابلا لان العجاسة احق من الحدث واستحسنه  
 في الطراز قيا سا عليه **لان** **شق** الوضوء في هذه الحالة ليرد  
 ويخبر فلا يندب **وفي** قصر اعتبار **الملازمة** من قلة وكثرة  
 وتوسط على الموجود من السلس **في وقت الصلاة** من اليوم  
 والليلة فقط لانه الزمان الذي يخاطب فيه بالوضوء ويبقى في  
 طلوع الشمس الي زوالها عن الاعتبار فلا ينظر الي ما فيه  
**قال** **ابن هارون قال** المص وهو الذي كان يميل على  
**او** اعتبار جملة نهاره وليله **مطلقا** لا بالنظر لوقت الصلاة  
 خاصة كان ياتي ثلثي ساعة وينقطع ثلثها وهكذا البلا **او**  
 واختاره بن عبد السلام **بتردد** لا المتأخرين وقال الشيخ  
 علي بن عبيد بن عبيد ان **الوقت** المسئلة بما اذا كان انسان ذلك  
 عليه مختلفا في الوقت فيستدبر هذه ايها اكثر فيعمل عليه  
 واما ان كان وقت انيانه مضطربا فانه يعمل عليه ان كان اول الوقت  
 اخرها وان كان اخره قدما **من** **مخرجه** متعلق بالخاص



والغير المحدث التاقض فهو من تامة التقديري الى الخارج المستادم  
يخرج ذلك الخارج المعتاد وهما القبل والدر فلا ينقض خارج  
الجائز وكذا الخارج من الخلق في ثلاث صور وهي ما اذا استأ  
خروج من الخلق ومن محله المعتاد او كان خروجه من الخلق  
اكثر او العكس وان انقطع خروجه من محله المعتاد وصار  
يخرج من الخلق او العكس وان انقطع خروجه من محله المعتاد  
المعتاد وصار يخرج من الخلق فانه ينقض وفي الجائز ما  
نفس قوله من خروجه متعلق بالخارج والضرر له وبهذا اساء  
قولهم الخارج المعتاد من الخارج المعتاد لا للشخص ولا للموت  
لانها يقتضي انه كلما خرج من محله شي ينقض وليس كذلك  
والغير اخر وصفا مقدرا وانه قال من خروجه المعتاد من ثم عطف  
عليه خروجه قوله **اما** تسرل من لهما من **التي** بضم التاء  
وسكون القاف الخرق التا فتحت **المدة** بفتح الميم وتسرية  
العين ككلمة وتكسر الميم وسكون العين ككلمة موضع الطام  
قبل اختاره الى الاما وهي للاسنان بمنزلة الطرس للجلود  
والحوصل للظفر والمعتد انها ما فوق السرة حينئذ تنشق الحدا  
نا مسرة مما تحتها **ان** **انسدا** اي الخرجان اي بطل الخرج منها  
كما هو عليه كلام ابن عبد السلام **ولا** تكون تحت المدة بان  
كانت فيها او فوقها سواء انسدا او انشقا او فتح احدهما او كانت  
تحتها وانشقا او انفتح احدهما فهو راجع تحت المدة ولا يعظم  
بالاحتمال الاول في البساطي غير ظاهر **تغز** لان بالنقض وعلة  
حكاها في قوله راجع منها عدم النقض كما نقله المطالب  
عن مسند واما كانت توافق الوضو احداثا وتقدم الكلام عليها  
واسيا بالنداء الاحداث سوية اليها وليست ناقضة بنفسها  
كالنوم والمودي لخروج الروح والنفس والكل لمس الموديين  
للهذا العقب الكلام عليها فقال **وتنقض بسببه**  
اي بسبب الحدث لانه الخوف عنه او الخارج لانه اقرب مذكور  
عمل بالاعتدالين المشهورين والما ك واحد والسبب في اللغة  
الحيل ومنه قوله تعالى فليمد ويب الي **السيا** اي يحيل الى شئ  
بيته فان السقف يعني سماء ايضا فعلمه ويستعمل السبب في الدل  
لكون العلة موصلة للمعلول كما هو حال الجدل في الما في البهر وقول العلم  
ايضا لكونه موصلا للمهداية ومنه قوله تعالى واذا نزل من  
كل شئ سببا اي علما بهتد به واصطلاحا من وجوده الوجود ومن  
عدمه عدمه لانه بالنظر لذاته **وهو** اي السبب **زوال** اي استل  
**عقل** اي زوال الغير بزوال ادراك النفس اذ لولا العقل لم يجد

ما يلزم

ولا فرق بين زوال العقل بخنق جن او جفون او اغشا وسكر ولو سباح كما  
لوشرب لبنا متشيقنا انه غير سكر فسكر منه وامان نزلت عليه  
الهموم حتى زال عقله فالمشهور قال في بشرح الوعلبية عدم النقص  
وسمي المتأدلي في بشرح الرسالة بذكر زواله بالهم والفرح وصدره  
وعزى متأدله لابن نافع وماغزاه لابن نافع قال **سلكه مالك في الجموع**  
**قيل له هو قاعد قال احب الي ان ينزني انتم** **قال الزرقي**  
قال سند يجهل ان يكون الاستحباب خاصا بالقاعد لممكنه بخلاف  
المضطجع اذ فيجب عليه ويحتمل ان يكون عاما فلهذا وعلى هذا فينتف  
مالك وابن القاسم على عدم النقص حيث كان قاعدا وامان كان به  
مضطجعا فينتفان علي احدي احتمالين سند وهذا فيعدم النقص  
فبين زال عقله في حب الله تعالى بالاولي كما قاله يوسن بن عمر فقوله  
المتأدلي ان عليه الوضوء مرجوح والذمي في الخطاب عن سند خلاف  
ما نقله الزرقي وهو ان احد الاحتمالين تخصيص استحباب الوضوء  
بالقاعد والآخر القول بوجوب الوضوء على القاعد اي ان القول بوجوب  
الوضوء على القاعد مستحسن مختار عنده والمضطج اولى بذلك  
فليس في كلام الطراز الاوجب الوضوء على المضطجع على كل الاحتمالين  
وان كان زواله **بسكر** وهو فتوة طبعية كسكر على الانسان فسررا  
تمنع حواسه المحركة وعقله الادراك وقيل جالته لغرض المجاوز  
من استرخا اعصاب الدماغ من رطوبات الاخرة المتفاهة عكة  
بحيث تعف المتاع عن الاحساس وقال ابن غلاب في جديره  
حذره على الجملة حالة يغلب على الفطن خروج الحدث فيها **فقل**  
صفة النوم وهو يستغرقه النوم حتى لا يضط لنفسه من خروج  
الحدث ولم يد رما فعل وعلاسته سقطت شي من رده والخلل  
حيوته او سقوط مروحة بيده او سبلان ريقه او بعده عن  
الاصوات المتصلة به ولا يشعر بشي من ذلك والكراد بالمحدثي  
من احبتي بيده بان يجلس قائم الركبتين جاسما يد به على  
ركبتيه مشككا اصابعه او مسكا يدا يديه **واما** **الواحد** **يجهل**  
او يتوب **واما** **الشبه** ذلك من غير ان يسكنه يد به كما نقله العرب  
في مجا لسرها **فقال** **في** **التوضيح** حكمه حكم المستند واعلم  
انه لا بعد النوم لتعطلا في حق التائم الا اذا سقطه الي الارض  
كما يغيد كلام ابن رشد لانه لو شغل لم يثبت وقد جزم ابن  
يوسن وابن الصايغ بعدم النقص بنوم التائم وظاهره فلو كان  
بحيث لو سقط منه شي لا يحس به وهذا ظاهر **فوق**  
المستند وان كان بحيث لو انزل العاد لسقط فهو كغير التائم جليل  
فالتعيل بالنسبة اليه كما لتعيل بالنسبة للجالس **ولو قصر** **لانه**  
يكن به



ناقض

والانثى اذا كان بالغا واما العبي فلمسه غير ناقض ولو كان مراهما  
ووطئيه من حملته الممس واستحباب النفس يقتضي استحباب  
الوضو بطريق الاولى **به عادة** المراد عادة الناس لاعادة الممس  
وحده واخرج به الصغيرة والمحم على سبيل عليه الولد وكذا اللذة  
بحسب الدواب لانهم حملوا من اللذة المعتادة اللذة بغير وج  
الدواب دون اجسادها ويفهم منه ان اللذة يفرج الصغيرة  
قسطه ويبقى ان يفيد قولهم ان اللذة باجساد الدواب من اللذة  
غير المستحبة بغير اجساد ادمية المائيل الظاهر انه يجوب في تقبيل  
فهم ما في تقبيل ثم الانسان كذا في شرح شيخنا واما كان المنقوص  
انه لا فرق بين الجسم وما اتصل به قال **ولو كان الممس الظاهر**  
**او شعرا** اي متصلين وهذا يفيد يفهم من قوله عادة لان المنقوص  
لا يلتزم بها في المادة ومثل الظفر والشمس السلي كما في الطراز **او كانت**  
الممس فوق **حاييل** واظلمت بين القاسم في المدونة وروى علي كان  
حنيفا **او اول** كلام بين القاسم عند ابن رشد **باخفيف**  
يجعل رواية علي تفسيره بخلاف الكشاف فانه لا يتقضى المسك  
من فوفه والخفيق هو الذي يحسب اللامس مسه بوطوبة الجسد  
**او** حمل من الحجاب رواية علي على الخلاق **او** قول ابن القاسم  
**بالاطلاق** كما هو ظاهره وهو المذهب وهو الذي جزم به اول  
ومحر الخلاف في سرور القيد اما اذا ضمها او قبض بيده على  
شي من جسدها فانه يتقضى انما قابضه ولو كان الحاييل  
ضيقا وفهم من كلام المصنف ان اللمس يموذ لا يتقضى ولو قصد  
وجوده وهو كذلك وذكر الخطاب ان من ضرب شخصه بطرق  
كذلك قاصدا اللذة لا يتقضى وضوبه **ان قصد** صاحبه  
السابق من لامس **وسوس** **لذة** وجدها واولا واللذة صفة  
تقوم في النفس يستغنى لها القلب وبعضهم غير عنها بقوله  
الاتساق الباطن الذي ينشأ عنها الانتعاش الظاهر وغير بعض  
يقوله هي المييل الى الشيء وايتارده على غيره وتكون للرجل والمرأة  
وهي فيها اكثر ونقل البرموني عن السعد انها ادراك ونيل  
لها هو عند المدرس كمال وخير وقوله ان قصد لذة راما لوقوع  
الممس ولم يقصد اللذة فان وجد اللذة انتقض وضوبه والا فلا  
**او وجدها** من غير قصد لظن يستلزم ان يكون الممس الوجدان  
حيي الممس فان وجد بعد كان من التكرار التي لا يتقضى **لانها**  
المقصود واللذة فلا يتقضى وحذف بعض المعطوف وهو اداة الشرط  
حذف من الثاني لدلالة الاول فلا اعتراض قال شيخنا في شرحه  
تنبيهات الاول لا يعتبر في الممس هنا كونه بعوضا صلي او زائلا

احساس

احساس فيها في مسيلة مسس الذكر فحق حصل المسس هنا بعضه ولو  
 زائد الاحساس له وانقص لذلك قصد الله او وجودها تقص هذا ظاهر  
 اطلاق الثاني اذا قصد لمس امرأة اجنبية فتبين انها حرم فانه ينقص  
 واما لو اقتضى حرم فتبين انها اجنبية فلا ينقص وهذا على ما هنا  
 من عدم التقص بالذمة بالحرم ويباين ان المذهب ان الحرم كغيره (استثنى)  
 من الاجنبية قوله **ان القبلة** من احدهما لصاحبه الباء  
 للظرفية او معنى علي والمراد من من يمشي به عادة فلا تنقص القبلة  
 به على من الصغار ولو قصد لذة او وجدها واما على غير الفهم من بقية  
 المسد فافها بحرم على الملاسة وجعلها لالة لا يفيد المقصود قال  
 الرورتاني واستثنى القبلة بالفم دون القبلة في الفرج **تنبيه**  
 بالاحق على الاستدراك **شأننا** في شرحه وهو منوع ان  
 القبلة على الفرج ليست مظنة للذة كالقبلة على الفم ولا شك ان القبلة  
 في الثدي وفي الخذا اقرب لقبلة الفم من قبلة الفرج مع ان القبلة فيها  
 بحرم على الملاسة لكن ربما يقدر في هذا ما ياتي من ان اللذة  
 بفرج الصغيرة ناقصة بخلاف اللذة بحسدها الذين من جلسته  
 الفم ولا يقال **قد يمنع** صون الفم من جلسته وسد ان القبلة  
 فيها ناقصة مطلقا بخلاف الحسد فانها انما تنقص ان قصد لذة  
 او وجدها لا نأقول جعلهم حسدوا اي الصغيرة في مقابلة فها  
 يفيد ان فها من جلسته حسدوا وان حكمه حكمه فبالع على قوله  
**ان القبلة** بم بقوله **وان كانت** القبلة على الفم العارية على اللذة  
 وقصدوا **المقصود** الباء مع وان كانت مصاحبة لكره اي الكره  
**او استثنى** ان كانت القبلة المذكورة **الوداع** او **الردة**  
 وكوفا لصغيرة او كبيرة حرما كانت او غير حرم الا ان يلحق في الكبيرة  
 غير المحرم **ولا لذة ينظر** على الراجح ولو تكرر قال **شأننا** في ترويه  
 ولا يصح عطفه عليه فوله لا **الوداع** كما فعل الشارح لانه من ثقلنا **كانت**  
 القبلة بالذمة واما هنا ليس من ثقلنا فها فهو سهل **لقد راي** ولا ينقص الفرض  
 لانه ينظر وجوبه يكون من عطف الجمل **كما نلاحظ** ولو اكمل والمذهب  
 ان من نظر بيمينه وتكر بقلبه وانفك بذكره ولم يترك لا ينقص  
 وضوءه **فان** بعض الشيوخ لو انقطع في قتلته  
 وكانت عادته عدم الذي او كان يمدى بعوز والافقاط من منه  
 في صلاته الفجر وان وجد بها بعد فضاها وان كان من يمدى  
 قطع واذا اختبر ذلك ولم يجد شيئا كان على طهارته **ولذلك** **بحرم**  
**الرجع** بنا على ان الصورة دائمة وهو اللذة بالمحرم تنقص حكمها  
 لان الغالب عدم اللذة به ولكنه خلاف الراجح ان وجد اللذة بالمحرم ناقصة  
 سواء كان الملتزم به فاستفاد ان بنا على ان الصورة دائمة تنقص حكم نفسها ولا

المراد من القبلة  
 الفهم الزم ينقص  
 الفهم الزم ينقص

والراجح وجوب اللذة بالمحرم

بعتق المحرم من غيره الا في القصد من غير لذة فان القصد وحده في المحرم  
غيره فان قضى لان قصد اللذة بالمحرم لا تأكل له حيث لم توجد لذة بخلاف  
القصد في غيره كما سبق **ومطلق لمس** اي لمس المطلق **ذكرة** والمراد  
بمطلق المس سواء مس امسه عدا او سهوا خلا فالما في الجملة من اشتراط  
الجد وسوا مسه من العورة وهي راس الذكر وغيرها خلا فلا ينشأ  
في اشتراط العورة وسوا اللذة ام لا خلا فالمراد قيتين في اشتراط اللذة  
وسوا قصد هاهنا لا وسوا مس جمعيه او بعضه ولو عيننا لا يا في النساء  
او خصا قائم الذكر وهو موطون على زوال واضافة مس لذكره يخرج  
لمسه كغيره فانه يجوز على اللامسه وهذا اذا مسه من غير حائل  
واما لو مسه من فوق حائل فلا تقضى سواء كانه الحائل كشفا او خفيا جدا  
لقول **صلى الله عليه وسلم** في صحيح بن حبان من افشى يده  
الى فوجد ليس بينهما بستر ولا حجاب فقد وجب الوضوء قال بعضهم  
وتنبه ان يستثنى من الخوف ما كان وجوده كالعدم وربما اشعر  
بقوله **ذكره** بان مقرر موضع الجلب لا ينقض ومفهوم قوله  
**المتصل** عدم نقضه بالمتصل بقطر او غيره والدليل على وجوبه  
الوضوء من مس الذكر ما رواه مالك في السوطا وابوداود  
والترمذي عن بسرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس احدكم ذكره فليغتسل  
قال الترمذي حسن صحيح وقال البخاري هو اصح شيء في  
هذا الباب وذهب ابو حنيفة الى ان الوضوء لا ينقض من متناه  
الذكر واستدل بما خرجه ابوداود والترمذي والنسائي عن  
طلق بن علي انه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل  
يمس ذكره في الصلاة فقال ان تقول الا بضمة منه لكن ذبح  
مالك حديث بسرة اما لكونه اصح سند لما قدمناه واما حديث  
طلق فنضعه ابوا حاتم وابود زرعة اولان رواه اكثر قال  
الفاكهاني تاصر اللقوال بوجوب الوضوء منه صغير وتروى  
حديث بسرة خمسة عشر لقبا من بين رجل وامرأة من  
الجهالة وغيرهم اولان حديث طلق مما خرجه تاسيما له  
ودليله ان حديث طلق كان في اور الهجرة ويدل له ان في بعض طرقه  
قد مرنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد واملا حديث  
بسرة فرواه ابوا هريرة وهو متاخر لا سلام لانه اذا كان  
يصلي الى الرسول وتكلم على ما سمعه من المؤمنين بعد اسلامه  
او فلقه القراني قالوا طلق من الترجمة فيسقط حديثه وليس  
عليه عموم لان البخاريان صاحب البدعة لا يسقط حديثه  
الا اذا كان يدعوا الناس اليها وعلى فرض تسليم التماس وعدم

محم

الترجيح



المتجميع وعدم العلم بالتاريخ فايحتمنا متفقون على انه لا يجب الرضوخ  
 من مسة على الاطلاق بل لابد من تقييده بحونه **بيظن واجب**  
**تحقق** لا يظهره او يذراعه او يظن او جنب اصح ويدخل  
 فيه راس الاصبع فاتها من جملة جنبه لا يميز ذلك مما يمكن مسه  
 به من جسده وكذا الوطأت اظفارها وسننها وما قترناه  
 علم ان قوله او اصبع عطن على قوله لكن لا على قوله بيظن وهذا  
 شأن غير الاصبع الاصلبي مثله بشرط الاحساس **قال**  
**وان كان رأيا حسيا** اي ولا يبدان يكون مسيا وبالفهم  
 في الاحساس وهو ظاهر كلام السائل وهذا مع تحقق  
 التماس وبهذا مع الاستك في ذلك لقول ابن رشد ينبغي ان  
 يجري على الخلاف فيمن تحقق الطهارة وشك في الحدث  
 فغله في التوضيح وظاهر كلام المصنف ان العضو الاصلبي لا يعتبر  
 فيه الاحساس وذكر المصنف الاصبع وان كانت موشة تقطران  
 الاصبع في سوا العضو اي وان كان المضمون ايدا الي اخره  
 وانظر مسة تحقق بمسك او بيد زائدة هل يجري فيه ذلك  
 او يجري على مسيلة غسله فما يجب غسله يجري المس به  
 على المس بالبعد الاصلبي وما لا فلا ولما انتهي الكلام على الاصلبي  
 والاسباب نكاه على ما ليس منها معيد للعامل وهو شيان فقال  
**ونقض الوضوء بردة** اعادنا الله منها وهو ان يغير بداسانه  
 سواء كان بتورا وقيل لا ايضا مهبطه للعمل الذي من جلسته  
 الوضوء لقوله تعالى محتاطا لنيه صلى الله عليه وسلم يريد  
 غيره لغصه هو وسائر الانبياء من الكبار والصغار فضلا  
 عن الامم اراك بقوله لمن اشركت ليحيطن عليك واما  
 الغسل فلا يظلم الردة كما قاله ابن جماعة وذكر الشارح في  
 الصلوة انها تنطل الغسل ايضا ولطنه خلاف المذهب  
**ونقض يستحق في وجود حدث** متاخر بل قوله  
**بعد ظهوره** كان يتوضى ثم يشك هل احدث ام لا وقوله  
 علم واولا ان لم يعلم والشك هو التردد المستوي طرقة  
 واولي لو ترجح احتمال الحدث ومع مرجوحيته ورجحان  
 بقا الطهارة لا يجب الوضوء يستحب لانه لا عبرة بالوضوء  
 ولا بالتحوير العقلي والمراد بالحدث ما يشتمل السب ويبقى  
 المتطرف في الشك في غيرهما كالشك في الردة هل تنقص او لا  
 وهو ظاهر كلام المصنف في **الا** الشخص **المستأنف** بفتح الكاف  
 اسم معقول وهو الذي تنكسر عليه المشكوك ويعترض به  
 الوساوس وتكسر ها اي الاحداث المستأنف وهو الذي

يعتبر به كل يوم مرة فأكثر وظاهر كلام ابن عمر أنه ينظر لآتيانه في الوضوء مرة  
وفي الصلاة بمرة واحدة فلا يهتم آتيانه في الوضوء لآتيانه في الصلاة وظاهره  
أيضا أنه ينظر أيضا لآتيانه في الوضوء وان اختلف محل آتيانه فيه  
فأذا كان يأتيه مرة في نية واحدة في ذلك ومرة في مسح رأسه  
فإن ذلك بمنزلة تكراره في شيء واحد منه وكذلك يقال في الصلاة  
تنبه **قال ابن عمر** لا يستكاح كعبة ولبية ودوا ذلك إلا لها  
عنه والاله إذا قال له صليت أو ما صليت فتقول له صليت ثلاثا  
أو أربعاً فتقول له أربعاً وإلّا قال له صليت أو ما صليت فتقول له صليت  
وأذا قال له توضأت أو ما توضأت فتقول له توضأت فإذا روي عليه  
بهذه الآية فإنه يلتفت عنه **وقال** **سعيد بن أحمد** روى  
الوسوسة يدعها أصلاً جهل بالسنة أو جهل بالعقل ونقل عن شيخ  
الصوفية أنها لا تغتر بها إلا نادراً فما يحدث من التحفظ في الدين فلا تدمر  
العلم أنفع علاج في دفع الوسوسة إلا بالعلمي ذكره والأكثر من  
**وقال** السيد الجليل أحمد بن أبي الخوارزمي شكوت إلي أبي سليمان الداراني  
الوسواس فقال إذا أردت أن ينقطع عنك في أي وقت أحسست  
به فأخرج فإذا فرحت به انقطع عنك لأنه متى ابض إلى الشيطان  
من سرور المومن فإذا غلبت به زادك **وقال الشيخ** يحيى الدين النوري  
وهذا أبو عبد الله قاله بعض العلماء أن الوسواس إنما يبتلي به من كمل  
إيمانه لأن الصلاة يقصد بها خيراً ومن حدث له الوسوسة فليكن  
قوله تعالى وأما ينزغك عن الشيطان نزغ إلي يحرف قوله فإذا هم مبغون  
بزعفران وما ورد يوم الجمعة في سبع وثلاثين ويبلغ كل يوم ورقة  
ويشرب عليها جرعة ما فإنه يبرأ من ذلك وعن عثمان بن أبي العاص  
رضي الله عنه قال قلت **يا رسول الله** إن الشيطان

**يأخذني بيدي ويأخذني بجلي وقراي يلبسها علي فقال**

**يا رسول الله** صبر الله عليه وسلم ذكرك الشيطان يقال له حنظل فإذا  
احسست به فتعوذ بالله منه وانقل على يسارك ثلاثاً ففعلت ذلك  
فأذهب عنه **قال** **الشيخ** يحيى الدين النوري  
في شرح مسلم حنظل بخا مائة ثم لون ساكنة ثم زأيم مفتوحة  
ثم باسفتوحا واختلف العلماء في ضبط الحانهم من فتحها ومن كسرهما  
وأمدن من ضمها حكاه ابن الأثير في نهاية الغريب والمعروف العلم ولكن  
**وشكر في ساجدها** أي الحمد والطهر مع تيقنهما أو اشكر فيهما  
أو تيقن الطهارة والشكر في الحمد وعكسه فهذه أربعة منصفة  
للمصورين السابقين فاستدل كلامه علي المست صور فظاهر كلامه  
أن الشكر في ساجدها ناقض ولو استشهد الشكر وفي أبي الحسن ما يوافقه

[illegible]

اكمل ما دسم فيه كالتمرد والتمني الخاق مسيح يده بياض قدميه قال المولى في شرح  
 المدونة والقروية الغني والمهم الودك ومع سكوت الميم الكثير وبضم الغني الهم  
 وبضم سرها الخقد **وذهب** لموضوع **جد يد وهو** حد قال الميم الخقد  
 فظاهره انه يجوده للصلاة وغيرها وليس كذلك بل انما يجد ان اراد  
 الصلاة ولو نافذة **ان كان صلي به** لانه قد روي انما قد روي ان كان لان  
 المعاني على المعنى ومعنوم عدم طلب الخقد يد ان لم يصل به ولو فعل به ما  
 يتوقى على الطهارة والذي عليه الاكثر انه ان فعل به ما يتوقى على الطهارة  
 من طواف ومس مصفى نذب له الخقد يد ان اراد الصلاة **وهو** دخل الصلاة  
 بيقين **منه في صلاة** هل احدث قبلها او لمها قال بن رشد وجب  
 ان لا ينصرف عنها الا بيقين **لحد** **وهو** ان الشيطان كجشني  
 بين اليقين احكم فافلح في الصلاة فلا ينصرف حتى يسمي صوتا او يجرد  
 رجاو اما لو شك هل فوضي ام لا فانه ينقطع ولا يخالفه بين ما هنا وبين  
 ما سبق من ان الشك في الحد ينقض الوضوء ان تلبسه بالعادة قوي  
 مراعاة جانب الطهارة **فتم** بعد خروجه منها كما يد وعليه الاثنيان  
 به واما غيرها فلا يتوهم بان له **الطهرم بعد** ها كما قال المولى في الطهارة  
 في الفتن الامور وكلام المصنف لا يدل على انه مطلوب بالتمام مع انه المبرر دكها فيهم  
 من كلام بن رشد والمراد بالشك مطلق التردد ما عدي الوضوء **وهو**  
**حد** **وهو** الميم المترتب على المعنى المشاغل للمسيب **وهو**  
 وقوله حد اي احسن ليلا يتكرره قوله فيما ساق وتبلغ الحيازة منوع  
 الاصر خلافا للشياء الصفر **صلاة** كانت ذات ركوع وسجود ام لا كصلاة  
 الحيازة وسجود التلاوة **وطوافا** سواء كان ركنا او واجب او مندوبا ومنع  
 حد **مس** **مصحف** مثلث الميم مكتوب بالعربي ومنه الخط الكوفي غير  
 منسوخ لفظه فكافة الشيخ والمصحف اذا زيناها فاجزوها واية الرضاع  
 ليس بها حكم المصحف واما نسخ حكمه فقط فكفره اجماعا وتجلده حكمه  
 واخرى طون المكتوب وما بين الا سطريه او غيرها ولولم حرفة على عفو  
 لتوله صلي الله عليه وسلم في كتابه لغروب ختم ان لا يمس القرآن  
 الا طاهر وخرج المظن اذا قلب اوراقه طاهر وغير القرآن من الكتب  
 ودنا ترادف وان كان فيها الايات يجوز مسحها بغير عليه في محتمل الواسطة  
 وبطهارة افضل ويشمل المصحف الكامل والجزء والورقة فيها بعض  
 سورة ومثله اللوح والكتي **وعتبه** كسسه **الا** في الكتاب **وهو**  
 والبسلة وشي من القرآن والمراغة في الصبيحة وما يعلق على الصبيح للنايف  
 والحامل اذا حرز عليه **وفي** شمع لا دون ساتر وخوف حرقه او حرقه  
 او يد كافر ببيع مسه ولا يجوز اتمت ان القرآن ولا اتمت ان المحي ولا اتمت  
 بعضه وليس من الامتثال المحرم حمله في شيء ووضع عليه صفة  
 بحيث ينفى خلق ظهره وانظر الانكاسا حاط يط بظهره مكتوب فيه القرآن

علم ما في التناهي

او بعضه ويكره كتب القرآن في حايط مسجد وغيره قاله بن ناجي وكذا يمنع  
المس يمنع ما في حكمه **وان يقصيب** يفهم من حرمة سسه من نون حايط  
ملا صق له ولو كسفا ومنع **حمله** **وان بعلامة** يجعلها في يده مثلا  
**او سادة** مثلثة الواو وهي متكا ونص عليها لا يجوز كتبتها  
قبلها ليستثنى قوله **الا** ان تجل **بامتعة** اي موهبا في صند وقت  
او خرج **قصدت** بالحد وحدها دونه لا هو ولا ما نص عليه صا  
الارشاد ويجعل قصدت وحدها او معه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب  
والاول هو ظاهر كلام المص لا ن قوله قصدت يستعمل بالاختصار  
القصص فيها لان تخصيص المسمى بالذكر يفيد نفي الحكم عن غيره  
**ووجعلت** **فيها** **فتر** لان المقصود حمل ما فيه المصحف لا المصحف لقولها  
ولا يجعل المصحف نصرا في ولا غير متر في الا ان يكون في حوزة او غزاة  
واما علي وسادة او بعلامة فلا لا يمنع الحديث من **درهم** او دينار  
فيه شيء من القرآن لاجازة سلف الامة البيع والشرا فيها ما في غرض  
علي قوله مصحف **ونفسه** غير ذات كنب اي التي لم تكتب فيها الاية  
خالصة من خلطها وذات كتبها ولو كتفسير بن عطية وكتب الكافي  
واسكان التا وسوا قصرا لاي ام لا خلافا لان عرقه **ولوح** **لحمل**  
وهو من يريد اصلاح اللوح سر كان جالسا للتعليم ام لا **ومشعل**  
صبي او رجل وهذا المراد في حالة التعلّم والتعليم كما هو مستفاد  
من كلام المتنبية او مطلقا كما هو ظاهر كلام ابن حبيب ومفهومه  
ان غير المعلم والمتعلم ليس له مس اللوح **وان امرأة** **حايضا**  
مباغة في المعلم والمتعلم وتخصيص الحايض بالذكر يخرج الحيث وهو  
ظاهرا لان رفع حدته ايده وهو لا يشق كما لو صو **وجزء** لا مفرق  
له اذ حكم بن يشر الاتفاق على جواز مس المعلم المصحف الكامل قال  
في توضيحه ظاهره ولو كان بالغا وتغيب المص في التوضيح عليه  
بقوله وليس بجيد رده بن مرزوق يقول له وما ادري ما الذي  
عابه المص علي بن يشر ونقله موافق لنقل الساجي **استعلم** لا يفهم  
له ايضا كما يفهمه كلام بن مرزوق علي ما رواه بن الناصر عن مالك  
وان كان بن حبيب كرهه واذا ثبت ما ذكره بن يشر من الاتفاق  
علي جواز مس الكامل دل ذلك علي اعتماده **وان بلغ** لا يضطراره  
لمسه **وحرز** قران وذكر الله واسمايه وسمى حرزا لان حايطه  
يجوز نفسه اي يصونها فيها من كلام الله واسمايه وذكره **بساتر**  
يمكنه من جلد او قضة من حديد او غير ذلك للحاج او مرضي **وان**  
**حايض** ونفسها وجنب وجملة لعين حصلت لها او خفي عنها  
ولو باليد علي البهجة كان احسن وظهر كلام المص انه لا فرق بين ان

يكون ما في الحزب يسيرا وكثيرا ولما انهي الكلام علي الطهارة الصورية  
 اتبعه بالكلام علي موجبات الطهارة الصورية وواجباتها ومنه  
 وسند وواجباتها وما يتعلق بها فقال **فصل في غسل الجنابة**  
 ذكر فيه الغسل وهو يضم الغين اسم للفعل وبفتحها اسم للماء علي الخاء  
 ابن مالك وهو لا يشترط وقيل بالفتس وقيل بالفتح فيه ما قال ابن  
 مالك وحيث ضم جاز ايضا ثانيا منه تبعه لاوله واما الغسل بضم  
 الغين فهو اسم لما يغسل به من اشنان يضم الهزة وكسرها وطفل  
 وغير ذلك وهو لغة عبادة عن سيلان الماء علي الشيء مطلقا وعرفا  
 لم يعرفه بن عرفه وعرفه بعضهم بانه غسل جميع الجسد بنية مخصوصة  
 قال **فصل في وضوء الصلاة** حنسي والغسل من الجنابة سبع  
 مرات وغسل الثوب من البول سبع مرار فلم يزل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يسأل حتي جعلت الصلاة خمسا وغسل الجنابة  
 مرة وغسل الثوب مرة وفي الحديث **يغتسل** انه صلى الله عليه  
 وسلم قال انه المومن اذا قام وامتنل امره في الله تعالى واغتسل  
 من جنابة غير محرمة فكل نظرة تقطر من شعوه يخلق الله منها ملكا  
 يسبح الله تعالى الي يوم القيامة **باب** علي المطلق امور اربعة  
 احدها **غسل جميع ظاهر الجسد** واستغنى المص عن هذا المضاف  
 باضافة ظاهر الي الاسم المجلي بالالف واللام لان المضاف الي الاسم  
 المجلي بالالف واللام يفيد العموم فيمثل اصابع الرجلين علي الاربع  
 كما صابغ اليدين فيجب عليه تحليل ذلك كله وليس من الظاهر  
 داخل اعم والاذن والعين والاذن **باب** في ازالة النجاسة  
 فانها من الظاهر ومن الظاهر النكاح فيشئ التي في الدبر فيجب علي  
 المعتسل ان يسترجي ويدخل فيه مائه عليه في الوضوء من الوضوء  
 وغيرها وعن تسريته وكحت حلقه وجناحيه أي ابطيه وعقبه  
 وعرقبيه وما لا يكاد يدخله الماء بسرعة من جساؤه أو شقوق  
 واستاراني أو موجباته الأربع بقوله **بسبب خروج** **باب** بلذة  
 مستادة بدليل قوله لا بلذة أو غير مستادة ولا فرق بين كونها مارة  
 لخروجها أم لا كما يدعي عليه قوله أو بعد ذهاب لذة بلا جاع ولو اغتسل  
 علي ما صوب ولا فرق بين كونه من رجل أو امرأة وسواء كان الخروج  
 حقيقيا أو حكما كمن احس بخروج المني فربط علي ذكره حرقنة  
 بحيث الفا لوزالت خروج المني وما تدراته علماته البيا بالسبيبة  
 ولا ييج ان تكون للالة ولا للمصاحبة ولا للملا بسة لفساد المعني  
 وقوله يعني الذي لا يملقه يجب لا يفضل لان فيه ايها ما وان كان ممنوعا  
 عند أهل الطلبة وظاهر كلام المص ان الموجب هو خروج المني ولون النبي



خلافا لمن قال ان احتباس المرأة بانقطاعه عن محله يوجب عليها الغسل بالماء  
 سندا ومن وافقه لان عادته ان يعكس لد اخل الرحم ليتحقق منه  
 الولد ومحل الخلاف في البيضة واما في النوم فلا بد من بوزن انقائها  
 وسباني في قوله لا يمين وصل للفرج انها اذا حلت وجب عليها الغسل  
 لا يها لا يخلد الا وقد افضل ميتها عن محله وحسين في ما ان يقال  
 هذا على قوله سندا ومن وافقه او ان هذا في حكم ما خرج لتخلق الولد  
 منه او ان هذا لما كان يحتمل ان يظهر في الخارج لولا الحذر فوجب  
 الغسل لان الشك في موجب الغسل كتحققه وان كان خروجه **بغير**  
 ذكره لدفع توهم ان الخارج في حالة النوم لا يجب منه الغسل لانه  
 في حالة غير مكنت فيها ولا فرق في خروجه في النوم بين ان يكون  
 بلبدة ام لا وقول التتاي ينظر في غير ظاهره اذ لا يشترط كونه  
 بلبدة معتادة الا اذا خرج في البيضة واذا اراد ان يجامع في نومه والتدويم  
 ينزل فلا غسل عليه **او** ان خروجه غير مقارن بل **بعد** **ذهاب** **لذته**  
 حصلت ببلادة مثلاً **بلا** **لذته** في الفرج على ما اختار ابن العربي لان اللذة  
 ابرزة المني عن مقره مقارنا لها ولا يضر ما خروجه عنها ولا منبه  
 لقوله **ولم** **يغسل** بل لو حصلت اللذة التي يباح بها وجب الغسل لها ثم خرج  
 المني اعد غسله لانه لم يصادف محلا ولا يقال ولو اغتسل لكان اولى  
 وفي نسخة المتقدمة علي بن عبد الله بن الفروع صوابه اوبه ولم يغسل  
 وفيها نوع شك راجع قوله كمن جامع فاعتزل ثم امين الا ان يقال اعارضا  
 لقوله ويترتب ثم عطف على الصفة المتقدمة بعد قوله يمين وهو بلبدة  
 معتادة **لا** ان خرج المني **بلا** **لذته** ضمن لذته عتوب **اقلا** **يجب**  
 منه الغسل ولو احس بمبادي اللذة واستدام واما ان خرج بغير  
 دابة فذكر الجزولي فيه قولين وشره وجوبه ولكن يفيد بما اذا  
 احس بمبادي اللذة واستدام كما ذكره المصنف في مسئلته وكلام  
 المصنفين ان المني الخارج على وجه السلس لا يوجب غسلا  
 ولو قدر على رفعه وكذا هو ظاهر كلام ابن عرفة وغير واحد لان  
 شروط ايجاب الغسل منه خروجه بلبدة معتادة فما ذكره  
 التتاي في شرح الرسالة من ان سلس المني اذا قدر على رفعه  
 يوجب الغسل على المشرع هو خلاف هذا وقد نقله عنه الزرقاني  
 وافتراه **وتتفق** على حكم التخصيص الذي في سلس البول فان قدر على  
 رفعه ولو يقوم لم يشق فله فقه عليه وجب منه الوضوء مطلقا وان  
 لم يقدر على رفعه فانه يجب منه الوضوء ان فارق **اكثر** كما  
 يفيد كلام ابن كثير وكلام الزرقاني غير ظاهر فابعد  
 اللدغ من الاعتراض بالادلة الممهلة والفقيه المعجزة فاعكسه  
 للشار والهادي او انجمها متروكة ثم شبه في الخصمين وبها عدم الغسل

او ضرب فامني باللبدة غير معتادة كمنزله في بطنه او كمنزله في بطنه



وفد خوجه على الشك انتهي وما قاله شيخنا ظاهر لتصرح ابيته  
بان الشك في موجب الغسل موجب له كما اشار له وقول الخطاب  
والظاهر ان الرجل كذلك يجزي فيه البحث ايضا وقد ذكره شيخنا  
المذكور فقال وانظر هل كذلك الرجل لو وطئ جنيته قيل لا غسل  
عليه وهو مشكل بل الظاهر الوجوب انتهى **المراهم** المراد من منج  
شيئا وقد استشكل في الحاشية عدم الغسل من وطئ الحائي  
لانه انما يتا في علم مذهب الغلاة حقيقة التايلين بان الحن لا حقتد  
لهم وانما هم خيالات لا على مذهب اهل الاسلام من ان لهم  
حقيقة لانهم اجسام نارية لها قوة التشكل **مراهم** فلا  
يجب عليه ولا على موطئته ونقي الوجوب لاينا في الذنب كما ساق  
**او قد رها** من مغطوعها ومن لم يخلق له ومن خلقت له ولم  
تقطع وثني ذكره والظاهر انه يتغير فيمن ثني ذكره طولها  
لو اتفرد لا طولها **مشتيا في فرج** من قبل ولو خدعتي مشكلا او  
**وان** كان الفرج المغيب من ميت لا يوجب الغسل على صاحب الفرج  
اذا الفرج المغيب من ميت لا يوجب الغسل على صاحب الفرج  
المغيب فيه وحينئذ فلا مذهب في المغيب فيه واما المغيب  
ففيه تفصيل فان كان من جرمة اوجب لان كان من صيته  
ولكن تفصيل قوله وان مياقة في حشفة وفي فرج وقوله وميت  
مياقة في الثاني فقط ولا يباد غسل الميت لعدم التشكك في ظاهر  
قوله وظاهر قوله وميت يشمل ما اذا كان الميت جرمة **وتدب**  
الغسل لكل من القاع والمفوق لهما **مراهم** اللام للتفليل وهو  
على حذف مضى في ايا لاجل وطئ مراهم فيعلمها لان الوطئ  
لا يظنون الا بالانثى ويجز على الكبيرة ما لم تنزل الشك  
ليلا يكون قاصرا وظاهره ان غير المراهق لا يوجب الغسل ولو  
كان يومه بالصلاة وليس كذلك اذا المستفاد من كلام سنده  
ان المراهق ان الصفوي الذي يومه بالصلاة يندب له الغسل  
اذا وطئ كسندبه **الصفيرة** تؤمر بالصلاة **وطولها بالغ**  
لانها كانت موشورة بالصلاة امرت بالغسل وظاهر كلامه  
المص ان الصفيرة يندب لها الغسل وان لم تؤمر بالصلاة  
وليس كذلك **لا يفتي** سأل من الوطئ في خارج الفرج **ومل**  
**الفرج** دون لذة اتفاقا **ولو التذة** انما انتقضت ولم تنزل  
فلا يوجب الغسل ولا الوضوء لانه ليس بحديث ولا سب  
ولا غيرهما مما ينقض وقوله ولو التذت ايا ما لم يحل فيجب  
عليها الغسل وتفيد الصلاة من ذلك الوقت لانها لا تحل  
الا بقصا لغيرها وهذا واضح اذا وطئ في غير الفرج

واما لو جلست على مئذنة رجل في الحمام ففسد ربه فزجها خلعت فانها لا  
 عليها الفسول لا نهائية غير معتادة ويلمح الولد بالزوج  
 ولو علم ان المئذنة الذي جلست عليه من غيره حيث كان  
 لو شاع الولد عن وطني صاحب المئذنة لا ينتفي عن زوجته  
 الا بلعان واما ان كان ينتفي عنه بلاللعان كالأوقات به لدون  
 سنتت اشهر من يوم الفقة فانه لا يلحق به كذا في شرح  
 حشيتنا قال **الزرقاني** لا يمتني معطوق علي يمتني  
 فلا السابجة او لا عاطفة علي مقدر وهذه علي المذكور  
 فالمعطوق شيان والمعطوق عليه كذا لك ولذلك لم يأت  
 مع لا بالعاطق هكذا احكي السهموري وقال بعض شيوخنا  
 قوله لا يمتني معطوق علي صفيق ثم استار الي ثالثها ورايتها بقوله  
**وخفيص** وهو دم يلقيه رحم معتاد حمله كما سياتي **ونفا** س واداره  
 تنفيس الرحم بالولد اي ان الحيض والنفا س زوجيات الفسل واما  
 انقطاع دمها فهو بشرط في صحة الفسل كما سياتي في باب الحيض  
 فيستفقد كلامه هنا مع ما سياتي وهو الذي يظهر من كلام المصنف  
 لقوله يدم الخ فظاهر كلامه في الحاحج وابن عرفة ان الموجب  
 له انقطاع حمل ويحتمل كلام المصنف بتقدير يرحض في مضائق اي  
 وبانقطاع دم حيض ونفا س والمراد الانقطاع حقيقة او حكما  
 كما اذا حكم لها بالاستحاضة ويمكن الجمع بينهما بان الانقطاع موجب  
 قريب واما وجوده فهو موجب بعد **دم** خرج منه او بعده واما  
 قبله فمعد لك علي احد القولين ولو اذاد له ما سياتي من قوله والنفا  
 دم الخ لم يحتج الي ذلك فلو خرج الولد جا فام يجب الفسل وعليه  
 اقتصر الخي وروي عن مالك الوجوب واستظهرها ابن عبد السلام  
 والمصنف في التوضيح والي ذلك استاذ بقوله **واستحسن** عند ابن  
 عبد السلام والمصنف في التوضيح من روايتين عن مالك الوجوب والنفا  
 وحكماهما بن بطون قولين وجوب الفسل والحال ان الولد خرج **بغيره**  
 اي بغير دم وجد ويحتمل الواو والحال ان وضع الابراء وهو ان الاستحاضة  
 يطلق على المستحسن في نفسه ويطلق على المستحسن من الخلق  
 ووقع في شعبة بن غازي واستحسن بغيره بغير واو ولكنهما  
 ثابتة بخط المؤلف وقال في الحاشية الاولى استفاض الواو  
 واستحسن وجوب الفسل اذا خرج بغير دم ثم صرح بمفهوم  
 حيض لانه لا يفتني مفهوما علي شرط فقال **لا يجب**  
**بالاستحاضة** خلا فظاهر الرسالة **ونفا** الفسل  
**لا ينقطع** لاحتمال ان يكون خالط الاستحاضة حيض وهي  
 لا تتأخر ويندب ان يكون متصلا بالصلاة اذا كان يعود بعد  
 انقطاع

اصلها بناء على ان المصنف في التوضيح  
 قد علم غايتها وان الفسول اسم للفصل  
 المسمى وهو قوله

انقطاعه واللام للتقليل او بمعنى عند **ويجب غسل كافر** سوا  
كان كفره اصليا او ارثا وتيمنه ان عدم الماء فان قيل لم يجد  
العامل ويعطى غسل علي فاعل يجب من قوله يجب غسل ظاهر  
الجسد فالجواب **ص** انه لو فعل ذلك لكان كلامه معينا  
لكونه مندوبا اقرب مذكور ولابد في ذلك قوله لما ذكر لانه قد  
قيل بالاستحباب في هذه الحالة فيكون المولى قد مشى على هذا  
القول مع انه ضعيف قاله الزرقاني **بعد** تلغظه بكلمتي **الشهادة**  
الابن لا يسترط لفظ الشهد ولا الانيابة والفقى فلو قال له واحد  
ويحد رسوله كان مسلما انزلي ولا يسترط الترتيب ولا العودية  
خلافا للحلبي والمختار عند الشافعية من اخذ وجرا لا يحرم  
الاكتفاء بالنطق بغير العربية للفاو عليهما **اي** بسبب ما **ذكر**  
من موجب حشنة وانزال وحيض ونفاس وان لم يحصل له موجب  
استحب له الغسل وكلام المصنف هنا واقتصر على ما ذكره وجبات  
الغسل يقتضي ان الردة لا تنطلي وهو المعتمد خلافا لما قرره الشافعي  
في فصل الوضوء **ص** الغسل قبلها اي الشهادة والحال انه **قد اجمع**  
اي عزم بقلبه على الاسلام واولي اذا امن بقلبه وانما عبر به  
بالهبة لا فادة عدم الهبة في المخرج ولان غسله قبلها خلاف الاول  
ثم ان غسله على الوجه المذكور صحيح لسوانوي به الجناية اوطن  
الظهارة او الاسلام واما سوانوي بفصله المنطق فقط وزوال  
الابساخ فلا يكفي وقوله وقد اجمع على الاسلام ظاهره سواء كانت  
نية المنطق به أم لا وفيه النجى بما اذا كانت نيته المنطق وكذا  
فيقيد كلام بن رشد وهو واضح اذ من عزم على الاسلام وهو  
يأبى المنطق به لا يكون مسلما عند احد انظر شرح شيخنا **ص**  
**لا الاسلام** فلا يصح منه دون نقطة بالشهادة **الا** يخرج عن  
المنطق بها طوق مثلا فلا يصح اسلامه الباطني ويصدق عند  
المعاني وغيره وان الدعاء بعد الزوال عذره وعند القاضي ان قامت  
بذلك قرائن ومقاله المصنف قال **ص** شيخنا في شرحه هذا  
خلافا ما عليه المحققون واليهود من ان من امن بقلبه ولم ينطق  
بلسانه مع القدرة على المنطق والتساع الزمن له فانه يكون مسلما  
بذلك حيث لم تكن عنده اية من المنطق عند ظلمه منه وعليه  
النجي والمأزني ويكنى حمل كلام المصنف عليه بان يريد بقوله لا الاسلام  
نفي الاسلام الذي يوجب اجراء احكام المسلمين عليه علي ان كلامه في  
الاسلام لا في الايمان وان حملوا كلامه عليه **وان** **شك** من وجه في ثوبه شيئا  
**امد** **ص** مثلا **اص** **ص** ولم يشك في ثالث فان لم يكن يتم فيه اوثان  
فيه هو وغيره ممن لم يجثم كالصبي فلا غسل عليه ولكن يستحب له

وبالبرقة تفرقة الان في ما مضى  
الشيخ في بيان ما مر من انه مسلم بان  
كلامه في قوله لا الاسلام  
مباين

في الثانية وان كان ينام فيه مع غيره ممن يحكم فلا غسل وان كان  
 ينام فيه دون غيره **اغترسل** وجوبا وانكراد بالشك التردد  
 على حد سواء والي اذا ترجح كونه مسنا لانه اذا ترجح احد  
 الجانبين فانه يجعل موجه من غسل او عدمه كما يفيد كلام  
 ابن عرفة ولا مفهوم لقوله امضي ام يني بل اذا تردد في شيئين  
 لاحد منهما كونه موجبا للغسل والاخر كونه غير موجب له فالحكم  
 كذلك واما لو تردد بين ثلاثة امورا احدها كونه موجبا  
 للغسل صرا اذا شك امضي ام يني او ودي فانه لا يجب عليه  
 الغسل ولا يغسل ذكره كله لصنف جانب بشك في موجب  
 الغسل ولو تردد فيه بين امرين ليس احدهما كونه مسنا كالحو  
 شك امضي ام يني فانه يجب عليه غسل وذكره كله بنية  
 وينبغي ان يفيد بما اذا لم يشك في الثلاثة ايضا وقوله وان  
 شك امضي ام يني اغترسل عام في من نام فيه وغيره **واعاد**  
 الصلاة التي صلاها فيه **من اخر يومه** تأمها فيه ان صلي  
 بعد تلك التسمية شيئا سوا كان يتزعمه ام لا وهذه الخاص  
 بمن ينام فيه **كالحق** الغير عايد على المني الاخرى وذكر  
 والتشبه في الاعادة من اخر يومه وكان ينبغي للمصنف  
 بسقوط قوله كالحق لانه اذا اعيد الشك في التحقق  
 اولي وقد يقال اما ذكره ليل يتوهم ملتزم انه مع  
 التحقق يعيد الصلاة من اول يومه وكذا فرع من ذكر  
 موجبا منه تشرع في الكلام على بنية واجبا منه فقال  
**واحب** اربع اشياء متفق عليها احدها تعميم الجسد وقم  
 او الباب في قوله يجب غسل ظاهر الجسد وبقي له ثمة ثابت  
 وثانيها **شبه** كالوضوء والمختلف فيها احدها **سوالاة** وقوله **كالوضوء**  
 يرجع لها فرجوعه للاول في الصفة لافي الحكم وهو الوجوب لانه  
 متفق عليه معنا ومعاني كون التشبه في الصفة ان النية عند  
 اول واجب ولو مسحوا كمن فرضه مسح راسه لعله وان لم يمسح  
 رفع الحد الاكبر او الفرض او استحاجة مملوك وان مع تنبذ الي  
 اخر ما يمتثل بها في الوضوءات قوله وفي تقدمها يسير  
 خلاف وان من نوي حدثا غير ما حصل منه تأسي ما حصل منه  
 وذا كرا ولم يخرج يكون غسله نجسا ويستثنى من هذا غسل الكافر  
 كما سبق وجوبه وللتاثير باعتبار الصفة فيبني بنية ان فني مطلق  
 وان عجز ما لم يطل والحكم من وجوب وسنة فقد ظهر لك اختلاف  
 معاني التشبه فبها **وان نواف** اسراة حايض جنب تقدم الجف  
 واتاخر اغترسل معاني التشبه فبها ينسلها افراد **الحسين**



**والجناية** ما حصل بلا اشكال **او** نوت **احدها** ناسية **للاخر** .  
 حصل كان تنويه الجنب ناسية للجناية او عكسه ولا مغزى من ذلك .  
 ناسية اي او ذاكرة للاخر ولم تخترجه فان اخترته لم يحصل .  
 ففي المفهوم تفصيل وسداد غبار وقد انما حصل منها اما لو .  
 حصل منها احدها فقط ونوت من الاخر ناسيا فانه لم يخترها .  
 غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء وربما يشمل قوله .  
 واجبه نية المام لا **او** **وتوبيا الجناية** ومثل الجناية الحصى والفتان .  
**والجمعة** ولو خلطها في نية حصول لان ميني الطهارة على .  
 التداحل ومثل الجمعة القعيد والاحرام **او** توبيا القرايب منها وقصد .  
**قاية عن الجمعة** وجواب الشرط **حصول** اي الغسلان في المسائل .  
 الست والمرا د حصل ثوابها **وان** توبيا الجمعة ونسي الجناية **او** .  
 ذكرها ولم يتوها لكن **قصد نية** اي نية غسل الجمعة **عذرها** .  
 اي الجناية . جوابه **انقصا** اي ما نواه وما لم ينوه والثاني والمؤوب .  
 عنه وعذله عن قوله بطلان الي انفسا لمقابلته حصولا والوقوع بين .  
 نية الجناية والجمعة وبين نية نية الجمعة عن الجناية انه في الاول شرك .  
 بين الجناية والجمعة في نية الغسل وفي الثاني جعل نية الاثر ( الغسل ) .  
 خاصة بالجمعة وعلق بالجمعة نية اخرى وما نية بالجمعة عائنا وانظر .  
 لتوبيا الغسل المسنون والمندوب كالجمعة والعيد هل يحصلون وكذا .  
 لتوبيا وكذا لتوبيا نية المسنون على المندوب هل يحصلان ام لا والظاهر .  
 الاول وانظر لتوبيا مسنونا وقصد نية عن مسنون اخر هل يحصلان .  
 ام لا والظاهر الثاني لان ما حصل له الفريضة بالنذر لا يوطئ حكم .  
 الفرض الاصل ولما بقي لم يولد يجب غسل ظاهر الجسد **تتميم** .  
 ذكرها بقوله **وتخليل شعور** بواو المعية اي مع تخليل شعور فالمص .  
 فنعط الواجب الاول والا والعطف ليل يومهم ان تخليل الشعر .  
 ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك وفي بعض النسخ بالباء .  
 وهي ظاهره وتكون شعور ليشمل الجمعة وغيرها من شارب .  
 وحاجب وهمد وباط وعانة كشيخ وبذا لم يقيد به يكونه نظمه .  
 البشارة كتحته لم يخلوا الشعر وانقوا البشرة فان تحته على بشوره .  
 جناية واخرى الشقوق والاعكان وغاير اليدن ما لم يبق .  
 فيه بالما وبذلكه **واما** الخاتم فلا يلزمه تخريكه كالوضوء حيث كان .  
 ماذونا فيه خلا فالناظم مقدمة بن رشد حيث قال **قال** .  
 او حرك الخاتم في اغتساله الا ان يحل على غير اتمادون فيه .  
**ويجب صق** بزين مجة ساكنة مثلثة **مضغرة** اي الشق .  
 بالضا د غير المسألة اي ضمه وجمعه وتخريكه كذا فسره الشاح .  
 وقال انسا طي عصره والمراد به هنا الاتكا عليه باليد ليدخله .

وانها ايضا لو نذر الغسل لتوبيا وتوبيا  
 المستور هل يحل المسنونين والظاهر  
 انهما على الخ

اما وسر بوطه كمد صفوره والرجل كالامراءه لجواز الصفوره كانه وقا  
 لعبد الوهاب وظاهر كلام المصنف خلافا للبليسي في شرح الرسالة  
 في حرمة ذلك وكراهته **لا تقصده** اي حله قاته غير واجب اذا كان  
 مصغورا بنفسه او بخيوط بسيرة حيث لم يكن قويا الشد  
 وما لم يكن عليه خيوط كثيرة ثم عطف على قوله نية قوله **واي**  
 الواجبات المختلف فيها **دال** ذكره وان كان داخلا في مفهوم الفضل  
 لم يرتب عليه ولو بعد الما والمنه وان كان واجب لنفسه ولو تحقق  
 وصور الما الي البشارة لطول مكث ولضعفه ضعيف المدرك متايله  
 وقد قال الفرائفي في مثل هذا انه يجب العلاج قويا مدركه وخو  
 الشيخ عز الدين بقيد السلام ولا يشترط متانة الصب والانغماس  
 لما فيه من التحرج والمستعجل بل **ولو بعد صب الما** عند ابن ابي زيد  
 قبل سيلانه وانقصاه عن العضو لئلا يصير مستحيا خلافا للثاني  
 في استراط الحمية وعلام المصنف بل على ان ذلك الواقع بعد الما واجب  
 على المصغور وسقايه لا يقول بوجوب ذلك الواقع بعد الما بل  
 يجوز وليس كذلك اذا التمس قبله ايضا يقول بان ذلك الواقع  
 بعد الما لا يجزي لان متارسته لما شرط عنده ولو جعلت  
 المباعدة في مقدار اي ويجزي ولو بعد الما لا فادكلا من المصغور  
 ويقايله على ما هو المنقول فيها وان الوجوب متعلق بالذكور  
 نفسه سواء وقع مثاريا لما اوبده على المصغور وذكر  
 الزرقاني ان حجاب لو حدث في اي ولو كان بعد الما فهو كاف  
 ويحدث من تمكن الدلاك ما تحت الاذاري ومن لا ترض حاله  
 من ذلك بده لا سيما ان كان ناسيا **او يخرجه** سمي الذكورها  
 ان يجعل شي بين يديه يدلك به كعقوبة يجعل طرفها بيده  
 اليمنى وطرفها الاخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها واما الوجه  
 شي بيده وذلك به ككفيس يدخله في يده ويدلك به فان  
 الدلك حينئذ اما هو باليد هكذا وقع في المذكرة وادخاها  
 بعض شيوخنا **قال** **الزرقاني قال**  
 شيخنا في مخرجه **قلت** وهو خلاق ظاهر ما ذكره هذا  
 يقتضي اجز الدلك به بل هو اوجه مع القدمه على الدلك من غير  
 وهو خلاق ظاهر ما ذكره في توريق الدلك لا سيما ان كان بخرقه  
 كثيفة وقد ذكروا انه اذا حال بين الحشفة والفرج خرقه  
 كثيفة تكون وطيه غير موجب للفضل فيكمل هذا العقد ببر  
 منسلمة على ما اذا كانت الخرقه التي يجعلها على يده رقيقة **او**  
**استناب** لغيره ان لم يصل اليه وقوله او بخرقه واستناب اي عند  
 تقديره باليد كما صرح به الشارح ومقتضى كلام الشارح

وبمن عرفت انه مخبر في ذلك بالخبر والاستنباط فانه لا مزية  
 لاحدهما على الآخر فتكون او التخيير والتدبير يظهر تقدم ذلك  
 بالخبر في الاستنباط لان ذلك بها فعله كذا في شرح شيخنا  
 وذكر في الخاصية انها لا تجزئ الاستنباط مع القدرة بالخبرة  
 ويكي ذلك بالخبرة مع الدليل باليد وتنظر الزرقاني فاقصد  
 انساب **وقد** جريا خلافا لما بين استنباط مع قدرته  
 والمفسر سوانه لا يجوز له ذلك ابتداء ويجزئ انساب كذا في  
 الخطا **والذي** في الطحاوي ان المشهور عدم انقباض  
 وهو الملقب لقولنا ظم مقدمة بن رشد فالدليل لا يقع بالتوكيل الا  
 لذاته او عليل ولا يلزم كلام الزوجين ان يدل ذلك للاخر ما لا يصل  
 اليه من جسده لسمي او غيره بل يسحب كالا سحبا وقوله  
 او بخبره او استنباطه **قال** الزرقاني معطوف على  
 الظرف اي ولو كان بخبره او استنباطه **وقال** الشافعي  
 معطوف على مقدار اي بيده او بخبره او استنباطه **فتبين**  
 ما ذكره المصنف من وجوب ذلك بالخبرة والاستنباط عند نقض  
 باليد هو ما ذهب اليه سحنون واستظهره في التوضيح و اشار  
 الشارح الى ضعف استظهاره بقوله قيل وهو الظاهر والذي  
 ذهب اليه ابن حبيب انه لا يجب **قال** ابن رشد وهو الصواب  
 مراعاة الخلاف ولانه اشبه ليسير الدين وكذا ابن القصار  
 ما يدل على ضعف كلام سحنون حيث **قال** يستقط كما يستقط  
 فرض العزاة عن الاخرى ولكنه لم ينقل عن واحد من الصحابة اتخاذ  
 خرقه ونحوها فلو كان واجبا لسأع من فعلهم **وان** نقدر ذلك  
 ولم يصل له بيده ولا بخبره ولا وجد من يستعليه او وجد ولكنه  
 في محل العورة **مسقط** لان يكون النايب ممن يجوز اطلاعه على العورة  
 كزوجته وامته وليس من النقذ او مكانه يحاط بيدها **الفتن**  
 حيث لم يتصور بالملك بها ولم تكن حاط حاتم فان كانت غار  
 ملكه او ملكه ويتصور بذلك بها او حاط حاتم ولم يكن ذلك  
 بغارها كما يفيد ما ذكره الزرقاني عن الشيخ ذروق **وقد** انبأ  
 ان بعض الناس **قال** ان ذلك يحاط بها **المهم**  
 البرص والعيا ذهابه تعالى وما ذكره واجباته مخرج في بيان سنته  
**فقال** **رسنه** اربع الاولى **صل** يديه مصدر مضاف لمفعوله  
 حذف فاعله اي غسل انكلى يديه وهل مرة صافيه كلامه  
 التوضيح او ثلاثا كما يفيد كلامه التامل وبين مرزوق **اولا**  
 قبل ادخالها الا انها **قال** الشارح وتقدم نظيره في الوضوء  
 وعمل ان المراد قبل الميدي بازالة الاذي وعليه هذا **قال** مستند

وجسودها  
 وجسودها

هنا حقيق وفي قوله **وتدب** بدا بأزالة الاذي اضافي ولا علم ان  
 مقتضى كلام الفتاح والموافق انه يتوقف تحقق السنة على  
 غسلها بنية السنة وكونه اولاً وكونه ثلاثاً ولو غسلها  
 بنية الغرض لم يكن اثباتاً بالسنة **فقول الثاني** امر يسد  
 بها وان كان غسلها واجباً فالحكم بالنية متعلق بالقد  
 وهو قوله اولاً ونحوه هذا للمصنف انما يقتضي ان السنة  
 لا تحصل بغسلها بنية السنة وانما تحصل بغسلها بنية  
 الوجوب وليس كذلك وقوله فالحكم بالنية متعلق ما قدمنا  
 من ان السنة لا تحصل الا بغسلها بنية لها وانه لو غسلها بنية  
 الوجوب لم يكن اثباتاً بالسنة **والثانية** مسيح **صلح** **اذنية**  
 وهو الثقب الداخِل بالصاد والسين وهو من نوع عطف على غسل  
 بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والقرينة  
 على هذا المحذوف بان هذا الثقب لا يمكن غسله الا بالنية عطف  
 على يديه وما عداه من ظاهرها وباطنها يجب غسله كفقر  
 ولا يجب فيها المابل يكفها على كفها مائة ما يزيد اصعب  
 اثر ذلك او معه ما امكن ويعتهد فكسرها **وبال**  
 ويقال لو سجد صملاً وصلح **والثالثة** والرابعة **مضمة**  
**والاستثنائي** مرة مرة كبرياتي وسكت عن الاستثناء وهو  
 سنة مستقلة كما صرح به في المشاغل لا يستلزام الاستثناء  
 له واعلم ان هذه السنن المذكورة جارية في الغسل سوا  
 كان **واجباً** او **مستحباً** او مستحباً ومحل كونها له حيث لم  
 يفعل قبله الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه سنن  
 له لا للغسل كما يفهمه كلام الشيخ ذروق في شرح الارشاد  
 وكلام الزرقاني وسند وياته على ما ذكر غيره كثير منها  
 بولا واعادها او مضياً او مضياً عن محل هو فيه ويدخل في ذلك  
 ما على وجه ليق الغسل على اعضا ظاهرة وهذا حيث كان الاذي  
 لا يظهر الما حين مروره عليه والا فاليد لها رالته **واجب**  
 بعد ازالة الاذي في الغسل ذلك المحل وجا وغيره بنية غسل  
 الجنابة ليامن من تقطع الوضوء عن ذكره بعد ذلك وان لم ينو  
 رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانياً بعد جلوسه  
 وكثير من الناس لا يتعظن لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم  
 لا يمسح حفظ الوضوء فيؤدي لبطلان غسله لغرضه **فرجه**  
 عن نية قاله المصنف في شرحه للمدونة **النجي** وان نوى ذلك فيجب  
 ازالة الجناسة عنه وغسل غسل واحد **اجزاه** على مذنب

المدونة انتهى ونحوه لابن عبد السلام والجوزي والطراز وهو  
 مقتضى كلام ابن الحاجب خلافاً لما يقتضيه كلام الجلاب من وجوب  
 الازالة ولا سند والاظهار لانه ان اوصل الى البشرة  
 بنية الجانية او الحدث فقد وفيها امر به من حقيقة الغسل  
 وان بقي حائل فلا يجوز به حتى يزول والمراعي حقيقة غسل  
 البشرة من الجانية انتهى وبذلك جمع بينهما بان باقي الجلاب  
 اذا تغير وغيره ان لم يتغير **تكميل أعضاء** بالجرح عطفاً على  
 ازالة وبالرفع عطفاً على بده **وضوئه كالملة** غسلها ومسحها  
 بغير جملها وعليه هذا في مسح راسه واذنيه وان كان يغسلها  
 بعد ذلك **قالت** بمضمون ولم اتفق علي شيء في مسح الاذنين  
 انتهى ويقدم الرجلان علي المشهور ولا يوجبهما الغواص غطه  
 بنية وضع الجانية عاتقها ولو توضع الحدث الاصفر اجزاء كما قاله  
 عياض ونقله بن عرفة والاقصص ولو ذكر الاكبر ما لم يجزجه  
 وقوله للثاني بنية الجانية غير متعين بل هو اولي فقط وقوله  
 كالملة يقتضي انه بعيد غسل اليدين وليس كذلك لان الستة  
 فقد هت وصحبه النسخ قوله كالملة لان غسل الاعضاء واجب  
 لان غسل الوضوء يجوز عن غسل محله وتغييره بأعضاء وضوئه  
 حيز من قول غيره يتوضا لان الاتيان بها صورة وضوئه وضوئه  
 حقيقة ولا بهامه التكرار مع انه لا فضيلة في تكراره ولذا قال  
**مروءة** عياض لا بد من بات تكراره في الاحاديث وهذا في غير غسل  
 اليدين واما ما نقلنا علي احد القولين السابقين ومنها تقديم  
**اعلاه** اي اعلا جانب يقدم علي اسفله ومنها الاعلي علي الجاني  
 الركبتين **وميامنه** الضرب فيد راجع للمغسل والضرب في اعلاه  
 راجع لجانب المغسل كما امرنا اليه وحسينه فامسك الايمن تقدم  
 علي اعلي الايسر وهو موافق لما في الفقهائي والوارد وقرره الشافعي  
 ويحتمل ان يكون الضرب في اعلاه للمغسل اي انه يستحب تقديم جميع  
 اعالي المغسل علي اسفله بمعنى ان اعلي الايسر مقدم علي اسفل الا  
 وتقدم الجاني الايمن بتمامه اي تقيد اسفله علي الجانب الايسر  
 اي علي يمينه وبه قرره بعض الشراح **وتشليل راسه** ظاهره  
 انه مع جلع الراس بكرة بن ناجي وهو ظاهر كلام اهل المذهب  
**وتشليله** الغتوي ان يكون عرفان كشي الراس والذات لانه اعلاه  
 وكلاهما ينقله بن هارون **قلا** الصواب الجرم بهذا  
 الاخر فياسا علي الاستجار في احد القولين انتهى  
 قلا الكشائي وما صوبه هو قلا الشيخ ذروق اي فتكون واحدة  
 يميناً وواحدة شمالاً واخري في الوسط وهو احوط وعليه

ين

ويحتمل

قال لئلا يذهب عنه علم هذا الوجه والافتقار واجب وظاهره ان الشك  
 مستحب واحداً ان الثانية والثالثة مستحب واحد **قال** بعضهم  
 ويغيب يديه في الماء ويخلل يدهما شعور راسه فيبدؤ من موضع ومن  
 الركاب والزلة وهو مجرب ولتنسب مسامحة فلا يتضرر ببرد  
 الماء وهي فائدة طيبة ويسرع بالماء الى الشعور فلا يذوقه وهي  
 شرعية وقوله **وقلة ما للحسل بالأحد** يصاح مع احكام  
 الغسل خلافاً لابن شعبان لتيم الكلام على اداب الغسل في عمله  
 ويقتصر من السرق للموسوس لما لا يقتضيه لغيره لا يتلوه وقال  
 في الحاشية ليس تكرار مع قوله في باب الوضوء وقلة ما بالأحد  
 كما فعل لئلا يذكروه هناك لئلا يشبه به ثم شبه لافادة الحكم **قوله**  
**كغسل فرج حنظل** اي ذكر الاواني كما قاله الزركاني  
 وفيه فوائد تقوية العضو وانكاف اللذة وازالة النجاسة وهي طهارة  
 فرج المرأة وحضه متبخنا في شرجه بالذكر ويدل له قوله عليه  
 الصلاة والسلام اذا اني احدكم اهله ثم اراد الجماع فالبوضوء  
**لنوم** له في زوجته او امنته وسوا عاد لموطوءة الاولى  
 او لغيرها وحضه بعضهم بما اذا عاد لموطوءة الاولى واما لغيرها  
 فيجب عليه غسل فرجه **وكذب** **وهو** اي الجنب وهو عام في  
 الذكر والانثى واما المانيض فلا يستحب لها الوضوء اذا كان قد انقطع  
 دمها واما بعده فكالجنب **لنوم** ولو اراده لقاراً وكذا غير الجنب  
 من كل مريد النوم لغيره اذا احدثت اي اردت اخذ من تحت  
 وضوءه للصلاة ثم اضجع وتم على شكك الايمن واخلف في غلته  
 استحباب الوضوء للجنب فتقبل لئلا يعل طهارة وقيل للنشاط اي  
 ينشط للغسل اي لئلا يحصل له نشاط فيغتسل ومنه يستفاد  
 انه كغيره ثلاثاً لانه يبلغ في النشاط من المرة وظاهر كلام المعص الاول  
 لان ظاهره ان الامم على عند اي عند نوم **لا تنم** فلا يندب  
 للجنب اذا اراد النوم ولم يجد الماء لانه ميتح لا مطهر ولانه لا نشاط  
 فيه فهو على العلقين معا خلافاً لمن فرعه على الثانية **دم يبطل** هذا  
 الوضوء بشئ من مبطلاته بمعنى لا يطلب باعادته **الا** **الحج** بعده  
 فندب لاعدادته وهذا في وضوء الجنب للنوم واما وضوء غير الجنب  
 فينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا ينقضه الحدث الواقع  
 بعد الاضطجاع ولا ينقضه المباشرة الا مع قصد اللذة واما وجود  
 اللذة من غير قصد فلا ينقضه وبما فرغ من الكلام على مرجحات الغسل  
 واجابته وسنده ومندوباته شرع في الكلام على مواضع الجنابة **فقال**  
**وتنزع الجنابة** **موانع** الحدث **الاصغر** السابقة في قوله **ومنع**  
 حدث صلاة وطواف الحج والمراد بالموانع الممنوعة او فيه حذف  
 اي سيا



اي مسيات موافق لافلا تليق المواضع والا كانت مبيحة تريد منها  
**القراءة** للرجال والنساء بحركة لسان لا يقلب فلا امع ولا حث اجماعا  
 لقوله عليه السلام اقرا القرآن علي بحال مالم تكن جنب **الآيات**  
 وايتين وثلاثة وظاهره ولو كانت الآية طويلة كما هي الدين اذا  
 استدلهما وهي يا ايها الذين امنوا اذا قيتكم بعضكم بعضا فليكون منكم  
 واية الكرسي **وقد** عند قوم اقوزوع لدفع مقلعة المتقودة منه  
**ونحوه** وقيا او استدلالا وظاهره ان الاستئذان منقطع لقوله في  
 توضيحه لا يباح ذلك علي سعي القراءة بل علي سعي القعود **وقد**  
 والاستدلال ونحوه **للمسئلة** ونحوه قول **الدخيرة** ولا يبعد ثانيا  
 ولله في ذلك حكمة **القراءة** اي مالم يقصد به الذكر فان قصده فانه يحسد  
 له ثواب الذكر ولا يد فيما يقرا للتقوية كذات قوم يوح المسلمين  
 لانه لا تقود فيه وكذا يجزي نحوه فيما يرفي به او يستدل به ثم ان في  
 كلامه بخلافه اذا تجوز للجنب قراءة الموعود ثلث بل ظاهر كلام البايع ان  
 له ان يقري الموعود ثلث واية الكرسي ما كونه ليقري اليسير واحد  
 فيه تقود ايل رجاء يشتمل كلامه قراءة تلاوي وانظر فتحه علي غيره **وقد**  
 يتل هذا اول من القعود ونحوه لاسبان كان ينزل عليه خلط **اية** رحمة  
 باية عذاب **وتنح** **نحوه** **مبيح** ولو لم تكن مؤيدا ولذا انكره ليشتمل  
 ما كان مستاجرا ويرجع بعد مدة الاجابة جازئا ويشتمل الخوض  
 ضام يعبده كلام الاقفرسي في ترجمته ويشتمل مسجد بيتة كما قال  
 ابن حبيب وابن رشد وقار الاقفرسي يجوز للجنب مكثه فيه  
 ونحوه لابن عرفة وليس للصحيح المتأخر ان يتيم ويدخل المسجد  
 الا ان لا يجد الما الا في جوفه او يلجئ الي المبيت له او يكون  
 بيته داخله ولا يكاد يخلو في هذا واما المريض والمساقر  
 فلها دخول بالتميم وتخرج من اصابته جنابة فيه من غير  
 تيم ان امطه الخروج مكثه قورا ولا تيم لمكثه فيه وسطه **فنه**  
 حكمه حكمه واما فتاوه الخارجة عن جداره فلا لانها طريق  
 ولذا اجاز البيع بها وانما منع الشيوخ صلاة الخمر لمن اقيمت  
 عليه الصلح وهو في فتا المسجد وكذا وضع الحيازة في فتا المسجد  
 وجلسه فيه والاسام في الصلاة حتي يفرغ من الصلاة من المسجد  
 فيحصل الطعن لانه منه **ولو اجتاز** اي مارا وعاير السبل في الابة  
 المسافر قوله الاعاير بسبيل اي الا ان تكونوا مسافرين فبالتميم  
 وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة الا مجتازين وهو وجه القول  
 بالجواز **تم** شبه في الحكم فتا **كلا** في جميع من دخول المسجد  
**وان** **لذات** له **سبيل** في ذلك لمسة المسجد وهي حق لله فلا تستقط  
 باذن المسلم خلافا للشافعي في جواز دخوله باذن المسلم ما عدا

ع  
 ع  
 ع

في بعض ما يقود به جلا بقول المتقود

المسجد المحرام ولا يحنفة في عدم منه من جميع المساجد ومحل الكلام  
المسح حيث لم تدع ضرورية ولذا لم يمنع مالك بيان النصارى مسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم وخففه واستحب أن يدخلوا من جهة  
عليه اذ من العلماء من أباح دخولهم كما تقدم بيانه ولما لم يستحب  
هل كان شامة مربوطا في المسجد قبل أن يسلم وانظر من الضرورة اخذه  
اجرة القلح من اجرة المسلم ام لا ثم ذكر علامات يعرف فيها المني من  
غيره ولو ذكرها عند قوله ولكن شك الذي كما فعل بن الحليج كان  
احسن فقال **والمني** في حال الاعتدال علامات خروجه بشهوة وبغيره  
فتور **وقد قل** في خروجه ان كان من ذكر رجل وان كان من انثى فلا يشق  
بل يسيل **وراجحة طلق** اي طلق الذكر من القتل ان كان من رجل وراجحة  
طلق الانثى من القتل ان كان من انثى **او يحين** اي في حال رطوبته واذ  
يبس كان كراجحة البصق وقوله **او يحين** عبارة عن غيره ان راجحة كراجحة  
الطلق قوية من راجحة الحين فأو في كلامه يحين الواو كاعبر بها  
اي الحجاب ولا بد فيها من تقدير وما يحتل في منه ما في الرجل من  
مني المرأة ان مني الرجل يبس تحين مني المرأة اصفر رقيق  
مالح **ويجزئ** غسل المحدث الاكبر **عن** غسل اعضا **الوضوء** للمحدث  
الاصغر ان كان جنباً في نفس الامر وسراطات جنباً في الحوادث  
او هو عليها خلا فالعض الساق قوية في ايجاب الوضوء عند الغسل في  
الثانية بل **ان ثبني** بعد غسله **عدم جنباً** لانه الاصغر يدخل  
تحت الاكبر بخبراي وضواطر من الغسل وروايه وانما قال ويجزئ  
ولم يقل ويغني للإشارة الي ان الافضل الوضوء لا يقال فقد صارت  
الصغرى لازمة للتبويرا ويلزم من وجود اللازم وجود ملزومه فن  
احد حدث حدث الوضوء لزمه الغسل وهو خلاف الاجماع لاننا نقول الملازمة  
كما تكون كلية كمالا زمة الزوجية للعشرة تكون جزئية كمالا زمة  
الاثر للموت فيلزم من وجود الاثر كالموت فيلزم من وجود موثره كما لا يخفى لها  
ولا عكس **وذكر في الحاشية** ان هذا الايراد فاسد لانه يتناول ما قاله  
اهل المعقول **ويجزئ غسل محل الوضوء** بنية الا صغر **عن غسل محله**  
بنية الاكبر ان كانت متذكر الجنابة عند نية الوضوء وغسل اعضا وضوبه  
بنية الاصغر ونية جسده بنية الاكبر لان العقل فيها واحد وما فرضه  
فا جزئيا احدها عن الاخر لقول النبي في تبصرته فتكون في تذكر انه  
جنب لجزاه ان يني على المنسول من وضوبه بل لو كان حائضاً غسله  
بنية الاصغر **تاسيا** **لجنباً** **بشدة** تذكره وبقي على حكم المولاة بخلاف من نيم  
لوضوء تاسيا لجنباً فانه لا يجوز ان نيم الوضوء نايب عن غسل اعضا  
الوضوء ونيم الجنابة على نايب عن غسل جميع الجسد فلا يجوز ما تاب عن

اي الخبراي  
وضوءهم من  
الغسل

غسل بعض الجسد عما ينوب عن جملة واحترز بفصل محله عن مسحه فان مسح الوضوء لا يجزئ عن غسل محله في الاكبر وامسح الوضوء عن مسحه فانه يجزئ به كما افاتي به من عبد السلام خلا قال لا مشايخه كمن به فزلة لا يقدر على غسل راسه معها فانه اذا مسحه في الوضوء اجزاه عن مسحه في الجنابة كما افاتي به من عبد السلام وما سئل قوله وغسل الوضوء عن غسل محله ما اذا تقدم غسل الوضوء عن غسلها او تاخر اذ قال ايضا بقوله **والجدة** بضم اللام وهو ظا لا يصيبه الماء عند الغسل قاله في الثاموس تركت **فان** اي من الجنابة في اعضا وضوئه ثم غسلت فيه بشية الاصفه **وان** كانت البسوة التي في اعضا الوضوء **غير** فمسح عليها في غسله ثم سقطت او تهرت ثم فغسلت في الوضوء بشية وكان المتأسيان يبالغ على المعصاة الصالح فيقول وان في صحاح لان ما قيل المبالغة اول بالحكم ما يعدها ولو قدم هذه المتأويل من قوله ويجزئ عن الوضوء الى هنا عند قوله ثم اعضا وضوئه كاحلة كان احسن ولما فرغ من الطهارة الصلوة صغرى وكبرى **ثم** في الكلام على نايب الصغرى خاص ببعض الاعضا وهو مسح الخوف وبدا بحكمه فقال **فصل**

ولا ندبنا على الراجح والرخصة باسكان الخالفة السهلة واصطلاحا هي الحكم الشرعي المتغير من صعوبة الشبهة لعدو مع قيام السبب للحكم الاصل والتم حطاب الله تعالى المتعلق بأفعال التكليفين من حيث انهم مكلفون وهذا على راي الاكثر وذكر بعضهم ان بعض اقسام الحكم يتعلق بغير المكلف وهو الندب والاباحة والطرهه والذي يخص المكلف انما هو الوجوب والحمة وعليه هذا يجري الخلاف في تعلق هذه الرخصة بغير المكلف او اما الرخصة بفعل الخافض الرجل المستمع للرخص ولم يبين المصالح حكم الرخصة هنا هو الجواز ام لا وقد صرح بن عسكر بالاول وهو ظاهر قول الرسالة وله ان يمسح على الخافض فقد تغير الحكم من صعوبة وهي وجوب غسل الرجلين لسهولة وجوازه والعداء **فصل** في الترخيع والتيسير والسبب للحكم الاصل كون المعصية قاطبة لا تفصل وممكنه وقارين سرورق والشهود ان حكمها الجواز بمعنى الاباحة وقيل الندب وقيل الوجوب وقيل التحريم انتهى ولعل القائل بالتخييم لا يقول بالرخصة لان الرخصة لا تكون حراما قال انتاج وفي مختصر من الطلاع ومنه مطلوبه فقيل بالندب وقيل بالوجوب وحمل على ما اذا كان لا يسهل فاودان يخلعه لغرضه لانه يجب عليه ان يلبس ليسمح بقوله وحمل الخ لانه يحرم ابطال المبالغة بعد التيسير

والمختار متعلق بالحكم لا هو اذ هو قد يمتنع وانما يختار سقطته والطوبى هنا وجوب غسل الرجلين والسهولة جواز والتقدير هو جواز مشقة الترخيع والتيسير ويقام السبب للحكم الاصل كون المعصية قاطبة لا تفصل ويمكنه وقارين

على العبادة تعبد

بها على احد القوتين فاذا اراد ان يخلعه لغيره هذا عدم واجب  
المسح وقيل ابطال العبادة مكرهه وعليه لو اراد ان يخلعه لغيره  
عذر كرهه ويندب المسح وقال الزرقاني فان قيل كيف يكون مباحا مع  
ان بن ناجي صرح بان يمتنع به الغرض بلا خلاف وذلك يقتضي الوجوب  
وهل يكون الشيء واجبا ومباحا فالجواب **ان المسح هنا**  
**مباح واجب** ولا مانع من ذلك اذ الشيء الواحد قد يكون له جهتان  
يتصف بالاباحة من جهة وبالوجوب من جهة كما في الوضوء قبل  
الوقت فانه يتصف بالاباحة لفعله قبل الوقت وبالوجوب لكونه  
يؤدي به العبادة المخصوصة فقد وقع واجبا ومباحا من ان  
المباح انها هو الاستعمال فقد يتناول عليه الذي يتصف بالاباحة  
وغیرها انها هو الفعل كما قررنا انتهى والاولى ان لا يوم للمسح  
غير المسح للخلاف المذكور وليس بمكرهه كما ذكره امامة المصنف  
للمعنى واسامة مسح الحيرة بغيره **قال**  
اخرج الطبري عن عبد الله بن يزيد بن ادم قال حدثني ابو  
الدرداء وقاتلة بن الاسقع وابو امامة وانس بن مالك ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب ان تغتسل بوضوء  
كما يحب العبد مسطرة ربه ولما كان يتوضوء قصر الرخصة في  
المسح على الرجل لانه يضطر الى اسامه المسح على اليد من شغل وضوء  
فوات رقة قال **الرجل** فمنه ما بين الحاجب لانه الاصل **وامرأه**  
اخرها لما قدمناه ولاجل ان يبالي عليها بقوله **وان كانت المرأة**  
**مستحاضة** وهي التي زاد دهرها على عادتها وعليها يوم الاستطها  
سوا كانت ملازمة الدم لها كثيرا ومستوية او دامة وانما  
بالع عليها لئلا يتوضوء عديم الجمع لها بين رخصتين لانها طاهر  
كما على قول ولعل المشهور انها طاهرة حقيقة وتلد على الخفية  
العايدين بانها ان ليست الحائض قبل حصول شيء من دم  
الاستحاضة وبعد الطهارة الكاملة مسححة عليه دائما  
وان لم يسته بعدها وبعد تسيل شيء من دم الاستحاضة  
مسححة عليه في الوقت او في يوم وليدة على الخلاف عندهم  
والمعروف حواره **الحضرة** متعلق برخص او يسلم  
وهذا الاولى والبالا للظرفية وقدم الحضر على السوف المتعلق  
عليه اهتماما به لانه اختلف فيه قوله مالك **مسح** **تأيب**  
فأعزل رخص اي ابرج والا فخص انها تعد بغير ابرج خص في مسح  
جورب وقول الشراح خبر عن رخص فيه **فلهذا** اذا زيد  
به الخبر الا صلاحي وان اريد به ما نتم به الفايده فلا تجوز  
وكذا اذا اريد بالفعل المحدث لقول البيضاوي في اول سورة  
البقرة

البقرة ان الفعل اذا اريد به الحدث صح وقوعه خبرا او مبنيا  
 او مفعولا **جورب** وهو ما كان علي شكل الخنق من قطن او كتان  
 او غيرهما **جلد ظاهر** اي جعل علي ظاهره جلد وهو ما يلي السماء  
**باطنه** ما يلي الارض لا البشرة وهو الجرد فوق بطن الخنق  
 والميم بينهما راسا خنقة علي مذهب الكتاب وهو الجورب  
 ولذا الرقابة بدل قوله جورب جلد الخ جرد فوق لكان اخف  
 لان الجرد فوق هو الجورب الذي جلد ظاهره وباطنه علي  
 المعتد وقيل الجرد فوق ختان غليظان لا ساقين لهما مثل  
 المسي عند الناس بالجزمة والجورب ما كان علي شكل  
 الخنق من كتان او صوف او غير ذلك **وخق** بالجر عطفا علي  
 جورب لا علي مسيح كما قال **الشارح** وكان ينبغي  
 له تقديم الخنق علي الجورب لان الخنق هو الاصل لكن لما كان  
 الجورب علي خلاف الاصل قد مر اهتماما به **ولم يكن**  
 ما ذكر من جورب وخق منفردا بل ليس **علي خنق** ثان والما  
 راجعة لهما كما قال **ه الطحاوي** لكن بشرط ان ليس  
 الثاني بعد مسيح الاول او ليسها وهو غاسل ترجمه اما اذا ليس  
 خنقا مثلا بشرطهما ثم احدث فلس اخري لم يسح علي الا  
 عليين ولذا قال الزرقاني اي سوا البسمة ما بعد غسل **جلدها**  
 والثاني **بعد استفاض طهرتها** ومسحها علي الاول **انتهى**  
**و** هذا وليس جوربا علي جورب او في احد رجله خنقا **و** حوتها  
 وقوله ولو علي خنق بشرطه وفي الاخري جوربين بشرطهما  
 ا وحنقين او مختلفين وحاصله انه لا يشترط ان يساوي ما في احد  
 الرجلين ما في الاخري جنسا ولا عددا **وقول الثاني**  
 وربما اشعر الخ غير ظاهر والخنق والتعل مفرد ويطلق علي الزوج  
 هذا واستشكل قوله ولو علي خنق بان الاعليين ان كانا  
 بد لا عن الاسفلين فلا يسح عليهما حتى يلبسها بعد مسح الاسفلين  
 وان كانا بد لا عن غسل الرجلين لزم انه اذا ارتفع الاعليين باور  
 لغسل الرجلين واجبه **بان مسحا** بد لا عن غسل  
 الرجلين وانما يلزم غسل الرجلين لو لم يحصل منه بدل اخر  
 وقد حصل وهو مسح الاسفل اذا ارتفع الاعلي انزله من الاني  
 ولم كان لا بد من مباشرة المسح **للحنق** قال **الاحمال** علي ظاهره  
 الخنق الذي فوق الرجل والذي تحته واما الحابل الذي على الرجل تحت  
 الخنق فلا يضر لان المقصود المسح بطريق المباشرة وذلك لاحتصا  
 وهو لو متعلق بمسح والبا بالمصاحبة اي مسح مصاحبا لعم  
 الحابل لاحال خلافا للزرقاني **كطين** وزفت وشفع ومثل بالطين

لغة

ويسف احد عملهم غسل  
 وشيئا

لانه محل توهم المساحة فيه وانظر هل من الجايل شعر الجلد ام لا  
وظاهر قوله بشرط جلد يشمل ما به يشهد وغيره لكنه يشهد فمسح  
كثير شوره كالعلم والمعر واذ مسح من فوق حائل فان كان في اسفل  
الحق كان طين ترك مسح اسفل الحق واذ كان في اعلاه كان كمن  
ترك اعلاه وقد وقع التردد في قوله ولا حائل هل هو شرط او لا  
وهو الاقرب وبذلك يذكره في الشرط وقوله كطين مثال  
للمسح الذي هو الجايل لا للمسح في الشرط قال في التواضع  
ومن مسح ليدرك الصلاة ونيتته ان ينزع ويغسل اذا صلى  
فانه يجوز به بخلاف من توفي ومسح على حفيه ونحوه ان حفر  
الصلاة نزع وغسل رجله فانه لا يجوز به وليست في الوضوء  
تجوز تاخير غسل رجله **قال** الخطاب عند قوله  
وكره غسله فجعل نية نزع وغسل رجله اذا حضر الصلاة  
بمنزلة تاخير غسل رجله بحضور الصلاة وان ما حصل من المسح  
بمنزلة عدمه فكانه مسح واخر غسل رجله الى حضور الصلاة  
ويوم من التيمم ان هذا في حال الطول استثنى من الجايل قوله  
**الا ان** بشرط لا يكون مباحا احترازا كما اذا كان من ذهب  
او فضة او مفتى بها وان يكون للواكب كما قال ابن عبد السلام  
فلا يمسح عليه غير الواكب وان يكون للمسافر فلا يمسح  
عليه الحاضر وقوله **الزواني** سوا كان في حضور او سفر  
وما وقع في الشايع من التقيد بالمسافر لا معزوم له بل هو جدي  
عليه الغالب فيه فظهر **واحد** لمقدار من المسح والمسح انما هو الجلد  
الواجب وبقي الحد لا يستلزم بقي الحد مطلقا فلا ينافي ما سبق من  
التحديد المتدرب المشار اليه بقوله ونذب نزع كل جمعة ولما كان  
جله شرط المسح عشرة منها خمسة في المسح اشارة اليها  
بقوله **بشرط** متعلق برخص والبا للمعية **جلد** لا ما صنع على هيئته  
من لبد وقطن ونحوها ولما ان على الرجل من خرق والظاهر انه من  
اضافة المصدر لمفعوله اي مسح بشرط الشايع جلد **الرجل** انما  
تكون الاضافة ببيان شرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني  
بمعنى بشرط **ظاهر** لا يخفى كجلد ميت ولو دبر ولا يخفى  
وشمل كلامه الكليحة لانه ظاهر على احد الاقوال وهو جلد الجار  
ونحوه المبدوع وعليه فيمسح على الحق الممور منه وقوله ظاهر اليها  
حقيقة او حكما كما اذا اصابه شيء من ارواث الدواب وابوابها  
ودلك لانه معزوم عنه **حذر** لا ما لصق بغيره سواسي او سلبا  
هيبة الحق للسنن **وسفر** الكعبين **محل الفرض** لا ما نقص عنه كالحق  
لانه ان اقتصر عليه فقد نقص المبدع عن اليد والاصل المساواة



وان جمع معه الفسل جمع بيته وهو لا يجوز وقوله ويسترجل النوى ان  
 داما واما ستره في حالة دون احدهما فيمسحه في حالة ستره  
 لا في حالة عدمه **وامتنع** في المروءة عادة **تتابع** **المشي** غالبا  
 بحيث لا يكون واسعا جدا كما سياتي واما ان كان ضيقا فان  
 امتنعه ليسه مسيح عليه والا فلا ثم ان تغيير المصم بصفة  
 الاسم في البعض وبصفة الفعل في البعض حسن وذلك لان  
 كونه جديدا ظاهرا ثابت وكونه متحزوا سائرا لمجرد الغرض يمكن  
 نتائج المشي به متجدد فغلب في الاولين بالاسم وفيما بعد ذلك  
 بالفعل ثم ان شرط الماسح وهو مظهرها خلسة يقول **بطلان**  
 ان ان يلبسه على طهارته فلا يمسح لانه على حدث واليا مع  
 معاني مع او في **ما** ولو غسلا فلا يمسح على طهارته **تربا**  
 وظاه **سوره** ولو كانت طهارته المان مسح جبيرة كماله  
 كان برجليه جوارحه ووضع عليها جبيرة على غير طهارته ثم  
 فظهر ومسح على تلك الجبيرة لانهم انما يجتنبون وطهارته واليا  
 عن التمسك **كلت** اي حسابان الموضع وضوئه قبل لبسه  
 احترازا لما اذا غسل برجليه فليسهما ثم كمل او رجلا فادخلها كما  
 سياتي وما اذا كان منها لمعة ومعنى بان كانت **تستباح** بها  
 الصلاة **احترازا** منها له حوز السوق او على السلطان او زنا  
 الاولى وظاهر كلام المص المصح اذا وجدت الشرط المذكور وان  
 لم يلبسه عقبها **بلا ترفه** اي تنعم فلا يمسح لانه لم يلبسها لاجلنا مثلا  
 وسياق ولا يلبس لمجرد المعنى او ليلام لا لا تتأخر اربور او خوف قفر  
 فانه يمسح عليه وكذا يمسح عليه لمشفة لبسه ورفعه وكن امن اعتاد  
 لبسه او لبسه اقتدابه عليه الصلاة والسلام **وبلا عصيان** **لبسه**  
 كما لرجل الحرم والناسب على احد القولين **اوسقده** كالابق والفاق  
 وقاطع الطريق حتى يتوب وقوله باليسه اوسقده يحتمل رجوعها  
 لعصيان ويحتمل رجوعه لليسى للترفة والسق للعصيان وقوله او  
 سقده فتح قيد بن يشير ولكن ذكر سقده ان الصالح ان العام سقده  
 يمسح على خنقه ونحوه لابن يونس وابن عبد السلام واقصر عليه  
 المواق وامره صاحب الذخيرة وغير واحد وحسين فالذي عليه  
 المحققون خلاف ما عليه بن يشير وهوان العصيان بالسق انما  
 يورث في رخصة ختم السفر كغفر رمضان للمسافر وقصر الصلاة  
 له واما الرخصة التي تكون فيه وفي الحضر فلا اثر للعصيان فيها  
 كالتمسك ومسح الخفان وعليه هذا فما مشي عليه المص هنا وفي باب  
 النبي خلاف المعتد ولما اكمل الشرط ترك الكلام على مخرج الواجب  
 منها او تكلم على ما سواه فعلى **فلا يمسح** مبني للمفعول

جرب او حق **واسع** وهو الذي لا يستقر معه جميع قدمه واجهاها في محله  
من الحق لعدم امكان متابعة المشي فيه عادة وكان الاولى ان يذكر  
المحترزات على الترتيب السابق لصحة انكار علي في هذه السامع  
السبب **ولا محذور** وهو الشق المستطيل كالسطح كثيرا لانه  
غير مناسب لمحل الغرض ثم بين الحق المانع بقوله **قد** صفة لمفعوله

فانما هو غير مفعول  
لانه لو لم يكن مستحي لم يصح  
الوقوف فانه في الظاهر

مطلقا محذوف اي محذوف بقدر **ثالث** **القدم** اي محل المسح سوا  
ظهر منه القدم ام لا كان من اعلاه او اسفله وما فرق القائلين من  
من الحق لا يمنع المسح ولو كثر وما ذكره المصنف قوله قد وثالث القدم  
نحوه لا ينشئ وهو مخالف لما في المدونة وفي الحاجب وبين عسكر  
وعبرهم من ان الصغير هو ما يظهر منه جلته القدم وغيره عند  
الحاجب بالمقصود ومذهب الواقعيين ان الكثير هو ما يتعد منه  
مداومة المشي لذوي المروءة واعتمد بن عسكر في تحذره على  
هذين القولين ثم بالغ علي ان الثالث يمنع المسح بقوله **وان شق**  
هل بلغ الثالث ام لا لان الغسل اصل والنقص في الرخص بطلها وانظر  
هل المراد به هنا مطلق التردد او التردد على حدسها وقول الظاهر  
فليس هو بل **دونه** اي الثالث كذا في قبض الشيخ وفي بعضها  
لذونه وفي اخرى لا اقل وفي اخرى وان سدد **ان النقص** تعضه  
بعض في حالة المشي وفي حالة عدمه فلو علم انه لا يتفق وانفق  
انفصاحا بعد ما مسح عليه ثم النقص فانه يكون كالجملة اذا  
دأب لا يطل مسحه ثم انه على النسخ الثلاثة الاولى يكون نفيها في

جل

في المنكوح وعلى المفهوم اي مفهوم قوله قد وثالث القدم ومعاني الاربعة واجد  
خبره بكونه مسحا عليه وشبه في الحكم وهو جواز المسح قوله **ان شق**  
وهو الشق المستدبر **صغير** بحيث لا يمكن غسل ما ظهر منه  
وظاهر كلامه انه يمنع على المنفخ الصغير ولو تعدد بحيث اوجبه  
وصح بعضه لبعض لكان ثلثا ثم اتى مفهوم قوله كملت بصورتين  
**او طلع** من وضوءه **وغسل رجله** **ا** **ولا فليسهما** اي الخنثى قبل كمال  
ظهوره وهو بكسر الموحدة من ليس يلبس لباسا وغسله من الشيء الاسر اذا  
اختلط مثل قوله قتالي وللبساع عليهم ما يلبسون وشي الصغير باعتبار وجود الخنثى  
ولو نال فليسه كان احصى **كل** ظهوره او لبسهما ثم ذكر عضوا او لمعة فاقى  
بها **او غسل رجله** واحدة يعني او يسهري **فا دخلها** في الحق قبل غسل اخرى  
فلا يمنع في الصور كلها اذا احدث قال الزرقل قوله او غسل صفة محذوف  
فاعليه محذوف وهذه الجملة معطوفة على جملة مسح واسم اي ولا يمنع  
من غسل رجله فليسهما الخ قال بعض شيوخنا ويجعل ان يقال ان  
المعطوف على واسع محذوف وجملة غسل صفة محذوف والنقد فراجع  
غسل رجله الخ فان قلت هذا الاحتمال قوله واسم بتقدير جردن الحافق واتاة الفاعل

في المنكوح وعلى المفهوم  
خبره بكونه مسحا عليه  
المفهوم الخ

م  
ولا يقال  
الاستحالة  
مقدومه  
لأنه لا  
يكون  
في الظاهر  
نفي

ايه تمامه

هذا هو  
المراد  
بالمعطوف  
على واسع  
محذوف

اليه سامة قاله الزواني **حاشي غلام** وهو باق على طهارته **الملبوس قبل**  
**الغسل** وهو الرجلان في المسيلة الاولى والرجل الواحدة في المسيلة  
 الثانية ولا يتناول يوفته في الاخيرة فضيلة البدن في اليدين في اللبس اذا  
 كانت هي المدخلة قبل الغسل لانه قد حصل اولا والترغ الضرورة فانه  
 ترفع اليدين فوق وخوه وقوله حاشي غلام الخ غاية لغني المسح اي ولا يمسح  
 غسل رجله فليسرهما الخ ويستمر في المسح الي ان يغسل الملبوس قبل  
 الغسل وقوله حاشي الخ اي ثم يلبسه قبل نقض طهارته هذا هو المراد  
 والا فلا يمسح وقوله قبل طرف لغو متعلق بالملبوس ثم افاد معزوم  
 قوله وعصيان بلبسه بقوله **لا يمسح رجل كرم** يخاف **لم يضطر**  
 للبدن لانه غاص به اما المرأة فتسح عليه لجواز لبسها له حالة الاحرام  
 وكذا الرجل المضطر للبدن كما ملاهله به فلو نظره اسفل الكعبين لفقد  
 فعل او تخشى غلايه لم يمسح لتصوره عن محمل الغرض **في جواز مسح**  
**خف حبيب** ومنعه الاول للترافي والثاني لابن عطاء الله **تردد**  
 للمنا حزين في الحكم لعدم نص المتقدمين وعلى القول بالغ فلو صلي  
 به بعد ما مسح عليه كانت صلاته صحيحة كما يعزم من كلام التراقي ومحل  
 التردد اذا وقع المسح على الخنق المصوب وامان وقع على حق قوته  
 ملوك للماسح فانه يجوز من غير تردد ثم افاد معزوم بلا ترده بقوله  
**لا يمسح لابس لمجرد المسح** لان في غسل الرجلين مستغنى ما بالنسبة  
 للمسح الخ وهو من اضافة الصفة للموصوف اي المسح المجرد عن حاجة فان  
 قيل لو اسقط مجرد واتقصر على قوله المسح لورد عليه ما ذكر **اولينا**  
 اي لاجل ان ينال لانه يحتمل من عدم لبس ان اولينام لاكل البراغيش  
 ومثله لبس ثوبا اثر الحنا او خوذ لك وقوله اولينام سقوط على الجذوف  
 اي اولينام واما الحينج الي هذا لان اللبس لغو من صور اللبس  
 لمجرد المسح والعطف يقتضي المنا برة او ديمال هو من عطف الخاص  
 على العام **وفيها بظهره** لمن لبس الخ وخوه لمجرد المسح اولينام  
 ولما افرق الكلام على شروط المسح وبعض مناهيها تشرع في الكلام  
 على مكرهاته ومبطلاته فقال **وشره غسله** لئلا يفسده وان  
 المسح او سوانب الغسل فيقع المامورية تنبعا والاصل كونه مقصودا  
 وهذا اذا توبى بغسله مسحه او الوضوء رفع الحدث وسوانبهم  
 لذلك نية ازالة الطين والنجاسة ام لا ويستخ له المسح لما يستقبل  
 لياقي بالاصل مقصودا وامان لم ينو شيئا فظاهر كلام المؤلف انه لا يجزئه ولا  
 اذا غسله واما ان مسحه فان مسحه بنية الوضوء او بنية رفع الحدث اجزاه  
 سوانبهم الي ذلك نية ازالة النجاسة ام لا وان مسحه بنية ازالة الطين  
 فقط او النجاسة التي يعني عنها اذا ذلك لم يجزه واما اذا مسحه بلا نية  
 اصلا فظاهر علام انه يجزئه لان المسح هو الاصل **وكرهه تشرع**

تعالى بالجواب ان يمسحه  
 ليقول فيمن يمسحه المسح ولو  
 اقتصر على نية المسح لا يفي

اي المسح بما جدد لمخالفة السنة ولتقرب تكوذا المسح من غسل الحق ولو  
 جفت يد الماسح في اثنا المسح فانه يكمل العضو الذي حصل فيه الخفاق  
 من غير بطلان وان كان هو الاول يلزم للثاني وكلام المصنف يوم عود الغصير  
 علي المضروب فكان ينبغي للمصنف تقديم هذه علي قوله غسله او تأجيلها  
 عن قوله وتنج عضونه ليحيط الغصير عامدا علي المسح وكره **تنج عضونه**  
 اي تجعيد اثار الحق لما فاته التحفيف **وبطل حكم المسح بفعل وجب**  
 علي لابس لا يبتذل لفعل جميع البدن مع بقائه ومفهوم وجب انه لا  
 لا يبتذل غسل جمعة وعيد ونحوها وهو كذلك لكون ظاهره انه لا يبتذل  
 الا لفعل بالفعل وليس كذلك فلو قال بوجوب غسل لكان احسن  
 لان **المبطل** هو الموجب سواء اغتسل ام لا فيشمل المريض الذي لا يقدر  
 علي استعمال الماء والمسافر الذي ليس معه ما يبين شيئا في شربه وجه  
 الاحسنه بقوله لشمله لمن حصل منه موجب غسل وفرضه التيمم  
 وليس فرضه تيمم ولا غسل كذا قد الماء والصعيد علي القول بانه يبطل  
 وان كان كل منهما لا يتصور فيه المسح لكون البطلان فلهما بوجوب الغسل  
**وبطل تحرقه** بعد مسحه عليه خوفا **كثيرا** وتقدم حد الكثرة بانه  
 قدر ثلث القدم كالمفتوح اذ الم بصغر ولا يقال بقي من هذا ما سبق  
 لان ذلك في الابتداء وهذا في الذي طرأ عليه **التحريق** وبطل **بئزج**  
**اكثر** تقدم **رجل ساق خفه** وهو ما استمر ساق الحق مما فوق  
 الكعبين اي لمحل ساق خفه بان صار ساق الحق تحت القدم لان  
 شرط المسح كون الرجل في الحق ولذا لو ترصنا ووضع رجله في ساق  
 الحق فاحدث لم يجز له المسح **لا تزع العقب** والقدم كما هي  
 في الحق لان الاقل تنج للاكثر سواء كان تزع العقب بقصد ان  
 يترزع الحق ثم بداله فزده او من الحركة المستحي وهو معطوف علي  
**اكثر** لا علي رجل لعناده وحكم تزع النقص من الرجل حكم العقب  
**اعتبار** واجمعه يوم قوله اكثر رجل فلو حذف قوله لا العقب لكان  
**احسن** واحصر ليس الناظر في كلامه من التردد في نقص الرجل  
 ونحوه وقد فهم من كلام المصنف هذا ان الاقل يتبع الاكثر في حالة التزع  
 وبمثله في حالة اللبس فاذا دخل اكثر رجله في الحق فاحدث كان كمن  
 احدث بعد لبسه وان احدث بعد ما دخل نقص رجله فاقدر كان  
 بمنزلة ما اذا احدث قبل لبسه واعلم انما مشي عليه المصنف موافق لما في  
 الجلاب والارستاء في المعتمد هما ذكره التتاي ولكن مفهوم المدونة  
 ان اخرج اكثر القدم لا يضر وانما يضر اخرج جميعه ولا يخفى ان ما فهم من  
 المدونة علي تنظير صاحب الموقد انظر شرح شيخنا ولما تقدم انه  
 يجوز مسح الحق المنزوي في الرجلين والمزدوج فيها والمنزوي في احداهما  
 مع المزدوج في الاخرى وان احدث في جوار المسح التزع انما حكم ما اذا

وان كان في  
 الصلاة تطهر  
 بي

وشهرته  
 مفهم

حصل نزع في تلك الصورة او بعضها بقوله **واذا** مسح على منكبين  
 ثم **نزع** اي الحق كفاه **او** على مزر وجان ثم نزع **اعليه** والغير  
 غايد عند الحق المفهوم مما تقدم مراد انه الجنس او على المكاف  
 او على الخفاق يعود الضمير المفعول وعلى المتن وهو قليل وعلمه حل  
 القراني قوله تعالى فلا يختر حكمتها من الجنة فتشتقي وانما لم يقل  
 او اعليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وقوله **الذي**  
 لئلا يلزم الي تنبيه في غير افعال القلوب وذلك لا يجوز غير ظاهر  
 لان ما قاله خاص باتنين واشتباي **او نزع احدهما** فقط فبها  
 وابق احد الاعيين واما المنفردين فقد تقدم انه يبطل المسح  
 بفرع اكثر رجل لساق خفه واذا بطل المسح فلا بد من نزع  
 الثانية والفصل وليس له ان يغسل المنزوع منها ويغسل  
 الاخرى لئلا ينجس غسل ومسح الجواب قوله **بالسفل** وهو  
 غسل الرجلين غسل في الاولى والثالثة ويجب نزع الفرقة الاخرى  
 على المشهور خلافا لما في جميع سماع السهب ومسح الاسفلين  
 في الثانية ولو اعاد **لتنقي** الاعلى بعد مسح الاسفل جاز له اذا احدث  
 ان يمسح عليه وجعل الشارح في الصغير صلب احدهما لاحد الخفاق  
 وهو يقتضي انه يبادر بغسل الرجل التي نزعها فقط ولا ينزع الاخرى  
 وهو خلافا للمشهور كما علمت **والنزاة** في الفصل السابق وقوله  
 وبين منه ان مني مطلنا وان عجز ما لم يطل **ان نزع** لا يمس الخفاق المنفردين  
**رحلا** اي جميعها او للساق كما تقدم وجب نزع الاخرى ان تيسرت  
 بغسل الرجلين كما تقدم لبطان اليدلية فان لم يتيسر له ذلك  
**سرت** الاخرى عليه اي عسره عليه نزعها فلم يغسل عليه **وجاف**  
 وقاله هو فقه كحيث لو تشاغل بنزعها لم يجز وقاله بعض الشارح  
 ينبغي انه المختار ومفهوم ضاق الوقت انه اذا اشبع فلا بد من النزع  
 كما تقدم **فصل** ترك الغسل والمسح وجوب **بهمه** لانه طهارة مستقلة  
 وهو لبعض البغداديين **او** وجوب **مسحه** عليه اي ما عسره وشل  
 الرجل الاخرى قاله الاميني قبا ساعلي الجيرة يحام تقدم ما تحت  
 الحائل من عاوي جزئى حفظا للمالية قلت او كثرت **او** وجوب  
**مسحه** ان شئت **بهمه** **والا** والا بان قلت **سرق** ولو لغفوه وبغرم فبته  
 ابن بولس واستحسنه بعض فقهاءنا وعراه في غرة لتقل عند الحق  
 قاله المص في نزعها وهو الاظهر ثم انه يعتبر كثرة قيمته **فلم** بالنظر  
 لحال الحق لا بالنظر لحال البسه وكذا بعض الشراح انه يعتبر ذلك بالنظر  
 لحال البسه ويحكم بحددها بما يلزمه من الممانعة في التمسك بالباطل  
 في القول الثالث بانه يجزى ان كثرت قيمته غير ظاهر لانه محال

ثاني

ثالثا

ث

ليس

المنقول ولذا رده السام في الصغرى بقوله ليس كذلك لانه خلاف  
 نقل بن يونس والبياني وقوله في الكبير واجه قد علمت مرة وترك  
 المص القول الرابع بانده يترك مطلقا لان العبادة اول من ماله الحق  
**اقول** ولو غير بالتردد كان اولى لان اصطلاحه مطلق عليه اذ  
 هو داخل في القسم الثاني من قسمي التردد **قال** شيخنا في شرحه  
 واذا قلنا بالقول الثاني واحتاج الي طهارة اخرى فهل يلبس  
 الغزوة ويضع عليها او ينزع التي عسرت وظاهر كلام القاسم  
 الاول قاله الشيخ وانظر من لبس الحق على غير طهارته وصفاف  
 الوقت عن تركه فهل يجزى فيه القول بالتم او بالتردد ان  
 لم تفتقر قيمته فان كثرت فانه يتيم او يجزى على قوله وبطلبه  
 تلقى **ماله** ولا ياتي فيه القول بسجته عليه وانظر جملة القول  
**الا** فيتم مطلقا ولا يتركه ولو قلت قيمته فانه يخاف ما ياتي من  
 قوله ولم يضر عليه والا ففرضه التيم فلم يجعل له الاستقبال الي التيم  
 مع القدرة على الغسل والعرق حفظ المالب في مسيلة الحق وما  
 ذكرناه من ان قوله وان كثرت قيمته راجع للقول الثاني هو خلاف  
 قاعدته وقاعدته بين الحاجب وبين عرقه من انه اذا كان في المسيلة  
**اقول** يكون الثالث هو الاول بزيادة فقد فلو قال ففي مسيلة  
 عليه او قيمته وان كثرت قيمته الى ان كانت جارية على عادتهم المكونة  
**وتدرب** للابى الحق **نزع** كل يوم جمعة في حضور لاجل غسله  
 ويطلب به من يطلب بالجمعة ولو تدربا كما قاله الحيزري  
 ويسحب نزع اسبوع ايضا مراعاة لاحد كان يوم جمعة ام  
 لا وعليه فمن لبسه في غير يوم جمعة يجسبه الى اثناة وتدرب  
 في صفة السج **وسمناه** بعد اوسا الامامتها على طريق  
**اصابعه** من ظاهر قدمه الشمالي ووضع يديه تحتها  
 اب تحت اطراف اصابعه من ياطن الحق **ويجزمها** ذاهبا  
**لحجبه** ويوقف اليسرى على العقب حتى يجاذب الكعب  
 وهو منتهي الوضوء حبيب هكذا اذا نام طروق بين الماجشون  
 وقال ان مالكا اراهها ذلك **وهل** يفعل في الرجل اليسرى  
**كذلك** من وضع اليد فوقها واليسرى تحتها **او** يضع اليد  
**اليسرى فوقها** لانه امكن واقصر عليه في الرسالة وهو  
 المذهب **تا** **ويلان** على المدونة **ويذب** مسج **اعلاه** مصد  
 مصاف لمغفولة **واسفله** بالستب على انه مقبول معه اي  
 وتدرب مسج اعلاه مع اسفله يعني ان الجمع بينهما مستحب  
**لا** **وا** والعطف لئلا يلزم ان كل واحد من الاعيان والاسفل مستند  
 وليس كذلك وجوب مسج الاعيان يؤخذ من قوله وبطلت

ان ترك

ان شاء الله تعالى  
 وتصير سبعة ايام



وبطلت ان ترك اعلاه كذا في الحاشية ويجهل ان مسح فعل ماضٍ وال  
 على الوجوب وبه كرم شيخنا في شرحه فانه قال **لا يجب ذلك**  
 لكن وجوب مسح الاعلى وجوب الشرط بخلاف الاسفل ولذا  
 قال **وبطلت صلاته** واعاد ايد **ان ترك اعلاه** واقتصر على مسح  
 اسفله وصلي **ان ترك اسفله** ومسح اعلاه فلا يقبل وكره  
 وان قرع ما قبله ليؤتبع عليه قوله **في الوقت** اي المختار مراعاة  
 لقول ابن نافع بوجوبه وترك بعض مسح الاعلى كترك كله وكذا  
 ترك مسح بعض الاسفل قال علي رضي الله عنه لو كان الدين يؤخذ  
 بالغياض لكان مسح اسفل الخن او من اعلاه وقد رايت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر حفيه وقال ابو حنيفة:  
 الاسفل ليس محل للمسح ويستحب ان يعيد الوضوء ايضا يعني  
 حيث ترك مسح الاسفل جهرا او عدا او محجرا وطال فان لم يطل  
 مسح الاسفل فقط وكذا ان كان المتروك سهواً لا لانه يقول لما  
 يستقبل من الصلاة ولما ذكر الطهارة المايية بتسميها صوري  
 وكبري وما ينوب عن بعض الاعضاء في الصغرى **ش**  
 في الكلام على ما ينوب عنها فيها وهو التيم ومسح الجارودان  
 كان من ثقلات المايية كالحق فينا سبحه منه كما فعل ابن الحباب  
 لكنه لما شارك التيم في عدم ثباته في الصغرى والكبرى في صفة  
 ولا حاشية في الاعذار عليه اخر الا ترى قوله بعد ان خفي غسل  
 جرح كالشمس مسح فقال **فصل** في ذكره  
 التيم وما يتعلق به وهو لغة القصد لانه مأخوذ من الام بفتح الهمزة  
 وهو القصد وقال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقال تعالى  
 ولا امين البيت الحرام وقال **المشاعر**  
 من (مسح لرغبة فيكم ظفر) ومن تكونوا ناصريه ينقصر  
 وقال في الترضيع **طهارة** تزاوية تنقل على مسح الوجه واليد يزداد  
 التشاؤم بعد قوله طهارة تزاوية ضرورية وزاد ابن ناجي فتشغل  
 عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وهو معنى قوله من **طهارة**  
 ومواده بالترابية تجلس الارض ودليل مشروعيتها من الكتاب قوله  
 تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او لم تجدوا ماء فامسحوا بامان  
 غزوة بني المصطلق ومن **السنة** قوله صلى الله عليه وسلم  
 صا في الصلح بين وجبت في الارض مسجدا او طهورا فامسحوا بامان  
 الصلاة قاله صلى الله عليه وسلم عن عمران بن حصين قال كنا مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس التاذلي فاذا هو رجل مشغول فقال  
 ما تمسك ان فصلى فاما بالثني جنبية ولا ما قال عليك بالصعيد فانه  
 يجوزك وانما الاعتد الاجماع على مشروعيته وانه من خصائص هذه الامة

وحكمة مشروعيته ادراك الصلاة في اوقاتها قال في توفيقه وهو من  
 خصايص هذه الالة والتحجيل في الوضوء وكذا الغسل والصلاة على  
 الميت والقيام وتلك المال في الوضوء وسواء المكلين وقبول التوبة  
 من الذنب وازالة العجاسة عن الغسل فان قيل قاي مصلحة في ماء  
 ايتاح الصلاة في وقتها مع استراخاد الزمان فحقلا جوازا ان  
 ذلك تغيب الترتيب وقيل الجمع لهذه الالة في عبادتها بين التراب  
 الذي هو مبداء ايجادها والماء الذي هو سبب استمرار حياتها انتشار  
 بانها سبب الحياة الابدية والسعادة السعيدة جعلها الله  
 من اهلها بلا حكمة وبليته وقيل لعلمه تعالى من النفس الكسلى عن  
 الطاعة والميل الي تركها مشرع لها التيم عند عدم الماء لئلا  
 يفتا ذ الترتيب فيشتق عليها العود عند وجودة وقيل ليستقيم  
 المكلف بعدم المامورة وبالتراب اقباح فيزول كسله وليست  
 اقوالا متباينة بل جميعها مراد وبذلك المص بارباب الاعتذار  
 المبيحة للتيم فقال معبرا بصيغة الفعل المستفوعة بالوجوب  
**يتيم** اي وجوبا **وامرض** وهو الذي لا يقدر على استعمال  
 الماء ولو كان يجتأ في جسده **وسفر** وان لم تقصر فيه العلة  
 على المشهور وقيل لابد من كونه سفر وقصر ويشاي على الخلاف  
 فتم من سافرون القصر للنافلة والجنابة غير المتعينة والجمعة  
 ولا يجب على المسافر حمل الماء ولو تيقن عدمه في الطريق  
 وجوز اقامته للرعي وحفظ المال بوضعه لافائه قاله عياض  
 اصله اقامته صلى الله عليه وسلم على الناس فقد عايشه وبجته  
 فيه الابي بان اقامته على العقد لحفظ المال وهو واجب بخلاف تنجيسه  
 انتهى **ابح** واحوي الواجب والمندوب ولو قال جاز له خلاف  
 باليضي ودخل ما لو عصى في السفر المباح قال في توفيقه وحجج الحرام  
 ومثله بقطع الطريق والعاق لوالديه وحجج ايضا المكروه كاللواط  
 وغيره اكثر وملهم من الحاجب بالعصيان فلا يجزئ المكروه قاله بعض  
 وهو الظاهر لان المجزوء لا يمنع القصر قاله بعض الشراح وقال الزملا  
 ينبغي ان يكون المراد بالباحة هي الجواز ليدخل المكروه والمطلوب  
 ايضا وقال في الحاشية المراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل  
 فيه المباح كسفر البحر لما هو مستغني عن تحصيله والرعي الذي لا  
 لا تتوقف حياة الدواب عليه ويخرج المحرم كالسوق لمصلحة المكروه  
 والواجب كالسفر في الزينة والتجربة ليس بمستغني عن تحصيله  
 والرعي الذي تتوقف حياة الدواب عليه ويخرج المحرم كالسفر في  
 لمصلحة والمكروه كسفر الهواء انتهى فان قيل الحاضر الصالح  
 اذا عدم الماء وخاف فوات الوقت يباح له التيم لو كان وقتا **الاستحباب**

ولو كان ذلك لا يوجب عليه فلم يوجب للمسافر في هذه الحالة فالجواب ان السفر لما كان له دخل في عدم الماء وحقوق القوات وهو عاصم به لم يوجب له التيمم لذلك وقاله شيخنا في منكره قوله ابي السمرق واما المرض فانه يتيمم له ولو كان غير مصلح باعتبار ما نشأ عنه وما ذكره من اشتراط الاباحة في السفر هو الذي ذكره ابن عرفة عن القاضي عبد الوهاب واقترع عليه وقد اعترض علي بن الحاج في حكايته الخلل فقال ويشترط القاضي اباحة السفر وقول ابن الحاج علي الاصح لا عرفه نصا انتهى قلت وقال ابن عبد السلام ان الرخصة التي يظهر اثرها في الحضر والسفر كالتميم والسج على الخفيف لا يمنع منها العصيان بالسفر ومعناه ان يرسد ورجع بسند والقاضي ابن مروق مسج القاضي بسفره علي التيمم وكان التيمم بكلام بسند في موضع يقتضي انه يتيمم اتفاقا وذكر سند في موضع اخر ان التيمم هو الصحيح **فقرئ** كالماء او عيني ووجهه **وقيل** المراد به ما قبل الفرض فيشمل السنة والرخصة او يدخلان بطريق الاخر **وتيمم حاضر في خارزة ان نفس** عليه الصلاة عليهما بان لا يوجد مصلح غيره كما في الشاخر والتشابه ايا وحشي قفاريهما يتأخيرها لوجوده وقول الخطاب بان لا يوجد متوطن يصلي عليها فيه نظرا لانه يقتضي انه اذا لم يوجد متوطن يصلي عليها في الخارج لم يصلي بالتميم ولو وجد المريض والمسافر الذي يباح لها التيمم وليس كذلك ولو تيمم جماعة دفعة واحدة وسبوا واحدا منهم بالدخول في الصلاة فليقيم الدخول معه وكذا لو تيمم مترقيين بحيث لم يحصل فصل بينهم احدهم من صلاته عليها فخرج الجميع عن التيمم قبل دخول واحد منهم في الصلاة فقام الجميع الصلاة عليها لانه لما تيمم الجميع في ان واحدا وما في حكمه كانت تعلقت خطايبهم بالصلاة عليها مسويا فلا يكون دخول بعضهم مانعا من دخول غيره بعده واما لو تيمم واحد ودخل في الصلاة فليس لغيره بعد دخوله ان يتيمم ويدخل معه في الصلاة **وتيمم الحاضر الصحيح** لاجل فرض صلاة **غير جمعة** اعتد اشرب وهو المشهود وظاهره ولو حشني فواتها وهو كذلك ويفعل بدلها بالتميم ولو في اول الوقت لم فرضه حينئذ الظاهر **واذا تيمم الحاضر الصحيح** وصلى ثم وجد الماء **لا يقيد** في وقت ولا غيره وكذا اشقنا في شرحه اياه انه يجرم علي الصحيح اعادة مصلاته بالتميم بما له من صلته به **لا سنة** فلا يتيمم لها الحاضر الصحيح وهو معطوف علي خارزة علي القول الصحيح من ان المعاطفين اذا تكلمت كانت علي الاول ومعطوف علي فرض علي القول الضعيف من ان كل واحد معطوف علي ما يليه وصححه معهوم الصفة لانه لا يفتقر معهومها والاول اولى وقوله سنة اياه عينية كالوتر والعيدى او كفاية كالصلاة علي الجائز علي القول

بشيئها واراد بالسنة ما يشمل الفضيلة كالرواتب وما يشمل الرعيبة كالخمر  
**عند مو** المريض والمسافر والمخاض والحيض جزءا او قطعا او شكاً او توهمها  
كما يفيد كلامه بن راسد **ما** حقيقة او شكاً كما اذا وجد ما غير سطلن او شكاً  
للغير او مسبلاً للشرب خاصة ومثل ذلك ما اذا التمس المسك للشرب بغير  
ولم يعلم الذي يكون للطهارة منها **كافية** للطهارة كبري او صغيراً وقوله كافي  
اي للغرض فقط **او خافوا** اي المسافر والمخاض والحيض وجهه للمراعاة  
الافراد وغير بالحق يشمل النكاح والشك والوهم والظاهر ان الحق انها تعتبر  
اذا استند الى تجربته سبقت له في ذلك او اخبار طبيب صادق او تجربة في هو  
مقارب له في مزاجه كما مض عليه الخطاب وحسينه فلا عبرة بالحق  
من غير استناد الى ما ذكر **باستعماله** بن عرفة او بطلية **مرضاً** من نحو  
تربة او حصى **ولما** مجرد التام فلا يبيح التيم او خلق المريض **زيادة**  
في شدته ان كان حاصل **او اخبر** وهو اعملة وهو ايضا من زيادته  
لان الزيادة تشمل الزيادة في قوته وشدته او في رسته فليس ذكره ضروريا  
مع قوله او زيادة البساطي فغير خافوا على التوزيع **او خاف** من يقدر على  
استعمال الامان مريض ومسافر ومخاض جميع بالاستعمال **عطش** نفسه  
او حيوان **محترم** معه اي في رفقته من ادعي او جارية ولو كلبا ما دونها  
في اتخاذه تلكه او تلك غيره بحيث يهلك الحق عليه او يتصور ضرره  
بنية الموت وعطش ضيق لا تخشى عاقبته لقوله وكلام المصنفين لم ي  
يتلبس بالعطش لانه معطون على معقول خافوا وحسينه فهو بمنزلة الظن  
والشك والوهم ولكن المهور عليه ان من لم يتلبس بالعطش انما يباح له التيم  
او **خاف** المرض من عطشه اذا ظن ان لا يجد ما يشربه اذا عطش لاوشك  
او توهم **ولما** من تلبس بالعطش فانه يباح له التيم اذا خاف المرض من  
عطشه والمراعاة بالحق صطلق التردد الشاسل للظن والشك والوهم واذا  
تخمرت الرفقة وكثرت معهم الفقرا كما لو ركب والنوازل العظيمة بحيث  
يطلب على الظن في مثل المخاوذ لا سيما في ايام العيق انه يخاف على من معهم  
من الفقرا وغيرهم الموت من العطش فيها في التيم **لكن بشرط** ان يسي  
المحتاج فضله **قال** **شخصا** في شخصه وقد يقال ان تيمه  
صحيح وان لم يسق الفقرا ما معه لان ترك سقيه عصية فهو عاص  
في سقوه والعاص في سقوه يتيم وجوده المأكلا وجود وقد بالمحتاج ليخرج  
الكلب غير المادون في اتخاذه والمختار اذا كان يقدر على قتلها والاشراكا  
لها ولا يجد بان بالعطش لحد **ليست** اذا قلتم فاحسوا القلة  
ومثلها الزا في الحصن والمركب بعد زمن توبته والتأكد بالنسبة لمستحق القتل  
واتخاذية او ربة اذا كان معه من له قتله كالامام او نايبه المتوفى له في ذلك  
او جماعة المسلمين حيث لم يوجد واحد منها لقيام مقامه عند تقدير واحد منها  
والا فيقيم ويسقون الما لان الاقتيات على الامام لا يجوز والحاصل ان غير المحترم يقدم

الحيث

عليه







فأبينة او **مستتركة** مع الاخرى في الوقت كظهرين وعشاءين وهو  
 يحصر الرأى قال بعضهم وجهه ان الصلاتين اشتراكا في  
 الوقت لاجتماعهما ياخذ ان منه لانه ياخذ منهما قال في الحاشية اعترض  
 بان المناسب للثاني مشترك كما في مشتركهما في وقته والمناسب  
 لمشاركة وبطلت الثانية ويحاج بان ذكر الثاني في نظر الوضوء وان  
 مشتركة بنظر الرأى ان القرض الثاني بمعنى الصلوة ثم عطف على قوله  
 بتيمم فريض او نقل فقال **لا يتيمم** **مستتركة** **اللام** **مستتركة**  
 قال الثاني ان لا يجوز شي من الاثنية المذكورة بتيمم المستحب كتحميم  
 الجنب للمؤمن على القول المتقابل وانما كانت اللام مستتركة لان التيمم المستحب  
 كصلوة الضميمة مثلا يفعل به ما تقدم كما تقدم من قوله او نقل فقال  
 ويحتمل ان تكون اللام **اصلية** ويراد بالمستحب ما لا يتوقف محته على  
 الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا ايا غيبا والدعي وزيارة القبور والنقل  
 التائب ما تترق محته على الطهارة فلا منافاة **ولزم مولا** **له** **اي**  
 في نفسه وما نقل له ثم كان فرق بين اجزائه وبينه وبين ما فعل له ولو بايا  
 وطلال بطل كما قال الخطاب والرد قاضي وسقمتين كلام من مرزوق ان  
 التفريق بين اجزائه نسيانا لا يبطله وان طال وتيسر الفصل عموم وجهه ان  
 لا يبيح سائر الجنان بتقدير الوضوء وقال البساطي يريد مولا **له** **ما فعل**  
 له قالوا وانما حلناه على هذا لا سئلنا هذه المولاة بين افعاله بخلاف العاصي  
 انتم ولعل وجهه ان التفريق الكثير بين اجزائه يبطله واذا بطل  
 بطلت افعاله بما فعل له وانما كانت المولاة واجبة هنا وجريتها  
 خلاف في الوضوء لان التيمم طهارة ضعيفة وعبرها بقوله ولزم دورته  
 واجبه كما في الفصل وقرأت كالموضوء لا حاله هنا ما ليس في حقيقته  
 كما حذره بئس اعنيد **ولزم** **ما قد لما قبول** **فصل** **ما المقترن** **الان تحقق**  
 المنه فان تحقق ذلك فلا يلزمه قبوله وان لم يمس به وهذا اذا كانت  
 المنه يظهر لها اثر واما الثانية فيلزمه قبوله ولو عبر بانها بولزم  
 مولاة وانما بولزمه لكان احسن ويكون قبول الهبة من باب اولى والامتناع  
 طلب الهبة **لا قبول** **هبة** **فصل** **بشترية** **بدل وجود الهبة** **في** **اخر** **فصل**  
 الضمير راجع للمأ والتمس وفي كل ما مر فرغ عطا على قبوله وبحر وعطا  
 على هبة ويصح عطفه على لا يثنى ايا لا يلزمه قبوله التيمم ولا قرضه  
 وهو صحيح حيث لم يكن **مليا** **ببلده** **لزمه** **قرضه** **وقبوله** **قرضه** **ولا يثنى**  
 ان هذا انما اذا رجع ضمير قرضه التيمم اذ رجوعه للمأ لا يصح لانه  
 يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور كذا اخرج  
 شيخنا **وقال** **في** **الحاشية** **يحتمل** **دفعه** **عطا** **على** **مولاة** **اي** **لزم**  
**مولاة** **ولزم** **قرضه** **اي** **اقتراضه** **لكن** **هذا** **الا** **قاعدة** **فيه** **مع** **قوله**  
**الذي** **وطلبه** **لكل** **صلوة** **ويحتمل** **جوره** **عطا** **على** **هبة** **ما** **وهذا** **مستغني**

بان روى العوجه والعبد  
 لا يقبل يمينه ويبر ما قبله ما  
 من

بان روى ايلوا لزمه

عنه ايضا لانه اذا لزم قبول الهبة التي هي مظنة المانة فاحدا قبول  
القرض الذي ليس فيه ذلك واعلى من المتقن بلا اي ولا يلزمه قبول قرض  
ثمنه ولكن هذا قال فيه ابن علاق ولا اذكر في مذ هبنا في هذا ايضا  
وتخصه علي ما نقله المواق بن علاق عند الساقعية اذا اقرضت من  
الماسع القدرة علي الوفا فلا يجوز له ان يتم لحقة مستغنة المستغنى بمثل  
ذلك ولا اذكر في مذهبه في هذا ايضا انتهى ولا نص في المسئلة  
وكلام الاققرسي لا يلتفت اليه لانه تبع فيه ظاهر كلام المصنف كما  
هو عبارته وقولنا ولزم قرضه وقولنا فاحري قبول القرض اي علي  
ما يقتضيه العطف والاختلاف في اقتراضه ولا في قبول قرضه  
ولزم من فقد الما ووجهه **بيع** **الضد** ان **بيع** **ياش** **اعتيد**  
بيعه به في ذلك المحل وما قارب فلو بيع بغير المتكاد لم يلزمه ولو كوفي  
دراهمه وغير المتكاد ما زاد زيادة متفاحشة ويرجع في تفاحشته  
**بعد** منه لقول اهل المعرفة قال عبد الحق بن شاذلي وان زيد عليه مثل  
ثلث الثمن فان زيد اكثر لم يلزمه وكذا قال في الجلاب لكنه قال بالثلث  
واستشكله المصنف انه ان عني ثلث ماله لزم عليه اذا كان للانسان ثلاثة  
الاق ديناران يشتري اما بالدين دينار وان عني ثلث الثمن لزمه اذا كانت  
القرية تباع بفلس وصارت تباع بثلاثة ان يشيخ ولاخفا في بطلانها  
قال شيخنا في شرحه قد يقال انما اراد ثلث الثمن وهو الظاهر كما  
اشار اليه النبي والشيخ بالمثال المذكور لا يلزم اذا العبرة بالمظنة  
لا المحنة المجردة واعلم ان المستند من كلام اشهب والي انه لا يلزمه  
بشر القرية بعشرة دراهم واوي ما يتوضا به ويلزمه بشرا ما يقا  
به ببقية المعتادة في ذلك الموضع حيث لم يبلغ عشرة دراهم عنده  
اشرب واما عند النبي فلا يشتريه بما زاد علي سنت دراهم علي  
ما يتبادر منه **في** **الحج** **له** **لثقة** **سفره** **وشبهها** **فلو كان** **مخاطا**  
**له** **لم يلزمه** **بشراوه** **ولما كان** **لفرق** **بين** **بشرايه** **بمن** **محل** **او** **موجب**  
**قال** **وان** **بدست** **حيث** **كان** **عنده** **ما** **يوقي** **منه** **واشأنه** **يقدمه**  
**عليه** **لم** **يحج** **له** **لانه** **صفة** **لثمي** **ولزم** **مريد** **التتم** **طلبه** **بنفسه** **او**  
**او** **من** **يشاحره** **باجرة** **تساوي** **الثمن** **الذي** **يدرمه** **الشرايه** **وقوله**  
**وطبه** **اي** **المنا** **وطبه** **القدرة** **علي** **استعماله** **قاله** **من** **رشد** **لكل** **صلا**  
بعد دخول الوقت اذا اجل عوضه غير موضع الاولى وان كان به لكن  
حدث ما يقتضي جوده **لما** **وان** **توضه** **الشاك** **والظان** **كما** **صح**  
به بن شاسي ومن عطا الله وابن عبد السلام وينبغي ان يتحقق حكم  
الطلب فليس طلب الظان كطلب الشاك ولا الشاك كما لم يفرق  
وذكر بن راشد ان مفهوم الوجود لا يلزمه الطلب **قاله** **بن** **زرق**  
وهو الصواب ويقبل خبر الواحد اذا ارسله الوقفة عوضه عدمه

فاحري

لا يشق به

و ينتهون كما قاله في التصصرة اي حيث كان عدل رواية لا ان  
تحقق عزمه فلا يترجمه الطلب اذ لا فائدة فيه والبراد بالتحقق  
 الاعتقاد الجازم الذي لا ترد فيه لا التحقق في نفس الامر وهو  
 معطوف على قوله طلبا معقول مطلق عام له المصدر اي طلبه  
 طلبا وليس محولا لمقدر خلا لما يفهم من كلام التتائي حيث  
 قال فيطلب او هو يختلف باختلاف الاشخاص فليس المشاق  
 في الشئ ولا القوي كالضعيف ولا الرجل كالمراة الباجي ليس عليه  
 ان يجهد نفسه في الجري ولا ان يخرج عن مثبته المعتاد ولا ان  
 يعدل عن طريقه اذ ثمر ما جرت العادة بالعدول له الي  
 الاستقامة من العيون والميأة التي يعدل لها عن الطريق وان  
 كان ان يخرج اليه فانه اصحابه فانه يتيقن ولم يجد فيه حدا ولا  
 يدخل في قوله طلبا لا يشق به طلبه اذ كان علي ميلين وان  
 كان لا يشق لانه مظنة المشتقة صا جزم به في المقدامات  
 والبيان سواء كان ركبا او مائتا والمأصل انه لا يطلبه طلبا يكون  
 مظنة المشتقة بان يكون علي ميلين او فيه مشتقة بالفعل وان  
 كان دون ذلك ثم مشبه في لزوم الطلب قوله كرفقه بضم الراء  
 وكسرهما والجمع الرفقا قليلة كالاربعة والخمسة كانت حوله  
 ام لا او حوله من رفقة كثيرة كالاربعين بحيث يكون من حوله  
 منها كالقلية كذا في بعض التقادير وهو مخالف لقول الغني فان  
 كانوا انفرادا قليلا سال جميعهم وان كانت رفقة كثيرة فليس  
 عليه ان يطلب اربعين ومقتضاه انه يسأل ما دون اربعين  
 ولو زادوا علي الثلاثة وثيه من المشتقة مالا يعني قال في الشرح  
 ولو قيل بالحاق الخمسة عشر بالاربعة وما زاد عليها بالاربعين  
 ما بعد والجاع عدم المشتقة في الاول وهي في الثاني وبحال الزوم  
 الطلب من الرفقة ان جعل عليهم به بان علم الاعطاء اوطن او شك  
 او توهم واما ان علم عدم الاعطاء فلا يلزمه الاحتياط الطلب وهنا  
 علي ما لم يشي عليه المصنوع واما علي اختلاف راسد فنتوهم الاعطاء لا  
 الطلب قال الخطاب ما حاصله اذ ترك الطلب من يقبل علي طنه  
 انه يعطيه فانه بعيد ايدا اذ وجد الما وسوا ترك طلبه من  
 رفقة قليلة او كثيرة وان شك في اعطائه وترك الطلب اعاد  
 في الوقت انتهى ويعلم منه انه اذا توهم اعطاه وترك الطلب وجب  
 له الما فانه لا اعادة عليه اصلا ثم ان ظاهر ما ذكره الخطاب  
 وما يفهم من كلامه انه لا فرق بين ان يتيقن وجود الما في الاقسام  
 المتوهم عند من ترك طلبه منه ام لا ويجعل ان يجعل علي ما اذا  
 تيقن وجود الما عند من ترك طلبه منه او لم يتيقن شي واما

ان تبيح عدم وجود الماء عنده فانه لا اعادة عليه في الاقسام الثلاثة  
 نظر لما تبين فقام له وهذا الاخير هو الذي يفيد كلام بن عرفة  
 فانه اعترض في القسم الاول ظهور الماء عنده فاعتباره في الاخيرين  
 اولى ثم ان قوله في الاول اذا ترك الطلب من قبلت علي طهر  
 خلا في عبارة بن عرفة فانه عبر بالظن لا بيقين الظن الا ان يقال  
 المراد بيقين الظن وجود الظن منه كما تقدم في كلام بن راشد ثم  
 ان ما ذكره من الاعادة ابدأ بها لقوله ويعيد المصوب في الوقت  
 وقد يقال لا يحل له اذ هذا بمنزلة من نسي مع وجود الماء رتبته على  
 استعماله **في بيان** الاول اذ اعلم انهم يعطونه استحباباً منه  
 ولا يعطونه لولا ذلك مستقط عنه الطلب ويبقى النظر اذا اعطوه في  
 هذه الحالة هل يجوز استعماله ام لا بمنزلة المصوب الثاني يلزم  
 الحجاب بالمادفة لمن طلبه ولو ادعى ترك طلبة الصلاة كما يفيد ما  
 يأتي عند قوله وفضل طعام او شراب كحظر النظر بغيره  
**ويزوم نية استحباب الصلاة** التي يريد بها ولا خصوصية للصلاة فان  
 اراد سبي المصنوع او الطواق فانه يوجب ومن نوى تيمم استحبابه تيمم  
 في الغرض والنقل صلاحها به ولا يلزم تعيين الفعل المستباح بل يستحب  
 علي المأمور من نوي بتيمم استحباب صلاة الغرض من غير تعيين له  
 بكونه ظهراً مثلاً صلى به ما عليه من ظهراً وعصر ولا يصح به ما خرج  
 وقتاً لان وقت الغايته انما يكون بتذكورها فتيمم قبل تذكورها  
 تيمم لها قبل وقتها فلا يصح ومن نوى به استحباب صلاة يعينها  
 من الغوايين لم يصل به غيرها من الغوايين ومن لم يعين فعلاً يلزم  
 استحباب مأموره الحديث صح وفعل به ما مثلاً بشرط الاتصال وان  
 اراد فرضاً فقدمه علي غيره وكذا الوضوء فرض التيمم كما استظهره  
 البساطي وغيره وظاهره ولو جئنا ترك التيمم اليه الاكبر ولا  
 تخبره فيه رفع الحديث وظاهره ولو لم يرفع الحديث رفعاً مفيداً  
 وعلي ما ذكره العراقي **قال** زدوني وحملها الوجه بالاخلا  
 ونحوه للتأذي في شرح المفترطية غير انه يلزم عليه فعل بعض  
 التيمم وهو الضرب على وجه الارض بلا نية ولذا ذكر بعض الشرح  
 ان النية عند الضربة الاولى لانها اول واجب في التيمم كما ان الوجه  
 اول واجب في الوضوء ان الحديث الاصح لا يلزم استحبابه حال  
 التيمم بل يكفي استحباب الصلاة فانه لم يتغير من اول نية لم يصوره ولكن  
 الافضل ان يترى استحباب الصلاة من الحديث الاصح **ويزوم نية**  
**اعيد** من جئنا به او حبض **ان كان** فان ترك ذلك لم يجزه  
 واعاد ابدأ سواء كان عامداً او ناسياً علي المعتمد خلا فالتقول  
 البساطي في النهاية انه يعيد في الوقت ومن تيمم للجنازة وهو غير

حنيفة فيمنع التيمم  
 غير نية رفع اليدين  
 ونية وضع اليدين

على ما ذكره في الحديث

جنب اجزاه عن تيم الوضوء اذا كان سعتد الله جنب وان كان متعديا  
 فينبغي عدم الاجزاء ولا يد في تيم الحدث الاكبر من فيه **ولو نقص**  
 الطهارة ويصح عود الصلوة على النية وكذا عود عليه الصلاة **ولو رجع**  
**الحدث** واستدل له بعض الشيوخ بما روي عن وهب بن عمرو بن  
 العاص حيث امره عليه الصلاة والسلام على حينئذ فاحتمل  
 في ليلة باردة فحان ان اغتسل بالما البارد ملك فتميم وصلّى بها بعد  
 ثم ذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين رجع فقال له عليه السلام  
 صليت بالناس وانت جنب وبانه يجب التطهر بالما اذا وجد  
 قبل الصلاة وبعد استحاضة فرضين بنهم واحد وبعد فله كل  
 الوقت واختار بن العربي والمازني والقاضي انه رافع الحدث  
 قال القاضي وقوله لا يرفع اياه مطلقا بل الى غاية وهي وجود  
 الماء والقدره على استعماله لئلا يجتمع التقيضان اذ الحدث  
 المنع والا باحة حاصلة بحقيقة اجماعا فالخلق لغرض ونحو المازني  
 فان قيل لو كان يرفع الحدث لكان يصلي به اكثر من في منه  
 فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان يري الوضوء كذلك وهو يرفع  
 الحدث **ولو لم يرفع** **تيم** **وجهه** اياه استعماله طويلا وعرضا مع  
 الحجية ولو طالت بين السبعين ولا يستتبع غضونه كدار الضيق والافتقار  
 ويراعي الوتره وحاج الفين والتمتعة ما لم يكن عليها شعور ومهر  
 يديه علي شعور لحينه الطويلة ويبلغ بها حيث يبلغ بها في غسل  
 الوجه وما لا يجوز في الوضوء لا يجوز في التيم **وكيفية** ظاهرهما ..  
 وباطنها والا ولي يديه **لشعره** وهما داخلان كالمرفعين في الوضوء فان  
 ترك شيئا من ذلك ولو يسيرا لم يجزه ولا يد من تحليل اصابعه علي  
 المذهب الا لا قطع او سقوط يدها يمين وجهد ويديه بالتراب  
 عند عدم من يستشبه قاله بن قزحون في النازة وحيث حصل التيم  
 كفي ولو باصبع كالرأس **ولو لم يرفع** **وجهه** ولو ما دونها في لبسه  
 ومثما لان التراب لا يدخل تحت فان لم يرفع لم يجزه علي المشهور  
**ولو لم يرفع** **سجدة** كلها صعد علي وجه الارض من اجزائها ويدخل في ذلك  
 ما احتسرو في باطنها لانه صار صاعدا علي وجهها ويشمل ذلك الاظفار  
 وهو محمول بشدة تشبهه خلا فالما نقله **النسائي** عن بعضهم وقوله  
**طهر** نفسه الطيب في الابه وقيل المنبت وهو التراب لاسلا لا ينبت  
 نباتا كالرمل والنباح وهو قول الشافعية ولما لم يختص التراب  
 علي المشهور ادخل كاف القليل علي قوله **كتراب** **كتراب** وسباح  
**انقلا** وسفرة وجرو ورس علي المشهور **ولا يجوز** **التيم** في المسجد  
 وكذلك يجوز التيم والصلاة في ارض الفير ولا يجوز له منه ما لم  
 يتقصر بذلك لانه لا يجوز له ان يبلغ غيره من الانتفاع بها لا يضره

ولو لم يرفع الحدث وضوءه في الاثنا عشر ركعة  
 اياه التيم للتيمين ولا ينافيه قوله في الدعا  
 يرفع وليس التيمين بالتيمين ولا ينافيه قوله في الدعا  
 قاله في يوم التيمين بالتيمين ولا ينافيه قوله في الدعا  
 اياه ان لا التيمين لا يرفع الحدث من

فيكون التيمين  
 فيكون التيمين  
 فيكون التيمين

وليس هو مدقونا  
 بالارض من

كما لا يستصحب بمسباحه والتطلل بجداره ويخوذ ذلك وشمل تراب ارض  
 ثبو وهو الذي يحجه القوطي في تفسير سورة الحجر واستثناها  
 ابن العربي من قوله صلي الله عليه وسلم وجعلت لي الارض مسجدا  
 وطهورا وتبعه بن فرحون في الفارة قال في التمهيد اجمع العلماء على  
 جواز التيمم على مقبرة المشركين اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا انتهى  
 وكما اثبت المترايب حكم الجواز اثبت له حكما اخر بقوله **وهو الا**  
**فصل** مع وجود غيره لا متعين بان على الحكم الاول دون الثاني  
 فان لم يغله احد بقوله **ولو قيل** بان يجعل حائل بينه وبين الارض وكيس  
 المراد به نقله من موضع لآخر وانما ربه لثلاثة بين كثير القابل بعدم  
 جواز التيمم على المنقول وبما قد رآه ظاهره ان ما يفيد كلام الشافعي  
 من المبالغة في الافضية غير ظاهر **وثالث** ويقاس عليه المال الجامد  
 والجليد وظاهر كلام المصنف ولو وجد غيره وهو ظاهر كلام ابن الحاجب  
 وابن ناجي والمكي **وحاشا** ان لم يجز غيره من تراب او جبل كما قاله  
 في السائل وهو ظاهر المدونة **وفيها** اثر كلامه على الخضا ض **ففي**  
**بديه** **روى** لفظ جعفر بن محمد من الجفاني **فيها** من التحقيق ولا تنافي بينهما **وهو**  
 يتحقق ويحقق ولذا اجمع بينهما في المختصر الكبير فقال يتحقق وقسم بديه  
 ويحققا قليلا والظاهر ان التحقيق مستحب انما على رواية الخاضع  
 لا بد من التحقيق وكان الفصل **سبعة** التحقيق لا يبطل الموالاة للفرقة  
 الداعية له كذا في الشرح وفي الحاشية ابن جعفر عالم بطل والا  
 ورد عليه قوله ولزم موالاته **فخص** بمسرح الجيم ونقحها والكلمة اكثر  
 والمراد به حجارة الجير **لم يطلع** ابن لم يشو فراده بالطلع الشئ لان الجير  
 لا يطلع وانما يشوي فان طبع لم يجز التيمم عليه وظاهره ولو لم يجد غير **واو**  
 ان الطلاق المحض عليه وانظر على كلام المحقق ولو حصل به حائلا لمن او جرح  
 عليه ذلك **الا بعد** شبه بها **ومعدن** عطن على تراب وفي بعض النسخ  
 معطون على ما ذا انتهى وذكر بعض انه معطون على المعنى اي يتيمم  
 بها ذكر معدن ان عليه من نحاس وحديد ورصاص وزئبق وكوه  
 وصفه بصفاة ثلاث سلبيه دل عليها بقوله **غير** **فقد** كثير  
 ذهب ونقارضة فبلغ به كما صرح به **المكي** **غير** **وهو** ما لا يقع به  
 تواضع له كيا قوة وذو جرد وذمرد واما **الرخام** فتقيل بجواز التيمم عليه  
 سطلما وقاد بن يونس يمنع مطلعا كما قاله ما انت وهو **الصواب** قد  
 وفصل **المكي** بين ما دخلت صفة كالشعر والصقل فبلغ وما لا يجوز  
 وينبغي رجحانه لاتفاق قولين على المنع في المصنف واتفاق قولين على الجواز  
 في غير المصنف ويجوز علي بلاط ولو فضل به خوذتا حتى اصغر

وخصه به اشبهه بالاحجار  
 لا يشبهه غيره  
 في نسخة الاولى

لو لم يجره ما بعد كل المار ذكره  
 انه اذا طاف بوقت الحج غيره تيمم  
 مثلا او هو ذاهبا الى  
 عند قول بديه حائلا لمن



وظاهر كلامه انه لا يتكلم على معدن النعد ولوجوهه ولو ضاقت  
الوقت ولم يجد سواهما وهو ما يفيد كلامه بن بونس والمأثر  
وذكر الخبي وسد انه يتكلم عليها بعد ذلك اذا ضاقت الوقت  
ولم يجد غيرها وقال ان عرفة انه يتكلم على النعد والجوهر حيث  
لم يجد غيره وضاق الوقت ولم يقيد ذلك بكونه بمعدنه ولو  
خلان ما انفت عليه الخبي وسد من التقييد بكونه بمعدنه  
وقد سد بسد بكونه بترابيه لا بما صغي منه واختلف كلام سد  
والخبي في التميم على الحديد ونحوه فظا هر كلام الخبي لجواره  
وكلام التصير لواقته وذكر سد انه كالذهب والفضة وغير  
وهو بالجر والتنوين عطف على نقد والكاف حرفنة  
للتثنية واستظهر بعضهم انه غير مأثور مضائق الى المكان الاسمية  
التي بمعنى مثل والمراد بالمتنول ان يبين عن الارض ويصير في ايدي  
الناس كاللغاة فير لا ما نقل من موضع الى موضع اخر كما تقدم  
وزين وكبريت وذريع ومزقة وكل ونورة وكل معدني  
ومصنوع وجد غيره ام لا قوله كسب الى مثال معدن ومتنول  
وغير متنول خلا فالقصر الزرقاني له حيث قال مثال معدن  
لا معنوم له بل الصحيح مثله كما قاله سيد احمد زروق  
في مشرح الارشاد فتقدم الجار والمجرور للاهتمام بالاختصاص  
ما لم تنكس بجرا او جسي بن طوب لم يحرق وهذا  
ما لم يخلط بخلط كسب فان خلط به فلا يجوز لانه تميم  
على الجاسة وان خلط بطلا هو كسب فان كان الخلط بالظاهر  
انقلب فانه لا يقع التميم عليه كما انه بمنزلة من تميم على الرماد ونحوه  
او حور واما الرحي فقال ابن ناجي افني شحننا الشيلبي الى ان مات  
بمنع التميم على الرحي ما لم تنكسر واقتى شلح فاصله جواره وان  
لم تنكسر لان طينتها انها هو بفعلها لا بضعفها انه لم يعلق  
على مقدر قوله لا حصيد ولبد وبساطي الان يكثر ما عليه  
من الشراب فيشأنه وله اسم الصعيد قاله في توضحه ان يجوز  
التميم بها ذكر لا حصيد وقال في الحاشية ويعلق بمائل تحذف  
معطوف على عامل فم من الكلام السابق والتقدير جاز التميم او  
صح التميم بها ذكر ولا يتيم حصيد وحشبه اي على حصيد وكل  
وهو عام في المريض والصحيح خلا فاما يعطيه ظاهر لفظه حشبه  
تذكر انه وحشبه وزر وحشبه الا اذا لم يجد غيره ولم يمكن قلده  
فيتيم به كما قال الخطاب وذكر المواق قيد اخر لجوار التميم  
على ما ذكر وهو ان يضيق الوقت ولم فعله في الوقت هذا في الزايف  
واما النوافل فيجوز ان يصليها ولو تيمم قبل وقتها فيصلي

الفجر ولو تنيم له قبل وقته والوتر اذا جمع العشاء بين ليلة المظهر فيصليهما  
 لو تنيم له قبل غيب الشفق ووقت الغداة ذكرها وصلاة الجماعة في  
الغداة من غسل الميت او تيممه فان قيل هذا يستثنى عنه ما تقدم  
 في قوله ولو لم موالاته لا يتم فليسروه بموالاته في نفسه وبالطه وجبته  
 فيكون التيمم في الوقت فالجواب انه لا يلزم من موالاته بالصلاة فعله في  
 الوقت لصلا فله على ما اذا كان التيمم قبل الوقت منفصلا باول الوقت فتكون  
 الصلاة منقطعة به في اوله ولما كان الوقت يتخلل باختلاف الغيب بين  
 ذلك بقوله فالايسر من وجودها او الحرقه او زوال مانع استعماله ولو  
 بغلبة الظن يتيمم استحب با اول النجس لجود فضيلة اوله اذا ما نية في التيمم  
بدقيقه فوات فضيلتي الوقت والماء والشروط في الحرقه فثبت وجوده  
 والمناسب هنا التفسير بالحاق قال في الصحاح لحقه ولحق به الحاق بالنفس  
 اي ادركه ثم قال بعده ليسر ولحق لحوقا اي ضمهور المستهوي ولا مثل ان  
 الذي يلقى هذا المقام هو الاول لا الثاني او في وجوده وعنده كما جعل  
 بموضعه يستحب لكل منهما ان يتيمم وسطره ومثلهما لما في من لصا وبيع  
 والمريض الذي لا يجد سبي ولا المسجون وربما يدخلون في التردد  
والترجيح يعلم او غلبه ظن يباح له تركه اول الوقت للتعلق فيها بيننا  
 وبين الحنفية فطوار تركها لغرض ضرورة التحصيل فضله لما استقر عليها  
 المذهب تركها الامر ضرورة فيتم بحيث يوفق الصلاة اخبره اي  
 اخبر ما يقع عليه اسم الوقت وقيل على القول بمقتضاها الشئ  
تأخيره اي الترجيح المعرب للشفق وهو وان كان خلاف المشهور  
 الا ان له قوة في باب التيمم وكذا في الجمع الصوري وقوله وفيها  
 ضعيف وما فرغ من واجبا انه يشرح في سنه وذكر مذهبنا ثلاثة  
 فقال وسنن تقديمه بان يبدى بالوجه قبل اليدين وباليدين  
 قبل اليسرى كالوضوء وان تكسده ولو ساهيا فان لم يكن صلي به  
 سن له اعادته لما يستقبل وان كان قد صلي به اعاده كالوضوء  
 يستقبل كما يفيد كلام التورقاني واستشكل قوله اعاده لما يستقبل  
 او الحكم اعاده التيمم للصلاة وان لم يتكسب قال بعض الاندلسيين  
 يعيد ليتقبل به بعد التريضة ذكره عياض وذكر السهوي انه اذا  
 تكسبه بان مسح يديه قبل وجهه فان كان قبل الصلاة اسبعا عادة  
 مسح اليدين وان كان بعدها فانه التدارك وسن المسح  
 الكوعين والي المرفقين فهو بالواو بعدها العامل المحذ وسن  
تجد يد صوبه ثمانية ليد يد حسبا او لانتم على تراب او غير  
 كان التراب كثيرا او قليلا والمراد بالصنوبك الوضع فإطلاق  
 الضرب عليه تسامح قاله بن ناجي في شرح التهذيب قال  
شجنا في شروحه وامطروا لم يضع يديه بالارض واتقوا المرح فيها

على كل

٣  
 مؤلف

نرا باسرها فقيم به هل يجوز اولا والظاهر الثاني وفي تفسيره  
يتخذ يد الشارح الى الحكم الاول باق وحسين فلا منافاة بين كون  
الضربة الثانية سنة وما يفعل بها واجب لان فعل الدين انما هو  
بالضربة الاولى وانما الثانية مستوية لها وبقي على الكم سنة  
رابعة وهي ترك مسيح ما تعلق بها من الغبار فان مسيح بها  
على شئ قبل ان يسح بها وجهه ويديه صح تيممه على الاظهر  
وم يات بالنية قال الشارح في التوضيح وهو لا ينافي قول  
الرسالة فان تعلق برأسي تقصها تقصها حقيقيا وبند تسمية  
ليس هذا تكرار مع قوله السابق وتشرح في تيمم لا نه هناك لم  
يبين الحكم وهنا نص عليه اذ لا يلزم من ثبوت الوصف الاعم  
الذي هو المشروط عية ثبوت احصاء الذي هو الندب وبند  
مد بوجه قدال مرهلة مرموز مصدر لا فعل بظاهريته ياوله  
صلة كما قال البساطي والظاهر ان مراده بكونها صلة انما هي  
للتعددية وقال الشارح للاتصاف وفي بيسرا للاستعانة وكلا  
هما متعلق بقوله تدا واما جاز فعلق المالمين هنا بشي واحد  
لاختلاف معناهما اذ لو اتفق معناهما لمع وقال الشارح في  
الماتنية اوان الثانية متعلقة بمقدار ما سماه بيده وقال  
في الماتنية البيا الاولى بمعنى من التي لا تبدأ الغاية على حد قوله فاني  
عينا يشرب بها اي منها وفي الكلام مصاف مقدرا وبند بدا  
من تظاهرها بمتناه والبيا الثانية بالالة كقولك كتبت بالقلم وبخرت  
بالقلم وقطعت بالسكين لان اليسرى الة المسح وبسماهي  
البيا قوله يسرا كذلك فبا باليماني بالالة وبالبسري بمعنى  
من التي لا تبدأ الغاية فلا اعتراض وقوله بظاهريته بيسراه  
بان يجعل باطن اصابع يده اليسرى فوق ظاهرا اصابع يده اليماني  
ويروها فتشبه الي المرفق فهو متعلق بمقدار كما قد رنا تسم  
مسح الباطن اي باطن الزراع والكن لا احدا اصابع تفعل  
في يسراه كذلك اي بيدا بظاهرها ويفعل كما فعل في اليماني  
وتكون الندوب (الهيئة الاجتماعية لا يتقدح فيه كون الافراد قروضا  
وبقي من مند وبانه السواك وذكر انه كما في المدخل والاستقبال  
والتيوماعلي الوجه واطراف الاصابع كما قال الشارح  
الان البدا باطن اصابع تفعل من كلام المسح كما تفعل بنيانه  
وهل يأتي هنا اذا رض طرفه الي السما بعد الغرض فقال  
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبد ورسوله  
فتح له ابواب الجنة الثانية يدخل من ارها شاه املا والظاهر الثاني  
لوجوب الموالاتة بينه وبين ما فعله ولا يندب له ان يكون في

سعد

في موضع ظاهر لفقد العلة المستقدمة في الوضوء وهي التطاير **وبطل**  
 التيمم مطلقا كما كان للاصغر والاكبر ويجوز جنبا كما في البدونة **يبطل**  
 اي يحصل وبوجود او بحدوث **الوضوء** السابق في تواتر قضه وغير  
 بالمبطل هنا وبالنقض هنا **كجهتين** العيا وتلين وان المراد منها  
 واحد **قال** **شيعنا** في شترجه اذا تيمم الجنب بشية الاكبر  
 هل يبطل بالردة كما هو ظاهر اطلاقهم من ان يبطل بمبطل الوضوء او يعطى  
 حكم ما ناب عنه فلا يقطعه الردة كما انها لا تبطل الفسل ولو كان كجناية  
**وبطل بوجود الماء** الطهور الكافي الملوكة قبل **الصلوة** واتسع الوقت **المختار**  
 علي ما صرح به القاضي عبد الوهاب والحنفي ونقله صاحب الطراز لا درك  
 ركعة بعد استعجاله علي ما تدل عليه الاثا وتن خفة وضوءه صلي اصب  
 عليه رسم لاعلم ما يكون من تراخ ووسوسة ومثل وجود الماء قبل الصلاة  
 القدرية علي استعجاله قبل الصلاة وكذا وجود الالة والماء وله ولو  
 وجد الماء بعد تيممه فزيمافا من سبع ونحوه يبطل تيممه ولو ربي الماء  
 قبل وجود الماء لم يبطل تيممه ولو اجماعة ما فبادر اليه احدهم يبطل  
 تيممه فقط دون غيره وكذا لو سلموه له اختيارا وعلي الاجم قاله  
 ابن الحاجب ولو وهبه لاحدهم ولم يسمه فسلموه لاحدهم لم يبطل  
 تيمم من سلمه ان كثروا جدا **اجماعة** جيبش وقوم كثيرين وان  
 قلوا كالثلاثة والاربعة فاسلموه لواحد منهم انتقض تيمم من اسلمه  
 وان **قال** هذا المالك فسلوا كانوا اقل من اثنين او كثيرا  
 كعشرة الا ان لم ينتقض الا تيمم من اسلم اليه وحده **قاله**  
 سحنون قال وليس قوله هو لاحدكم **مثل** قوله هو لكم لان هذا قد  
 وجب لكل واحد فضيف بلا شك **والنبي** في نصيبه ما يكفيه لوضوئه  
**فان** اعطى هو نصيبه لم ينتقض تيممه **قال** **المصر** في قوله  
 وكانه انما فرق في قوله هو لاحدكم بين الجماعة اليسيرة والكثيرة  
 لاجل عموم الحج في حق الكثير **وسل** سحنون في رجلين بينهما ما قدر  
 ما يتوضي به واحدهنهما يتنما ومائة ابن وسند فحجج لانه لما وجب علي  
 الرجل بشر الماء باكثر من ثمنه ما لم يرفع عليه وجب عليه مقاداة صاحبه  
 لان التناوم بشرا وان سلمه احدها فغير مقاداة او قبل بلوغه فيها  
 القدر الذي لا يلزمه الشرايه وتيمم وصلي اعاد ايدا اذ كسي من اهل  
 التيمم **قال** بعضهم وفيه نظر وقد قالوا في من ترك الصلاة عمدا  
 حيا لم يفسد ركعة من النهار **فماضت** بمنطقت عقلا ومن مود من الماء  
 قد رما بغيره فاراقه او اخسسه عني وصار من اهل التيمم وهذا الحق  
 الفقه في كل من فرط اوضح الحرم حتى اضطر للتيمم تيمم واعادة عليه  
 ابا القاسم ابن رشد ولو كانا مودعين اقتسماه او باعاه  
 واقتسما ثمنه وتيمما وكانا تيمميين لم يبطل تيممهما الا ان احبا الاستقام

او الا  
 حياض

علي

عليه في صار له بالنسبة فوضا به وانتقض تيممه وكان عليه قيمة حفظ  
صاحبه وبناقلها ذلك ولو كان احدهما موسرا دون الاخر كان الحق  
به وادي نصيب بشرطه الان يحتاج الى حفظه فهو الحق به ويقسم  
بينهما انتهى ولو تيمم فطلق عليه ركب قبل شروعه في الصلاة  
ظن معهم انما سألهم فان لم يجد معهم اعاد تيممه لان الطلب لما وجب  
كان مشروطا في صحة التيمم ولا مشروطا امضا له بالصلاة فمن فرق بينهما  
تغريفا فاحشا لم يجوز **لا** بوجوده بعد شروعه **فيه** فلا يبطل تيممه  
ويجب عليه التماسه ويحكم عليه القطع تغليبا لما في منعه ولو قل  
قاله بين العرفي وحكمه حكم من وجد بعدها لا تستحب له الاعادة **لا**  
من كان الماني رجله فقيم ودخل في الصلاة **تاسيد** ثم ذكره وهو فيها  
فان تيممه وصلاته يبطلان لانتزاعه على المشهور كمن شفع في  
صوم ظهره ثم ذكر قدرته على الرقية وظاهره انه يقطع ولو شاق الوقت  
وليس كذلك بل شرطه انشاع الوقت ثم انه لا يجوز نصب تاسيد لان  
الا يستشأنها موقعا اذا المستثنى منه غير مذكور والاصل لا ذكر  
**فيها** الاناسية ولما شفع من الكلام عليه واجد الما قبل الصلاة وفيها  
شفع في الكلام علي واجده بعدها قتال **وبعد** استجبا **المقصر**  
**في الوقت المختار** واللام في المقصر لا يستغرق اي كل مقصر  
**وتصح** ان **ثم بعد** سوا كان ترك الاعادة سجدا او سهوا وهو  
مستغنى عنه بما قبله فهو مقصر بما علم التزاما لان الاعادة في الوقت  
تقتضي التوجه وما اجاب به الثاني من انه قصد به الرد لقوله  
ابن حبيب لو نسي من امر بالاعادة فقط ان يوجد فيه ثم ذكر  
بعده اعاد ايدا متروك من قوله في الوقت وهذا كما تترجعه الما بعد  
ثم اوضحها بافرادها فقال **هو** **احده** **بقربه** لتقصيره اذ لو نقص  
لوجوده وهذا اذا وجد الما الذي يطلبه بان كان عالما به ثم صل عنه فلو  
وجد غيره لم يبد والمراد بوجوده بقربه ان يجده في الحمل الذي يطلبه  
به بلا مشقة وحسنة فالاعادة في الوقت مقيدة بقبول ثلاثة ان  
يطلب الما وان يجد الما الذي كان طلبه الا وان يجده بقربه او واجده في  
**رجله** بعد ان طلبه فيه فلم يجده وحسين فلا يتكرره قوله الا في ناس  
ذكر يودها لانه فيما ياتي في يحصل منه طلب وذكر ان جعل ما هنا في  
الحاصل فقط واما ان جعل كلا مه هنا بشاملا لمن ليس به ولو جهلته  
كما اذا وضعت روجته في رجله ولم يعلم به كما قاله الشافعي فليزم  
عليه ان يكون قوله وناس ذكر يودها مستدركا **لا ان ذهب**  
**رجله** بما به تيمم وصلي ثم وجده فلا يعيد لعدم نقصيره **وما في** اي  
يجز دخول **لص** **اوسع** اذا انيق وجود الما كما قال ابن مروزق  
وتيقن حرقه لولا المانع وتيقن ادراك ركعة من الصلاة بعد الرض

اي بان او معن الاستفاد  
بالبحث عليه بالتفتيش

به قبل خروج الوقت ووجد الما بعينه وكون خوفه جزوا او غالبا  
وتقيد البطاطي وتبينه التثاني بها اذ تبين عدم ما خافه فان  
تقدم من هذه التقييد فلا اعادة عليه لعدم تقصيره وثوله  
لص اي علي نفسه او ماله ان ذهب للما وقوله اوسع اي خاف منه  
علي نفسه او ماله ان كان ماله حيوانا **ومريضه عدم** في وقت  
الصلاة **منا** ولا ظاهره كان ممن يتكرر عليه الدخول لا وقيد في  
تقصيره ممن لم يتكرر عليه الدخول ولا يعتصر عليه بترك التقييد  
لان كلامه في المقصر **وراج** **قدم** تنبيه عن الوقت المطلوب  
بالاختر اليه وصلي ثم وجد الما الذي كان يوجوه فيعيد في  
الوقت لتقصيره فان وجد غيره لم يجد **ومشرد في الوقت**  
وعدمه مع القطع بوجوده وتبين فصله فانه يعيد ولو لم يقدم بان  
تبين في وسط الوقت المطلوب بالاختر اليه وقوله **الاستراح**  
في تقليله اذ لو امكن في سيره فلا ذكره اي قبل ان يوق الصلاة  
في الوقت الذي اسري بها عنها فيه لا مطلق الوقت المختار كما فهم  
التثاني فاعتصره ليتوله لا محلي له واما المشرد في وجوده فان  
قدم اعادة والا فلا كما ذكره بين فزحون في مختصر الاضحة ونقله  
ابو الحسن في غاية الصافي وقول التثاني تبعا للاستراح ان المشرد  
في وجوده لا يعيد معناه اذا فعله في وقته المطلوب فعله فيه  
**وتاس** للما في طلبه وتبين وصلي ثم **ذكر** الما **بعدها** فانه يعيد  
في الوقت وقول التثاني في هذه المسئلة اعلم ان قوله او رجله  
فليست مضرورة لكن هذه تغني عن تلك لو اقتصر عليها فيه  
نظروا وشبه لا فادة الحكم وهو الاعادة في الوقت بتبين جديد سيلقي  
احدها قوله **كمقتصر في تبعه علي سبع كوعيه** اي علي سبع  
يديه لكوعيه لقوة الخلاق القابل بوجوده الي المرفقين واعلم ان كل  
من صلي بتبين صلاة الحاجة وقبلنا باعادته في الوقت فانه يعيد  
بالوضوء الا المقتصر علي كوعيه فانه يعيد ولو بالتبين وكان  
المتبني علي مصاب يول وكذا من وجد غيره او بدنه او مكانه  
بحاجة ومن يعيد لتذكر احدي الحاضرين بعد ما صلي الثانية  
منها فانه يتبين ويصلي الاولى ويتبين لاعادة الثانية ومن يعيد في  
جماعة ومن تقدم الحاضرة علي يسير المستفيان ومن تبين علي  
حليلش وخو حيث لم يتمكن فعله وصاف الوقت واعلم  
ايضا ان الاعادة في الوقت المختار الا المعيد للمتبني علي مصاب  
بول **والتبين** لاعادة الحاضرة المقدمه علي يسير المستفيان ولو  
عدا ومن تقدم احدي الحاضرين علي الاخرين تاسيا والمعيد لعله  
بجاسة انظر شرح شيخنا **لا** مقتصر علي ضرورة واحدة للوجه  
والدبرين



تركه

واليدتين فلا إعادة عليه لضيق القول بوجوب الثانية قوله **وكنتم**  
معطوف ايضا على المجرور وانما ادخل الكاف عليه ليلا يتوهم انه معطوف  
على اضربية **عليه صعيد مصاب** اسم مكان اي على موضع اصابه وهو  
صعيد لم يوصف بمحذون اي صعيد مصاب **بول** لا يفرق البول  
فلو قال على مصاب يخس لان اشمل قال **الزرقاني**  
وظاهره كالدونة سواء تيس ذلك له او دخل عليه واستشكل ذلك  
بتفسير الطبيب بالظاهر وبان من توضعا بما يخس يعيد ابد واعتذر  
بوجوه اثنان لاثنين منها يتوهم **اول** عند من حبيب واصغر  
قوله فيها من نيم على موضع قد اصابه بول او غدة فالغدة  
ما كان في الوقت **بالمشكوك** في نجاسته بان يشك هل اصابته  
نجاسة ام لا او بان البول مشكوك فيه هل هو من يخس البول  
اولا ولو تحقق لاحاد ابد او لا يرد ان قوله مصاب يشعربان  
النجاسة بحقيقة فلا ينافي قوله **اول** بالمشكوك لان افراد مصاب  
ولو احتمل **اول** عند عياض **بالحقق** النجاسة وهذا المراد انه تحقق  
بعد التيم صما ذكره بعضهم اما التيم وهو متيقن لاصابته لا اعادة  
ابدال وهو فمين تحقق الصلاة ولو قبل التيم وهو ظاهر كلام من  
عطا الله لقوله ظاهر الكتاب جواز لاقدام على ذلك وهذا الثاني  
موافق لما تقدم عن الزرقاني ولكن ذكر في الحاشية الصغرى  
ان كلام ابن عطاء الله ضعيف **واما** فرق بين التيم والوضوء **واقصر**  
في التيم **على** اعادة الوقت **خذق** المصنف واقام المصنف اليه مقامه  
اي على الاعادة الوقت **للتايل** من الامثلة وهو الحسن ويحد من  
الحسنة ومن كاسي وغيرهم **بجها** **الارض** **بالحقاق** اعلم ان  
الفتايلين بطهارة الارض بالحقاق اختلفوا فيهم من قال بالنسبة  
للمصلاة عليهم دون التيم لان طهارتها ثبتت بدليل قطي وطهارة الصعيد  
المتيم عليه ثبت بطريق قطي وما ثبت بدليل قطي لا يقام ساقط بدليل  
قطي وعليه فيكره كلام الله مشكلا ومنهم من قال **بجواز**  
التيم عليها كالصلاة وعليه فلا اشكال ويكون قوله بطهارة الارض  
بالحقاق اي بالنسبة للتيم عليها كالصلاة وهو الذي يان عليه القاضي  
جوابه وحسين فلا اعتراض وهناك اجوبة اخر منها ان التايل  
بعض الطهارة والتراب اما ينقل عن حكم الخبث لوجود الماء ومنها  
ان نجاسة الماء وطهوريته يتوصل لكليهما بالمشاهدة بخلاف التراب  
بالاستدلال منه من اجتهاد ابي اجتهاد بخلاف ما قبله ومنها ان الارض  
نسب عليها الرياح التراب فتخطط الظاهر بالخشس ومنها ان الارض  
مستوية الصرب على وجه الارض وليس من شرط التيم علوق تراب باليد  
فلا فرق بين نجاسة الارض وطهارتها لحصول الصرب في الموضوعين

وكلاهما متناوذة الضعيف واقرهما الاخير **وملغ** الملغ على الندب وقيل على  
التحريم ذكره السوراني فقله الملغ على الندب يقتضي انه يكره او اخلاق  
الاولي **مع عدم ما** يدخل فيه من حدث له العجز عن استعجاله **تقبيل منقوش**  
مصدر معناه في لغاه علم او معنوه اي يبلغ الرجل المتوفى من تقبيل زوجته اوله  
وتبني من تركه حيث كانت مقر حية ولا سهرهم لتقبيل والمراوان يتعاطي  
ثا خضا غير ضروري ولو ادخل الكافي علي تقبيل لشمل جميع النواقض كان  
اشمل **وجامع مقتبل** لامة او زوجة ويصح في جامع ان يكون معناه الغافل  
او المفعول كذا في الذي قبله ولو قال طاهر كان اشمل لصدقه عليه من بلغ  
طاهرا ولم يقتبل ضمن بلغ بالسن ولم يحصل منه موجب الغسل **الانطول**  
يضر به في بدنه او يفتني منه القنة لا يحد بشهوة النفس من زواج لتولده  
وجامع مقتبل لانها قبله لانه لا يتضرر بترك التقبيل ولو عجز بغير ضرر  
بدل طول فقال له الا بغير ضرر كان اولى **وان نسي** من فرضه التيمم **احدي**  
الصلاة **الحسني** لا بدري عينها وقلنا يصلي خمس صلوات كما يأتي **نيم**  
**خمس** بعد الصلاة لكل صلاة نيم واما لم يبل صلي حنسا بدل قوله  
يتيم حنسا لاحتمال انه يصلي بها يتيم واحد وليس كذلك ولو حذف  
المصر هذه المسئلة ماضره لانها مستفادة من كلامه لانه سابق وان جعل  
عليه منسية صلي حنسا وتقدم ان كد فرض يحتاج لتيم قوله لا فرض اخر  
**وقدم** لنفسه **ذواما مات وسعدني حنن** ومثله الحاضض والتعسا  
والمحدث حدثا اصفر فلو قال وسعد ذواما **لن** كان اشمل لتشمله  
لذلك ولما اذا كان ذوا المانع واحد او اكثر وسوا الخد المانع او قد د  
لها او باحدها **الاحق عطف** على ادني او حيوان محترم فيقدم من  
من حقيق عليه العطف لان حفظ النفوس مقدم وتيم **المبني**  
حفظا للنفوس ثم شبه في احقية الحي بالما قوله **فحقويه** ملوكا **لها**  
فيقدم الحي ذوا المانع ولو لم يحن عطف لانه ترجح جانبها بالشكر وسكت  
المصع عما اذا كان المالك للما حييين وكل ملها يطب جليوه فان الخد  
ما نفعها كان يكون كل منهما جنبا او حايضا او محدثا اصفر في نوصا بتقواياه  
من بلعه التيم الذي يجب بذله فيه المتقدم في قوله واحده **ربني اغني**  
لم يحق له كان احق به ولو زاد عليه الاخر فلو زادها زيادة واحدة  
قال **لها** **الفرعة** وهذا اذا كان الما يفي احدها **هـ**  
بالفرادة لا بعينيه واما ان كان يكفي واحدا منهما **حيثا** فانه يفي دفوه  
له واما ان كان لا يكفي واحدا منهما فلا فائدة في المتاواة واما ان اختلف المانع  
فتقدم الحاضض والتعسا على المحدث حدثا اصفر وعلى الحنن على القول  
المختار **ويقدم** الحنن على المحدث حدثا اصفر وهل الحنن والتعسا  
من المانع **المتحد** فيجبر فيه ما تقدم بانه من التفصيل او من **المتحد**  
وعليه فالظاهر تقدم النفس الطول مدة التماس وقصر مدة الحنن واعلم ان

ما تقدم من المفاواة حيث اتحد ايمان محله اذا كانا موسورين فلو كانا  
سود ومي كان لهما ان يقسماه بينهما او يبيعانه ويقسموا ثمنه  
ويتبينان لصلاتها وان كان احدهما موسرا والاخر معصما كان علي  
الموسر ان يتوضا به ويؤدي لشريكه قيمة نصيبه منه الا ان يحتاج  
الي حفظه منه فيكون احق به ويقسم بينهما والظاهر ان مثل هذا  
يجري في تقديم احدهما عند اختلاف ايمان **وضمن** الحى لورثته  
الميت حيث قدم عليه فهو راجع لهما **قيمة** مراعى فيها الزمان  
والمكان والحال من غلا او رخص بالنظر لكثرة الرقعة وتقلتها وكثرت  
الطلاب وانما غرم القيمة وان كان مثليا لما في غرامة المثل من النقص  
بالورثة لانه تافه في الحضر والمعتبر قيمته في ذلك المكان وتلك الحال  
وظاهر كلامه كغيره انه يغرم القيمة سواء طلب بعد رجوعه او قبله  
بان طوبى في محل التحضر والمذهب التعليل وهو انه ان طلب في محل التحضر  
غرم المثل ايا ان وجده وان طلب بعد الرجوع غرم القيمة وكذا يغرم  
القيمة ان طلب في محل اخره وتغير الحال والمستفاد من التعليل ان  
محل المسئلة حيث كان له في محل التحضر قيمة اما ان لم تكن له قيمة  
فيبقى ان يغرم المثل وظاهر كلام المؤلف ان هذه المسئلة غير متسيلة  
الاضطراب المشا رها بقوله في الذكاة وفضل طعام او شراب  
لمضطر وعد وخشب فيقع الجدار وله الثمن ان وجد فان مسئلة  
الذكاة اعتبر فيها الاضطراب وجعل له فيها الثمن ان وجده وهنا  
اناط لزوم القيمة بخوف العطش ولم يقيدها بكونها موجودة عنده  
والفرق بينهما ان الحزن امر سهل بخلاف الاضطراب فانه امر شديد  
خطير فلذلك كان عليه هذه القيمة مطلقا كانت بيده ام لا بخلاف  
الاضطراب فانه لم يشده ليلزمه ثمنه الا ان كان بيده وتعبيره هنا  
بالقيمة وهناك بالثمن **تقيا** ولان رجب الما في مسئلة المعصمه  
ميت وفي مسئلة الذكاة حي واستشكل المعصمان القيمة وهو  
مثل وغارضا بمن استهلك طعاما في القلا وطوبى به في الرخا فانه  
يلزمه المثل علي المشهور ومن استلف قلوبا فقطع التعامل  
بها فانه يلزمه المثل ويقول بن العباس في العقب اذا انتد  
مثله يصير حيا يوجد **واجب** بانه لو كان المثل كان بموضعه وهو  
غاية المخرج اذا الاحتياج لهما انما يكون في موضع يستند الوصول له غالبا  
في كل وقت وايضا لو صنفه المثل لصفته بموضع التحاكم وقد لا يكون له فيه  
قيمة او قيمة قليلة فيكون في ذلك عينا للارث **ففسد** عند ما كان  
**صغيرة** في الوقت **وقضا** بها بعده **بعدم** ما وصي كراكب  
سفينته لا يصل للماء مصلوب او مريض لا يجد مولا ويخوذ ذلك  
وقوله بعدم ما وصي ايا حقيقة او حكما بان كان عاجزا عن



لنفسه وجوبا ان خاف هلاك او شدة اذى والا فند باو المراد بالخائب  
 في الكلام المدونة والنوادر ما قابل الممتنع فصدق بالواجب والتدبير  
 ولا يصح بقاؤه علي ظاهره لانه يقتضي ان له ترك المسيح وليس مراد  
 وبمسيح عليه مرة ولو كان في محل يتسلل ثلاثا ولا بد ان يوحى المسيح  
 والام بحجزة بخلاف الحق وتوهمه مسيح اي يبا بشره بدليل قوله  
**مجيئ** **جبرته** **مسيح** عليها حيث كان يحتاج المسح اليها ان تندر مسح  
 الجرح وان لم يحتاج الجرح لها فقد قال **الفصل الثاني**  
 ان الارمد الذي لا يستطيع المسح عاي عينيه ويستطيع ان يمسح عاي  
 ما يجعله عليها كخرقة ولا ضرورة الي وضع شي عليها الا لاجل المسح  
 فانه يضع الخرقة عليها وبمسح وجبرته فعيه فاعلمه سميت بذلك  
 تقا ولا كانت فائدة وان لم تقفل والديع بالسليم وهي الدوا التي يجعل عاي  
 الجرح من شرم او دهن او زهر او نحوه ذلك وفسرها بن وجون بالاعواد  
 التي تربط علي الكسر والجرح والاي انها ما يطيب به الجرح كان دورا  
 او اعوادا او غير ذلك وهو بالوضع معطون علي العنبر المستتر في مسح  
**عقابة** بكسر العين كما في نسخة سبعة من النجاشي والناورس مضبوطا  
 بالتم بالسكر قاله النشائي وانظر قوله بالتم مع نقل الخطاف عن النجاشي  
 بالسكر ما عجب اي ربط به الجرح وذكر بن عسكرو في شرحه سبعة  
 انها بالفتح والتحقيق **فصدر** اي جعل قصد لان قصد مصدر وهو  
 لا يمسح وهو محتمل لكونه تشبيها وكونه تشبيها **وترا** **من سباح**  
 كحرم وقد رتلها وانما مض علي الحرارة وان كانت داخلية تحت الجفون  
 لانه وجبا يتوهم انه لا يمسح عليها لان بعض الايحية يرى انها من السباح  
 بخسة **وقرطاس** بكسر القاف ويجوز ضربها **صديق** يلصق عليه لعدا  
 ونحوه **وعامة** **خفق** **بنزعها** الضردان مسح علي راسه فلما مكته مسح  
 بعض راسه فقل وهل يستحب له ان يكمل علي العامة وهو ما نقله  
 الشاذلي في شرح الرسالة عن الطراز ولا يستحب وهو ما نقله  
 الطنكلي عن الطراز وحمل كونه يمسح علي العامة حيث كانت  
 لا يندر رعي مسح ما هي معلقة عليه كالمرجعة والطاوية فان ذلك  
 علي ذلك فانه يمسح عليه لاعني العامة وهذا اذا كان لا يشق عليه  
 نقض العامة وعودها لما كانت عليه فان شق عليه ذلك وكانت  
 ليسه لها علي هذه الحالة لصروقة فربله المسح عليها وهو ما كان  
 يقره شيخنا الفري ام لا وهو ما كان يقره غيره انظر شرح شيخنا  
 وما كان ان المسح علي الوجه المذكور لا يختص بالطهارة الصغرى  
 بل يكون فيها وفي الصغرى بالبع بقوله **وان غسل** **وجب**  
 من حلا (او حرام) ويوحى من هنا كما قال بن عبد السلام ان من براسه  
 علة لا يستطيع مسحها غسله في الطهارة الكبرى انه يشغل المسح وبه

وتكرره

كان ينبغي أكثر من لقيناه قال ابن عرفة وهو الاظهر قال المزني سمعته من  
 شيخه عدة حتى لو حاجت له لعلته وهذا بخلاف لفتوي بن رشيد  
 فيه بالشم ولما كان لا فرق بين شد الجبيرة والعصابة على طهارة  
 او لا قال **او** كان شدها اي العصابة او غيرها **بلا طهر** فانه يمسح  
 عليها بخلاف الخن يشترط في المسح عليه لبسه على طهارة وخرق  
 بان الجبيرة مغطى لشدها على غير طهارة ولو نأخر لتحصنها  
 لحصل الضرر **وان انتشرت عصابة** وجاوزت المحل المخرج  
 فلا يقتصر في المسح على محل المخرج لان ذلك من ضروريات الشد  
 وظاهره ولو لم يكن في حلها مستثناة لكن بشرط ان يحصل له بالغم  
 الضرر بين بشرط التمسح المالم وغسل ما عداه حاصره في  
 صورتين بقوله **ان مسح جل جسده** الذي يراد تطهيره في غسل  
 او مسح وهو جميعه في الغسل وعضا الوضوء في الوضوء والمعتبر اعضا  
 الموضع على الظاهر **وضع اقله** وهو اكثر من يدا ورجل بدليل قوله  
 كان قد جدا كيد قال الزرقاني وترك الماني الواسطة وهو الماني  
 جل ولا اقل كالصنق وينبغي ان يكون حكمه حكم ما اذا مسح جل  
 جسده اي لا بد لما قال بل الجل بالاكل علم ان السحق داخل في الجل وهذا  
 الذي قاله الزرقاني لا يحتاج اليه الا على جل القيد الذي رجا الثانية  
 فقط كما قاله الشارح واسأل على جعله قيدا فيها فتدبر محتاج اليه  
**والحال انه يضرب جسده** اي الصحاح سواء كان هو الجل او الاقل  
 بالمخرج فهو قيد في المسيليين كما قال **ابن مروزق** خلافا  
 للشارح ومن شبهه من جعله قيدا في الثانية فقط **والا بان**  
 كان غسل الصحاح يضرب بالمخرج فيها او عت الجراح وتقدر  
 الغسل فتخته ثلاث صور **فوقه** حينئذ **النسيم** دفا للفرق  
 والمستثناة والاصافة على معاني اللام اي فرض له لانه فرض عليه  
 اذ لو حالق وغسل الصحاح ومسح على المخرج اجزاء ثم شبه في  
 وجوب النسيم قوله **ان قل الصحاح جدا** او رجل اذ غسل  
 هذا الصحاح كالعدم والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله واسأل في الغسل  
 فانظر هل هي من طرف الاصابع الى الابط او الى المرفق فقط **وان** تكفي  
 من فرضه الغسل والمسح في الاوليين او النسيم في غير القليل جدا هو  
**9 غسل الجيع المالم** وغيره **اجل** الاثنيان بالاصل واما لو حالق فرضه  
 في القليل جدا بان غسل القليل جدا ومسح المخرج فانه لا يجزئه  
 لانه لم يأت بالاصل ولا بالبدل كما في الارشاد وصريح به فيهما في الاصح  
 واما لغسل الجيع في هذه فانه يجزئه **وان** فقد **وسمها** الي المخرج  
 حيث لا جبيرة بان لم تثبت كما لو كانت تحت المادون ولا يمكن وصفها  
 كوقفا باستشار العيينين ومنه السقذ المستند كما يفيد كلام ابن عرفة

اي يحصرها من غير العصابة  
 بان الغسل على العصابة

اي يحصرها من غير العصابة  
 بان الغسل على العصابة



بان شق وضعها لتألمه بها ولو عبر بدل فقد رشق لغريم حكم ما اذا  
 تقذر ربا لا ولي وقوله **و** وان تقذر الخ اي يتعدى مسما  
 بالما في الطهارة المائية لان كلام المصنف هنا فيها يدل على وضو  
 وما بعده واما اذا تقذر مسما بالطهارة الترابية بكل حال  
 فانه يستقط عنه مسما او مسح ما تعد ومنه كما يفيد كلام  
 ابن قزوين **وهي اي الجراح باعضا تشبه الواجبة وهي**  
**الوجه واليد** المنكوعة خلا فالقول **الخطاب** المرفقان  
 لها تقدم ان المصحح للمسح عدم اما الكافي في الغرض ولا تقذر  
 المسن **تركها** بلا غسل ولا مسح كعضو قطع **وتوضأ**  
 لانه لو نيم لتركها ايضا فوضو ناقص او لي من نيم ناقص وهذه  
 العبادة احسن من قول بن الجاج وغسل ما سواه لان تلك لا تغسل  
 المسح بخلاف عبارته فان قلت ينفذ النص على الفصل للجواب  
 ان مسألة الفصل تنفي بالمتايسة ومن قوله وان يغسل قاله الشافعي  
**والا** بان كانت الجراح المتعد مسما في غير اعضا النيم **اقوال**  
**اربعة** **ثالثا** غزاه بن عرفة ليقول بن بشر **ينيم** **ان** **ص** **و** **ينيم**  
 الطهارة المائية على التربة لئلا يلزم الفصل بين الترابية وما سواها  
 الجرح وان غسل الصحيح وسقط الجرح لان الاقل في الاكثر والمراد  
 بالنظر الاكثر بنفسه وان لم يكن اكثر في العبادة تسامح ويرد  
 على ذلك قوله ان الاقل في الاكثر **ورابعها** **تجهمها** بان يغسل  
 الصحيح وينيم لاجل الجرح وهو احوط وغزاه لبعض شيوخ عبد  
 الحق **واولها** قيم مطلقا تقديما للطهارة الترابية الكاملة على المائية  
 النافضة لعبد الحق وثانيها يغسل ماصع ويسقط محل الجرح لان النيم  
 اذا يكون مع عدم الماء وغزاه لغير عبد الحق وما لصن اختصاره  
 وغزوه **الاقوال** حيث قال فان شق جعل الجبهة او تقذر غسل  
 ما سواه ان كان يحمل النيم **والا** في نيمه وضو به ثانيا ما شق  
**ثالثا** **لها** **صا** **ورابعها** ان قلنا صا لعبد الحق وغزوه ويغسل شرجه  
 ويقول بن بشر ولما كانت الجراح نايبة عن مسح او غسل محلها  
 كالحق وكان ظهور الاصل يبطل حكم النايبة بين ذلك **يقول**  
**وان** **نزعها** اي الامور الحادثة بعد المسح عليها في وضو او غسل  
 او نيم من جبهة ومرة وقرطاس وجمامة اختيارا بل ولو  
**بد** **وان** لا بد له منه **او سقطت** بنفسها **وان** كان **بطلاة**  
 فعل منها شيئا غير الاحرام ام لا وانما لم يقل وان فعل ما ذكر في صلاة  
 لان الغالب ان الذي يكون بالصلاة السقوط لا يتبع **فقط** صلاته  
 وهو يقتضي انها لا تبطل بمجرد السقوط وليس كذلك بل تبطل الصلاة  
 كما يفيد كلام بن رشد ولو قال بطلت كان اولى وانما عبر

فان كانت وارسا وفي طبعه

بالقطع نبع الرواية والافتعير به بالبطلان الحق ويغرم من قوله نزعها الى  
ان الجبيرة لو دارت ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته  
وهذا جواب ان التي للمبالغة وجواب ما قيلها الخدوف تقديره  
وان نزعها لدوا او سقطت بفير صلاة ردها ومسح كما يدل عليه ما  
بعده قاله التتاع والوزقاني والذي في الشراح ان قوله لا في  
ردها ومسح جواب لما قبل المبالغة وما بعدها **وردها** لمجملها ان  
احتاج الى ذلك **ومسح** لتعلق الحدث بمجملها عند سقوطها وبني  
بنية ان نسي مطلقا وان يحجز ما لم يطل لان الموالاة هنا كالموالاة  
في الوضوء **وان مسح** يبري المخرج وهو على طهارته **غسل** موضعها  
تسوا كانت تحت جبيرة او عصاة ولا وهذا ان كان مفسورا ولو  
راسا او اذنا في الحائبة **ومسح** منقوض برأسها واذنيه جبيرة  
مسح عليها ثم وضع وهو على وضوئه **راسها** واذنيه **ولو كانت**  
وان مسح فعل الاصل لان احضر وتعمل الاذنين والراس  
للمقتسل الذي لا يقدر على غسلها **ف** موضع  
ونسي الغسل وكان عن جنابة في المدونة ان كانت في موضع لا يبيح  
الوضوء اي غسل الوضوء اعدا كلما صلى وان كانت في مفسور الوضوء  
اجزاء واعاد ما قبل الوضوء **ولما اتم** انهي الكلام على الطهارة  
الصغرى والكبرى وما يبرها كلا وبعضه وتقدم له ان الحيض والغاسي  
من موجبات الكبرى دون الاستحاضة **نكس** في اللام  
على حقيقتها ومقدارها وموانعها وما يتعلق بذلك وبدل الحيض  
لكثرة تكرره دون الاخرين **فقال**

**فصل الحيض** لغة السيلان من قوم طاس الوادي  
اذا سالواوه وحافظ العنزة اذا سال منها ما اجود لهم وقيل الاجتماع لاجتماع  
الدم ومنه الموضع لاجتماع المافيه وورد بان الموضع وادي وهذا ياتي وهل  
اول من امتحن به حوي لا عائلتها ادم على اكل الشجرة عقوبة لها  
واقر في بنا نقا **صا** ذكره القراني **اول** لكسرهما **شجرة** الحنطة  
اولها قنيتها الحية بسلب قوايمها كما قاله الطوطشي **او** اول ما امتحن  
به نسا بني اسرائيل لما اخرجهم عبد الله زافي في المصنق وسعيد بن منصور  
في مسند شين بن مسعود قال كان نسا بني اسرائيل يطين مع الرجال  
في الصق فاخذن قوال يتطاولن بها تنظر احدهن الي صدر غيرها فاتي الله  
عليهن الحيض وطينهن المساجد وفي لفظ قال في عليهن الحيض فارتن قال ابن  
مسعود فاخروهن من حيث احزنهن الله واخرج عبد الرزاق عن عائشة قالت  
كن نسا بني اسرائيل يتخذن رجلا من حطب ليشوفن الرجال في المساجد  
فحرم الله عليهن المساجد وسدلت عليهن الحبيضة وعرفا قال ابن عرفة  
الحيض دم يلقبه لدرج معناه حملها من ولادة حسة عشر يوما وعوها

ويوجد ستة عشر ورون يوما ونحوها فاقول في الجميع الغزي وله اسما  
 خمسة عشر فظها بعضهم فقال **.....**  
 ... للحيض عشرة اسما **.....** حيث يحضرها **.....** كالباء  
**.....** طيس عراك فراك مع اذي ضحك **.....** درس دراس نقاس فزاعصا  
 وبيا في عشرة نظمها بعضهم بقول **.....**  
 الحين ياتي النساء وتسعة **.....** وهي التياق وضربها والارثب **.....**  
 والوزخ والخفاش حرة كنية **.....** والورس والحياة مغربا تحسب **.....**  
 وله سرائب اربعة كما قال **.....** بن حبيب اولها **.....** مائة جوارحه  
 ولا جاح عليه شجهه بالمختلف فيه من باب عكس التشبيه فقال **.....**  
**.....** شي كاليد لثقله صفرة (تضم الكاف) شي كدر ليس بالبيض  
 خالص ولا اسود خالص وسوا تقدم علمها دم ام لا وسوا  
 كانا في ايام الحيض او غيرها خلا فلا ين كالمحشون واخرى  
 ما بينهما وهي الترية تشديد الفوقية وكسر الراء وتشديد الخية  
 بينهما واكسورة وهي الما المتقرون الصفرة وفي حاشية شيخنا  
 لا يقال كان لا ولي للمع ان يقول الحيض صفرة او كدر ثم  
 فيشبه المختلف فيه بالمتفق عليه لانا نقول انه سلك مسلك  
 المبالغة في التشبيه المراد علي من يقول ان الصفرة والكدر  
 ليسا حيضا انتهى **.....** ولحاجة اليد لان قاعدة الفقهاء  
 ان ما قبل الكاف مشبه بما بعدهما هشة والظاهر انه ما  
 سكت عن التريد مع ان مذهب بن القاسم انها حيض الا لدخولها  
 في قوله كصفرة او كدرة لان الترية دم فيه غبرة يشبه لون  
 اقتراب فانه اصفر دخل في قوله كصفرة وان لم يصفر وتكرر  
 دخل في قوله او كدرة **.....** لا بسبب ولادة ولا مرض  
 وهودم الاستحاضة فتقول بعضهم ليس في كلامه شأ يحرمه  
 ليس يحسن ولا اقتضاى ونحوها واما الخارج بللاج فقال  
 سيد عبد الله المنوفي في الظاهر انها لا تبرأ به من العدة وتوفى  
 في ترك الصلاة والصوم قال في التوضيح والظاهر علي بجمه عدم تركها  
 وانما قال **.....** الظاهر لاحتمال ان استعماله لا يخرجها عن الحيض  
 كما سئل البطن انتهى **.....** اي ان اسهال البطن لا يخرج الحديث  
 عن كونه خارجا منها وبكت فيه الناصر بقول **.....** والفرق  
 بينه وبين الدم بين فان الحديث لم يعتبر في مغربوه حروجه بنفسه  
 بخلاف الحيض انتهى **.....** وذكر الخطاب ان سماع بن القاسم وكلام بن كنانة  
 يدلان علي ان وجود الحيض به والحكم له يحكم الحيض مع الكراهة وهو  
 يعبر فيما تقدم عن المص ويشيخ **.....** انه ذكره في توفى الود علي  
 ابن قزحون ولم يذكر ما يخالفه وذلك يدل علي قوته ويكون قول المص

طيس

او كدرة



ونصف شهر خير وقول السام وقولنا فمادى بها لانه لا ينقطع  
 عنها لعادة لداقتها وهن اثرا بها وذوات اسنانها وودون ذلك  
 طهرت عند انقطاعه انتهى فيه نظر اذ يوم ان ما جاوز عادة  
 لداقتها وانقطع عنها قيل نصف شهر لا ينقطع بانقطاعه وانما ينظر  
 بعض نصف شهر وليس كذا لانه مع ان ما ذكره من اعتبار عادة  
 لداقتها واثرا بها اما ذكره من عرقه في موضع ما اذا اتى بها فوله  
 مقابله وداقتها بطرس اللام وتحقق الدال جمع له وهو الذي ولدت  
 معها في عام واحد والترج هو الذي خرج من الانسان الى التراب  
 في وقت واحد انظر شرح الشيخ **قال الطهر** تشديد لافادة  
 ان اقل الطهر خمسة عشر يوما مطلعا لمبتدأة وغيرها ولا فرق  
 بين العباداة والعدة والاستبراء ولا حدة لكونه لجواز عدم الحيض  
 اصلا وحصوله مرة او مرتين مثلا في العر ومن فتايد تحدد  
 اقل الطهر في العباداة لغوا لدم المايد قبله لمن بلغت اكثر  
 حيضها من مبتدأة او غيرها وحكم بطهرها فلا تنكح له  
 العباداة واعتبارها بعده فتتزوجها وفي العدة والاستبراء عدم  
 الاعتدال بدونه طهرا فلا تخل لزوج ولا لمبتدأة وداقتها  
 عنده قبل مضي اقله من طهرها عند الباطح لافادته الثاني  
 قالوا فالجميع حيضة واحدة ولا يجزى على الرجعة مطلقا  
 بخلاف طلاقه واكثره **لعمري** فغير حامل سبقت لها حيض ولو مرة  
 وبه قال الشافعي وهو ظاهر قول ابن التمام في الواحدة كما في قوله  
 فتالي كما بدأكم فتودون وقول **ابو حنيفة** لا تحصل العادة الا  
 بمرتين لانها مشتقة من العود قال **بعضهم** يوجب ثلوثها بمرة ما  
 في المدونة وغيرها ان من جاءها الحيض في عر ما مرة ثم انقطع عنها  
 تسعين كثيرة لمرض او غيره ثم طلقته ان عدتها بالاقرار ما لم تبلغ  
 سن من لا تحيض فان جاءها الحيض والآن تربت سنة **فلا** انه اعيب  
 ثلاثة ايام **استظهار** استعمال من استظهرت الامراستبرأه  
 ووقفت على حقيقته وقوله ولمبتدأة معطوف على مبتدأة  
 وثلاثة معطوف على نصف فغنيه العطف على معول عاملين  
 مختلفين فلعل المصداق على حد امثلا الا ما اوجاه عند من يجوز الخلل  
 بتغير غير محمول على حال كون الثلاثة مستظهر بها  
 من المسترة من غير مسبوقة اي حال كون الثلاثة مستظهر بها  
 على اكثر من اياما لا وقوعا فاذا اختلفت بان كانت تارة ثلثا  
 وتارة اربعا وتارة خمسة مثلا والثلثة او الاربعه اكثر وقوعا  
 استظهرت على الجنس ولا بها اكثر اياما **وسمى** من التمام  
 عن حاض في شهر عشرة ايام وفي آخر ستة وفي اخر ثمانية ثم

عادتها قال **لا** احتفظ عندني ذلك شيئا ولكنها تستظهر علي  
 علي اكثر ايامها وكلام المص هذا ظاهر فبين تعددت عادتها واما  
 من لها عادة واحدة كمن اناها الحيض ثلاثة ايام وانقطع عنها  
 ثم اناها مرة ثانية واستقر بعد مضي الايام الثلاثة فانها تستظهر  
 بثلاثة ايام علي عادتها وتركها المص لوضوحها **ما لم يجز** وفيه  
 نصف الشهر فتستظهر بالثلاثة اذا كانت عادتها اثني عشر يوما فاقبل  
 واما ان كانت ثلاثة عشر فيوميها او اربعة عشر فيوميها او خمسة عشر  
 فلا استظهار ونصير مستحاضة **في حق حقه** وهو مذهب  
 ابي المعتمد الذي استظهرت فيما بين الاستظهار وعام الحسد عشر  
 شهر راجع لقوله ثلاثة استظهارا لا لقوله ما لم يجز **طاهر**  
 حقه وهو مذهب المدونة فتطوف وتضم وتبنيها وتبني العدة  
 وتبني وتبني ولا تجز مطلقا علي رجعتها وتبني العدة  
 من الآن ولا تجز عليها غسل بعد الحقة عشر ولا قضا الصوم  
 بل يستحب ان يتسحب لزوجها عدم انتابها وقت  
 طاهر فيما بينها حكما واحتياط فيبلغ عليها وطلاقتها وجب مطلقا علي  
 الوجبة وتضم وتبني وتبني بعد الحقة عشر وتبني الصوم  
 وجوب وتبني العدة ولا تقضي الصلاة وجوبا ولا بد بالانها ان كانت  
 طاهرا فقد صلتها او حاضا لم تحاطب بها ولما كانت الحامل عندنا  
 تحيض ودلالة الحيض علي براءة الرحم ظنية الكتي بها النفاخ رقتا  
 بالنساء وقال **ما** لك ليس اول الحمل كآخره قال **واكثره**  
**الحامل بعد** دخول او بلوغ **ثلاثة اشهر** ففيه حد في مصاف والدخول  
 او البلوغ يتحقق بالجز الاول وليس المراد بعد تمام ثلاثة اشهر لانه  
 خلا في مذهب المدونة **النصف ونحوه** البساطي ستمت عشر يوما انتهى  
 ابن فرحون الي عزيزين يوما ونحوه للجلاب **وفي ستمت** كذا المعتمد ان  
 الست لها حكم الثلاثة فتمتت خمسة عشر ونحوها فلو قال وبعد  
 ستمت لوافق المعتمد لان عبارة المدونة عكس عبارة المص في قوله  
 وثلاثة اشهر وفي قوله وبعد ستة ولذا لو اني المص بعد موضع  
 في وبني موضع بعد كان موافقا للمدونة **عشر** **وفي ستمت** كذا المعتمد  
 ابن فرحون الي خمسة وعشرين للجلاب لثلاثين واما المختلف حال  
 الحامل لان معظم الحمل يكسر الدم **وهو حكم ما** حصل من الحيض في الشهر الاول  
 والثاني **ثلاثة اشهر** قال ما قبل الثالث كان حسنا لان الثلاثة ليس  
 قبلها نفي **ما بعد** النصف ونحوه وهو قول الابياني او كما **المعتادة**  
 فتمتت سادتها ولا تستظهر لان الحامل لا استظهارا عليها **عاب**  
 المعتمد وحسينه فالسبب غير تام خلافا للثاني ومن تبنيها  
 وهذا اذا كانت لها عادة واما ان كانت مبتدأة فتمتت بضو



نحوه

ولم يقل او كالحمل المشمل المستداه التي حلت من غير تقدم حيض كان  
 احسن ومقتضى كلامه بن عرفة ان التأويل الثاني هو المستداه  
**قوله** وقول التثاني بغير ترجيح غير ظاهر لها علمت فاسية  
 اذا حلت المرأة انقسم دم حيضها الى ثلاثة اقسام فاصفاه  
 واعدله يتخلق من اللحم وما دون ذلك يتخلق منه البدن والقسم  
 الثالث ما يتولد مع الولد واما عظمه وعصبه فيختلفان من المني  
 انترس قاله التثاني والذين يحط بعض اشيا حتى اذا اشتغل  
 الرحم بالولد تنقسم الحيض لثلاثة اقسام اصفاه واعدله يتولد منه  
 الجنين والقسم الثاني الذي يليه في الاعتدال يتولد منه لهما الجنين  
 بجده بعد الوضع في الثدي والثالثة الاردي الذي يخرج بعد الولادة  
 فدم النفاس في الحقيقة دم حيض اجتمع والاعصاب تتخلق من  
 من المنين انترس **قوله** الذي في كتاب المشرباة  
 يخالف ذلك فانه قال مستلبة اما نسب الولد الاب دون الام وقد  
 خلق من ما لهما لان ما لام خلق منه الحسن والجبال والسمي والمز  
 وهذه الاشيا لا تدوم بل تزول واما ما للرجل فيخلق منه العظم والعصب  
 والرواق وهذه لا تزول في عمره فذلك نسبها الى الاب **قوله**  
 شيخنا في شرحه ولما كان الحيض لاحد لاقه كما سر ولا قل الطهر جد  
 حسن ايضا فانه التقطع اليه دون الدم كما وجه به عبارة بن الحاجب  
 المساوية لقوله **وان تقطع طهره** اي تخلله دم وتساويا وازادة  
 ايام الدم ونقصت كما لوحا صحت يوما وطهرت يوما او يومين  
 وطهرت يوما وعكسه **نفوت** اي من تقطع طهرها **ايام الدم**  
**تقط** الي بعضها والفت ايام الطهر ان نقصت عن ايام الدم اتفقا  
 اذا يكون الطهر اقل من ايام الحيض اصلا وكذا ان زادت او  
 ساءت على المستبرور وقد علم مما مر ان المراد بايام الدم ما حصل  
 فيه الدم او في ليلة ولو قطرة لانه يستمر ليل او نهارا ويسوع جميعه  
 وقوله تقطع رديه علي من يقول انها تلفق ايام الطهر تقطع وعليها  
 يقول انها تلفق ايام الدم وايام الطهر **علي تفصيل** من مستداه  
 وسنائة وحامل ولا ينسر بتفصيل اللذان في احكام الحيض وان فسروه  
 التثاني بنينا للتوضيح لان بن الحاجب ذكر في المستداه اقوال ثلاثة وفي  
 المشادة والمارحسة بخلافه وان لم يذكر شيئا من ذلك فلا يحسن  
 ان يفسرها فسر به **في** بعد ذلك **مستداه** فان قلت ما ذكره من  
 نسبة التقطع للطهر بنا في **قوله** **تقطعه** وسنائة كالحض فانه يفيد  
 نسبة التقطع للحض فالجواب ان كلاما من الحيض والطهر  
 تقطع بالاحتراس انما المراد ذلك وقدم بسببه للطهر علي بسببه للام  
 لان الطهر اصل والحيض عارض فقدم النسبة للاصل علي غيره **وتفصيل**

هذا وتذكر ان القولين في تقطيعه  
 الوعد ان حيف الحمل تقطع في الولد  
 اذا زادت على تسعة اشهر كان حيفا  
 لذلك التقى قاله شيخنا



لا ينها لا يوجد بعدها دم والجوف فوجود بعده **لمعنا** **دفعها** فقط اوسع  
 الجوف قال بن غاري فاذا رأتها لم تنتظر الجوف وهي لا تنظر  
 وفيد بقوله **لمعنا** **دفعها** ليرتب عليه مظهره من قوله **فنتنظرها**  
 التي رأت الجوف قبلها استخبايا في الصور **ثاني** **لاخر الوقت**  
**المختار** وقيل الضروري والنافع خارجة فلا تستغرق المختار  
 فلا تنتظر بل توقع الصلاة في بغية منه بحيث يطابق فراغها  
 اخره وليس التوقييد بمعنا **دفعها** للاحتراز عن غيرها فلا يكون  
 ابلغ لها بل لما ذكرنا من ذكر الثمرة والافضل ابلغ ايضا عنده  
 التماس في حق معناة الجوف لكن جمعي انما اذا رأتها قبله لا تنتظره  
 لا جمعي انما تنتظرها اذا رأتها اذ من اعتادت احدها فقط اذا رأت  
 عا **دفعها** ظهرت **دفعها** ولا تنتظر بل تاله بعض الشراح وهو حسن  
 وقال شيخنا في شرحه لوقال وهي ابلغ فتنتظرها معناة **دفعها**  
 لاخر المختار لا فاذا رأتها ابلغ مطلقا ان اعتادت **دفعها** واعتادت  
 الجوف فقط واعتادت **دفعها** وقايدة كونه ابلغ ان من اعتادت **دفعها**  
 والجوف فقط اذا اقتصرت لا تنتظره وافاد ان الذي ينتظره  
 من اعتادت **دفعها** فقط واعتادت **دفعها** ويفهم من كلام المص ان غير معناة **دفعها**  
 لا تكون القصة في حقها ابلغ وليس كذلك بل هي ابلغ في حقها ايضا :  
 وقايدة كونه ابلغ لا تنتظر الجوف وكلام المص منطوقا ومعروفا بالنسبة **للاختار** **واضع** **واما بالنسبة**  
 كونه ابلغ **فشكل** **انفق** وفي حاشية شيخنا قوله  
 والطهر بجوف او قصة هذا باتفاق بن التماس ومن عبد الحكم :  
 واما الخلق بينهم في الالفة فيعتد بن التماس القصة ابلغ **لمعنا** **دفعها**  
 فقط **لمعنا** **دفعها** معا وظاهر قول المص وهي ابلغ **لمعنا** **دفعها** انما لا  
 تكون ابلغ **لمعنا** **دفعها** معا ولا **لمعنا** **دفعها** الجوف فقط وليس كذلك  
 بل هي ابلغ عند بن التماس مطلقا كما علمت اما معناة **دفعها** معا فيمكن  
 ادخالها في كلام المص **للمعنا** **دفعها** فقط اوسع للجوف لكنه بعد ذلك  
 يوم انما اذا اعتادت الجوف فقط ورات القصة لا تكون ابلغ  
 وليس كذلك **فلوقال** وهي ابلغ واستط قوله **لمعنا** **دفعها** ان  
**احسن** **وفي** علامة طهر **المبتدأة** **تردد** في النقل عن المتقدمين فتدل  
 الباجي عن بن التماس انما لا تظهر الا بالجوف فاذا اجابها القصة  
 لا تظهر بها بل تنتظر الجوف **قال** **الزرقاني** **وسقضاء** **ولو**  
 خرج الوقت وقتل عنه المازدي انما تظهر باي الملاستين مرات وهو الذي  
 به القضا كما قال بن مروزق وحسيد **فلوقال** **الطهر** **بجوف** **او** **قصة**  
**ولو** **لمبتدأة** **لمستني** **علي** **المعتمد** **واستغني** **عن** **قوله** **وفي** **المبتدأة** **تردد**  
 وليس المراد ان التردد في الالفة كما توهمه بعضهم **وليس** **عليها** **وجوبا**  
 ولا ندب ولا جواز مستوي الطرفين بل يكره لها لقول الامام ، ، ،

معلوم من الم لا انتظرها **والها** **اي** **ال**  
**زرقاني** **هو** **الجوف** **وهي** **ال**

ولا يعين ذلك ولا هو من عمل الناس ولم يكن للناس مصابيح **نظر**  
**علامة طهرها** ليلا **قل الغرير** يجب ذلك عليها عند ارادة **النوم**  
 ليلا لتعلم حكم صلاة الليل **والصبح** لتعلم حكم صلاة النهار ولا خصوصية  
 طهرها برأيهما من الصلوات كذا ويجب عليها ذلك وجوبا غير  
 موسعا الي ان يبقى من الوقت قدر ما تقتسل وتضلى فيجب وجوبا  
 غير موسع كما يقيد السماع ولما كان الحيض يمنع التبرؤ نص  
 عليها بقوله **ومنع قحة صلاة وسوم** فرضا أو نفلا أو قضا أو نفا  
**ومنع وجوبها** الصلاة اتفاقا والصوم على المشهور وتعتبر العم  
 لذوره وعدم تكرره ولا تقضى الصلاة لشكرها فيسقط عليها  
 واستشكل قضا الصوم لانه لم يجب عليها واحدا بان  
 القضا بمرجيد وهو الصواب الذي عليه الأكثر لان الاموال اول  
 لم يتعلق بها وقال السبكي في الكفاية روي في الاخبار ان ادم عليه  
 السلام لم يمسك في الدنيا مع حواء لم تزجها سنة قبل ذلك فحاضت وهي  
 في الصلاة فسالت ادم عليه السلام فلم يعلم الجواب حتى نزله جبريل عليه  
 السلام فسأله ادم عنه فلم يعلم حتى رجع فمأخا وامره ان يامرها بترك  
 الصلاة ايام حيضها ولم يأنها الامر بالقضاء خاصة بعد ذلك وهي صائمة  
 فسالت ادم عنه فقال لها افطري فجا جبريل وامره ان يامرها بالاداء  
 فقال ادم يارب كل واحد منها عبادة كين امرت بالقضاء في احداهما وامر  
 تلمسوا بالقضاء في الثانية فادج الله تعالى اليه لا تترك رجعت النساء في المرأة  
 الاولي لحكمنا ما حكمنا وفي الثانية علمت بوايد فما قبلها بالانقطاع  
 ان المرجح في جميع الامور ان الله تعالى كذا عن المحررات **ومنع طلاقها**  
 فاجرم انقطاعه منه لم دخولها غير حامل ولو بعد انقطاعه وقبل الفس  
 منه او التيمم لها فان اوفقه لزمه ولذا لك نضبه عطفها على مكنته ولم يجر  
 عطفها على صلابة لانه يقتضي حسيذا عدم الدعوى وليس كذلك وظاهر كلامه  
 ولوحي او فقه علي من تنقطع طهرها يوم طهرها وهو كذلك اذا علم بوجوبها  
 والا فله منع كما سياتي **وبدأ** ابر ابتداء **عدة** فمن تعدد بالاقرب فاذا طلقت  
 في زمن الحيض فلا تحبس في عدتها بما بقي من الحيضة بل بعد ما من  
 من الطهر لان الاقرا هي الاقهار كما سياتي واما من تعدد بغيرها لم يمتد  
 عنها فانها تحبس ايام الحيض لان الاربعة اشهر وعشر من نوم الوفاة  
**وطي في فرج** اي وطئها في فرج اجاعا واختلق في علة المني فقبل تعبد  
 وقبل حيضة ما يصيب الوطئ من الاذي وقبل حيضة ان يحصل ولد  
 من ذلك الوطئ فيجاء وعليه المزام لها اخبره ابو العباس السراج في مسنده  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابى امرأ  
 وبها يرضى بها وبدء اجزى فلا يلومن الا نفسه **او استمتع** اي نزع من انواعه  
 وطائفا منه **باحت** **ازار** وهو ما بين السرة والركبة وجوبه اصعب

واجزا حنيقة و فهم من جوارحه فيما فوقه من بشير ولا خلاف فيه انتهى لما  
 اخبره احمد وابو اد اورد عن معاذ بن جبل انه قال سالت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عما يجمل للرجل من امراته وفيه حافضة يرض قال ما فوق الاذان والشفق  
 عن ذلك افضل وهو طاهر قوله عليه الصلاة والسلام كما في البخاري والموطا  
 الحافضة تشدد ازارها وشانه باعلاها قال ابن ابي عمير وشانه باعلاها ان  
 يجامعها في اعلاها وبطنها وما شانه ما هو اعلاها ويؤخذ مما جواز استئنايه  
 بيدها ولا تشك فيه ونصوصهم كالصريح فيه وفهم ما قرناه ان المعطوف نحو  
**ولو جسد** حصوله من الحيض قبل التطهر بانما على المنيور خلافا  
 لابن بدير ولو بعد **تتم** تحل به الصلاة لانه وان صلت به الصلاة لا يرفع  
 الحسد مك وهذا ما لم يوجد طول يحصل به ضرر والاجاز له ان يطاها بعد  
 ان تتم استنجاء وتتم به الطهر من الحيض وهذا يوافق قوله ومنع  
 مع عدم ما يقتضي منقوض وجاع مختلف الالطول ولو بعد **تتم** وتتم  
 قال الزدنا في ظاهره انه راجع لو طهر الفوج وما تحت الاذان وهو مقتضى  
 قولهم غير الفوج فليح له لقوله صلى الله عليه وسلم من حام حول الخاير يشك  
 ان يقع فيه **ومنع رفع حديثها** فلا يرفع حال حيضه ان لم يكن جارية بل  
 حيضا واحدا تصبر بل **ولو جسد** متقدم عليه او متأخر على الشهور  
 لا يستحق له رفع ما يقتضيه نهيان مع ملازمة احدهما ولان الحيض اقرب  
 للحدثين واذا اجتمع حكمات ثلث الحكم باقوا كما اجتماع قربانين في  
 الاربعين وما اجتماع الملك والملك في الزوجة فيسقط النكاح ويثبت الملك  
 لقوته وقبل يرفع ونشرة الخلاف منه القراءة ان قلنا لا يرفع ولا فلا يكن قال  
 ابن رشد لهما ان تقرأ ظاهرا وان لم تفتسل لان حكم الخاير مرتفع مع  
 الحيض وهو الصواب انتهى **ومنع دخول مسجد** ككث فيه او مردا اتفاقا  
 عند ابن رشد **فلا توتلي ولا تقطو** لان كل منهما المتأين في المسجد وان  
 الطواف شرطه الطهر والاعتكاف شرطه الصوم والحيض مانع من ذلك  
 وانما فيه عليهما ولم يلق عذما بمنع دخول المسجد لانه قد يرحض  
 لها وحوله والاقامة فيه بعد الخوف لصوص او سباع فرما ينزههم  
 انها فتكلى وتطوف مدة اقامتها كذا قيل وفيه نظرا في المشروط لا يبيح  
 بدون شرطه والاولي ان يقال انه من باب تفريع بشره النبي عليه وآله  
 فهو مستغني عنه بقوله ودخول مسجد **ومنع مس مسجود** مكتوب  
 بالعربي لا العبراني عدا بن رشد في المتن عليه وبعده في التوضيح وقال بن  
 عوفه روي عن القري جوارحه كثر انها **لا قراءة** ظاهرا وفي المعنى دون سن  
 ولو كانت متلبسة بالجابية وسواها خافت النساء ان لا اذ الحيض مظنة للنسائ  
 لتكرره خلافا للطنجيني واذا انقطع عنها الحيض حنيفة او حكم المتفرقة  
 فادها قرا امام يكن متلبسة بالجابية فلا تقرأ ولا تنام حتى تتوضأ كاجب ولا  
 ينع سعيها ولا قرة بعوفة ولا ذكرا ولا استغفارا ولا تسبعا وان كثر وهما

وقوله

انتهى الكلام على الحيفه اتبعه بالكلام على النفاس لا يشتركها في أكثر الامكان فقال  
**والنفاس** هولعة ولادة المرأة لا نفس الدم نقله النفرا في عن صاحب  
 العين والهجاج ولذا يقال دم النفاس والشر لا ينصف لنفسه فانه  
 بعض الشراج كمن يظلمه والشر لا يحايض في نفسه فيه نظر لا مكان جعل  
 الاضافة بيانية لانهم قالوا دم الحيض والحيض هو الدم بانقاف في كماله لا يوردم  
 الحيض قالوا دم النفاس وشرعا **دم** او ما في حكمه لتدخل الصفرة والكره  
**شرح للولادة** اي معها وكذا بعدها لا قبلها على الزواج كما يعنيه الخطاب  
 اي ما قبلها حيض والمراد بالولادة الفلاد يخرج في زمنه المعتاد ولا ينفلد دم الحيض  
 وبهذا التاويل تساوت عبارته قولين عرفه والنفاس دم الفاحل دخل فيه  
 الفلاد الفلاد الدم المحكم انتهى والا فالولادة حقيقة الفلاد في زمنه المعتاد  
**ولكن** ما خرج للولادة **تخلل بين توأمين** وهما الولدان في بطن واحد  
 يقال لكل واحد توأم وللاثنى توأمه ابن عرفة التوامان ليس بين ومعهما  
 ستة اشهر فان ولدت الاول واستمر الدم لولادة الثاني قبل استينافا أكثر  
 النفاس فامنها تبنى على الاول وبالولد قول من قال ان ما بينهما حيض  
 فتتكت عشر شرف توما وتوأمهما من جاورت بنت واتاهما الحيض وهو حمل  
**والثمة** اي أكثر زمنه اذا نأدي متصلا او متقطعا لا منها تلفق ايام الدم لمستقر

لا تها لا تغبر ما  
 يبط على المشهور انقول على ما علم الراجح

الدم





يذكره واستمع الجوارح في خدمته وفرضت في السابعة الجوارح بخلاف  
 غيرها من المشايخ قال بعضهم والحكمة في وقوع فرض الصلاة قبله  
 انه يبيح الله عليه وسلم لما قد اس ظاهرا وباطنا حين غسل ما سزم  
 وثلا بالايان والحكمة في سب فرضها في تلك الحالة لان من ثلها ان  
 يتقدمها الطهور والا صح انه لم يقرن عليه قبلها صلاة وقيل كان  
 الواجب قبلها ركعتين بالعداة وركعتين بالعشي ما كان بمكة  
 تسع سنين ثم فرضت الخمس ليلة الاسير واختلف في كيفية فرضها  
 فزوت عما يشك انها فرضت ركعتين ركعتين ثم اقبلت صلاة  
 الحضرة اربعا قال الحسن البصري وكان الاكابر بالمدينة وقال ابن عباس  
 وغيره فرضت اربعا الا المغرب فثلاثا والا الصبح فاثنتان وهو  
 طريق المهرسور وافتتح ببيان وقتها فقال **الوقت** واختلف  
 فيه فقيد انه سبب للصلاة وقيل انه شرط والصحيح الاول انه يلزم من وقوع  
 وجود خطا ب المكلف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطا بالمكلف  
 بالصلاة والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم  
 لذاته والحق المأخوذ من كلام الحضرة الاول لنا فيه الشرط عنه لانه ذكره  
 ثم ذكر الاذات سنة في ذكر الشرط بعد ذلك فقال **الوقت** بشرط  
 لصلاة طهارته حدث وضئف ومع الا من استقبال عيسى الكعبه هل  
 يستعونه في المصحة ولو كان عنده شرط الصبح بشرطه كما صرح به  
 في البواقي وسرقة فرض كفاية عند العراقي يجوز التقليد فيه وفرض عينه  
 عند صاحب المدخل ووفق بينهما بحل كلام صاحب المدخل على انه  
 لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت كذا  
 في الحاشية لكن ذكر شيخنا في شرحه في شروط الصلاة ان جملته من شروط  
 الوجوب والصحة فيه نظر وانه شرط في الصحة وسبب الوجوب وسياتي  
 ببيان الوقت موقوف من التوقيت وهو التخييد وهو احص من الزمان  
 لا من وقت زمان وليس كل زمان وقتا والزمان لغة العجلة من ليل  
 او نهارا اصطلاحا مقارنة مستخدم موهل لم يتجدد معلوم الزمان لا لبرام  
 من الاول مقارنة الظاهر كما في انك عند طلوع الشمس هذا هو  
 الاصح كما ذكره في جمع الجوامع وقال المازري ان اقترنت حتى بجلى سمي  
 الجاني زمان فخر ازيد طلوع الشمس في طلوع الشمس زمان **المجي**  
 اذا كان الطلوع معلوما والمجي خفيًا ولو حتى طلوع الشمس عند  
 ضرير او مسجون قلت تطلع الشمس عند من زيد فيكون المجرى من  
 الطلوع والوقت كما قال ابن السكيت هو الزمان المقدر له بشرها  
 مطلقا فقولنا سوا كان موسقا كما كانت الصلوة او مضيقا كما كانت الصوم  
 وقال **بن عرفة** الوقت عرفا يكون الشمس او نظيرها بديرة افق  
 معين او بترخه فليعلم قدر زجدها منه اما الشمس فزج كوكب

نهاره

قوله ليل للمؤد وخوله مطلقا  
 اذ سواء كان مضيقا كما كانت  
 الصلوة او مضيقا

فغاري معلوم والدائرة سطح مستوي محيط به خط واحد في داخله نقطة  
 كل الخطوط الخارجة منها إلى المحيط مساووية والنقطة مركزها وهي  
 ما لا جزؤه والخط ما تركب منها والسطح ما تركب من الخطوط طول  
 وعرض والجسم متتركب منه له طول وعرض وسك والافتق  
 الدائرة التي هي احقر ما يدركه البصر من بسيط الفاصلة بين ظاهري الفكر  
 وحقيقه والنظير الجبر والنابل جز والمائل لما اخذت الشمس من  
 درجة برجها وقد قسموا الفكر إلى عشر فسموا سورها برجها اولها  
 الحمل وسواها نقطة الاعتدال المرتقي ثور جوز سرطان واوله  
 المنقلب الصيفي اسد سنبلة ميزان واولها نقطة الاعتدال الخريفي وهذه  
 ثمانية عشر كوس جدي واوله المنقلب الشتوي إلى حوت وهذه  
 جنسية وكل منها ثلاثون فسموا كل منها باسم درجة فذوالملك ثلاثية  
 وستون درجة الدرجة منه ربع فسموا اخذوا ذلك من عدد ارتفاع  
 من قوله فقال في رفع الدرجة فان الزمانين والفاصلتين والبالغة  
 والعين يسوي فقولوا كون الشمس دائرة افق موهي عرف به وقت  
 المغرب وقوله او بد درجة علم قدر بعدها منه اي من الافق غرب به وقت  
 الظهر لان الشمس تكون فيه بد درجة مقنطرة نصف النهار وقدر ذلك  
 البعد من الافق معلوم موهي عنه بنصف النهار وقت العصر وصور الشمس  
 فيه في درجة مقنطرة العصر وبعد هاتين الافق حينئذ معلوم كونه في  
 افق المغرب الباقي من النهار والشرق الماض منه الى وقت العصر وقوله او  
 نظيرها الى عرف به وقت المنشأ اذ هو بارشاع نظير جز الشمس عن افق  
 المشرق الى مقنطرة بعدها من الافق بمقدار ما يتحقق به غيبوبة الشفق  
 ووقت الصبح اذ هو بارشاع النظير عن افق المغرب الى مقنطرة بعدها  
 من الافق بمقدار ما يتحقق به غيبوبة الشفق ووقت الصبح اذ هو بارشاع  
 النظير عن افق المغرب الى مقنطرة بعدها من الافق بمقدار ما يتحقق به  
 طلوع الغروب هذا ما يتعلق بتوقيده باختصار ولما كان الوقت الذي يوقفه  
 المعلق فيه بنفسه الاختياري وضروري واداء قضاء والاختيارية لفعله  
 ونوسعة وقت الاذيات كما قال **الشيخ** بن عرفة ابتدء المعلق وجوبها بالقدرة  
 بالمكان والقضاء النطاق والاختياري هو المذكور وغير المسمى عن تأخير  
 فعلها عنه او اياه والضروري وهو المذكور المسمى عنه او اياه ثلاثا في  
 بين الاداء والعصيان وبداء من الصلوة بالظهر لانه اول صلاة صلاحها  
 جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسري فقال **المختار**  
 اصله المختار رتبة التي الذي وكل ابتداء الصلاة فيه في خيرة المكان اي ان  
 المكان مختار في ايقاع الصلاة في اي جزء منه مع النوسعة من غير تحجير  
 عليه **الظاهر** سميت به لظهور وقتها ولائها اول صلاة ظهرت في الاسلام  
 ولذا تسمى الاولى اول فعلها في وقت الظهيرة اي شدة الحر والشمس العجرا

الجامع

لو توعرها في الهاجرة وفي حاشية شيخنا بيع ثقلته بالوقت والانتظار وهذا  
 ادبي اوله **من زوال** اي ميل قرص الشمس عن وسط السماء الى جهة  
 المغرب قال في التوضيح بان قيام عود مستقيم فان تماشى الظل في  
 النقصان وشرع في الزيادة فذلك وقت الزوال ولا بد من زيادة  
 بينة فان الزوال الحقيقي ميل مركز الشمس عن خط الاستواء  
 او الشرع ميل جميع قرصها وكل الغروب الحقيقي في غروب مركزها والشرع  
 جميع قرصها ونحو الشرع الحقيقي في شروق مركزها والشرع شروق  
 اول حاجبها وتحصل التعريف في ذلك كله ما بعد المتعاقبات في الزوال والغروب  
 او قبله في الشروق بنحو نصف درجة وهو قدر قرعة الاخلاص ثلاثين  
 مرة قراءة معتدلة مع البسملة في كل مرة وهذا الزوال الذي قلناه الناس  
 وهنات زوال لا يعلمه الا الله وزوال يعلمه الملايكة المعربون عليهم الصلاة  
 والسلام وقد يظهر لبعض الاولياء بطريق الكشف الزوال والشمس وغيرها  
 من الاوقات فلا يقول على ذلك شرعا ويتكبر على الوحي اذا سمع حركة الشمس  
 للزوال نصلي قبل ظهوره للناس في رايه اعينهم وتحرم صلاته حينئذ  
 فقد جاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام  
 هكزا انت الشمس فقال لا نعم قال سامعي لا نعم قال يا رسول الله  
 قطعت الشمس من فكرها بيك قول لا نعم قسماية عام انتهى ويستد  
**لاحترام القامة** وقامة كل انسان سبعة اقدام بقدم نفسه على ما اخبرنا  
 ابن البناء وابن الشاطر من علماء الميقات وهو الاجود وقيل ست اقدام  
 وثلاث قدم وقيل ست اقدام ونصف وقامة اربعة اذرع بدواعة  
 وعبر بها اهل المذهب لعدم تعذرها والافئامة كل شئ بحسبه والمزاد  
 صيرورة ظل كل شئ مثله وفي حاشية شيخنا قوله من زوال الشمس سقوط محظوف  
 اي ابتدأه من زوال الشمس ونكره الاقامة قبل الغروب من الاذان فقله من  
 وشدد عن اهل المذهب وقوله لاحترام القامة متعلق بمحذوف اي وانتهى به  
 لاحترام القامة وهو على حزن مضيق اي الاحترام القامة واللام بمحلى  
 الي لان من التي لا تبد الغاية بقا بلها الى التي لا تنتها القامة والغاية  
 داخله وال في القامة للجنس اي لاحترام جنس كل قامة تقرب والقامة  
 معتبرة **بغير ظل الزوال** اي الظل الموجود عند الزوال يزيد في الشئ  
 وينقص في العكس فلا يحسب في القامة بل يزد عليها ويان ذلك  
 ان الشمس اذا طلعت ظهر لكل شئ حصى ظل في جانب المغرب فكانت اقصر  
 نقص فاذا وصلت الى وسط السماء وهي حال الاستواء كمل نقصانه ونقيت  
 منه بقية وقد لا تبقى وذلك بمكة وزيد مرتين في يومين احدهما طول  
 ايام السنة والاخر قبله بست وعشرون يوما وبالمدينة الشريفة مرة في السنة  
 وهو طول يوما فيها فان سالت الشمس لجانب المشرق حدث التي من جانبها  
 المشرق ان لم يكن وزاد ان كان وتحول لجزء المشرق نحو دونه او من يادته

هو الزوال فعوله بغير ظل الزوال سائلة او حجب قوة السائلة فيصدق  
 بنفي الموضوع فيدخل فيه الاقليم الذي لا ظل فيه والزوال يقال لشيء  
 في شربه وظل الزوال يختلف في امكنة السنة القطبية واكثرها  
 ثلث ايام به ثم لها ثور ثم كيهمة ثم طوبه ثم امشيرة ثم يومها  
 ثم برمودة ثم الشمس ثم بونه ثم ايبب ثم مسري وقد  
 نظمت ذلك ومقدار ظل الزوال في كل شهر فقال  
 بقوت قباية فيها ترور وده كيهمة طوبه فامشيرة بعد  
 فبريمها ثوبه برمودة وبنشس بثلوه كذا بونه  
 ايبب مسري ودها ظل الزوال في مختلف سقار بظل حال  
 وضبط في نصف بيت شعر فقال صبحا ابذوي فاكبر  
 فالطا اشارة لطوبه وعدد اقدام ظل الزوال لها ورده  
 ازاب لعداها امشيرة وما بعد اية سايل فليقل  
 فالطا اشارة لطوبه وعدد اقدام ظل الزوال لها وهو السنة والزاي اشارة  
 لعدد اقدام ظل الزوال مايلي طوبه ومها امشيرة فعدد اقدام ظل الزوال فقال  
 وهكذا فالزاي وما بعدها اشارة الى عدد اقدام ظل الزوال وليس  
 فيها اشارة الى الشرح بخلاف الظا فاما اشارة لعدد الاقدام والشرح  
 واما اشارة بالظا للشرح ايضا ودون غير هالاه المجد الزوال قال  
 بعض الشراح واما ما ورد ان مدة الدجال اربعين يوما وان فيها  
 يوما كسنة ويوما كشرح ويوما كهبة وسائر ايامه ما ياما فقال الصيام  
 يا رسول الله فتلك اليوم الذي كسنة اي كسنة فيه صلاة يوم قال لا اقرأ  
 له قدره فقال الفاهي حكم مخصوص بذلك اليوم وقيله السوي وقال يعني  
 اقدروا قدره انه اذا مضى بعد طلوع الفاهي يكون بينه وبين الظهر كسنة  
 يوم قصي الظهر اذا مضى بعده قدر ما يكون بينها وبين العصر فصول  
 العمر وهكذا الى ان ينقض اليوم وقال وقع فيه صلاة سنة كلها  
 موداة ووقتها وفيها في اليوم الثاني والثالث كذلك ومثل ذلك امام حجب  
 الشمس فمن الطلوع عند ارادة الله تعالى طلوعها من سفرها وطلوعها  
 ما ذكره القراني في كتاب البيواقيت في قطر يطوع فيه الفاهي وقال  
 الشمس الشفق قال امام الحرمين لا تصلي العتيق حتى  
 يغيب الشفق وليست فضلا لينا وقتها ويتخري بالصبح فجر من يلتم  
 من البلاد ولا يعتبر الفاهي لهم قال القراني ولم ار الاستغناء  
 كسنة ولعل سبه ان سكان هذا القطر يضاري فلم يسألوا عنها اهل  
 المذاهب ولعل من ههنا كره الشافعية واما الحنفية فيسقطون  
 العشاء والوتر وبلاد هذا القطر يسمى ببلاد الهرحال انتهى  
 فاجبة اذا طار الويل من المشرق بعد ما زالت عليه الشمس الى المغرب فزالت  
 الشمس به فانه يخاطب بزوال البلد الذي يقع فيه الصلاة سواء كان خاطرا

توت اشتهر

فدر

فدع

ما طار منه او ما طار اليه قاله القرافي وقوله يصير ظل الزوال وهو  
ما كان موجودا عنده وما كان موجودا عنده ينقل له ظل فستقطف  
اعتراض الثاني بقوله ان اللغة المستعملة ان ما بعد الزوال في  
وما قبله ظل ونسبته ما بعده ظلا لغة متفاداة علي ان القوي قالت  
في نقد رب الاسماء واللغات ان ما بعد الزوال يسمى ظلا وفيما  
وما قبله ظل فقط قال في لا يكون الا بعد الزوال وما الظل يطلق  
علي ما قبل الزوال وبعده وهو صريح الحد يستنبط ايضا  
في قوله صلى الله عليه وسلم حين صار ظل كل نبي مثله او مثليه  
ثم ما قاله الثاني قول لشك واخذت . . . ولا العي من ظل العتيق تدوق . . .  
وقوله بغير ظل الزوال حال من اخذ القامة علي حد في المتأخر اجمال  
كونه ظل القامة سلتبسا بغير ظل الزوال وهو اي اخر القامة الاول  
**اول وقت العصر المختار** وهذا يقتضي ان الاشتراك في اخر القامة الاول  
وعليه فالعصر اخلة علي الاظهر خلا قالما في حاشية شيخنا والعصر يسمى  
كل طريق من النهار عصرا وعصر النهار اخره وقوله صلى الله عليه وسلم  
حافظوا علي العصرين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها  
وقوله من صلى البردين بفتح وسكون دخل الجنة المراد منهما الصبح والعصر  
قال القرطبي سميا بذلك لانها يعبدان في وقت البرد وقال الخطابي لانها  
يصلبان في بردي النهار وهما طرفة **للأصفرار** في الارض والجزر والي  
عين الشمس اذ لا تزال قائمة حتي كروب حديث مسلم وقت العصر مالم  
تغمر الشمس واذا كان اخر القامة هو اول وقت العصر لم قطع حصول  
الاشتراك بينهما فانظاره بقوله **واشتراك** يعني اشتراكهما في وقت اخلافة  
لها بقدر يعقل **احدهما** ان سفرين تسفرين وان خضرتين خضرتين  
**واختلاف** **هل اشتراكهما في اخر القامة الاول** وعليه فيكون العصر  
داخله علي الظهر عند بن عطاء الله بن راشد او اشتراكهما في **اول القامة**  
**الاشارة** وعليه فيكون الظهر داخله علي العصر وتظهر ثمرة الخلاف  
فيه اذ اشرح اثبات يصلبان احدهما الظهر والاخر العصر في اخر القامة  
الاولي فعلي القول بالا اشتراك في اخرها يكون كل من الصلاتين محيا  
وتكون العصر حينئذ داخله علي الظهر وعلي القول بالا اشتراك في اول  
القامة تكون العصر باطله لا يتأخرها قبل وقتها ولو صلا بها في اول القامة الثانية  
كان كلا من الصلاتين صحيحا الا ان علي الظهر علي القول بالا اشتراك في اخر  
القامة الاول **لما** لم تأخرها لهما عن وقتها الاختيار في الادوير ولما علي القول  
بالا اشتراك في اول القامة فلا تم لانه او قولها في اخر وقتها الاختيار الذي  
هو وقت الا اشتراك علي هذا القول وحيد تكون الظهر داخله علي  
العصر وقوله وهل في اخر القامة الاول وهو المشهور عند مسند وشيخه وشاخ  
عن غيرهما الله وانرا منه وقوله او اول القامة ودون **والثاني**



فصل في الصلاة في السفر والليل  
فصل في الصلاة في السفر والليل

والانتباه على النقل فعزى ما لا ين عطا الله ومن راسد لسند وغيره  
وما لسند وغيره لا ين عطا الله ومن راسد لسند وغيره  
سناوه قوله صلى الله عليه وسلم انا في جبريل عند البيت مرتين فضلي  
في الظهر في الاولى حين كان النبي مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار  
ظل كل شيء مثله الى ان قال صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء  
مثله في وقت العصر بالاسس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله في وقت  
القول الاول بنا على ان سناوه في قوله عليه السلام في المرة الثانية  
فصل الظهر حين صار ظل كل شيء مثله يفيد القول الثاني بنا على ان سناوه  
بشرحه في الدلالة على القولين من مجموع صلى العصر وصلى الظهر واما من  
صلى الظهر العصر حين صار ظل كل شيء مثله فلا دليل له في الوقت  
المختار **المغرب** وفي شرعا الصلاة المحصورة سميت بذلك لانها  
عند الزروب وتسمى صلاة الشاهد لان من يخرج يطلع وقمرها يسمى الشاهد  
كما جاء في حديث لا صلاة بعد العصر حتى يظلم الشاهد اوله قصر  
المسافر لها كصلاة الشاهد في الحاضر ولا تكرر الصلاة لعدم لزوم اطراد  
وجه التسمية وبكره لتسميتها بعشاء الا مقيدة بالاولى حديث البخاري  
لا تقبلتم الاغراء علي اسم صلاةكم المغرب قال وتقول الاغراء هي  
هي العشاء وحديثك اذا حضر العشاء والعشاء لما بدا بالمشاق قال  
الشيخا وب قال العراقي في شرح القرمذي ما اهل له في كتب الحديث  
بهذا اللفظ واصل الحديث المتفق عليه اذا وضع العشاء واقبت العلاء فابدا  
بالعشاء والاول بالفتح الطوام والثاني بالكسر المغرب قال من جهر في الحج البخاري  
ولا يتا ولا العشي تسميتها عشاء على التقلب كما اذا قال صليت العشاءين ونظف  
المغرب لفة على وقت الزروب ومكانه واصل الزروب البود ومنه غروب  
بضم ثاويه وفتح اذا بعد قاله بعض الشراح **جميع قرض**  
وتقدم انه الغروب الشرعي والمبقي في غروب مركزها وبينهما نصف درجة  
ولا يضرب الحجر ولا بقا شواغها في الحدان خلافا لما ورد من الشافعية  
ولم يتقدم غروب فيا من كفاقول في الظهر لان المغرب لا امتد ادلها  
وانما وقته غروب قرض الشمس وذلك الوقت **يقدر** انتهاه و**يقدر** ثلاث  
ركعات **بدر** يحصل **شروطها** من طهارته خبث وحدث صغير وكبر  
بالنسبة لموعدا غالب الناس فلا يعتبر بظهور مسموس ولا تحقيق مسخ  
ناور ومن ستر واستقبل القبلة ويلحق بشروطها الا ذات والاقامة  
وليتقي ان يزداد قدر الاستبصار المعتاد حيث احتج له فانه واجب وقد بعد  
شرطه اعمه ان يحق من يرضى بحصول الشرطها واما الجملة الشرطية فلا يفتد  
كما حطرت لا يفتد في قولها الى الخامسة وذكر شيخنا في شرحه ان يجوز الجملة  
التي اخبر بقدر احتصيلها وقررت غروب الشمس الحظوظ بالنسبة اليه فيمن  
وامت المسافرون فلا بأس ان يمدد الميل وكيفية ثم يتنولون ويصلون بها

في اليوم ذوقه بعد رغبته الى هذا بالنظر لوقت اقتراحها واقامتها واما  
 وقت استراحتها فقل ان شدة انقباضها جوار استقامتها الى معيب الشفق وفي  
 الموطأ ان النبي صلى الله عليه وسلم قد افهمنا بطور وبالمستحبات وهذا يعقوي  
 يعقوي القول باستداحتها الى معيب الشفق فانه لا يجوز تطويل القراءة  
 الى ما بعد الشفق اجماعا ويجوز مادام الشفق فلو لم يكن ذلك وقتا في  
 الاختيار لما جاز كما بعد الشفق قال ابن العربي وهو الصحيح وفي  
 احكامه هو المظهر من مذهب مالك وكذا المرجح ويدل له قوله  
 صلى الله عليه وسلم ان اقرب العشاء وحضرت الصلاة فابدأ به  
 قبل ان تصلي صلاة المغرب رواء البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا صلى المغرب فانه وقت الى ان يسقط الشفق ثم  
 وعليه القول باحتداده للشفق فقبل لا اشتراك بينهما وقبل به وعليه  
 من غيرها بعد الشفق او العشاء قبله نفعنا من الحاجب وسند عن اشرب  
 قال في توجيهه ولعل له قولين ولم يبين المعنى يعني من الحاجب  
 بما ذاقه الا اشتراكه والظاهر انه باربع ركعات قبل الشفق قال بعضهم  
 وقد صرح بسند بذلك انه ان العشاء تدخل على المغرب  
 واما ان قلنا ان المغرب تدخل على العشاء فتكون ثلاث ركعات من اول  
 وقت العشاء والوقت المختار **العشاء** وهي شرعا الصلاة المخصوصة  
 سميت بذلك لوقوعها في وقت العشاء بكسر العين ممدودة اول الظلام المغرب  
 الى العتمة وبالفتح طعام ذلك الوقت ولا تشقها من العتمة وهو ضعيف البصير لوجود  
 ذلك حينئذ وجا شديتها عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لو فعلون ما فعلت  
 والصحيح لا تقرأ ما ولو حملوا ومن عتمة الليل وهي ظلمة وتسمى الى الثالثة الا ان والعتمة  
 الا بقاء وجا النبي عنه بما رواه مسلم لا تقبلتم الاغراب على اسم صلاتكم الا انها في كتاب الله  
 العشاء وهم يعقون بالابل وفي رواية بجلال الابل اي يؤخرونه الى شدة الظلام  
 وفيكون النبي للكرامة الخوف او خلاف الا في احوال ويجوز وضعها بالآخر  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ابرأ المرأة اصابته بخور فلا تشهد مع العشاء الاخر  
 والفاظ الصحابة بهذا مشهورة ووقع لما لك وضعها بذلك المدونة وغير ما خلا  
 للاصحاح من كراهته **من وجب حصة الشفق** من اصابته الحصة في الوصوف ابرأ الشقة  
 الا حرو وقد اهو معروف من المذهب وعليه اكثر العلماء وعند ابن حنيفة البياض  
 ابن ناجي ونقل ابن هارون له عن ابن القاسم لا اعرفه ودليل المذهب ان رواية  
 القوارب ثلاثة الشمس والظلمات والنواضع ثلاثة الغزاة والشمس  
 والكم للوسائل من الطوايع فخذ القوارب وحديث جبريل انه صلى الله عليه وسلم  
 البطلان عاب الشفق وهو مختص بالاستقبال بالحرارة لقوله عز وجل وقدر  
 اي ثوبا احمر كانه شفق وقال المفسرون في قوله تعالى فلا تقسم بالشفق  
 اند الحرة ويستمر مختارها **الثالث الاول** اي لا تقسم بالثلاث الا في الليل  
 اي من المغرب والوقت المختار **الصحيح** وهو شرعا الصلاة المخصوصة سميت

لذلك من الصباح وهو اول النهار او من الحرة التي فيه كصباحة الوجه الحرة  
فيه وبصلاة الجهر لوجوه ما عند ظهوره وتغير نوره والقعدة والتدبير  
وشران الجهر من صلاة النهار وما يحرم علي الصائم الطعام والشراب  
كما انتشر ذلك عند الخاص والعام في كل عصر ومصر وما يحكي عن الاعتصاف  
ايضا من صلاة الليل ومن حليه الطعام والشراب بعدها في طلوع الشمس  
مكسر بعيد من قوله تعالى حاشي يتبين لكم الخط الابيض من الخط  
الاسود من الخبز ولا حجة له في قوله تعالى وجعلنا اية النهار مبصرة  
وهي الشمس لانه در علي ان الشمس اية النهار لا علي ان لاله له  
غيرها ولا في قوله صلى الله عليه وسلم صلاة النهار تجي القول المدركطين  
فيه لم يرد هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو من قول الفقهاء  
علي ان منقوده معظم النهار الا قربا ان صلاة الحجة والعدين علي  
**من النجوم الصادق** وهو المستطير بالارباب المنتشر وعليه قوله تعالى  
ويجاءون يوما كان شره مستطيرا اي منتشر او اما تنبها بالظاهر يقع جناحه  
وهو النجم الثاني والاول الكاذب لتغيره من لا يعرفه وهو المستطير باللام  
لصعوده في كبد السمكة كهية الطيلسان ويتنبه ذنب السمكة ان يكسر السيف  
الذي يسه ولا بعد لظلمة نوره ويوافق باطن ذنبه وتسمية العود المحلق  
كان خالفا يخلق لطلوع الجهر واحترق اية لم يطلع **للاسماء** ويطلع لونه  
علي البيات والكنى وعليه قوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالبحر فافا النظر  
للارباب صلو ما عند استبانة الصبح وظهوره لكم وشرع علي قوة الحرة  
والضيا بطلوع الشمس الذي ليس بعده الا ظهور قرص الشمس وعلي ما تنبئين  
به الانبياء وتترابه الوجه **الاعلى** وهو الذي يمس الشفق فيه جليسه تميزه  
والخا كما قال الله عز وجل وما انترا اية الوجه كما قال ابو الحسن والظاهر انه يراى في ذلك  
البصر المتوسط في محلا سفلي فيه ولا عطا وما ذكره المصر من ان وقت الاختنا  
بلا سفار الاعلى هو رواية ابن القاسم ومن عبد الحكم وقولهم انه وقت طلوع  
الشمس ونسبه بن ناجي لرواية الاكبر وعياض كفاة العلماء فائمة الفتوى  
قال وهو مشهور قول مالك وقا ابن عبد البر وعليه الناس وقال يونس  
العرابي هو الصحيح **وفي الصلاة الوسطى** في قوله تعالى حافظوا علي الصلوة  
والصلاة الوسطى حصفت بالاكيد لتضيئ الناس لها بنوم وعجزهم عن القيام  
بها وهو المشهور وقول مالك وعلم المدينة وعلي بن عباس ومن عذر وهو  
قول النبا في الذي نقص عليه ولكن قالوا له فسد قال اذا هي الحديث  
فهو مذهبنا وقد صح في الحديث انها العصر فصارت مذهبنا وذلك ان  
الوسطى تاتي في الاوسط بمعنى المختار والا فضل كما في قوله لنال امه وسطا  
اي خيرا او قوله قالوا وسطهم اي افضلهم وسلام فضل الصبح اي انها افضل الطلوع  
وقد تفصل مصلحة الاقل عددا كذا في العصر والوقت علي الجهر والاعلى المختار  
بفضل ما يشاء علي ما يشاء او بمعنى المتوسط بين اثنين والي اوله بل

لا ينهاين فخراتين مشتركتين تجعان وليفتن كذا وهي منقورة بوقت  
 لا يتأخر فيها غيرهما من الصلوة حتي قيل ليست من الليل ولا من النهار  
 وقيل انها صلاة الظهر وروي هذا عن عمر و زيد وابي سعيد الخدري  
 واسامه بن زيد وهو قول في حنيقة والحجاء لان الظاهر كانت صلاة عليهما  
 بوقوعها في وقت الغلظة وشده الحر وصر في المداخلة اليها اولى ولا  
 صلاة الظهر تقع وقت النهار وليس في المكتوبات صلاة تقع في وسط  
 الليل والنهار غيرهما وروى الترمذي ان سبعة بعظم ولا ينها بين البردين  
 برد الغداة وبرد العشي ولا يها اولا صلاة فرغت واو صلاة توجه فيها روى  
 اسمعيلي انه عليه السلام والحجاء الي الحصة ولان صلاة الجمعة افضل الصلوة  
 وهي صلاة الظهر وكذا انها صلاة العصر وهو مروي عن علي بن مسعود  
 وابن عباس وابي هريرة رضي الله عنه ومن القولها الضعيف وقتاده والحجاء  
 لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق  
 فظنوا ناعن الصلاة الوسطى حتي غابت الشمس ملا الله يسوتهم وقبورهم  
 نارا وهذا الحديث رواه البخاري وفي مسام تشغلوا ناعن الصلاة الوسطى  
 صلاة العصر ولان الله تعالى انقسم به فقال والعصر ان الانسان لثي حَسْبُ  
 قدر علي انه احب المساعاة الي الله تعالى وايضا لان وقتها لا يظهر الا  
 بنظر دقيق وتامل عظيم في حال الظلم بخلاف وقت الصبح فانه بطور الجهر  
 الظاهر صادق ووقت الظهر فانه بالزوال ودخول المغرب كالغروب الشمس  
 ودخول العشا بنزول الشفق فاما كانت صلاتها كانت الشفق كانت الظلمة  
 فيه أكثر ولان العصر متوسطة بين صلاة نهارية وصلاة ليلية وقيل  
 انها صلاة المغرب لانها بين بياض النهار وسواد الليل وهذا المعنى وان  
 كان في الصبح الا ان المغرب تخرج بوجه اخر وهو انه ازيد من الركعتين كما  
 في الصبح واكثر من الاربعة كما في الظهر والعصر والعشا فهو وسط بين القول  
 والنقص وقيل انها صلاة العشا لانها متوسطة بين صلاتين لا يقرآن  
 ويقل مبرمة في الخمس ليستشهد في جميعها وقيل الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقيل غير ذلك **وان ما في** المكلف الذي احز الصلاة عن اول وقتها المختار  
**وسط الوقت** المراد بالوسط الا تاتي لاحقيقته ويجوز تركه بسببه وتكليفه  
 علي ما صاحب القاموس فانه ذكر ما معناه ان كانت اجزاء متصلة فيه الزمان  
 كالحلقة وما شئت اجزائه متصلة فهو بالتسكين واما علي ما في التماخ فهو  
 بالتحرير لعدم صلاحية بين كوسط الدار وان صلحت سكتها كوسط القوم وفي  
 شرح المشارف ان الواسك بالسكون فيما يكون متفرق الاجزاء كالناس  
 والادوات والائن اذا كان متصل الاجزاء كالدار والراس وقيل كل واحد  
 منهما يستعمل مكان الاخر وعليه فهو بالتحرير ايضا علي ما صدر به ايضا **لا**  
**ادلهما** لان الشرح وسعه في ذلك وانما واجبه الموسع جازي الترك  
 باجماع المسلمين وطاهر ولو صم علي عدم الفعل في الوقت مع ان التصميم علي

هنا معصية ويجب بان المراد لم يصب بترك الفعل وتأخيرها وان عصى  
عليه بضميمه **الا ان فضل الموت قبل الفول** فان ظنه واخر عصى لان  
الوقت صار في حقه مضيقا فكان يجب عليه المبادرة الى الفعل  
وسوامات قبل الفعل او سلم لمخالفة مقتضى ظنه وبه جزم الشهور  
وكذلك المص يتبين ان الظن وان لم يوجب الاثم وهو كذلك كما  
في المواق خلافا لمطابق وينبغي ان يكون مثل الموت ظن باقي المواق  
التي طرورها مستقط كما لم يثبت ان هذا لا يخالف ما يأتي من ان من  
علت بجرح الحيف واحزرت الصلاة عالمة هاسدة قائماها الحيف  
بجرا تستقطبه الصلاة انها لا تقضي لان عدم الصلوة لا ينافي في الاثم  
ولما كان الاختيار يفتقر الى فضيلة وترسعة كما قال ابن عرفة  
الاختبار فضيلة ان ترجح فعلها منه عن اختيار اخر ولا فتوسعة  
اشار الى ذلك بنزوله **والا فضل الموت** وهو في المنة الموت والنفوس  
وكن امن الحق به من الجاعة التي لا تستقر عليها كمال الربط والبر والبالغ  
**فتبين** ما هو ملة الفرض في اورثتها بعد تحقق دخوله وتكسب من غير مبادرة  
جدا فانه من فضل الخراج لثقله متاخي فافعلوا على الصلوة ومن المخالفة عليها  
الاتيان بها اول الوقت وحديث الترمذي اقتصد الاعمال العلة اول  
وقتها وحديث مع الدار كطبي الصلاة اول الوقت رضوان الله واخر الوقت  
عفو الله راد ابراهيم ابن عبد المالك وفي وسطه رحمة الله قال ابو الهيثم  
الا حكام حديثان ضعيفان انتهى وسبب العفو هنا الترسعة لا عن ذنب  
الاجاع عليا ان الجواز لم يدغم انتم ولا تقصر في واجب الدميم قال الشافعي  
الرضوان للمحسنين والعفو يثبت ان يكون للمحسنين انتهى وهذا ما لم يرض  
مرجح للتأخير كرجاء الماء والقصص كما مر وسرج كذا الجاعة يبرجوا ما يربها  
به عن بدنه او ثوبه ومن به ماله ان ينام يبرجوا زواله في الوقت **فتبين** ما يربها  
او ظهرا او غيرها في سعة وثنا وسعي تقديم المغرب تقديم شروطها على التوب  
تتبع في اورثتها وكلام المص يشكل عليه ما يأتي من انه يتأكد الفعل قبل الظن  
لعمري بالنسبة للمؤمن قبل العصر مطلقا ويجب ان ياتي فحين ينتظر الجماعة  
سواء كان اساما لا وفيما اذا كان الاسماء من يري طلب الفعل مع حضور  
الجماعة واما مخالفة قوله الامة والجماعة فتقديم غير الظن لما يأتي في الفعل  
انه يتأكد استيجاب التناول قبل العصر فلا يصلح ان يجاب عنه ان يطلب  
مقدم المذلة لها لا ينافي في اعادة بها لها بفضل الجماعة لانه بالتقديم حصل  
له فضيلة وبق عليه تحصل فضل الجماعة خلافا لقول البساطي في منتهى وترويه  
من هذا انه اذا صلى وحده لا يعيد في جماعة اخرى انتهى **والا فضل** فتبينها  
ايضا انه على اية عفا مع **فتبين** فبرجوها **فتبين** وان كان فضل الجماعة  
مطلوبا وهو معطوف على مقدمه استغربه الكلام السابغ اي علي تأخيرها من غيرها

ما لم يرد الا ان لم يأتها في وقتها  
عند ادائها في وقتها في وقتها  
في وقتها في وقتها في وقتها

وعلى تأخير جماعة وهو في شيء خاص وهو ان صلاة الصبح بمنزلة ما قبل الاسفار افضل  
من صلاة جماعة بعدة كما في الواقي والباحثي وهو حسن وينبغي في بعض النسخ وعلى  
جمعه اخر بفتح الجيم وسكون الميم بلفظ المصدر معناه قال في صلبه الفذ لا فضل **للجماعة**  
التي لا تستظر غيرها واحوي التي لا تستظر لان التخييل حكم التي لا تستظر حكم **الفذ**  
جميع الصلوة **تخير الظاهر** معزبا اتفاقا او عشا او جماعة او غيرهما شيئا وصينا  
او يوم رمضان او غيره اذا كان الامام لا يري التثفل حينئذ حضرت الجماعة فلا  
يت في ما ياتي من طلب التثفل قبل العصر لانه فيمن يري طلب التثفل وان  
حضرت الجماعة وقوله وللجماعة معطوف على الفذ والمعامل فيه الافضل  
وتقدم معطوف على تقدم والمعامل فيه المتبدا فنية المعطوف على معطوف  
عامليات مختلفة كذا في الحاشية **والا فضل لها** **اخبرها** اي الظاهر **في**  
**الاصالة** بعد قول الزوال لاجتماع الناس صيفا وشتا وتقدم ان ثمة ان شاء الله  
اربع اذرع بذراع نفسه وهذا يخصه قوله في الخ ثم اذن وجه بين الظاهر **في**  
**الزوال** **في** **الاصالة** من خشية ذهاب الخشوع **لشدة الحر** **في** **الاصالة**  
دفع او اعكس شدة الحر لانه مذهب الخشوع وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم  
انه قال اذا اشتد الحر فابرد وجهك للصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم واحذر  
بشدة الحر من مطقة وقوله ويزاد لشدة الحر هذا خاص بالجماعة لان العلة  
وبما ذهاب الخشوع مستغنية في الفذ لانه قد يصلي في بيته ولا يصيبه الحر  
فلا يذهب خشوعه خلافا للشراح في ادخاله اياه في عبارة المصنف وهو مخالف  
لقوله والا فضل لفذ تقدمها مطلقا وموجودة في الجماعة لانهم ربما لا تزل  
المسجد في الحر فيذهب خشوعهم ولم يذكر المصنف الزيادة الساجد نحو  
الذراعي ابن حبيب ثورما ييسير ابن عبد الحكم ان لا يجزها عن وقته **في**  
اي المدونة **تدرب** **تأخير العشا قليلا** وهو قوله احب الي القبايل تأخيرها  
بعد التثفل قليلا وهذا مخالف قوله وللجماعة تقدم غير الظاهر واجيب بشلا شدة  
اجوبة احدها حمل ما تقدم على غير مساجد القبايل والخراس وما هنا على  
مساجد القبايل والخراس الثاني ان التأخير قليلا بالسبب للعشا حقيقة  
الثالث قوله وفيها مذنب تأخير العشا قليلا يجوز على ما اذا لم تجز الجماعة  
فان اجتمعوا فالمسحوق التذمير وانظر حد التذمير في قوله قليلا والظاهر انه  
يجد بذكر ما يخفى الناس فيه غالبا بحسب البادة كذا في شرح شيخنا وقوله  
ابن ماجة ونسوان شك في دخول في الصلاة او حصله في انما بها وامام الوتر  
له المشي في دخوله وعدم دخوله بعد العلم فلا يصح اذا تبين وقوع الاحرام  
بعد الوقت **في دخول الوقت** وعدمه وصلي حرم عليه **في** **سنة** **تخير**  
بناتج المشاة العوقية وهم الجيم لتثفل الصبي لانه لا يجوز له الصلاة قبل دخول الوقت  
لظنه لا يعلم منها المطلق لان عدمه لا يستلزم المطلقات وسنة تجزيم المشاة  
العوقية وسكون الجيم اولي وان كانت في نفسها ليست قوية لا نقلا لتثفل الصبي  
قانه لا يقال في صلاة تجزأ في تجزأ لا نقلا عليه واجبة عليه فكيف يقال فيها ما تجزأ

والمراد بفتح جيم تعسفا

والخراس  
وجه التثفل عليه  
رواه في نسخة فيهم بالتحسين  
للعشاة حذوقهم



الا انه لما كان لا يترقب علي سموله وعدم سموله فائدة لعدم وجوب الصلاة  
 عليه سكت عنه علي هذه النسخة اي لم يحزه صلته لبطالة فاعاد في  
 الحامية قوله ان الصبي لا يجوز له الصلاة قبل دخول الوقت فصدق  
 لان الحق صا قال العزا في ان الصبي لا يخاطب بالواجب ولا بالحرم  
**ولو وقعت فيه** في نفس الامر لسترد السنة وعدم تلقن براءة  
 الدنيا ولا بد في دخول الوقت من التحقيق ولا تكفي ظنية الظن ولا  
 يعارض هذا قوله ولا تجزى ان تبين تقدم احرامها للمخرو  
 بخبر اذ مقرر منه انه اذا تبين عدم تقدم احرامها للمخرو  
 انما تجزى لان قوله هنا وان شك في اخره مخصوص بالفرض  
 اذ يخاطب لها مالا يخاطب لغيرها وهذا اذا شك في دخول الوقت  
 واما اذا شك في خروجه فلا صل البقاء وينبغي الاديكما في شرح شيخنا  
 وذكر في الحاشية انه لو شك في خروجه طلب منه المبادرة الي الفعل  
 علي الوقت ولم يتو ادوا ولا قضاء لانه غير مطلوب عند ما فلو نوى  
 الا دي لظنه بقا الوقت لم يقين خروجه تحت صلته اثنتي قائم  
 ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه مثله ولما كان وقت الاديك  
 قسمات المختار وهو وقت التوسعة والفضيلة وفسر من الكلام  
 عليهما **شعر** في الثالث وهو وقت الضرورة فقال **الوقت**  
**الضروري** سمي بذلك لاختصاصه بجوامع فاختير اليه بارياب الضرورات  
 واما غيرهم وان كان الجميع مودون ولما كان الضروري مختلوا بالصلوات  
 الصلوات بين اوله واخره بقوله ابتدائه **بعد** القضاء المختار وهو  
 الا سائر الاعلى وانتهاه **المصباح** اي لطلوع او حزن منها في الافق  
**في صلاة الصبح** فليس بين الضروري والمختار اشتراك وانتهاه **لأفوق**  
 اي مفيد جميع الفرض في المحل الذي يقب فيه عادة **في الظهر** اي  
 الظهر والعصر وابتداه بعد المختار وفيما اطلعت عليها تغليباً ولم يقع  
 التغليب لهما بالعصرى واما وقع للمصباح والعصر في الحديث حافظوا  
 علي الوضوء صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها يريد  
 الصبح والعصر وانتهاه **للمغرب** في المساء اي المغرب والمساء ابتداء  
 كما تقدم وهذا الذي ذكره المص في هذه الصلوة ضروري في حق كل  
 احد ويكون قبله في حق المعذور كالمريض والمساكين **وتدرك فيه**  
 اي في الوقت الضروري **المص** لا سمول لهما واما حصره بالذكر فمؤيد  
 عن مشاركة حكا قال الساطي والنتيجة علي خلاف اي حنيفة الثانية في  
 المصران ادرك ما تركه دون الصبح لدخول الاول في وقت يجوز  
 فيه الصلاة دون الثاني كما قاله عياض في الاكمال **سبعة** سجدة  
 عن من القاسم ويعتبر فيها قراءة الفاتحة قراءة مسودة والصلوات  
 في الركوع والرفع منه وفي السجود وفيما بين السجدة تلي والاعتدال

على الترتيل بوجوبه وأما على القول بسننيتها فيجوز فيه ما جازى في  
قراءة السورة ويأتي ولا بد من اعتبار تقديم الطهارة والأدوية  
للأدوية جسيمة وإذا تحقق أو غلب على الظن أن قراءة السورة  
يؤدي إلى عدم إدراك الركعة في الوقت حرم عليه ذلك وأما أن  
تتحقق أو غلب على ظنه أن قراءة السورة ولو في ركعة يؤدي إلى فعل  
بعض الصلاة خارج الوقت وتركه يؤدي إلى فعل الصلاة في الوقت  
فمن لم يقرأ السورة لملا والنظر في الأمر كما يظهر من كلام المطالب  
تبيين ~~في ظاهر كلام المصنف~~ أن الوقت للاختيار ليس بالضروري في  
أدراكه بركعة وهو جواز ذلك محتمل لقوله لا يدرك بالأحرار وهو ما ذكره صاحب  
تفذيب الطالب ونقله عن غيره وأحد من شيوخه ويحتمل أن لا يدرك إلا بفعل  
جزيء الصلاة حتى أن المصنف يوصي بثلاث ركعات في الوقت الاختياري  
والرابعة في الضروري لم يكن مدركا للوقت الاختياري وهو بخلاف ما ذهب إليه  
ويعرأ في راسد ونسبها الشارح والذي عليه المصنف في التوضيح وبما عارض الله  
يدرك أيضا بركعة قياسا على الضروري ويتبين أن يكون هو الرابع وعليه  
تضم فيه للوقت لا يقتضيه ضرورة على أنه إذا كان يدرك الضروري في  
بركعة مع أن ما عداهما قوله في غير الوقت طواري الاختياري أو فعل ما في  
الركعة واقع في وقت الصلاة وإن كان ضروريا **لا قبل** من  
ركعة بسجدة تليها وصرح بذلك لئلا يتوهم أن المراد بالركعة الركعة كما  
يطلق ذلك في كلامهم وأيضا للسرمد مبالغة على المخالف ولأنه مضموم  
صفة ومرولا يعتبره لزوما **وان قبل** من المدرك داخل الوقت  
وما قبله خارج **أو** أي مودى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول  
أي مودى في الوقت حكما ولا فالمودى بعد الوقت قضا فلا وقادته  
أنه إذا اقتدى به أحد في الركعة التي بعد خروجه الوقت قال من  
قد أحسن الموضع بهذا المصطلح في الركعة الثانية ينوب القضاء ولا يعارض  
محتمل إلا قضا به قول المصنف فيما يأتي ومساواة في الصلاة وإن بادأ بقضا  
لما قلناه من أنه قاض حقيقته مسود حكما ولا يشك بأن بينه مخالفة لسنة  
أمامه لما قاله في الجملة من أن المسوق إذا أدرك التشرع ينوب الظاهر  
قلنا **وعلى** كلامه في فراج فيجوز له الدخول ولو شك في ركعة  
الأولى أو الثانية كذا في شرح شيخنا **و** تترك فيه المشتركات وهما  
**الظهوران** **والاعتشائات** بالقلب وهما معطوفان على الصريح لفظان بين ترك  
للعقل وأن بين المنور بينهما فما معطوفات عليه نظرا إلى قبل التسمية  
قاله السمروري وهذا الوجه غريب ويمكن جريان أحزاب أحدهما  
الظهورين معقولين في وقت والثاني أن الأصح صلاة التطهيرين لتحذف  
المضاف وتبقى المضاف إليه على وجهه قاله الزرقاني **بفصل** **ركعة** على  
لا وصاف المتقدمة عن الصلاة **الأولى** عند مالك وفيه القاسم وأصبح

لأنه لما وجب تقديسها على الأخرى فعلا وجب التقدير بها **الأخرى**  
 عند بن عبد الحكم وفي المأجشون ومن مسلمة وسجلون قالوا من سالت  
 ابن القاسم آخر مسلمة فقال رابعت وأخطأ ابن عبد الحكم وسيل سجون  
 فقلس ووجهه أنه لما كان الوقت إذا صار في ذلك يجب تحليه الأخيرة  
 اتفاقا وجب التقدير بها ولما لم تقصر فائدة الخلاف في النهار بين  
 لتخادر كاترها حضروا وسفر ولا في الليلتين قصرنا وإنما ما كان سابقا  
 فرضوه فيها باعتبار الوجوب والتسقوط لأرباب الاعتدال حضروا وسفروا  
**خاصة** بقدر الجبل أربع ركعات أو أقل ولم يعمل المغرب والشافعية يعمل  
 العشاء سفوية على كلا القولين **وقاد** من سفره لأربع أو أقل يصلي العشاء حصرية  
 على كلا القولين أيضا وحسين فلا يظهر الخلاف حرة لأن المغرب لا تقصر  
 فكان الأولى التمثيل بما يصح طهرت أو ما فراسم أو مجنون أو سمي عليه  
 أقاف كل منهما فان قدر بالاولي وجبنا وان قدر بالثانية وجبنا الثانية فقط  
 وقدر الشارح وإنما يظهر الخلاف فيما إذا سافر ليلة منتقذ وأمر النهار بين  
 أظهر من أن يخفى فلا يظهر بالتقدير بالاولي أو بالثانية فائدة لتساوي  
 الصلاة لأنه إذا سافر قبل المغرب ولو ركعة قصر العصر بالتفريق  
 أو قدم قبل المغرب ولو ركعة أمهما كذلك نعم يظهر في صلاة الجمعة  
 والعصر لا خلا في ركعاتهما وقال الشافعي وقد يقال يظهر أنه إذا كانت  
 أحدهما سفوية والأخرى حصرية كمثل نيت الظهر والعصر وقدرت  
 لأربع أو ثلاث فان الحكم ان تمام العصر فلو حاضرت بغير ركعاتها قبل إسقاط  
 للزيادة فمقدار الأولي لا فائدة من عبد السلام انظره انتهى وفيه نظر **على**  
 أنه لا يظهر أنه وإنما ذكره ليرتب عليه قوله فلو حاضرت وقدر بعض المشرع  
 بقوله كذا يخص جايض حاضر سافر فظهر لثلاث قبل المغرب فيا المنزه الأول  
 يدرك الأخيرة وعلى الثاني يدركها بفضل ركعة عن العشاء المنقوصة ولا أربع  
 أو اثنين حصل الوفاق وقوله قادم أي طرأ عليها لا أربع قبله فبقي الأول  
 يدركها بفضل ركعة عن المغرب والعشاء وعلى الثاني يرد على العشاء فقط وتسقط  
 المغرب إذا لم يعضل لهما في التقدير بشي وخمس أدركتهما وثلاث سقطت لا  
 اتفاقا فيها ولو حاضرت كل منهما بشي من ذلك سقطت ركعة كما سياتي ولم  
 يضمن في السفر والتقدم زوال العذر من الاعتدال وحصوله كما قرأناه لم يظهر  
 للتمثيل بها لأن الأول يقتصر العشاء أن سافر قبل المغرب لأربع ركعات **ما يفتق**  
 ولما دونها الروايات كذلك خلا قالما في الجلاب من كونها حصرية ولا وجه  
 له والثاني يظهر أن قدم لأربع وكذا المادونيا وخرجت عما في الجلاب  
 سفوية قال في توضيحه ولا صعوبة في عدم مسايل النهار والصلايط وهذا  
 الفصل أنه إذا ركعت صلاة في سفر صلاة هاسورية وإن أدركها  
 في حضر صلاة حصرية انتهى عند قول من الحاجب ولو سافر ثلاث قبل  
 المغرب فسقطت ثلاث ولما ذكرها فالعصر سفره وقدم خمس حضريتان

ولي

ولما دونهما فالعصر حضرة انتمى لكن لا يخفى انما قرره انما هو من حيث  
 حصول المانع وزواله لا من حيث السفر والجزوم **وانتم** من اخر الصلاة  
 كلها اختيار الوقت الضروي وقول المصالح او شأنها فبالسداد انه اذا  
 اوتيه مفرقا ركعة في الاختياري وثلاثة في الضروي لا اتم عليه كراهي العاشية  
 وفيه نظر بل كلام المصالح مبني على ان الوقت للاختياري انما يدرك بوجوب  
 الصلاة كما قاله في راجد وفي بقدر السلام وقالين هارون بدر كراهية  
 كالضروي وذكره المص وذكروا صاحب الشهادة انه يدرك بالاحرام فقط  
 وذكر ذلك عن غير واحد من شيوخه **الا فذكر** كثر في اوتى فلا اتم عليه  
 ثم حصره بالعد بآداب الشرعي المجازي فقال **بصغر** اهل ترغيبا له من  
 الاسلام والا فهو اعظم جرمة من السكر وباه سبية كما ان الام في لوزر  
 تفيلية وفي الحقيقة المانع من الام ليس الكون بل الاسلام الذي عقده .  
 اذا الاسلام يجب ما قبله لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم  
 ما قد سبق ثم بالغ على ما يتوهم عدم العزيمة لسبب المطلق فيه بقوله  
**وان طاريا بركة** وتنبى كما قال بعضهم بالغ فقال **وصبي** بالغ فيمده  
 والكسر فيمصر قاله في الضحاح وفيه اشعار بان الصبي اذا بلغ في الوقت  
 وجبت عليه الصلاة ولهم منه اذا صلى الصبي ثم بلغ وقد بقي من الوقت  
 ركعة وجبت الاعادة كما صرح به في الارشاد لانه لا يتوهم شطوط من واجب  
 وهو ما يحسب من العاشية ونقل ابن بشير عدم الاعادة عن المذهب  
 قال ابن عرفة لا أثره **وانما وجوب** ونوم ونحوه للانس ان يسام  
 بالليل وان جوز ان نومه يبقى حتى يخرج وقت الصبح اذ لا يترك امر اجازيا  
 لشيء لم يجب عليه كما نقله الباقي عن بعض اصحاب الامام واما النعم بعد  
 دخول الوقت فان علم اوطن انه يفتي حتى يخرج الوقت فانه لا يجوز **وقوله**  
 اي عن دخول الوقت او من اخر الاختياري والمعاد بالغلة ما يشتر السهو  
 والنسيان ثم ان الغلة بمنزلة من تعلق الام ولا بمنزلة من وجوب القضاء  
 عليها فممنع منها وحكم الاعذار بالشرعي الحقيقي والمنسوبة بتلقية  
 من السراج اجوبه اصلا فقله به ما قبله بقوله **صحيص** وفي حكم التماس  
 لتأجيلها في الاحكام وليس مردحولا للكاف لانها المشبه والمردحول انما هو كثر  
 التمثل في بعض السجود وكثيرا ما قبلها ثم التمثل وانما كانت التكرار  
 اعذارا لعدم تسيب المطلق في السجود وهو ما عدي الكفر فذلك لا يجوز بها هو  
 من سببه والسبب انما هو بقوله **لا** **صحيص** اي محرام ومثله ما يشبهه من كل  
 محرم من زيل للقتل واما الرأجل عليه السكس غلبة من شره مباحا كثر مثل  
 فسكس فذن ذلك اتم عليه وفي كلام المتأني نظر ولما قدم ان ادراك الوقت بركة  
 الضروي والاختياري على المختارين استدار اعتبارهما بالنسبة الى اهل  
 الاعذار **والله** ومن تقدم ذكره وتوهم في تأخير صلته عن وقتها  
 الاختياري وهو راجع لقوله وذكرك فيه الصبح بركة **لا غير** كما في اصلا ودية

انها قد  
 يجوز

واما الكافر

واما الكافر فلا يقدر له الطهر لان زوال المانع بيده فاذا اسلم وقد بقي من الوقت  
ركعة تخلدت الصلاة في دمته **يقدر له** زيادة على ركعة الادراك **الطهر** من الخوف  
الا صغرا والكبر بما حيث لم يكن بعد زوال عذره من اجل التيمم والاداء له الطهر  
بالتراب لا من الخيط عن يده وفيه لا ينال بغيره حتى الوقت ولا يقدر  
له يستتر العورة ولا استقبال ولا استنبار واجب ان لو كان يحتاج  
اليه وقوله يقدر له الطهر اي مع الركعة السابقة في قوله وتذكر  
فيه الصبر بركعة والظهران والمشاان بغسل ركعة فهو راجع له وكأنه  
قال والركعة التي بها الادراك يعتبر بسعة الوقت لها **قد** الطهر  
لذي عذر غير كبر وقوله الطهر اي ظهر كعوض وسط ويستثنى من كلامه  
المسافر ان قدم لا يقدر له الطهر وكذا الخاض اذا سافر ومنه يظهر الروايات  
كما قال بن عرفة خلا قال يجر ومن تبعه **وان** زاد العذر وقت المغرب  
**ظن** وظن صاحب ادراكها معا بان قدر فضل ركعة عن الاولى بان ظن  
ادراك خمس ركعات قبل الغروب في الظهر او اربعة قبل المغرب في المشاان  
واحد بالاولى **فركه** منها ركعة بسجدة بها او مضى فدر ركعة **فخرج**  
**انما الوقت** بغروب او طلوع في اضافة اليها اخرى وخبر عن شغلها في  
روايت عيسى بن القاسم واقتصر عليها المواق خلا قال غلب  
وبن حبيب انه لا الطهر وان عقد الثلاثة انها امر بها وهذا وان كان قد لا بد  
الا انه غير مدخول عليه ولذا قال بن عرفة وسمع سمعون اشرب لو قدرت  
حسبا فصلت الظهر فغيرت الشمس فقت العصر ولو غرت لصلت فركعة  
او ثلثا في تنفسيها بنية التمام يعني العصر وسجد قطعها على وتر  
فكل الشيخ سمع عيسى بن القاسم وقوله اصبح **قضي الاخرة**  
وتبين سقوط الاولى بخلاف التدبير ولو لم قبل خروج الوقت انه ان اكمل  
ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية ثم بقيت منه بقية  
اقي بالاولى ولم يعد الثانية لانها مفعولة ولا ترتيب بين **المفعولات**  
بعد الوقت ومعهم قوله قال شيخنا في شرحه ادراكها انه لوطن ادراك  
احدها وشرك في ادراك الاخرى فانظروا انه يحاطب بالثانية فاذا فعلها  
وبان انه يحاطب بالاولى اقي بها ولا اتم عليه حيث اقي بها بعد خروج الوقت  
لا نه مودوس واما وشك هل يدرك واحد منها ولا يدرك شيئا فانظروا  
ان يقال لا يحاطب بشي ويصير حتى يتبين له شيء ولو بعد  
خروج الوقت فيعمل عليه ولا اتم عليه اذا شئ انه يلزمه شي بعد خروج  
الوقت لانه مودوس اني ولما قدم ان المودوس يقدره الطهر كان مظنة  
سواء وهو هل يقدر ولو تكدر فاجاب ان لا مودوراد لك بصورتك الاولى  
قوله **وان** يظهر من زال عذره وظن ادراك الصلاة اياها او احداها  
**فاحدث** غلبة او شيئا او عدا والثانية قوله **او** يظهر من **تسببت**  
له عدم ظهور **في** المصادق بما اذا كان ظاهرا فقط او حسبا كما يحجب الحاجب

يقدر له الطهر تطهرا او براءة التيمم  
انما سقوطه وعمومه وقوله الطهر اي

والاظهار في ذلك ولو احاطا بقص  
بان شرطه عنهما جعل الثانية شح  
فالشيخ في شرح

وذكر انتسابه ان تغييره بالظهورية دون الظاهرية للاحتراز عما زعموا  
 بخاتمة الما فانه ينظر الى ما بقى من الوقت بعد الطهارة الثانية قاله في الاجز  
 وفيه نظر لانه ليس ثم قول بهذا التفصيل وايضا عبارة بن يونس  
 عن بن القاسم ولونين ان الما غير طاهر وجهها ثلثة شئنا ركنها  
 في الختم وهي قوله **او قصر ما يرب** وجوبا على العاصرة فاقى به فخرج  
 الوقت **فالقصر** واجب على حسب التقدير الا ولا عبرة بما استوفى  
 الوقت من طهارة ثانية او فائنة وقوله بالقصر اي في الا وفي الثالثة  
 على قول بن القاسم وفي الثانية على قول سحنون وثمانى مقدار ما به  
 الادراك بين ما به السقوط المستداه به يقول عليه مائة الادراك به السقوط  
 فقال **واسقط عذر حصل** من الاعذار السابقة المتصورة المحصول بعد  
 العلم كالغف بالردة فلا يرد الصلا لا سحالة بتجده **غير يوم وشبان**  
 يدخر فيه الردة والاعمال والجنون والخمس والناس لا الكفر لا الصلح والصلح لا يمتنع  
 حصل تجدد واكفى الاصلح والصلح لا يمتنع بتجدها ويصدايم ان ما تاذك الثاني  
 لا يرد ونصه وادرك على المص وغيره ان الصبي لا يمتنع بتصور حصول عودته  
 بعد البلوغ ويحجب بان عدم التنبيه عليه انما هو كالمع بذلك ضرورة وادرك  
 اكفر ايضا واحجب **بتصوره** في الردة بان يرد قبل الغروب خمس  
 وعليه الظاهر ان ويسم بدخول الوقت فيسقطان عنه الترتيب وهذا  
 السؤال الذي في الكفر او رده الست ابرم تحا فا ورده في الكفر من حيث  
 هو مع قطع النظر عن خصوص الاصل والطاري قبل الغروب **المدر ك**  
 عن من رآه فضا ترك الحايض من الطهرت والوشايت بطهرها خمس  
 وامرغ والثانية فقط لطهرها لدون ذلك كذلك يستط ان او شققت الثانية  
 فقط وتختلف الا في عليها ان حاضت لتلك المتقبر ولو حكرت الصلاة  
 عامدة بما يقصر المسافر ولو اخر الصلاة عامدة او نحو لا بن عرفة عن  
 ابن بشير وجو في مراح الرسالة والمذهب انه يقدر الطهر في جانب السقوط  
 كما يقدر في جانب الادراك ورمما يغيد قول المص المدرك واخراج  
 التام وانما سمي لخبر من قام عن صلاة او سبطا فالجمله ما ذكرها  
 فذلك وقها وما انهي الكلام على الاوقات وعلى اسم الموحى عن الاختيار  
 لغرض عدل في الضرورى وادرك عليها وكان الام في الشك في كانت مظنة سوال  
 مسأله هذا حكم التكليف فاحكم غيره فاجاب بقوله **وامر** ندبا كالمع في الجاهل  
 لان الامر بالامر بالشيء مذهب امر بذلك الشيء وهو قوله عليه السلام سر والامر  
 اولي الهوى الا وكما قال القرافي واختار بن الحاجب ومن السبي الثاني وعليه  
 فالشاح امر الوي ان يامر الصبي بما ذكره والمص ان الامر له **الشيخ** على  
 كل حال لكن هذا بواسطة او باني واسطة على اختلاف الاصوليين في ذلك قال السابط  
 وظاهر كلام المص الاول لان قوله وامر صبي ظاهر في ان الامر له **الشيخ** اي  
 شخص صبي ذكر كان او انثى او المراد به الجنس السامع لكل منهما **اي** بالاطاعة

العا



المعروفة من السابق **باب** في إيدخله فيها لا إكمالها **باب** في إيدخله فيها لا إكمالها  
 مبرح وهو الذي لا يكسر عظام ولا يهشم لها ولا يهشم جاحضة **باب** في إيدخله فيها لا إكمالها  
 أي يندخله فيها فالأم في لسع وليس مبرح عند لقوله تعالى في أمه الصلاة للذكرين  
 ولد لوك النفس أي عند بلوغ سبع وعند بلوغ عشرين ولا يندخله وسعها  
 ولا احتراها كقول الصحيح في المسئلة خلافا لقول الزناقي في قوله  
 لسع أي عند تمامها وأما قول النخعي وأما القويبة فتولد العشرة فلذلك يظهر  
 من كلامه أن مراده بعد بلوغ العشرة والصحيح أن الضرب موكول الاحتياط  
 للحاكم وذكر يوسف بن عمار أنه يضرب على الحلافة ثلاثا أسواط وعلى اللع  
 خمسة وعلى القرب عشرة بسوط لين فإن زاد اقتض منه الجزاء على الظاهر من  
 فوق الموطأ وأما القدم عريانا ثلاثا فإن زاد عليها كان قصاصا فإن  
 لشتي عن ذلك ثني بوجه جابر فلا شيء عليه ولا لزوم وقال ابن عرفة التاديب  
 يكون بالوعيد ثم أي بالضرب والتفريع كقوله باقر لا بأسهم فإن لم يند  
 القول انتقل إلى الضرب بالسوط من واحد إلى ثلاث فإن لم يرتد  
 بذلك زاد إلى عشرة دون تأخير في العضو ومن ناهى الحكم عزاء على العشرة  
 إن لم يرتد والصواب اعتبار حال الصبيان فقد ناهى مملوكا أن يضرب  
 من عظم جرمه فوق العشرة إن تمى وإذا علم أن الضرب لا يفيد فإنه  
 لا يفعله إذ الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقصدها لا شرع والاسر للصبي  
 بالفضل ولوليه بالاسر بهذا الشرايع ضلي لا عليه رسم لحبر ابوداد وودود  
 والأدوم بالصلاة وهم ابن عباس وأصروهم عليها وهم ابن عسبر وفزوا ابن عباس في  
 المضاجع بن رشيد الصواب أن الصبي والولي مندوبان ماجوران لقوله عليه السلام  
 والاسلام للجنسية الذي انحزمت بضيق الصبي وقامت هذا حج قال سم وعماجر  
 وهذا واضح التخييم وقيل الماسر الرقي فقط ولا ثواب للصبي على فعله  
 وأما امره بالعبادة على سبيل الإصلاح كرياضة الدابة حديث رفع العلم عن  
 ثلاث وعليه فقيل ثوابه لوالديه قيل على السوا وقيل ثلثاه للام الجزاء  
 وبرره حديث أن الصبيان يثقلون في الدرجة في الجنة على قدر علمهم  
 في الدنيا كما يثقلون الكبار وبويده قوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى  
 التخييم بن رشيد الصحيح من الأقوال أن الصغير لا يكتب عليه المباشرة  
 وتكتب له الحسنات انتهى فتران التفرقة بينهم في المضاجع تكون عند السبع  
 على ما قال بن القاسم وعند العشرة على ما قال ابن وهب وهو الموقر  
 كما يفيد كلام بعض الشراح لقول بن رشيد الصواب رواية بن وهب  
 أن التفرقة عند العشرة عند الأثنا رجلا فالابن القاسم وسوا كانوا  
 ذكورا وإنا مثا ومختلفين ولو أخوة مع أبويهم وسواء عند بن حبيب أن لا يند  
 أحد منهم مع أبويه ولا مع أخوته ولا مع غيرهم إلا وعلى كل منهم ثوب حابل ولو  
 على فراش واحد وعند النبي جفرت لكل واحد منهم فراش على حدة وهو يفتق  
 أن يكون لكل واحد علفه وأما بن القطان بما يوافق الأول ولم يرفعه فتوى بن عثف

على السب

بما يوافق الثاني وحكم التفرقة الاستجاب واذا لم يحصل التفرقة وتلاصقا بعورتها  
 من غير حائل بينهما فانه مكروه والمخاطب بذلك الوالي وظاهره دلوس قصد اللذة  
 وجودها واماملا صفة المبالغي بعورتها من غير حائل بينها فحرام واما  
 بغيرها من جسد لها فمكروه فان تلك صق البالغات بعورتها مع وجود حائل  
 بينها يكون ايا اذ لم يحصل قصد اللذة او وجودها والاحرم وان تلاصقا بالغ  
 وعبره بعورتها من غير حائل او بحليل فانه يحرم الحكم في البالغ عابى مابعد ولا  
 حرمة عابى غير البالغ واما يكون ذلك ان كان من يوتر بالفرقة ولا فرق بين  
 الرجلين والمرأتين لان عورة المرأة مع المرأة كمعورة الرجل مع الرجل على المذهب  
 وفيه داوود عند صاحب الدر عليه وسلم انه قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة  
 الى عورة المرأة ولا ينظر الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تنظر المرأة الى المرأة في  
 ثوب واحد وظاهر الحديث جواز اجتماع الرجلين والمرأتين في ركعة الواحد  
 ولم يكن وسط الكساء حائل بينهما حيث لم يرد واحد منهما عورة صاحبه ولا  
 سرها ومن هنا يؤخذ جواز اجتماع الرجلين في ركعة واحدة في ركعة واحدة  
 فكما يستوفى وما امكن الكلام في اوقات الغزفين وكان يجوز ايضا في ركعة واحدة  
 وعبرها فقال **قوله** مدخل عليه ولذا فانما عرفت من ذكره في ركعة من ركعة انه  
 من غير انكره **قوله** مدخل عليه لانه لم يتعد ثوبا بعده كان له حب اذ لا خلاف في ذلك فاصفة  
 صلة فانه يشغرها لانه لم يتعد ثوبا بعده كان له حب اذ لا خلاف في ذلك فاصفة  
 والمراد بالتقل ما ياب الغرض الوقوف اى الصلوة الخس فيدخل فيه الجارية وقضاء  
 العقل المفسد في الصلاة والتقل المذكور كما قاله بعض المحققين من الشيوخ  
 شيخنا ويستفاد من كلام الواحشي انه يفعل التقل المذكور والتقل المفسد عدلا  
 في وقت الكراهة وتنقض ما ذكره الزرقاني ان المنذور لا يصلح في وقت الموعود  
 ويصلح في وقت الكراهة فانه قال **قوله** من نذر صلاة يوم فيه  
 لم يصله وقت الموعود يصلح في وقت الكراهة ولكنه يخالف ما تقدم من انه لا  
 يصلح في الوقت المكروه ايضا ويخالف من ينقض ثقله ان مراد الموعود بالتقل في قوله  
 وامرنا نقل اليه سابقا بل انقض الوقوف اى الصلوة الخس فانه يقتضي ان المنذور  
 من التقل حكمه غير المنذور ومنه وكذا انقض المنذور عليه في قول المنذور  
 ونقض ما تقدم انشاء في وقت الكراهة تردد **وقته** **طوره** الخس اى وقت  
 اخذها في الطوره اى ان يرتفع جبهها **وقته** **طوره** اى وقت اخذها في القرب اى ان  
 تقب ظهرها انما حاج التمس فاحذر الصلاة حتى تبرز واذا غاب حاج  
 التمس فاحذر الصلاة حتى تقب وخبرنا عن اتصالكم طلع الشمس ولا  
 غروبها فانها تطعم نفوس شيطانات وفي رواية تطعم نفوس شيطانات وقرب شيطان  
 شيطان **وحظية** **حجة** خوف الاستغفار عن سماعها الواجب وسوا الدليل والحاسس  
 لخبرنا ان قلت لصاحبك والامام خطب انفتحت فودعت ايا امت مع كونه امرا

واحدة حيث لم يرد واحد منهما عورة  
 صاحبه ولا مسمعها وباب في عورة  
 فان اجتماعهما في  
 مبيات في باب فكلهما ماسح

وايضا فيه فله بركعة 2 هذا  
 المصلح انفسه وهو يقتضيه انه وصلح

او على قولين شيان

معروف لا اشتغال له عن سماع الخطبة فاصلاة اولى وكلام المصطفى المنع وامامه  
 ابتداءه فنياقي في فصل الجمعة في قوله وابتد صلاة بمخروجه وليس المراد  
 من الشروع فيها اني انتهيتها والمراد جنس الخطبة فيشمل الخطبتين  
 خطب الرجل الذي يخطب رقاب الناس عند دخوله وهو على الذي عليه ~~تسم~~  
 بخطب فقال له اجلس فقد اذيت ولم يؤمره بركوع وذهب السيوري  
 الي ان الركوع للدخول اولى واستدل بقضية سليطة الغطافي اذا امره  
 صلى الله عليه وسلم بالركوع لما دخل وهو يخطب واجيب بانها  
 قضية عين والخصم لا يحتج بها او بانها كان صلواته دخرا يخطب فيها فامره  
 به ليراه الناس فيصدق عليه وترج الاول بانصافه ليعمل أهل المدينة  
 كما قال ابن العربي وبالنسبة لان الحجة ليست واجبة والسمع واجب  
 وانظر مجلس علي المرتضى قبل الزوال هل يحرم التل بعد دخول وقت الخطبة  
 او بالقيام بها او بالاذن والظاهر ~~في الحرمة~~ ~~في الوقت~~ المقادير  
 واحترز بقوله خطبة حجة عن خطبة غيره كالكويتي فلا ينعى العقل لكن  
 الظاهر كما قال بعض الكراهة ولم يذكر حجة التل حين اقامة الصلاة لعدم  
 اختصاص التل به ولعدم اختصاصه بوقت وانما هو لوجوب الاشتغال  
 بالقامة ولما يضمن على الامام فلو لم يركع من خطبته خروج الخطبة  
 ومن عليه فواجب ولا يتأخر التل عند الخطبة ايضا ليس بخصوص الوقت  
 بل لاسرائر وهو السماع لا بما كان من مضطربة بوقت وتكرر في سماعه  
 واختص بالخطبة فيركع بالتل بانه ثبت الوقت المحدود المختص بذلك  
**وكره** فتنبها تقدم سجود عليه ابتداء السجود جالسا ودخلا **بعد طلوع فجر**  
 صادق ويعد اداء **فرض عصر** فيما عدا وقت غروب الشمس لانه قد علمنا  
 من العام المحض في الاعتراض ولا بأس بالتل بعد العصر لمن لم يصله وقد  
 صلاه غيره لان الغني ليس لزات الوقت بل لاجابة الشكر في الصلاة وقت  
 الطلوع والغروب او حق للضعيف ليكون ما بعدهما مشغولا بما يشعرون من دعاوى  
 على قولين حكاهما المادري وابن رشد قال القوي في تفسير قوله تعالى واذا  
 قيل لم اركعوا لا يركعون مانعه وذكر ان ما يفرجه الله دخل المسجد بعد صلاة  
 العصر وهو ممن لا يركع الركوع بعد العصر فجلس ولم يركع فقال له صلى الله عليه وسلم  
 فاركع فقام وركع ولم يجاهد بما يراه مذهبه فقبله في ذلك فقال خشيت ان  
 اكون من الذين اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون انهم في ذلك فقال خشيت ان  
**الي ان دفع الشمس عن الافق** **فقد** بكسر التاء وسكون اللام **فقد** لا لا اليد  
 والمادة مهيأ للقد **فقد** **رح** طوي لمن ارماع العقب وقد روى عن عثمان  
 ايما لشبه المتوسط زاد الا فمضى في شرح الرسالة وتبين وتذهب منها القوة  
 وانظر قوله وتبين الى هذا امر لا يتذكر عن ارتفاع قيد ربح وعليه فالمع تركه  
 لا غنا ما ذكره عنه وهو قد رزأيد على الارض **فقد** **رح** فالمراد به ربح  
 في ذلك لاهل البغاف وهذا المحسب لما والا فقد ترفع في علم الله تعالى في قدره فاعمال

وقت

على الموضع والزمه

كلنا لسانا مكلفين بهذا **و** بعد العصر الى ان **تصل المغرب** ظاهر كلامه ان  
الشمس اذا غربت كره التخل حينئذ وهو كذا قال ابن رشد لا  
خلاف بين اهل العلم في حلية الصلاة بعزوب الشمس الا انه لا ينبغي التخل  
قبل صلاة المغرب والشك في بان وقت المغرب مضيق لانه لا يقدر بفعلها  
بعد غروبها واجيب بان يتصور فيمن كان محملا لشروطها اذا جازله  
التاخير بقدر تحصيل الشروط كما تقدم وقول البساطي وسياخ من  
كلامه تقييد في هذا اي في قوله وقطع بحرم بوقت نهي اي وقته فلو بعد  
اذا فرض عصر الى ان تغرب المغرب فالتخل قبلها مكره فتنقطع استثنائ  
نا فلان من قوله بعد غروبها **الارتقاء** ومثاله الضيق والوتر  
من غير شرط الورد **والورد** الليالي فلا بأس بانواعه بعد الغروب **قبل** صلاة  
**الغرض** فان صلاة قامت الورد واخر الغروب في محل الشافعية فتقوله في الورد  
راجع لهما وجواز الورد **لنا** ان اسر او شاة **عنه** بان كانت عاداته  
تاخيرها ونام عنه غلبة ولم يحق بفعله قوات الجماعة فلو اخره محرم لم يصبه  
على المسترور وكذا الرضائي يستباح له به قوات فضيلة الجماعة فالشروط  
لذلك واعلم انما يفعله الورد بعد الغروب من غلبته عنده حتى ظهر الغروب  
او انقضى قبله بزمن يسوع وتركه عمدا حتى ظهر الغروب فان ذلك يفعل على  
ما عليه الاكثر واخرج من وقت الكراهة قوله **الايجاز** ان لم  
يجش نقبرها **والاشجار** **وتلاوة** فيجوز ايضا بعد صلاة الصبح  
**قبل اسفار** بعد الغروب **وقيل** **صغار** بعد العصر واما فعلها  
في الاسفار والاصفار فهو مكره لا ممتنع خلا لما في الشامل وما فيها  
عند الطهري وعند الغزوب وعند خطبة الجمعة فهو ممتنع فلو صليت الجماعة في  
وقت لا يجوز فيه كعند الطهري والغزوب وخطبة الجمعة اعبرت ما من ترويض قاته  
ابن النائم وقال اشرب لاحتاد دفنت املا وهذا مع عدم حوق التقدير عليها  
واما ان فعلها لذلك فادها بخير اشفاقا ولا تناد وظاهر كلام ابن بشير ان فعلها  
بعد الغروب وقبل صلاة المغرب مكره وقد صرح ابن بشير بجواز سجود التلاوة  
حينئذ ولم ينفه عن التخل بعد صلاة الجمعة وظاهر المذهب الكراهة وهو قد  
مصل الى انهم على المنصوص فلو كان غريبا ولا بيت له او يريد انتظار صلاة  
العصر **فصل** في خروج من باب ودخوله من اخرا واشتد من مكانه  
او طول مجلسه او حديثه مما يسوع الكلام به احوال ولا تكره الصلاة  
وقت الاستسوي على المسترور وشاكاك النبي عن الصلاة في الاوقات المذكورة  
لان اوقات الوقت والامتنع في ذات العبادة فيمنع من انقضاء كالنهي عن  
صوم من الحيض والبلد وكذا اليوم العيد عتدنا وعد الشافعية بل لمع  
خارج عن الذات فلا يمنع الانقضاء كما الصلاة في العام المخصوصة قالت  
**وقطع بحرم** بفعله دخول عليه والا فلا يمكن ذكر انه صل العصر بعد  
انقضاء ركعة منها فانه يضيق اليها ركعة ويخرج عن شفق وان تذكر

٧ يسوع الورد واما ساقنته  
فتبته بزمن الخ

قبل الشفاد

قبل انعقاد ركعة قطع **وقت** الجامعين في **الأي** وجوبا في وقت الميع والنداء في وقت الكراهة اذ لا يقترب الي الله بمعني عنده ولا قضا عليه كما نقله بن عرفة عن النوادر فظاهر كلامه ولو لم يرد ركعة وهو الجارح على تقليده واما بعد تمام الركعتين فلا ينبغي شموله بخفة الامر بالسلام ولو قال وقطع وصل لشمل سجود التلاوة فكان احسن ولذا قال الشارح بقوله لا ينشئ عبد السلام يدخل في كلامه من سجود التلاوة واعتراض الشكاي عليه بقوله ليس بظاهر لعدم الاحرام له انما يقطع لان المراد بالحرم هنا من دخل في حرمان العبادة لا من كبر تكبيرة الاحرام ويستثنى من كلامه الداخل والامام على المنبر فيحرم منه الا او شيئا فانه لا يقطع ولو لم يقطع ركعة وظاهر قوله قطع انها مستفدة ولو في وقت الحرمة لان القطع فرع الانقضاء وهو كذلك لكن اتقا في الكثرة وعليه الراجح في المحرم عند الاصوليين من ان الله عن الشيء اذا كان الاسراج عنه غير لازم له لا يوجب فسادا واللهي هنا ليس واجبا لذات الصلاة ولا المزمع لها واما هو لا مخرج عنها كما سبق ولما ائتمى الكلام على ما قصد ذكره من الاذنية احتج بكلامه على ما قصده من الامكنة ويلمح انه اذا تنقست نجاسة مكان سعت الصلاة فيه واعيدت ان اوقعت فيه مع الذكر والقدرة ابدوا معا عاذ لك فجاز ومكروه اشار بقوله **وجازت الصلاة بحريف** اسم مكان الربوض يعني البركة بوزن مفتوح مجلس بن زيد وثلاثة ذلك الذي حازو والسباع وبيض البطن ما يلي الارض من البهيم والشاة **بقعر او غنم** استعمال المعه الربوض في الغنم تبعاً لذلك لما عبر به بين الحاجب والشارف في التفرغ الى المذكر عليه في استعمال الربوض الغنم واما يستعمل ذلك للبقرة واما الغنم فالمستعمل لها المراح ورده من الغنم بتحديث الصحيحين كان على الله عليه وسلم يصلي في مراحض الغنم ويخوذ ذلك صاحب المصباح ولهذا قال الجوهر في المراحض الغنم كما سلف في الجواز امكنة فقال **صفة** مثلثة الباسا قال النووي وبها المي الذي يدفن فيه ودفن فيه بالنيل واما الجمل المعده المصلى للدفن ولم يدفن فيه فليس محل التوهم وسوكانت المقبرة عامرة وادارة تنفق بناتها او تنك فيه جعل بيوتها وبنية حابل كحصيل ام **الاول** كان القبر بين يديه او كانت **المشعر** على المشهور لانه على الله عليه وسلم امر ببيتش مقبرة المشركين وجعل مسجد موصوفها وبناء ماله على ترجيع الاصل على القالب واشأ ولو لم الغنم لعدم الجواز في مقبرة المشركين وهو العلة كوفها حفرة من حفرة النار او النجاسة لانه يورث قبورهم ولا يتخفون منها **ومزيلة** بفتح الميم وتقف باوها وتقف موضع طرح الزبل **وعجبة** وهي حادة الطريق وبسطها واما قاعدية الطريق فهي اعلاها اي جانبها والحكم فيها سواء واما نض على الميزم **وحجرة** اي محل الجزر يعني الدرع والخمر اي محل المعبد للذبح او الجزر لتمامه فبعد ركن محل الذبح ويصل وحجرة بفتح الميم وكسرها الجزر اي موضع الجزر قاله الشاذلي في شفا القليل وذكر انما بها تفتتج رانها وتكسر وفيه نظير وتفسير المزيلة بما ذكره وكذا الحجرة هو الذي يوافق

الحكم بالاعادة في الوقت وامان فسر المزملة بان موضع طرح القامة  
والجزرة موضع تقطع اللحم فبر عليه لا اعادة في هاتين في حالة الشك  
لا في وقت ولا في غيره **ان امن** هذه التماخ الاربعه التي توقع فيها  
الصلاة والمواو اليقنة التي صلي فيها لا جميع الموضع **من الخمس** اي  
تحقق طهارتها تقديمها للاصل على القاب لم تجزى لي الارض مستحدا وطهرها  
فانما رجل من امنى اوركته العلة فالجمل **ولا** انتم نجاستها بان يترك فيها  
او تحققت لكن هذه ليست مرادة بدليل قوله ان لم تحقق **فلا اعادة**  
ظاهرة في الاعادة راسا وليس كذلك ليعيد في الوقت في غير نية الطريق  
اذا صلي فيها ليقى وكثر فانه لا يعيد وحينية **فقط** فالمراد بقوله فلا اعادة  
في الاعادة الابدنية ايلا اعادة ابدا والا فالاعادة في الوقت ثابتة والصلاة في هذه  
الحالة مكروه وكان الاول ان يقول والاكراه واعاد في الوقت **عليه الاحسن**  
عند بن بشر وغيره ومثاله قول بن حبيب يعيد العائد والجاهل ابدارعا  
للغالب وايضا يقول عليه الاحسن يقتضى ان يعادله حسا وليس كذلك وهذا  
**ان لم يتحقق** العجاسة وكراهت الصلاة **بكسبة** عامرة اوداسة على  
التسلل بالموردات سببها على غير التقوى او انها مودى الشيطان الا ان يضطر للزول  
ففيها كساة في يمانية اليها مضطرا وبرد **او حولا** وغر ذلك فلا تكره الصلاة كما نقله  
في الموضع عن مالك **ولم تعد** في وقت ولا غيره حيث كانت دارسة وكذا العامر  
حيث اضطر للزول بها وكذا ان لم يضطر لذلك حيث **صلى** على قرب طاهر فان لم يصل  
عليه اعادة في الوقت ومحل في الاعادة وكذا الاعادة في الوقت حيث لم يتحقق انه  
صلى على نجس والاجري عليه حكمه وذكر مستان الزول بالكسبة والصلاة بها  
مضروحة سرانكة عامرة اوداسة ولا اعادت عليه من صلى بها في وقت واخره  
وهو يوافق كلام المترا في ان كلامه سند والعراقي بضراة دخولها والزول  
بها ينبت في تعييده **فيما** المضطر عليا ان ما ذكره سند وصاحب الزحري ووافق  
بكل الامم من غيره وكراهت **عطن ابل** بكسر الط واحد الاعطان والماطن  
ساركا عند الماشرب عللا وهو المشرب الثاني بعد همل وهو المشرب الاول  
قال التتاي ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل مبيتها وقيل لولها وحينية  
فالمراد به محل وكما مطلقا المازدي وحض من الكاتب الكراهت بالمعطن ومع  
المعطن او الملويا في بعض المناهل لما زلت الصلاة لانه عليه الصلاة والسلام  
صلى الي بعيره في السفر وقوله اما لو باقت الخ يمثل ما لو باقت ليلة واكثر  
وعليه فلا تكره في محل الزول في المعقبة وتخروفا وذكر الخطاب كلام بن الكاتب  
على وجهين ان سبابل **ولو امن** المعطن من نجاسة الناس اي من نجاسة  
تكره على محلها من غيرها ولا مني في بيت نجسة وهذا الكراهة لعند **الاول** استئثار  
اهلها بها عند قضاء الحاجة وهو مذهب الناقص **اولها** رها ورد  
بان البقر سئارا كما في ذلك واجيب بضدنا لكن يمتنع بمثلها  
او لسوء رائحتها وحسنها ولم يورد في ذلك بحر المساجد ولا في مخالفت  
من (شياطين)



من الشياطين والصلاة تبعد عن مواضعهم **اقول** والا ولي ان انتهى للتباعد وفي هذه  
منتهى اوكيفية وصفه **الاعادة مع التكل قول** احدهما الاصح للاعادة في  
في الوقت مطلقا على ترجيح الاصل والثاني لان حبيب ان كان نائما في الوقت  
وان كان عاددا وجاهلا فلا بد الاستحبابا بنا على ترجيح الغالب وهو الظاهر  
**فالسيدة** بعد بوضف من المنتهيات الصلاة على الثلث لشدة برهه مانع من تمكن  
السجود عليه ومنها الحام حيث لم يتحقق طهارة محل الصلاة لكن مذهب المدونة  
فيهما في الكراهة فلذا تركهما المصنف وظاهرهما انه لا فرق بين داخل الحام وخارجه  
ابن رشد دخله محمول على النجاسة وخارجه على الطهارة حتى يتحقق خلاف ذلك  
فيهما ومنها الصلاة واما مدح دار مرحاض سواء كان يرشح ظاهره ام لا لان المصل  
ينبغي ربه فينبغي ان يكون على احسن الوضوء مستقبلا افضل الجهات ولذلك  
قال ابن القاييم في العتبية اذا كان امامه محذوف او صلي لا يستظهر او امرأة  
فلا يتخير عن متابعتها وكذلك الكافر ولعل سكوته عنه لانه ليس من موضع الصلاة  
ومنها بطل الوادي لانه ما ويا المشاطين ولعله تركه لان من عرقه وغيره انكره  
عليه بن الحاجب حتى قال المصنف في توضيحه انه انقدر به ومنها الصلاة الي قبله فيهما  
فما قيل ولعل المصنف ترك ذلك لانه يتكلم على مواضع الصلاة ومنها استناد المردفين  
الحايض وجنب وسياقي في كلامه انه لا يستند لحياض ولا لحجب ولا اعاد الوقت  
ومنها الصلاة على حصيرا وبساط يستدل بمخيمه عليه الصبي والحارم ومن لا يخطئ  
من النجاسة فانها مكر وهه كما قال ابن حبيب وبنت النصران والاسلم الذي  
يتنزه عن النجاسة مثله ولعل المصنف تركه لدخوله بالمعاني في المرونة ومنها الصلاة  
لحجر مغرور ولعله تركه لانه سياقي انه يترك في الكراهة لا يستتر به ومنها الصلاة  
في بقمه معوجة اي غير مربعة ولعله تركه لانه سياقي انه يذكر في الكراهة قولان  
وليس من الاماكن المنهي عنها الصلاة بدار غرور وارض بابل قاله ابو ابراهيم بن محمد  
البربر ومن ترك صلاة **قروا** اي امتنع من ادائها واكثر عشر وعيتها من  
الحض لا يعز على ذلك وطلب منه فعلها فان ابي هدد وضرب ويشهد بالطلب  
قوله **احمر** بضم الحزة وشدة يدل على المحبة اي احزه الامام اوتايه وجوابه  
**لنوا** قدر ركنة بسجدة ثلثها من غير اعتبار قراءة فاتحة ولا طمينة للحلا  
ولا اعتدال على الرابع وهذا اذا كان عليه صلاة واحدة فان كان عليه  
صلا تان اخر الى ان يبقى بقدر ما يسع اولاهما ومركبة من الثانية ولا يعتد  
في الصلاة الاولي طمينة ولا اعتدال ولا قراءة فاتحة سواء في ركنه بنا على  
القول بالثاني اما تجب في ركنه منها وقوله اخر الخ ظاهره انه لا يثبت له الطهارة  
وهو المياييب لحرمه الدماء من الوقت **العشر** و **التميز** **وقتل** اي ضربته  
صفحة من غير استتابة على المذهب **حدا** بحد انه يميز بقتل اي لا يقتل  
بدليل قوله وصلي عليه غير فاضل الخ للورد بالصراحة على من قال يقتل كبرا  
ومعلوم ان كل من قتل بالسيف اما يقتل بحد على المذهب لا بخس او كرا  
السيف يرشد الي هذا ويقتل ان يكون حلالا من نايب فاعل قتل اي حاله كونه

حدا اي بعدد ولا امرت ولا يحتمل ان يكون منصوبا على ترغ الخافض اي بعد  
 السبق للردي من يقول انه يتخفى به حتى يموت فان قلت هذا يقتضي  
 انه يقتل حدا فالجواب ان هذا يجوز قوله وجعل عليه غير فاضلا  
 فان هذا يقتضي انه مات مسلما ولا يقال ان النصب على فرج الخافض سماعي  
 لان المتون والمختصرات تحجر ما يحجر ضراير الاشعار وفي حكم من قال لا  
 اصلي من قال لا اتوضأ ولا اغتسل من جماعة وكذا من قال الاصوم رمضان  
 فانه يوحرقه وما يوق في هذه النية قبل المخير فان لم يفعل قتل وامان قال  
 لا اركي فانه تؤخذ منه كرها وان يقال صحاسيا وامان قال لا ارجو  
 فانه حسبه ولا يجبر لانه يراعي فيه القول بالترخي قال في توضيحه تبعا  
 لابن عبد السلام وهذا في التارك الآتي خاصة وامان انضم لذلك بعض  
 الاستهزاء لقول بعض الاشعيا اذا سر بها اذا دخلت الجنة فاغلق الباب  
 خلعت فان اراد بذلك الصلاة لا اثر لها في الدين فلا يختلف في كفره وان  
 اراد صلاة المتكبر خاصة وانها لم تنهه عن التحشاش والتكبر فهو مما  
 اختلف فيه انتهى اي ما اختلف في قبول نيته والا فهو ليس كما فراقنا  
 انه يقتل التارك للفرض اذا قال لا افعل وقيد بالابدان الوقت بل **ولو**  
**قال** مع تناديه على التارك **انا افعل** ولا فعل ولا لم يفعل وظاهره انه اذا شرع في  
 الفعل لا يقتل واذا وجب قتله فصل توافي حتى خرج الوقت فان لم يفعل كما  
 هو المنصوص ولا يقال لا يقتل لانها قايمة والفرقة بينها وبين القايمة وجود  
 طلب فعل هذه سنة قبل خروج الوقت والقايمة لم يحصل فيها ذلك وقد اشار  
 الذاك الباطني كذا في تشریح شریعتنا وحیث قد في الحاشية ما يخالف ذلك  
 لا يقول عليه وما وقع لابن عبد الحكم من جوار استنجاار من يصلي عن ميت  
 ما فاته من الصلاة نقله صاحب التقريب على التهذيب في كتاب الحج  
 وعليه في نوني النايب فعل الصلاة عن الاصل والمنهوخ خلافه وان  
 الصلاة لا تقبل النيابة نعم قال ابو الفرج لو صلى انسان عن غيره  
 سمعني انه يشركه في اجر صلاته جاز واما حديث ابي هريرة  
 من ثقاته ان بصلاته عاقبه الله عا تجس عشرة خصلة ست  
 في الدنيا وهي نزج البركة من رزقه وترغها من حياته ورفعها  
 الصالحين من وجهه وعدم حظه من دعا الصالحين وعدم ارجع  
 على كل عمل يبله من اعمال البر وان لا يرفع دعا فاته الى السماء وثلاث  
 عند الموت وهي موته ذليلا جاسعا عطشا ولوسقي مالدنا  
 لم يروه وثلاث في القبر وهي ازعاج ملك الي يوم القيامة وجعل  
 الرحمة والظلة في قبره وثلاث في القيامة وهي توكيد ملكه سبحانه  
 في عرصة القيامة على حروجه وحسابه حسبا باظويل ولا  
 ينظر الله اليه ولا يركبه وله عذاب النيران تل على الله عليه وسلم  
 خلق من بعدهم خلق اصاعوا الصلاة واتبعوا الشهوة فسوف يلقون  
 عيا

## ايلا يخفي

غيا انتهى فهو حديث منكرو قال صاحب الميزان باطل وموافق لظاهر السultan  
 واذا قتل قتل **صلى عليه** **غير فاضل** لروى غيره وراي من يقول لا يصلح  
 عليه لانه كما فرو وروته وروته وروته ويذكر في بحثه ويدفن في مقابر المسلمين  
**ولا يطعم قبره** بل يستعمل كغيره من قبور المسلمين **لا فايته** استعمل من  
 قضائها فلا يسل بها **علي الاصح** الاولى على المقول لان ترجيح هذا القول  
 امنا هو لما ذكرى وقوله لا فايته يصح جبه عطف على الضمير المقدر مع جاره  
 بعد قوله وقيل اي فيه لا فايته ونصبه عطف على فرضا باعتبار وسوء اي ومنه لا  
 لا فايته والدليل على تعدد حاضرا قوله اخر لعمركم الخ وبرقه عطف  
 على الميم اي الغرض الحاضر يقتل تاركه لا فايته فلا يقتل تاركها والذكر  
**المأخوذ** ولو لم يكن منها مجمع عليه كما ذكره في السجود **كما في** اي مرقد  
 فيستأب ثلاثا كما ذكر في طلب الردة ولما انه الكلام على ما قصده  
 من الاوقات المتعددة بالكلام على ما به دونه دخول الوقت فقال

**فصل** في الاذان وما يتعلق به وهو الاذان وهو الاستماع من الناس من الاذان  
 اي هيالة السمع لانه يلقى النبي فيها اذن الاذن بالسمع لانه اذن صاحبه ومنه  
 فاذا نزل بينهم واذا نزل من الله ورسوله فاذا نزل من الله ورسوله وقوله  
**لا اذن** اي لا يسمعها **ايلا** **لا يسمع** اي لا يكون للفقهاء **دعوة**  
 ولم يحد في عرفه من عرفه على جلايد وحده غيره بانه الاعلام بدخول وقت  
 الصلاة بكلمات مخصوصة والاصل فيه من القرآن قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اذنوا لذي الالاه ومن السنة حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه  
 لا عبد الله بن زيد بن عاصم صاحب حديث الوضوء قال لما امر رسول  
 صلى الله عليه وسلم بالناس اذنوا فوسل ليول حتى يضرب ليجمع الناس للصلاة  
 طاف بي وانا قائم رجل يحمل نا فوسل فقلت له يا عبد الله اني سمع النافوس  
 فقال ما تقم به قلت ندعوه للصلاة فقال لا اذنوا على خلو من ذلك فقلت  
 بلي قال يقول الله اكبر الله اكبر فذكر الاذان والاقامة فلما اجتمعت ائتت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رايت فقال انما رواه حق ان شاهد  
 فم مع بلان قال صلى الله عليه وسلم رايت قلبوز ففعلت فاما سمع غير الاذان  
 خرج مسرعا يسأل عن الخبر فقال يا رسول الله الذي بينك لمدر ائتت  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبره وعندي اي داود اهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كيف يجمع الناس للصلاة فقلت له نصب راية فاذا  
 راوها اذن بعضهم بعضا فلم يسمع فذكر والله الفصح متوحدة مفتوحة او  
 نون او مثله ساكنة يعني الشهير يفتح الشين الموحدة وض بها الموحدة  
 المستندة على وزن التثنية وهو البوق فلم يسمعه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فذكر له النافوس فقال هو من امر الضمير وساق الحديث واورد  
 ان رواه غير النبيا ليست وجها فلا يثبت بها حكم شرعي كمن ثبت

الاذان بربنا عبد الله واجب متعارفة الوحي لذلك وشهر الاغفر  
 افضل عليه السلام عليه واختر عبد الحق افضلين عليه وهما لان افضل  
 من الاقامة لكونه متعارفا لسلام وجوبه في المصير وهو الذي اختار بعضهم  
 كما قال بعض السليح **او** الاقامة افضل منه لظنه من الجماعة والعذر لم يطل  
 صلاة فادركها علي قول وفي هذا الثاني سطر جدير مثله في الاذان فقد قال  
 ابن عرفة روي الطبري ان تركه احد مصور عبد بطت صلاتهم وكون النبي عليه  
 عليه وسلم لم يؤذن لانه لو قال في هذه الصلاة لم يسعهم التحلق ونزله الحلق الانشام  
 باسور المسلمين قال غير ذلك لانه لا يؤذن في الخديت المودون اطول الناس  
 اعتنا في يوم النسيئة بفتح الهمزة جمع عنق ابي شوقا في رجة الله لان  
 المنشوق ينشيط على الله لانه اذا علم الناس الموقف طالت اعتنا فم او  
 كرم من الله او انبا عاوا وكثر امالا وكسر الهمزة اسرعا الى الجنة من تسبيح  
 العنق وكره مالك ان يؤذن في اذن الصبي المولود واستحب بعض اهل العلم ان  
 يؤذن في اذن البهي ويقوم في اليسرى اليسرى عن اليسرى عن اليمين  
 من ولده لم يولد فاذن في اذن اليمين واقام في اذنه اليسرى لم يصره ام الصبيان  
 انهم يبيعون نقرض لهم فربما غشيت عليهم منها وقيل امر الله بانه من الجن  
 واستحب بعضهم الاذان في اذن الخريف فان الاذان في اذنه يذهب حره  
 وقد جرد ذلك ولم يقيد بيمين ولا يسرى وان اذن في اذن من خلقه من حسن  
 علمته وما جرب لم يضر ان يؤذن في اذن الصروع اليسرى سبعا ويكره الجماعة  
 سبعا ويكره السور في اية الكرسي والسما والطريق واحدا لشر وص والعاقل  
 الي لا زب فاذا قرأ اية الطوسي سبعا علي ما ورث به المصروع فانه يبيت **سن**  
**الاذان** بشرطه الاثنية والتسوية سنة عاين في حق اهل كل مسجد تلاوة  
 المحدثان او ثمانية او احدى ما فوق الاخرين عرفة اشرب اذان احد مسجد  
 مثلا صليبا او متفاريبا او احدى ما فوق الاخرين في الاخرين وكذا استحب  
 تسبحة اهل الجوز لهم ذلك القسم ابتداء لان مكرم فواشفع عنه بالتجسس وفرض  
 كتابه في حق اهل المصركا قال بن عرفة اذا تركوا اهلهم فتركوا عليه لان التنازل  
 من خواص الواجب وكونه فرض كتابه في حق اهل المصركا لا يؤخذ من كلام المص  
**فصل** في اذان الجماعة صلاة وخافوا ان اذنا خارج الوقت فلا  
 يؤذون ولا يسموا ولو اذنا خارج الوقت ان اقاموا صلوا بغير اقامة لا تخوف  
 خارج الوقت بفعل الاقامة يستظهرها كما قال بن عرفة **جماعة طلبت**  
**غيرها** في حضرة وسفر وتكمل كلامه الساجد والخارج وعرفة ومن طلبت  
 وبين وسائر المواضع التي جرت العادة باجتماع الناس فيها وقوله جماعة طلبت  
 غيرها خارج المكان ومن لا تطلب وسياتي بيان هذا الغرض **في فرض** لا غيره  
 ولو سئل رتبة كالعيد ويكره قاله المعنى ولا بد من تقييده قوله في فرض يكونه  
 عينا ففرض الكفاية لا يؤذن له والظاهر ان كراهة كالاذان للسنة في وصف  
 الغرض بقوله **وفي** اذنا اي وقت اذنا ايضا فتخرج النائية لان لها وقتا  
 وهو وقت

في وجوبه

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

وهو وقت ذكروها لكن ليس وقت ادوالا والاذان لها مكره والتقليل بانه يزيد ها  
تقويتا يشهد بالحدس ولكن النقل اكثر منه ولا يد من تقيد به بالاختيار  
بان لا يختص بالاذان خروجه فلا يوزن لها في الوقت المزدوج والظاهر ان  
الاذان فيه كالاذان للعايسة ويروى عليه الاذان في الجمع سواء كان جمع تقديم  
او جمع تأخير فانه اذان في غير اختياري مع انه مشروط على سبيل السنة  
وكذا لا يوزن اذا احتجب به خروج الوقت الاختياري والاذان حينئذ يخرج  
**ولو كان ذلك الغرض جمعة** صادق بالاول فلهذا لا يستروعية الا ان الجمعة  
اذان احد ما عند الزوال وهو الذي احده بنوا امة والآخر عند جلوس  
الخطيب على المنبر وهو الذي كان في زمنه حيا الله عليه وسلم وكل من بعده  
الاذان في ذلك واوجب بن عبد الحكم هذا في في المنبر المعلق وجوب  
السي وتخير البيع به ورديان ذلك المعلق في قيام امة وجوده لا على الشاهد  
وحديثه فان كان المص لم يرد على المخالف في الثاني والبيان ودفع التوضيح  
في الاول **وهو** باعتبار وجهه والظاهر ان على الاذان بمقتضى الحال المخصوص  
والمراد اول الفعل ففيه يستقدم **مستحب** بقدر العلم وقبح المبالغة والتكثير  
المؤثر في التثنية لا يمتنع في الميم وسكون المثلثة البدو وعن الشافعي اثنين  
لا تقتضيه ترتيب التكثير ثم هو احسن لمن فورك غيره ينشده لصدقه علي  
الترتيب كما يقوله ابو حنيفة والشافعي وورد في الاحاديث الصحيحة ما يثبت  
بالامرين وروي شاهدان بعلم هذه المدينة في حياته في الله عليه وسلم  
والخلفاء بعده ولم تنافي الاخيرة استمارا بالوحدة وحق بها اليقين بالوحد  
وباسم الله تعالى كما بداهه فقوله وهو مني اي في غالب اجله من يونس  
قال الشرب وان بدا يا نضر ان محمدا رسول الله قبل ان يروا ان الله  
الاوله فالقرآن ذلك انهم ان محمدا رسول الله وبجرح قال  
بعضهم لان ما قدم في حكم العدم ولا يمتنع الا لقائه لحقته بعين وكل  
حالة لم يمتنع كذا في قوله او قول الاذان او شفع الاقامة ولو غلط  
لم يمتنع كما في قوله والظاهر ان تراكمه كونه جميعا وانظر لاداة  
شعده هل يكون كذلك او يفتقر كونه اتمه وتجري مثل هذه التفصيل في شفع  
الاقامة وكلما كانت ثبات وستون في غير المص وسبعون في الجمع وحده سبعة عشر  
في غير المص وستة عشر فيه والحكمة في شعبة الاذان واذا اقامه الاذان  
للإعلام التام يبيح فكرر يكون ابلغ في الاعلام والاقامة للجماعة فلا حاجة الى  
تكرارها وهذا يكون صوته في الاقامة دونه في الاذان واعلم انه اذا حدث  
ما يقوله المود فوف من نسلم عليه صلى الله عليه وسلم عقب الاذان في استماعه  
وما يبيح وسهابة في ربيع الاخر منها بعد اذان الله ليلة الاثني عشر ليلة  
الجمعة بعد عشر سنين زيد عن كل اذان الا المود قال الساجي ورواه  
العلامة علي بن ابي بصير صلى الله عليه وسلم في ايام الناصر صلاح الدين يوسف بن

قوله

ايوب في اذان المتأيلة لجمعة فزم بعض الفقهاء ان النبي صلى الله عليه وسلم واسره  
ان يقول للمحسب ان يوم الموفى ان يصلى عليه عقب كل اذان فليس المحسب  
بتلك الرواية واسره ذلك واسمى ان يوسنوا والصواب انه بدعة حسنة وقاعله  
بحسن نيته الترتيب كلام الشيخاوي باختصار وانفق ان كان يوزن  
في مسجد وكان اذا وصل لقوله واسترشد ان يحمد رسول الله يقول والمجد  
الملك ربي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اقتل فلا تا  
الموذن فلما أصبح الملك اسر باحطافه وامر ان يقتله فتمشيد الناس فيه بالخير  
فتمكدهم ان الملك ربي النبي صلى الله عليه وسلم وامر بنقل ذلك الموذن فاحضر  
ايضا وامر ان يقتله فتمشيد الناس فيه بالخير فتمكدهم ان الملك ربي النبي صلى الله عليه وسلم  
له لا بد ان تقتله فاحضره وقال له الملك لا بد من ذلك فقال له الرجل من يحضر  
يقبض فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فعند ذلك تمشيد الرجل مستحقة للحق  
واخير انه كان كما فرأى وان ذلك ان اوصى الى قوله واسترشد ان يحمد رسول الله قال الحق  
**ولو كان** اللفظ الذي يتبع **الصلوة خير من الصوم** المستورعة في هذا الوجه فانها مشاة  
واذ كان المص على سريرة اختصاصها بعد الصوم فام يشبه عليه ومستورعيتها وصادر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لها بلالا فاسره يجعلها في هذا المعنى كما ذكر صاحب  
الاستدراك وغيره لا عن غير رضى الله عنه ان جاهد الموذن فوجدوا نايما فقتلوا  
فقاله اجمعها في هذا الوجه لان ذلك كان انكارا منه على الموذن ان يستعمل في هذا  
الاذان في غير محله كما كره مالك في التطيعة لا غير الحج قاله في التوفيق وقوله العلاء  
خير يستد او خيرة الحكمة محكمة في محل نصب خير كاي المحذوفة اب  
ولم كان اللفظ يبين الصلاة خير من الصوم كما قررنا **سرج** **الشرها ونبي**  
بنية الجيم مرفوع خير كان اي وهو سرج وبقي ان يكون منصوبا اسم فاعل  
عليه انه حال من فاعل الاذان المستفاد من قوله من الاذان اي حاله كون  
الموذن مرجع الشرها وتايك وحكم الترجيع السنة كما صرح به في ترجع الجمع  
واما طلب الترجيع فهو اعل المراد لا سر النبي صلى الله عليه وسلم به بالبحر  
لا غاظة لكنا را والتعليم او اخنايه صوته جهاريا من قوله لما كانت  
من شدة بعضه النبي صلى الله عليه وسلم وتبجيحه الناس عليه  
فدعا. ومرك اذ نه واسره بالترجيع واسم اي كضرورة مسورة وقيل  
اوسر وقيل جابر ولا يستحق ذلك بانفسا سبه كما يقول ابو حنيفة لعل  
الحكم مع انتسابه كما توسل في الحج ويطلب الترجيع من الموذن المتوذن  
المعروف ان يلام المص ظاهرا ان الترجيع انما يكون بعد الاتيان بالترجيع  
ولا يرجع الا في قبل انشاؤه بالثانية ثم يرجع الثانية بعد الاتيان في الثانية  
قال السدي كان رجل من انصار علي بالمدينة اذ اسمع المنادي ينادي استشهد  
ان محمدا رسول الله قال حرق الكاذب قد خلت خادسة ينادي من البالي  
بنار وهو غلام واهله نيام سقطت مشراره فاحرق البيت فاحترق هو

وتنقل في التفسير  
في جامع

واعله



واصله رواه ابن جرير وابن أبي حاتم **بارفع** اي باعلي من الارتفاع وهو  
المعول من الرفع وهي الرقة لا باعلي من صوتها **اولا** اي اول  
التشديد لانه يرفع صوته بول الاذان وهو التكبير لانه يرفع صوته بالرفع  
خفصا يرفع به الارتفاع كما يشعر به صفة اقل ثم يرفع صوته بها ويكن  
صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير على المعنى وان كان القول بان  
ارفع من صوته في التكبير استظهر في انه لا بد من اسماح الناس فيها  
اولا اسماعا يحصل به الارتفاع واللام ترك اثنا بالسنه كقول عوام المودعين  
من اخفها بها جدا حتى لا يسمع تلفظ فيها **بجزوم** اي موقوف على اخر جملة من  
جملة لان الجزم بطلت في السنة على الوقف كقول صاحب التماس من حرف  
اسكنه وعليه سكنت فلا يرد قول البساطي وانت جازي بما في قوله بجزوم  
من الخروج عن الاصطلاح وليس جزمه من الصفات اللازمة لقول الله  
اختار شريح صقله جزمه وشيخ الفروبي اعراه والخج جابر انتهى  
ومتفقون على ان الخلاف في جميع جملة وحصر بين راسد الخلاف والتكبير  
الا وليت قال راما غيرهما من الناطق فلم ينقل عن احد من السلف والخلف  
انه ينطق به الا موقوفا وجوز في المشافرة في الراعي اكبر الاول من السكون  
والفتح ووجهه بعمه بانه حرك لا لفظا السالكين ولم تكسر حفظ النجوم الامم وبعم  
بأنها حركة همزة الوصل فقلت الي الراي قال في المعنى وهو خروج عن الظاهر  
اذ ليس همزة الوصل ثبوت في الارجح فتثبت حركتها واجيب بانها كانت عموما  
عن همزة اصلية حازتها محاملة الاصلية وفي الظانية السكون  
لا غير وجوز فيهم فيها الضم ولعل جواز الضم حيث وصل واما الاقاسمة  
معمورة **الفصل** اي كمالها فله كلها او بعضها فنزل من رد سلام او ابتداءه  
او تشييت عاقل او فخر من اكل او شرب او غسل رعا او الفصل مكره  
الا ان يخاف على صبي او امي او دابة ان يغرق في بئر فيجب الفصل ويبني  
ولم يأت بهذا الوقف من حيث بان يقول مثلا متصل بغيره ونبرة الاوصاف  
قبله من كونه اخضر لمناسبة قوله **ولو** كان الفصل **بما يشاء** او **تسليم** او حاجة  
بل يرد بعد فاعده كما يرد المسوق على الامام اذا تم صلاته وان لم يكن  
حاضرا وهو مباح في النفي الذي هو المسطور اي لا يفضل ولو بانها  
تسليم والغرف بيته وبين المصلي حيث ايجز له الرد استأذنت  
الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس بالصلة فلا يحرم الكلام فيها  
بخلاف الصلاة فلواجب له الرد استأذنت في الاذان مما ينطبق الى الكلام واما  
الصلاة فللعظم وقعها في النفس وحرمه الكلام فيها فلا يطرأ بالاشارة فيها  
لورد السلام الي لوجه بالانطق من حصل منه الفصل عند اورد **وتسليم** فيسكن  
عليه ما سبق منه **ان يطل** فان طالب بحيث يحصل للسامع اعتقاد  
انه غير اذان بطل الاول وابتداء غيره لا خلاه بنظامه وتخليطه على السامع  
باعتقاده انه غير اذان ولو كانت ابتداء غيره ولا يبين على اذان الاول ولو

والاقامة مثلا الاذان في البناء وعدسه كما في التوضيح **غير** يصح رفعه بحال انه خبر  
ونصفه على انه حال **مقدم** على الوقت فيجوز ايقاعه قبله لغزوات فائدة وهو الاوامر  
بدخوله فيها بعده **الاصح** يجوز رفعه على المبدئية من الضمير المستتر  
وهو المختار ونصفه لانه متضمن من معنى كما انه قال لا يقدم الاذان  
على الوقت الا الصبح وجبره كونه متضمن من موصوف مقدم وهو خبر  
والاولاظهر **فيسر** **الاصح** وظاهر كلامه ان الاذان المتقدم وهو السنة  
وهو ما يفيد كلام مسر واما تقدمه فمستحب كما قال الجزولي وتنفى كلام  
مسند انه لا يكون لها اذان ثاني عند طلوع الفجر وكذا هو متفق عليه  
وكلي كلام صاحب المدخل يفيد انه يطلب لها اذان فان عند طلوع الفجر  
بل يفيد انه مسا للاول في الشرعية بل كلام ابي الحسن في شرح الرسالة  
يفيد ان الاول مستحب وان الثاني هو السنة والذي ينبغي ان يقال بل واحد  
من الاذنين سنة كما في اذان الجمعة وينبغي ان يكون الثاني او كرم الاول  
قاله شيخنا في شرحه وبوافقه قول بعض مشايخنا التثنية ينبغي ان يتم كلام  
امير المذهب على ان يصح اذانين احدهما قبل الوقت والآخر بعده  
والاخر هذا وبه وعليه المخالفه لقواعد الترتيب ولكن في حاشية شيخنا ما نفعه  
صريح المتن ان الصبح ليس لها الاذان واحد وهو المذهب وما قاله بعض مشايخ  
التثنية صريح الطراز بخلافه وهو ان الصبح ليس لها الاذان واحد والثاني  
الكلام على حقيقةه وبعض صفاته التي قد يحل عدمها بالجملة وقد لا يحل  
تشرع في شرطها لا يلزم من عدمها عدمه فهو احسن من قول غيره وضمة  
الوذن فقال **يختص** **بالمسلم** مستتر فلا يصح من كافر ولا يفتري  
يخبره ويكون باذانه مسلما عذري عطا الله وغيره خلا فاما التفضيل كلام  
المشايخ ومن تبعه من ان فيه خلافا وقوله باسلام خبره لا يتعلق  
به خلافا للتثنية اذ لا خبر هناك ولو لم يوزن بعد ان انه يطل اذانه قاله  
ابن عرفة او لانه محل وجوبه اذ لا يطلعه على المشهور وينبغي ان يقال  
ان معناه انه ان حصل ذلك ووقته باق فانه بعد وان خرج وقت  
يجل مؤذنه وترك انصر من شروط محبة السنة لفعله كما قاله ابن الجلاب لقوله  
صل الله عليه وسلم اذ لا يعمل بالنيات فاذا شرع يذكر الله بالتكبير ثم يدا  
ان يرفع عليه الاذان لم يكن له ذلك ولا يفتي على التكبير الا وقد وقع  
بلائيه لا يفيد في كلامه الترتيب فان تكلم ابتداء قاله في الجواهر وقالا يصح  
ان تكسر ابعاد المقدم لان المقدم عن موصوفه كما تقدم فلا يمنع الاتصال **وقد**  
فلا يصح من مجنون وسكران وصبي لا يميزهم فان صلوا باذانهم لم يبعدوا  
**وكذا** **في** **الحقيقة** فلا يصح من امرأة ولا خنثى في حاله الشك انه فان انقضت تكبيرة  
فهو ذكروا وان انقضت بانوته فهو امرأة ظاهر على القول بمسألة كما ذكره صاحب  
القوانين والفتاوى في شرح الرسالة قال الخطاب وينبغي حل المنع على  
الكراهة وقول الشيخ في توجيه المنع لان صوته موعظة وبرواية الصحابة عن عيسى

عنهم صحة انه اول الموعظة

امرات  
في قوله  
فلا يصح من  
مجنون وسكران  
وصبي لا يميزهم  
فان صلوا باذانهم  
لم يبعدوا

اهمات الموسى كما سما الضرورة التسليم وكذلك يجوز فيها وتنظر فيها قال  
في شلوحه وانظر ما وجه عدم محنة في القول بكونها انتزاعية ويمكن ان  
تجانب بما في الحاشية بان اذا انحاز بعدا لها فلو خذ منها انتزاعا العارفة  
خلا فالشراحد اذ لو لا انتزاع العدل عند ما صح حكمه على المرأة بالطلاق  
انتزاع ولذا قال ابن عرفة يجب كونه عدلا عاما بالوقت ان اقتضى به **ويخرج**  
فلا يصح من صبي مميز ولو لم يوجد غيره وهو مذهب المدونة وظاهره ولو  
كان صا بطلا تابعا في اذانه لباقي وقيل يصح مطلقا وهي رواية ابي الفرج  
وقيل يصح ان كان صا بطلا تابعا في اذانه لباقي وعزاه ابن عرفة للبحر قال  
الحطاب لا ينفذ ان يتخلل في هذا انتزاعا خاصة كالاذان فلها كثر من  
الشروط ما عند المذكورية قاله ابن عبد السلام وهذا جيتلم بتحقيق حصول  
الاذان والا فاقامته صحيحة وان لم يؤخذ على اقامة من ثلثه اقامته ولو  
يكن صا بطلا ولما حكم على شروط صحته اخذ حكمه على شروط كماله فقال  
**ونوب مستطير** من لحظت الاكبر والا صغر لانه ذاع الى العلة فيبادر اليها  
فيكون كالعالم اذا تكلم انتزاع الناس عليه بخلاف غير المستطير وانما  
الطبيعة للمقيم اكد ويكره له فتركها بخلاف المودن قال ابن عبد السلام  
لانه لا يقيم الا من يشارك الحجة في الصلاة التي يصلون او من يصلي  
فاذا لم يكن على طهارة احتاج الى الطهارة قبل الدخول في الصلاة وهي تقوية  
كثيرة وقد يفرق حال الكراهة بالقوة والضعف في حق من يخفى الوضوء  
او كان متيما انتزاع فممن من كراهه ان التيم الصلاة قبل الاقامة وهو ظاهر  
ويكره اذان الخنثى في غير المسجد واكره الصلاة للمقدم بشد وبسخر بمودن  
والقيم حسن الضحية فلا يؤذن او يقيم في بنيان او طر اوبل وان رفعه لم  
يعد عند ابن القاسم خلا فلا شرب قاله بعض الشرايح وقوله مستطير قال  
في الحاشية في بعض النسخ برفعه ورفع الاوصاف بعده وفي بعضها ينصه  
ونصب الاوصاف بعده فهو مستطير بعد حذف المضاف والموصوف واقامة  
الصفة مقامه اي وندب اذان مودن مستطير ومنصوب على انه خبر كان المخرقة  
مع ان المصربية اي وندب ان يكون المودن مستطير اي وندب كونه مستطيرا  
**حيث** اي مرتفع الصوت حسنه لانه البلغ في الاسماع ويكره الصوت الغليظ  
القطيع قال في المدونة ويكره التطريب لمناقاة للشرع والوقار وهو كما قال  
سند تقطيع الصوت ونزع يده اصد حدة نقيب المرأة من شدة الفرج والخزن  
من الاضطراب والطرية انتزاع وقال غيره التطريب مد المنصر وقصر  
عشره وسمع بن عمر رجلا يطرب في اذانه فقال لو كان عمر حيا فذكر لحيك  
واكره الصلاة على بابها ما لم يتق حشش فيحشم وانظر ما حاشنا حشش  
والظاهر انه يرجع فيه لقول اهل المعرفة بذلك وكذلك يكره التخنن  
بغير تطريب وراى ابن عرفة ويستحب كونه من افضل اهل البيت  
ما يتلظ فيه المودن مد بالبر فيصير جمع كبر في شح اباء وهو القليل

الكبير او الشيطان فيخرج لمعني الكفر ومداد استشهد فيصير استغاثا . .  
 والوقوف على الله وهو كمن ونقطيل وعدم ادغام تنوين نحو في الروا هو  
 حين خفي عند القرا وعدم النطق بالها والخامن في علم العلة والفتح فيخرج  
 الى الدعا الي صلا النار والي المذبح فلاة وهو المقارة وسد هزمة اكبر وفتح  
 النون من ان لانه الاذن ومدا وحسب ان تنوين ها اله واداة ها  
 بعدها وضم محمد وسدي وتحسينها واتم البدل هزمة اكبر واو الخوف  
 تما في الاحرام بل اوي قال في كتاب المواقيت وقصر الان الثاني من اسم الله  
 على جابر الا في الشعر والاشراق في سدة مكرهه خروجه عن حد المبدأ  
**سنة** عن الارض ام فتاعا بينا ولو يركب بان يكون على منار او سطح المسجد  
 او حائط غيره من جواريط المبلر او على دابة او نحو ذلك فلا يكره الا اذا كان على طرفة  
 او حجر او مصطبة مثلا ويستحب ان يكون الذي يودع عليه قريبا من البيوت  
**قائم** وهو ما عليه السلف لانه اقرب الي التواضع ولانه هو ما قبله ابغ في  
 الاسماع وفي بعض النسخ **الافرن** من مرض وجعه فلا يطلب بتيام واما  
 لو اذن جالس فليغير عياله فربل يكره وهو المفسوم من كلام اهل المذهب  
 او يحرم وهو ما عليه الناضي عياض في الاكمال ومن ناجى لكنه يحل كلام المص  
 اخرج التيام مندوبا **مستقل** القيلة فلا يلتفت ولا يصرف وجهه عنها  
 قال الترمذي وجاهلان يشدان الاذن لغير القبلة **الاسماع** قيد ورجوزا  
 وقام كلامه في بشير استجابا بالتوسل ان فقد به المبالغة في الاسماع فهو  
 مشروط وقد يقال المشرك وغيره تستعمل فيها هوام من المطوب كالتيق والادارة  
 قاله بعضهم وظاهر كلام المصركا لدونة والارصاد جوار الدوزان حالة الاذن  
 ويوكذلك وقيل بعد شرا في الكلام وقيل ان ينقص من صوته فالاول والا الثاني  
 وقيل عند الجلوس فقط قاله في المدونة وان شا جعل اصبعه في اذنيه في  
 اذانه للاسماع ونطق به ابن القاسم واقصه بين حبيب كالنشا في  
 في الاذن ومذهب مالك ارجح اذ لو كانت مستحبا لسفر العمل به في مسجد او منزل  
 صلى الله عليه وسلم **كلمة** فقد قال سند رايت الموزنان في المذنبين يملكون  
 اصابعهم في الاذن قاله سند وفي الموزنج يملكون وتعلمه سقط منه لا يذهب  
**حكايت** ان الاذن **للسامع** بان يقول مثل ما يقول الموزن وقوله لسماعه اي بلا واسطة  
 او بواسطة كان سماع الحاك في الاذن وفهم من قوله لسماعه ان غير السامع لا يتدب  
 له الحكاية وان احتج بالاذان او را به الموزن وعلم انه يوذت ولو كان عدم سماعه  
 لغرض كصم ويستحب للحاكم متابعة الموزن فاذا لم يتابعه اذن لم يستحب  
 وهو الحكاية او ترك مستحبا اخر قاله التتاي وظاهر اي كلام المص ان الموزن  
 يجب مودنا اخر سمعه وهو كذلة على احد القولين حكاهما صاحب الحلال  
 قال بن ناجي ولاع فيها وقوله لسماعه فيقيد انه لا يجب اذ ان نفسه  
 وحمل انه يحكيه لانه يسمو نفسه وفي الذخيرة قاله بن القاسم في الكتاب  
 اذ انتهى الموزن الى آخر الاذن يحكيه ان شا وهذا الوجه اصله ابو اسفيد ان

فان شئنا في شرحه قلنا ان الذي هو المودن الى اخره بعد ان لا يحكي  
 اذان نفسه قبل فراغه لما فيه من الفصل وكذا يقال في الوقت اذا اكمل  
 اذان غيره واذ انقضى المودنون فانه يحكي الاول على المشهور ان ترتب  
 الاذان والاحكي اذان واحد **لمنتهي الشهادتين** فقط فلا يحكي الجليلين  
 وما بعدهما من الكبير والتهليل واذ اتمم جملة من الاذان كما ذكرنا اكبر وثم  
 يسمع ما بعدهما فيلزم قصر على حكاية ما سمعه او يتخبر في قول المودن  
 فيما لم يسمع ويحكيه واذ اتم بالشهادتين اولا سرا او جهر ولم يسمع  
 فهذا يتخبر ايضا ويحكي او يحكي الترجيع وربما يظهر من الحديث ما ظهر  
 يسمعه لا يحكيه وقوله كثر من الشهادتين وعن ابن حبيب يحكيه  
 لا حرة وعليه فدل عن الجليلين المودنين ان يكون من على  
 الصلاة على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة الا بالله زاد في توضيحه  
 الياب النظم ويكرر المودلة ايضا على عدد المودلة ويحكي ما بعده ذلك  
 والحكمة في الابدان ما عدا المودلين من الفاظه ذكر في حكاية التؤاد  
 كالمودن والمودلة دعا الى الصلاة والفلاح لا يحصل الاخرية بالالقاء  
 وذلك للمودن دون الخافي فامر الخافي بتقويتها بالمودلة التي يوجبها لها  
 علمها اذ احتواها والمناسبتها دعا المودن فان سنها التبرع من الحول  
 والقوة على اتمام الصلاة والفلاح لا يحول الله وقوته **مستثنى** من غير ترجم ولا  
 يحكي الترجيع والظاهر من لم يسمع الشهادتين الاولى يحكي في الترجيع وفي كلامه  
 ما يدل على انه بعضه قال في الظاهر ان المودن الذي يترجم الكبير  
 يحكي اولياءه فقط اذ ترك حكاية التكبير في الاحترابين او لم يترك حكاية  
 الترجيع المشرووع في الاذان ومن فاته الحكاية يحكي بعد الزيادة ان كان قريبا  
 لان ما قرب من الشئ يظهر حركته وما يستحب قوله عند سماع المودن ما في  
 صحيح مسلم من قال حين يسمع المودن استشهد ان لا اله الا الله وحده لا  
 شريك له واستشهد ان محمدا عبده ورسوله رغبته بالله ربنا ومحمد ابي الله  
 عليه وسلم رسولا وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه وروى في صحيح ابن خزيمة  
 الحج بينهما فيقول يا رسول الله وروى في صحيح ابن خزيمة فيقول يا رسول الله  
 في مرة استشهد وفي اخرى وانا استشهد وروى عنه ما تقدم من ذنبه وما اخر  
 قال بعضهم وهذه زيادة ضعيفة وما يستحب قوله ما يروى عن النبي في  
 المفسر المحدث نور الدين الخراساني قال بعضهم لقته بمدينة  
 نهم سرائ وقت الاذان فلما سمع المودن يقول واستشهد ان محمدا رسول الله  
 قبل الشهادتين نور الدين اجماع يديه ومسح بالخطمين لجان عينيه عند كل  
 تشهد مرة من فوق الى ناحية اقرضت عينا في رايته صلى الله عليه وسلم  
 منما ففان لم تركت مسح عينك عند الاذان ان اردت ان تتراعى كل  
 فدا الى المسح فاستيقظت وسبحت فريبت ولم يداوني سرورها الى الان وروى  
 عن الخضر عليه السلام انه قال من قال حين يسمع المودن يقول استشهد ان

الحرف وسالته عن لم يوافق الله اوله  
 في من غير رواية حديث في تركه حركته عينا

بحدار رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبه محبي وقره عديدين محمد بن عبد الله طهر الله  
عليه وسلم في قولها عليه ويجعلها علي عتيده لم يعم ولم يرصد احد انتاب  
ولا يتخفى ما بين الخلا من التفاوت اذ هو في الرواية عن الشيخ نور الدين  
الخزاساني ذكر انه يجتمع بالظن من الوقف الى ناحية الصدع وفي الرواية  
عن الحضرة يجعل انها عليه عتيده وفي الرواية الاولى لا يكثر شيئا  
وفي الثانية يقول من حبا له وفي الاولى انه يفعل اسمع عند كل تشترط بخلاف  
الثانية وذكر الشيخ ابو الحسن في شرح الوسيلة انه لم يصرح في المرفوع عن  
ذلك شيئا ولو كان اسمع مصليا **مستغلا** مراده بالحق ما قابل الغرض والذا  
حي ما بعد الشهادتين فلا بد ان يسدل الجعلتين بالحق قلنس  
والا بطلت صلاة فان فعل ذلك بعد الاوجز لا سهوا واما نظير الصلاة  
وخرج من النوم فانها تسطر الصلاة والفرقة والثقل لا يسهل على الجارة وفي  
الصلاة والفرقة بين المستقل يحكي الادوات والمعتنق لا يصح على الجارة وفي  
كل الموضوع ادخال عمل على عمل هو فيه ان الجارة الخطأ بها كما في الحكاية  
على الاعيان قال **سعد** عبد الحق في التهذيب وانظر الفرق بين ما هنا  
وما ياتي من استجاب بعد حمد المصلي فان ظاهره ولو كان في نافذة من  
حكاية الادوات والجدة ذكر ما صور بها قاله الشيخ ابو الحسن انتهى لان كانت  
**مفتضا** فانها كونه له الحكاية حال الصلاة ويجعله بعد خراجه ذكره في الخبر  
وصاحب الطراني وسبق قوله **مفتضا** الفرق الاضائي والتمذدور **وتدب**  
**اذان** **تذان** **سافرا** من الحاضرة ولا مفهوم للذان بل بناء على الجارة ايضا  
اذا سافروا والمراد بالسفر من الحاضرة السفر القوي فيشمل من في غنمه  
او في رحل او حراسة او ذهب للحاجة فادركه الوقت في البداية لخبر البخاري  
والموطا عن ابن سبيد انه قال لعبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة ارفع  
اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك او باديتك فاذا كنت بالصلاة فارفع  
صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدا صوت المودن حين ولا اثنى ولا اثنى الا شهيد  
الا شهيد له يوم القيامة قال **ابو سعيد** سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولخبر الموطا عن سعيد بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول من صلى بارضا فلا صلى عن  
بسته ملك وعن شاكه ملك فان اذن واقام او اقام صلى ورا من الملك  
اشكال الجبال وما ذكرناه من ان قوله اراك تحب الغنم والبادية من كلام ابي  
سعيد لعبد الله هو الصواب كما قال بين الصلح والنزول وغيرها وهو من  
جمله من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي سعيد وقوله مدي صوت بالقرص  
ويرسم بالبا وسراء غاضد وحضتها بالذكر لانها اخفى من ابتداءه فاذا شهيد  
له من بعد عنه ووصل اليه مستجيب صوته فاولي من مدي مباديه وهل هو  
التمادة الشفاعة لانها اخفى عند عالم الغيب والتمادة الشفاعة عن الشفاعة  
انها جرت على منط احكام الدنيا من توجيه الدعوي والحوار والتمادة والمراد  
بها اشتجار المستور له يوم القيامة بالحق وعلو الدرجة والكرام فكان الله يرفع  
باعتزاده



الاقامة مع

ابن شماس وغيره فان لم يكن على اذنه فانه يكره ذلك وهذا اذا لم يرد الى  
 تقطيع اسم الله واسم بيده والامني وحيد لا يحكي ولا يكره للجالس عزه  
 الشغل وهل كذا لا كذا له اول من اجرت الاذان جماعة ههنا من عبد  
 الملك قاله في المدخل **فجاء اقامة شخص غير من اذن الاذان** المطالب  
 ان يكون المودن هو الذي يقيم للصلاة ويشهد للكلام المصريح بالي داود والحق  
 انه صلى الله عليه وسلم استل لا ان يودن ويقوم معه من ربه وكرهه  
 الشافعي لم يرد في الحديث المصدي امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان اودن في صلاة البعج فاذا نزلت فارد بل لا يقيم ففلا صلى الله عليه وسلم  
 ان اخذته اذ قد اذن ومن اذن فهو يقيم انه يكره وصداحي باليمن وجعلنا  
 ان هذا اذ في فقط وبان الترمذي ضعفه وبانه يحول على ارادة تاليه  
 صلى الله عليه وسلم للمصدي كره عهده بالاسلام **وحازت** سماع اول  
 الاذان **حكاية** ايا الاذان قبله ان قيل ان ينطق المودن بيا في كلماته وسوا  
 كان حاجة اوله كان المودن بطلا في اذنه ام لا وفيه الباجي بالمستعمل بذكر  
 او صلاة ومن يرضى ببطو المودن واطلاق الحكاية على ما لم يات من باب الحلاق  
 ما للجزء للكل وذلك لان الجز يحكي **وحاز اجرة عليه** وحله وعلى الاقامة  
 وحدها واحدها اوها **صلاة** فريضة او نافلة كما قال ابن القاسم خلافا  
 لتقدير الشافعي بالمعروضة مقبلا لا بد وشد وسوا كانت الاجرة من بيت  
 المال كما قيل غير او من احاد الناس على الظهور ولو غاب امام الصلاة او  
 المودن في حاجة الجمعة او مرضها لم يسقط من اجرة مني وان طار الغيب  
 او المودن سقط من اجرة ولاهل المسجد ترقيعها ابتداء او منقرا  
 من الغيب الطويل قاله ابن قتيح **وكره الاجر غلبه** اي على الصلاة ايا امامها  
 معزوة فوضا او نقله عليه من مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة عذبه  
 اشدد كراهة وان وقت صحت وتجر الصلاة خلت من يكره الاجرة من  
 غير كراهة قاله في سماع استبرم ان محال الكراهة اذا كان يكره الاجرة من  
 المصليين **واما** ان اخذ شيئا من بيت المال او من حبس المسجد **فانه**  
 فانه جائز لان ما اخذ من الاحباس او من بيت المال من باب العانة وليس من  
 باب الاحارة قاله ابن عرفة **وكره سلام عليه** اي المودن بخلاف المصلي وقدمه  
 المنع بينهما **صلى** اي كما يكره السلام على من يكره سلام عليه  
 وكل صحيح لان المصلي يكره السلام منه وعليه ويرد المودن السلام بعد فرض اذنه  
 وكذا المصلي وجوبا ولو ذهب للسمع واما قولهم انما يحصل الرد بانواع السلام فان  
 لم يسمع منه لم يكن ردتا بالرد فهو فيما اذا كان السلام حاضرا بدليل ما ذكره ههنا  
 من انه يرد عليه مما يرد المأموم على امامه وعلى من على يمامه وان معذرة  
 وكذا ذكره في رد السلام المكتوب بكتاب واما الترتيب فالمرتب الله يكره  
 السلام عليه ويجب عليه ان يرد السلام قاله القرطبي في سورة النساء  
 ولا يسلم على مكشوف النورة في الحمام ولا على مستغسما دخله لاجله التاذي

ولا على

ولا عليه السابعة الجز ولي يجوز ان يسلم الساب على الجماعة والمجانة  
 عليه ان يري ولا يسلم على اهل البيع والمماحي والكافر واهل الباطل  
 والظلمة واهل التبرج حال تلبسهم به ولا يجب التشترط وصح  
 الجزولي في ذلك كله بالكرامة وذكرنا ان السلام على الاكل  
 مكروه فلا ينحى ولا عرفه في المذهب ولذا انكره شيخنا ابو امية بن حمزة  
 القرد علي اهل التزم من غير ايجاب وكره **اقامة** **الكب** بخلاف اذانه لتزول  
 بعدها وعقد دابته واصلاح متاعه وفيه طوط وفعل بيضا وبين الولاء والمنة  
 انما هما آتاه في الذخيرة او اقامة **سعيد لصلاته** بسوا اذن اولاد له  
**كاذنه** اي اذن المعيد لصلاته وعليه بالصغير راجع لمعيد صلاته ولا مضمون  
 لقوله سعيد بذلك من يرات ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها ويقيم  
 وسوا اذن اعدائها ام لا ويحتمل ان المراد اذن سعيد لا ذانه ولم يصح  
 ما ذن له اي ان من اذن لصلاة يستجد ولم يصلها يكره له ان يؤذن لها  
 في غيره والحمل عليه غير مسديد لان المعتمد جواز كراهية كراهية  
 غرقه وحسين قاله قسام ثلاثة الا واذن لها وصلاتها الثاني لها  
 ولم يؤذن لها انتابت اذن لها ولم يصلها وقد علم حكم الجميع **وتش**  
 علي وجه الكفاية في حق الجماعة الذين يصلون اماما وعليه وجه الهيئة  
 في حق من يصلون مستقرا ولم يعبروا بفعل الماضي اغني عن كما عثر  
 به او لا لئلا يكون انه اسم معطوف على ما قبله **اقامة** **سعيد** من  
 متصلة بالصلوة افلوي بعد تأخيرها عنها اعيدت قاله ابن التاسم  
 وفي شرح الارشاد لزودق وهي معدية عند الصقليين والفرج  
 وان شاذ وقت وكذا كذا **مفردة** اي مفردة الجمل بآية يقول كل  
 جملة من الفاظها سورة واحدة فلم يشفعها ولو غلطتم بجز كما تقدم  
**وتأني** **تصغيرها** الا ول والاحضر وهي كالاذان في شروط تحتم  
 ما عدا الذكوة كما سبق ويستحب للامام تأخير الاحترام قليلا بعد  
 الاقامة بقدر تنوية الصوف لان المأمومين اذا استقبلوا بتسويتها  
 قامت خير كثير مع الامام واذا استقبلوا بالتكبير قامت تسوية وقد كان عمر  
 وعثمان يؤكلان رجلا استوية الصوف فاذا اخبرها بتسويتها كبروا وان  
 لا يدخل المهراب الا بعد الاقامة وهي احد المسائل التي يفتي بها فقهه  
 فقه الامام والثانية خطفة الاحرام والسلام اي الصبر اذنها قليلا بآية  
 الماسوم فليها او في احدهما والثالثة تقصير الجلسة الوسطى  
 وقوله **افرض** عني متعلق بتسوية يخرج غير الفرض وبوستة  
 رابطة كالوتر والعبدس ويخرج للكفاية ولا يصح فلفظ بتسوية  
 خلافا للمقصود وهو الدلالة على سنية الاقامة مطلقا وانما بين التكبير  
 في الفرض دون النفل وبما كانت الاقامة للوقتية والثانية **كاذنه** كان  
 الفرض **فتضا** وقد دبت تودده **وحت** الصلاة بدونها ان تركت سوا

ويبي

اتفاقا قبل ولوتركة محمد ولا اعادة في وقت ولا غيره على المشهور قال في المدة  
 ويستوفى منه الباعث ويرد به على من كانه القابل بانه يبيع وظاهره ابد  
 وفي الخيرة في الوقت قاله في ملك مالك فاسره في المدة بالاستغفار  
 لترضاها مع ان طلب المفقود يكون الا على دين وليس في تركه  
 دين اما قاله التوفي في كس من البعد يحرم القريب بالمطاعة عقوبة  
 على تركه من سلف منه ويان عليها بطاعة العتق وقال في الذي جاهدوا  
 عليه الآية وقوله فاسرنا عطيها وابقى الآية فيستغفر الله له فذلك الذنب  
 الذي كانت سببا لترك المطاعة ليامن الا بطلب المان ولما قاله عنه ان ترك  
 السخ يسق يقال عليه اهل البلد اذا خالفوا قاله في كتابه وتول الساطي  
 الاحسن في تاديب الخلفاء اذا بقول وحجت ان تركت ولو لم قال بعض  
 مشايخي اننا لمشاخة في كلام المولى حسنة وبيانها ان تفكير كلامه  
 يصبر هكذا وصحت ان لم تترك سجرا ولو كذا والاول منها صادق  
 بقصور تلك احداها انها حادثة حيث لا تركوه هذه غنية عن  
 ان يبين عليها واما العارة التي ينفى العدول اليها هي وصحت ان  
 تركت ولو كذا فلا يدخل فيه مستغفر عنه لانها اذا كنت  
 صارت هكذا وصحت ان تركت ان لم تكن محمد بان كان مهيا ولو  
 كان عمدا انترك وقاله في الحاشية ونصوب الساطي فاسد  
 لانه يقتضي انها ان لم تترك طلعت لان المصنف انما يتبين من المعانيم من  
 الشرط وليس كذلك فتصويب سره وذهور وغلبة من اطلاق الشرط  
 والاسماء لنفسها ~~سما~~ اسمها مساحت وهو لا جرم لا اقامة  
 والسر فلا واحد منها مستحب على الزيادة كما قاله ابو الحسن ولا حرم  
 للمرة بل كذلك الرجل المفرد اذا المظرب في اقامة المفرد وعلى هذا فلا  
 المفرد اذا قام السر التي وبسطة مستحب واما المراه فلان في مستحبين  
 وفيهم من قولنا لنفسها انها لا تقيم الجماعة ولكن شلال الانام ~~جمل~~  
~~جمل~~ مريد الصلاة القائمة اماما وغيره ~~فقط~~ ولها وانها  
 وبعد ~~بطل~~ الصلوة من غير تكدي يد على الذنب لان من الناس الضعيف  
 والفقر في كلامه رد لقول ابي حنيفة يقوم على الفلاح وقد سمع  
 يقول عند قولها اسر الكبر ويخدي على الصلاة قد تعد العفو وعند  
 لاله الله اسر كبر حاشية يحرم الخروج من المسجد بعد الاقامة للمظهر  
 الا ان يكون صلاها وهي مالا يعاد ويكره بعد الاذان الا ان يبرء الرجوع اليه  
 وان كان رافضا عنها اياها فلهذا فهو منافق قال مالك ينفى ان رجلا  
 قد رجا جلس الى من السب وقد اذن الموزن فامر بالخروج من  
 المسجد واستبط الصلاة فقال له سعيد لا يخرج فانه يلغى انه من خرج  
 بعد الموزن خروجا لا يرجع اليه اصحابه اسروا قال فقد خرج  
 في انه استبط الاقامة فقال ما امره الا قد حبسني فخرج وركب رحلته  
 فصرح فليس فعل ذلك بن السب فقال وقرنت انت بعينه ماكره بن مرشد  
 قول بن السب يلغى منه عن ابي صالح اسر عليه وسلم اذا يقال ذلك من قبل ابي وجي

عقود

از نغمه و آسوا، کما والنجم  
دیسلا و امراة و علی الخ

وهي عقوبة مستحقة للمخارج من المسجد بعد الاذان علي ان لا يعود اليه الا يفرج  
 تعجل حوائج دينه علي الصلاة التي اذن لها وحضر وقتها انقرب **وسب**  
 انهم اكلوا علي اوقات الصلاة وما به الاعلام بها وكان الرجوع فيها يتوقف  
 علي دخول وقتها يتوقف علي وجود شرطها بل عند بعضهم الوقت شرط **ش**  
 في الكلام عليه فقال **فصل** ذكر فيه شرطين من شروط الصلاة  
 وسبيل الرعايا لانه من الخبث وهو المقصود هنا **فصل** صلاة فرما  
 كانت او نفل او قنينة او قنينة ذات ركوع وسجود كالخمس اولا كالخمس وسجود  
 الثلاثة قال في الحاشية اللام يحذف في وهو علي حذف مضاف اليه في صلاة  
 لان الطهارة بشرط في صحة الصلاة ويحتمل ان اللام للتعليل لاجل صلاة لكن  
 لا يعلم منه المسترطاب لان العلة فيها بالملوك **فصل** اللام يحذف في اوطي  
**طهارة حديث** اصغر او اعظمها او تيمم ابتداء او ما **وسرط** في ركعة  
 طهارة **خبث** لونه وبدنه ومكانه وهو علي حذف مضاف اليه حيث قال الساطع  
 الاعتناء فيه اضافة السبب للسبب كقولهم ثقب الدنيا ونجم الاخرة او من اضافة  
 المزيل لمزاله كقوله البرد انقرب وفيه نظر لان السبب يلزم من وجوده الوجود ولا  
 يلزم من وجود الحدث ولا الخبث وجود الطهارة ولا من وجود الدنيا الثوب لانه مسبب  
 عن الطهر وساطع الاسباب لا عن الدنيا فلا يحتاج الى الاخر ولا يلزم من وجود الاخر  
 الوجود لانه مسبب عن الطهارة التي هي الاصل في قوله لمزله عوايه لمزاده وبدن القوي  
 لا يصدق علي الطهارة الترابية علي ما شئ عليه المصنف ان السبب لا يرفع الحدث وانما لا  
 صافة علي سبب اللام اي طهارة منسوبة لحدث وخبث **كن** كغلام زيد اي غلام منسوب  
 لزيد وامانة علي اربعة منسوبة له فتشبه اخر واعلم ان شرط الصلاة ثلاثة اقسام  
 منها ما هو شرط في وجوبها فقط ومنها ما هو شرط في نجاستها فقط ومنها ما هو شرط في وجوبها  
 وصحتها معا فاما شرط وجوبها فتان المنيوع وعدم الاكراه **ش** وكما واما شرط  
 صحتها فقط فخمسة طهارة الحدث والخبث والاستقبال القبلة واستراة العورة وما  
 والاسلام وترك ما كثر من الافعال واما شرط الوجوب والنجاسة فما قسمته بلوغ  
 دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وانقطاع عدم الحيض والنفساء والدم والوجود  
 الما والمصعب وعدم النزم والسرور ودخول الوقت واختتام الغزاة **دخول**  
 الوقت سبب والحق انه شرط في النجاسة وسبب في الوجوب **وسب** ذكر صاحب  
 الجواهر والخزينة مسایل الرعايا في هذا الفصل لما في طهارة الحدث تجاه الصبر  
 وتشميع الي نفسه **ش** سبيل الى الاول منها بقوله **ان** **سب** بفتح السين في الماضي  
 ومنها في القاموس لا يفتح كمن يصلي وان يرتقم بدار الصلاة وهو يشترط ان يشرع السبيل والظاهر  
**فصل** ان قبل الرجوع اليها لا قبل دخول وقتها **وام** نزوله بالحق لا بغيره بغيره قصر  
 المسئلة علي السبيل وهي ان من السبيل والشرع والظاهر كما علمت وبطلان ما عاده  
 سمعت له او باخبار طبعها حاز في او من هو مساوكة في منزله **ش** وجوب الاخر  
 انقطاعه لانه تلخيص لازمه بخاتمة والعلامة بها لا تكون من القوة علي اذ التماسح  
 الوقت وحده فقولوا اخرها اخرها **لا** **اختار** **اي** المختار **اي** المختار **اي** المختار

كما يتوقف

عزم

— 29 —



قاله بن عبد السلام فلو قال لعراقي كان اشمل لكنه حصص الرعايا لان  
 اصابه **ادرك** في رباعية كعشا مثلا **الوسطيين** منهم مع الامام  
 وسبق بالاولى وقاتته الربعية بوعان او نعاس او زحام او غير ذلك  
 قدم البناء عند بن القاسم فياتي بركعة بام القرآن وسوا ويجلس امامه  
 احرة امامه وان لم تكن ثالثة فهو في ياتي بركعة بام القرآن وسورة جهرا  
 لامعا اولى الامام وتلقب هذه بام الجناحين لوقوع القراءة بام القرآن  
 وسورة في طرفيها **ادرك** من الوسطيين **احدهما** وفيه صورتان  
 احدهما **ثغرة الاولى** والثانية ويدرك الثانية وتكون الربعية جافتم  
 فتمدين القاسم ياتي بركعة بام القرآن فقط ويجلس لامعا ثالثة وابتد  
 الامام ومن ثلثة القضا ان يتام له من جلوس ثم ياتي بركعة بام القرآن  
 وسورة جهرا ولا يجلس لامعا ثالثة واولي الامام ثم ياتي بركعة كذلك  
 ويجلس للسلام فالسورتان متاخرتان عكس الاصل ولذا سماها  
 بعضهم المتأخرتين والصورة الثانية ان ثغرة الاولى ويدرك الثانية  
 وتكون الثانية والاربعة فتمدين القاسم ياتي بركعة بام القرآن فقط  
 ويجلس لامعا ثالثة ثم بركعة بام القرآن فقط ويجلس لامعا اربعة امامه  
 ثم بركعة بام القرآن وسورة ويجلس فضلة كلها جلوس وتسمى  
 ذات الجناحين ولا شئتين بقوله او اجتمع ذلك الحاضر **الحاضر**  
 فهو مسطون علي راعى **ادرك ثالثة صلاة** امام **مسافر** فقد بقي عليه  
 بعد سلام امامه الركعتان الاخيرتان وقاتته الاولى فجلس معه الامام فقط  
 وقوله ثالثة صلاة مسافر واما لو ادرك الثانية صلاة حاضر فهو قوله او  
 احدهما وفي بعض الشيوخ كما حضر بالكاف **او** ادرك ذلك الحاضر ثالثة  
 صلاة **صوف** فهو مسطون علي مسافر **محضر** قسم الامام القاسم فيه  
 طائفتين فادرك رجلح الطائفة الاولى الركعة الثانية وانصرف معهم  
 فقاتته الاولى قبل المخرج الامام ركعتان بعده فتمدين القاسم ياتي  
 بركعة بام القرآن فقط ويجلس لامعا ثالثة تغلبا لحكم نفسه ثم  
 بركعة بام القرآن فقط ويجلس لامعا احرة امامه ثم بركعة بام القرآن  
 وسورة وتسمى فضلة كلها جلوسا كذا ثغرة سادها واما العودة التي  
 صور بها البخاري فهي قوله او الحاضر ادرك ثالثة صلاة مسافر فادرك  
 فعدوا له هذه الامثلة الامثلة ان انه لا فرق في شئ بينه وبين ان يكون  
 الامام قد نزله كما في الراعي اولم ينزله كالامام المسافر او سيعمله كما  
 في الخوف محضر لان الامام سيعمله **فهم** في كل ما سبق **السا** عند  
 ابن القاسم وهو المشهور لا يملكها بكا الماسومة عليه فكان اول ما  
 لتقدم من القضاء وانظر لو قدم القضاء على السا فهل تبطل صلاته فيه  
 كان يجلس في غير كل جلوس الامام كن قاتته الاولى وادرك الثانية

ورعن في الثالثة والرابعة ويدل عليه ما يأتي في فصل الاستغفار عند قوله  
والانفاس قدام في تغليل البطوان لانه جلس في غير محل جلوس الجام ويطلب  
سقطا ثم ان كلامه انصرف في هذه الخس لم يدخل الماسم فيها مع الامام ثانيا راما  
لورحل بعد ثانيا وله صور منها صورتان يجتمع فيها البناء والتضاد احدهما  
ان يدرك الاول ثم يرفع في الثانية ثم يدرك الثالثة وتكون الرابعة ثانيا  
وعاود كنهاس فالاربعة بنا والثانية قضا فيلزم مذهب بن الناصم ما في بركة  
بام القنات فقط ويجلس لانها احرة امامه ثم ياتي ببركة بام القنات وسورة  
الثانية ان تكونت الاولى ويدرك الثانية وتكونت الثالثة يرفع او غيره ويدرك  
الرابعة فالاولى قضا اتفاقا وكذا الثالثة على مذهب المدونة قضا فيهما  
على الترتيب فبقي بالاولى بام القنات وسورة ولا يجلس لانها ليست ثالثة  
ولا احرة امامه ثم بركة بام القنات فقط وامالوا يدرك الاولى وقاضته الو  
سطين وادرك الرابعة فليس في هذه اجتماع بنا وقضا بل الفاضلات  
محض قضا على مذهب المدونة فليقرأ في الاولى منها بام القنات وسورة جهرا  
ويجلس وفي الثانية بام القنات سررا فقط **جلس في احرة ركعات الامام** اذا  
كانت ثالثة اتفاقا كما اذا قاضته الاولى وادركت الثالثة وقاضته الرابعة **وقو**  
**ثم تكن ثالثة** كما اذا ادرك الوسطيين وقاضته الاولى والرابعة وكذا يجلس  
ايضا في ثالثة نفسه ولو لم تكن احرة الامام فيغلب فعل الامام بخلافه  
وفعل نفسه احزاب وهذا النهي الظاهر عليه ما يقتضيه من الشرطين المذكورين  
شروع في الظلم على الثالث **فصل في** **مقالة** في رفع  
ستر العورة وحدها وصفة السائر وما يتعلق بذلك وهي في اللغة الخلال  
في الثور وعليه وما يتفرع منه ضرر وفناء ومنه عور المكان وقوله ثلثي  
ان بيوتنا عورة اي حاله يترقب الفساد فيها ولذلك سميت السورات  
عورة لان بكشفها يحصل خلل في حرمة مكشوفها والمرأة عورة لانها يتوقع  
من رؤيتها او سماع كلامها خلل في الدين والعرض والحرمه لاسن العورة جمع  
الفتح لعدم تحققه في الجميلة من التاميل المقوس اليها واقتبح المراءى  
بالاستفهام على لسان سائل **فقال هل سجد لله سبعا اياتي خيرة**  
**عورته** اي المصلي المكلف ذكر كان وانثى حر كان او رقبة ان المراءى بالمعنى  
التي هي محل الخلاف العورة المخلطة وهي السورات من الرجل وهما كما قال  
البرزلي عن شيخه بن عرفة من المتقدم الذكر والاشقيان ومن العور الدبر  
الى اخر ما بين الالبطين فلا يبيد ابد الصبي احدي الالبطين او بعضها  
اوهما او عانة فاقوا للسورة فيما يظهر بل في الوقت قاله بعضهم وفيه بحث  
يعلم من قوله الا في واعادت لحدتها واطرافها بوقت وقولنا المكلف واما الصغر  
اذا جعل عديانا فانه يعيد في الوقت **لحقن** متعلق بمقدراي ويكون السك  
بحقن اي غليظ لا يصن ولا يثقب البدن اي لا يظهر منه لونه فالشاف  
كالعدم قال في توضيحه كالسند في الرضيع وشع المصرب الحاجب الطابع لابن

بشعر في ان الشاق كالعدم وفرق بينه وبين الواصف الا في قوله  
وكو عدد لا يخرج مع ان من دشد مكنون لابن القاسم التميمية بينهما  
في الاعادة في الوقت للاصفار ومثله البياض عن مالك ونقله في  
توحيده في العزاد ولذا قال ابن عرفة قول بن بشير وبابيه ما يشي  
كالعدم وما يصح لوقته بغيره وهم لما انتبه لدواية البياض التميمية  
بينهما في الاعادة في الوقت ويوخل في قوله كئيف الطين على احد القولين  
واقصر عليه النشار عند قوله وان لم يجد الاستر لاحد فرجه وذكر  
الشاعر القولين بالاستتار به وعدمه عند قوله ومن عجز صلي عربا  
ولم يرجع واحدا منها وجه القول بعدم الاستتار به بانه يخلط العورة  
وهذا لا ينقض ولو وجهه بانه لا يؤمن بقاءه فالاستتار به مظنة كشف  
العورة كان اولي واظهره لا يستتر بالطين الا اذا علم السائر ولو حيرا  
او يستتر به ان وجد الحرير فخط او يستتر به ولو وجد ثوبا طاهرا غير الحرير  
ايضا وما الاستتار بالمال من فرجه الا بالركوع وسجودا فالظاهر ان كالمين  
استل مخرج بشيئا وان حصل الكشيق **باعتق** من غير طلب ويلزم قوله  
ولو تحقق الحنة ولو لم يقل وان باستتار والسرقة بينه وبين التميم ان الما  
له بدل وانه يقل بالاستعمال او يصح الاستعمال بخلاف التوب فليد له  
على **الطلم** عطف الطلب عليه بقوله **او طلب** باستتار من جعل يخله او شرا  
كر في التميم وهو معطوف على اعادة وانظر هل يطلب الستر لكل صلاة وان تزوجه  
لا تحتمل عدسه كما في الامام ولا وهل يجزئ فيه فالابن والاختار وهو الظاهر لا  
**او نجس** في ذاته كحل كلب او خنزير او سبته واحدا من النجس واحدا  
ان يستتر بها عن اعيان الناس هذا اذا كان النجس **وحده** لم يجد غيره وهذا  
يخص قوله فيما سبق وينتفع بمنشجس لا نجس في غير مسجد وادبي  
فيقيد كلامه السابق بما اذا لم تدع ضرورة شرعية الى استعماله وقوله  
او نجس ليس مغايرا لكشيق حلقا يعطف عليه وانما هو مبالغة فهو معطوف  
على اعادة **حده** لم يجزئ انه تنبيه في المعنى يدون قيده ويحتمل انه في  
المعنى وقيد فان قلنا بالاول وكان الكلام مفروضا في النجس فخط واما  
الجواز وعدمه فيقيد قوله بعد وعصى وحت الخ وان قلنا بالثاني  
كان الكلام مفروضا في الجواز وكلامه الا في فيما اذا لم يكن وحده  
**وهو** امين الحرير **مخده** في السترة على النجس عند اجتماعهما ومقام  
على المنشجس ايضا لجهة الصلاة به من غير خلع من مشهور بخلاف النجس  
والمنشجس وهو يقدم المنشجس على النجس وهو الظاهر لان تقابل  
النجاسة مطلوبة مع الامكان اوها لسوا **شرط** في جهة الصلاة فلا سقط  
تربيع في الصلاة بطلت ولو رده في المال وهو خضر عن قوله شرعويته وقوله شرط اي واجب  
شرطا فان كل شرط واجب لان اشراطية فرع الوجوب لا يقال تكون في سنة ولا مند فلا  
يجاز الى التفرع به **ان ذكر** وقد فيقيد ابدا وان شيا او غير يفيق في الوقت والقول المطور في كلامه

ان سترها واجب غير منوط لانه شهر فبعضي وببعض في الوقت ولا يقابل القول بالشرعية  
 بالقول بالسنية او التعبد لانها لم يشهدوا المصنف تأخلاق وهو لا يثبت به الا  
 الاختلاف في التفسير قال البساطي وانظر على تقدير القول الثاني بما قيد به  
 الاول من الذكر والقدرة او لا كما يشيخنا في شرحه من المفسران المطاوعة  
 اذا كثرت افادت القطع واذا اتفق النقل على علمي في الكتب المشهورة  
 من غير تعيين حول علي ظهره والواقع فيما نحن فيه هذا انتهى وذكر في الحاشية  
 ما يوافقه حيث قال قوله ان ذكره وقدره في قوله منوط والقول الآخر يعلق  
 ذلك والاعادة عليها مع ترك المستعدا لكن على القول بالوجوب والشرعية  
 بعيد ابدا وعلى القول بالوجوب فقط بعيد في الوقت وكشف بعض العورة  
 كلها لقول ابي عرواج هو اعلى اعادته عورته عدا ابدا فان قلت  
 بما العورة بين ما هنا وازالة النجاسة فانه هذا اذا صاب مكشوف العورة وذكر  
 بعيد في الوقت على القول بعدم الشرطية واذا صاب بالنجاسة ذكره بعيد ابدا  
 حتى على القول بالسنية فالجواب ان النجاسة أشد تأكدا من ستر العورة  
 لقوة الخلاف هناك ولذا قد انتفى اعلم انه اذا صاب بالنجاسة ذكره بعيد ابدا  
 يستغنى عن ذلك هنا وان كان **مختلفة** في ضوابطها والمراد بالخلوة الاختلاف الا  
 نقول عن الناس لا بالخلوة المعهودة **للمصلحة** فرضا او نفقا متعاقبا بسرا واما  
 عن اعين الناس فواجب اجماعا كما قاله بن عبد السلام **خلاف** يستدحق خبره  
 كما في تقاير ما فيه خلاف ولما كانت عورة المصلي تختلف باختلاف احواله من  
 ركوبة وحرية وضدها السرا الى ذلك بقوله **وهي** اي العورة السابعة للخلوة  
 والمختصة لا بتقدير كونها في الصلاة **من رجل** مع غير اجنبية والمراد بالرجل  
 يشمل المني ثوبا واما الملاكية فلا تنصح اذ قد تم لادهم اجسام بترافيه لا يوفون  
 بركوبة ولا مؤنة بل ولا علم لنا بجناهم وقوله من رجل حال من ضمير الخبر  
 او من المبتدأ اعلم من هب يسويه **ومن** **سرا** مع دخول او سراة **وان كانت**  
 لمنسبة **شابة** من السنون وهو الخلق اي خالطها بحرية **لان** الشيب  
 وهو بياض الشعر والثانية تشمل ام الولد والكاتب والمدرس والمفتي لاجل او  
 بعضها كما قال الشارح ونسبه الشابي وهو الذي ينبغي اعتماده لما ذكره في غير  
 موضع انها في احكامها كالمتن خلافا لما ذكره الخطيب عن القباب من انها  
 كالحرية بن فخر بن اذ اخفى من الامة العتنة وجب الستر له فبالا لانه  
 عورة **ومن حره** مأخوذة من الحر صد البرد لان الحره من الامة وحرارة  
 الحرية كما يثبت على مكارم الاخلاق بخلاف **العبد مع سراة** حره او اسنة  
 مسلمة او كافرة كما نحوه بن العربي في الاحكام بقوله والصحيح عندي ان ذلك  
 جائز لجميع النساء وخسده ابو عبد الله بن الحاج بالمسلمة كما مال كافر فالمسلمة  
 معها كاجنبية مع الرجل اثنا كما في التوضيح اي فسر بمفهوم الزوج والكل في  
 وقتي كلام الزرقاني اعتماده وذكر الشارح عن القراطي في تفسير سورة  
 النور **ومن عطيه** انه لا يدل لها كشف مني بوبها بين يديها المشتركة الا ان تكون  
 امه لها استبرأ فان كانت امه لها فتكون عورتها معها كموتة المسلمة مع المسلمة

هكذا ينبغي لكن قال بعضهم لا يلزم من حرمة الكشف ان يكون عورة فتولع  
 سراة يحتفل الاطلاق فتكون ما شيا على كلام من العربي ويحتفل **المتشبه** بسنة  
 فيكون ما شيا على كلام من الحاج والقرطبي وابن عطية واما الذي قد  
 يجوز له ان يري المسئلة بحال قال بعض الشيوخ وقد عت البصري في ذلك  
 في بعض الخطوط وهو من قلة الذين وكلة الروفة وعدم العورة وقوة القفلة  
 وقد نوا اسره فيه على احتشاره وهو ما عليه من البينة الوثقة وحقق الدار  
 هو الذي يدل الخوايب وينج اقم المصايب انتهى وينبغي ان تكون عورة  
 المسئلة مع عبدها الكافر كعورتها مع الاحبيبي المسلم **بين سرورة وركبة**  
 في الجميع ولا يحدلان على المشهور لان حقيقة البينية تقتضي ذلك  
 لكن بالنسبة الي ما يطلب ستره في الصلاة وان كانت الامة اكد دليل  
 اعادتها في الوقت حيث صلت مكشوفة الفخذ كما ساقى وقوله وحده مع  
 سراة بالنسبة الي الروية قوله واعادت لمصدرها واطرافها بوقت واما عودة  
 الحرة بالنسبة للصلاة فهو جلع جسدها ما عدا وجهها وكفها وقوله  
 بين سرورة وركبة قال الباطني كان الواجب ان يقول ما بين سرورة وركبة  
 ووجه ذلك انها ذكره المصدر يصدق بالسرانين فقط مع انه ليس بمراء  
 واما ما بين سرورة وركبة فمع ما بينهما على ان ما موصولة لاعلى انها  
 سكرة وحملها في مقام السكرة على الموصولة اظهره في الحاشية اعترض  
 عليه من وجهين احدهما انه لا يصح عربيته لان بين لا تقع حيز الانها  
 لا تنصرف لانها من الظروف اللازمة والاخر ان كلامه لا يصدق الا بالابتد  
 والدبر لان حقيقة البينية الوسط ويمكن الجواب عن الاول بان  
 بين فكما لنة انها منصرفة وعليها ما قوله تعالى لقد فتلح بكم بالرفق  
 غائبة عنها لغة قليلة وعن الثاني بان بين هذه صفة او صفة لموصوف  
 او موصول محذوف والتقدير ما بين سرورة وركبة ولو زاد لفظ ما انصرف  
 الاعتراضات وعليه حذفها قوله للاختصار يجوز ان تقدر قال ابن مالك  
 وما من المنفوت والمنفوت عقل يجوز حذفه والتقدير هنا موجودة  
 وهي ان المراد جلع ما بين السرورة والركبة وعورة الحرة مع رجل  
**احبيبي** حرا كان او عبدا جديها حتي دلا لهما وقصتها وقوله ومع  
 احبيبي مطلق على قوله مع سرورة **على ان يوجوب** وانصاف في ظاهرهما  
 وباطنهما فيجوز للاحبيبي ان يله وجه المرأة وكفها ولو شابه لا عذر اذا  
 لم يخشى الفتنة والاهم وكلام الكوفة اذا كان الاحبيبي مسلما او كافرا وهو  
 عبدا كما تقدم والافعال جلع جسدها حتي الوجه والكف **واعاد**  
 لفرقة ومثلها ام الورد كما ذكره المراق **لصدر** ما لا يكشفه عبدا او مالا  
 او نسبنا **واظهر انها** من شعر وظهور القدمين والكعبين وظهور رجلي  
 هذه كظهور كلبها **بوقت** الوقت في الظهور للاصغر وفي العتيابي الليل  
 كله على من ذهب المدونة فان قلت لم اجل في الوقت فالجواب انه سيقول بعد

على الذم للجمهور له ابد  
 المسئلة بحال

واعادت ان راجعت للاصغر وكبيرة ان تركا القناع وفيه تلويح بيات  
 الوقت لا يتخذه الباب ثم ان عشتها واذا فيها وغيرها ما يستمر القناع بقيد  
 لخصوف في الوقت كما ينبغي قوله فكبيرة ان تركا القناع فاذا دبره ماتم  
 بقيد ما هنا ويستفاد ما تقدم ان يكون قد مبالا لقيد له وان كان من  
 عورتها والظاهر انها صلت بأدوية الشقاق وغيرها مما يتبادل الصدا  
 تنفيذ في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام بن عرفة بل نقل الشيخ عن المشرب  
 انه ان بدا بعض راسها اذ لا عليها او بطنها او تحتها اعادت في  
 الوقت انتميم فذكر انها بقيد لخصوف البطن في الوقت وهو خلاف ما في  
 التناهي من انها بقيد لخصوف بطنها ايدى الصريح نظر مشرح شيخنا ثم شبه  
 لا فائدة الحكم من الاعادة الوقتية قوله **خصوف** **امه** ولو ثابته  
**فحذا** وسوا كان الشقاق عمدا او جهلا او نسيانا **لا رجل** فلا يبعد  
 لخصوف لحذوه ولو عمدا والعرق ان عورتها اغلظ والظاهر ان الحذر  
 كما لحذوها ويحرم النظر لحذا الرجل على ما اختاره بن القطان وشهر  
 في المدخل الكراهة ومثله لابن رشد وقد عكسناه صديقه عليه وسلم  
 مع ابي بصير وعمر وستره عثمان والظاهر ان النظر لحذا الامه حرام  
 بلا نزاع وعورة المرأة **مع** وجل **محرم** من نسب او صهر او رضاع **محرر**  
**الوجه والاطراف** وهو الزرعان والقدمان وما فوق الكعب وهو  
 شامس لسور الراس وقول الشافعي في تسمية الاطراف كالمقدمين والكنوعين  
 والشعور من الراس وما شبه ذلك فيه نظر قال الخطاب ولا يجوز تردد  
 النظر وادامته الى امرأة سفاهة من مخاربه او غيرها من الاعنة الخاصة  
 اليه والضرورة في الشهادة ونحوها وعنده فقيد كلام الصريح بغير تردد النظر  
 وادامته وسفهم السفاهة انه يجوز ذلك في المتحالة **والنظر من الرجل**  
**جنبي** وهو من ليس محرم لامن بينه وبينها قرابة **ما سواه** الاجنبي **من**  
**محرمة** وهو الوجه والاطراف وهذا بيان لما تترتب المرأة من الاجنبي وما  
 تقدم في قوله وامة الخ بيان لما يبري الرجل من الامه فلا يقال انها هذه  
 كالمخصص لقوله وهي من رجل الي قوله بيت سره وركبة لاختلاف سوادهما  
 وحديث فترى الامه من الاجنبي الوجه والاطراف ولا تترتب من غير ذلك  
 ويبري منها هو ما عدي ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس  
 العكسي قوة داعية لها عورة ونظر للرجل لان النساء المشد ميلن الى الرجال  
 وضيق داعية له وقوله وتزني الخ هذه عورة ونظر وما سبق عورة صلاة وتزني  
**من المحرم** من نسب او رضاع او صهر وظاهره ولو كان جاعل بونه ما عدي  
 ما بين السرة والركبة **كرجل مع** رجل **مثله** ولما تقدم بخذ عورة الامه  
 الواجب سترها استشاري حكم ما عداها بقوله **ولا نظرب** لا وجوبا ولا ندبا  
**امه** ومن قبلها بنية رقى ككافئة وسدرة ومبعضة ما عديا ام الولد  
 فانها نظرب بتطية راسها كما ياتي **بتطية راس** فيسند ب لها ان

الرقة حرة او امه على ظاهره فعل العذاب  
 والقوا فحذا ما لعصر النساء له في الحرة  
 من الرجل الخ



لا تقطعه كما صرح به بن تاجي وقد كان عورضي اسمه بجنوب من تقطعي  
 راسها من الاسفل لا يشبه بالخراب و صوب سدد الجوار كما نقله ابو اسعيد  
 لان عاصمها ان يكون كما رجل فازدم يستحب له كسني راسه بل يجوز في الامة  
 اولى من كلام عياض ما يفيد قول اخر فانه قال الصواب كسني راسها  
 وغير الصلاة وتذب تقطعها فيها لا فيها اولى من الجوار ومنع غير العاصم  
 تيسر الا زار وقال الامة الم أخبر ان جاريك خرجت في الدار وتشتت بالخراب  
 ولولعينها لا وجعلتها ضربا قار في الرخصة وذلك لان السفها جرت عادتهم  
 بالمتقن للاسادون للخراب فحشي رضي الله عنه من تشبه بالخراب تعرف  
 السفها بالخراب ذوات الخلقة فتكون المفيدة اعظم وهذا موهبي قوله  
 تعالى ذلك ادعي ان يعرف فلا يؤذي اي بدعي من بعل ما تزين من غير  
 انكسب وكبر مالك في سماع اشرب للامة ان يخرج متحذرة قال  
 واصبرها علي ذلك بن مرشد اي مكتوفة الظاهر والسطن وما خرجها  
 مكتوفة الرأس فهو سفها بعل تشبه بالخراب الم مواراة بالجاب قال  
 في الواجبة ما رايت بالمدينة امة وان كانت رايه الا مكتوفة الرأس  
 في عفا ليعا لا تلبس علي راسها جلباب الا ان ذلك لا ينبغي اليوم لعموم الفساد في  
 اكثر الناس فلو خرجت اليوم جارية رايه مكتوفة الرأس في الاسواق  
 والازقة لوجب علي العام ان يلعن من ذلك ويلزم الاما بريسته من اللباس  
 يعرف بها من الخراب انكسب فتكلم ويلزم الاما بحديثه الي لوله في غير الصلاة  
 ويحتمل هذا اجاريا في الصلاة وغيرها **ندب** لغير المصلح **سترها** عن  
 الملايكة وضربها العورة المفلطة وهي السوانات وما والاها وذكر النجاشي  
 لا يدخل في ذلك الخبز من الرجل وسقطاه ان الخبز من الامة بدعه وعق هذا  
 فليس بها هنا العورة المفلطة فقط ولا ما يسترها ويشمل المحفة واسن الخراد  
 بها عورة خاصة **علاوة** وكبر التجرد والمطر بها لعم حاجة وان لم يلزم من  
 سفل لغة النذب الكراهة وظاهرة ثمة المرأة ولوحدة واسا المصلي فقد علم  
**و ندب لام** وند دون غيرها من فيه تايبة حريم من مكاتبه وموثر  
 وسوق بعضها وموتة لاجل وحره **صورة** بوسر الصلاة را هفت ام لا  
 كما في المدونة وفيه بن يوشى والمص في التواضع بالراهقة ومثل الصورة  
 الصغرى في انه يندب له الستر الواجب علي الرجل **ستر واجب علي المرأة**  
 في الصلاة وهو جليل بدنها اي ستر بنية الواجب علي المرأة وهو الزائد  
 علي ما بين السرة والركبة **واعاد الصورة** ان را هفت اي قارب البويع  
 كتبت احدى عشر سنة قال بن العاصم الظاهر في **لا صور** رال المص  
 العزوب ووجه بن مرشد بن يوشى بان التعادة مستحبة في ما تلة فلا  
 ناله بعد الا صزار وصلاة في العز رضي فكانت العزوب **خصيرة** اي ام  
 ولد كسيرة ولا تخرج فيه المرأة ولا تكثر مع قوله واغاد وتصدرها لاطرافها  
 بوقت لانهم دخلوا في اطرافها الشعر **تفصيله** في التعادة وحدها **النوا** **تفصيله**

ان صليبا يدين السور واقترع علي التنازع بالنسبة للصغيرة لانه يتوهم فيه عدم  
 الاعادة للحصة الاخرى ولوملة عزبانه كانه لا يصلي يصلي عزبانا وقد تقدم  
 ان الست في حقها مندوب فامتنع ترك الاستسحابة واعلم ان مفاد ما في التوضيح  
 وما ذكره ابن يونس ان الصغيرة الحرة التي تومر بالستر الواجب علي الحرة هي  
 من بلغت احدى عشر سنة او اثني عشر سنة وانما اذا تركت التنازع فانها  
 تعمد الظاهر في الاصول وانما من لم تبلغ السن المذكور فانها لا تومر بالستر  
 الواجب علي الحرة ولا تعمد لترك التنازع وظاهر المرونة ان من تومر بالستر  
 وان لم تبلغ السن المذكور قطب بالستر الواجب علي الحرة لانه لم يذكر فيها  
 انما تعمد لترك التنازع للاصول وكنز المنقوع في كلام غيره مختص بالاول قال  
 السمع والذوق وهو غير الحق ستر واجب علي الحرة واعادة للاصول لو افاق  
 ما في التوضيح وما لا ينفك عنه في شرحه وقوله تركها بانه  
 لان الفعل اذا استدل اليه في غير حق في الثاني وجبنا بنية ما شمس طلعت  
 فاحري وجب الثاني اذا استدل اليه في حق في الثاني ككلام المصنف  
 اللهم الان يحال بانه ذكر نظر للمشتبهين ان ترك الشخصان وقال  
 الثاني وترك الثاني من تركا جاز لان الفعل بضمير الثاني يستلزم  
 لتعليم وجوب الثاني في هند قامت برفع توهم ان ترك فاعلم من ترك  
 مستنظر وترك الثاني ان يجوز حينئذ ان يقال هند قام ايوها فلما فقد  
 شرط الوجوب في الجواز ولتصرف بحكم بان حكم الثاني في هذا حكم المفرد انتهى  
 وهذا التعليل نحوه للتفصيل في شرحه في التوضيح لكن مقتضى كلام الاغنية  
 والسريل خلافه وقوله فلما فقد شرط الوجوب في الجواز فاستدل به على  
 وجوب الثاني في المفرد برفع التوهم المذكور وجعلوا غير المفرد عليه وقوله  
 ولتصرف بحكم بان حكم الثاني حكم المفرد بما هدد عليه لانه لان المفرد بحكم ثنائيه  
 انظر الحاشية ثم شبه في حكم الاعادة في الوقت مسائل فقال **مصل** قال  
 الزرقاني انظر لم يات بالمعاذ مع ان المجلد انتهى واجب بان التشبه  
 يعينه ما يعينه الخط **عبر** اي فيه **وان المفرد** يحتمل في اليسر مع  
 وجود غيره وفيه رد علي بن حبيب القائل بانه اذا صلب فيه وحله مع  
 وجود غيره بعيد ابدا ويحتمل في الوجود وفيه رد علي اصعب التماثل بانه  
 اذا انفرد في الوجود لا اعادة عليه والاحتفال لان صحاح لان الخلاف في  
 في السلب **او مصل** **التجسس** اذا اوعاها لاسباله او حاملا به  
**بغير** متعلق باعاد المراد عليه بما تقدم وهو راجع لهما اي غير المراد وغير  
 التجسس اذا فائدة في الاعادة بما صلب به منها وكذا لا يعيد بالآخر  
 اذا صلب باحدها كما نص عليه متعلق من صلب بالتجسس او بالتجسس  
 لا يعيد بالآخر وكذا باللعن **ووجود** **عظم** **المتنفس** وهو الجمع  
 الثاني في ما عني الاعادة بقوله **وان** صلب بالتجسس او بالتجسس  
 او بحرير **وض** **عدم** **صلاته** التي صلاها بان نسبها **وصلي** **ثاني** **بها** **هي**

غير جبري ثم ذكر انه كان صلاحها بثوب بخمس او حرير فيها في ثلثة قال ابن  
 الماجشون لان الثاين لم تقع جارية للاولي وما قبل المبالغة مشكل لانه  
 ينتضي الاعادة مع التحقق وليس كذلك واستأطا الواو مشكل ايضا  
 والواو في قوله وضم بظاهره والخال **لا عاجز** بالجر عطف على متصل  
 وبالرفع عطفا على الضم المستتر في **صلى** **صلى عزمانا** قال مالك يصلي  
 قايما يركع ويسجد ولا يؤم بين الناس ولا يعيد ان وجد ثوبا في الوقت  
 ولم يحرك من ريشة خلافة وقال المازري المذهب يعيد في الوقت قال  
 ابن عرفة وبقوه انتهى ولم يتبعه المعتمد **كأن يسهل** صلاحها بخمس او حرير  
 فلا يعيدها عند وجود غيره او وجود سطح للمخمس لانقضا وقتها  
 بغيرها **وكره** لباس **محد** للوقوف اي يصفى جرمها لرقعة او احاطة  
 بها كالسراويل في الصلاة وفي خارجها لان من نزع الاعاء **لان** كان  
 الوصف **برج** اي بسبب رشح يضربه وتقدم ان الراجح ان حكمه ما سبق  
 حكمه ما يصفى **فان** **يد** كره مالك ليس السراويل من لينة الناس  
 وان الحيا من الايمان قال ابن رشد لان نزع الرداء دون ثوب ما يستفح  
 من الهيئات في اللباس ولا يفعله الاصفه الناس انظر باب المحض **وكره**  
**الاستقاء** وهو نقطة الان في الثياب **سراة** لان من الغلو والتحقق والرجل  
 اولى بالمكن من قوم عاذتهم ذلك **خصو كره** اي تشميره **وقفت** **شعر**  
 اي ضمه ايضا فيقدر له عامل ليوافق اللغة اوانه ضحك موقف ضم او  
 انه يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتزوج **صلاة** قال الاستاذ راجع كملت ذلك  
 فيه من ترك الخشوع والتذلل فلو فعله لغيرها كسفل ثم حضرت الصلاة  
 وهو على تلك الحالة لم يكره ان يركع اي وسوا عاد لما كانت الصلوة من الشغل  
 اولا وظاهر كلام المؤلف كراهة الاستقاء في الصلاة وان لم يفعل لها وفي  
 الرسالة ويكره ان يصلي بغير لباس علي استقاء منه شيء يريد بالامر  
 اعلم انه يكره ان يصلي ولم استقاء كسفيه بارز مع القدح عليه ما يسته وكذا  
 يكره منه الوسط للصلاة واخرى تشميل الذيل عن الساق **وكره** دجل وعمارة  
**تلكم** وهو نقطة الشقة السفلى قاله في المعاج وفي النهاية ان التلكم هو سد الفم  
 باللثام والثاب ما يصل الي الثوب انتهى قال بعضهم ولو اخر المصنف  
 قوله الصلاة عنه يخرج من عادته ذلك كالمرا بطين ومن عمله لشغل واستمر  
 عليه لكان اولى وقوله **خصو** **مستتر** اي مريد بشر **استاء**  
**وسا قا** او معصا مستغنية لا قادة الحكم وهو الكراهة يعني انه يكره  
 لمستتر في الاستاء كسفى صدرها او سا قها للتقلب قال شيخنا في شرحه  
 فان قلت النظر لهذا من بلا شهوة جاز فذكره كسفيها قلت  
 لما كان كسفيها فعلاده **وا** فقال العقل نقضات عن الثوب والثاب استاء  
 يقصد هذا التلذذ ذكر الكسفى على قصد ذلك اوان الكسفى  
 مسطنة اللذة بخلاف النظر لهما من غير كسفى وامامه باليد

فمصر ولونج ابلغ بغيره  
 وقال السراويل

فخرام انتهى وما يقع في بعض النسخ ككشفت مسدود عوض مشتمل فصوله  
 سادل من سدود فلا تباله لم يسمو اسدل والسدود قال في معرفة ارضا  
 طرف الارض مع كشفت البطن او الصدور وفي وسطه ميزان وسراويل  
 وكذا الكونمو يثوبه عن ساقه خوفا ان يصيبه الثراب او نحو وكذا  
 لوضعت امرأة وعليه هذه النسخة بشكل غطى ساقا على صدره لانه  
 مقتضى تسلط سحر عليه فيعيد ان تراه ككشفت الساق انها في السدود  
 وهو خلاف المراد وجعله سهوا لمقدس مع فاعله اي وكشفت معصا ساقه  
 على الصدور محذوفا وفي بعض النسخ طعنت مشتمل بضم الميم وسكوت  
 السين المهلة وكسر القاف والميم لانه يكره المستمر ان يكشفت صدره او  
 صفاة في الصلاة وعليه قوله اوساقا عطف على تصاريح من علم كلفة  
 وكفه **صفاة** في الصلاة واليه وسدل الميم وبالمد قالوا الكرماني وكن محمدا  
 والنفس لا في اي اشتقا لهما اي النسبة المسماة بها وهي عند الفقهاء  
 ان يشتمل بمؤرب يلقيه على منكبيه بمنزلة اليد اليسرى من تحتها او بمنزلة  
 احد يديه من تحتها والاول هو ما ذكره السراج عن ابن تيمية والشافعي  
 ظاهر ارساله لانه يسدل معه جنبه من يمينه صلبا يترب ليس على الكتف  
 منه شي لان كشفت البعوض ككشفت الكل واما التوضيح وهو اخذ احد  
 طرفه من تحت يده اليماني لضعه على كتفه اليسرى واخذ الطرف  
 الاخر من تحت اليسرى كيضعه على كتفه اليماني فهو جاز **يسدل** اي مع  
 ستر من ميزان او ترب لانه في معنى المربوط فلا يمكن من اتمام الركوع  
 والسجود اوله لا يباله لانه لا يباله وان يستر بها انكشفت عورته  
 وقوله يسدل يحتمل قرأته بكسر السين ومنها وفيها القول المصباح الستر  
 بالكسر والضم ما يستر به والفتح مقصد ستر ككشفت اي فعل الساتر ويجوز  
 ذلك في قوله لا يستر موعدا لا يمكن اشتقاقها مع الساتر **منه** حصول  
 كشفت العورة حينئذ ونسبه لا فائدة الحكم قوله **كاشفت** اي عورة هو  
 اداة الجائز بظهور وكيفية اي صدره ثوبه معتمد اعليه انتهى  
 وهذا باعتبار الغالب والافداه كعوبه والتشبيه لا فائدة الحكم فيها  
 بعد الا انه مملوع حيث **لا يستر** وفيه والاجاز والتشبيه في اللغة  
 وان كان خارج الصلاة وهو يقتضي ان يكون في حالة الصلاة ايضا كما  
 ان تشهد او التائلة للجائز **ويحيى** ذكر لا ان في فلا عريان **ويحيى** صلاته  
**ان ليس** في حالة الاختيار لا في حالة الضرورة كان لم يجد عليه حياء ولو  
 لحصة او جها وعلم المتصور خلا فالابن حبيب في الاول وبين الماجنون  
 الثاني وكذا اضرأه والا تنكاه عليه خلا فالابن الماجنون ومفهوم  
 ليس انه لو حمل ذلك في كفه او جنبه ونحوها ولم يلبس له يمين وهو  
 كذلك بخلاف الخس والمتفلس فان حملها كسبها واما الخس وهو  
 ما سده حوبر والتم بالوبر وما في مناه من الثياب التي طهرها قطن

صفاة

فقال ابن مسعود اظهر الاقوال واولاها بالصواب ان ليسها مكرهه بوجوه  
 تركه ولا يدايم في فعله لان من المشبهات المتكافئة اذلة حلتها وحرماتها التي  
 قال فيها صلى الله عليه وسلم من اتىها فقد استبرأ لدينه وعرضه  
 وعليه باقي ما حكى عنه لبايل ما لك كسبا من ابريسم كسبا اياه  
 هارون الترمذي انتهي والا بريسم ما كان سدا خراير فلو كان  
 واما الموقوفات فخيرها البياض ما لم تكن خلطا فكره كما كره ملك ليس  
 الصوف حرق الشجرة لان في غيره من القطن ويخوه ما يقابله عنه نقله  
 في فتح الباري عن ابن بطال واجاز ما لك والشافعي ليس الاحرم والمعص  
 والمعصن والاول تركه وكره ما لك في رواية يرد الاسم الخط الرقيق في الويل  
 من الحبر ولو قدر اصعب واباحدين حبيب وان عظم فابل لا يخلو في الاجرة  
 والصلاة به وروى عنه هذا الله عليه وسلم من اجابك الى اربع  
 ليس فيها ما خافنا او غيره **او يسرق فيها شيئا او يفسد محرما**  
 وتنازع الاقوال الثلاثة قوله **فيها** ويعيد في الاول ليس من هذه الاجرة  
 في الوقت ويستثنى من قوله او يفسد محرما التي انظر لعمدة نفسه وعروة امامه  
 فان انظر لهما يبطل لكن من نظر لعمدة نفسه تبطل صلاة اذا فسد النظر  
 وعلم انه في صلاته ومن نظر لعمدة امامه تبطل صلاة اذا فسد النظر ومن  
 نسي تحريمه في صلاة كما يفيد كلام ابن رشد وامر من نظر لعمدة غيره فلا تبطل  
 صلاته الا ان يشغله ذلك او يتدنس به وهل يقيد بطلان صلاته بالتحريم وهو  
 الظاهر او لو كان نسيانا ولو لم يرد ما لا يستفاد الاستفاد الذي يتغير اختلاف  
 بركن من اركان الصلاة واما نظر المولى الى عروة نفسه خارج الصلاة فقال  
 ابن القطن كرهه بعض الفقهاء ولا يجوز له ولعله لو ادله ليس من الزوجة  
 والا فلحاشا من جهة الشرح قال **الترمذي الحكيم ومن دأبهم على**  
 ذلك ابتلي بالزني الترمذي زاد في المتن **فيها** لخصامة الصلاة وقد جرب ذلك  
**تسبحة** قال الترمذي لو حذر من تسبحة النبي عن الطلاق في الحرف ان  
 الصلاة في الدين المنصوبة ينهي عنها ابتداء اذا وقت اجزأت والطلاقها  
 ينهي عنه واذا وقع لزم قاله الزماني لما ذكر في الغائب نفسه وابعادها وهو  
 امر غير عام بالنصب فلا بد من في ذلك وهذا الصلابة في الدار خاصة وما غيرها  
 من الاراضي المنصوبة فلا بد منها النبي عن الصلاة فيها لان الانكسار  
 عدم التمسك في ذلك ويؤخذ من مسيلة الصلاة في الدار المنصوبة ان  
 السوق المنصوبة لا يجوز البيع والشراقة **وان لم يجد من يرد الصلاة**  
**لا حد فيه** فقط قبله او بدو كله او بعضه وسواء كسب كل واحد كسب  
 الآخر **فانتهى** الا قول **حبر** في سترها ما وثا فيها ستر القبل لانه الحبر واذا  
 ستر الوجه لانه المشهور اخص صاعدا الركوع والسجود لما لم ينسأ كسبها لم يكره  
 صلي الي حائط ستر الوجه او خلفه حائط ستر القبل **ومن حبر** عن كل ما تقدم

ابن

في السور  
 في السور  
 في السور

من وجوب السترة **صلا** **عربا** قاما ركنهما سجدا ان قيل ستر العورة من شدة  
الصلوة والطهارة من شروطها ايضا وقد قالوا اذا تجر عن الطهارة بان  
لم يجد مالا صعيدا تسقط عنه الصلاة واذا تجر عن ستر العورة لا تسقط  
ولصلح عربا تأمنا الفرق بين الشرطين فالجواب ان شرط العورة  
شرط مع الزكوة والقدرة لا مطلقا لظننا ان شرطه ان يستره قاله الزركاني واعاده  
ليرتب عليه قوله **فان اجتمعوا** ايا العورة المعنوية من عربا **الظلم**  
فلا او ظلمة المكان ويجب عليهم تخصيص الظلم ان امكن كاطراف السراج  
**فكاستنور** يصلون فبا ما يركعون ويستجودون ويتقدم امامهم وان كان  
موم نسا صليت خلفهم قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا **لا يكونوا**  
لظلمة في ضوءه فقالوا ويل لغيره **فروا** اي تباعدوا ان امكن وصلوا  
اقتداء بحديث لا ينظر بعضهم عورة غيره قال شيخنا في شرحه  
وانظر لو تركوا التفرق مع القدرة عليه فهل يكونون بمنزلة من صلى  
عربا يتابع للركوع القوم على السترة عسرا فيعيد ابدا وهو الظاهر له  
**فان لم يكن** التفرق لحوق عدوا وسع اولئك المكان **صلوا** جماعة  
**فبا ما** يركعون ويستجودون كما قال الشارح وقال الباقون انهم يومنون  
للكوع والسيحور **عنه ضيق** ايضا منهم قال ابن عبد السلام وكما ان بعض  
البصر في غير هذا **امامهم** **وسقط** بسكون السين لانه يصلح بين أي  
بينهم لانهم لوصلوا اقذا اذا نظر بعضهم من بعض ما ينظرون صلوا جماعة قال جماعة  
اولا واذ كان يوم في هذه الحالة نسا فالطوب اتم يصلوا ونقص النساء وجوههن عن  
النسا ونصرف الرجال وجوههم عنهن قال شيخنا في شرحه وانظر لو تركوا غير البصر  
فذلك بمنزلة من صلى عربا مع القدرة على السترة عسرا وهو الظاهر لا يقال  
هنا من نظروا في امامه او غيره فيكسر فيه ما تقدم لان ذلك من ستر العورة  
ومذاهب فقده التزوي قلنا بل الظاهر الاعادة في الوقت وبمع الزكوة  
قوله لان ذلك من ستر العورة وهذا مع فقده **وان علمت في صلاة** سابقا  
وغيرها او سافر عنه بان سمع من مبيها فيها **تكتشفه** **وس** فاعلمت  
او وجد **عربا** **عربا** بعد حذوه الصلاة **استنير** وجوبا بالني التفتية العائد على كل  
منها وغلب المذكور على الموثق ان **فرب** السائر منه بحيث لا يكون عليه في تناوله قد  
كثير ولا يبطل ما سبق لها **ولا بان** لم يستنير به مع قرينه او بان السائر فيعيد **الاستنار**  
**يوثق** بخلاف واحد لما بعد حذوه فيا دعي ولا اعاده عليه والوقوف انه لا يمكنه  
تخصيل الشرط الا باطلاق ما هو فيه وهو قد حله بوجه مستروح واستحق  
هنا من غير اطلاقه ولا ينافي وجوب السترة قوله والاعادة برفق اذا استعجاب  
الاعادة لا يتعين في وجوب الفعل ابتداء كما في ترتيب القوايت قاله واجب  
ابتداء كما في مسئلة كسفت صدرها واطوارها وقع في مستحبة استباح استنير  
بالافراد وكذا الخاد ولذا اثار استغفار الشيخ بذكر الحكم في التناهي عن ذكره في الاول  
**وان كان العورة** **توب** سترت بغيرهم بملك او اجارة او اعادة او ملك لبعض



واجادة او استنارة للبعض الآخر **صلوا في اذ** او احدى يدي حدران انتم الوقت  
 فان صافق فالظاهر للزينة كما لو قنا زعوا في المقدم قاله البساطي واقلو صافق الوقت  
 عن العروة في هذا وفي غيره ما نطلب منه **اذا كان** **احدكم** **نوبله** بعد صلاة فقه  
**اعادتهم** وهذا مقتيد بما اذا كانت النوبة لا يمكن صلاة اثنين او اكثر به ولا حرج علي  
 اعادته ما رواه عنه صاحب قاله بن مريشد وكلامي بن عرفة يعيد نوبته خلة في النوبة  
 القابل باستصحاب الاعادة ولو كان فيه فضل عن ستر عورته **وهي اتم الكلام** علي  
 الشروط الثلاثة علي ما رواه شريح في الرفع **فقال** **صل**  
 ذكر فيه استحباب القبلة وما يتعلق به والاصر فيه قوله تعالى قد نرى ثقله وحرك في  
 السما قلنوبكر قبله فوضاها قوله وحرك منظر المسجد الحرام اي حركته لان  
 السطرحة المضي والجهة والثاني هو المارد نزلت بعد ان صلي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نحو بيت المقدس سنتت عشرين او مائة عشرين شر من مقدره  
 المدينية بعد وقت بدو الا في شهر ربي او ثلاثة ايام كانت في السنة الثانية لا بد  
 اكتمل ما لا يمتد في الساعات فكانت فاصحة لذلك **وشرط مع الامس** من عود  
 وسابع وحرج بالامس اليها في حال الاتمام وتكون كالحا في من سابع ونحوها فانه يصح  
 حينئذ لها ونحوها وقوله مع الامس اي والعروة بدليل قوله فان شق لان المنة  
 المتقابل بالمقدمة والامس اما في البريق ولو قنا زيد مع العروة لا يخرج مع ذلك  
 الموضع الذي لا يمكن التجول ولا التجول في الموضع ومن كان تحت الهرم كان  
 احسن وايضا وقد عييد الثاني لكن في غير من مكة والمدينة فان النظم فيها  
 لها **استقبال** اي مسامحة او مقابلة ويوجب مسامحة كان احسن واستوفى  
 عن قوله **علي** **اي ذات** **تجعة** يعني بجعله بدله لاجلها فلو خرج بدله ويضنه عن  
 مقامها بطلت صلواته والاستقبال شرط في الغرض والفكر كما قال ابن عرفة وفي الفتح  
 النجاشي في قوله عنه علي الغرض فصور ان ان الواو في قوله مع الامس من يهو ان  
 تكون المعطوف معطوف مع الامس علي قوله لصلاة من قوله شرط الصلاة ومعطوف  
 استقبال علي قوله طهارة حدث قالوا ومعطوف شبيه علي شيطان ولا  
 يمنع الفصل المعطوف لان الشرط بمنزلة الشيء الواحد ويصح ان تكون الاستقبال  
 وهو الوجه الثاني انه بن همام من ان اللوا والوافقة في اول الفصل والقصد الاول  
 ان تكون الاستقبال اي ويستمرط مع الامس والخزينة علي نحو ما شرط ان يكون المص  
 في شرط الصلاة **من** **مسحوق** ومن في حكمها نحو جوارها من يمكن المتابعة والمراعاة  
 البديل المنصوص **فان شق** فحق استقبال الكعبة والمراعاة المستديرة وليست في  
 خوف المرض ولا زيادة كما في انتم وتحصل المشقة بكونه مريضا او شيخا كبيرا يحتاج  
 لصعود وسطح ونحو ما فيه خارج **في جوار** **اجتهاد** في المسامحة للجرم وهو شق  
 من الدين ومنه نظر الى ان العروة علي النقيض منع الاجتهاد بن مريشد وهو العروة  
 وقول القضاة في صوته ان الاجتهاد في الجهة غير ظاهر والشيخان لا يعلم ولا يشترط الرفع  
 خلا فالقول البساطي فان شق رواية الدين والعلم يحصل ما فيها اليأس او نحو غير  
 الشر لا واخبر واحد احق بدين الزمان ما يعيد العلم وقوله فان شق ان ايضا

القول في قوله تعالى  
 ونحوه من المصنفين  
 التفسير

ان لم يكن يوجد فكم يغيرها **نظر** اي تردد للمتاخيرين وليس المراد به اليأس  
 وقول المتأخرين وكان حقه ان يحكمه تردد داعي اصطلاحه ساقط لانه قال في اصلاحه  
 ويا نزل داء المتأخرين ولا يصدق ان النظر سويده للمتأخرين وداعيه كذا في الحاشية  
 وقول شيخنا في شرحه واربع القولين انه لا بد من المسامحة بقسا ولو قال المحرم  
 وان شئ يجزى علي الواجب قلت سياتي ان وجوب القيام يسقط بالمشقة من ان  
 قلست قد ينفذ الشرط للركن في القوم منه هذا الامتحان الاستقبال  
 مشروط في النافذة وفي العزيمة والقيام انما يجب في العزيمة انتهى واعلم بان  
 القبلة على ثمانية اقسام **قبلة عاين** وقبلة قطع وقبلة اجماع وقبلة اجتهاد وقبلة  
 تقليد وقبلة تحميم وقبلة سفر وقبلة ضرورة وقبلة القطع كبراه صلي الله عليه  
 وسلم لانه قطعي لا حجة كما باجتهاد وهو لا يقر عليه خطا او يوجب او باقاسة جبريل وقبلة  
 الاجماع كقول جامع ضروري الماص التي بالانقطاع والمصرح على ما عداها لا يكون  
**قال** عندهم من ذلك قول الامير ان الواجب قالين شاربين ظاهر ان هذا الاستظهار  
 مرسل ولم اجد له في البيان ولا في المقدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر  
 واحد الثاني واجيب بان من مرسل لها ذكره في المقدمات ولما وجدته لابن عبد السلام  
 وافقوا عليه نزل ذلك بمنزلة الاستظهار له **جهتها** التي هي فيها **اجتهاد** فان صلي يفي  
 اجتهاد لم يتجره صلاحه وان وقت القبلة وقول اجتهاد وتغيير كما قال الساطي ان  
 جهة الاجتهاد احوالها كالاشايح واستبعد البساطي اوجهه لمطلق اي يجتهد اجتهادا  
 او منصوب على تركه المفضل وهو الاحسن كما قال الزرقاني اي بالاجتهاد ويستوي من كلامه  
 من هو بالمدينة ومن هو بجامع ضروري الماص بالانقطاع فلا يجوز الاجتهاد فيهما  
 لان الاولى قبلة قطع والثانية قبلة اجماع ومثابلا لا غير فوجب النقص الثاني لوجود  
 المسامحة كمن بالاجتهاد ثم استند بمقتضى عليه فقال **انقضت** الكلمة والحيادانه  
 تعاقب ولم يبق لها اثر ولم يبق البقعة فانه يصلي في جهتها اجتهادا او اجتهادا  
 المسبقة دليل الذي قبلها وامان بقي منها انما وعرف البقعة فانه يستقبلها علم وجه المسبقة  
**وجبت الصلاة** ان اداه اجتهاده الي جريمة ثم **خاضع** اي الجريمة التي ظهرت له  
 بالاجتهاد وصلي في غيرها ونسبة الجملة الى الاجتهاد اذ اولي ويقع في بعض النسخ ان  
 خاضع وهو اولى **وان صادف** القبلة في وقت الحاجة او في غير وقتها او في غير وقتها  
 في الطريق كما لو صلى فانما يحدث ثم تبين له الظاهر وقول انقروا الصلوات  
 فكبر صلي حالي اي خالف اجتهاده غير ظاهري هو ظاهر سورائت الخالفه عددا وسروا  
 وحسنه الثاني بالبعد وكونه في الزرقاني وروادوا ما نواظفها سبوتا وصادف فانظر  
 مركز ذلك ام لا ولا يفي في الشياطين حيث اخطا ان صادف هذا في قبلة الاجتهاد ولا في  
 قبلة الشطط وقبلة الاجماع اذ لا ياتي في عدوله عنها ان صادف وقول الشيخ يعرف  
 الدين في الشايح الخريف فلهذا يحرف عليه الخريف بعرف وكلام الشايح في شرحه  
 التلافة والتشايح والبساطي شي واحد ولما قدم ان من شرط الصلاة مسامحة  
 الكلمة وجهتها وذلك يعم الفعل والقرض سورا وحضر وكان انشراح قد اقام السفر  
 بدلا عن الكعبة في الفعل لان تحصيل مقاصد الصلاة وهو التحضر لله والتمسك لل

انتم ايها الملا فماذا فعلتم بوجه اجراء  
 في التلافة من الشك والقرآن والصلوات  
 تحق

اول من رعاية شرطها ولوم في المنزل في السفر غير القبلة لا متنع من الغل اكثر الناس  
 ولا امتنع الا برأ من الاسفار حرم صاعلي النواقل اشاري ذلك عطفه عطف  
 الجمل بقوله **وصوب** اي جهة مبتدا وهل يقيد ذلك من محل ابد القصر  
 او من حين خروجه من منزله وينبغي عليه ذلك صلاة التأذية فيما بين خروجه  
 من منزله وابتداءه محل القصر حيث ما توجهت له الدابة هل يجوز ان لا ينظر في  
 ذلك **سفر قصر لراكب** وقوله **فقط** راجع للقنود والارضية كما في السيرة  
 فلا يحرص في ذلك في حضرة ولا في دون مسافة القصر او سفر غير مباح ولو اهل  
 القبلة ولا لما شئ فلا يراكب سفينة على ما سافى ومتنع احترازهم براكب دابة  
 عن رآك السفينة وعن الماشي ان رآك الا في حله حكم رآك غيره من حمل نحو  
 قال في الذخيرة عن سند اذا خرج المسافر بعد الاحرام الي جهة من غير عز وجل  
 سره فان كانت القبلة فلا شيء عليه لانها الاصل ولا انطلت صلاته وان ظن  
 ان ذلك طريقه او غلبته الدابة فلا شيء عليه وان وصل منزلا وهو في أثناء الصلاة  
 فان كان منزلا قائمة تزلعها وكل صلاة بالارض رآكها ساعد اليه ويستتدلا  
 وان كان غير منزلا قائمة حتى وان عمل الدابة لان غرضه السير قاله **المطاب**  
 وقوله وان ظن ان ذلك طريقه او غلبته الدابة فلا شيء عليه ظاهره ولو كان في جهة  
 القبلة وهو واضح لان ذلك عن طريقه او غلبته الدابة بخلاف ما قبله وانظر هل  
 منزل الاقامة ما يوجب به اقامة تعطف حكم السفر او محل سكنه ويد مشر الفيل **ول**  
 كان الرآك **محل** اي فيه عليه المشهور وهو في المذهب الاول وكسر الثانية وعكسه  
 وسكون المهملة ما يركب فيه من شدة في او غيره وبالفعل عليه ليل يتوهم انه الكسنة  
 وانظر هل يدخل في المير **المحنة** او هي كالتسنية والطاهر الاول والنور  
 ان التوهم والمسير في السفينة ايسر من المحنة تعالى **بدل** اي عوض عن توجهه  
 الى الكعبة خبر صوب وقدم عليه متعلقه وهو قوله لراكب لانه يغتفر مثل ذلك في الفل  
 والمجروح في القنود مع بعضها بعضا وقال الساطر وصوب من عطف الجمل اي شرط استقبال  
 القبلة كما اوضح صوب انتهى قال في الحاشية فيمكن تصحيحه بمحلول بدل افعلا  
 بفعل محذوف اي واباح بدرك والجملة مؤكدة للجملة الاولى لان المقام مقام تركيد  
 لان التغل في اي جهة خلاف الاصل ولا يجوز خيل الميتدا محذوف لانه لا فائدة فيه  
 لانه لا يوجب الا باحة الابدلية وبطل في صلاته عنه الدابة ما لا يستثنى عنه من  
 سكر العنان والضرب وتتركب وتمدقها التنب وتنبية وجه عن النفس تقبله  
 ولا يصح له الدابة ولو اتي ثلثا الكعبة وجلس مترنعا وبرك مترا بغير يديه  
 على ركبتيه واذا رفع من ركوعه فيفهم عنهما ويحسر عمامته عن جهته ويقصد  
 الارض ولا بد من طهارة ما يركب من السج والخرقوس وخبرها بخلاف  
 ايو في الموضع فلا يشترط الطهارة والخرق **ان** الموضع على الماشية  
 ابر من غير مستقاة بخلاف الموضع فان الايام للضرورة ولا يخط ولا يلتفت ولا  
 يسجد عن قربوس سرجه ولكن يرمي الطراز لو صد عليها قالها رآك ساجدا  
 من غير نقص اجزاء على الذهاب انتهى وذكره الثاني وغيره قال في الحاشية

رآه  
 النول

وقول المتأخر ولا يسجد علي قنوس مسجده مسئلة لان عزه ناقلا له عن  
 حبيب وتامد مع قول الطراز بعده وعزوه الاجزاء المذهب فان ظاهر  
 الحال هذا وقد يقال لا مخالفة بحال هذا علي الابتداء وكلام الطراز علي  
 ما اذا وقع ونزل وانه يجوز له استدعاء وان دفع بحزمه وقول الطراز  
 اجزاه ربها يومئذ الحاشية لان هذا ودق بن عمر بن سفيان بالاولوية في الاول  
 وعدمها في الثاني وقوله بدل هذه تسمى قبلة مسجدا لقلبة ضرورية  
 خلافا لما في الحاشية لان قبلة الضرورية هي الاشارة في قوله لا لا لتمام اوجز  
 من كسب وان لا غيرها في نقل متعلق ببدا الخرج به الغرض ولو جازاه قاله  
 في الجاهل وفي كون النفل المذموم كالفرض ينظر وراجع علي اعلاه بقوله  
**قوله** وشرا النفل عليه السلام ذلك فاحرم ركعتي الفجر وسجود السجود  
 قال في المدونة ويصلي المسافر في السفر الذي يقصر فيه الصلاة علي رايته  
 اياها حيث ما توجهت به والنزول ركعتي الفجر والنافلة ويسجد اياها واذا  
 قرء سجدة ثلاثة او ما لها الترتيب ولا يجب عليه ان يبيت دين  
 الي القبلة **قوله** سهل جدا بان كانت انداية مقطوعة او واقعة خلافا لابن  
 حبيب في ايجابه الاستقبال حينئذ وقوله وان سهل ان يبعد الوقوع والنزول  
 فلا ينافي فيه يستحب التوجه للقبلة ابتداء في ذكر مفهوم الفجر والاربعاء فيه من  
 الخلاق فقال لا تركب **سفينه** فان صورها ليس قبلة له في النقل ولزم  
 الغرض وحسين فبمن نقله صوب سفره ما لغرض لتيسر استقباله  
 ولذا اقال **قوله** في حاشية القبلة ان ادبرت عنها ودفع في بعض الشبه  
 لفظا معها واختلنا الشارحان في مرجع الضمير فاعاد الشارح للقبلة  
 اي صاحبها كما قولك سررت والنيل اي صاحب له ولا اشكال حينئذ  
 والشارح للسفينة اي مع دوراتها اي صاحب دوراته ودورانها  
 الا ان السفينة تدور لغير القبلة وهو لا يدور الا للقبلة وفيه تكلف فالاول  
 عود الضمير علي القبلة كما قال الشارح **ان** امكن دورانه فان لم يكن ضحي  
 حيث توجهت به لكن لا يصح اياها والغرض والنفل في هذا السؤال  
 يقع النفل في السفينة حينما توجهت مع ترك دورانه امكن له **ان** او ما  
 لمدار اقتضي صلاته اياكم كقوله وميد واما ان كان ترك ويسجد فيصير حيث  
 توجهت مع ترك الدوران امكن له وهو فهم بن النيران **او** المنع مع ترك الدوران  
 امكن مطلقا سواء صلي اياها او ركع ويسجد وهو فهم بن محمد وبنه بن هارون  
**ان** ويحتمل محتمل في النفل واما الغرض فيدور فيه ان امكن مطلقا فان لم يكن  
 يمكن صلاه حيث توجهت به وظاهر المدونة وان اشيع الوقت وفيه ان لا  
 بما ان اضاق الوقت وفيه مما قرأه ان قوله وهل انا او ما راجع للمعنى الاول  
 عليه بقوله لا سفينة كما فعل بن غزير وبنه المتأخر ويصح رجوعه لقوله  
 فيدوران امكن كما فعل الشارحان اي وهل وجوب الدوران ان او ما  
 او وجوب الدوران مطلقا فانها واحدة لانه يلزم في وجوب الدوران

وقوله ان لا يركع او يصلي في حاشية  
 فلو كان ركعتي الفجر والاربعاء مع  
 في حاشية له فلو كان ركعتي الفجر

انه لا يصلح لجهة السفينة فهو راجع الكلام المختص بطريق الزوم فكل  
من الخلق صحيح وخبيث فما قتر به من غاري وبقيته الشيا وبما قرر  
به السارح والتباطى كله صواب وان اختلفت الجهة واعتراض  
المتأني علي البساطي غير صحيح **ولا يقلد في القبلة محمد**  
وهو من يعرف الاكلة بمحمد **الخرشيدي** لان القدرة على الاجتهاد  
تمنع التقليد وحيث لم يقلد فلا بد من اجتهاد وحقنا واختلافنا ما قلنا وقاشره  
ولممان الفير اعرف ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة ان تقدر ذلك وانسب  
وهو اظهر من قول من المجاب يستأنف الاجتهاد سواء ذكر الاجتهاد الاول  
او فيه وقيل بعدمه مطلقا وبما عدم تقليد المجتهدين عليه ان اشغ الوقت  
كما قال ابن عبد السلام فان ضاقت قلده **ولا يقلد محمد بن الحسن** الا ان يكون  
المجرب بمصر **المصري** وهي البلد الذي علم ان وافق بحراها عارف سواء  
كانت عامرة او خرابة لان قبلة المصرا بد فيها من اجتهادات حالتها  
قرب اقرب للصواب من اجتهاد واحد وهذا لعله سالم بقطع بخطاياه فان  
قطع بخطاياه فلا يقلد **محمد بن احمد** ولا غيره وليس بالديار المصرية بل يقلد  
مجاهديها المشهورين لا حيث قلنا بالتقليد الا مصر والناصرة والاستكبرية  
وبعض بحاريب دسباط وبعض بحاريب قرص **واما الحلة وسين**  
ابن حبيب والقيوم فان جوامعها في غاية الفساد فانها مستقلة بالدين  
وليس بينها وبين جهة اللعبة ملازمة والحراب ان محراب الجامع الاظم  
لا يخاف فيه كما خرد الشيخ عبد الرحمن الناصري في رسالة له لما وقع الخلاف  
فيه من بعض الناس وان علي من يقلد المجتهدين لغيره يقول **ولا يكون التاويل**  
علي الاجتهاد **اشمى وساد** مكلفا عارفا غدا في رواية **عن الادلة** التي يتدل  
بها علي القبلة وقد فيها واجتهاد علي ما اخبر به واقرب الادلة والعروض الاثول  
مع الدائرة الهندسية او غيرهما من الاشكال الهندسية علي ما بسط في علم  
المواقيت ومنها مطلع الشمس ومغربها فطلوعها يعني المشرق ومغربها يعني  
المغرب وزوالها يعني الشروق والمغرب فاما لا تروا ارباب الا قبلة المظ  
فيستقبلها حينئذ لا لاديار المصرية والشام يكون المغرب امامه والشمال  
خلفه والمشرق والمغرب عن يساره ويمينه فاذا انفتحت كل الجهات  
الادوية في بلدك وانت تعلم اللعبة في اية جهة استقبلتها كما تقول  
في الدنيا والمصرية اللعبة مالا بين المشرق والمغرب وهو اقرب للمشرق  
واذا جعل المصلي المغرب خلف الظاهر في اية زمن كان او قبل المشرق امام وجهه  
في اية زمن كان بحيث ضللة عندئذ ان لا يخاف هذا حيث لم يعاد في  
القبلة الخراف يسيرونها الا استدلالا بالبرق تعالى لا يزال القوس الا ويستفي  
الظفر في اوله يكون من تحت القوس ايد الجهة الموق وموقع المشرق وفي  
النصف الاخير من الشرر يكون علي العكس مخدرة من المشرق وموقعه  
المغرب فاني نظرت اليه في اية وقت شئت بالليل والنهار خرجت بك الجهة

الاربع وفعلت فيها ما فعلت في الشمس واما منتصفي الشهر حيث لا تغرب  
 ولا تضيئ فان كنت في اول الليل فاعلم ان الجهة الغربية من هي المشرق والبعيدة  
 من المغرب فتخرج لك الجهة الاربع فتستعين لك جهة القبلة وان كنت  
 في اخر الليل فالجهة الغربية منه المغرب والبعيدة المشرق فتخرج لك  
 الجهات الاربع فاصح حينئذ ما نقصوه في الشمس ومنها القطب وهو نقطة  
 مستقيمة بين القطبين والحدس وهي الى الحدي اقرب والفرقدان مع نجوم  
 صفار بينهما على صورة سمكة او سقاية تروى رابدا لدهر ليل وبطلان  
 مع نبات لفتس والحدي في الشمس والفرقدان بليان النبات وهذا  
 القطب هو وسط السرا من قبله بين عينيه صار الخوف بين كنفه  
 ومشرق الاعتدال من عينه ومغرب الاعتدال من يساره وتسمى له دائرة  
 الاقراص اربعة اقسام ويستبان على ذلك بمن هو عالم به فاذا عرفت القطب  
 فهو محور مصر فبالاذا في المشرق ويجعل بالفرق قبالة الاذن اليمنى  
 ويجعل بالشام خلق الوجه ويجعل باليمن ياليت العينين امام الوجه  
 ونظمها شيخنا في ترجمه بقوله  
 قطب السماء جعل خذواذن بسري مصر والفرق جد والآخر  
 خليفه والشمس خلقه واما ما باليمن مواجها قس به مستقبل  
 وقيل غيره اي غير المتأخر للاجتهاد وهو المأخر عنه بصيرا فاعني كلفا  
 بالغا عاقلة عارفا بطرق الاجتهاد فلا يقلد المأخر عنه وليس في كلامه ما يخرج  
 الفاسق فكان علم المصنف بقول عدل رواية بدل مكلف لان العلامة تستلزم المكلفين  
 وتستلزم الاسلام ايضا ولا تستلزم الحرية او قلد بحرايا بحرايا كان وان لم يكن  
 من بحاري مصر فادافعة حلولا ما نفع جمع فلوا حجة ما ضر فان لم  
 يجد الفاجر عن الاجتهاد بحمد هذا ولا بحرايا يقلدوا بحريين بالحق المأملة  
 بحمد بان خفيت عليه الدولة لسيما وظلمه او سبحانه منعه  
 من النظر او جعل انما فيها ونسبها بحريين بالحق المأملة حجة من الجهات  
 الاربع وصل اليها أسرة واحدة قاله بن عبد الحكم وظاهره انه على  
 يصلي لاي جهة سلا من غير يكر والذين في الذخيرة انه يتخير جهة  
 تركن اليها نفسه ويصل اليها وهذا الذي صدر به المصنف لانه قريب الكفاة  
 وذكر قول من مسلمة الذين استجسست بن عبد الحكم بقوله ولو صلى الصلاة الواحدة  
 اربعا لكل جهة صلاة احتياطا لمفسد لكن في هذا القول حسنا لانه استجسست  
 ابن عبد الحكم واحتمل الحزم وهذا اذا كان مثله في الجهات الاربع واما لو ترك  
 في جهتين فانه يصلي صلاتين ولو شك في ثلاثة صلى ثلاث صلوات وان  
 اللاتيق باصلاحه ان ياتي بصيغة الاسم لانه احتياطا من الخلاف لان  
 ما استجسست بن عبد الحكم هو قول من مسلمة وهو قابل لقول الكفاة  
 انه يتخير كما صدر به المصنف والمذهب ما ذكره وقوله ولو صلى اربعا الخ ضيق وان  
 تبي في قبلة الاجتهاد لمصل تحقيقه او ظنا لا شك فانه لا عبرة به اذا لم يتبين



له الخطا **خطا** في القبلة بغير نسيان وامامه ضيا في قوله وفعل **فقد**  
 الناس ابد الخ كما يفنده كلام ابي الحسن **بصلاته** اي قنبا بالاستدبات  
 فادونه **قطع** عليه المشهور والتبدأ قال في الهدى باقامة **غيره** **عبر**  
 وغير بصير **سجود** **يسمى** واما الاعتراف وان الخوف كثير وغيره **مهر**  
 الخوف يسمى **فستغفلا** **نفا** ويكفلان صلاتهما فهو راجع للمعصوم واحترا  
 بقولنا في قبلة الاجتهاد عن مكان مكة والمدينة وجاء عبرين العاص  
 بمصر فان من فيها يقطع مطلقا سواء كان اعني او غير اعني سواء كان الاختراق  
 ببسيرا او كثيرا ويعيد ابرا ولو قال قطع بصير **الخوف** كثير **والا**  
 استقبلها كان اخضر واظهر **وان** نسيب الخطا لمن **كثير** **بعد** **ها** **ابعد**  
 فراعته منها **اعاد** **غير** **اعني** وسجود يسمى استخبا **ابو** **بصير** **المعز** **ويظهر**  
**في الوقت** **نك** لا يقطع وهو الاعني والمخوف وفيه **الا** **يديد** **تحتا** **اعترضه**  
 بعينه بانه يعيد الظهور **اي** **الا** **صغرا** **فينعدها** **في** **وقتها** **الا** **اختيار** **في** **نقص**  
 وقتها **الصغرى** **والمصر** **يديد** **ها** **في** **وقتها** **الا** **اختيار** **اي** **الا** **صغرا** **واما** **الخطا**  
 فيعيد **ها** **المعز** **واما** **الصبح** **فينعدها** **الطلوع** **فكلام** **المصر** **مطلق** **مع** **ان** **ما** **قاله**  
**انما** **يجري** **في** **المصر** **خامسة** **ولو** **قال** **ابن** **قوله** **الوقت** **المختار** **والا** **صغرا** **كان**  
**اخضر** **واحسن** **وقوله** **ويبدع** **الخ** **هذا** **في** **غير** **من** **مكة** **والمدينة** **وجاء**  
**عبرين** **العاص** **بالنسطاط** **واما** **من** **هذه** **قائه** **يعيد** **ابدا** **حيث** **تنبهت**  
**الخطا** **سواء** **كان** **يسير** **الا** **يوجب** **القطع** **او** **كثير** **الرجوع** **وسواء** **كان** **اعتر** **او** **بصير**  
**كما** **يفنده** **كل** **هم** **فبصير** **فهو** **في** **التي** **زيد** **اذا** **اجتهد** **واخطا** **واما** **اليتين** **الخطا** **ويجوز**  
**في** **قبلة** **التخدير** **قائه** **لا** **اعادة** **لاله** **دخ** **يجوز** **لذلك** **والنظر** **لوقته** **له** **الخطا** **في** **الخطا**  
**واما** **المخلد** **اذا** **اقلد** **من** **يعتبر** **تقليده** **من** **مكة** **هدا** **ومحارب** **من** **تنبه** **له** **الخطا** **الخطا**  
**الخطا** **في** **الاعادة** **عليه** **ايضا** **بل** **ربما** **قال** **انه** **اولي** **منه** **وقد** **فرغ** **من** **حكم** **الخطا**  
**ذكر** **حق** **الناسي** **بقوله** **وقد** **زيد** **الناسي** **حكم** **الا** **تستغفر** **وهو** **الوجوب**  
**افجده** **القبلة** **ولذا** **قال** **اليساطي** **من** **انه** **مطلوب** **اذا** **ان** **يستغفر** **في** **صلاته**  
**ابدا** **التقريب** **وهو** **قول** **الناسي** **واليه** **ذهب** **بن** **يونس** **او** **الوقت** **بن** **سعد**  
**وهو** **المشهور** **خلافا** **في** **التشهر** **بحله** **اذا** **تنبه** **له** **ذلك** **بعد** **القرآن** **وكان** **في** **الارض**  
**واما** **اليتين** **له** **ذلك** **فيها** **قائه** **تطل** **ويعيد** **ابدا** **واما** **في** **القول** **اعادة**  
**في** **يحمل** **قبلة** **الاجتهاد** **والتخدير** **ومثل** **النسيان** **جمل** **جمله** **القبلة** **واما**  
**المجاهل** **بحكمها** **وهو** **وجوب** **الا** **تستغفر** **فينعده** **ابدا** **اتفا** **قائه** **قال** **بن** **سعد**  
**وقد** **فرغ** **من** **حكم** **الطلاة** **الي** **الكعبة** **مشرع** **في** **حكمها** **فيها** **عليها** **فرضا** **وغللا**  
**فقال** **وجازف** **نا** **قائه** **فيها** **عليها** **المذهب** **ولم** **يقول** **بمنعها** **الا** **داود** **وعليه**  
**بالجواز** **الناسي** **للمذهب** **المراد** **هنا** **المذهب** **عليه** **الطلاة** **والسلام** **كما** **والله** **في**  
**عن** **بن** **سعد** **دخل** **الذي** **صلاته** **عليه** **وسا** **الكعبة** **هو** **واسامة** **بن** **زيد** **وقد** **ان** **نظرة**  
**وبلال** **واغلقوا** **اعليهم** **فما** **فتحوا** **الكنن** **اولم** **ولم** **فلقيت** **بلالا** **فما** **لته** **هل**  
**صلي** **فيها** **عليه** **الطلاة** **والسلام** **فقال** **رفع** **بين** **العمودين** **اليمازين** **والنقل**

ان

قد علمنا ان ركعة الطلوع والافطار في الصلاة ركعتان

في الجواز ركوع الطلوع غير الواجب نص عليه في المردونة والمشهور من ركعتي  
 النحر ومنه السنن وركعتي الطلوع الواجب قال فيها ولا يصل في النحر ولا ركعة  
 في ركعة ولا ركعتا الطلوع فلا بأس به وأجاز جميع ذلك استشرى ومن عده  
 الحكم وعليه مشيئنا نعمتاً بقوله وجازت **ركعة فيها** في الركعة الستة  
 المذكورة وأجازي غيرها وجعله في قوله سبحانه المشرور السابق لا  
 المعقل كما تقدم عدم جواز السنن بها ومثلها ركعتا الطلوع الواجب والو  
 عنه تركعتي النحر وأما ما عدي ذلك فينبذ فلهذا ولو تأكد التمثل  
 قبل الظهور وهو ما قبل العصر وبعد المغرب ويحتمل كما قال بعضهم ان  
 يريد بالجران الصلاة بعد الوقوع والنزول فعلى التلزم وإيراد اللان  
 وهو صحيح لضعف ليس في الكلام ما يدل عليه ولا يعلم منه بيان هي  
 الحكم استلزاماً ويحتمل أنه أراد بالسنة التمثل في إطلاق السنة لكن  
 ظاهره انه ما قبل علي قول الشرب ومن عبد الحكم وفي **المحذر** لانه جزء  
 منها يدل ان سلم يطق به كن لم يطق بجميعها وقوله **لاي حجة**  
 راجع لقوله وفيها لانه وقوله وفي المحذور انه يجوز التمثل في الركعة ولو  
 لوجه بأنها معتزلة عما مضى سماح القرنيين ورجوع مالك الى استحباب  
 قبل الباب خلفه كعمله عليه الصلاة والسلام بن رشد واستحب الصلاة  
 الى الناحية التي جاءه صلى الله عليه وسلم صلى اليها انما تركب وانما يرجع  
 الى الناحية التي كان يصلي بها صلى الله عليه وسلم جواز الصلاة فيه لا يجرى حجة منه وقد استندت بالبيت  
 او مشرق او غرب عنه **لا فرض** فلا يجوز فيها وهل يخلع او يكره قولان  
 فعلى المنع فيبدأ ابدأ وعليه اكثر لغة بعيد في الوقت وقوة لا فرض عليه  
 وهو لما جرد من كلام المص لقوله فيبدأ في الوقت وقوله لا فرض اي عيني  
 واما الكفاية فيصلي اياد ان فعل فيها كما في فرض العين او لا يداكم في السنة  
 واما ما اختلف في فرضه كفاية وسنة كصلاة الجنازة فقد يقال انه على  
 القول بفرضه يتأد وعليه القول بسننه لا يتأد وعليه كل حال لا يجوز  
 فعله فيها **فيبدأ** الوقت الواقع في احدها في الوقت سواء كان عامداً  
 او تاسيطاً وما وسكرها على الإقامة هناك كما قاله بن عبد السلام والمرد  
 بالوقت هنا الوقت المتقدم تفسيره وهو لا صوراً في الظاهر **واول** عند  
 ابن يونس وجاعة قول المردونة من صلي في الركعة فريضة اعاد في الوقت  
 بالنسيان واما العامد فعليه ابدأ او اؤلفها عند عبد الوهاب والحن  
 وفي عاقل **بالاطلاق** تاسيكان او عامداً وهو المذهب **وبه فرض علي**  
**ظريها** فيبدأ ابدأ اعلم المشهور ولو كان بين يديه قطعاً من سجدة  
 بها علم ان المأمور به حيلة البنا لا صفة ولا فهو خلاف قال ابن حنيفة و  
 في اعتباره الهوي واكتفاه بقطعة من سبطها ونك المص على حكمه  
 الأصل في جوفها وفوقها دون تحتها ولما تركه لحرية بالبطان  
 من فوقها فقد قال سنة لوجوه الصلاة في الركعة او على ظهرها

لم يحز

لم يجوز في سرب تحتها او مطبوعة لان البيوت شافها ان ترفه وليس شافها ان يتزل  
 ولذلك حكم بان سطوح المساجد كما لمسا جدي الاحكام بخلاف ما لو  
 تحتها بيتا فانده جوز ان تدخله الحائض لتقبله بطلان الصلاة تحتها  
 فرضا وتغلا قال بعض السراخ كمن حمل ذلك كله مالم يكن  
 لصورة وحوق من كسب ولذا قال شيخنا في مشرحة قوله وبطل  
 فرضه على ظمها اي الا لصورة او حوق من كسب بدليل ما تقدم  
 اول الباب من ان الاستقبال انما هو شرط مع القدرة ويجوز  
 مثل هذا فتم حذر مطبوعة تحتها فانها ايضا لا تنج صلاته  
 لان الاستقبال ليس بواجب في حقه **والرد** الاستمارة  
 الوجه المرفوع للعرض على الدابة ولو الى القبلة فيبطل فرضه  
 ويعيده ايدا ولذا قال **الانجام** في قتال عدو كما في اوجاه  
 من قتل جازي القرب به عن نفسه او مال او حر او هزيمة  
 جائرة فيصح فرضه ركبا ايا ولولولها وهو راجع لقوله كما لا يرد  
 رجوعه ايضا لقوله وبطل فرضه على ظهورها وخروج بالانجام صلاة التمتع  
 في القتال فان الاستقبال شرط فيها **والاجل** **حرف** ان يفترسه **سب** وهذا  
 وذيب والصوى ان تزلعن دايت فانه يصلح على الدابة **اي**  
**غيره** اي لغير القبلة واعلم ان قول المص الا لانجام الى انما هو في  
 فرضه الايما ولو كان يتقدم على امره وسبجد حيث كان لا يقدور  
 على القيام وامان ان يكن فرضه الايما بل كان يصلي على الدابة ايا  
 راكمه وساجد امن على رقبته فان صلاة العرض عليها صحيحة  
 وان كان محتاجا ولا مشقة عليه في النزول كما يفنده كلامه  
 ومفيد ايضا انه المعتمد وهذا مستكر مع صلاة الخوف وعدم  
 توجده فيستغني باحدها عن الاخر **وان امن** المصل على الدابة  
**اعاد** استحبابا **الخاف** من اللص والسبع واما الخاف من العدو  
 فلا اعادة عليه كما باقي في قوله وبعدها لاعادة وقرن عبد الله  
 بان العدو مراده النفس واللص مراده المال وانساع ربما  
 تفرقت وذهبت عنه واما قد رعى الانحراف عن موضعها  
 ولا تتبعه والعدو ليس كذلك غالبا فكان حكمه **انشد**  
 وظاهره سوانيين عدم ما خافه ام لا وليس كذلك بل هو مقيد  
 بما اذا تبين عدم ما خافه واما اذا تبين ما خافه ولم يتبين  
 شيئا وذكر في الحاشية انه جزم بين فرحين بانه الاختيار بين  
 وهو لحد روايتين نقلهما بن عرفة فانظره ثم عطف بقية المسائل  
 المشتملة من بطلان الصلاة على الدابة معيد احرف الاستسنا  
 للعصل بين المتعاطفين بذكر ما هو من متعلقات الموقوف عليه وهو

اعادت الخاف في الوقت حوز الشاس العطن على الاعادة المذكورة فقال  
**والله** من طين مختلط بالايقر من الماء لا يطبق **التزول** له لغيره . .  
 قد مره بالارض لاساختها فيودى فرجه من كيا القبله وهذا اذا غلبت  
 بقا فيه في حوز الوقت المختار ولما لو طبق المزوج منه قبل حوز الوقت  
 فانه يوحز لاحز الوقت فان لم يدر هل يخرج منه في الوقت ام لا فيصلي اما وسط  
 الوقت ولا فرق بين المسافر والمساكن ورض الرسالة في المسافر يخرج حرك الفاه  
 وحول الشاي ومعه ان حشلة توفت تبابه ما يبيع له الصلاة على الراهه  
 وفيه نظره بل انها هو مسوح لفصله ايا وسفره ان من يطبق التزول به يترسه  
 ان يتزل ويورجها قايما يومى للسجود اخفض من الركوع **والارض** اي يطبق  
 التزول به كما يترسه تأخيرها عن قوله لا يطبق التزول به غير ظاهر وقول  
 المشارح وتبعه المتا اي لا يطبق التزول به غير ظاهر اذ من لا يطبق التزول  
 به فانه يصليها عليها ولا يترسه في هذه الحاله كونه يصلها عليها كما لا يترس  
 الحاله **يودى** اي القرصه **عليها** اي الدابة **لارض** عباره تعقني  
 انه يسجد عليها كما يسجد على الارض وليس كذلك فصول العباره ويودى  
 على الارض كما الدابة فان يكون اذ التزل للارض يومى واما اذا كان اذ التزل  
 يسجد نفيس التزول فالسجده ملبوس وقوله ويودى اي في صورته  
 الخطين ارض والمرض **فاما** اي القبله قال في الرسالة بعد ان توفى له ان  
 يصلها عليها حال وقوفها ولا يصلها عليها سايه وفي المرحل ويودى للارض  
 بالسجود لا الى كور الدابة فان اومى اليه فصلته باطله انتهى وكذلك ينظر اذا  
 اومى لحسد الدابة كظفرها او رقبته **وفيها كراهه** الصلاة على الدابة في  
 في العز **الاحقر** من العزوع الاربعه وهو المشار له بقوله او لمض ويودى  
 عليه حال لارض بقوله فيها والسجد يد المضي الذي لا يفتدان يجلس لا يجبه  
 ان يصلي المكتوبه في العمل كفى في الارض لخطها اليمنى والمادى على الكراهه  
 كما صنع ابن مرشد والنويسي على المنع والقرهاني يورس على من صلي على  
 الدابة حيث ساقرت ولو استقبل القبله بها وعزاه لابن ابي زبذ بالخلاف  
 في حال ويودى على الممر ان لفظ المدونه لا يعجبني واختلف في جازيها على الكراهه  
 او المنع ولم يريج واحد منها بل مقتضى عزو المنع لان مرشد والنويسي قوته على  
 قائل الكراهه فلو قال وفيها وفي الاحقر لا يعجبني سلم ما ذكره  
 ايهما ان الواقع في المدونه التفسير بالكراهه ويجوز فيه ما جري فيها من الشافعي  
 ولما اتفق الكلام على ما اراده من سقوط الصلاة الخارجة عن ماهيتها شريح  
 في الكلام على في الاصل المعبر عنها بالايمان الداخلة في ماهيتها مستبعدة لا بد  
 منها ومندوبها وما يتعلق بذلك فقال **فصل** **في** **الصلوة**  
 من اضافة البعض للملك لان الغرض بعض الصلاة والغرض جمع فريضه بمعنى سور و  
 اي سور وان الصلاة لا جمع فرض لان جمع فعل على فذيل غير مسموع وفرض الصلاة  
 من حيث هي تسعة عشر وهي النية وتكبيره الاحرام والقيام لها وقراءه الفاتحه

المحتجب  
 وتاويلها



واحدة في حال أحد

وأما في حال الخطاطة أو بعده من غير فصل بين اجزائه فإن فصل بين  
اجزائه فينبغي أن يقال بطلان الصلاة كلها لعدم اتصاله بين اجزا  
التكبير وأما أن يأتي به كلمة في حال الخطاطة أو ابتداءه في حال الخطاطة  
وأما بعده من غير فصل فإن كلمة باطلة وأما مع الفصل فينبغي أن يقال  
بطلان الصلاة كلها أيضا فإن قيل ما الفرق بين جهة أيقاع الإحرام  
مختصا على القول به وعدم جهة أيقاع السلام فأما واجب بان الركعة  
يصدق عليه القيام للجهة وصحة بانه قائم غير مستقيم والسلام لا يصدق  
عليه انه واقف جالسا **فإنما يجوز** من كل نظر يدل على المقام **الله**  
**أصح** لا غيره من انه أجل وأعظم أو أكبر أو الأكبر للعلل والمحل محل الزيادة  
خلا فالأبى حنيفة الغايل يجوز دخولها بنحوه الإجل والأعظم والثاني  
الغايل يجوز دخولها بالأكثر لأن لفظ التكبير إذا أطلق لا يفيق إلا على  
الله أكبر ولزله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يرد  
انه دخول الصلاة بغيرها ولو لم يجز لم يجرم الرأى من أكبر لم يضر خلا فالكس  
أقتضا كلام بن بونسي واستدل به بعضهم بقوله عليه السلام  
التكبير جزم قال الحافظ بن حجر ان هذا الأصل له وأما هو من قول  
الحنفي وعليه تمت بوجوه ثمانية عدم التردد فيه والظاهر انه اذا  
اشيع منه الضمير حتى يصير هو يسكون الواو لا يضر لان هذا  
زيادة وأوسع الهمزة وهي لا تضركما ذكره الفيتي في شرح المشايخ  
وقول العامة انه وأكبره مدخل في الجواز لجواز قلب الهمزة واو  
اذا وليت صحت وقوله بن جرير في قوانينه لا يفيد العامة ولا يجوز  
اشباع الباء حتى يصير الغاء لانه جمع التكبير وهو الطيل أو الشيطان  
**فإن يجوز** المصلي عن النطق بها مخزس أو للجهة **مسقط** عنه النطق  
وأكتفى بالنية ولا يلزمه الايمان بمرادها من لفته قال الشافعي عن سعد  
ولو كان بلسانه عارض يمنع عن النطق بالرأى بسقط عنه التكبير لان كلامه  
بعد تكبيره عند العرب ولو كان مقطوع اللسان لا ينطق الا بالباسطة  
عنه افتري ومثلها غيرها من الحروف المعقودة فان قدر على النطق  
بأكثر من حرف فان كان ما يقدر على الايمان به بعد تكبيره عند الف  
نؤمه النطق به وان كان ليس كذلك فهل يلزمه أن ينطق به ان دل  
على ساقى لا يبطل الصلاة كان يدعي ذات الله وصفته لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فأقوامه ما استطعتم ام لا وان  
دل على معنى يبطل الصلاة لم ينطق به والظاهر ان المحن فيجوز على  
الحنن في السلام ولا يد في الخلافة من المد الطبيعي فان تركه لا يخرجه  
صلاته وكان الذكرا لا يكون ذكره تنبيه **مسقط** لو سئل في  
تكبيره الاحرام هل كبرها ام لا فان كان منك قبل ان يركع فانه يكر

بغير سلام



بغير سلام ثم يستأنق العزاة وان كان بعد ما ركع قنأ من القاسم ينقطع  
ويستندى وان تذكر بعد منكته انه كان احرم جري عليا من كل من شك  
في صلاته ثم بان الطهر ولو كان الشاك اما فقال يخرجون بمضي فعلانه  
واذا سلم سألهم فان قالوا احرمت رجعا الي قولهم وان شكوا اعادوا  
جميعهم النظر للتقصير **والثالثة** الصلاة **التي** بمعنى انه يجب  
عليه ان ينوي تعيين الصلاة المطلوبة منه وتعيينها عن غير ما عند  
الرجز فيها وان ذهل عن كونها فرضا الا ان هذا خاص بالعرف ايضا  
والثالثة المعتمدة بسببها كالعسوف والمنسوف والاستسقاء  
او بوقتها كالوتر والعيد والفجر من افتتح الصلاة من حيث الجملة  
ثم ارادها لهذه لم تجز واما النقل المطلق فلا يشترط فيه تعيين  
وتكفي دية الصلاة المطلقة فاذا صلى مثلا قبل الظهر والمغرب  
او بعد حل النافلة او بعد المشاء وبعد دخول المسجد انصرف  
ذلك الي نافلة الظهر والمغرب والقيام والليل وحجة المسجد  
ولوم ينويها في الجميع ايا ونية الصلاة المعينة من كونها ظاهرا  
او خفيا او متربا او عشا او صبا او جمعة او عيدا او وبرا او محظرا  
او حسوفا او كسوا او استسقا كما قاله مسند **ونقطة** من اضافة  
المصدر لفاعله ايا لفظ المجعل **واسم** ايا ان ترك تلفظه بالنية اولى واذا  
تلفظ تلفظه بها واسم بمعنى انه ان اتي بها لم يضره ذلك ولذا ناك  
الشامى وقرره بعض مشايخي عليا انه ينبغي ان لا يتلفظ بقصده وان  
يقول نويت فرض الوقت مثلا لان النية محالها القلب فلا يدخل اللسان  
فيها فان تلفظ فواسم وقد خالفه الاول انتهى وقاله الشارح في الا  
وسط والصغير قال في الحاشية المنقول في المذهب في تقريره ما قاله  
الشارح في الاوسط والصغير وهو ما قرره بعض مشايخ النجاشي  
**فان** **نحو** ايا النية واللون **فالمعتمد** وهو النية معتبر دون اللفظ  
كما ويظهر تلفظ بمغزب مثلا وهذا اذا قبل ذلك سهوا واما ان قبل  
ذلك عمدا فهو متلاعب ايا فتبطل صلاته قال في الارشاد والاحوط  
الاعادة ايا اذا قبل ذلك سهوا وعليه الشيخ زروق بما يقتضيه ايا  
سراة بالاعادة اعاد الصلاة ان تذكر ذلك بعدما فرغ منها  
واعادة النية ان تذكر ذلك قبل الفراغ منها **والرابعة** للطلقة  
وهو دفع النية الحاصلة فيها **بطل** لها كالصوم اذا كان ذلك في الاثناء  
واما بعد الفراغ فتبطلها فتقولان سرحان ثم شبه في البطلان قوله  
**كسلا** ايا لتحقيق سلام بدليل قوله او ظنه ايا انه اوقع السلام عن  
انتهائين من رابعة مثلا مع سهوه عن عدم اكمال الصلاة فهو  
سأه عن عدم اكمال صلاته غير ساه باعبار تحقق صدق النجاشي

**او ظنه** اي ظن السلام لظن الاتمام **فان** في الصورتين اي احرم **بفضل** المعلوم  
له اذ مثله العرض ولو عبر بقوله شرع في فعل كان احسن فبطل الصلاة  
التي خرج منها يقيناً او ظناً **ان طالت** نواته في الثانية المستوعبة **او ركع**  
اي اخفا وقوله ان طالت او ركع راجع لهما كما في السماع خلافاً  
لتخصيص الثاني بهما بالثانية واذا بطلت اتم المقل وقطع غيره ويندب  
الاستماع ان عذر ركعة قال في الحاشية والطول بتمام الفاتحة والمراد  
بالركوع الاخفا ولا يقيد بالركوع عن طول القراءة لان القراءة قد تكون  
ساقطة عنه انتهى وقال شيخنا في شرحه وهل الطول زيادة على ما يجب  
في الصلاة على سبيل الاستحباب او العرف انظر في ذلك والذي يبطل  
في الصلاة طول الفصل مثلاً في الصبح وقصارها بالمغرب الي اخر ما يأتي  
واما قراءة الفاتحة ليست بطول كما يفهم من كلام ابي الحسن ويدل عليه  
قوله او ركع اذ لو كان قراءة الفاتحة طولاً لم يكن لقوله او ركع فائدة  
وحمله على ركوع في ركعة لم يحصل فيها فاتحة بناء على وجوبها في كل  
مستبعد في نفسه ومن كلامهم **ولا** يحصل طول ولا ركوع وقاك  
في الحاشية والاحصاء احدهما لان العطف باو واذ لم يحصل احدهما  
فقد انتفى **ولا تبطل** ولكنه لا يعتد بما فعل ويرجع للمقالة التي  
قاربت الصلاة فيها فيجلس ثم يقوم بناء على ان الحركة للركوع  
مقصودة كما هو ظاهر اطلاقهم ويستبعد بعد السلام عزيمته في النفي  
وهو عدم البطلان **فروا حصة** فقال **ان لم يقبله** اي لم يقبلت  
السلام بدفعه انه في نافذة وتحوّل نيته اليها فصلاته بحكمة  
كما في التي قبلها ثم انه يعتد بما فعل على المشهور خلافاً للزرقاني  
وما ذكره المحم هو بعض ما يأتي في السهو في قوله والا فكم بعض  
من فروع ان اطال القراءة او ركع بطلت الخ لم يقيد ما يأتي بما اذا سلم  
او ظن السلام ولا بد من تقنيده بذلك كما يفهم ما هنا **او عزيت**  
نيته بان عقل عليها بعد الاتيان بها في محبتها فلا يضر وسواء  
كان الشاغل عليها دنيوياً او اخروياً مستعد ما على الصلاة او  
طارياً وسيدكر المحم ان تفكره بدنيوياً مضرواً وقوله او عزيت  
معطوف على لم يقبله اي وكان عزيت والشافع فهم انه معطوف  
لغيره ان علي كما لم يقبله لانه قال كان عزيت كان احسن لان المعنى والا  
فلا تبطل صلاته كان عزيت **اولم يوعده** **الركعة** **ما حلت** فلا يقترن  
كل صلاة يستلزم عدد ركعاتها **اي ينو الادا** في الادا **او حدة** وهو  
الغضا في الغضا بلا طلق لم تبطل صلاته لان كون الصلاة وقتية يستلزم  
كونها ادى وكونها قايمة يستلزم كونها فتحة ثم ان نيته الغضا لا يتوهم  
عن نيته الادا ولا عكسه **واللهما نيته** **الاداء** **الماضي** بما مضى عنده  
الاحرام فلا تقصر محارقات منخصص اخر في افضاله من غير ان يقرب الاقدا

أما

به وتخصيص المأموم بخروج الإمام فلا يجب عليه نية الإمامة إلا في المسائل  
 الادوية الآتية وقد استشكل بعضهم بين عند الاقتداء به تركه والركن  
 داخل الماهية وفي مشروط الاقتدي مشروط والشرط خارجها  
 واجاب بأنه لا إشكال لاختلاف الجهة وذلك ان ركنيتها مأخوذة  
 بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهذا الجاه من كلام  
 اتهمي وقد يقال ان اشارة المصدر هما وهذا كإلى قولهم في الركنية  
 والشرطية **وجاز** للمأموم المسافر والمقيم ولا يدرى الإمام مسافر  
 او مقيم والمأموم الداخل اجامعا وجد الإمام محرمات ولا يدرى إما  
 بجمعة أحرم أم يظهر يوم الخميس **دخول في الصلاة على ما أحرم به**  
**الإمام** ويجزئ ما صار من ذلك من اعتق رتبة عن واجب  
 عليه لا يدرى أهذه ظاهرا او قتل كاله في التوارد عن اشرب وسحب  
 زاد بن يونس عن مسجلون ويجزئ كلاس المسافر والمقيم ما يتبين  
 من سعة وحصرية وان حاله حال الإمام لكن يوم الجمعة بعد  
 الإمام المسافر ويتم المسافر مع الإمام المقيم انتهى بخلاف لو دخل علي  
 انهما أحدهما بعينه وقباض الاحريم فلا يجزئ عند اشرب في الحج  
 قاله في التوارد وانظروا ادرك مع الإمام ركعة ولا يدرى أهذه احريم  
 الجمعة او احريم الظهر وقد روي علم ذلك بأشارة او بكلام والظاهر  
 انه يبي على انه ظهر احكاما ويجزئ ولو تبين خلاف ذلك وقصر  
 كلام المص على صورتين المستقرتين في كلام التوارد هو الزم فيه  
 بن غلام وتنبه السحاب والطنين والخطاب وهو متعين خلافاً  
 للاجهوري لان المتعين فيهما حاصل لان عدمه واجبا الي تعيني  
 الركنات وهو غير لازم قاله بن ناجي ولا خصوصية لغرض ما ذكره  
 بل وكذا لم يدر هل هو في الظهر او في العصر وفي هذه الصورة  
 شاهدت شيخنا في غير ما سرة انتهى وفيه نظرون المكتوبة  
 نعتقر الي تعيني النية قاله بن ماصلي الإمام لم يدرى ما أحرم  
 وعليه فلو تبين له في أثناء الصلاة انه في العصر وعليه الظاهر  
 فانظروا انه يعيد في الوقت لانه بمنزلة من ترك الترتيب لسيان  
 كما يفيد كلام سيد الزم فكله عن اشرب **ويطلب الصلاة**  
 بتأخير النية عن تكبيرة الاحرام مطلقة **ويسبقها** اي ان يكون  
 من اضافة المصدر الي فاعله والمفعول محذوف والظاهر عايد على  
 النية اي يسبقها ايها اي يسبق النية الصلاة وان يكون من اضافة المصدر  
 الي مفعوله والفاعل محذوف والظاهر عايد على الصلاة اي يسبق الصلاة  
 النية **ان كسر السبق** بان طال الزمان **والإبان** لم يكن السبق **فخلان**  
 بالسطح لان عدمه قاله لابن الجلاب وتلوه عبد الوهاب وابن زب  
 والثاني لابن رشد وابن عبد البر قال صاحب التوضيح وهو الظاهر واليسر

ان ينو في بيته ثم تذهب عنه النية حتى يتلبس بالتكبير لها في المسجد وبعد ذلك  
 الصادق بعد الفراغ معقبا كما ينبغي ذلك من عبد الله ويعتبر سجدة العتبة  
 من بعد ذلك ومنها لان الاسام انما يتكلم على يده وتلخص ان النية احوال  
 المتعارفة والمتقدم يسيرا وكثيرا والتاخر كذلك فتعطين في ثلاثة اشياء  
 وهي التاخر سواء كان يسيرا وكثيرا والسبق اذا كان بكثيرا والمقدم على  
 مستقولا وسعيرهما واما المتأخرة فهي حاد الوجه والكل انما قال في قوله  
 والعيا يظهري ان قول المتأخرين يشترط المتأخرة معناه انه لا يجوز  
 الفصل بين النية والتكبير لانه يشترط ان تكون مصاحبة له والى ذلك  
 انما راها زدي واما السبق اليسير فلي فيه المصداق **والخلاصة** **فانما**  
 ابو قرا نهما في العزم والسبق كما في النكاح في خلافا لقول التناسي عن البيهقي  
 انما سكت في النقل على المشهور وسواء كونها قرأها في النقل ان محبة  
 العبادة تسوق عليها لانه لو ترك التاخر لايتم ويجب على الرجل  
 فمقتد لها في ولده وعبد وامه الالهية في معظم تلك المنطقة فلا حرج  
 وهل يجب قرا نهما على من يلحق فيها ام لا وينبغي ان يقال يجب قرا نهما  
 على القول بان اللحن فيها لا يبطل اذ هو تحصيله بمقتضى ما لحن  
 فيها واما على القول بانه يبطل فانه لا يقرأها على هذا فان كان يلحن  
 في البعض دون بعض فانه يجب ان يقرأ ما لحن فيه ويترك ما يلحن  
 فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متواليا والا فليقرأه بترك **الكل بحركة**  
**لسان** ولا يكون قرا نهما قلبه اذ ليس قراة يدلل حوازا للحن  
**على امام** وقد لا سامون بالخبر قراة الامام قراة المأموم وسواء السرية  
 والجرية خلافا لابن العربي من لزومها له في السرية سواء كان امامه  
 سكت بين التكبير والقراءة ام لا خلافا لرواية بن عاصم يقرأها ان  
 كان ممن يسكت وسواء سمع قراة الامام ام لا وكل في حركة اللسان  
**وان لم يسمع نفسه** خلافا للشافعية ولو سمع اذنيه كان اولى  
 قال في الحاشية كان ينبغي له ان يعبر بالو يد لان لا الخلاق فيها  
 من هبلي وسأدسها **قيام لها** اي للمأخضة في العزم في حق القذ  
 والاسام واما المأموم فليحتمل النية الاسام لاله لا نها لم يجب عليه وفهم  
 قوله لها ان من يحجز عنها سقط عنه القيام فلو قد راعية في انما لها  
 وجب فان يحجز عن القيام بعضها فله سقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتي  
 بها كلها من جلوس او ياتي بما يقدر عليه قايما ويجلس في غيره قوله انما لها  
 منها الثاني كما نص عليه الخطاب قايما ياتي **فوجب** بسبب وجوبها **تقدمها**  
 ولو باجرة وانظر ما قدر الواجب منها والظاهر انه اذا لم يكن معه اجرة  
 يجب على الغير نقله بل متى **ان امكن** المقام بان اتسع الوقت الذي هو  
 فيه لستم وقد التزم وجوب من يملك قال بعضهم ولم يعمد المصنف لوجوب  
 التعليم وانظر هل وجوب التعليم يقتضي وجوب التعليم ام لا **والا**

ذلك **العلم** وجوباً بمن يحسنها ان وجد به بن الحاجب علي الاصل لان  
 قرأها واجبة ولا يتوصل للحاجب حينئذ الا به وان صلياً من وراء  
 مع وجود امام فغير قولان بالاجزاء وعدمه لا شرعاً ولا  
 وظاهراً كلام المحرر عدم الاجزاء لانه الاصل في مخالفة الواجب سنة  
 وهو ظاهر المذهب **باب في الجنب** العلم لما تقدم والايتمام والايام  
 وقد اجيب عن ذلك الجواب لا يخفى فنفذنا **باب في الجنب**  
 اي الفاتحة والقيام لها وهو مستكمل بالمتولعة الفاتحة لانه  
 يقتضي ان متبادل المختار وجوب القراءة مع عدم امكانها ولا قابل  
 بدلان الغرض انهما لم يكن كما قال ولا ولذا قال البايع ولوقال  
 فان لم يكن فالمختار يسقط بدلها لكان سالماً من التكليف  
 ان قد علم عدم امكان فعلها من قوله والايام انتهى وقوله  
 فالمختار يسقط بدلها اي من الذكر ونحوه ويعلم منه سقوط  
 القيام له اذ القيام انما يجب لها اولها **باب في** سقطت  
 عنه القراءة وبدلها **فصل بين تكبيره** اي تكبيره الذي يقوم به وهذا  
 اولي من حمله علي تكبير الاحرام لانه كما صرح علي الاول **وركوعه**  
 بوقوف ما صرح قال المأزري لو سمعها اي اثنا صلواته فحضرها  
 فلا نسي ثم قال قال ابن سحجون عن ابيه وبعض الهانئ  
 صلواته بها كما جز عن القيام قدر عليه اثناها **وهل تجب الفاتحة**  
**في كل ركعة** وهو المذكور في المدونة وشهره بن شاس وبني الحاجب  
 وعبد الوهاب وابن عبد البر الحنبلين صلي صلاة لم يقروا فيها بآدم  
 الغفران فهي حجاج حجاج اخراج ابن غير تمام ما حوز من حديث  
 الناقة ولدها اذ القته علي تمام بنا علي ان المراد بالصلوة كل  
 ركعة لانه الظاهر من السياق اذ حمل القراءة من الصلاة تلك قيام  
**او تجب في الجنب** ونسب في الاقل سنة مؤكدة والله روجه ما ك  
 وشهره في الارشاد القرافي وهو ظاهر المذهب والتفصيل الذي  
 ذكره المحرر في التوضيح عن بن رشد مع طوله ضعيف والمحول  
 عليه هو قوله المحرر وبتركت ركن وطال وتداركه ان لم يسلم  
 ولم يعقد ركوعاً ورجعت الثانية اولى بطلانها لعدو امام  
**خلا في** التشريع قاله ومنه من قوله الجنب ان المتروك منها القراءة  
 ثلاثية او رباعية وايه لو تركها من ركعة في ثنائية او في اثنيتين  
 من رباعية لم تكن الحكم كذلك علي انه حكى في توضيح في ذلك قوله  
 ابن عطاء الله اظهرها انه يتمادي ويسجد قبل السلام وهو مذهب  
 المدونة وثانيهما لا صريح وابن عبد الحكم يلقى ما ترك فيه قراء الفاتحة  
 ويتناهي عن مثله ويسجد بعد السلام انتهى زاد شحنا في فسخه كذا الذي  
 في التوضيح انه يتمادي ويسجد قبل السلام ويميد احتياطاً انتهى

لعدم مفتح انه وكما عرفت  
 المأزري تقدمه في قوله

قلت تحريم القول في السجود عنه من يقول بالعالم المعطى فيه الفاتحة  
من الركعات انه اذا تركها من اولي الرابعة وثلاثينها سجد قبل السلام  
بالتكليف الركعات في حقه وان تركها من الثالثة والرابعة منها او من غيرها  
سجد بعد السلام وتلك من التنبيه والمعم مقيد **وان ترك امام او قضاة**  
**سجدا** سهوا ولم يمكن التلا في **سجدة** قبل السلام فان امكنه تلا فربما  
تلا فاعلم ولو قال وان ترك بعضها او كلها ولو في جل صلاته سجد ..  
لطابق ما في التوضيح من ان من تركها في نصف صلاته سجد وصلاته  
صحاجة علمها المشهور وما ذكره الفاتحة في من ان المستهوان من تركها  
في جل صلاته يسجد ورجع بن راشد البطلان في ما ستر فيه في التوضيح  
السجود وهذا اذا ترك التمام سهوا واما اذا تركها عمدا فذكر فيه  
الزرقاني قولين عند قوله او الجمل خلاف احدهما انه يسجد ويجزئ  
صلاته والثاني انه يعيد الصلاة اشري والطاهر اذا ترك بعضها عمدا  
يجزئ فيه القولان المذكوران واما علي القول بوجودها في الجمل فتبطل  
بترك بعضها عمدا وما ذكره الزرقاني من الخلاف في سجود الشروحي  
تركها عمدا خلاف ما يعيد كلام بعض شراح الرسالة من انه ان  
تركها عمدا في اقل الصلاة على القول بوجودها في الجمل تبطل صلاته  
ولا يجزئ فيه الخلاف وفي تذكر السنة عمدا ولكنه خلاف ما  
اللفظ **تنبه** من بين وزجرون علي بن الحاج فباب هذا اي  
قوله وان ترك اية منها سجد ان ابتد المصلح بالفاتحة قل ان يقول  
قائما فينبغي ان يسجد قبل السلام ان كان قرا في حال قيامه اية **وذكرها**  
وتفصح صلاته كانت فرضا او نكلا واما علي القول بانه لا يسجد عليه  
فلا ينبغي ان يسجد في هذه الصورة لانه اي بالفاتحة كلها لكن ترك  
الاعتدال في بعضها انتهى قاله شيخنا في شرحه **وسابعها ركوع**  
وهو لغة الحنا الظهر قال البيه ..

... اليس ورايان تراخى مني .. لزوم علي بخفي عليها الاصابع ..  
... اخبر اخبار الزوق التي تمت .. ادب كما في كتابي راحة ..  
... وقيل المحض كما قال الشافعي ..  
... لا تساءل الغير غلظ ان .. تركه يوما ذكره قد رفته ..  
وشرعا قل ان يخفي ويضع يديه علي اخذ به بحيث **تقرب**  
**راحتاه** وهما بطن كفيه والراحة باطن الكف والجمع راحة لغو واصله  
من التروح وهو الانشاع وانظر هل سجد التقرب ان تكون اطلاق  
الاصابع علي الركبتين ام لا **فيه من** **ركبتيه** فلو قصرتا لم يرد علي  
تسوية ظهره ولو قطعت احداهما وضع الاخرى علي ركبتها مما كسبه  
في الطراز وقوله تقرب راحة اي اخره هذا بيان لافضل ما يتحقق  
بها الواجب فان لم تقرب راحة من ركبتيه لم يكن ركوعا واضحا



اياها وهذه الكيفية التي ذكرها المص حلال في الاول واكملها بتكليفها منها  
 وبغيرها كيفية فوق الاول ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه  
 وسنأتي في فالكيفية الثالثة وكيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم  
 بحول عندنا على الكمال ورفع العجيزة سنة كذا في جانبته بشكنا  
 وقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا ركع  
 وظا ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من مال لم يهرق منه شي وظاهر  
 وظلا المدونة وجوب وضع اليدين في الركوع فلو سدلها من غير وضع بطلت  
 صلاتها كما قاله ابو ايريس في التلويح وذكر البيهقي وابن تيمية استحباب وضع  
 اليدين فلو سدلها لم يضر كما قاله ابن قزوين وابو الحسن وكلام المص  
 في قوله تقرب راحته ظاهر في الاول ويمكن حمله على الثاني بان يراد  
 بقوله تقرب اي ان لو وضعتا **اليدين** راحتهما اي راحتيه **منها**  
 اي من ركبتيه وفيها كراهة ماله ان يحد لها احدا في وصفها من  
 تفريق الاصابع او ضمها واداه بدعة وهو المشهور **ولذلك**  
**نصها** اي الركبتين بان يقيمهما معند اليدين ويكره له ابرازهما  
 وكلام الساجي ضعيف قال ابن عبد السلام انظر لو تكسر راسه  
 الى الارض هل يجوز بدعة من يوجب الطمأنينة ام لا قال بعضهم والصواب  
 انه يجوز لان الطمأنينة تحصل بذلك واحتياؤه لا يضر لانه في المطالب  
 وزيادة وثا منها **رفع منه** اي الركوع فلو لم يرفع وجبت الاعادة على  
 المشهور خلافا لما رواه علي بن زياد من عدم بطلان صلاة من تركه وعدم  
 اعادته وحجة المشهور ما خرجنا من اهل الصحيح عن ابي هريرة ان رسوله صلى  
 الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فسلم على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تسلم فخرج فسلم كما صلى ثم جا  
 فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تسلم  
 ثلاثا فقال واذا في بيتك ما احسن غيره فسلماني فقال اذا اقممت  
 الي الصلاة فتسبح ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى  
 تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن  
 ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها  
 انتهى والرجل الكبير في الحديث هو خلا دين رافع وحجة مقابلة  
 التمسك بظاهر قوله تعالى اركعوا واسجدوا ولم يذكر الرفع وانما  
**سجود** وهو لغة الميل والاختصاص الى الارض فيحدث التخملة ماله  
 ومنه قوله تعالى يمشي على البطن في جوارته تقرب الامة فيها سجدا  
 المحوارة وشرعا قال ابن عرفة السجود من الارض او ما اتصل بها  
 من سطح محل المصلي كالسورير بالحجارة والارض فانما واحدة وانما  
 زاد من سطح محل المصلي اشارة الى ان من كان محله بالارض وسجد  
 على سورير بالارض ليس بساجدا لانه لم يمس سطح محل المصلي

في قوله

جامع

فرفع

ملفوظات میرزا محمد تقی خان

فرفع رأسه وسجد ثانياً شكر الله تعالى وقيل لأن الملائكة رفعوا  
 رؤسهم من السجدة لميلة الإسري وسجدوا على النبي صلى الله عليه  
 وسلم فعدوا إلى السجدة فذلك صار السجود في الصلاة اثنتين  
 وقال المهاجري رضي أن جبريل عليه السلام أم النبي صلى الله  
 عليه وسلم فافار السجود فظن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 رفع رأسه ولم يكن رفع جبريل ففاد إلى السجود فصرها الله  
 عبادة يتعبد بها الخلق وقيل لأن الأولى إشارة إلى خلق  
 الإنسان من التراب والثانية إشارة إلى أنه يعود إليه وقيل  
 أنهم يدعون إلى السجود يوم القيامة حين يكشف عن ساق فيسجد  
 المؤمنون ولا يعذر الكافرون والمساكنون على السجود فإذا رأى  
 الملقون ذلك سجدوا ثانياً شكر الله تعالى وقيل لأن السجود  
 أحب الطاعة إلى الله تعالى فلهذا كرر **وحادي عشر** **باب**  
**السلام** أي لأجل أيقاع السلام فالجزء الأخير من الجلوس الذي يرفع  
 فيه السلام فرض لأنه محل السلام الواجب أعطى للظرف حكم المظروف  
 وما قبله سنة **فأما** **باب** قال ابن العار في كشف الاسرار أنها  
 وضع الله الصلاة على أربعة أركان القيام والقعود والركوع والسجود  
 لما قيل أن الخلق أربعة أصناف قائم مثل الأشجار وراكع مثل الأنعام  
 وساجد مثل الهوام وقاعد مثل الأجرار فاردت تعالى أن توافي  
 الجميع في أحوالهم **وثاني عشر** **باب** لقوله عليه الصلاة والسلام  
 الصلاة بين زمامين التكبير والتسليم وقوله أيضاً مفتاح الصلاة  
 الطهور وتخيرها التكبير وتحليلها التسليم ولا خلاف في وجوبه عندنا  
 ولا يمتنع مناهه شيء من الإضداد خلافاً لابن حنيفة القائل بأنه يخرج  
 من الصلاة بكل ما ينشأ فيها من القيام أو الكلام أو الحدث أو غير ذلك  
 إذا قصد به الخروج **عرف** **باب** فلا يجوز ما عرف بالإضافة كسلاحي أو  
 سلام الله عليكم ولما نكر كسلام عليكم على المشهور ولما نون  
 مع التقرين على ما اختاره ابن ناجي وذكرنا تأذلي في مخرج الرسالة  
 قولاً بالأجزاء على المحن يعني في القراءة وتشرير الزمان في الأجزاء  
 وهو ظاهر إذا كان أسياً وأما الاستطاعة فأن صلواته تبطل ولا بد  
 أن يأتي به بالعربية فإذا قدر على الأتيان به بفار العربية فإنه  
 لا يأتي به وهل يتفق على أنه يجب عليه الخروج بالنسبة أو يجزئ  
 فيها الخلاف الذي محل نظر وإن قدر على الأتيان ببعضه وكان  
 له معنى ليس بأجنبي عن الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في  
 تكبيرة الاحرام والمختار أن المحن فيه لا يضر كما يضر ما ذكره  
 الجزولي وبهم ما ذكره ابن ناجي أن المختار أن المحن فيه يضر ويكره  
 المحن في تكبيرة الاحرام على المحن فيه بل هو فيها أشد إذا قد

الصلاة بين زمامين التكبير والتسليم  
 وقوله أيضاً مفتاح الصلاة الطهور  
 وتخيرها التكبير وتحليلها التسليم

انتفق عليها بخلاف السلام ولعل العرق بين الجن العزلة والجن فيه ان  
 يسارته مظنة لنسي صوته عن الجن بخلاف العزلة ولا يقال المعزوم  
 من كلام المعص عدم فرض عليهم لعدم ذكره له لانه قيل مراده السلام  
 المعزوم بقامه مخصوصة وقد قال ابن العربي الايمان لعظة فصيل  
 وسراكان اما او قد اوسا موما وسوا كان خلف الامام رجل فقط  
 او اسراة فقط او مستعد ومنها او من احدثها والعرض من السلام  
 تسليمة واحدة لانه كما يدخل فيها بتكبيره واحدة كذلك يخرج منها  
 بتسليمه واحدة لقول عائشة رضي الله عنها كان عليه الصلاة والسلام  
 سلم تسليمة واحدة تلقا وجهه ولم يركعنا نردم على الصلاة عين بينه  
 عليه الصلاة والسلام كي نركع وجهه واسم واحد بتسليمه لم  
 يحل على المأموم ولا يزيد ورحمة الله وبركاته وانما يرد ذلك في سلام  
 التخصة بين الناس فان زاد ذلك لم يضر لانها خارجة من الصلاة  
 كما قاله الشيخ زروق لكنه انه اما سكروه او خلاف الاول **وفي اشراط**  
**تجدد نية الخروج من الصلاة** به كما فتوا بتكبيره الاحرام للنية تسند  
 وهو ظاهر المذهب وعدم اشتراطها وهو صادق بانها واجبة غير  
 مشروطة او مستحبة والمراد الثاني لا تنحباب النية الاول وشره العا  
 كما ان خلاف ذلكم بن عرفة يعيد ان الثاني هو المعتمد فان قيل علي  
 القول بعدم الاشراط ما العرق بين تكبيرة الاحرام والسلام فانه  
 لا بد منهما من نية الصلاة بلا نزاع قيل العرق بينهما ان التكبير لما  
 وجد في الصلاة لغوي الاحرام لم يكن بذاته كافيا بخلاف السلام  
 فانه لما لم يوجد في الصلاة الا في هذا المحل صار ذللا بذاته على  
 التحلل **فصل** في خروج من الظهر بنية العصر ففي جلات  
 صلاته قولان احدهما البطلان انتهى اي ان كان عمدا وان كان سهوا  
 اتي بغيره وسجد للمسهو ولما كان الاصل شتا وبصورة تسليمة  
 التحليل وغيرها منه علي ان غيرها يجزئ فيه ما لا يجزئ فيها فقال  
**واجزا** فيه اشهاد بان الافضل خلافة وهو كذلك فتقول في الرد  
 ايضا السلام عليهم **في تسليمة الرد** على الامام وعلي من على السار  
**سلام** عليهم مرتين متكررا **وعليكم** او عليكم **السلام** مقدم للتكبير  
 معزول عن الخطا ويجزئ به وينبغي للامام تحقيق السلام وتكبيره الاحرام  
 المأموم ولا يقوم من ولا ولا يبالغ في حذرها حتى لا يفهم منه وثقا  
 اذ من معها لفته حذق السلام الى حذق الاول منه فلا يجزئ ولا يسلم  
 المأموم ولا يقوم منسوق مع امام يسلم استثنى لقضا ما عليه الا بعد  
 الثانيين وهب فان قام فليهما اسأ ولا يعيد قال سنة فلي هذا  
 ان سلم بعد الاول اجزاء انتهى **وثالث عشرها طه** **تسند** في جواب الا  
 وكان وهي رجوع الاعضاء الى محالها قبل اي قبل هذه الحالة كذا في

الناس

الكتاب وفيه قصور والاول في تقديمها ان يقال هي سكوت الاعضا  
 واستقرارها وسماها سواكان في مجالها ام لا فالاول كمال الاعتدال  
 والثاني كمال الاضواء واربع عشر فها **ترتيب ادا** بان يقدم العزم  
 على القراءة وهي على الركوع وهو على السجود وهو على السلام  
 وقوله وترتيب ادا اي موزني ويلزم من ترتيبه ترتيب الايدي  
 والمراد ترتيب العزائم لانه لو قدم السجود على القراءة  
 لا يتطابق صلاحه عاينته انه مكرره وخامس عشرها **اعتدال**  
 في الفصل بين الاركان وهو ان تصاب الثامنة فيسند وبين الثمانية  
 بموم وخصوص من وجد لونه فذبط بين غير معتدل وقد يعتد اغبر  
 سطمه وقد يفتان **عليه الاع** قاله صاحب الكافي ولم يذكر الم  
 من جملة العزائم التي لم يركع وتقدم انه استغنى بذكر  
 الاعتدال عن الماوس بين السجدين وبقي عليه فحان ..  
**والاكثر عليه** اي في قرصة الاعتدال الي سنيته وعليه فان سهر  
 عند سجد للسجود وقوله والاكثر عليه تفيد ضعيف ولما انتهى الكلام  
 على فرائضها وكان منها ما يبع العزم وغلبه وما يخصه دون غيره  
 كالقيام وكانت السن كذلك شرع فيها وبدا بالسجود لانها  
 اول التمسك في الفعل فقال **وسنتها** في العزيمة لغير المامي  
 مع اتساع الوقت **سورة** ظاهر كلامه ان السجدة كلها سنة  
 وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وليس كذلك وانما السنة كما قال بعضهم قرآن  
 بشي ما بعد الفاتحة والواحدة وانما لها مستحب بدليل انه لا يسجد  
 لتزك ذلك وقد يقال انما لم يسجد في مكره لانه سنة خفيفة  
 فالسجود واربع الزيادة على الفاتحة لاسع السجدة انتهى ومعنى  
 قوله ولزاية ان بعضها لا يكفي وان الآية تكفي وان قصرت نحو ..  
 مد هامتان وجنبذ ما قاله في الارشاد ومن ان السنة قراءة  
 ما تيسر بعد الفاتحة فيه نظر لسقوله لبعض الآية وفي الصحاح ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قرأ المومنون في العجب عذاة الفصح فلما  
 اتي على ذكر موسى وعليه اوسوس وهارون اخذته مسعدة فركع  
 فركعوا كل على انه يكفي في السنة ببعض السجدة ولا تتوقف  
 السنة على تمامها وقوله فلما اتي على ذكر موسى وعيسى ايه وصل  
 الي قوله ولقد اتينا موسى العشا بليلهم بهتدون وحولنا ان  
 مريم وامه اية وقوله اوموسي وهارون قوفوا له فلما اتي في اسلمنا  
 موسى واخاه هارون وهذا ما اختلفت في الرواية او شك فيها  
 وختم من قولنا في العزيمة انما على سنة في غيرها ولا سهو وفي  
 تركها في غير العزيمة قال في البيان ما زاد على الفاتحة في الوتر مستحب  
 وهي احدى الخمس التي يمارى فيها الوتر السجد وسناني ولذا اتفق بقرنة

ل

في

في انفسها واما ترتيب الايدي  
 في انفسها او مع العزم او مع السجود

عليه السلام الحبيب جلها سنة في الغرض والنقل قابلا لا اعرفه والظاهر  
ان هذه السنة ما عدي السورة والسور والمجرب في العزيمة وغيرها  
وقولنا الفجر المأموم فلما ياتي ان يزيد في السورة اذ في  
من السورة سورة غير الاولى وهو مقتضى سكوتهم وقولنا مع  
الساعة الوقت واما ان صاق فلا تنس السورة وفهم من قولنا سورة  
انه ذكرنا الفاتحة لم يحصل السنة وهو كذلك وفهم منه ايضا انه  
لا يقترب سورتي في ركعة وحكمه لكن اهية كما قاله يوسف بن  
عمر ويحيى ان يكون حكم سورة وبعض احقرى كذلك واذا خصب  
صلاته بسورة فهل يكره كالوعى الخاص ام لا والظاهر الثاني **بعد**  
**الفاتحة** فلا يحصل السنة بقرايتها قبلها وبعبدها وذكر بعضهم ان  
كوفها بعد الفاتحة سنة ثانية فلو قرأها قبلها اي بسنة وترك  
سنة اخرى فلو قال وبعد الفاتحة كان الاولى في **الاولى** **والثانية** من  
اي صلاة رباعية كانت او ثلثية او ثنائية ومراعاة سنة  
كل ركعة من الاولى والثانية وليس المراد ان قرأتها في الركعتين  
سنة واحدة وقوله في الاولى والثانية احسن من قول ابن الحارث  
في الاولى ليس لانه يشمل ما ليس له احقران كصلاة السفر  
والجمعة والصبح واستقر قوله في الاولى والثانية انها لا تقرا  
في احرة الثلثية ولا في احرة الرباعية فان فقد ذكره له ذلك  
كما قاله بعض الاصحاب وفهم منه ايضا انه لو نسيها في الاولى  
لم يقرأها في الاحقرين وهو كذلك خلا قاله في حنيقة وظاهر كلامه  
حصول السنة ولو كور سورة الاولى في الثانية وقد ذكر بن عرفة  
انه سكره وذكر غيره انه خلاف الاولى والظاهر ايضا حصولها  
ولو قرأ في الثانية سورة قبل سورة الاولى فادعياض ولا خلاف  
في جوازها واما يكره في ركعة واحدة وفي مسأله البرزخ ان المأثور  
جواز ذلك وقال الباجي يكره ذلك ويكره ان يقرأ احقر السورة  
في الاولى ولها في الثانية واما التكميل بان يقرأها من احقرها  
لاولها فحرام والظاهر انها تبطل صلاة فاعلم لانه صار كلاهما  
اجنبيا او مكرها وليس من التكميل المحرم ان يقرأ الضخ الاخر  
من سورة ثم يقرأ الضخ الاول منها كل ذلك في ركعة واحدة وانما  
هو مكرهه **والسنة الثانية قيامها** اي سنة في كل ركعة لانه  
وسيلة لقواتها وهي سنة فهو كذلك اعطى المظنون حكم المظنون  
وحسينة القيام مطلوب لغيره كالقيام لتكبيره الاحرام والفتحة  
ولذلك من لم يقرأ غير الفاتحة يركع عندها منها ولا يقوم بقدر  
قراءة السورة وقاعدة كون القيام للسورة سنة انه لو استند  
في حال قراتها لمعاد بحيث لو ازيل المعاد لسقط لم يكن اثبا

بالسنة



بالسنة وصلاته بحجة ولا يميز ان سبغ كونه سنة انه لو جالس حال  
 قراة السجدة ثم قام للركوع لم يحصل له السنة وصلاته بحجة  
 بل لو فعل ذلك بطلت صلته لانه فعل كثير وزيادة في الصلاة ..  
**والثالثة جهر وقلة** لو جلد وحده **ان يسمع نفسه** ومن يديه اذا ..  
 اوصت له ولا يستحب للمنفرد السجدة على ذلك واما الاعم فليست بحاله ان  
 يرفع صوته لسمع الجماعة الذين خلفه واعلاه لاحد له كنه لا يخرج به عن المعتاد  
 واحترزنا بقولنا لو جلد من المرأة فان جهرها ان يسمع نفسه فقط فاعلم  
 سرها وجهرها سواء لان رفع صوتها عموما وربما كان فتنه وكذلك لا يكون  
 انفاقا ويقولنا وحده ما لو كان بالقرب منه حصل اخر فان حكه وجهره  
 حكم المرأة كما قاله الزنا في قاذفام جماعة يعضون ما عليهم في الجهر فيه  
 جهر احد من ان يسمع نفسه فقط ولا يجوز الزيادة على ذلك الا ان لا يخلط  
 على غيره، ويقولنا اذا لم يسمع ما اذا لم يسمع فانه لا يسمع انما  
 والترابفة **سر** واقلة بحركة لسانه وان لم يحركه لم يحركه لانه لا يسمع  
 لذكر قاربا وقد قالوا فيمن خلق لا يقر والقران فقرا في قلبه انه لا  
 يحسث واذ خلق لا يقران سورة فقرها في قلبه لم يسمع واذا كان  
 جنباجان له ان يقر بقلبه دون تحريك لسانه واما اعلاه فلو  
 ان يسمع نفسه فقط **في جهرها** اي طمأنينتها بتمجده في جهر في الصالح  
 والجمعة والايام المعزب والمسا ويسر فيمعدا ذلك الطرائف  
 كان عليه الصلاة والسلام يجهر في صلاته بالتمها وكان المتأفقون  
 يجهرون لذلك وسيلة فيصغرون ويكثرون اللفظ فيشرع  
 الاسرار حسنا لما ذكرهم وظاهر كلام المواق ومن وافقه ان الجهر  
 جسد في سجدة واحدة وكذا السر لان كل واحد منهما في كل ركعة  
 سنة وعلمه فيشكل السجود بترك الجهر او السر في النافذة في ركعة  
 لانه لا يسجد لغير بعض سنة كما ذكره في التوضيح معترضا به **شاه**  
 القول بان تكبير الصلاة ما عدا تكبيرة الاحرام سنة واحدة **ورد**  
 هذا الاعتراض بان ترك البعض الذي له بالكثر لكل **والخاتمة**  
 من تكبيراتها وكل يخجل ان المراد بها التكبير الجهرية من فرد من افراد  
 التكبير سنة فيكون ما يتبعه على قولين القاسم من ان كل تكبيرة سنة  
 مستقلة ويحكم ان المراد بها الذكر المجموع ايا مجموع التكبير سنة  
 فيكون ما يتبعه على قولين القاسم من ان كل تكبيرة سنة مستقلة  
 واختار الشارح الا انه يرد على الاحتمال الثاني **قوله**  
**الا الاحرام** لان الاستسقاء عيار اليوم صا هو القاعدة الاصولية فلا يكون  
 الا من الجهر لامن المجموع فحله على قولين القاسم متعين والافق  
 قراة التكبيرة بالها عايب كلام الشارح خلافا للتكبير بان كل الاستسقاء  
 اجزا المعرف ولا يستغفر افراد المنكر فاذا قلت املت كل الرغيف كانت

كلاً لا يستغرق احداً الرغبين واذا قلت املت كل من يفتي كانت لا يستغرق افراده  
 ولذا يقال لكل زمان ما كور ولا يقال لكل زمان ما كور وحديثه فلا فرق بين  
 قرانه بالعلم او بالانسان **والسادسة سماع الله من حمده** عند الوقوف من الركوع  
**الامام** ويقتصر عليها بالخبر الموطأ والصحيح **يحيى** انه سماع الله عليه السلام قال  
 اذا قال الامام سماع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد فانه من وافق قولك  
 الملايكة مغفرة ما تقدم من ذنبه وسدني سواقة قول الملايكة في النبوة والخلاص  
 سانه فارض قال هذا القول مثل قول الملايكة في الاخلاص والعبادة  
 واستحضار النبوة والسلامة من الغفلة غفرت له ذنوبه المتقدمة قال  
 ابن حجر في الحديث استندوا بان الملايكة تقول ما يقوله المأمومون  
**وقد** يزيد استحضار بارئاً وذلك الجواب الثاني وسماع الله من حمده يحتمل ان يكون  
 خبراً عن فضل الله تعالى وسماعه استجابات الله دعاء من حمده او سماع  
 بلغة الخبر قال الغزالي وهو الاظهر وسماعه الدم اسمع لمن حمدك وقال  
 بعض الاشياخ المراء به التعريب في التجديد الحث عليه وكاه يحث نفسه  
 علم الحد ان كان مستقراً او من خلفه من المأمومين ان كان اماماً واليه  
 بالاحذاق ولذا اجاب المأموم اسامه ولا يجاب للفقهاء وب نفسه  
 والاصل في مشروعيته ان الصديق رضي الله عنه لم يفته صلاة داخل النبي  
 صلى الله عليه وآله فقط بل يبرأ ويصير وقل فوات (المعتمد على الله عليه  
 فوجدوا كما قال الجديده وكبر خلفه فترك جبريل والنبي صلى الله عليه وآله  
 في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله من حمده فقال في ركعة  
 كان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت ستة من ذلك الوقوف  
 ببركة اني بكر وفي كل شريعة ستة او اربع ستة واحدة يكرى في ذلك  
 الخلافة السابق في التكبير قاله ابن تاجي وحديثه فقله وسماع الله من حمده  
 معطوف على تكبيرة ابي وكل سمع الله من حمده **والسابعة كل تشهد** من  
 الشهادتين وسواها كان بهذه الانفاضة التي وردت عن عمر بن الخطاب وبنو عابد  
 ما ياتي من قوله وهل لحظ التشهد الخ ان التشهد ستة مستقلة سواها كانت  
 مفردة او متقدداً فهو قائم من قول غيره والتشهاد الاول والثاني  
 لتمامه الثلاثة والاربع كما يتصور في التسوية وقيل يصح صواباً اجتماع التثنية  
 والقضا كما سبق وسواها المصلي قد اراد اماماً واماماً ولا بد من التسوية  
 طلبه من المأموم في بعض احواله كما لا يخفى كلامه في هذا فانه قال لو شيع  
 المأموم التشهد حتى سمع الامام التشهد ولا يدعوا قال سند معناه ان الامام  
 لم يستقل عن مجلسه واماماً انفصل عن التشهد ان تربي المراء منه ثم ان قولك  
 سند معناه ان الامام سواه لم يفصل عن مجلسه بعيد انه ياتي بالتشهد بعد  
 سلام الامام حيث لم يبق الامام من مجلسه ولو تحول تحولاً يسيراً لا يتحول  
 به مفصل عن مجلسه والظاهر انه اذا اظالم السجدة الثانية حتى سلم الامام  
 ان يكرى فيه التفصيل المذكور من القسم ولو ذكر التشهد الاول حين قام

الامام عليه السلام ولا يشترطه والثامنة عند الاكثر الجلوس **الاول** جلعه  
 فيها فيه جلوسات والمراد به ما عدا الاخير لانه قد يكون في الصلاة اكثر  
 من جلوسين ولم يذكر في الجلوس لئلا يدخل فيه الجلوس بين السجودين  
 والثاسعة الجلوس **الزاد علي قدر السلام** من الجلوس الثاني ويشترط  
 وجوب قدر ما يوفق فيه منه السلام والواجب لا يتركه من سجدة ولا سجدة  
 له الا الجلوس اجاعا وبالايم الواجب المطلق الابد وهو سجد ورأسه على  
 شبر واجب وقوله وان زاد علي قدر السلام يقتضي ان ما زاد علي جلوس  
 الشتر من سنة وذلك شامل لجلوس الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم  
 وللرعا قبل سلام الامام مستحب وله بعده مكروه ولترد علي الامام وعلي  
 من علي يساره سنة اعطى للطرف حكم المطروق وقوله من الثاني لو حرق  
 لكان اول لان السلام قد يقع في الجلوس الثالث والرابع ويمكن ان يراد  
 بالثاني الاخر بعد قوله وان زاد علي قدر السلام **والثاسعة** الزايد  
**علي قدر الطائفة** منها وانظر ما قدر في الزايد في حق الامام والعق  
 والاموم ومعلوم مستحب فيجب فيه التطويل لانه لا يترك من الركوع والسجدة  
 الاولي وكلام المصنف يقتضي استوائه في جميع ما ذكر فلو اطل عليه جد او اقر  
 بحيث يستقد الناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كما قال ابن حجر كنه ما قاله  
 في الامام والعق وسكت عن الماموم لانه في حقه محد ودان لا يتلبس  
 الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه بجاءه ما بان عند قوله لكن منه ممنوع  
 والظاهر البطلان كما في شرح شيخنا وفي الحاشية الطائفة واجبة  
 والتطويل صفة من صفاتها وهو سنة فلا تبعض فيها **والحادية عشر**  
**رد مقتد بعد التسليم** الاول التي قد فيها التحليل تسليمة ثانية **ساي**  
**امامه** الذي ادرك معه ركعة فاكتر كما يشترطه كلامه اذ لا يصدق  
 عليه انه امامه الا بذلك وسوا بقى الامام في مكانه وانصرف منه عند قيام  
 الماموم المسوق لقضا ما عليه كما قاله ابن القاسم واما ان لم يدرك معه الا  
 الشتر من الاخير فوقف فلا يرد عليه اذ ليس هو بامام له ولذلك لا يسجد معه  
 للمبرور قاله القرافي ويقصده في رد عليه بتلبه وبنته ولا ينبغي له ان يسجد  
 وانما هي تسليم المقتد علي امامه رد الا ان الامام يقصد بسلامه الخروج من  
 الصلاة ويحصل سلامه علي الملايكة ومن معه من المامومين ايضا فسلامه عليه  
 رد لسلامه عليهم وانما لم يكن رد علي الامام فرضا كالرد علي العلة الا ان المحو  
 المقصود من سلام المصلي الخروج من الصلاة والتجبة به تبعها تقدم ولذا يطلب  
 من الماموم الرد علي الامام وعلي من علي يساره ولو لم يقصد واحد منهما السلام  
 عليه وظهر من قوله رد انه لا يسجد علي الامام قبل التحليل وهو كذلك فان فعل  
 سجد بعد السلام بعد تحصيل الامام بتسليمه يرد ثالث من **يساره**  
 فيه مساجدة لان اليسار لا سلام عليه اي يرد علي من في يساره وعلي من  
 علي يساره **والخاركون** بدلي في يساره **صلي احد** مقتد فعلت له فضيلة

وحركة للرد علي الامام وعلو عليه  
 من علي يساره سنة اعطى للطرف حكم المطروق  
 لكان اول لان السلام قد يقع في الجلوس الثالث والرابع  
 بالثاني الاخر بعد قوله وان زاد علي قدر السلام  
**علي قدر الطائفة** منها وانظر ما قدر في الزايد في حق الامام والعق  
 والاموم ومعلوم مستحب فيجب فيه التطويل لانه لا يترك من الركوع والسجدة  
 الاولي وكلام المصنف يقتضي استوائه في جميع ما ذكر فلو اطل عليه جد او اقر  
 بحيث يستقد الناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كما قال ابن حجر كنه ما قاله  
 في الامام والعق وسكت عن الماموم لانه في حقه محد ودان لا يتلبس  
 الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه بجاءه ما بان عند قوله لكن منه ممنوع  
 والظاهر البطلان كما في شرح شيخنا وفي الحاشية الطائفة واجبة  
 والتطويل صفة من صفاتها وهو سنة فلا تبعض فيها  
**رد مقتد بعد التسليم** الاول التي قد فيها التحليل تسليمة ثانية  
**امامه** الذي ادرك معه ركعة فاكتر كما يشترطه كلامه اذ لا يصدق  
 عليه انه امامه الا بذلك وسوا بقى الامام في مكانه وانصرف منه عند قيام  
 الماموم المسوق لقضا ما عليه كما قاله ابن القاسم واما ان لم يدرك معه الا  
 الشتر من الاخير فوقف فلا يرد عليه اذ ليس هو بامام له ولذلك لا يسجد معه  
 للمبرور قاله القرافي ويقصده في رد عليه بتلبه وبنته ولا ينبغي له ان يسجد  
 وانما هي تسليم المقتد علي امامه رد الا ان الامام يقصد بسلامه الخروج من  
 الصلاة ويحصل سلامه علي الملايكة ومن معه من المامومين ايضا فسلامه عليه  
 رد لسلامه عليهم وانما لم يكن رد علي الامام فرضا كالرد علي العلة الا ان المحو  
 المقصود من سلام المصلي الخروج من الصلاة والتجبة به تبعها تقدم ولذا يطلب  
 من الماموم الرد علي الامام وعلي من علي يساره ولو لم يقصد واحد منهما السلام  
 عليه وظهر من قوله رد انه لا يسجد علي الامام قبل التحليل وهو كذلك فان فعل  
 سجد بعد السلام بعد تحصيل الامام بتسليمه يرد ثالث من  
 فيه مساجدة لان اليسار لا سلام عليه اي يرد علي من في يساره وعلي من  
 علي يساره **والخاركون** بدلي في يساره **صلي احد** مقتد فعلت له فضيلة

الجماعة بادراك كبرهه مثلا وظاهره ولو كان من عاب يساره غير مشارك له في  
صفة صلته كالصبي وهو كذلك وسواسيق من علي يساره لوقت الرد واخرق قبله بان كان  
من علي اليميني مسبوقا وقام لتفصا ما عليه فلم يفرغ منه حتى ذهب من علي يساره  
فانه يرد عليه علي ما اختاره بين الاسم ووجهه كماله والحق لم يجمع في رده  
الماسوم مع الامام بتسليمه واحده فتشرفا للامام والخبر ابي داود وسليمان  
اليميني علي قاريكم ثم علي انفسكم واما كان الرد علي الامام سابقا علي الرد  
عليه من اليسار لظرفه ولان سلامه سبق فيسبق رده وفهم من قوله  
رد مقتد حكم الامام والحقه وهو لا يقتصر علي تسليمه واحده علي الشاهد  
وعلي الجعل بن يونس وقد سمع الذي صلى الله عليه وسلم واحده وكذا لست  
ابو بكر وعمر وعثمان وعليهم وظاهر كلام المصنفان مجموع الردين سنة واحده وهو  
الذي يافقوا عدياض وعليه فالقول لم يكن علي يساره احد عشر يكون الرد علي  
الامام بمصر سنة او مستحقا وعدها التسبيح ولكن الذي يفيض ما ذكره الخطيب  
ان النبي هو سنة هورم المقتدى علي امامه فقط علي المصنف لانه عزاء  
لا بن يونس ومن مستند والقراني وارضاءه القناب واعترض به كلام عياض  
في قواعد لكن لم يتوض هو لا حكم الرد علي من علي يساره وان كان الخطيب  
مركب الامم علي ان مجموع الردين سنة واحده تسبوا عياض وليس علي  
ما ينبغي لانه لا يبعد عن كلامه قوله الى غيره وبلوج من كلام المصنفات  
التزيب الذي ذكره بين الردين فضيلة والثانية عشر **فصل** فيهم به من  
عليه **بتسليمه التخليل فقط** في العزض والقفل والسرية والجرم وسكان  
المصلي اماما او فدا او ماسوما واحترز بقوله فقط عن تسليم غير التخليل  
واما يكون من الماسوم فان الافضل فيه السري كما ذكره الخطيب واما  
الجرم فكيف الاحرام فهو مستحب كما ذكره الشيخ زروق واما غيرهما من  
التكبير فالتكثير ان يحجر به الامام اي يستحب واما الماسوم فالافضل له  
السري وانقر ما حكم الله فاني لم اجده الا منقولا كذا في الخطاب لكن كلام  
الشيخ زروق يشعر بان كالماسوم **وان سلم المصلي اماما او ماسوما او فدا**  
**علي اليسار** فاصح **التخليل** **فكم** احسن **صلا** لم **تسقط** صلته سواء كان  
عبد او حرا لانه اذا ذكر التيامن وهو فضيلة واما ان سلم علي اليسارية  
الرد عند اظنا لانه سلم بتسليمه التخليل اودية الرد عند اعتراف ان سلم  
تسليمه التخليل لكن ثمة العود الاول فهو من ذكر السلام سريه فان ظاهرا  
صلاته والا فلا كما قاله النبي وسيا في حكمه في قوله وبترك ترك والمادر شيخنا  
به شرحه الصورة الثانية عتقها بقوله وهو مستحب لانه يجوز سلامه بتسليم  
الفضيلة تسقط صلته وسواسيق ان ياتي بتسليمه التخليل بعد ذلك اذ لا ياتي  
وتالي لها سنة قوله ان سلم علي اليسار فاصح التخليل لا الفضيلة وتسقط  
لان العزض انه **فكم** واما ان قصد بسلامه الرد ولم يقصد انه ياتي بتسليمه التخليل

والمطلب على من فيه انه يفتقر في نفسه  
وجه سلامه وسواء

مستحب

فصل في تسقط الرد  
بعد التخليل

معد ذلك



















